جيري ردجرز
جاي ستاندنغ



تشغيل الأطفال والفقر والتخلف

إِصْدَار
مَكتَبُ العَمَلِ الدُّوَلِيُّ في جِنيفْ

تَرجَمَة
خَالِد أَسْعَد عِيسَى

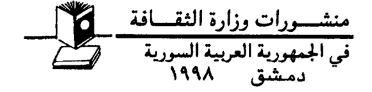
الإشراف الفني زهير الحمو

جـيري ردجـرز
جـاي سـتاندنغ

تشغيل الأطفال والفقر والتخلف

إصـدار
مَكتَبُ العَمَل الدُّوَليُّ في جِنيفْ

تـرجَـمَة
خَالِد أَسْعَد عِيسَىٰ



منشـــورات وزارة الثقـــافة
في الجمهورية العربية السورية
دمشق ١٩٩٨

العنوان الأصلي للكتاب:

CHILD WORK, POVERTY AND UNDERDEVELOPMENT

Edited by Gerry Rodgers
and Guy Standing

تشغيل الأطفال والفقر والتخلف = Child work poverty and underdevelopment / جيري روجرز؛ جاي ستاندنغ؛ ترجمة خالد أسعد عيسى. - دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٨. -٤١٦ص؛ ٢٤سم. - (دراسات اجتماعية؛ ٣٦).

١-٣٣١٫٣ر و ج ت ٢- العنوان ٣- العنوان الموازي
٤- روجرز ٥- ستاندنغ ٦-عيسى ٧- السلسلة

مكتبة الأسد

الايداع القانوني: ع-١١٠٨/ ٧/ ١٩٩٨

دراسات اجتماعية
« ٣٦ »

المقدمــة

يعمل معظم الأطفال بشكل أو بآخر. وتشمل بعض هذه الأعمال خدمات مأجورة بينما هناك عدد لا بأس به من الأعمال التي تتم حول المنازل، بينما ظل القسم الأكبر منها في زوايا الاحصاءات المهملة ولم تعامل كنشاط من أنشطة العمل التقليدية بل كظاهرة ذات دلالات اقتصادية واجتماعية فحسب. وطبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية الاحصائية وُجِد أن هناك حوالي ٥٦ مليون طفل عامل في العالم عام ١٩٧٦ (تقدير رقم جـ لمنظمة العمل الدولية صادر عام ١٩٧٩) هذا وتفيد بعض التقديرات الأخرى أن العدد الحقيقي أكبر من ذلك كما جاء في التقرير رقم آ لمنظمة العمل الدولية الصادر عام ١٩٧٩. ومع ذلك فإن مجرد ذكر أي رقم يثير في أنفسنا الشك في صحته. فماذا يعني هذا ياترى؟ وكيف يمكننا الإحاطة بشكل واقعي بمختلف جوانب عمل الأطفال وحصرها في رقم واحد؟ ولكن لو كان للشك ما يبّررُهُ كُلياً، إلا أن المعلومات المتوفرة لدينا والتي قد يُركن إليها، لا تزال كافية للدلالة على أنَّ مدى تشغيل الأطفال هائل جداً، وأنه يمكننا التَّأكُّد والإطمئنان أن المعطيات المتاحة لنا دولياً مقصرة باستمرار عن تبيان عدد الأطفال المشتركين في الأنشطة الاقتصادية على نحو أقل مما تقتضيه الحقيقة.

إن قياس عمل الأطفال عمل لا يمكن فصله عن دلالته الاقتصادية والاجتماعية، فقد جرى تقليدياً من منظور الصالح العام اعتبار عمل الأطفال شراً من الواجب التخلص منه ولكن الحقيقة أنه من الصعب تكوين حكم عام وِفْقاً للمصلحة العامة حول عمل الأطفال استمر عبر الأزمنة والثقافات المختلفة. ففي كثير من المجتمعات وبصورة خاصة في المناطق الريفية ذات الدخل المتدني يكون اشراك الأطفال في أنشطة العمل متدرجاً ما بين سن الخامسة والخامسة عشرة من العمر. إذ أن تشغيل الأطفال أصبح جزءً من عملية التآلف الاجتماعية سواءً كان ذلك أمراً جيداً أم سيئاً فهناك من الأعمال ما هو فخر ومكانه وربما استقلال بالنسبة

للأطفال أنفسهم ثم أن تشغيل الأطفال غالباً ما يتيح وجود رديف هام لزيادة دخل العائلات الفقيرة. ولكن كثيراً ما يتسم استخدام الأطفال بأشكال مختلفة من الاستغلال يكون المتفعون فيها من غير طبقة الأطفال ولا من جيلهم.

وهناك مظهران متميزان من مظاهر هذا الاستغلال سوف يتطرق إليهما البحث في هذا الكتاب وهما: أولاً: إلى أي مدى يتعرض فيه جزء من انتاج العمل لمجموعة (بما فيه عمل الأطفال) للمصادرة على يد الآخرين؟ ثانياً: إلى أي مدى يحدث التمييز لا سيما بالنسبة للأطفال وضد قدراتهم وحاجاتهم وتطورهم؟ هذا ومن المناسب اعتبار عمل الأطفال شكلاً من أشكال المشاركة في حياة المجتمع وجزءً أساسياً لا يُستغنى عنه للتكيف مع أعمال الراشدين واستلهامها. ولكن سواء كان عمل الأطفال عملاً مُستَغلاً أو عملاً تعاونياً أو كلاهما وما دام أنه ليس هناك اقتصاد متبادل بينهما، فإن عمل الأطفال ينطوي على عواقب بتطور نموهم عقلياً وجسمانياً بينما هو ينطوي اجتماعياً على عوائق مضمنات من حيث انتقال المهارات وتطور المواقف بالنسبة للعمل والنظام الصناعي والوعي الطبقي وعمليات سوق العمالة، وفوق ذلك فإن في تشغيل الأطفال ما يؤثر في التقسيم الاجتماعي للعمل وفي مستويات وأشكال البطالة. أما بالنسبة لموجبات تشغيل الأطفال وأنماط أنشطتهم بصورة عامة فهي تشمل الإكراه الثقافي والعلاقات الاجتماعية للإنتاج والبنية الصناعية والوظيفة وطبيعة التقنية المتوفرة، والأهم من ذلك كله درجة الفقر وطبيعته.

وبالنسبة لظاهرة تتخذ مثل هذه الأبعاد فقد كان من الملحوظ وجود النذر القليل فحسب من التحليلات الاقتصادية لأنشطة الأطفال الاقتصادية، بينما كان هناك العديد من التقارير الدقيقة الخاصة بالأطفال العاملين والمتّصفة بالحيوية في بعض الأحيان والمروّعة أحياناً في أوقات محددة وفي أماكن معينة، ولكن ليس هناك سوى تحليلات قليلة لدور الأطفال الاقتصادي في عمليات التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية. أي أنه لم تُبْذل المحاولات لفهم أسباب تشغيل الأطفال ووظائفه ونتائجه بالمقارنة مع أوصاف مظاهره. ولكن هناك من يقول أن لا لزوم لكل هذه الأبحاث، بل يقول أن تشغيل الأطفال أمر غير مرغوب فيه وينبغي ايقافه أو تنظيمه طبق القانون وبالتالي فلا حاجة لنا إلى تحليل

أصوله تحليلاً منتظماً. ولكن فشل التشريع في الاقلال من استخدام الأطفال بشكل جوهري في كثير من أجزاء العالم يثير أسئلة أساسية حول جدوى تناول الموضوع بمعالجة تشريعية بحتة.

ولا شك أن نشاطات تشريعية كثيرة قد بذلت بالنسبة لتشغيل الأطفال وقد نَشطت منظمة العمل الدولية على هذا الصعيد منذ عام ١٩١٩ وقدمت هذه المنظمة سلسلة من المواثيق الدولية للعمل حول أنماط خاصة لتشغيل الأطفال، أقر بعضها بشكل واسع من قِبل الدول الأعضاء. وأن أحدث هذه المواثيق عهداً أو أكثرها شمولاً هو ميثاق الحد الأدنى للأعمار لعام ١٩٧٣ رقم ١٣٨

وبحلول شهر آب عام ١٩٨٠ جرى التصديق عليها من قِبل ٢٣ بلداً على النحو التالي:

البلد	السنة	الحد الأدنى للأعمار	البلد	السنة	الحد الأدنى للأعمار
كوبا	١٩٧٥	١٥	النيجر	١٩٧٨	١٤
الجماهيرية الليبية	١٩٧٥	١٨	بولندة	١٩٧٨	١٥
رومانيا	١٩٧٥	١٦	بيلوروسيا	١٩٧٩	١٦
كوستريكا	١٩٧٦	١٥	ألمانيا الديمقراطية	١٩٧٩	١٦
فنلندة	١٩٧٦	١٥	اسرائيل	١٩٧٩	١٥
المانيا الغربية	١٩٧٦	١٥	كينيا	١٩٧٩	١٥
هولندة	١٩٧٦	١٥	أوكرانيا الروسية	١٩٧٩	١٦
زامبيا	١٩٧٦	١٥	الاتحاد السوفيتي	١٩٧٩	١٦
اللوكسمبرغ	١٩٧٧	١٥	بلغاريا	١٩٨٠	١٤
اسبانيا	١٩٧٧	١٥	هندوراس	١٩٨٠	١٤
الاراغواي	١٩٧٨	١٥	النرويج	١٩٨٠	١٥
ايرلندة	١٩٧٨	١٥			

ومع أن هذه القائمة قد تبدو قصيرة نوعاً ما وأن البلدان المذكورة فيها موزعة بالتأكيد بشكل غير منتظم على الأقاليم والأنظمة الاجتماعية، إلا أنها تعتبر حقاً من المنجزات الجيدة بالنسبة لميثاق عمل دولي. هذا وهناك اتفاقيتان فقط أحرزت عدداً أعلى من الدول المصدقة عليهما بحلول عام ١٩٨٠ وذلك من ضمن ١٤ ميثاق دولي آخر جري إقرارها ما بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٣. (هناك معلومات مفصلة عن تطبيق هذه الاتفاقية معطاة في تقرير منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨١ (١٩٨١ب). وفوق ذلك فالأكثرية الساحقة من البلدان الأخرى قد سنت تشريعات وطنية فالتشريعات المتعلقة بالحد من تشغيل الأطفال يُنظر إليها كأمور ضرورية على نحو واسع. وأن هدف منظمة العمل الدولية فعلاً هو الإزالة والمحو التدريجي لتشغيل الأطفال. ولكن من الواجب التساؤل حول جدوي وفاعلية مثل هذه التشريعات فيما إذا كانت تعوزها المعلومات. ولهذا فنحن بحاجة ماسة إلى البحوث التطبيقية لتقرير فيما إذا كان لتلك التشريعات تأثير كبير على مدى انتشار تشغيل الأطفال ونموذجه. هذا وإن تخطيط سياسة فعالة بصفةٍ عامة يتطلب تفهماً لأدوات الأطفال ضمن اطار اجتماعي عريض.

وعلى ضوء هذه القضايا أُعدّت عدة أوراق دراسية حول تشغيل الأطفال من أجل منظمة العمل الدولية ناقشها واضعوها في جنيف في شهر تشرين الأول عام ١٩٧٩. وقد تأمل المشتركون في المناقشات وهم علماء متناغمون من فروع ومؤسسات متنوعة المشاكل الكبرى التحليلية والسياسية التي يطرحهاموضوع تشغيل الأطفال.

وقد قام المتناقشون بصورة خاصة بسبر مناهج بديلة متاحة للبحث حول القضايا المرتبطة بتشغيل الأطفال. وكان هذا الكتاب نتيجة محصلة لتلك الأبحاث والتحريات فهو يشتمل على تسع أوراق دراسية قدمت للمناقشة أو نتجت من المناقشات وقد تأثرت هذه جميعها بطرق مختلفة ببحث ضوابط وعواقب تشغيل الأطفال وبفحوص المفاهيم وبأساليب البحث في التحليلات التجريبية.

الفصل الأول من هذا الكتاب نسخة منقحة قليلاً عن ورقة قدمت لتكون اطاراً عاماً لتحليل تشغيل الأطفال. وهي تعنى بارهاصات نماذج أنشطة الأطفال

على كلا المستويين البنيوي والمنزلي، كما تراجع بايجاز التأثيرات المحتملة لمختلف السياسات وتقترح أولويات للبحث.

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن مناقشة بقلم تيرنس هل Terance Hull مبنية بصورة جُزئية على بعض المعلومات الميدانية التي قام بها / هل Hull/ شخصياً للبحث في الحالات الأساسية للالتباس في الفهم وفي المشاكل العملية التي يتوجب على الباحث التجريبي التغلّب عليها خصوصاً حين يُقصد توضيح أوجه المقارنة بين الثقافات المتعارضة ويتبع هذا الفصل فصول ثلاثة تبحث في أوضاع افريقية معينة حيث يرينا شيلدكروت schild krout مثلا كيف تترابط أنشطة الأطفال مع البنية الاقتصادية والاجتماعية ككل في إحدى المناطق التقليدية في شمال نيجيريا، وأما بيكومبو Bekombo فهو يؤكد على آلية التكامل الاجتماعي عند الأطفال في المجتمعات التقليدية الأفريقية وإنهيار هذه الآليات في المناطق الحضرية.

وأما موريس فهو يستكشف ويسبر وضع الأطفال في القطاع المدني غير الرسمي في سياق العلاقات الاستغلالية ضمن المجتمع ككل. وتتخذ دي لالوزسلفا De la Luza Silva سياقاً مشابهاً لإيجاد إطارٍ يصلح لمسح وفحص المشاكل التي تواجه البحث حول الأطفال في مدن تشيلي. وأخيراً هناك ثلاثة أوراق توضح المقاربات التحليلية المختلفة لفهم أسس العمل في شبه القارة الهندية. ويبحث ديوب Dube في الأسس الثقافية والاقتصادية والبنيوية لتشغيل الأطفال في الهند. وأما روزنفيج Rozenweig فهو يعرض ويشرح لنا كيف تستطيع التقنيات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة أن تزود عملية تشغيل الأطفال بابتكارات نافذة. وأخيراً يظهر لنا كين Kain من دراسة المعطيات المستقاة من بنغلادش أهمية فهم بنية سوق العمالة عند تحليل أوضاع تشغيل الأطفال وتحليل السلوك الديمغرافي[١].

تعكس الفصول المختلفة وجهات نظر مؤلفين مستقلين وليس من الضروري أن تعكس وجهة نظر المساهمين في الأبحاث أو حتى وجهة نظر منظمة العمل الدولية I.L.O .

---

(١) تعني هذه الكلمة الدراسة الاحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات والصحة والزواج الخ. .

هذا ولابد من ظهور بعض التشعبات والاختلافات في الآراء والاستنتاجات وتعالج عدة فصول من هذا الكتاب كما كان المقصود بها الموضوعات المشتركة التي نحن بصددها . . وقد نتج عن ذلك شيء من الإعادة والتكرار ولكن ذلك سيلقي الضوء على اختلاف المقارنات التحليلية والمفاهيم بين مختلف المؤلفين إزاء المسائل ذاتها . وتعكس هذه الاختلافات الغموض الذي لا يزال يكتنف بعض القضايا الخاصة ، وكذلك النماذج والمقاربات البديلة للعلوم الاجتماعية المختلفة التي تمثلها المؤلفون بأذهانهم . لقد أصبحت هذه النقاط واضحة بعد بذل المحاولات لتفسير معنى العمل والطفل تلك المعاني التي سترد في معظم الفصول .

وبينما نجد أن جميع المؤلفين يعتبرون عمر الطفل الزمني مقياساً ومعياراً عند تعريف الطفل إلا أننا نجد أن شلدكروت SchildKrout وبيكومبو BeKombo ودوبي Dube يبرزون أهمية تعريف أوجه الحياة اجتماعياً وبيولوجياً مع مختلف الالتزامات والنماذج السلوكية . ويحاول موريس ولكن بطريقة مختلفة ربط عمر الطفل بالبُنى البيولوجية والاجتماعية . وتؤكد دي لالوزسيلفا De la Luza Silva وتبرز قضية الاعتماد على الغير وحاجة الطفل للحماية بينما يلاحظ هل Hull إن معنى عمر الطفل الزمني يتغير ولكنه يعتبر هذا العمر المقياس المعتمد فهناك عدة مولفين ينادون بضرورة التماثل والتطابق بالتفاصيل للوظائف المحددة بشكل موضوعي (هل وديوب) بينما هناك آخرون يؤكدون أهمية المعنى الاجتماعي لبعض أنواع العمل الخاصة (وهذا رأي شلدكروت ودي لالوزسيلفا ورأينا كما جاء في مستهل هذا الكتاب) ويعتبر بيكومبو تشغيل الأطفال المبكر شكلاً من أشكال المشاركة الاجتماعية بينما يشدد موريس على الاستغلال بصورة رئيسية . ويتركز اهتمام كين وروز نفيج Rosenweig بالعمل المأجور ولكن حتى هنا تبرز حالات تشعبات المقاربات إلى سوق العمالة بوضوح في التباين ما بين معالجة روز نفج الكلاسيكية الجديدة الصرفة وتحليلات كين Cain ذات الصيغة الأكثر منهجية .

نحن لا نرغب هنا في تفضيل أي مقاربة غلى أخرى إذ أننا قد أدلينا بوجهة نظرنا في الفصل الأول وقلنا إنه ينبغي على الباحث أن يكون حذراً من الوقوع في تلك الحشود من الامكانيات والصعوبات ، بل ينبغي أن يشق الباحث طريقة أو تشق الباحثة طريقها بحذر وعناية خلال تلك المتاهة من التعريفات والمفاهيم .

ويؤكد ديوب في بحوثه التاريخية على أهمية العوامل الثقافية بالنسبة لطبيعة ومدى تشغيل الأطفال ويؤكد بيكومبو على التحليلات الانسانية وأما شيلدكروت فهو يصف نظاماً اجتماعياً اقتصادياً متكاملاً يحوز الأطفال فيه على وظائف اقتصادية واجتماعية هامّة.

ويلاحظ جميع هؤلاء المؤلفين تجاوب الكبح الثقافي مع التغيرات الاقتصادية والتأكيد على أهمية تحليل الثقافة في تفاعلها مع بيئتها الاجتماعية والاقتصادية وليس مع أية قوة مستقلة ذات منشأ خارجي. ومن الممكن إجراء تفسير مشابه لقضية مقايضة التعليم في المدارس بالنشاطات الاقتصادية، تلك القضية التي قدنوقشت في معظم فصول هذا الكتاب تقريباً. ومن الواضح أن تأمين لوازم التعليم المدرسي لن يكون له جدوى في جذب الأطفال لحضور الدروس في المناطق التي يلزم فيها تشغيل الأطفال لتلبية الحاجات المعيشة للعائلات الفقيرة، ولكن ليست الحاجة إلى المال أو الدخل فحسب هي التي تجبر الأطفال على العمل بدلاً من حضور الدروس. فهناك عوامل أخرى منها الافتقار إلى وجود مناهج دراسية مواتية (أو إلى مردود اقتصادي كافٍ للتعليم) أو علاقات العمالة التي تمنع الطفل وأولياءه من اختيار المدرسة بدلاً من الولوج المبكر في أنشطة قوى العمالة.

وهناك موضوع آخر يحظى بالعناية والاهتمام في مختلف فصول هذا الكتاب وقد صادف اهتماماً في الأدب الاقتصادي الديموغرافي في السنوات الأخيرة ألا وهو وجود علاقة متبادلة ما بين عمل الأطفال والإخصاب. فقد ارتأى كثير من علماء الاجتماع إن اكتشاف عمل الأطفال ربما أدى إلى ارتفاع مستويات الإخصاب وبالتالي إلى ازدياد عدد السكان. ولكن وكما يذكر كين Cain في ورقته التي قدمها إن هذه العلاقة ليست بالبساطة التي تبدو بها ولهذا فمن المؤكد أننا لا نستطيع الافتراض أن أية سياسة ناجحة للحد من عمل الأطفال سوف تؤدي بالتالي إلى انخفاض مستويات الخصوبة. والحقيقة أن أية سياسة ترسم لتصحيح المفاسد التي يتعرض لها الأطفال العاملون ويصبحون فريسة لها، يجب أن تكون مبنية على الوعي المعقول للأدوات الاقتصادية للأطفال وأن توجه هذه السياسة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأطفال أنفسهم. وكما يؤكد موريس ودي لالوز سيلفا وكثير غيرهم من المساهمين في هذا المجال أنه إن لم يعتبر تشغيل الأطفال جزءً من قضية

التخلف العامة التي ينبغي معالجتها عن طريق تغيير بنيوي عام، فإن عملية استخدام الأطفال سوف تستمر في المزارع العائلية ولدى قطاع المشاريع التجارية الصغرى غير الرسمية، والأنشطة المختلفة الأنواع للبيع في الشوارع وفي العديد من المشاريع التجارية الكبرى ذات الصبغة الرسمية علماً بأن مدى الاستغلال المرافق لهذه الأعمال قد أصبح موضوعاً جديراً بالبحث والمناقشة. ولا يجد كين Kain أي تمييز في الأجور ضد مصلحة الأطفال في بنغلادتش بالنسبة لأنتاج أولئك الأطفال. ويؤكد بيكومبو على المظاهر التعاونية لدى الأطفال العاملين. ومن جهة أخرى يقول ديوب و دي لا لوز سيلفا أن مختلف مظاهر تشغيل الأطفال ما هي إلا مظاهر استغلالية صرفة ويصنف موريس جميع مظاهر تشغيل الأطفال ضمن علاقات الانتاج الاستغلالي. ونحن نرى أن هذه القضية هي بيت القصيد الذي ينبغي أن تتوجه إليه بحوث تشغيل الأطفال.

وقد بذلت محاولة في نهاية هذا الكتاب لتقديم نواة لتصلح لتكوين ثبت بالمراجع ذات الصلّة بمختلف مظاهر عمل الأطفال. وحيث أن هذه المراجع بعيدة عن الكمال خصوصاً تلك التي أُلّفَتْ بلغة غير اللغة الانكليزية. لذلك فنحن نأمل أن تكون خطوتنا هذه خطوة مبدئية يستطع منها كل من لديه اهتمام بهذا الموضوع أن يقوم بسبر الأجزاء المتاحة المعلوماتية.

وكما يُلاحظ كثير من المولفين في بعض الاعتبارات أن هذه المعلومات محدودة للغاية.

ولا يسعنا إلا الاعتراف بفضل أولئك الذين ساعدوا في إعداد هذا الكتاب:

أولاً: أولئك المؤلفين الذين شاركوا في العمل الدؤوب لإخراج هذا الكتاب سواء بمساهمتهم الشخصية أم بالتعليقات على الأوراق الأخرى.

ثانياً: نعلن شكرنا وامتناننا لأولئك الذين شاركوا في المناقشات التي جرت عام ١٩٧٩ بالإضافة إلى مؤلفي هذا الكتاب ونذكر فرنسوا بريتون Francois Breton وايزابيل ديبي Isable Debe وكايلاس دوكتور Cailas Doctor وايلياس مندلفتش Elias Mendelvitch وكريشنا باتل Krishna Patel وم. ت. ر سارما M.T.R. SARMA وعلي طاقي Ali Taqi وريني ويري Ren Wery.

ثالثاً: نتوجه بالشكر للمساعدة القيمة التي قامت بها المحررة الصحفية ليز هوبكنز Liz Hopkins في تحسين هذا الكتاب كما نشكرها على ترجمتها لورقتي بيكومبو وموريس من اللغة الفرنسية إلى الانكليزية كما أننا مدينون بالشكر لإدوارد ماركي Edward Markee لترجمة ورقة لا لوز سيفا من اللغة الاسبانية.

رابعاً: وكذلك نشكر الكثير من الزملاء والزميلات وأخص بالذكر منهم ريني ويري Rene Wery وكرستين اوبونغ Christine Opang وبيتر ريتشارد Peter Richards وجيرارد ثيرتون Gerard Therton و س. ف سيندرمان S.F.Setherman الذين تجشموا مشقة المراجعة والتعليق على بعض الدراسات إن لم يكن جميعها.

خامساً: كما نعلن عن شكرنا لماري دومنجوز Mary Domminguez وانجيلا لافندر Angela Lavendor اللتين عملتا معاً على طبع جميع النصوص على الآلة الكاتبة بسرعة وبدقة. وأخيراً وليس آخراً نعترف بأننا مدينون لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والذي مول إعداد هذا المؤلف.

إن هدفنا الرئيسي من نشر هذا الكتاب إثارة التساؤلات والأسئلة أكثر من الاجابة عليها. إذ ربما ساهمت بعض النقاط والانعطافات في رسم سياسة أكثر فاعلية لمصلحة الأطفال. فهناك الكثير مما يطلب انجازه في هذا المجال. ونحن نأمل أن تكون هذه القضايا والتساؤلات والاقتراحات في الفصول المختلفة في هذا الكتاب حافزاً للآخرين لبذل المزيد من الجهود والاهتمام بأنشطة الأطفال على نحو أكثر فعّالية مما كان قد بذل في المجادلات والوصفات التقليدية لسياسة التنمية المنشودة.

جيري روجرز

جاي ستاندنغ

الفصل الأول

أدوار الأطفال الاقتصادية -قضايا معروضة للتحليل

بقلم: جيري روجرز– وغاي ستاندنغ

أولاً– نحو شرح نماذج وارهاصات أنشطة الأطفال:

عند تحليل ضوابط نماذج أنشطة الأطفال وسبر ملابساتها من الضروري العمل على استنباط ارهاصات مناسبة لتلك الأنشطة وإن الافتقار إلى مثل هذه المفاهيم قد أسهم في ندرة المعلومات حول أدوار الأطفال الاقتصادية. ومع ذلك فإن دراسة الارهاصات المطلوبة تعتمد على وجود المركز التحليلي للبحوث. وسوف نبحث في هذا الفصل في التفاعلات المتبادلة ما بين أدوار الأطفال والبنى الانتاجية ومدى وطبيعة انعدام المساواة ووجود الاستغلال وفي نماذج من السلوك المنزلي والسلوك الفردي. والهدف الرئيسي تقييم ملابسات هذه العلاقات بالنسبة للتنمية الشخصية والاجتماعية والمنفعة. وتعالج الأجزاء الأخيرة من هذا الفصل هذه القضايا بشيء من التفصيل ولكن من الضروري الابتداء بدراسة مدى وطبيعة أنشطة الأطفال.

إن المشكلة التحليلية الرئيسية عند استنباط نماذج معتبرة فعالة هي أن الفئات المرغوب بها تعتمد اعتماداً فعالاً على طبيعة النظام الاجتماعي وأساليب الانتاج السائدة. ويعني ذلك أن تصبح بعض المفاهيم غير ذات صلة بالموضوع وغير ملائمة في بعض البيئات ولكن تظل ضرورة أساسيّة في بدايات أخرى. وبصورة خاصة تصبح المقاربة التقليدية إلى بحث قوى العمالة والذي أُبرزت فيه فروق مميزة حادة ما بين الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية أقلّ إرضاءً عند تحليل أنشطة الأطفال منها عند تحليل أنشطة البالغين. هذا وليس التمييز ما بين الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية صعب التطبيق في كثير من البيئات فحسب بل يساعد تحليلياً على تراكم

وتجمع فئات منفصلة من الأنشطة بينما غالباً ما يتميز ما بين الأنشطة ذات الوظائف الاجتماعية المشابهة. وفوق ذلك فإن بعض هذه التمايزات البسيطة، ربما كانت مرشداً مضللاً بالنسبة للسلوك الفعلي عندما يمارس كثير من الناس أنشطة متعددة النواحي.

وتحاول النماذج المقترحة في الفقرات التالية التمييز تحليلياً ما بين الفئات الأكثر أهمية لأنشطة الأطفال. وعند انجاز هذا العمل يصبح المقصود منها تسهيل البحث في ضوابط وأوضاع استخدام الأطفال فضلاً عن تقديمها نواة للطريقة المنهجية لجمع المعطيات.

١- الأعمال المنزلية:

يقوم الأطفال بأداء بعض الأعمال المنزلية كالتنظيف والطبخ والعناية بصغار الأطفال وغيرها من المهمات المنزلية الخفيفة في جميع المجتمعات إلى حدٍ ما. وعلى العموم تميل هذه الأعمال لأن تكون مقصورة على جنس واحد فقط تتحمل فيه البنات القسط الأكبر نسبياً من المجموع وفي عملية استلهام الفرز الجنسي لأدوار الراشدين (انظر مثلاً ما كتبه زيردومي Zerdomi عام ١٩٦٨ عند وصفه هذه العملية في الجزائر). وهكذا تؤلف البنات مجموعة هامة من الأنشطة من الواجب محاولة ادراكها وقياسها بعناية. وهناك صعوبة تعترضنا وهي أن بعض هذه الأعمال تستغرق فترات طويلة، وتشمل بذل جهود بسيطة نوعاً ما أو مشاركات نشيطة منسجمة مع النشاطات الأخرى، وينطبق هذا على قضيَّة العناية بالأطفال الصغار التي اعتبرتها كثير من الأبحاث مسؤولة عن نسبة لا بأس بها من العمل اليومي للأطفال (انظر ما كتبه مولر Mueller عام ١٩٧٩ حول بوتسوانا) وما كتبه مومارت عام ١٩٧٩ حول مكسيكو والدراسات التي قام بها كين ووايت والتي سنذكرها أدناه.

وهناك مثال حول نوع المعطيات المستقلة من أعمال الأطفال المنزلية نجده في النموذج الذي استنبط من دراسة حالة الريف في بنغلادش (كين عام ١٩٧٧)، وقد دلت هذه الدراسة أنه حتى الأطفال الصغار دون السابعة من العمر كانوا يقومون بانجاز ساعة عمل منزلي واحدة يومياً بينما كانت البنات من سن ١٣-١٥ عاماً يُقمن

بانجاز حوالي سبعة ساعات عمل منزلي يومياً (الجدول رقم ١). وفي مسح مشابه لريف أندونيسيا كان الزمن المكرس للعمل المنزلي أقل بالنسبة للأناث وأكثر نوعاً ما بالنسبة للذكور. (وايت ١٩٧٥ جدول٢) وتوحي لنا مثل هذه الاكتشافات أنه حتى في المجتمعات الريفية المقارنة يختلف اسهام الأطفال في الأنشطة اختلافاً ملحوظاً ولكن هذا يثير قضية المقاييس الاحصائية وذلك لأن فحص معطيات اندونيسيا وبنغلادتش يكشف لنا أنه في الأولى كان تعريف العمل المنزلي أكثر تقييداً منه في الثانية، الأمر الذي يبرز مطبات التفاسير المختلفة.

الجدول رقم / ١/

ساعات العمل المنزلي اليومي للعمر والجنس (مأخوذة من ريف بنغلادتش عام ١٩٧٦)

العمر		٤ - ٦	٧ - ٩	١٠ - ١٢	١٣ - ١٥	١٦ - ٢١	٢٢ - ٢٩
الجنس	ذكور	٠,٩	١,١	٠,٦	٠,٧	٠,٧	١,١
الجنس	اناث	١,٢	٣,٧	٥,٤	٧,٠	٧,٨	٧,٥

المصدر: كين ١٩٧٧

الجدول رقم / ٢/

ساعات العمل المنزلي اليومي بالنسبة للعمر والجنس

(مأخوذة من ريف أندونيسيا عام ١٩٧٢)

العمر		٤ - ٦	٧ - ٩	١٠ - ١٢	١٣ - ١٥	١٦ - ٢١	٢٢ - ٢٩
الجنس	ذكور	NA	١,٠٠	١,٤	١,٤	٠,٧	٠,٢
الجنس	اناث	NA	٢,٦	٣,١	٤,٣	٣,٠	٣,٨

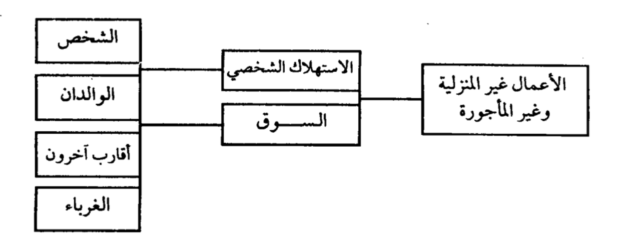
المصدر: وايت ١٩٧٥

ومع أنه من الصعب التمثيل والقياس بشكل واضح، إلا أن فئات العمل المنزلي تستحق أن تُفصل عن تلك الأنشطة التي تنتج السلع المعدة للتسويق والخدمات. وبالنتيجة فهي تكتنف الوظائف والأعمال المشتملة على الخدمات العائلية والشخصية وأن أحد الأغراض الموجبة للتميز ما بين العمل المنزلي والعمل غير المنزلي هو تحليل تقسيم العمل المنزلي الداخلي وعملية استبدال مجموعات مختلفة من قوى العمالة كلما تغيرت طبيعة العمل نفسه.

٢- العمل غير المنزلي والعمل غير المأجور:

هذه الفئة من العمل هي شكل رئيسي من أنشطة الأطفال الموجه نحو كسب مورد للرزق وهو يكتنف العمل في المزارع وبعض الأعمال الأخرى كالصيد والتجميع. وقد أظهرت بعض الدراسات الاستطلاعية للاستفادة من الوقت أنه وفي الأعمال الزراعية يقضي الأطفال ردحاً طويلاً من الزمن في القيام بمثل هذه الأعمال وخصوصاً تلك التي تتطلب تكثيفاً زمنياً زائداً، كالعناية بالثروة الحيوانية وحماية المزروعات من الطيور والحيوانات الأخرى وازالة الأعشاب الضارة والأعمال الأخرى المرافقة لكسب موارد الرزق وتشكل هذه الأعمال استمراراً للأعمال المنزلية. وإن إلحاق أعمال ذري الحنطة بهذه الفئة في الوقت الذي يُعامل فيه إعداد الطعام كعمل منزلي، إنما يعكس الأعراف السائدة أكثر من التمايز الوظيفي.

ولأغراضٍ تحليلية من الممكن تقسيم هذه الفئة إلى أقسام ثانوية. إذ يجب التمييز بقدر الامكان ما بين العمل للحصول على موارد الرزق والعمل للإنتاج للسوق. (مع أن هذا التمييز صعب عملياً) ولكن من المرغوب فيه أيضاً بيان الفوارق طبقاً لميكانيكية الاستغلال الموجود. فالطفل أو الطفلة يمكن أن يعمل لنفسه أو لنفسها أو لأجل الوالدين أو بالاشتراك معهما أو لأجل الأقارب (عندما يعامل الطفل كابن متبنى) أو لأجل الغرباء. وتختلف ملابسات هذه الأعمال في كل حالة وهكذا نقترح إجراء التحليل التالي:



وقد أظهر عدد من الدراسات الاستطلاعية حول استخدام الوقت في المناطق الريفية في افريقية (مثال على ذلك في كليف Cleave) عام ١٩٧٤ نموذجاً مشتركاً. ففي دراسة لأحوال إحدى القرى في جامبيا Gambia، وُجد أن ٧٥٪ من الأولاد وحوالي ٥٠٪ من البنات من الحادية عشرة إلى الخامسة عشرة من العمر يقومون بالأعمال الزراعية بشكل منتظم تقريباً (حسب رأي هازديل ١٩٥٣). هذا وقد أظهرت دراسة استطلاعية جرت في جنوب غرب نيجيريا أن جزءً لا بأس به من الأعمال في المزارع قد أنجزها أطفال من سن السابعة إلى الخامسة عشرة من العمر، ولكن كان هناك اختلاف لا بأس به بالنسبة للقرى والفصول. ففي إحدى القرى مثلاً كان الأطفال يعملون حوالي أربع ساعات أسبوعياً طيلة أيام السنة. وفي قرية أخرى كانوا يعملون ١٦ ساعة في الأسبوع. أما في القرية الأخيرة، فكان الأطفال يعملون بمعدل ٤٥ ساعة أسبوعياً طيلة الأسابيع الخمسة التي تشتد فيها وتيرة العمل (ابتون ١٩٦٧) وفي دراسة استطلاعية أخرى في روديسيا (التي أصبحت تدعى الآن زامبيا وزامبابوي) عام ١٩٦٣-١٩٦٤ سُجل عدد من الأطفال كانوا يعملون في المزارع حوالي ربع المدة التي كانت تعمل فيها النساء اللواتي كُن يقُمْن بأعمال تزيد على أعمال الرجال (الجدول رقم ٣). بينما كان العمال المأجورون يقومون بانجاز حوالي ٩٪ من مجموع ساعات العمل (جونسون ١٩٦٥). وفي دراسة استطلاعية لصغار المزارعين في مقاطعتين من مقاطعات زامبيا عام ١٩٦٨-١٩٦٩ ذكر أنه بينما كان الأطفال دون الثامنة من العمر يقومون بأعمال قليلة نسبياً في المزارع، إلا أنهم كانوا يقومون بأعمال لا صلة لها بالمزارع. وإن الأطفال من الجنسين ومن فوق الثامنة من العمر كانوا ينجزون عدداً لا بأس به من الأعمال الزراعية وغير الزراعية. (ايليوت ١٩٧٠).

وهناك صورة أكثر تفصيلاً للإستفادة من الزمن تقدمها المعطيات المستقاة من دراسة استطلاعية صغيرة أجريت في أوغندة عام ١٩٦٥-١٩٦٦ (الجدول رقم ٤). إذ رغم وجود بعض النواقص في المعطيات، إلا أن الأرقام تلقي ضوءً على كل من القسم المنزلي الداخلي للعمالة وعلى مرونة قوة العمالة العائلية، علماً بأن جميع الأنشطة تقريباً قد أنجزها إلى حد ما الرجال والنساء والأطفال (بودسي).

ومع أن الشواهد الكمية نادرة، إلا أنه ليس هناك من شك أن الأطفال يقومون بإسهامات مشابهة في الانتاج المنزلي في البيئات غير الزراعية، فالانتاج المنزلي في المدن وبصورة خاصة ليس في ميدان التجارةوالخدمات فحسب، بل في الصناعات الحرفية الفنية وماشابه ذلك تُقدم مجالاً واسعاً للعمالة المكثفة في انجاز بعض المهمات ذات الطابع الحركي كجلب الأشياء وحملها والعناية بالبضائع وحراستها لمدة قصيرة وتسويق بعض المنتجات المحلية وهلم جراً. ومن الممكن أن تنتج هذه العمالة ربحاً وفيراً بشكل غير مباشر وذلك لأنها تسمح بالاستفادة من الزمن استفادة فعالة بالنسبة لأنشطة الراشدين في الانتاج. وهكذا يصبح هناك بعض التكامل ما بين أنشطة الأطفال والراشدين في الانتاج على مقياس ضيق في الوحدات المؤسسة على القرابة (أنظر مثلاً شيلد كروت Schild Krout ١٩٧٨. وأنظر الفصل الثالث حول المنطقة الحضرية في كانوا Kano) وبالاضافة إلى ذلك طبعاً تورّث المهارات الفنية من جيل إلى جيل من خلال المشاركة التدريجية للأطفال في أنشطة البالغين.

الجدول رقم / ٣/

بيان بالساعات التي استغرقها العمل في مزرعة / قام بالعمل أفراد العائلة وبعض العمال/ المزرعة واقعة في شيتووا Chitowa في روديسيا- افريقية الجنوبية ١٩٦٣-١٩٦٤.

	عدد أيام العمل السنوية للفرد	ساعات العمل اليومية للفرد	ساعات العمل السنوية للفرد	ساعات العمل السنوية للعائلة
الرجال	١٤٦	٦,٢	٩٠٠	٢١٥٧
النساء	١٥٦	٦,٦	١٠٢٠	٣٠٠٦
الأطفال من ٧-١٥	٤٢	٥,٨	٢٤٢	٨٨٩
العمال	٢٢٦	٦,٧	١٥٠٠	٥٨٦

المصدر: جونسون (١٩٦٥ ص ٦).

الجدول رقم / ٤/

معدل ساعات العمل السنوية في أعمال العائلة في كاهانجي Kahanji تورو Toro اوغنده Uganda ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .

النشاطات	١٥ مزارع	٢٢ زوجة	٢٠ امرأة أخرى	أطفال من سن ١٠-١٥	
				١١ ولد	١١ بنت
إزالة الدغلات	٦٦	٤	١	٤	٤
الزراعة	٩٨	٣٥٥	٢٧٤	٧	١٧٦
العناية بأشجار الموز	٣٢٥	٢١٦	١٣٢	١٧	١١٣
تصنيع البيرة	٤٤	٣١	٢٥	١١	٢٤
العناية بالنباتات المسقيّة	٢١٣	٤٥٥	٢٦٩	٢٦	١٩٣
العناية بالمواشي	٢٩٠	٤٧	١٢٨	٨٢٠	٢٧٩
المجموع: ساعات العمل في المزرعة يومياً بواقع ٣٠٧ أيام بمجمل سنوياً	٣,٦	٣,٧	٢,٧	٢,٩	٢,٦

المصدر: بودسي ١٩٦٧ : وذلك كما ذكر كليف ١٩٧٤ -ص٤٩

٣- العمل العبودي أو الاستعبادي:

تفرض أشكال الاستغلال الاقطاعي أو شبه الاقطاعي كثيراً من خدمات العمالة من أنوع مختلفة على الفلاحين أو على مجموعات أخرى من الطبقات الدنيا في المجتمع[١] ولما كان الأطفال غالباً ما كانوا يُورطون للاشتراك في مثل هذه الأعمال لذا فمن الواجب ذكر هذه الفئة من الأنشطة في أي نوعٍ من الدراسات الواقعية. وغالباً ما تشكل هذه الأنشطة المنوه عنها جزءً من مجموعة من الالتزامات نحو السيد الاقطاعي. بحيث ينبغي على الأطفال المساهمة في أعمال معينة كجزء من الأجور والالتزامات الاقطاعية. وتشمل بعض الترتيبات الشائعة إلتزام الأطفال بالعمل كخدم في منزل الاقطاعي دون أجر لقاء تقديمه قليلاً من الطعام والمأوى عادة (مارلا عام ١٩٧٧). وهناك طريقة شائعة أخرى وهي رهن الأطفال للعمل لإيفاء

[١] انظر شرح هذه الأرقام في آخر الفصل.

جزء من ديون الآباء للاقطاعي. والحقيقة أن العمل العبودي الذي يطال الأجيال حيث يحتجز الأطفال فعلاً للعمل مدى الحياة ابتداء من سن الثامنة، قد سُجل ووثّق من قبل بعض الدراسات الاستطلاعية الوطنية في الهند (مارلا ومهراجا) عام ١٩٧٨. انظر أيضاً ما ذكره ديوب في الفصل السابع من هذا الكتاب. وفي معظم الأحوال كانت طبيعة العقود المُبرمة ما بين الجماعة المستغِلة (بكسر الغين) والعائلة المستغَلة (بفتح الغين) الذين استميلوا لتقديم أطفالهم للعمل تجعل تقدير هذه العملية بكاملها أمراً صعباً خصوصاً وأن القوانين في كثير من الأقطار قد حرّمت مثل هذه العمليات حسب الظاهر وهكذا ففي الهند سنّ قانون الأطفال (ويدعى قانون ارتهان العمالة) في أوائل عام ١٩٣٣ وقد عُدل هذا القانون عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥١. وبموجب نصوص هذا القانون مُنع آباء الأطفال أو أولياؤهم من رهن عمالة أطفالهم مقابل أية دفعات أو فوائد والحقيقة أن العمل العبودي بجميع أشكاله قد ألغي بموجب قانون إلغاء نظام العمل العبودي عام ١٩٧٦. ولكن يُشك أن هذه الممارسات لا تزال سارية في كثير من الأقطار وليس في الهند فحسب.

هذا وعلينا أن نلاحظ أن هناك بعض أنواع أنظمة التمهّن والتي تناقش أدناه هذه الأنظمة، رغم أنها لا تشكل جُزءاً من النظام الكلاسيكي إلا أنها تشبه في بعض ملابساتها ممارسات عمالة الأطفال.

٤-١ العمالة المأجورة:

إن العمالة المأجورة نوع رئيسي من أنشطة الأطفال يحتوي على ملابسات تحليلية تختلف عن العمل المنزلي أو غير المنزلي عند العائلات. وهكذا فإن من المفهوم وجوب تصنيف عمل الأطفال المأجور بواسطة سلسلة من الخصائص المميزة.

ربما كان التمييز الأكثر أهمية ما بين أولئك الذين يعملون كجزء من قوى العمالة وأولئك الذين يعملون كأفراد مأجورين. وإن الاستخدام المأجور للأطفال الصغار إنما يشمل بشكل نموذجي جزءاً من عمالة العائلة بكاملها وهذا غالباً ما اتسم به العمل الزراعي في الحقول حيث من الشائع أن يستأجر أصحاب العمل عائلة بكاملها وذلك كما هو مبين في التقرير الذي نشرته منظمة العمل الدولية مؤخراً من

الأرجنتين (مركز دراسات العمالة والبحوث في منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٩ رقم ب). ومع ذلك فمن المحتمل وجود نماذج مشابهة في الأعمال اليدوية في الصناعة. مثلاً قضية صناعة السجاد في الباكستان التي أشار إليها (حفيظ) في تتريره (أيضاً في تقارير منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٩ رقم ب) وكذلك صناعة القرميد التي أشار إليها تقرير س. بينجري S.Benejaree عام ١٩٧٩) وفي الخدمات المنزلية. هناك نموذج شائع وهو أولئك النساء اللواتي يأخذن بناتهن إلى العمل معهُن كمساعدات. وهناك نظام آخر يشمل عمل الأطفال المأجور كخدم منزليين في بيوت الأقارب البعيدين حيث يتناسب مدى الاستغلال تناسباً عكسياً مع دنو القرابة (اوبونغ Opong ١٩٧٥ وديزدزينيا Dzidzenia ١٩٧٩) ونلاحظ ظاهرة الاستغلال الجماعي للأطفال على يد أصحاب العمل والأقارب الكبار في المؤسسات الصناعية في البلدان ذات النظم الاقتصادية المصنّعة. وفي دراسة حالة سانتياغو مثلاً ظهر مدى شدة تدني الأجور للأطفال الذين عملوا كمساعدين للبالغين في المصانع والحوانيت (دي لالوز سيلفا ١٩٧٨).

وهناك أيضاً بعض التصنيفات العديدة الهامة وهي: أولاً أولئك العمال الذين يتقاضون أجورهم على أساس القطعة أو على أساس المحاصصة [1]. وهؤلاء من الواجب تمييزهم عن العمال المياومين. ثانياً: من الواجب بذل محاولة تمييز الاستخدام المأجور من الذي يشمل محتوى تدريبي عن الاستخدام الذي يخلو من مثل ذلك المحتوى. ثالثاً: يجب تمييز الاستخدام النظامي المستمر عن الاستخدام غير النظامي والعَرَضي وهكذا ينبغي بيان الوظائف الدائمة أو شبه الدائمة بوضوح. رابعاً: ينبغي بذل بعض المحاولات لمعرفة أولئك الذين يعملون في أعمال مأجورة غير مشروعة ما دامت هذه الفئة ربّما تشكل الأكثرية. خامساً: يجب التمييز ما بين العمل المأجور المتمم بشكل رئيسي والمنسجم مع العمل المدرسي والعمل المنافسي للعمل المدرسي.

وربما كان عمل الأطفال المأجور أكثر شيوعاً في المشاريع الصناعية الصغيرة منه في المشاريع الصناعية الكبرى نظراً لأنه ليس من السهل على الأخيرة تجاهل القيود الرسمية بل إن اثبات ذلك صعب بسبب الاحجام الواضح عن ذكر استخدام

(١) المحاصصة هي العمل في الأرض أو في غيرها لمصلحة المالك مقابل جزء من المحصول أو المنتوجات. يأخذه العامل

الأطفال من قبل المستخدِمين (بكسر الدال) أي أرباب العمل والآباء والأطفال أنفسهم أيضاً. وفوق ذلك هناك شواهد تشير إلى تشغيل الأطفال في بعض المشاريع الكبرى كما هو الحال في مراكش حيث قدمت تقارير الاستخدام الواسع للبنات الصغيرات في العمل في مصانع السّجاد الكبيرة. (جمعية إلغاء الرق عام ١٩٧٨).

وهناك مظهر رئيسي آخر من مظاهر تشغيل الأطفال المأجور وهو نظام عقود التدريب [1] ويبحث الأطفال عن مثل هذا الاستخدام وينشدونه كوسيلة لدخول سوق العمالة (جالوي ١٩٧٣). ولكن مضمون التعليم والتدريب يكاد يكون مفقوداً في كثير من التدريبات وفي بعض الأحوال تكون النتيجة النهائية ربط الأطفال العاملين لفترات طويلة في نظام استغلالي من الدرجة الأولى، إذ أن كثيراً من المتهنات لا تقل عن كونها عملاً مأجوراً مُقّنعاً مع اضافة بعض المساوئ مثل قلة أو انعدام وجود المقدرة على المساومة. وكذلك الأجور المنخفضة بشكل مُزرٍ والافتقار إلى وجود حرية اختيار عمل آخر. وفي بعض الصناعات في نيجيريا تُظهر المعطيات التي قدمها جالوي أن قوة العمالة المأجورة الفعلية تتألف من العمال المتهنين (يؤلف عمال الجلود ٨٥٪ من هؤلاء) مما يفيد أن نظام التدريب ما هو إلا مجرد واسطة لتخفيض الاجور التي يدفعها أرباب العمل مع زيادة سيطرتهم على قوى العمالة وسوف يعالج موريس هذه النقطة في الفصل التاسع.

٥- الأنشطة الاقتصادية الهامشية:

بالاضافة إلى الأنشطة التي يسهل تفسيرها كأعمال منزلية أو أعمال عائلية غير مأجورة أو أعمال مقيدة عبودية وأعمال مأجورة، هناك مجموعة من الأنشطة الأخرى يمارسها الأطفال بشكل واسع ولا تنطبق على هذه الفئات، فهي تتميز بعدم انتظامها وطبيعتها القصيرة الأمد مع أن بعض أولئك الأفراد الذين يمارسون هذه الأنشطة إنما يفعلون ذلك على أسس منتظمة طويلة الأمد، وتشمل الأنشطة الهامشية الشبيهة بالاقتصادية من هذا النوع بيع الصحف وحراسة السيارات ومسح الأحذية وبيع الحلويات والسلع الصغيرة الأخرى ونقل الرسائل وفرز المواد المفيدة

(١) هو نظام التدريب على اتقان صنعة وفقاً لشرط عقد. ومدة التدريب تبلغ سبع سنوات.

في القمامة. وإن الأعمال من هذا النوع قد وضعتها بشكل بياني دي لالوزسلفا عام ١٩٧٨ في دراسة لسانتياغو Santiago وبزوملي Bzomely وكالي Cali وسوف نجد أوصافاً أخرى لها في أمكنة أخرى في الادبيات وتعود أصول ممارسة تشغيل الأطفال في هذه الأعمال إلى الفقر المستحكم في عائلاتهم، ولكن الأطفال من هذا النوع غالباً ما يعملون بشكل مستقل أو لقاء عمولة. ولا تسهم مثل هذه الأعمال أصلاً في تكوين تراكمات رأسمالية بل من الممكن وصفها بأنها من أنشطة البروليتاريا البليدة المُغفّلة. وفي هذه الفئة الهامشية يمكننا ادراج اللصوصية والبغاء والأنشطة غير الشرعية الأخرى وشبه المحرمة. وفي سبيل الوصول إلى بعض الأهداف من المفيد التمييز ما بين الأنشطة الهامشية الشرعية وغير الشرعية، ولكن من وجهة تحليلية ربما كان هذا التمييز غير مناسب وذلك لأن أي نشاط غير شرعي في مكان ما ربما اعتبر شرعياً في مكان آخر: وهناك نقطة أخرى وهي أن اشتراك الأطفال في النشاطات الهامشية في الشوارع تؤدي بسهولة أخيراً إلى أشكال مختلفة من الجريمة ويقع البغاء في فئة مشابهة في عدد من المجتمعات حيث تؤدي بعض مواقف الانجذاب الزائفة الى ترافقها مع الجريمة أو الأنشطة شبه المحرمة. وفي مثل هذه الظروف يدفع الفقر والبطالة بعض الفتيات الصغيرات إلى حياة البغاء والرذيلة في سن مبكرة[٢] ولكن يعتبر البغاء أيضاً شكلاً من أشكال العمالة المقبولة اجتماعياً والذي يُدفع له بسخاء نسبياً. ولكن ومهما كان الشكل الذي ينظر إليه به، إلا أنه يعكس لنا نماذج واسعة من العلاقات الاجتماعية الاستغلالية غير المتكافئة.

وفي سانتياغو يتصل الأطفال الذين يمارسون الأعمال الهامشية هذه بفئة الأطفال الجانحين أو بفئة المتظمين باللصوصية و الابتزاز. ولكن الدليل على هذا نادر وكيفي. ولكن من المحتمل أن تكون هذه الظاهرة واسعة الأنتشار في المدن الكبيرة. ويلاحظ دازاي Dasai وبيلاي Pillai مثلاً أن هناك فرقاً في أنشطة الأطفال في الأماكن النظيفة التي تخلو من الرذيلة (حيث يعمل الأطفال في الفنادق والمطاعم أو في مسح الأحذيةالخ . . .) وبينها في مناطق الرذيلة (حيث يكون الأطفال جانحين ومنحرفين أخلاقياً وعاطلين عن العمل) وأما بيكومبو فيقدم لنا في الفصل الرابع بعض الأمثلة عن هذه النماذج في المناطق الحضرية في افريقية.

وبشكل تحليلي إن الاهتمام باشتراك الأطفال في الأنشطة الاقتصادية الهامشية مردُّه الحاجة إلى تقصي تأثيراته على السلوك والخبرة. هذا وإنه لمن الصعوبة بمكان قياس مثل هذه الأنشطة بشكل تجريبي مبني على الملاحظة والاختبار. فالمعلومات المبنيّة على القصص والنوادر غير وافية بالغرض كما هو الحال عند معاملتها كنوع من الرواسب والفضلات بعد قياس جميع أشكال الأنشطة الأخرى، والحقيقة أن إحدى انتقادات جمع المعطيات حول الاستفادة من الوقت وتوزيع الأنشطة بشكل عام هو أن هناك ميل لتشويه الحقائق وذلك بحذف أنشطة الانحرافات التي نادراً ما يعترف بها ونادراً ما تلاحَظ. وعندها تصبح النتيجة أن يميل قياس استخدام الوقت للتعنقد بشكل غير واقعي حول نموذج عادي وملاحظ.

٦- التعلم في المدارس:

هذا النشاط أصعب تقييماً مما تفيد به الاحصاءات التقليدية. وبطبيعة الحال يقدم الاحصاء ومعطيات الدراسات الاستطلاعية الأطفال كمداومين وغير مداومين على المدارس ولكن النتيجة أنَّ مثل هذه النقاط الغامضة تجعل الاعتبارات التقليدية التي تحدد تحقق الثقافية بعدد سنوات التعليم المدرسي مضللة إلى حد كبير وعند تحليل نماذج أنشطةالأطفال نجد التمييز الأول ما بين التسجيل في المدرسة الذي يفترض أن يكون إلزامياً في معظم الأقطار على الأقل في المرحلة الابتدائية، وما بين الدوام المدرسي. ولكن حتى قضية الدوام قد أصبحت محاطة بالصعوبات التي تشمل مسألة الأنتظام والحضور اليومي في أوانه. وبالاضافة إلى الحضور اليومي والأسبوعي والسنوي إلى المدَرسة ينبغي السماح بحسم الزمن الذي يستغرقه الطفل في الذهاب والإياب والزمن المطلوب لتحضير الدروس خارج أوقات الدوام وفوق ذلك من الممكن إضافة النشاط المدرسي إلى أنشطة أخرى الأمر الذي لا شك أنه ينعكس على الانتظام وجوهر الدوام المدرسي، مثلاً في دراسة استطلاعية جرت في بعض مناطق تشيلي الريفية ظهر أن ٦٦٪ من أولئك الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٩-١٥ عاماً ذكر بأنهم كانوا يداومون دواماً كاملاً على المدرسة بينما كان هناك ١٢٪ يشتركون في الأنشطة الاقتصادية في دوام كامل أيضاً. ولكن كان هناك ٢٢٪ يجمعون ما بين الدوام المدرسي والعمالة[٣].

ولإدراك أنشطة الأطفال المدرسية كما يجب، من الضروري النظر بعين الاعتبار إلى قضية مقدرة الأطفال على التّعلم ليس بالنسبة لقدراتهم الفطرية فحسب بل بالنسبة لمستويات طاقاتهم الغذائية ومدى امكانيات وصولهم إلى التسهيلات اللازمة، فالدوام في مدرسة مكتظة الصفوف بشكل مزمن وباعداد كبيرة من الطلاب مع خلوها من المعدات الأساسية ومع معاناة الطلاب كسوء التغذية والإرهاق الناتج عن العمالة في ميادين أخرى يختلف اختلافاًكبيراً عن الدوام في مدرسة ذات اعداد قليلة من الطلاب الذين يتمتعون بالصحة الجيدة الكاملة. ومن الضروري أيضاً النظر بعين الاعتبار إلى الدوام المتوقع في المدرسة بالنسبة للدوام طيلة العام وإلى عدد السنوات والدرجات العلمية المكتسبة المتوقعة. وفي حالات كثيرة يكون الدوام الرسمي لا يزيد عن كونه شارة لممارسة قصيرة الأمد. وأخيراً علينا ألا نخلط ما بين حضور المدرسة والتعليم، فهناك أنشطة أخرى كثيرة تسهم في التعليم مع وجود بعض أشكال النشاط الاقتصادي فيها.

ولهذا ينبغي معالجة معطيات الحضور إلى المدرسة والتعليم بعناية. وهكذا فإن وجود أرقام تشير إلى تسجيل حوالي ٣٤٪ من الطبقات المنغلقة في قائمة الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والحادية عشرة في اقليم بيهار ١٩٧٣ (سارنا ١٩٧٥) وفي المدارس لا يمكن اعتبار هذه الأرقام إلا أرقاماً متدنية مهما كان تفسيرها.

وفي هذه الحالة فالفقر وتوفر الفرص لتشغيل الأطفال والأفتقار إلى فهم وملاحظة وتقدير أية قيمة للتعليم في المدارس (بالاضافة إلى التمييز العنصري المعروف للطوائف المنغلقة في المدارس) كل هذه العوامل تتضافر للمساهمة في خروج الأطفال المبكر من المدارس حتى مع وجود فترة أولية داوم فيها هؤلاء على المدارس بصورة منتظمة.

٧- البطالة والتعطل عن العمل:

هناك قلة من الأطفال دون الرابعة عشرة من العمر مصنفون كعمال عاطلين عن العمل ضمن احصاءات قوى العمالة التقليدية، الأمر الذي يجعل نسبة اسهام الأطفال المسجلين ضمن قوى العمالة ولنقُل من سن العاشرة حتى الرابعة عشرة

نسبة مضللة للغاية. ففي كثير من البلدان ذات الدخل المتدني وخصوصاً في المناطق الحضرية يكون أي قياس واقعي لنسبة البطالة بين الشباب عالية جداً: وذلك لأن البطالة هي الطريقة الوحيدة المعيرة لوصف حالة التعطّل التي طالما نلاحظها بين الشباب. ففي خارج المدرسة وفي عمر مبكر لا يمتلك الشباب أية فرص حقيقية لكسب الرزق، مع أن البطالة التي يمرون بها تكون عرضة لأن تتداخل مع بعض الأنشطة الهامشية غير المتظمة والتي تزودهم باليسير من الدخل. ولكن جوهر البطالة ما هو إلا الإحساس الاستقرائي بالسلبية أو نوع من الشذوذ وإذا زاد أمده يصبح نوعاً من عدم الصلاحية لإنجاز أشكال كثيرة من العمل المنتظم. وهذا هو الفرق الجوهري ما بين البطالة وحالة الاستجمام التي يمكن أن تتصف بوجود بعض الجدوى المفيدة فيها.

ولطالما وصفت تلك الدائرة المفرغة المؤلفة من الفقر والبطالة. وهكذا فإن الراتب الغذائي المتدني وما يتبعه من عجز سائد في الفاعلية والنشاط وهما في الحقيقة السببان الرئيسيان لظاهرة فتور الهمة الملاحظة مثلاً في القرى الهندية حيث ليس هناك أعمال منتجة للدخل وحتى أحياناً عند وجودها. وكذلك فإن النمو الجسماني غير الكافي يسبب عدم قدرة الشباب المراهقين على تأمين موضع لائق لهم في سوق العمالة أو أنه يعني بأن مثل هؤلاء لو حصلوا على وظائف فإنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بالنشاط اللازم وهكذا يرتدون إلى بطالة بعد بطالة. وإن مثل هذه الحالات من البطالة لا ينبغي قياسها بمعايير البحث عن العمل وذلك لأن الاحباط في هذه الحالة عام وشامل. ولذا ينبغي تقييمها بحدود الحاجة والطموح والافتقار لخيارات بديلة. كما أنه يجب بذل بعض الجُهد لتقييم مدى وشكل البطالة بين الأطفال في السن المدرسيّة. فالصعوبات العملية التي تحول دون قياس البطالة لدى الأطفال تؤلف جيشاً لجباً ولكن لا ينبغي أن يؤلف هذا عذراً لتجاهلها من قبل الأعمال الاحصائية كلياً.

٨- الاستجمام وأوقات الفراغ:

يعتبر الاستجمام وأوقات الفراغ نشاطاً رئيسياً في جميع الأعمار. وقد برز هذا النشاط كهدف من أهداف الحياة الاقتصادية. وبالنسبة للأطفال أصبح الاستجمام والفراغ نشاطاً رئيسياً يتماشى مع الحياة المدرسية التي تجمع بدورها ما

بين التعلم واللعب. ولهذا أصبحت قضية الاستجمام أكثر تعقيداً مما قد تنطوي عليه بعض النقاشات. وذلك لأن المحتوى الاجتماعي لأي نشاط من نشاطات اللعب من الممكن أن يكون سبباً في اطالة عمر الاستغلال أو تطوير موقف مناسب بالنسبة للعمل والعلاقات الاجتماعية التي تعتمد على وجهة النظر وحتى الفصل ما بين اللعب والعمل ليس أمراً سهلاً ويعطينا شلدكروت في الفصل الثالث ادناه بعض الأمثلة من الصعوبات في هذا المضمار في مدن نيجيريا. فإذا كانت النيّة متجهة لتحليل نماذج أنشطة الأطفال على ضوء السلوك الاجتماعي والاقتصادي ولتحليل هذه النماذج من الأنشطة على ضوء النظام الاجتماعي الاقتصادي السائد، عندها علينا مواجهة هذه القضية ومعالجتها بحزم.

٩- الأنشطة التناسلية التكاثرية:

ولكي تكون دراسة النماذج شاملة ومفهومة طبقاً لتعابير توزيع الزمن ينبغي أن يكون هناك صنف منفصل يتناول الأنشطة الفسيولوجية والتي أهمها زمنياً النوم. فالزمن اللازم أو المتاح للأنشطة التكاثرية التناسلية الأخرى كتناول الطعام أو التنظيف أو ما شابه ذلك من العناية الشخصية كل هذه القضايا ينبغي أن يشملها هذا التصنيف بشكل منفصل عن الاستجمام والأعمال المنزلية.

ومن الواضح أن هذه الأنشطة المختلفة ليست متنافرة بشكل متبادل كما هو الحال في الفتيات المنهمكات لمدة سبع أو ثماني ساعات يومياً بالعمل المنزلي. وفي حالات أخرى يجري تقسيم للزمن، فالأطفال في الأحياء الحضرية المتسمة بالفقر مثلاً يمكنهم توزيع أوقاتهم ما بين الأعمال المنزلية والأنشطة الهامشية غير المشروعة. ثم الدراسة ثم البطالة. ومن المفيد انشاء قوالب خاصة بنماذج الأنشطة المتكررة. إذ أن هناك كثير من هذه القوالب المتطابقة مع خلفيات اجتماعية اقتصادية مختلفة، مع أننا سنجد كثيراً من الأطفال الذين لا يمكن تصنيفهم ضمن أي نوع من القوالب المعطاة. إذ يبدو أن إنشاء أية طريقة احصائية لربط القوالب مع نماذج الأنشطة إنما هي ضرورة ملّحة عند تحليل قضية استخدام الأطفال وعلاقتها بالبنية الاجتماعية والاقتصادية. أو ربما انطوى نشاط واحد على نشاط آخر كما هو الحال في حالة السفر الذي يُعتبر وسيلة هامة من وسائل قضاء الوقت وصرف الطاقة في البلدان

ذات الدخل المتدني وهو غير متميّز بوضوح في النموذج المقترح إن أحد المظاهر الواضحة لأنشطة الأطفال هو تبايناتهم الديموغرافية خصوصاً بالنسبة للعمر والجنس والبنية العائلية. فهناك عدة دراسات حول توزيع الوقت في الأرياف والتي ذُكرت سابقاً تعطينا شواهد على ذلك (كين Cain ١٩٧٧ ومولر ١٩٧٩ ووايت ١٩٧٥) فالأجور والأنواع الأخرى للعمل غير المنزلي تتباين تبايناً حاداً طبقاً للعمر ولكن وحتى في الأعمال الزراعية الفلاحية يشيع التخصص حسب العمر. وأما التخصص طبقاً للجنس فهو شائع جداً أيضاً مع الميل عادة للأنشطة التقليدية للراشدين وموقف هذه الأنشطة بالنسبة لجنس الطفل. (راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب).

وفي المناطق الحضرية من الممكن أيضاً دمج الأطفال في أنشطة الراشدين في الانتاج المنزلي. وتخدم أنظمة التدريب أحياناً في هذا المجال مع أن هذه الأنظمة وكما لاحظنا ربما أصبحت مجرّد أشكال مُقنَّعة للإستغلال. ومع ذلك فإن دخول الأطفال في الأنشطة الاقتصادية غير المنزلية عادةً ما يكون أكثر ضرورة ولكنه أكثر صعوبة مما هو الحال في المناطق الريفية.

فالأطفال يتركون المدرسة عموماً وهم فيما بين الثامنة والثانية عشرة أو الرابعة عشرة من العمر وينساقون للعمل في أنشطة هامشية مادية توصلهم بالتالي إلى ممارسة حياة تتراوح ما بين أنشطة العمالة المتقطعة والبطالة.

وهناك تعليق أخير يستحق الذكر حول ملابسات هذه الدراسات لجمع المعطيات فمن الواضح أن تقنية جمع المعطيات المناسبة ما هي إلا نوع من دراسة استطلاعية لمدى الاستفادة من الوقت. ومع ذلك فإن تحقيق مثل هذه الدراسة يتطلب استساغة وفهم الأنشطة التي تؤلف الاستخدام البديل الحاسم للزمن والطاقة، وبالنسبة للأطفال من الواجب أن يكون التركيز موجهاً على التوزيع السنوي للزمن على الأنشطة المختلفة فضلاً عن توجيه التركيز نحو علاقة أنماط الأنشطة الحاضرة والماضية بالسلوك التالي وبالخبرة والوضع الراهن، وهكذا فإن المعطيات حول استعمال الوقت بالنسبة ليوم معين أو حتى اسبوع معين ستكون قيمها التحليلية ضئيلة وربما مضللة تماماً، وفوق ذلك فليس الزمن المكرس لأنشطة

خاصة هو كل ما في الأمر، بل من الضروري أن ننظر بعين الاعتبار للمجهودات المبذولة ومدى وشدة الاستفادة من الوقت، وهي الأمور التي يصعب الاحاطة بها أو قياسها ولكنها حاسمة بالنسبة لتحليل الملابسات الخاصة بمختلف أنماط الأنشطة. وحتى الزمن ،الجهد والشدة، كل هذه ليست كافية بالضرورة لتعيين هوية السياق الاجتماعي البنيوي، ومع ذلك فإن هذا هو أمر لا غنى عنه لفهم طبيعة وأصول ونتائج مختلف أنماط أنشطة الأطفال.

ثانياً- الضوابط البنيوية الاجتماعية الاقتصادية لإستخدام الأطفال:

١- أساليب الانتاج: الأوضاع والتحولات

هناك مجموعتان من العوامل يمكن تحديدها من بين التأثيرات البنيوية على مدى وطبيعة أدوار الأطفال الاقتصادية في البلدان ذات الدخل المتدني وهما: أولاً: أساليب الانتاج. ثانياً: بنية سوق العمالة المتضافرة مع الانتاج. وبالاختصار نعني بأساليب الإنتاج مجموعة نوعية من العلاقات الاجتماعية للإنتاج والتوزيع المشتركة مع نمو قوى الانتاج النسبية. ومن الممكن توقع اختلاف أدوار الأطفال الاقتصادية اختلافاً منهجياً طبقاً لأنماط أساليب الانتاج. وسوف تخضع هذه الأدوات لتغيرات منهجية أثناء التحول من أسلوب إنتاجي إلى آخر. . إن كثيراً من مثل هذه التحولات ممكنة الحدوث ولكن التحول ذو الصلة الوثيقة بالأنماط السائدة للتنمية في البلدان ذات الدخل المتدني إنما يتعلق بالتحول من أنواع متعددة لما يدعى عادة الأنماط السابقة للرأسمالية إلى الأنماط الرأسمالية للإنتاج. وفيما يلي سوف تفتقر معظم الأشارات إلى هذا النوع من التحولات. أما التحولات الأخرى وبالأخص المتجهة نحو مختلف الأنماط الاشتراكية فسوف تناقش قليلاً في هذا الفصل. إذ أن أي تحليل كامل لأدوار الأطفال الاقتصادية وعلى الأخص السياسية المتبعة تجاه الأطفال هذه التحاليل سوف تعوض عن هذا الاغفال.

آ - دور الأطفال في المجتمعات الزراعية:

وبالنسبة للمجتمعات البدائية تقنياً والرعوية أو مجتمعات الصيد والتجميع فإن معظم أولئك القادرين على الاسهام في الفترات اليومية أو السنوية للعمل لحفظ

البقاء والتماسك اجتماعياً يفعلون ذلك رغم أن العمل اليومي في مثل تلك المجتمعات غالباً ما يكون قليلاً [٤] ولذا فالتقسيم الاجتماعي للعمل محدود ومتصل بالسن والجنس والقدرات الشخصية. . وهناك ميّل من قبَل البالغين الراشدين لتحمل المسؤولية الكاملة في هذه الأنشطة التي تشمل الأعمال التي تتطلب مجهوداً عنيفاً نسبياً، بينما نجد في حالة الأطفال الصغار (عند وجود هؤلاء) أن الكبار منهم يقومون بأعمال تتطلب جهداً ووقتاً أطول. ولكن لو دعونا هذه الأنشطة بالأنشطة عالية الإنتاج أو متدنية الأنتاج على التوالي ربما كان ذلك نوعاً من التضليل، نظراً لأن مجرّد وجود حالة تجعل التمييز بينها أمراً مشكوكاً بصحته. فلو وجدت هناك قاعدة عامة تتحكم في تقسيم العمل فإنه من الممكن أن تكون المسافة ما بين موقع العمل وموقع السكن هي التي تقرر السن الذي يجب أن يتوفر في المجموعات المشتركة في العمل الراهن ولكن كل هذا يُعتبر من الفرضيات.

ورغم انخفاض مستويات العمل ورغم الوقت الطويل الضائع والمكرَّس للراحة وأنشطة الفراغ تبعاً لذلك إلا أنه قد وجدت علاقات استغلالية في تلك المجتمعات .

وسواء كانت تلك العلاقات الإنتاجية متفقةً ومتطابقةً مع أنماط العائلة الفلاحية المستقلة في تشايانوف Chaianov[٥] أو مع أنماط الانتاج التي قدمت حديثاً كصفات مميزة لأجزاء كبيرة من القارة الأفريقية حيث تستلم مجموعات مُعيّنة الانتاج الفائض من المنتجين مباشرة. وربما كان الشكل الأكثر شيوعاً من الاستغلال في النوع الأخير مؤسس على السن وهو يشمل العلاقات المألوفة اجتماعياً ما بين كبار القوم والشباب[٦] وفي مثل هذه الحالات يُنجز الأفراد الصغار في مجموعة المنازل أو في مجتمع القرية الخدمات الالزامية لأجل الكبار. وهناك ظاهرة أخرى شائعة وهي عبودية الديون التي تظهر في أشكال متعددة وهي تظهر لطبيعة الحال عند ممارسة الكبار لسلطاتهم القضائية. فحيث يقع الرجال البالغون في أزمة الديون من المعتاد أن يأخذ الكبار من الدائنين طفلاً أو أحد أقاربه الصغار ويستخدمونه كخادم حتى تسدد الديون[٧] ولكن ليس من الممكن تقدير أو احصاء مقدار تفشّي أو انتشار مثل هذه الممارسات، غير أن الاستغلال من هذا النوع منتشر بشكل أكيد رغم أنه من الصعب تقديره كمياً. وطبقاً لما يقوله بيكومبو في الفصل الرابع أدناه أنه من الصعب

أيضاً فهمه بشكل كاف. وبينما نجد هذا من الصفات المتميزة للمناطق الريفية، إلا أن هناك شواهد لوجود علاقات مماثلة في المناطق الحضرية أيضاً. وهناك قضية مماثلة ذات صلة بالموضوع وهي تشغيل واستخدام الأطفال من قرابات بعيدة كخدم منزليين في المناطق الحضرية في غانة. (أنظر دزدزينيا Dzidzienya عام ١٩٧٨).

وهناك في النظام الانتاجي الفلاحي العائلي سواءً شئنا أم أبينا شيء من عدم المساواة الظاهرية بين وحدات الإنتاج. إذ ربما كان هناك استغلال لا بأس به في الأعمال داخل البيوت وهو مؤسس أيضاً على ما كان قد أقر اجتماعياً بالنسبة لعلاقات الجنس والسن والقرابة[٨] مثلاً في بعض أجزاء افريقية تتألف الوحدات السكنيّة من مجموعات من المنازل تُتّبع فيها أنظمة الوحدات السكنية الثنائية أو المتوازية حيث بعيش الأطفال منفصلين عن أحد الوالدين أو عن كليهما. وفي مثل هذه الظروف يكون الضغط لدمج الأطفال في النظام الانتاجي متواصلاً بشكل لا بأس به، وإن أنظمة تبني الأطفال من قِبل بعض الأقارب من غير الأباء كما هو الحال لدى شعب الحوسة في نيجيريا، إنما يعني أنه بطريقة أو بأخرى أصبحت نسبة لا بأس بها من الأطفال تعيش في حالة انفصال عن الأقارب. ولكن وحتى في المناطق الريفية في البلدان الآسيوية حيث يكون وجود أماكن السكن العائلية أكثر توفراً إلا أنه ينظر هناك للأطفال هناك كمنتجين.

ومع أن النموذج التقليدي ينحصر في استثمار الوالدين لأطفالهم لكي يتأكدوا من وجود من يعيلهم في شيخوختهم، إلا أن هناك نموذجاً آخر من الممكن أن يكون مناسباً لحالة أخرى على الأقل وهو حالة الآباء الذين ينتجون أيدٍ عاملة تشتغِل وتُستَغَلّ في أصغر سن ممكنة.

ومن وجهة نظر تاريخية، فحيث وجدت علاقات أقطاعية للإنتاج، حصلت زيادة في شدّة وزخم العمل والاستغلال. وذلك لأن الالتزامات الإقطاعية قد نقلت فائض الانتاج من الفلاحين إلى الأسياد الاقطاعيين أو إلى الطبقات الأخرى المنتفعة. فالعلاقات الاقطاعية الكلاسيكية تشمل تقديم خدمات العمل من قِبَلَ الفلاحين للسادة أو لعائلاتهم أو طبقتهم. وهذه غالباً ما تشمل بعض الالتزامات النوعية لبعض الهيئات كالمؤسسات الدينية أو السلطات المحلية السياسية أو

القضائية.[٩] وعلى العموم كان على الأطفال الاسهام في العمل. والحقيقة أنه ومن خلال عدة حالات هناك شواهد تشير إلى حساب الأجور الاقطاعية على أساس إلزام جميع أفراد عائلة الفلاح بالعمل. وهناك قصص تروى عن فلاحيْن ذوي عائلات كبيرة كان السيد الاقطاعي يفضّل تأجيرهم أرضه بدلاً من تأجيرها لفلاحين ذوي عائلات صغيرة العدد لا تستطيع القيام بمثل تلك الخدمات التي تقوم بها العائلات الكبيرة العدد. هذا وحتى لو حُسبت الايجارات بنسبة الإنتاج فالسيد الاقطاعي هو المستفيد من ذلك. وبطبيعة الحال يُتوقع من الأطفال أن يشتغلوا تحت إشراف والديهم المباشر. هذا وبينما نستحضر في أذهاننا صورة لعدد من أفراد العائلات الفلاحية تعمل جنباً إلى جنب في الحقول، إلا أن هذه الصورة تنطبق أيضاً على أنواع معيّنة من الأعمال المنزلية والحرفية.. وهذه تشمل بصورة خاصة ظاهرة المحاصصة الشائعة وترتيباتها. ولقد سجّل ديوب في الفصل السابع التالي بعض الممارسات الموثقة من هذا النوع.

وفي مجال مساهمة الأطفال في العمل واستيعابهم لعدد أكبر من واجبات البالغين والتزاماتهم أصبح دور المدرسة في مثل هذه الاقتصاديات السابقة للرأسمالية دوراً متدنياً. إذ أن عجلة التآلف الاجتماعية لتأهيل الأطفال لدخول الحياة واكتساب المهارات الأخرى لم تعد مطلوبة، وكذلك اسهامات المدرسة في محو الأميّة لم تعد متوافقة مع مصالح الفئات المهيمنة على العمل. وبالنسبة للعائلات الفلاحية نفسها، فالالتزامات المستمرة للأجور يجبرها على تجنيد جميع مصادر العمل المنزلي لديها، بينما تهمل أية عائدات محتملة أو أية فوائد صغيرة متاحة من المدرسة. والحقيقة أن الرجوع المحتمل إلى المدرسة والتعليم والحالة هذه يكون معدوماً. وبهذا تصبح المهارات التي يحتاجها الفلاحون للبقاء والعيش، إنما هي تلك المهارات التي يكتسبها هؤلاء في العمل وليس من خلال التعليم.

هذا ومن الطبيعي وجود كثير من التباينات في العلاقات الأقطاعية. ففي بعض الأقطار يرتبط الفلاحون بما يمكن وصفه بالعلاقات شبه الاقطاعية للإنتاج حيث تستغل العائلات الفلاحية العامة من خلال التزامات استئجار الأرض والأجور التي لا تعتمد على أسعار السوق. وهكذا فمن الممكن أن يشتغل أفراد عائلة واحدة أو أكثر بأجور تقل عن تكاليف اكثار قوة العمالة لديهما ولدى

عائلاتهم يستطيعون القيام بذلك بسبب اسهام أفراد العائلة الآخرين في سد حاجاتهم الضرورية. والديون هي الآلية الشائعة لإقحام مثل هذه الأنماط السلوكية وفي بعض الحالات المشابهة وخصوصاً حيث يتورط الأطفال في العمل يكون دفع المال قليلاً أو معدوماً، وهكذا ففي الهند كان الأطفال من العائلات الفلاحية ذات العمالة المحجوزة يُطردون من العمل أو يُرتهنون كخدم أو عمال في بيوت الفلاحين الأكثر سعة وغنى وفي بيوت السادة الأقطاعيين لقاء الديون المستحقة على الوالدين (مارلا ومهراجا عام ١٩٧٨). وفي حالات أخرى استطاعت العائلة أن تفي ديونها للسادة الاقطاعيين من خلال هجرة أحد أفراد العائلة مؤمناً لكسب الدخل الضروري لسداد الديون، مع أن هذه الحالات كانت مقتصرة على الرجال والنساء، إلا أن هناك حالات كثيرة أرسل فيها الأطفال في سن المراهقة أو قبل سن المراهقة للعمل لساعات طويلة في أحوالٍ تعيسة وبأجور ضئيلة.

ب- الأنتقال إلى الرأسمالية الصناعيّة:

لقد ترافق نمو العلاقات الرأسمالية للانتاج في كثير من أجزاء العالم مع مجموعة من الظواهر المتشابكة- كزيادة الانتاج الصناعي والانتقال إلى مبدأ الغلة النقدية في الزراعة وسيادة الاساليب التجارية في الزراعة ومن ثم نمو وتزايد عدد السكان المحرومين من الأرض والهجرة إلى المدن وتقييم الأنشطة المنزلية بالقيم المادية ومن ثم ازدياد البطالة بشتى أنواعها. هذا ومع نمو العملِ المأجور، ترافق انقسام العمالة المتزايدة مع مختلف أنواع تجزء سوق العمالة وبدلاً من تلك المهارات القديمة البدائية الموجهة نحو كسب العيش تركز الاهتمام على المهارات النوعية الخاصة بسوق العمالة والتي صَحِبها الاهتمام بالتدريب المهني ومحو الأمية وانتشار المدارس. ولكن هذه التغيرات لم تحدث في كل مكان، بل هناك أمثلة ظاهرة للعيان لبلدان لا تزال تتبع طرقاً متفاوتة في التنمية ولكن كثيراً ما تتكرر مثل هذه الأنماط ونظراً لأنها تولد تغيرات في أدوار الأطفال الاقتصادية، فمن الضروري فحص التأثيرات الأكثر أهمية لمثل هذه التغيرات.

ولقد ترافق ازدياد وتيرة العمل المأجور والعلاقات الرأسمالية للإنتاج في البلدان المصنعة مع نقص في تشغيل الأطفال. لكن وفي المراحل الأولى المبكرة تم استخدام الأطفال في أشكال ومظاهر مختلفة للتسريع في تكديس الرساميل وزيادة

وتيرة الاستغلال وهكذا ففي أوائل عهد الانقلاب الصناعي في المملكة المتحدة، عمد كبار ملاكي الأراضي إلى استخدام عائلات بكاملها بأجور عائلية مؤسسة على الانتاج المتوقع لمختلف أفراد هذه العائلات. وكنتيجة لنظام أجور الأعمال الشاقة المرهقة، وجد الرجال العزاب والكهول الذين كبر أبناؤهم وغادروهم بسبب صعوبة الحصول على أي عمل (راجع بنش بيك Pinchpeck ١٩٣٠ ص١٠١) والحقيقة أن إحدى الاستنتاجات المستقاة من تقرير شهير حول عمل النساء والأطفال في الزراعة صدر عام ١٩٤٣ تذكر أن الرجال من العمال يخشون من عمل الأولاد أكثر من خشيتهم من عمل النساء وذلك نظراً لأن الولد يعمل بانتظام وهذا يساعد على نقص أجور العمالة الأمر الذي يضع الصعوبات أمام حصول الرجال من العمال على عمل. هذا ولم تكن مثل هذه الأوضاع منحصرة في الأعمال الزراعية فحسب.

وفي البلدان ذات الدخل المتدني في هذه الأيام، يبدو أن المنشآت الصناعية الكبرى والمشاريع الرأسمالية الضخمة أصبحت لا تميل لتشغيل الأطفال على نطاق واسع في أعمالها. وربما كان سبب ذلك حاجتها لإحترام التشريعات السائدة أو ربما لتوفر عمل البالغين والشباب في الأعمال المنتظمة. ومع ذلك فقد لوحظ وجود استثناء واحد لهذه القاعدة على الأقل. وهكذا فإن مدى تشغيل الأطفال أصبح أعظم بكثير مما توحيه الاحصاءات الرسمية، وذلك بسبب الحافز الظاهر للتقليل من أهمية قضية تشغيل الأطفال وفي المشاريع الصناعية الصغيرة يُستخدم الأطفال في أداء الأعمال الرخيصة الكادحة مقابل أجر بسيط، وهم غالباً ما يعملون جنباً إلى جنب مع أقاربهم الكبار، ولا تدفع لهم أجورهم مباشرة بل تدفع بشكل غير مباشر إلى الوالد العامل كأجور اضافية. وقد وردت تقارير عن وجود مثل هذه الممارسات في تشيلي (دي لالوزسيلفا ١٩٧٨) وفي الباكستان (تقرير حافظ إلى منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٩ ب) وفي جامیکا (أنظر تقرير ستاندنج ١٩٧٨ آ) وكثير غيرهم.

وفي جميع هذه الأحوال ساعد استخدام الأطفال بأجور رخيصة نسبياً على تسريع عملية تراكم الرساميل وذلك برفع وتيرة الاستغلال. ويسهم استخدام الأطفال أيضاً بشكل غير مباشر في الاستغلال بتقديم قطاع سهل التنظيم نسبياً من البروليتاريا النّاشئة الوليدة، الأمر الذي يُجبر العمال البالغين على بذل جهد أكبر في العمل، بالاضافة إلى استبدال العمل الرخيص بالعمال الذين يتوقعون نيل أجور أعلى.

ويلمس استبدال العلاقات الرأسمالية للإنتاج بالعلاقات الاقطاعية أو شبه الاقطاعية في المناطق الريفية بشكل واضح. إذ حيث تزداد مقادير الأعمال المأجورة في المدن أو حيث تحتاج العائلات الريفية دخلاً من الأجور لدفع الضرائب المتوجبة عليها أو لشراء السلع الجديدة، عندئذ يتشجع الشباب وغالباً الأطفال الكبار لترك وحدات الانتاج المنزلية، أي المزرعة الفلاحية. ولقد تناولت بعض الدراسات في الهند عدداً كبيراً من الأطفال العمال الهاربين الذين لا تزيد أعمار الكثير منهم على عشر سنوات (أنظر ما كتبه كاباداي أو فيلاي Kapadai or Phillai عام ١٩٧١ وجانجريد Gangrade عام ١٩٧٩). وحيث يسود العمال الذكور في الأعمال الزراعية كما هو الحال في أمريكا اللاتينية وجزر البحر الكاريبي، يلاحظ كثرة هجرة الفتيات والنساء الشابات والمراهقات وفي كثير من البلدان الأخرى وفي معظم المناطق الريفية التي مارست توسعاً في العمالة المأجورة كان الرجال الشبان أول من انتقل إلى أسواق العمالة الجديدة المأجورة، سواء كان ذلك عن طريق الهجرة أم لم يكن. وفي مثل تلك الحالات وقع العبء على الأطفال والنساء لإنجاز القسم الأكبر من الأعمال المنزلية والزراعية. ففي أفريقية ومنطقة الشرق الأوسط مثلاً أظهرت الدراسات الاستطلاعية هذه الأنماط من التكيف، وفي مصر سجلت دراسة استطلاعية حول الاستخدام في الريف لعام ١٩٦٤- ١٩٦٥ التي قامت بها الـ I N.P في القاهرة ومنظمة العمل الدولية أن الأطفال من سن ٦-١٥ عاماً وإلى حد أقل من النساء يعملون بالأجرة لدى بعض المزارعين الصغار في قطف القطن وتعشيب الأرض حتى يستطيع الرجال القيام بأعمال غير زراعية موسمية ذات أجور أعلى (أنظر هانسن Hansen ١٩٦٩).

وهناك علاقة متبادلة لنمو العلاقات الرأسمالية وهي تزايد المحرومين من الأرض الأمر الذي يسبق عادة نمو طبقة البروليتاريا الريفية ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتمييز والتفريق الطبقي في الريف.

وبوجود مثل هذه التغيرات يتعدل التقسم الاجتماعي للعمالة بحيث يُجبر أطفال الفئة المحرومة من الأرض أو شبه المحرومة على الدخول إلى سوق العمالة على مدى أوسع مما هو الحال لدى فئة الأطفال حيث يكون التفريق الطبقي أقل وتيرة. وإن اشتراك الأطفال من الشرائح الفقيرة أو المتوسطة الفلاحية في قوى

العمالة يكون عالياً بصورة خاصة وذلك لأن حفظ المتطلبات المعيشية يبقى عاملاً مؤثراً بشكل لا بأس به، بينما تزداد امكانية العمل عن طريق امتلاك وسائل الانتاج على مقياس ضيق. ومع ذلك فالشواهد على هذه العلاقات لا تزال مشوشة. ففي بنغلادتش وجد (كين) أن هناك فروقاً طفيفة ما بين مجموع أوقات العمل المُنتج لدى الأطفال من فئة المحرومين من الأرض والأطفال من فئة الملاكين لصغار (إنظر كين ١٩٧٧آ وأيضاً الفصل التاسع أدناه). هذا وكان تشغيل الأطفال لدى فئة كبار الملاكين متشابهاً أيضاً بالنسبة للأطفال حتى الثانية عشرة من العمر ولكنه كان أقل وتيرة بشكل واضح بعد ذلك حتى سن الحادية والعشرين أو ربما كان هذا يعكس قضية دوام الطلاب الكامل على المدارس الثانوية. وقد وجد مولر في بوتسوانا Botswana العلاقة غير الدقيقة المتوقعة (حيث يكون طلب العمالة على أشده في مستويات الملاكين المتوسطين للأرض) ولكن مصداقية هذه القضية احصائياً كانت متدنية (أنظر مولر ١٩٧٩). وبعد أن استعمل روزنفج Rosenweig وايفنسون Evenson عام ١٩٧٧ المعطيات المتجمعة وجدا أن تشغيل الأطفال في الهند يتناسب طردياً مع امتلاك الأرض وعكسياً مع مستويات الأجور ومع ذلك فلم يكن هناك من تأثيرات قوية تمس الدخل على قضية الالتحاق بالمدارس، ولكننا نجد ورقة روزنفج Rosenweig في هذا الكتاب (في الفصل الثامن حيث تستعمل فيها مجموعة مصغرة من المعطيات) ان هذه العلاقات لا تتكرر. والحقيقة ان تلك النتائج كانت تقريباً عكس النتائج التي ذُكرت في الدراسة التي سبقتها. وهذا ما يكشف صعوبة صُنع نسخة طبق الأصل لنتائج البحوث ويؤكد على ندرة البحوث التجريبية المعوَّل عليها.

٢- البطالة والفقر وسوق العمالة:

وبنمو علاقات الإنتاج الرأسمالية تغيرت بنية الطلب على العمالة والانتفاع من العمل بشكل جذري. ولقد ترافق تزايد الأفكار البروليتارية مع نمو تجزئة سوق العمالة حين انفصلت وتجزأت قوة العمالة في أسواق ثانوية ذات وتائر مختلفة في التوظيف والأجور [١٠] وقد ساعد هذا على زيادة نسبة الاستغلال بتقليص وحدة العمال واضعاف القدرة على المساومة وذلك مما أتاح لمجموعة كبيرة من العمال فرصة تحسين أحوال وظروف عملهم دون استفادة جميع العمال بذلك. وقد كانت

احدى النتائج العامة لهذه الظاهرة خلق ما يسمى «ارستقراطية العمال» حيث تؤمن الأجور العالية لعدد ضئيل من العمال رغم زيادة وتيرة العمل الملحوظة.

هذا ومن الممكن أن يؤثر الأطفال ويتأثروا بهذا النمط من سوق العمالة بطرق مختلفة أهمها أن تيسر الحصول على خدماتهم يسمح لأرباب العمل بالأعتماد على مجموعة كبيرة من العمال المستغَلّين (بفتح الغين) بشكل كلي. . وبصفتهم غير منظمين ودون معين وبحاجة لكسب أي مدخول مع قابليتهم للعطب بسبب طبيعة أعمارهم، لذلك فالأطفال يتعرضون للأستغلال بسرعة تفوق بقية مجموعات العمالة. وكما ذكرنا في القسم الأول رقم (٤) ظهر أن عدداً كبيراً مما يدعى خطط التمهُّن لم تكن سوى وسائل لإخفاء هذا النوع من العمالة وقطاعاته المختلفة. وبنفس الوقت عندما يُسمح للأطفال بدخول سوق العمالة من أوسع أبوابه من خلال تركيب مهني واضح ولكنه محدود، عندها يُسبب مثل هذا النظام التصاق قوى العمالة بالعمل من جهتها وزيادة المستوى الكلي للالتصاق بالعمل المأجور بشكل غير مباشر.

ويفرض استخدام الأطفال ضغطاً غير مباشر على نسب الأجور إذ بينما تقرر أجور البالغين طبقاً لمعايير تقليدية لحفظ البقاء، يُخفض تشغيل الأطفال الأجور المطلوبة لحفظ البقاء (أو تكاثر قوى العمالة) وهذا يسمح بازدياد الاستغلال.

وتعمل تجزئة العمل كواسطة لتنضيد قوى العمالة إلى طبقات. فالأعمال ذات المنزلة الرفيعة والأجور العالية تختلف وتفترق عن معظم الأعمال التي لا تتطلب أية مهارة. وعلى العموم لا تسير قنوات العمل بشكل شاقولي من خلال الأجزاء. فالوصول إلى الأعمال ذات المستويات العالية يتقرر عن طريق نقطة الدخول إلى النظام وليس عن طريق انجاز الأعمال ذات المستويات الدنيا أولاً. فهناك سلسلة من الحواجز مؤسسة على المؤهلات الثقافية والاجتماعية تؤكد استثناء الأعمال ذات المستويات العالية من انجازات الأطفال التي تميل لعدم التلاؤم مع حيازة المؤهلات الثقافية الضرورية. وهكذا نشأ نوع من التناقض ما بين نظام التعليم الرسمي الذي يُعدُّ الأطفال للعمل في الوظائف الكتابية والإدارية وما شابه ذلك، وما بين الفرص المتاحة لأعمال الأطفال التي لا تتطلب أية مهارة والتي تزيد الوعي الطبقي الأولي وتشدد على الانحرافات في المصالح والمواقف الطبقية.

وإن قضية التعليم هذه ووظائفه هامة بالنسبة لتحليل عمليات التفريق المشتركة في سوق العمالة وتوزيع أنشطة الأطفال ما بين التعليم والعمل. فدور التعليم في الأقتصاد غير الصناعي يمكن إهماله عدا عن حالة وجود نُخبة أو صفوة من الصغار ولكن نمو سوق العمالة المأجور وخصوصاً بالنسبة للأعمال الصناعية والكتابية إنما يزيد في أهمية تلك السوق. ففي كثير من الأعمال ذات الدخل المتدني يتخذ التعليم مظهرين: أولهما تأهيل الأطفال لدخول الحياة وهو يشمل وعداً بعمل مأجور ثابت والآخر توفير النواة لمهارت سوق العمالة. ففي جميع اسواق العمالة تقريباً يعتبر التعليم واسطة لاختيار العمال، فالشهادات المدرسية ما هي إلا اشارة ليس للمقدرة على اكتساب المهارات التقنية فحسب، بل أيضاً إلى قابلية التفهم المركّز الطوعي لنظام الأعمال المأجورة.

وإن التفريق في الوصول إلى الوظائف المترابطة مع التعليم متماثل مع التفريق في الوصول إلى التعليم نفسه. ففي المناطق الريفية يتجه نمو الطبقات الثانوية للمزارعين الرأسماليين إلى تعزيز التفرقة الثقافية. وذلك لأن هؤلاء الفلاحين الأثرياء نسبياً يستبدلون العمل المأجور واليد العاملة المأجورة باليد العاملة العائلية وبذلك يخففون الضغط على أطفالهم الذين يستطيعون عندها استبدال الأنشطة الاقتصادية بالتعليم. وبنفس الوقت فإن تزايد استخدام اليد العاملة المأجورة يجذب أعداد أكبر من البالغين وأحياناً من الأطفال إلى سوق العمالة وحتى عندما لا تُستأجر الأطفال بشكل مباشر من المحتمل أن تزداد وتيرة العمل لديهم إذا كانوا سيحلون مكان أولئك الذين بدأو ا العمل خارج الوحدة المنزلية في الانتاج. وتظهر نتائج مشابهة عندما يهاجر رب الأسرة بحثاً عن عمل إما بشكل موسمي أو لفترات طويلة كما يلاحظ بشكل واسع في افريقية وأميركا اللاتينية. (راجع تقرير اليونيسيف عام ١٩٧٠). وعلى أي حال فالعائلات الفقيرة المحرومة من الأرض قلّما تمتلك القدرة على تقديم تكاليف التعليم المباشرة وهم يعتبرون أنهم يجنون فائدة ضئيلة من تقديم تضحيات كبيرة لكي يسمحوا للأطفال بالدوام المدرسي وبالأضافة إلى ذلك فإن مجرّد معاناة الفقر يوقع العائلات في مواقف قدرية وصفات سلوكية مميزة معادية لأي دوام مدرسي نظامي أو مفيد وتكون النتيجة تباين طرق الوصول إلى التعليم بالنسبة للفئات الاجتماعية والذي ينعكس في تباين نِسَب

الأنتساب إلى المدارس. وهناك مثال من الهند يُحدد نسبة الأطفال المنتسبين إلى المدارس بـ ٤٣٪ من بين المحـــــرومين من الأرض إلى ٧٥٪ من بين المزارعين الرأسماليين (تقرير حكومة الهند عام ١٩٦٥).

ومن الممكن ملاحظة تباينات مشابهة في المناطق الحضرية. إذ يترافق الكشف عن حضور الأطفال للمدارس بين فقراء أهل المدن مع قلة الفائدة الملموسة من التعليم وتكاليفه الباهظة المباشرة وغير المباشرة فضلاً عن الحاجة المُلحة لأي دخل يمكن أن يكتسبه الأطفال. (أنظر بيكومبو في الفصل الرابع أدناه) ولكن البورجوازية الحضرية التي تشمل الخدم المدنيين وغيرهم من العمال الاداريين لا يتعرضون لمثل هذه المنغصات. فهم لذلك يستطيعون تأمين وضبط كلا العرض والطلب بالنسبة لعمال ذوي مؤهلات، ولو جزئياً على الأقل... وفي مثل هذه الظروف لا فائدة من تجربة فرض نظام التعليم الالزامي والدوام الالزامي إذ أن المشكلة هي مشكلة بنيوية.

وهكذا فإن نمو وتطور سوق العمالة وبصورة خاصة تزايد الحاجة إلى الوظائف التي تتطلب العلم ومحو الأمية، تجعل التعليم عاملاً حاسماً هاماً لدخول سوق العمالة وغيره من أنماط مسالك الحياة التالية، ولكن وبينما يجعل الافتقار إلى التعليم الوصول إلى القطاعات الجذابة لسوق العمالة غير متيسر غير أنه لا يصح القول بالعكس. فالمؤهلات العلمية العالية مطلوبة للوصول إلى درجات خاصة على سلم العمل، وبينما تترافق هذه المؤهلات مع مستويات علمية عليا لدى قوة العمالة، إلا أن القُدرات المتزايدة لأنظمة التعليم الرسمية في معظم البلدان ذات الدخل المتدني، قد ترافقت أيضاً مع تفشي البطالة في صفوف المتعلمين[١١] ونتيجة لذلك فإن تحليل التعليم ونشاط الأطفال العاملين والشباب لن يكون كاملاً مالم يؤسس على مواقف أكثر شمولاً لبنية سوق العمالة ومستويات البطالة.

ولقد ترافق النزوح إلى المناطق الحضرية في أوائل مراحل التصنيع مع انتشار البطالة. وسواءً تقدم الأطفال من أنماط الأنظمة الاقتصادية الفلاحية إلى قوة العمالة للبالغين تدريجياً أم لم يفعلوا، إلا أنه ليس هناك أية عملية استيعاب سهلة كهذه في البيئات الحضرية. ففي معظم البلدان المصنّعة ذات الدخل المتدني تكون

مستويات البطالة عالية بشكل ملاحظ بصورة مزمنة بحيث تصل في بعض الحالات إلى ٢٠٪ أو ٢٥٪ على الأقل. وبالاضافة إلى ذلك فإن كثيراً من العمال يجبرون على الاقتصاد والاحتيال لكسب العيش وذلك بقبولهم بعض الأعمال المتقطعة العرضية غير النظامية التي يتخللها فترات طويلة من البطالة والركود الاقتصادي، ويلاحظ أن أعلى نسب للبطالة الصريحة المكشوفة هي بين المراهقين رغم الغموض في الاحصائيات على هذا الصعيد. ففي مدن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي سُجلت نسبة البطالة بين الشباب بواقع مقداره ٤٠٪ أو ٥٠٪ ولكن علينا التعامل مع هذه الأرقام بحذر وذلك لوجود إمكانية لتخفيض مخرج الكسر بشكل صُنعي عن طريق انسحاب بعض قوى العمالة من بين المراهقين. ولكن لا يمكن إنكار فداحة هذه الظاهرة.

وهناك تأثيران متباينان للمستويات العالية من البطالة على أنماط الأنشطة المطابقة لتأثيرات «العامل المُحْبط» و«العامل الاضافي» التي طالما حُللت سابقاً. (راجع ستاندنغ ١٩٧٨ ب في الفصل الخامس). ففي حالة الشباب يصعب تقييم التأثيرات النهائية الكاملة للبطالة العالية الوتيرة على قوة العمالة وإسهامها في العمل. فمن بين النتائج المترتبة على العامل المُحْبط هناك الميل من قِبَل المراهقين للتسلل خارج قوى العمالة إلى عالم الجريمة. إذ هناك كثير من الفتيات اللواتي أجبرن على احتراف البغاء كوسيلةٍ وحيدة لكسب العيش والبقاء. ويصل عدد هؤلاء إلى رقم لافتٍ للنظر أحياناً. (راجع بامبيرجير Bamberger ١٩٧٣ ص٣) وقد ناقشت دي لالوزسيلفا بعض الدراسات الميدانية من سانتياغو في الفصل السادس). فالعلاقات الجنسية العرضية المأجورة ربما اعتبرت من قبيل البغاء أو ربما لا تعتبر كذلك. ففي إحدى الدراسات الحديثة للفتيات من مدارس (غانا) الريفية الابتدائية، وُجِد أن حوالي ٩, ٦١٪ من أولئك الفتيات اللواتي اتخذن لهن أصدقاء من الشباب، قد فعلن ذلك للحصول على المال بصورة مبدئية. (راجع اكوفو ١٩٧٨ ص٧) وذلك دون أي استهجان أو عدم موافقة من المجتمع[١٢] ولكن بغاء الأطفال يُعتبر عملاً مهنيا ومُحبطاً وظالماً جائراً يجب مقاومته بالسجن الفعلي (كما هو الحال في تايلاند، أنظر ما كتبه بانجيري Banjeri عام ١٩٨١ ص٣٦).

وبالنسبة لناحية الطلب في سوق العمالة فإن البطالة المستحكمة من الممكن أن تؤدي إلى استبدال العمال المسنين بالعمال الشباب في كثير من الأعمال المأجورة التي غالباً ما تضفى عليها الصفة الرسمية على يد المؤسسات العمالية التي تشجع أرباب العمل والحكومات لكي يفرض هؤلاء قيوداً تعين الحد الأدنى للأعمار بالنسبة لممارسات التأجير. هذا وتشجِّع مستويات البطالة المرتفعة وتسهل نمو التجزئة والفصل في سوق العمالة وذلك بحصر بعض الوظائف والأعمال بفئة معينة من العمال بينما تُقيِّد الجماعات الأكثر هامشية كالأطفال والمسنين بالأعمال الأقل استقراراً وديمومةوأدنى أجرة. وهذا بدوره يضعف من إلتصاق هؤلاء بقوة العمالة.

وهناك شكل آخر من الإحباط بالنسبة لصغار العمال يستحق الذكر. ففي عدة أقطار صناعية ومصنعة مثل كولومبيا (راجع والتر ١٩٧٠) نجد أن البطالة المستحكمة لدى الشباب قد شجعت المراهقين ذوي المؤهلات الثقافية المتوسطة على البقاء في مدارسهم أو الرجوع إليها. وهناك مثال على هذا قد نوقش ملياً وهو قضية الشباب الهنود. إذ لا شك أن قلة فرص العمل لدى أولئك الذين لا يملكون سوى مؤهلات ثقافية متواضعة قد سببت متابعة كثير من الشباب الهنود الدراسات بنجاح عليى مستوى عال[١٣] وخاصة بالنسبة للعائلات من أدنى الطبقة المتوسطة حيث كان إدراك شعور الرجوع إلى المدارس قوياً بينما كانت قوة السيطرة على سوق العمالة ضعيفة. ولكن في أمكنة أخرى نجد أن الشباب المراهقين قد اقتنعوا بمتابعة الدراسة لنفس الأسباب. ولكن ما هو ممتع بصورة خاصة هو أن هذه العملية ربما انتجت علاقة غير دقيقة ما بين العمر وإسهام اليد العاملة في العمل. وهكذا فإن الأطفال والمراهقين الذين يتركون المدرسة ويدخلون ضمن قوة العمالة قبل سن الخامسة عشرة يجدون أنفسهم غير مؤهلين للحصول على أي شيء عدا عن بعض الأعمال الطارئة العرضية ذات الأجور المنخفضة.. وبعد فترة يقضيها هؤلاء في البطالة المملة يعود بعضهم إلى المدارس أو يلجأون للتعليم الخاص غير الرسمي ابتغاء الحصول على بعض المؤهلات الضرورية للعمل المأجور. ففي كنجستون Kingston في جامايكا حيث شاعت هذه الظاهرة ثبت أن الرجوع إلى المدارس لم يكن ناجحاً (أنظر ما كتبه ستاندنج ١٩٧٨ آ). ولكن ظهر نتيجة لهذا أن انسحب المراهقون كلياً أو جزئياً من قوة العمالة بعد شعورهم بالأحباط مبدئياً.

وأن سبب دخول كثير من هؤلاء المراهقين أو الأطفال قوة العمالة مبدئياً هو أن الفقر والبطالة التي مني بها والديهم أو أحد الوالدين قد أجبر هؤلاء الأطفال ليصبحوا عمالاً ثانويين. هذا وبالنسبة لبعض أشكال العمل العرضية الطارئة ولبعض النشاطات شبه الاقتصادية كالتسول تسنح للأطفال فرصاً سانحة لكسب مداخيل أكبر من البالغين. والحقيقة أنه بينما تؤثر البطالة تأثيراً مثبطاً قوياً على نسبة اشتراك اليد العاملة من المراهقين في العمل، إلا أنه من المحتمل وجود تأثيرات اضافية اجتماعية بالنسبة للأطفال دون الثانية عشرة من العمر تقريباً.

وتظهر عملية استخدام الأطفال في الثانية عشرة من العمر أو دون ذلك من غير فئة الخدم في المنازل أو الخدم لدى العائلات، وذلك في المشاريع الصغرى حيث يؤلفون أرخص أشكال العمل التي لا تتطلب أية براعة ولا أي جهد شاق كالمساعدة في عملية المبيعات أو نقل الرسائل أو حمل السلع إلى الزبائن أو المساعدة في اتمام أعمال متنوعة شتى. أما الذين لا يستطيعون الحصول حتى على هذه الأنماط من الأعمال فهم يتوجهون إلى النشاطات الهامشية المشروعة أو غير المشروعة ثم لا يلبثون أن ينتبهوا إلى حالة البطالة. وإن سعي الأطفال للحصول على فرص لكسب الدخل ما هو إلا جزءٌ من خطة العائلة الاستراتيجية للبقاء ولتفادي الفقر المُدقع أولكارثةٍ وقعت فيها العائلة (كموت رب العائلة مثلاً أو رحيله أو غيابه أو إصابته بالبطالة). وعندما تعتمد العائلات على عملها فقط حفظاً لبقائها وخصوصاً حين يكون العمل المتاح غير منتظم وعرضي منقطع أو ضئيل الأجور عندها تظهر الحاجة الماسّة لتجنيد جميع موارد العمل العائلية. وبهذا لا يختلف العمال المنزليون المأجورون عن الفلاحين والحرفيين المنزليين الذين يجندون العمل المنزلي للانتاج، ولكن الفرق يكمن في الصعوبة الأعظم وتيرة التي تواجهها الطبقة العاملة في ايجاد الأعمال إذ أن الفشل يُسرع الخطى نحو الفقر والبطالة والأنشطة غير المشروعة وبالنسبة لمثل هذا الشكل غير المرغوب فيه من تشغيل الأطفال، فما هو إلا أحد المقاييس المنظورة لمنظمة العمل الدولية أو أحد التحليلات الاقتصادية المسهبة لإسهام الأطفال في نظام من الأنظمة الاستغلالية، أما الأطفال المعنيون أنفسهم فإن وجهة نظرهم ربما كانت مختلفة عن تلك أو أكثر اختلافاً بالنسبة لعائلاتهم الذين ينتظرون أن تنتقل إليهم معظم مداخيل أولئك الأطفال.

وهكذا فمع أنه من المحتمل انتشار الاحباط، إلا أن الحاجة لتشغيل الأطفال لا تزال واقعاً ملموساً أكيداً وهذا يعني أن المستويات العالية لبطالة البالغين والفقر المتفشي كل هذا يساعد على دفع الأطفال إلى سوق العمالة.

ثالثاً- المظاهر الثقافية والسلوكية لأنماط نشاطات الأطفال:

وبالاضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية البنيوية هناك ما لا يقل عن مجموعتين من الضوابط ذات العلاقة بتشغيل الأطفال من الواجب النظر اليها بعين الاعتبار وهي: (١) الإطار الاجتماعي والثقافي -كالمواقف المتخذة بالنسبة للأطفال وأدوارهم في العمل والقيود الثقافية وكذلك المؤسسات الاجتماعية التي تتحكم في العمليات التثقيفية وعمليات تأهيل الأطفال لدخول الحياة. (٢) طبيعة عمل القرارات على مستوى المنزل أو على مستويات الوحدات الصغرى الأخرى واستخدام الأطفال كنتيجة للتناوبات ما بين البدائل في السلوك الاقتصادي.

١- الاطار الاجتماعي والثقافي:

لا يعكس تشغيل الأطفال العمليات الاقتصادية فحسب بل يعتمد على المواقف المعيارية تجاه الأطفال في المجتمع وعلى أدوار وأعمال الأطفال المعتمدة ثقافياً والقيم التي يحكم بها على أنشطة الأطفال وعلى طبيعة عمليات التأهيل لدخول الحياة الاجتماعية. وفي معظم بلدان أوروبا هناك استنكار واستهجان عام لإشتراك الأطفال رسمياً في قوة العمالة من دون الرابعة عشرة من العمر أو ما يقارب ذلك. ومن جهة أخرى ينظر بعين الاستحسان إلى اشتراك الأطفال في الأعمال المنزلية من قِبَل الوالدين على الأقل (مع أن المدى الذي يكون به الموقف معتمداً على التفريق بين الجنسين في العمل يختلف من طبقةٍ إلى أخرى ومن قطر إلى قطر). وبالمقارنة مع البلدان الأخرى يعتبر الاشتراك في أنماط النشاطات الاقتصادية المختلفة في أعمار مبكرة جزءاً أساسياً من عملية تأهيل الأطفال لدخول المجتمع. (أنظر اوبونغ Oppong ١٩٧٣، شلدكروت ١٩٧٨ آ، وبيكومبو في الفصل الرابع أدناه).

وإن عملية تأهيل الأطفال لدخول المجتمع والأهداف الثقافية التي تتجاوب معها تتداخل بشكل جلي مع بنية النظام الاقتصادي الذي تحدث فيه هذه العمليات.

وهناك مناقشات جمّة تدور حول القيم الثقافية وفيما اذا كانت هذه القيم من أسباب الحاجات الاقتصادية أم من نتائجها. ويؤكد كوزاك Kozak (١٩٧٨) بقوة عند استعراضه بعض حيثيات أدب تأهيل الأطفال لدخول المجتمع أن الحاجات الاقتصادية هي من الأسباب الرئيسية. وفي الأمثلة التي طرحها نجد أن طبيعة تأهيل الأطفال لدخول المجتمع تترافق دوماً مع الوضع الطبقي لوالدي الطفل أو الطفلة. وإن تنمية الشخصية، والرضى بالوظيفة أو الدور واضفاء الطبيعة الذاتية على المعايير الاجتماعية، إنما تنتقل بطريقة تعكس وتؤكد ظاهرة التنضيد في المجتمع الموجود حالياً. وهذا الرأي مقنع إلى حد ما. ولكن اعتبار الثقافة مجرد متغير غير مستقل إنما هو تطرف زائد وإن أحد التعليقات على مثال كوزاك هو أنه ما دامت التغيرات الاقتصادية تولد تجارب تدوم مدى الحياة لدى الأفراد وهي تختلف عن تجارب الوالدين، عندها يصبح التكيف ناقصاً. ولهذا يبدو أن هناك بعض التلكؤ في عملية نقل القيم الثقافية إلى ما وراء حاجات النظام الاقتصادي. وهذا ما يوحي لنا بأن المتغيرات الثقافية تميل إلى ابطاء عمليات التغيرات الاقتصادية. وهناك أيضاً تأثيرات مستقلة لأي إرثْ ثقافي مُعطى تؤثر على طبيعة التغيرات الاقتصادية فضلاً عن سرعتها. وهكذا وبينما نرى عدة مظاهر ثقافية يجري استلهامها من قِبَل الأطفال، إلا أن هذه المظاهر من الممكن أن تتكيف عن طريق حاجات النظام الاقتصادي، وهذا لا يسمح لنا بإهمال النتائج المستقلة للإطار الاجتماعي الثقافي. وإن تأثيرات الأساليب السائدة للمؤسسات الأهلية وأنظمة القرابة والزواج ما هي إلا قضايا لا تزال موضوع بحث. فأوضاعها المتصلة بالحقوق والواجبات لها تأثيراتها الواضحة على نشاطات الأطفال. وفي بعض السياقات فإن توارد مظاهر أدوار الآباء والممارسات المباحة عرفاً من تبني الأطفال على يد الأقارب من غير الوالدين كل هذه تشمل انتقال مجال الالتزامات لتدريب واعالة الأطفال وبالتالي حقوق التمتع بخدمات الأطفال.

ومن الممكن أن تتناول مثل هذه الممارسات عنصر التمهن وتدريبات التخصص كما هو الحال لدى شعب الداجومبا Dagomba في غرب افريقية. (أنظر ما كتبه اوبونغ Oppong عام ١٩٧٢) وهناك أدلة تشير إلى أن بعض هذه الممارسات في البيئات الفلاحية لا تستلزم حدوث أية تغيرات مادية أو عاطفية في أنواع أو

محتويات العلاقات المؤسسة طبق حسابات الآباء. فهؤلاء الآباء يعاملون الأطفال الذين تبنوهم كما يعاملون أطفالهم بنفس العناية والاهتمام.[١٤] فالعائلة المتوازنة ذات الالتزامات البنيوية العريقة المعقدة من الممكن مع ذلك أن تنطوي بداهة على تشكيلة منوعة من نشاطات الأطفال لمجرد أنها تقدم نظاماً عريضاً من الخيارات والالتزامات، وفي مثل هذه الأنظمة العائلية تحدث عملية تأهيل الأطفال لدخول المجتمع من خلال التماس مع النشاطات الاقتصادية للأقارب، بينما تسبّب الالتزامات المتبادلة بدء الطفل في ممارسةكثير من هذه النشاطات في سنٍّ مبكرة. أما استقلالية العمل فتحدث فيما إذا قُدّر لها أن تحدث في وقت متأخر وتستمر عملية تنظيم النشاطات طبقاً لحاجات وامكانيات العائلة.

وعلى العكس فإن أنظمة القرابة التي تميز فيها النواة العائلية بشكل فعّال مع انعزالها سكنياً والتي لا تُسهم فيها الحقوق والالتزامات الأبوية والبنوية، من الممكن أن تقدم اسلوباً أقل مرونة أو أقل أماناً. فهي تقدم لنا كياناً اقتصادياً اجتماعياً لدعم الأطفال وتحصينهم من خلال عملية تربوية رسمية وربما أيضاً من خلال ادخال الطفل سوق العمالة. مبدئياً قبل أن يصبح الطفل مستقلاً. وتكون شبكة الالتزامات أضيق نطاقاً كما هو الحال في امكانيات العمل بالنسبة للأطفال، ومادام دخل العائلة كافياً لسد حاجاتها الضرورية فإن عمل الأطفال يصبح أقل وأخفض وتيرة. ومع ذلك فليس هناك بدائل أخرى في حالة حدوث كارثة وأزمة إذ أن موت أحد الأبوين أو عجزه عن العمل سوف يجبر الأرملة أو الأرمل على تأمين الحاجات المتضاربة للأطفال. وفي مثل هذه الحالات ترتفع نسبة تشغيل الأطفال بينما نجد في البنى العائلية المتوازنة حيث تؤمن التزامات الأهل مصدراً بديلاً للإعالة.

وهناك مثال آخر للتأثيرات المستقلة للمتغيرات الاجتماعية الثقافية وهو تحديد صفات أدوار الجنس في العمل بعد بلوغ الأطفال مرحلة النضوج الجنسي. وهكذا يبدو أن الاهتمام بالأطفال والعمل المنزلي يقع بصورة رئيسية وفي جميع أنحاء العالم على عوائق الأناث أكثر مما هو على الذكور وذلك تماشياً مع وجهة النظر التقليدية حول دور المرأة المنزلي. ومع ذلك فهناك كثير من التغيرات الأخرى في المدى الذي تعمل من خلاله الفتيات خارج المنزل الأمر الذي لا يمكن شرحه شرحاً وافياً عن طريق العوامل الاجتماعية الاقتصادية، مثلاً تحظّر التقاليد الاسلامية جدلاً

إسهام الاناث في العمل. والحقيقة أن انتشار حَظْر نشاط الأناث في البلدان العربية والتي من المحتمل أن تعكس المعتقدات الدينية القوية أكثر من الحاجات الاقتصادية، هذا الحظر قد ترافق إحصائياً مع انخفاض نسبة عمل الاناث في تلك الأقطار.[١٥] وهكذا فالنتيجة النهائية هي ملاحظة انخفاض نشاطات الفتيات المنزلية الزائدة أثناء سن النضج بينما العكس هو الصحيح بالنسبة للشباب. ويذكر شيلدكروت في القسم الذي أسهم في كتابته في هذا المؤلف بعض الميول المشابهة في (كانو) حيث يقوم الأطفال بأدوار تسهم في المحافظة على تقسيم العمل طبقاً لصلحة البالغين. فهم يقومون بأعمال فاتنة وغريبة من الممكن أن يقوم بها النساء لولا أنها لا تنسجم مع نظام الحريم (حجز المرأة في المنزل).

وهكذا فبالنسبة لكل من أدوار البنية العائلية والجنس، تتخذ العوامل الثقافية تأثيراً مستقلاً. ولكن لا يجدر بنا المبالغة في تقدير أثرها. فهناك شواهد كثيرة تفيد أن البنية العائلية تتغير استجابة للحاجات الاقتصادية مهما كان هذا التغيير بطيئاً. وقد أوضح جود Goode (عام ١٩٦٣) هذه النقطة في تحليلاته الكلاسيكية للأنماط العائلية المتغيرة وهو يقول أنه حتى أدوار النساء في البلدان الاسلامية لا تبدو ثابتة غير قابلة للتغيير. ويذكر هانس Hansen عام ١٩٦٩ أن في منطقة الدلتا في مصر حيث الحاجة لعمال زراعيين عالية نسبياً تشتغل النساء هناك خارج بيوتهن أكبر مما تشتغل النساء في مصر العليا حيث الطلب على العمل أقل وتيرة، وبالاختصار فإن أي فحص للمتغيرات الثقافية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تداخل هذه المتغيرات مع الظواهر البنيوية الاقتصادية الأساسية.

وبالنسبة للمستويات الأكثر اتساعاً تترافق أدوار الأطفال مع القيم التي يعلّقها الآباء على الأطفال مع تصورات المستقبل الذي يعيه ويفهمه الوالدان ومع أهداف تكمن تحت مستويات خاصة من الخصوبة والانجاب، وهناك عدة دراسات لقيم الأطفال قدكشفت العوامل النفسية التي تكمن تحت قضية الخصوبة والإنجاب. ومع أن هناك عوامل عديدة يوردها الآباء كأسباب تدعوهم لإنجاب الأطفال، إلا أن قضية عمل الأطفال سواء المنزلي أوغيره طالما رددها هؤلاء الآباء. ففي جزر الفليبين مثلاً ذكرت مسألة الإسهام المادي للأطفال بنسبة ٣٩٪ من الأسر المنزلية.ومسألة المساعدة في العمل المنزلي بنسبة ٤٢٪ وقد ارتفع الرقم الأخير إلى ٧١٪ بالنسبة

للبنات وارتفع الرقم السابق إلى ٥٤٪ بالنسبة للأبناء الذكور في المناطق الريفية. (أنظر بولاتاو Bulatuo عام ١٩٧٥) وتنحصر المشكلة في أن الآباء يعتبرون أن انجاب الأطفال ما هو إلا واسطة لزيادة قوة العمالة في المجتمع. ولكن على العموم ينظر إلى الأطفال أيضاً في اللغة الاصطلاحية التقليدية كما لو أنهم بضائع استهلاكية لتأمين السعادة للآباء والرفعة والرضي النفساني، هذا وإن رصيد هذه الأهداف المختلفة وتمتعها بالاحترام اجتماعياً إنما تقرر إلى حدٍ كبير المواقف الأبوية تجاه الأبناء وطبيعة تأهيل هؤلاء الأبناء لدخول المجتمع.

٢- الضوابط الصغرى المقررة للسلوك:

تعكس أنماط نشاطات الأطفال بعض الخيارات ما بين عددٍ محدّد من الامكانيات البديلة وهذه الأخيرة تتحدد عن طريق السّياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية. وهناك عادة شائعة وهي تحليل هذه الخيارات باعتبارها نابعة من عملية معقدة لصنع القرارات عن طريق وحدة متناسقة كالمنزل أو العائلة. والحقيقة أن تحليلات تجريبية حديثة عديدة لنشاطات الأطفال قد اهتمت بالمنزل كوحدة عقلانية تفاؤلية صانعة للقرارات حيث توصف فيها الأطفال كبضائع استهلاكية أو استثمارية (أنظر ويليس Willis عام ١٩٧٣ وشولتز Schultz عام ١٩٧٤) وهذا المدخل الكلاسيكي الجديد والمعروف شعبياً بالاقتصاد المنزلي الجديد يصورّ أيضاً المدة المقررة للإخطاب معبراً عن المنافع النسبية التي تجني من الأطفال والسلع والخدمات الأخرى مع اعتبار الأطفال مشمولين بعملية استثمار الزمن والدخل.

يميل تطبيق هذا النمط من الضوابط المحددة لتشغيل الأطفال إلى التشديد على المقايضة ما بين الزمن المكرس للدراسة والتعليم ونشاطات قوة اليد العاملة. ويمثّل النمط الكلاسيكي الجديد الوالدين بأشخاص يستطيعون الاختيار ما بين الكم والكيف بالنسبة لأطفالهم. فإذا ازداد عدد أطفالهم فلا يستطيعون استثمار الكثير من الكيف أو بكلمة عملية أخرى لا يستطيعون استثمار تعليم أطفالهم. وإذا أهملنا مظهر الأطفال كسلعة استهلاكية فإن مقايضة الكم والكيف يقودنا بشكل مباشر إلى العلاقات ما بين نشاطات قوة عمالة الأطفال. وهذا يستلزم وجود ثلاثة عوامل

مباشرة على الأقل وهي : أولاً : تكاليف التعليم المرتبطة بمردود أعمال الأطفال . ثانياً : مردود التعليم الذي يُعبّر عنه بالتأثير الحاصل على الأجور المرجوة (وعلى حصة الوالدين من الأجور) . ثالثاً : مدة الحياة المتوقعة للأطفال . إذ أن نسبة الوفيات العالية التي تقلل من ديمومة نشاط الأطفال ، إنما تقلل من امكانية العودة إلى المدرسة والتعليم ولذلك ففي هذه الحالة يصبح نشاط الأطفال الباكر في العمل أكثر احتمالاً . وهذا بدوره يقلل من تكاليف استثمار الأطفال ويزيد امكانية الإنجاب بوتيرة عالية . والحقيقة أن كثرة التحليلات الاقتصادية للخصوبة والإنجاب قد جعلت الانجاب عملاً ايجابياً ومن جملة أمور أخرى لِفُرص تشغيل الأطفال واستخدامهم . وقياساً على ذلك لو فُرض التعليم الالزامي للأطفال بشكل فعلي فعّال وفُرِض الدوام المدرسي ضمن مدى واسع من الأعمار عندها تصبح تكاليف الأطفال بالنسبة للتعليم أو ما شابه من العوامل وبالنسبة للدخل الضائع تكاليف باهظة الأمر الذي يجعل عدد الأطفال المرغوب في انجابهم أقل من ذي قبل .

ومن الممكن صياغة معادلات تحدد العوامل السلوكية الصغرى المعقّدة بالنسبة لإشتراك الأطفال في قوة العمالة . وليس هذا المكان متاسباً لإبراز أو اقتراح أي نمط خاص . ومع ذلك فمن المفيد مراجعة المراحل الرئيسية للتحاليل المفهومة ضمناً عن طريق بناء مثل هذه الأنماط . فالأول والأكثر تجريدية هو امكانية اشتراك قوة العمالة (P(L ويمكن تصويره بالمعادلة التالية :

$$P(L) = f(A, I, d^*, Z)..........-1$$

حيث تمثل A تكاليف النشاط الاقتصادي وتمثل I أرباح تلك الأنشطة وتمثل d^* الطلب والحاجة الملاحظة للدخل وتمثل Z سلسلة القيود الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية التي نوقشت في الفقرات الماضية ومن الممكن اعتبار L كمية رياضية تمثل الأنشطة البديلة المتماشية مع دراسة النماذج المذكورة في القسم الأول حيث تقوم الكميات الرياضية المقابلة مقام المتغيرات المستقلة . والأمر الأكثر شيوعاً يبني المقاربة الأبسط مثالاً لتصنيف بعض الأنشطة كالاشتراك في قوى العمالة وتحليل المتغير الثانوي المنفصل إلى فرعين . وفي الحالة الأخيرة تكون المشتقات الجزئية المولفة من A , I , *d سالبة وموجبة بالتوالي وبالطبع إن هذه الصيغةمبتذلة

لكونها تؤكد أن الأطفال إنما يشتركون في قوى العمالة طبقاً لحسنات وسيئات تلك العمالة. ومن الممكن الحصول على محتوى نظري أكبر عندما ننظر بعين الاعتبار إلى الضوابط المحددة لـ d*,I,A (وطبعاً Z ولكننا عالجنا هذا الموضوع بشكل نوعي في الفقرات الماضية.

والآن المعادلة التالية:

$$A= g_1(Y^*,h^c,n^c,d^c,p^c,r^c,u^c...)........ -2$$

إن الضوابط المحددة الرئيسية لـ (A) يمكن وصفها بسهولة نسبية مع أنه من الصعب قياسها. أولاً: تمثل (Y) القيمة الحاضرة للدخل الصافي المتوقع للتيار التفاضلي المرافق للحضور السابق إلى المدرسة. ثانياً: h^c تمثل تكاليف النشاط بالنسبة لتأثيره على صحة الطفل فإذا كان العمل مُضراً بصحة الطفل أو الطفلة بحيث تتعرض صحتها للخطر أو الضعف عندها لا يستطيع الطفل أو الطفلة متابعة التعليم أو تنمية وتطوير القوى العقلية عندها ترتفع قيمة (A). ثالثاً: تمثل n^c تكاليف الطعام الإضافي المطلوب للتعويض عن النقص في الطاقة التي صرِفت أثناء العمل. رابعاً: تمثل d^c تكاليف العمالة المنزلية البديلة التي أصبحت ضرورية بسبب اشتراك قوى العمالة غير المنزلية للأطفال. هذا ومن الممكن اهمال هذا العامل أو ربما يمكننا اعتباره فيما إذا كان النشاط الاقتصادي البديل هو العناية بالأطفال الأصغر سناً. خامساً: تمثل p^c تكاليف الأنشطة من حيث فقدان الاعتبار الشخصي اجتماعياً عندما يشغّل رب العائلة أولاده الصغار. هذا ومن الممكن اهمال هذا العامل أيضاً. ولكن وفي بعض الحالات يصبح وجود الأطفال خارج قوى العمالة مستلزماً للحصول على بعض الربح للاعتبار الشخصي. سادساً: تمثل u^c مقياس مقادير عدم الانتفاع من العمل مع أنه ينبغي أن نلاحظ أنه من الصعب عملياً استعمال مثل هذا المفهوم بشكل ميداني.

وتحتوي هذه العوامل بدورها على مجموعة معقدة من الضوابط المحددة وبصورة خاصة فإن *Y تعتمد على بنية الأجور وفُرص العمل في مختلف المستويات الثقافية وعلى درجة عدم الانسجام وعدم التوافق ما بين أشكال العمل المختلفة والدوام الرسمي. وهذه تعتمد أيضاً على شعور وإدراك أولئك المعنيين بالأمر. ويمكن تفسير *Y بالدخل الذي يستلمه الأبوان أو الوحدة المنزلية أو الطفل

ذو العلاقة أو أية مجموعة لها وزنها مؤلفة من جميع هؤلاء والتي تعتمد على من يتخذ القرارات بالنسبة لمشاركة القوى العاملة وكيف يكون ذلك! . هذه وقد نوّهنا في الفقرات السابقة بأهمية الوفيات هذا وليست هناك من فائدة من قولنا أن Cr, Cd, y* تتفاعل فيما بينها وأنها تعكس بعض نماذج الأنشطة الذاتية لتحسب حساب مثل هذه التفاعلات المتبادلة التي تتطلب مواصفات أكثر تعقيداً بالنسبة للنموذج . فالعوامل u^c, h^c, n^c, p^c تعتمد جميعها على طبيعة وأحوال وديمومة العمل المراد انجازه وهي انما تدل أن هناك مواصفات أفضل للمتغيرات التابعة مطلوبة لتسمح باظهار فاعليتها .

هذا ومن الممكن التعبير عن المكاسب الناتجة عن النشاط الاقتصادي بشكل وظائف ايجابية ذات ثلاث مجموعات من الضوابط وهي

$$I= g_2 (W^e,Yexp,q^c)............ -3$$

حيث أن W^e تمثل الدخل المتوقع وتمثل Yexp الدخل الكامل المتراكم في فترات متتالية والذي يعزى لخبرة قوة العمالة بالنسبة للطفل العامل وأما q^c فهي تقيس الاعتبار الشخصي والاكتفاء المرافق للتقدم في وقت مبكر لأداء أنشطة الراشدين . . .
وهكذا فإن الدخل المنتظر بدوره من الممكن التعبير عنه بالمعادلة التالية :

$$W^e= h_1 (W_1,W_2,W_3,... W_n,P_1,P_2...P_n)...... -4$$

حيث تعبّر W عن الأجور أو أي شكل آخر من أشكال الدخل الذي يكتسبه الطفل العامل في الوظيفة أو العمل (i) ويعبر i^P عن امكانية الاستخدام أو فرص العمل في الوظيفة i. هذا ينبغي تفسير i^w بأنها القيمة الحاضرة لأي دخل دائم مدى الحياة ويعبر $(i- i^3i^P)$ عن امكانية البطالة . ومن الواضح أنه وبدون تقصي هذا العمل بشكل أبعد أن كل من P,W سوف تختلف بشكل منتظم عن المتغيرات المنزلية الأخرى والمثال على ذلك هو تأثير ملكية الأرض التي تزيد من امكانية العمل وترفع المردود لمثل ذلك العمل .

أما المجموعة الثانوية الثانية من العوامل فهي محاطة بوقع تجارب قوى العمالة الباكرة على فرص العمل التالية . ومن الممكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$Y_{exp}= h_2 (C_{sk},C_s,C_i)........ -5$$

حيث C_{sk} تمثل الفرصة الضائعة للحصول على مهارات سوق العمالة والحفاظ عليها وتطويرها خلال العمل المبكر وتسمح C_s بالحصول على نتيجة معاكسة أعني القدرة المتزايدة لتحسين وتطوير المهارة اليدوية في العمل وتمثل I^c متغيراً أوسع نوعاً ما وذلك في أنها تمثل الفرصة السانحة لتحسين القدرة على التفاعل مع العمال الآخرين وتتوسع لتشمل فهم طبيعة عمليات العمالة وقدرة الطفل على البقاء فيه باستمرار كعامل راشد. هذا وربما بدت بعض هذه النقاط ضبابيّة من الصعب تحديدها وتطبيقها بأي شكل مُرْضٍ ولكن من الأكيد أنها وافية بالغرض. فالعامل الثالث في المعادلة رقم (٣) وهو q^c يعكس إمكانية وجود ربح بالنسبة لمنظور الطفل على الأقل في الحالات المتصلة بوضع الطفل أو الطفلة وذلك بالنسبة لأقرانه أو أقرانها الذين يذهبون إلى المدرسة وهم من أنشطة العمالة. وإن الطلب على الأعمال ذات الدخل هو عملية معقدة وذلك لأنها تشمل بالضرورة شيئاً من تكوين وتشكيل الذوق وهذا وينكر رجال الاقتصاد هنا المتغير، وهكذا نستطيع ايراد المعادلة التالية:

$$d^*= g_3 (Y,B,F,C)........ -6$$

حيث تمثل (Y) الدخل المعتاد للوحدة المنزلية أو الوحدة الاستهلاكية التي ينتمي إليها الطفل، دون أي اسهام من الطفل. أما (B) فتمثل مستوى المقتنيات أو الثروة. أما (F) فتمثل حجم العائلة التي يُعبَّر عنها بنسبة ما يعادل أشكال البالغين. أما (C) فهي تمثل مؤشرات الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمنزل والتي يمكن اعتبارها بديلاً للأذواق. إنه من الصعب فهم هذه المجموعة من العوامل وبالنسبة للأغراض المنوّه عنها في الوقت الحاضر، يمكننا تركها عند هذا المستوى التجريدي. ومع ذلك فمن الواجب اظهار وإبراز جميع الملابسات السلوكيّة. وهكذا فكلما كان دخل الفرد الراشد أو ثروته عالية انخفضت الحاجة للدخل الاضافي، ونقصت أهمية تزويد العمل ذي التكاليف المباشرة أو التكاليف المعتمدة على الفرص السانحة- في حالة وجود نشاطات اقتصادية أو عدم وجود النشاطات. وبالإجمال فالطلب المفهوم ضمناً للدخل يؤثر على إسهام اليد العاملة ليس عن طريق تغيير تكاليف النشاط أو عدم النشاط فحسب، بل عن طريق تعديل أهميتها المدركة.

وهناك كثير من القضايا التي ذكرت سابقاً والتي لم تُحرز سوى الاهتمام اليسير بالنسبة للدراسات التجريبية. والحقيقة أنه لم يكرس سوى النَّزْر اليسير نسبياً من الدراسات التجريبية للضوابط السلوكية الدقيقة المحدّدة لنشاطات الأطفال الاقتصادية. وهناك سبب رئيسي وجيه وهو الحاجة إلى وجود المعطيات المناسبة في الدراسات القليلة المتيسِّرة تتميز بطبيعتها المؤقتة ونتائجها المحدودة. وهكذا وفي دراسة جرت عام ١٩٦٠ لمعطيات احصائية من تشيلي، أقترح بناءً على نتائج التراجع والارتداد أن اشتراك قوة العمالة لأولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢-١٤ عاماً كان ذا علاقة طردية مع قوة الإنجاب ومع نسبة أجور الاناث بينما كانت العلاقة عكسية مع أجور الذكور ويعتمد إبهام هذا الترابط الجُزئي الملاحظ على مصداقية تفسير المتغيرات المستقلة، وذلك لأن نسبة الانجاب ونسبة أجور الذكور كانت تفسَّر بكونها ضوابط للحاجة إلى الدخل، بينما اعتبرت أجور الأناث كبديل لأجور الأطفال ولكن هذه المتغيرات لها اشارات معاكسة بالنسبة لدوام الطُلاب المدرسي من سن العاشرة المتفق مع توقعات حالات الاستبدال فيما بين نشاطات اليد العاملة والدوام المدرسي. أنظر دا فانزو Da Vanzo - ١٩٧٢). وفي دراسة أخرى أجريت في الهند حيث أنشئ نموذج أوفى بالغرض لتفسير أنماط نشاطات الأطفال ما بين الخامسة والرابعة عشرة من العمر، وقد وصلت تلك الدراسة إلى نتيجة أن فرص الاستخدام قد زادت من مدى اشتراك القوة العاملة بينما أنقصت من الدوام المدرسي (روزنزفيج وايغنسون ١٩٧٧) وفي تقرير شاهد عيان من آسيا ظهر أن الانتساب إلى المدارس، قد تناسب تناسباً عكسياً مع موارد الدخل العائلية (ليونور Leonor ورتشارد Richard ١٩٨٠) ففي دراسة مقارنة لنشاطات الأطفال في سان سلفادور والخرطوم، أظهرت التحليلات الاحصائية أن نشاطات قوة العمالة كانت تتناسب تناسباً عكسياً مع موارد الدخل العائلي ومع ثقافة الأب. (بيك Peek ١٩٧٨).

وعدا عن الدراسات المذكورة أخيراً فإن معظم الأعمال المبنية على الاختياركانت منحصرة في قضية المقايضة ما بين الدوام المدرسي والاستخدام وذلك بسبب طبيعة المعطيات المتاحة. هذا وإن الابحاث التالية حول مثل هذه التقاليد السلوكية يجب أن تمتد لتشمل امكانيات بديلة معقدة أكثر عدداً تأخذ بعين الاعتبار

وبصورة خاصّة حالات المرونة المضادة فيما بين مجموعات عريضة من النشاطات. وإن أحد المداخل على هذا الصعيد سوف ينحصر باستعمال عناصر الدراسات التي لُخّصت في القسم الأول من هذا البحث. ولكن هناك بعض العناصر من تلك الدراسات (كالاستجمام والنشاطات غير المشروعة) تبدو صعْبة المعالجة. وهكذا يبدو أن الحد الأدنى من المتطلبات أن يصبح النموذج مفسراً لتوزيع وقت الأطفال ما بين الدوام المدرسي والعمل المنزلي والعمل في مهمات منزلية والعمل المأجور ثم الاستجمام والبطالة. فإذا تم ذلك عندها نتوقع زيادة في نماذج تعليل قوة الإنجاب التي تلعب نشاطات الأطفال دوراً متِميزاً فيها (شولتز ١٩٧٤، سارما ١٩٧٨).

هذا ومن الواجب تقسيم المتغيرات المعتمد عليها ليس طبقاً لأنواع النشاطات فحسب بل طبقاً لديمومتها وشدّتها. ومع أن هذا التقسيم يبدو غير عملي، إلا أن هناك مصاعب تجريبية وتحليلية خطرة تتلو ذلك إذا تجاهلنا تلك النقطة. وهكذا فإن الدوام المدرسي ينسجم مع بعض أنواع نشاطات العمل، وقوة العمالة. ومع عدة أنواع من النشاطات وذلك بالاعتماد على طبيعتها وشدتها وهناك نقطة أخرى متصلة بالتخطيطات النموذجية تؤخذ بعين الاعتبار جزئياً في بعض الأعمال التجريبية ألا وهي تدخل القرارات العائلية. فالعلاقات التي تشمل أعمال الأطفال تناقش بأسلوب مُسْهَب كما لو كان هذا النموذج بأجمعه أمراً متكرراً والحقيقة أن هذا أمر مشكوك به أيضاً وخصوصاً لأن عدداً من المتغيرات المحددة ما هي بدورها إلا احدى وظائف نماذج أنشطة الأطفال. ويمكن حل هذا النوع من المشاكل مبدئياً باستعمال مواصفات مناسبة ومعطيات جيدة. ولكن تبرز لنا هنا مصاعب نظرية أخرى ذات صفات أكثر أهمية وهي تختص بطبيعة الوظائف ذات الفائدة التي تكمن وراء بنية النماذج من هذا النوع. وهنا نميل للأفتراض أن الأسرة أو العائلة لها وظيفة مفيدة مفردة. ولكن هذه الفرضية مشكوك بصحتها خصوصاً عندما تكون الوحدة السلوكية مؤلفة من مجموعة من القرابات ذات البنية الرخوة. وعلى كل حال فحيث يحتفظ أحد أفراد الطبقة العاملة بمكتسباته لنفسه عند ذلك تتقوض وتتلف الفرضيات النموذجية. هذا ولا يجوز منطقياً معاملة قرار الإنجاب (الذي ليس للطفل أي يدٍ في اتخاذه) بأنه يعتمد على نفس الوظائف المفيدة التي تشبه قرارات اشتراك قوى العمالة للأطفال وذلك لأنه حتى إذا لم يكن للطفل فرصة

للأختيار المباشر في اتخاذ ذلك القرار، فإن وجود الطفل أو وجود الطفلة ضمن أفراد العائلة يستلزم إجراء تعديل في الإدراك الحسي للمصلحة العائلية.

وهناك صعوبة نظرية ثالثة تختص بالفرضية التقليدية وهي أن السلوك مؤسس على شكلٍ ما من أشكال التفاؤل لدى الأفراد أو الأُسَر. وهناك فرضية أكثر واقعية أخرى تحسب حساب التشابك الاجتماعي الذي ينمو ويتطور خلاله الأطفال. وهذا يعني بصورة خاصة الأخذ بعين الاعتبار بطبيعة ومدى العلاقات البنيوية المتبادلة ضمن القرابات والمجموعات في المجتمع. هذا وإن تقديم مثل هذه المقاييس المتشابهة يقلل من إمكانية الترابط والتلاحق الوثيق المرافق للنماذج الاقتصادية الصغرى التقليدية.

وكتعليق ختامي لهذه الفقرة فإنه يجدر بنا إمعان النظر باختصار في مشكلة تلك الرابطة ما بين العمليات السلوكية الصغرى والبُنى الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على تشكيل الخيارات السلوكية المتاحة ومن الواضح أنه لا يكفي محاولة تفسير نماذج نشاطات الأطفال بالاصطلاحات السلوكية الصغرى دون اعتبار طبيعة التشكيلة الاجتماعية والقيود الثقافية وطبيعة الحياة المنزلية والالتزامات العائلية وبنية سوق العمالة والوصول إليه بالنسبة لمختلف المجموعات الاقتصادية والاجتماعية، وفي النماذج التقليدية الصغرى تولّد هذه العوامل قيوداً ومتغيرات خارجية المنشأ أو أذواقاً تحذف من التحاليل. وإن مثل هذا المدخل يحدد تحديداً دقيقاً المدى الذي يستطيع أن تتوجّه إليه ظواهر التحليلات الاقتصادية الصغرى كما هو الحال تماماً عند دمج فهم الحالات المختصة بالسلوك ذي المستويات الصغرى بتحليلات التغيرات البنوية، وما لم تؤخذ كلا هاتين النقطتين بعين الاعتبار فإن التحليلات البنوية تتعرض لخطر الانحطاط إلى تحديد أوصاف بعض العمليات التي قلّما يفهمها أحد ولا يمكن أن يتنبأ بها أحد، بينما تستمر النماذج السلوكية في تقديم الدعم التجريبي الحذر لكل ما هو ظاهر على هذا الصعيد.

رابعاً– مشاكل أنشطة تشغيل الأطفال:

لقد أوردنا أصنافاً مختلفة من مشاكل تشغيل الأطفال في الفقرات السابقة والحقيقة أنه ليس من الممكن فهم العوامل المحددة لنشاطات الأطفال دون النظر بعين

الاعتبار وبنفس الوقت إلى نتائجها وهنا سنحاول إبراز وجمع بعض النواحي الهامة من هذه النتائج ولكن لا بد أن نذكر أن هذا الفصل إنما هو بحث نظري وغير مُوثّق لأنه غالباً ما يبدو من الصعب عزل نتائج بعض أنواع الأنشطة الخاصة ومع ذلك فإن هذا هو إلى حدٍّ ما أصل ولُبّ أي تحليل. وإن عدم معالجته هنا كما يجب دليل على ندرة البحوث على هذا الصعيد. ونورد أدناه بعض النتائج الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية الرئيسية تحت سبعة عناوين تبدأ بالقضايا الشخصية وتنتهي بالقضاية المجتمعيّة العامة.

١ – الصحة والتنمية الجسمانية ومعدّل الوفيات:

تؤلف هذه القضايا دون شك بعض القضايا الهادفة المرافقة لتشغيل الأطفال. وذلك لأنه قد افترض وجود بعض النتائج المهلكة والمفسدة لصحة الأطفال والمؤثرة على نمو قامة الطفل وعلى تمتعه بالعمر الطويل. أولاً يبدو أنه من الشائع أن يحصل الأطفال على أولوية ضئيلة من الكميات الضئيلة من الطعام المتوفر لدى العائلات القروية والحضرية الفقيرة إلى درجة أن يطلب من الأطفال اتمام أنشطة من العمل تستهلك احتياطي الطاقة النادرة لديهم بشكل ينعدم فيه التوازن ما بين حاجات الطاقة لديهم وقيمة السعرات (الكالورات) الحرارية للطعام الذي يتناولونه (تقرير اليونيسيف لعام ١٩٦٩) وإن عمل الأطفال وتشغيلهم من الممكن أن يُضعِف مقاومة أجسامهم للأمراض التي توهنها وتضعفها وتقلل من فُرص الحياة لديهم. وهناك بعض أحوال العمل الملاحظة مثلاً العمل لمدة ٧٢ ساعة اسبوعياً والذي نُقِل عن منشأتين لصنع السجاد في مراكش (تقرير جمعية منع الرّق لعام ١٩٧٨) وهذا يشمل استخدام كثيرين من الأطفال في التاسعة والعاشرة من العمر وهذا لا شك أنه يساعد على حدوث نتائج ضارة على صحة أولئك الأطفال ونمو أجسامهم. ومن المعروف تماماً أنه وأثناء الانقلاب الصناعي أصيب كثير من الأطفال العاملين بعاهات دائمة كنتيجة مباشرة لممارستهم العمل في أعمارٍ مبكرة. وكما ذكر التقرير الشهير لعام ١٨٤٣ ظهر أن أطفال العمال في صناعة الغزل وهم مجموعة من العمال الصناعية كان أطفالهم يعملون ساعات طويلة مجاناً أو بأجور ضئيلة جداً، كان أولئك الأطفال أضعف صحة وأصغر أجساماً من الأطفال الذين كانوا يعملون

في الزراعة (راجع تقرير ليفين لعام ١٩٧٧ ص٢٩) وهكذا فليس تأثير العمل هو الذي يستحق الاهتمام بل التأثيرات التفاضلية لمختلف أنواع العمل أيضاً.

هذا وهناك أوضاع كثيرة يسهم العمل فيها في إضفاء نتائج ايجابية على صحة وقدرة الأطفال الجسمانية مع عائلاتهم، مثلاً نمو الأطفال الفيزيائي شريطة أن لا يكون العمل مرهقاً بل يساعد على تنشيط عضلات الأطفال وتنشيط قواهم الفيزيائية الأمر الذي يزيد في لياقة الأطفال البدنية وتقوية مقاومتهم لبعض أنواع الأمراض. ومن المحتمل أن يكون هذا بالغ الأهمية بشكل خاص حين تكون بدائل العمل ليست هي المدرسة بل البطالة والكسل التي هي بدورها إحدى المفاسد التي تسبب الوهن.

وفي المجتمعات التي يحدث فيها هضم تدريجي للأطفال لأدوار العمل الخاصة بالبالغين وبصورة متميزة الأعمال المنزلية وأعمال كسب الرزق، وعندها قلّما تحدث للأطفال نتائج معاكسة لا تنطبق بشكل متساوٍ على البالغين. وهكذا فإن العمل الاقتصادي المنتج للأطفال يسهم والحالة هذه في التطورات الفيزيائية وذلك بنفس الطريقة التي تعمل فيها الألعاب الرياضية والنشاطات الترفيهية الأخرى لدى الأطفال في المجتمعات الأخرى. ولكن المعايير الموضوعية للتفريق ما بين هذه النتائج تصبح طبعاً صعبة التحديد.

٢- الثقافة والنمو الذهني:

وفي هذه الحالة علينا أن لا نفترض فرضاً اعتباطياً آلياً بأن عمل الأطفال إنما يعيق ثقافتهم ونموهم العقلي. والحقيقة أن العمل ربما سبب مثل هذه النتائج بصورة خاصة إذ يترك العمل الشاق الأطفال دون أي نشاط أو أي وقت أو أية رغبة للمداومة على المدارس أو التعلم أثناء وجودهم في المدارس، ولكن لا يمكننا اعتبار هذه النتيجة حتمية وذلك لأسباب ثلاثة: أولاً: يمكن اعتبار العمل بنفسه عنصراً هاماً من عناصر التعليم وخصوصاً في الأنظمة المعتمدة على الأنتاج المنزلي ولكن أيضاً في ترتيبات التمهّن المختلفة أيضاً. وهذا هو أحد الأسباب التي منعتنا من الخلط ما بين التعليم والذهاب إلى المدارس. ثانياً: غالباً ما قيل أن نوع التعليم المتاح للطبقة العاملة والطبقات الفقيرة من السكان لا يهتم بصورة أولية بتنمية وتنقية

القوى الخلاقة في الأطفال بل بتقديم عمال طيّعين ملتزمين أو مواطنين سهلي القياد يستطيعون العمل في أشكال مختلفة من المشاريع. ثالثاً: هناك من يقول أن التعليم الرسمي يعطل النشاط وذلك لأنه يضعف بدلاً من أن يقوي مقدرة الطفل على البقاء في بيئة فقيرة وبطالة متناهية وسوء تغذية. ويقال أيضاً أن المدرسة تؤدي بالشباب لرفض كثير من أشكال الاستخدام. وهكذا تقودهم لكي يصبحوا عاطلين عن العمل بشكل طوعي وبالتالي لرفض كثير من الأعمال. ولقد استعمل هذا الرأي للمناقشة في قضية حرمان الفقراء من التعليم ولكني أرى أن هذا الرأي يجب أن يستعمل لإظهار الحاجة لتغيير يجب اجراؤه ليس في بنية النظام التعليمي فحسب ولكن بصورة رئيسية في بنية سوق العمالة وذلك لجعل العمل والتعليم أكثر انسجاماً (أنظر ما كتبه ستاندنغ ١٩٧٨ ب ص ١٢٧-١٣٥) وهناك قضية مشابهة يمكن ايرادها حول تفسير بعض الآراء التي تذكر أن كثير من الآباء من ذوي الدخل المحدود والمتدني يتابهم الشك في قيمة وجدوى التعليم وهناك بحث مستفيض حديث يذكر أمثلة عن الشعوب في اميركا اللاتينية من الذين يتبنون مثل هذا الرأي (أنظر ما كتبه بامبرجر Bamberger عام ١٩٧٣).

ولنسمع ما يقوله بعض هؤلاء الآباء:

«في هذا النوع من المدارس يخلقون في الأطفال من الطبقات الوضيعة الفقيرة مثلاً بعض الحاجات التي هي ليست من الحاجات المُلحّة ولكنها تؤلف حاجات لدى الناس من الطبقات العليا».

ويقول شخص آخر:

«لقد فكرت بإخراج أطفالي من المدرسة لأن المدرسة تعلمهم عادات لا نستطيع مجاراتها في بيوتنا لأننا لا نملك المال الكافي».

ويقول شخص آخر:

«يعمد أطفالنا أحيانا إلى طلب النقود من بيوت الأغنياء وهكذا تصبح لديهم النقود الكافية لتغطية الحاجات والعادات التي يتعلمونها في المدرسة».

ولقد وردت لنا مواقف مشابهة من بومباي في الهند ومن أماكن أخرى (راجع ما كتبه ديزاي وبيلاي عام ١٩٧٢).

ومع ذلك ومهما كانت نوعية وأدوار التعليم المدرسي إلا أنه ليس لدينا من شك أن مشاركة الأطفال في نشاطات الأيدي العاملة يعمل على تقليل امكانية التطور التعليمي إذ كلما زادت تلك المشاركة زادت درجة الكدح في العمل وأنخفضت قدرة الأطفال على اكتساب المعرفة والمهارات من خلال عملهم. ولكن يجدر بنا ملاحظة أن كميةً محدودة من بعض أنواع العمل الخاصة تنسجم بل تتمم التعليم والتطور العقلي للأطفال خصوصاً عندما تتزامن مع برنامج الدراسة السنوي وعندما تزود الأطفال بشعور من احساس بربط ما تعلموه من أدوار أعمال البالغين، والحقيقة أن هناك رغبة لجعل أنشطة العمالة أنشطة متمِّمة لعملية التعليم، جعل الأعمال الاقتصادية من مختلف الأنماط جزءً من برنامج العمل المدرسي. ولقد اتبعت هذه الطريقة في بعض الأقطار مثل تانزانيا وكوبا. (راجع ما كتبه كارنوري وويرثم لعام ١٩٧٩).

٣- الدراسة الديموغرافية[١] الاحصائية:

هناك بعض الأسباب التي تجعلنا نعتقد أن لعمل الأطفال تأثيراً ايجابياً على قوة أو كثرة الانجاب، والحقيقة أن تبرير قوة الانجاب العالية لدى المجتمعات الزراعية يقع ضمن هذه الأسباب. وفوق ذلك فإن التغيرات الكائنة في التباينات في الأنجاب زمنياً وبين تلك المجتمعات، قد تصادف حدوثه مع النماذج المتغيرة لتشغيل الأطفال. وعلى العموم ولكن ليس دوماً تكون قوة الانجاب أقل وتيرة في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية، وهي أعلى ما بين مالكي الأراضي منها ما بين الذين لا يملكون أية أرض. وهي أقل في المناطق التي تزداد فيها نسبة التعليم بين الأطفال ودخول المدارس[١٦] ومع أنه قد بُذلت محاولات (راجع مولر لعام ١٩٧٦) لإظهار السلبيات بالنسبة للوالدين المنجبين للأطفال وعدم جدوى ذلك الانجاب حتى مع استخدام الأطفال وتشغيلهم بشكل واسع إلا أن العلاقة الجزئية ما بين تشغيل الأطفال وخصوبة الوالدين تبقى ايجابية. وهذا طبعاً يستلزم وجود

---

(١) الدراسة الديموغرافية هي الدراسة الاحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات والصحة والزواج الخ...

التزامات قوية فيما بين الأجيال بالنسبة لأحد الوالدين أو كليهما وذلك للإستفادة من نشاطات الأطفال الانتاجية. ولكن تراعى مثل هذه الالتزامات بدقة وبشكل واسع.

وإن تأثير تشغيل الأطفال على الزواج وقضية تكوين العائلات من الأمور الأكبر تعقيداً وما دام عمل الأطفال يُسهم في ايجاد دخل لأحد الوالدين قبل الزواج، لذلك من الممكن غض النظر عن سن الزواج. ومع ذلك ومع وجود البنية العائلية ذات الأجيال المتعددة والإسهام في الانتاج في سن مبكرة، فإن هناك فوائد ناتجة عن وجود فترات قصيرة ما بين الأجيال وتكوين عائلات في وقت مبكر. وفوق ذلك فإن التفريق الجنسي وأنظمة المهور وقضايا الميراث كلها تلعب دورها، وهكذا فليس بوسعنا إيراد استنتاجات حول التأثير المحتمل لتشغيل الأطفال في مثل تلك الأحوال.

هذا وأن مدى تشغيل الأطفال في المناطق الريفية له ملابسات محتملة بالنسبة لهجرة سكان الريف. وكما لاحظنا في فقرة خاصة فإن استعمال الأطفال في الأنشطة المنزلية والزراعية يشجع أفراد العائلة الآخرين على الهجرة بحثاً عن وظائف وأعمال موسمية أو أعمال تستغرق مُدداً طويلة. وبالعكس فإن عدم وجود فُرص لعمل الأطفال أو عدم وجود تسهيلات مناسبة للتعليم إنما يشجع هجرة الأطفال أنفسهم.

٤ - أدوار الجنس والتقسيمات المنزلية للعمل:

تؤثر نماذج أنشطة الأطفال على تقسيمات السن والجنس في العمل بنواح كثيرة. وبصورة خاصة ميل الإناث للقيام بالأعمال شبه المنزلية، بينما يُكلف الذكور بأعمال رعي المواشي مثلاً، مما يشجع نمو الازدواجية الجنسية في العمل بالنسبة للعمالة لدى الراشدين حيث يستطيع الرجال تنفيذ الأعمال المأجورة غير المنزلية وغيرها بينما تقتصر النساء على الأعمال المنزلية والأنشطة المشابهة لكسب الرزق. ومع ذلك فمن الممتع أن نعلم أن الدراسات الاستطلاعية حول الاستفادة من الوقت في أجزاء مختلفة من العالم قد أظهرت أن التقسيم الجنسي للأعمال التي يقوم بها الأطفال تختلف اختلافاً بيناً بين بلد وآخر. ففي دراسة بسيطة في أندونيسيا

مثلاً ظهر أن البنات من سن ٩-١٤ عاماً يقضين القسم الأكبر من أوقاتهن في العناية بالأطفال والأعمال المنزلية وإعداد الطعام اكثر من الأولاد في نفس الاعمار تقريباً، بينما يقضي الأولاد وقتاً اطول في جمع الحطب والعناية بالحيوانات (راجع وايت ١٩٧٥ ص ٢٨٥) ومع ذلك فقد لوحظ في القرية التي حدثت فيها الدراسة أن البنات قد اكتسبن مهارات في أعمال غير منزلية من خلال الوقت الطويل الذي كَرّسْنَه للأعمال اليدوية وللأنشطة الزراعية المأجورة فقد قضين وقتاً أكثر من الذكور في كلا النشاطين. وفوق ذلك فقد قامت البنات من سن ١٢-١٤ عاماً بأعمال تزيد في كميتها عن الأولاد في العيّنة المذكورة. وقد لا حظ شيلد كروت Schild krout في كانو Kano (راجع تقرير كانو عام ١٩٧٨ آ وكذلك الفصل الثالث من هذا الكتاب) وجود فروق قليلة نسبياً بين أعمال الذكور والإناث في الأنشطة الاقتصادية حتى يقترب الفريقان من سن البلوغ. ولكن ومع أن كلا الجنسين كانا يقومان بمعظم الأنشطة أثناء فترة الطفولة الباكرة، إلا أنه كان هناك انتقال تدريجي إلى التفريق بين الأدوار كلما اقترب الأطفال من سن البلوغ. هذا وهناك عدة تعليقات حول هذا الموضوع في عدة فصول أخرى من هذا الكتاب ويعطينا كين Cain (في الفصل التاسع من هذا الكتاب) بعض المعطيات من بنغلادتش.

٥- البطالة وتنضيد قوى العمالة:

تؤثر نماذج أنشطة الأطفال على كل من مدى تنضيد قوة العمالة وعلى مستوى وقضايا البطالة. ولكن من الصعب تجريبياً فصل المزايا المختلفة للعلاقات أو فرز التأثيرات المستقلة لأنشطة الأطفال.

ومن الممكن فهم تأثيرات تطور سوق العمالة على ضوء الميول المفرقة المتعددة التي مررنا بها في الفقرات السابقة. وهكذا فمن الواضح أن الأعمال اليدوية التي يقوم بها الأطفال الفقراء تعرّضهم للإصابة بآفات دائمة تقلل من مردودهم في سوق العمالة فضلاً عن حرمانهم من التعليم والغذاء أو التمتع بالصحة الجيدة، وكل هذه المثالب قلّما يتعرض لها الأطفال الأكثر غنى من العائلات الموسرة والذين لا يطلب منهم القيام بأي عمل. وبصورة مشابهة وكما ذكرنا ولاحظنا في بداية هذا الفصل من الممكن اشتداد ازدواجية الجنس في سوق العمل عن طريق نماذج من أدوار الجنس بين الأطفال.

ومن الممكن ارتفاع نسبة مستويات البطالة عن طريق اشتراك العمال الصغار في العمل ومن ثَمّ إنقاص فرص العمل بالنسبة للبالغين مع أن خبرة البالغين في العمل ربما تساعد على تجاوز هذه النقطة ومقاومة المنافسة لصالح البالغين[١٧]. ولكن البطالة العالية المستحكمة تسهم في نمو قضية تنضيد قوى العمالة من خلال الفروق الثقافية. وهكذا ففي أسواق العمل في المدن الصناعية يشجع وجود البطالة المستحكمة لدى الشباب في العائلات الأكثر غنى على توظيف وقت أطول وأموال أكثر في التعليم، وكما هو الحال عندما يطلب وجود مؤهلات عالية للحصول على فرص عمل جيدة وأجور جيدة. وبالعكس فبالنسبة للطبقة العاملة فإن نسبة البطالة الكبيرة نتيجتها سيئة فهي تثبط همم العائلات لإرسال أولادهم إلى المدارس وذلك ليس لأنه يُطلب من هؤلاء الأطفال والشباب أن يعملوا كعمال ثانويين لتأمين دخل متواضع وغير أكيد لعائلاتهم فحسب، بل لأن الوالدين يلاحظون أن نوعية التعليم الذي يتوقع أطفالهم الحصول عليه لا يكفي لتأهيلهم للحصول على الوظائف التي يأملون الحصول عليها. وعند وجود انحرافات طبقية في المدارس يتقوى نمو تنضيد العمال إلى طبقات اجتماعية متعددة. وهكذا تنقطع صلة الغالبيّة العظمى من الفقراء بالطبقات العليا وبالوظائف ذات الأجور العالية وعندما يبدأ هؤلاء الفقراء بالتنافس للحصول على الوظائف التي تخلو من الحواجز الاعتمادية فإنهم عندها يعملون على تخفيض الأجور المنخفضة إلى درجة أخفض مما هي عليه. وهكذا فإن دخول العمال في مختلف أنواع الوظائف سيساعد على تقوية تقسيم سوق العمالة.

٦- المواقف الاجتماعية والتجاوب الثقافي:

لما كان عمل الأطفال مظهراً هاماً من مظاهر تأهيل الأطفال اجتماعياً، لهذا فإن تطور المواقف وتطور السلوك المعياري في العمل، إنما يُسهم اسهاماً فعلياً في تثبيت نماذج السلوك الاجتماعي. ولقد لاحظنا انفاً بعض مظاهر هذا السلوك والنماذج الثقافية المركزة وخصوصاً بالنسبة لأدوار الجنسين. هذا وتؤدي عمليات مشابهة إلى تقسيم العمل والمسؤولية طبقاً للأعمار وهي ظاهرة مقبولة اجتماعياً حيث من الممكن ملاحظة خطوات الانتقال المحددة بالنسبة للأعمار. هذا وإن إحدى النتائج الثقافية لنماذج تشغيل الأطفال هي تأثير هؤلاء على رغبات أو

مقررات الأهل وعلى بنية الالتزامات المتبادلة. إذ أن تشغيل الأطفال غالباً ما يحدث ضمن اطار اجتماعي تنعكس فيه رغبات وتعهدات الأهل الشخصية وحيث لايكون الانتاج أو الدخل متسماً بالفائدة الشخصية بل بالفائدة الجماعية للمنزل أو مجموعة الأهل وفي هذه الحالة تُمدنا المعايير السلوكية التي يستلهمها الطفل خلال سني الاندماج في العمل بالنماذج الاجتماعية للالتزامات التي تولّد مواقف ايجابية تجاه نماذج خاصة من الاستغلال والتنظيم الاجتماعي والانتفاع من العمل. ونلاحظ هذه الظاهرة بصورة خاصة في المجتمعات التقليدية المتوازنة. وإن أي خلل في هذه النماذج مهما كان سببه لا بد وأن يقدم نوعاً من الانتقال في أساليب الانتاج والأطُر الاجتماعية.

وهناك قضية مشابهة وهي تأثير أنشطة الأطفال على مدى قدرات الطبقة العاملة. وإن التطور التدريجي لأخلاقيات العمل يُحدد الانتاج الذي يحدث فيه اندماج تدريجي للعمال من الأطفال سواء كان هذا الاندماج مؤسساً على حاجات البقاء للعمال (البروليتاريا) أو على انتاج الحاجيات الضرورية للبقاء ضمن الوحدة المنزلية. وحيث نحدد البطالة العالية الوتيرة أو الحواجز الاعتمادية للوصول إلى الوظائف عندها من المحتمل وجود تأثير سلبي على أخلاقية العلاقة ما بين العمل والمجتمع.. هذا ويضيف بيكومبو Bekombo في الفصل الرابع من هذا الكتاب الأوضاع التي تؤدي بها عمليات الخروج من المدرسة إلى أنشطة هامشية وغير مشروعة مختلفة. ولقد ذكر الكثير حول ثقافة الفقر سواء قبلنا هذه الثقافة أم لم نقبلها كمفهوم تحليلي مفيد، إلا أن بعض عناصرها قد قُدر بشكل واضح وألحق بنماذج مشوهة لتأهيل الأطفال لدخول المجتمع. وتؤدي الفرص الاجتماعية غير المتكافئة إلى تجاوبات شاذة غير ذات هدف من قبل الأفراد أو الجماعات الأمر الذي يؤدي إلى نبذ المعايير التقليدية الاجتماعية وتشكيل معايير جديدة للسلوك الجانح غير المشروع، وإن مثل هذه التجاوبات ربما أصبحت عوامل مدمرة لكلا الفرد والعلاقات الاجتماعية أيضاً.

٧- الفقر وفقدان المساواة اجتماعياً واقتصادياً:

ما دام أن على أطفال العائلات الفقيرة في البلدان ذات الدخل المتدني أن يعملوا ضمن وتيرة أعلى من الأطفال الآخرين المنتمين إلى عائلات أكثر ثروة، لذا

يمكننا القول أن تشغيل الأطفال ما هو إلا وسيلة هامشية لتحسين توزيع الدخل. هذا ويمكننا اعتبار هذا الاستنتاج صحيحاً ما دام أنه يُرى من منظور أسر فردية، إذ أنه وفي بعض الحالات تخف حدة الفقر بوضوح عند تشغيل الأطفال وهناك وجهة نظر على مستوى واسع النطاق تقول أن استخدام الأطفال يترافق مع حالات كبيرة من عدم المساواة في الدخل والثروة ومستويات المعيشة الفعلية.

وهناك عدة أسباب لهذه الظاهرة. والسبب الأول له علاقة مع تأثير تشغيل الأطفال على مجموع مداخيل قوة العمالة المأجورة. وكما لاحظنا آنفاً، هناك مؤشرات تدل أن تشغيل الأطفال يساعد على تخفيض أجور قوى العمالة ككل، وذلك لأنه ما دام تشغيل الأطفال يؤلف شكلاً رخيصاً من أشكال العمل عندها يمكن استبدالهم بالبالغين من العمال المكلفين ما دام أنهم بذلك يقللون من تكاليف انتاج السلع المأجورة. ولكن من المشكوك فيه إذا كان سحب الأطفال العاملين (إلى نظام التعليم والمدارس) واستبدالهم بالبالغين المُكلفين سوف يؤدي إلى تخفيض الأجور ولكن عندما يستبدل هؤلاء الأطفال بالبالغين ذوي الأجور الأعلى وأن النتيجة تكون العكس ويتلو ذلك أن مجموع مداخيل الطبقة العاملة ليس من المحتمل أن ترفع نتيجة لاستخدام الأطفال وتشغيلهم في العمل المأجور. ثانياً: إن هناك بعض التأثيرات على توزيع الثروات ووسائل الإنتاج. فعملية الانجاب العالية الوتيرة بين الفقراء تزداد عند الحاجة إلى تشغيل الأطفال، مما يؤدي مع مرور الزمن إلى تزايد عدد الورثة لبعض الممتلكات الصغيرة مما يؤلف إحدى الطرق المؤدية إلى الحرمان من ملكية الأرض كلياً. وبنفس الوقت من الممكن وجود بعض الفروق الطبقية بين الفلاحين إذا استطاع الفلاحون الأكثر ثروة دعم أوضاعهم بتشغيل أعداد كبيرة من الأطفال الذين بإمكانهم المساعدة في الاستفادة من منطقة واسعة من الأراضي[١٨] وهكذا يقاسي ويتأثر أصحاب الأراضي الصغيرة من هذا النوع من العمليات الديناميكية تتأثر الطبقات الوسطى أو العليا بشكل أقل إن لم يكن بشكل معدوم كلياً.

وهناك عامل ثالث يعمل على زيادة هذه الفروق هو عدم إتاحة الفرص المتساوية للجميع لدخول المدارس فالنسبة العالية لتشغيل الأطفال ما بين العائلات ذات الدخل المتدني يميل لأن تكون على حساب التعليم رغم تلك الأهمية المتزايدة

للتعليم كواسطة للحصول على الدخل والثروة والوصول إلى وظائف ذات مراكز مرموقة. وهذا النوع من العمليات يسرع كثيراً ظهور الفروق الطبقية الأولية الناشئة.

خامساً: القضايا السياسية وتصاميم البحوث:

إن الغرض من هذا الفصل الاستهلالي طرح أسئلة تحتاج إلى بحث. ولكن أساسها المنطقي هو أن بعض الأنشطة التي يمارسها الأطفال في معظم البلدان ذات الدخل المتدني تنتهي بنتائج غير مقبولة وذلك بالنسبة لكلا التطور الشخصي للأطفال ذوي العلاقة وبالنسبة للمجتمعات التي يعيشون فيها. وهكذا وقبل التعليق على أولويات البحوث يجدر بنا باختصار النظر بعين الاعتبار إلى قضية الصياغة السياسية وتحقيقها.

١- سياسة تشغيل الأطفال:

عند بحث قضية تصميم السياسة من الأهمية بمكان الاعتراف أن تطبيق السياسات ليس مستقلاً عن التشكيلة الاجتماعية التي تمثلها الدولة. ولدى تحليل أية سياسة من الضروري النظر بعين الاعتبار إلى مصالح الذين تخدمهم هذه السياسة وإلى تأثير هذه المصالح على البنية السياسية والثقافية والاجتماعية للبلد المعني. وهكذا يصبح من غير المحتمل اتباع سياسة واقعية لضبط تشغيل الأطفال في مجتمع اقطاعي فالمصالح المراهَن عليها تكون عندها قوية جداً والفوائدُ التي يجنونها من تشغيل الأطفال واستغلالهم كثيرة وأما في حالة البلدان التي تمارس فترة انتقالية إلى الرأسمالية فتبرز نماذج وأحوال مختلفة تعتمد على حجم القطاع الرأسمالي وتأثيره على الدولة وعلى بنية الانتاج وعلى مدى تدخل الدولة في قضايا الانتاج وجدوى البُنى الادارية وعلى قضية اختلاط المبادئ الرجعية والتحررية والاشتراكية في المزاج الشعبي السياسي السائد. هذا وعلينا تحليل كل وضع من هذه الأوضاع على حده طبقاً لسياقها التاريخي والمعاصر. وليس هناك من حاجةٍ للتشديد على هذه النقطة. ولكن غالباً ما يرى المرء قوائم من الوصفاتٍ السياسية لا تعير هذه القضايا أي اهتمام.

ومن بين سياسة تشغيل الأطفال المباشر يمكننا التعرف على ثلاثة مجموعات رئيسية: أولاً: تلك المجموعات التي تحاول من خلال التشاريع ضبط السِّن الذي

يجب أن يبدأ به قوة العمالة فضلاً عن الأجور وأحوال العمل. ثانياً: تلك المجموعات التي تحاول ضبط النشاطات الهامشية والجنوح في الأطفال. ثالثاً: تلك المجموعات التي تبحث في شؤون المدرسة والتدريب. فالمجموعة الأولى التي تشمل تشريعات العمل لها تأثيرها فقط عندما يتوفر التصميم على تحقيق الأغراض وتتوفر ادارة قادرة وصعوبة نسبية في إخفاء ظاهرة تشغيل الأطفال وبالتالي قلة الفائدة من تشغيل الأطفال. وتعتبر هذه الشروط معادلة، تعبر عن مستوى وطبيعة التطور. هذا وبينما نجد أن التشريع ربما ساعد على ضبط بعض أشكال الاستغلال الواضحة، إلا أن هذا التشريع الذي قد صمم لتخفيف عملية تشغيل الأطفال ليس كافياً. والحقيقة أنه من سخريات القدر وسخرية عمالة الأطفال أن نجد أن هذا القانون الذي صُمم لحماية الأطفال ومنع تشغيلهم وفقاً للقانون، هذا القانون يترك الأطفال العاملين دونما أية حماية ما دام أنّ هؤلاء الأطفال والعاملين غير معترف بوجودهم قانونياً ومع ذلك علينا أن نميز حالتين: الحالة الأولى حيث يوجد القانون فعلاً ولكن دون تطبيق والحالة الأخرى هي عندما لا تغطي القوانين السارية المفعول مجالات أنشطة الأطفال.

والمجموعة الثانية للسياسات ربما كانت أكثر فاعلية إذا كانت المصالح الكامنة خلف الأنشطة الهامشية والجنوح ضعيفة. ولهذا تستطيع الحكومات القوية ضبط هذه الحالات والسيطرة عليها وعلى العموم لا حاجة لمثل هذا الضبط، إذ حيث تقتنع الحكومات بضرورة عمل ذلك بسبب الضغوط الحاصلة عليها لتدارك الأخطاء، تكون النتيجة القضاء على أعراض المرض دون الاهتمام بالقضايا الأساسية الكامنة تحت الفقر والبطالة. هذا ومن الممكن اتخاذ موقف أكثر ايجابية بالنسبة لإمكانيات سياسات التعليم والتدريب والتمهن. وبعد كل ما ذكر نجد أن نسبة تسجيل الأطفال في المدارس قد ارتفعت في البلدان ذات الدخل المتدني وأصبح هناك نوع من التكامل بين الأنخراط في التعليم الإلزامي وتشاريع العمل، فلا ينبغي أن يكون المرء متفائلاً حول جدوى التعليم الإلزامي وسياساته ومن المفيد ملاحظة أنّ بعض التحليلات الدقيقة الإحصائية قد خلصت إلى القول بأنه ومن وجهة تاريخية فإن قوانين تشغيل الأطفال لم يكن لها سوى أثر ضئيل على رفع مستوى الدوام المدرسي حتى في الحالات التي يكون فيها الدوام المدرسي الزامياً.

(أنظر ما كتبه لانديس وسولومون عام ١٩٧٢) ومع ذلك فهناك بعض الامكانيات الموجودة بشكل منهجي واضح مثلاً دمج العمل مع الدوام المدرسي (أي توقيت الدوام الرسمي بحيث لا يتعارض مع زحمة العمل في الفصول الزراعية أو دمج الدوام المدرسي مع التمهُّن) وما شابه ذلك وفضلاً عن ذلك فهذه الممارسات ربما ساعدت على ازالة الوهم. إذ أن المدرسة غالباً ما تصبح أداة للتفريق الطبقي أكثر منها أداة للتكامل والدمج وهكذا يصبح التمهُّن فعلاً شكلاً من أشكال الاستغلال إذ لا يمكن ولا يجب تطبيق التعليم الالزامي بالقوة وذلك لأن الآباء الذين يعانون من الفقر المدقع لا يرون أية فائدة ملموسة من التعليم ولا يرون أن هناك أي ربح من المدرسة ولا يرون شيئاً ولويسيراً من المردود لعمل الأطفال فيها.

ربما كنا شديدي التشاؤم حول هذا الموضوع إذ لا يجوز للإنسان أن يُهمل المكاسب الحقيقة التي أحرزتها السياسة المتّبعة في هذه الفئات الثلاثة ولكن تواجه معظمها بموانع بنيويَّة تحد من تأثيراتها المفيدة والمحتملة بينما تتواجد بعض التغيرات المشروعة التي سبق ذكرها في فئات أخرى.

وعند تقييم تأثير هذه السياسات لا ينبغي النظر إلى تلك السياسات المُتبعة بالنسبة للأطفال خاصة فحسب، فالنتائج غير المباشرة للسياسات ذات الأهداف الأخرى ربما كانت أكبر وأجدى من التأثيرات المباشرة لسياسة تشغيل الأطفال. . فالأمثلة لبعض السياسات الحكومية ذات التأثيرات غير المباشرة المفيدة أو غير المفيدة تشمل استصلاح الأراضي والقضاء على العلاقات الاقطاعية وتشجيع قطاع الرأسمالية الزراعية ذات التقنيَّات الانتاجية الرأسمالية الموسّعة وسياسة تحديد المواليد من مختلف الأنواع والفئات. وخطط خلق فرص العمل مثلاً إنشاء برامج الأشغال العاملة وبرامج الاستثمارات التي تهدف إلى إدخال عمليات التصنيع السريعة وسياسة تشجيع القطاع الخاص غير الرسمي وإنشاء تعاونيات جديدة وبرامج للضمان الاجتماعي. وإن لزوم مثل هذه السياسات يكمن في أنها تعدل مجموع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المسؤولة بشكل رئيسي عن تشغيل الأطفال وهكذا ربما جذبت برامج الأشغال العامة العمال الذكور من المزارع الصغيرة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مردود الانتاج الزراعي على يد النساء

والأطفال. وإن سياسة تحديد النسل ربما أثرت بشكل غير مباشر على تشغيل الأطفال وذلك لأن مثل هذه السياسة تتناول حجم العائلات وبنيانها. هذا وإن تشجيع القطاع الخاص ويشمل توسيع قطاع يعتمد في بعض الأماكن اعتماد كبيراً على التمهن المزيف. ومن الواضح أن كثيراً من العلاقات التي نوقشت في صُلْب هذا الفصل ربما كانت مشمولة في الموضوع.

٢- بعض المقترحات المعروضة للبحث:

إن قضية تشغيل الأطفال قضية معقدة فقد وجدت أدبيات متنامية حول هذا الموضوع كما يتضح من (ثبت المراجع) الملحق في نهاية هذا الكتاب (مع أنها ليست كاملة وخصوصاً بالنسبة إلى اللغات الأخرى غير اللغة الانكليزية) إلا أن الحقائق المؤكدة هي أقل عدداً من تلك الفجوات والثغرات في معارفنا. ويعزى جزء من هذه الظاهرة إلى مجرد قلة المعطيات والحقائق. إذ من الصعب الحصول على معطيات دقيقة حول الأنشطة الاقتصادية للأطفال حتى ولو كان الأطار المفهوم محدداً بشكل جيد الأمر الذي نادراً ما يحصل. إذ أن إخفاء تشغيل الأطفاء سواء كان عن قصد أو عن غير قصد يجعل تقنيات المقابلات الرسمية غير ذات جدوى ولا يمكن الاعتماد عليها. ولهذا فمن الواجب تشجيع عمليات الدراسة الاستطلاعية على نطاق ضيق لتوضيح المفاهيم والمداخل التحليلية وهذا يشمل الملاحظات الفعليّة المبنية على النماذج السلوكية للأطفال عن طريق المراقب المشترك في العملية وغير ذلك من الوسائل الانسانية الأخرى لجمع المعلومات. هذا وتلعب عمليات الدراسة الاستطلاعية لتوزيع وتقسيم الزمن على نطاق واسع دوراً هاماً على هذا الصعيد خصوصاً عندما تساعد هذه العمليات على تطبيق بعض التقنيات الاقتصادية. ولكنها تخاطر بإخفاء المعلومات أكثر من كشفها إذا استعملت لوحدها دون وجود معطيات متممّة تسمح بتقدير الخطأ في البيانات وتقييم شدة العمل وإنتاجيّته وإظهار السياقات البنيوية التي تحدث عملية تشغيل الأطفال ضمنها. هذا ومن الضرورة بمكان تعيين العلاقات الاجتماعية للإنتاج وطرق الاستغلال التي تتحكم بنشاطات الأطفال. وقد عالج (هَل Hull) بعض هذه النقاط في الفصل التالي.

هذا ومن الواجب أن تؤسس عملية جمع المعطيات والمعلومات المفيدة على

دراسات واقعية ميدانية لأنشطة الأطفال تشمل توسيع وتنقية المداخل التي لُخِّصت في القسم الأول من هذا البحث. وبالأضافة إلى تنقية وتهذيب الدراسة نفسها فإن توزيع نشاطات الأطفال عبر فئات مختلفة من الدراسة مما يمكن دعوته بالحقائب النشاطية، سوف تُفرز وتعين مجموعات ثانوية أخرى، ثم تعود بعض الحقائب النشاطية الخاصة للظهور ولكنها لا تزيد عن كونها قضايا تجريبية. إما إذاً لبيت هذه الأنشطة عندها يصبح من الممكن فهم مدى وقوة وأهمية عملية تشغيل الأطفال.

وفضلاً عن مشاكل البحث المتوضِّعة والمطروحة حول الوصف والقياس، إلا أنه من الممكن فرز بعض القضايا الكثيرة الحاسمة التي لم تستوف البحث والتمحيص وهي:

١ - إن التحليل التاريخي لتطور أنشطة الأطفال من خلال التحولات في أسلوب الانتاج أمر ضروري وأساسي. وهذه التحليلات لا ينبغي أن توجه نحو البلدان الصناعية إذ أن هناك أدبيات معقولة موجودة في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفي أمكنة أخرى دون شك حول الأوضاع في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وأوائل القرن العشرين (مع أن موريس وفي الفصل الخامس أدناه يؤكد أن هناك حاجة ماسّة إلى القيام بعمل أكثر جديّة على هذا الصعيد) وأنه لأمر أكثر إمتاعاً أن تتبع تطورات أنشطة الأطفال في حالات أكثر حداثة (كما هو الحال في الأرجنتين أو الهند) أو في حالات أكثر سرعة (كما هو الحال في البرازيل وجمهورية كوريا) بالنسبة لتطور الرأسمالية الصناعية أو بالنسبة للتطور الزراعي في البلدان الرأسمالية أو الاشتراكية.

٢ - وهناك حاجة ماسّة لمعرفة كثير من القضايا البُنيويّة: مثلاً نتائج دخول الأطفال إلى مجالات العمل وذلك ضمن بنود التجزئة والتنضيد كذلك التأثيرات الشخصية على تطور المهارات وبالتالي على نماذج مجريات العمالة وكذلك حالات التداخل ما بين العمل والمدرسة وتأثير تشغيل الأطفال على التطورات الذهنية والجسمانية لديهم وكذلك أدوار الجنس والالتزامات بالنسبة للأقارب والبنى العائلية وطبيعة العلاقة ما بين عمالة الأطفال والإخصاب. وبصورة أكثر عمومية حالات التداخل ما بين العمالة وعدم الانصاف والفقر. وينبغي ان يكون الإطار لمثل هذه الدراسات ديناميكياً بحيث تتحلل الأدوار الاجتماعية للأطفال وكيف ان اندماجهم

في أعمال الراشدين يشكل جزءً من تلك العملية التي تحدث عند تجدد المجتمع أو تعديله، وهناك امكانيات ضمن مستويات مصغرة لتحسين الاستفادة من معطيات استخدام الوقت وذلك بربط كل استفادة من الوقت بسياقها الاجتماعي والاقتصادي طبقاً لخطوط الدراسة التي تقدم ذكرها في الفصل الأول. هذا وباستطاعة الأساليب الكلاسيكية المحدثة لتحديد وتوزيع الموارد المنزلية وتطوير الرساميل البشرية اعطاء بعض المؤشرات إلى حدٍّ ما عن قوة واتجاه التجاوب الفردي أو المنزلي للمواصلات الخارجية. إذ قلما تساعدنا هذه المؤشرات في تحليل البنية الكاملة للسلوك، إلا أن قدراتها على التنبوء أو تحليل المشتقات والسلوك الهامشي تجعل منها اداة مفيدة. هذا ونحن بحاجة إلى نماذج اجتماعية ثقافية من مستويات مصغرة وليس من الضروري ان تكون هذه النماذج مكملة للمداخل الكلاسيكية المحدثة فحسب، بل لأن للمتغيرات الثقافية تأثيرات مستقلة على أنشطة الأطفال ولكن (وكما نرى من الفصل الثالث) لأن المتغيرات الثقافية لها تأثيرات مستقلة على أنشطة الأطفال. فالعمل على مستويات مصغرة من هذا النوع يميل إلى الاستعانة ببعض مجموعات المعطيات المبرمجة بشكل خاص وهذا مكلف مادياً. وان موطن الضعف الرئيسي حول نوع معطيات الاستفادة من الوقت والمستقاة من الأبحاث السلوكية الماضية، كان غياب المعلومات حول العلاقة الاجتماعية للانتاج التي يحدث ضمنها أي نشاط خاص. وكنتيجة لذلك أصبحت هذه المعطيات غير قادرة على كشف الكثير حول نماذج ومستويات الاستغلال. وحتى ولو جمعت هذه المعلومات وأضيفت إلى المعطيات الخاصة بالاستفادة من الوقت، عندها يمكن صياغة الحلقة الرابطة ما بين نماذج السلوك الصغرى وما بين التحاليل البنيوية الأساسية.

وأخيراً نحن بحاجة إلى القيام بعمل وجُهد أكبر لكشف تأثير الأنواع المختلفة من السياسات المتبعة في ضبط أو تقليل أو إعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية للأطفال سواءً كانت هذه التأثيرات مباشرة أم غير مباشرة[١٩]. وإلى حد ما لا يمكن اعتبار هذا النوع مستقلاً عن المواضيع السابقة والمذكورة أعلاه، وما عدا تجارب المراقبة لا يمكن حتى قياس تأثير هذه السياسات دون وجود نموذج كامن للعلاقات الراهنة وهكذا فإن من الأفضل تحليل تأثير السياسة ضمن سياق احدى ميادين البحث المذكورة سابقاً ولكن ، وبنفس الوقت تخسر ميادين البحث هذه كثيراً من أهميتها ما لم تقترن بقضايا السياسة.

سادساً: ملاحظات ختامية:

يُعتبر تشغيل الأطفال صَنْعَةَ استغلالية بحتة وذلك بسبب وجود سمات الضعف في الأطفال كمجموعة. وهذا صحيح بالنسبة لأعمال الأطفال العبودية مثلاً عملية الاستخدام لسنوات عديدة وهي عملية التمرين ذات الأجور الضئيلة مع التدريب القليل أو المعدوم ولكن من الخطأ اعتبار أن هذا هو المظهر الوحيد لهذه المشكلة ففي حالة وجود موافقة واستحسان لعملية فضل القيمة» يُعتَبر الأطفال المستخدمون في العمل المأجور مستغَلّين (بفتح الغين) فعلاً. ولكن استغلالهم هذا لايزيد كثيراً عن الغُبن والاستغلال الواقع على الراشدين في أحوال مشابهة. إذ هناك أشكال مختلفة من عمالة الأطفال تؤلف مصدر للمتعة وربما تكون أنشطة مبدعة من قبَل الأطفال المعنيين مما يسهم إسهاماً وافراً في زيادة مدخول الأسرة والمساعدة على تقديم العون لسد حاجاتها.

ولكن وجهات النظر التقليدية لسن الطفولة العادي أو الرغبة في ممارسة التعليم والدراسة الرسمية تميل إلى الإغفال والحطّ من قيمة هذه النقاط. ففي البلدان النامية ذات الدخل المتدني بجمع الأطفال مابين الدوام المدرسي ونوع أو آخر من أنواع العمل غير المدرسي. ولهذا فعلينا أن ننظر بعين الاعتبار إلى عدم وجود الانسجام فيما بين هاتين النقطتين الواحدة تلْو الأخرى أو ينبغي اعتبار قيمة ونوع الدراسة المتوفرة موضوعاً للبحث. فلا يجوز افتراض أن هذا النوع أو ذاك هو الأفضل بالنسبة لنوع العمل الذي يمارسه الأطفال. أي أنه ليس من الضروري أن نشيد بعمل الأطفال بل علينا تصحيح وجهة النظر التي تعتبر عمل الأطفال عائقاً للتعليم المُجدي.

هذا ويجب أن تصبح عمالة الأطفال التي هي جزء ثانوي من أعمال وواجبات الأطفال والتي تشمل علاقات الانتاج الاجتماعية الممتدة إلى ماوراء الوحدات العائلية، ينبغي أن تصبح هذه العمالة الهمّ الرئيسي لجميع المؤسسات المهتمة بالعمال والعمالة وذلك لأنه من الثابت أنه حيث توجد عمالة الأطفال تضعف قدرة الشعب على العمل بصورة عامة. إذ أنه من السهل استغلال الأطفال ومن المجدي أن نؤكد هذه الظروف وتُغيرها شديد الاهتمام حيث يتلاعب بضعف

الأطفال وفي شروط التطور الشخصي والاختلافات الاجتماعية فإن هذه التأثيرات خطيرة، ومن الممكن تتبعُها ضمن القالب الاجتماعي والاقتصادي الذي يعمل فيه الأطفال وهكذا فإن الحدَّ من فرص عمل الأطفال ليس من المحتمل أن يزيد من الفوائد المتوخاه من الأطفال المعنيين مالم تتطور وتتحسن مصادر الدخل والامكانات البديلة في نفس الوقت. وسوف لايساعد التعليم الإجباري اذا لم يعمل هذا التعليم على تحسين وتطوير القُدرات الخلاقة ولم يُقدّم أسساً ذات معنى لدخول سوق العماله فيما بعد.

هذا وينبغي توجيه العمل الحثيث نحو معالجة قضية عمالة الأطفال والتعاطف معهم ومع حاجاتهم ومفاهيمهم الذاتية.

وينبغي أن يكون هذا العمل مؤسَّساً على الفهم الدقيق للحوافز الواقعة خلف عمالة الأطفال ووظائفها والمكاسب التي تجنى منها سواء كانت تلك المكاسب من التي تخص الأطفال أو غيرهم من المستفيدين من أعمالهم.

وليس هناك من بديل لجمع المعطيات المناسبة المستفيضة والبحوث الكاملة حول هذه المواضيع وضمن خلفيات نوعية.

ملاحظات:

[١] ليس هذا هو المكان المناسب لمناقشة الأدبيات الضخمة لما يؤلف «العلاقات الاقطاعية للإنتاج» وفيما اذا كان من الممكن تطبيق هذا الاصطلاح في التفريق فيما بين السياقات الاجتماعية والثقافية. ولكننا نشير هنا بوجه عام إلى العلاقات الاجتماعية حيث تكون الزيادة في الانتاج مستخلصة من أشكال مختلفة من الأجور المدعومة عن طريق، استعمال قوة اقتصادية خارقة دون الفصل مابين المنتجين المباشرين ومابين وسائل الانتاج. ويستعمل الاصطلاح وهو كلمة «شبه اقطاعي» للاشارة إلى علاقات الانتاج حيث يُستَغَل المنتجون المباشرون من خلال العمل المأجور فضلاً عن الأجور الاقطاعية والربا وهذا يشمل ثانية الإكراه الاقتصادي الزائد عن الحد «انظر ايضاً القسم ٢، [١]».

[٢] لمناقشة موضوع هذا الجزء من افريقية الذي يتكلم سكانه الفرنسية راجع اليونيسكو ١٩٧٢

[٣] مقتبسة عن دي لالوز سيلفا De Laluz Silva عام ١٩٧٨ .

[٤] م. ساهلينز M. Sahlins (الاقتصاد ي العصر الحجري) لندن مطبعة تافيستوك عام ١٩٧٤ .

[٥] د. ثورنو D. Thorner كيربلي B. Kerblay و ر. ي. ي سميث R.E.E. Smith و تشيانوف Chayanov حول نظرية الاقتصادالفلاحي هومسويد Homes-weed الجمعية الاقتصادية الأمريكية-١٩٦٦ .

[٦] د. سيدون علاقات الانتاج (لندن فرانك كامس ١٩٧٨ وي تيري): (الماركسية والمجتمعات البدائية، لندن ١٩٧٢، النشرة الشهرية).

[٧] نفس المصدر ص١١٦ .

[٨] يشير هنا إلى خطر استعمال المحتويات المنزلية كوحدة اساسية للتحليل وسوف نرجع إلى هذا البحث عند معالجة العوامل المحددة للسلوكية المحلية لأدوات الأطفال الاقتصادية.

[٩] انظر على سبيل المثال ي ح هوبسبوم قضية الاقطاعية المتجددة في مجلة دراسات عن امريكا اللاتينية المجلد (١) العدد (١) ١٩٦٩ .

[١٠] تشمل أدبيات هذا الموضوع على ماكتبه س كير C. kerr «بلقنةأسواق العمل في ماكتبه ج. و بيك Bakke «حركة العمل والفرص الاقتصادية» نيويورك ديللي ١٩٥٤ وم. ريس M.Recch ود. . جــــوزدون D.M.gozdon ود. س ايدواردز نظرية فصل سوق العمل في مجلة الاقتصاد الاميركي. أوراق العمل والاجراءات أيار ١٩٧٣ .

[١١] منظمة العمل الدولية .I.L.O. تلاؤم فرص الاستخدام وتوقعاتها برنامج العمل (سيرالانكا وجنيف).

[١٢] يعتبر البغاء عملاً قريباً من الأعمال والوظائف العادية في بعض المجتمعات. وفي مثل هذه الحالات يعالج عمل الأطفال باصطلاحات الدخل والصحة و بُنية العمل ومستوى الاستغلال ومشاكل التطور الشخصي كما هو الحال في الأشكال الأخرى للعمل.

[١٣] م. بلوج M.Plaug ور. ليارد R.Layard وم. ودهول M.WOODHALI بطالة المتخرجين من الجامعات في الهند (لندن مطبعة جامعة أوكسفورد) ١٩٦٩.

[١٤] ي. جودي E. GOODY محتويات تقديم الأطفال للمجتمع (مطبعة جامعة كامبردج ١٩٧٤ وبعض المظاهر النظرية والتجريبية للآباء في غرب افريقية في س اوبونج(C. Opong et al (ads . والزواج والانجاب والأبوة في غرب افريقية (كانبرة، مطبعة جامعة استراليا ١٩٧٨.

[١٥] بالنسبة لهذه المواضيع راجع أنكر Anker ١٩٧٨ وأيضاً هـ عزَّام: اشتراك المرأة العربية في قوة العمل والعوامل والسياسات المتطورة. (جنف منظمة العمل الدولية ١٩٧٩ (ورقة العمل المنقولة على آلة ناسخة لبرنامج الاستخدام وبحث هذا البرنامج العالمي وتعيينه).

[١٦] الأمم المتحدة «العوامل المحددة ونتائج الميول السكانيةّ (نيويورك ١٩٧٣ (رقم ٧١، ١٣، ٥).

[١٧] للحصول على شواهد من سيرالنكا انظر ب ريتساردز «تحركات العمل والبطالة في سوق العمل المدني في سيلان وذلك في نشرة اكسفورد حول الاقتصاد والاحصاءات ١٩٧٣ المجلد ٣٥ رقم (١).

[١٨] قارن العلاقات غير التخطيطية مابين المقتنيات والإنجاب في البحث والقسم الأول.

[١٩] للوصول إلى التحليل السياسي» انظر ج. ستاندنج: «السياسات الحكومية وعمل الأطفال: التراكمات ضد الشرعية؟ وهي ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر عمل الأطفال نظمته جمعية منع الرق ومؤسسة دراسات التنمية (جامعة سسكس ٥-٨ كانون الثاني ١٩٨١).

الفصل الثاني

نظرة عامة حول المعطيات المطلوبة
من أجل دراسة عمل الأطفال

بقلم تيرانس هل (*)

يتصدى هذا الفصل لبحث بعض المنظورات التي أرشدت الباحثين حول تشغيل الأطفال واقتراح بعض الأسس التي تتبنى أطراً مفهومية أشمل ومن ثم وبالاستناد إلى بعض الدراسات الميدانية الحديثة ننتقل منها لمراجعة بعض القضايا المنهجية والتي تشمل بعض مسائل تعريف مفاهيم مثل «الطفل» و«العمل» والعائلة. والمعضلات والمآزق التي تواجهها أثناء جمع المعطيات وعدداً من النقاط التي ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار عند العرض الجدولي أو التحليلات الاحصائية للنتائج. وأخيراً يعالج هذا الفصل أهمية إعلان الفرضيات المنهجية المستخدمة في تقييم المفاهيم ووضع المعطيات الخاصة بعمل الأطفال في خلفيات من الأنماط المؤسسية.

أولاً- منظورات في دراسة عمالة الأطفال:

أن الولد الوحيد يحتفظ باسم والده وفي بيت واحد وأما إذا كان لديك ولدان، فأنت بحاجة إلى ثروة أكبر وإلى أن تعيش عمراً أطول. ولكن الاله زيوس يستطيع إيجاد الطرق لإثراء الأسرة الكبيرة. وإن كثرة الأطفال تعني العزّ والعون الأكبر والأرباح الوفيرة.

هسيود- القرن الثامن ق.م

لقد ظلت نصيحة هيسيود اليوناني هذه في دراسة الأيام والأعمال المنظور المقنَّن عند بحث عمالة الأطفال في عدة أماكن من العالم. وتتجه نزعة المحاباه في

هذه النصيحة إلى الوالد، مع التأكيد على الفوائد التي يقدمها الأطفال، أكثر من التأكيد على التكاليف التي يتحملها الوالدان والحقيقة أن هذه النظرة تنتمي إلى اقتصاد زراعي لاينافس منافسة تذكر بالنسبة للأرض ويستخدم تقنيات بدائية نوعاً ما. وتميل مثل هذه المجتمعات لتبني وجهةنظر موحدة حول الحياة. فهي لا تقر أية تقسيمات أساسية. وبالتأكيد لاترى أي نزاع بين القيم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأطفال. هذا ولم يحدث حتى انتشار التجارة وبدء ظهور الصناعة أن طُرحت أية اسئلة حول الأدوات الاقتصادية للأطفال وادوارهم كأفراد عاملين في العائلة. فالشخص المسرف المبذر قد وُجِد طبعاً في المجتمعات الزراعية وذلك كما تصفه التوراة في عدة مناسبات. ولكن نمو وازدهار المدن في أوروبا وتوسّع التجارة وتطور وتحسين نظم الامتهان كل ذلك زاد في نشاط الأطفال وحركتهم، مما أنتج اعتراف الآباء بالقيم الاقتصادية لنسلهم، تلك القيم التي كانت تتحولّ رأساً إلى سيولة نقدية.

لقد حدث تقهقر منظومات الانتاج القائمة على الاسرة بالتدريج في أوروبا ولكن في نهاية القرن الثامن عشر تسارعت خطوات التغيير إلى حدّ أصبح معه مصطلح الثورة فقط هو القادر على وصف التحديدات الاجتماعية الجديدة والتقنيات في العصر الصناعي. هذا وكانت السِّمة الرئيسية الملاحظة في ذلك التغيير استخدام الأطفال واستغلالهم في المصانع والمناجم والمطاحن (هاموند وهاموند ١٩٤٨ الفصل ٨ و٩) وبينما كانت أنشطة الأطفال ذات قيمة حيوية بالنسبة لميزانية العائلة، إلا أنها كانت مستقلة عن أعمال الوالدين. وبالإضافة إلى ذلك فقد وسَّعت ساعات العمل الطويلة أو العمل بطريقة الورديات) أحياناً الفجوة مابين حياة الأطفال وحياة الوالدين[١]. هذا وقد بدأ رد الفعل ضد استغلال الأطفال من خلال المجادلات الطويلة وتحقيقات الحكومات والمحاولات التي جرت للقيام باصلاحات أولية. ومن هناك نشأت المحاولات الأولى لدراسة تشغيل الأطفال باستخدام عمليات الدراسات الاصطناعية والسجلات الحكومية والملاحظات المباشرة. هذا وقد تلقى البرلمان البريطاني عدة تقارير حول استخدام الأطفال في المعامل (١٨١٦، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٣٠، ١٨٣٢، ١٨٣٣) وفي تنظيف المداخن (١٨١٧، ١٨١٨، ١٨٣٤) وحول حرفيي النسيج على الأنوال اليدوية (١٨٣٤،

١٨٣٥) وقد تناول عدة علماء دراسة قضية استخدام الأطفال في أبحاثهم حول الفقر ومبادئ الاقتصاد السياسي[٢].

وبينما نجد أن المناهج العلمية قد حولّت الأبحاث حول عمل الأطفال إلى ممارسة أكثر موضوعية واستقرائية، تشدّد على وجوب جمع المعلومات الموثوقة، الا أن المنظور الذي وُجهت التحقيقات بموجبه كانت جامعة لتوجيهات المعيار الذي اتخذه الكتاب القدامى. وكان السؤال الموجّه هو: ماهو تأثير العمل على مصلحة الطفل وعائلته؟ وأن النتائج المثلى لجميع البحوث الأكاديمية كانت تقول: «أن عمل الطفل ضار» وهكذا أصبح تخطيط الأبحاث يميل لإثبات هذه النقطة أكثر من البحث عن تفسيرات بديلة. ومع ذلك، ففي اوائل القرن التاسع عشر ظهر كتاب عديدون حبَّذوا عمل الأطفال في المصانع. وهؤلاء يقولون أن الطفل يكون أحسن حالا في المصنع منه في الشارع أو عندما يعمل كعامل متدرِّب في خدمة الحرفيين أو كفلاح في الأسرة أو في المناجم. ولكن وفي الثلاثينات من ذلك القرن أصبح الرأي العام ووزن البرهان والشواهد موَّجهاً ضد تلك الأفكار وهكذا بدأت الدولة في سن القوانين التي تضبط وتحدد إشراك الأطفال في الأعمال المأجورة بالتدريج.

وفي الوقت نفسه عمل انتشار التعليم على تقديم بديل لمشروع تشغيل الأطفال وظهرت حُجَّة إضافية لضبط تلك الأعمال. فقد قيل حينها أن الأطفال العاملين يحرمون من فُرص محو الأمية وتعلُّم الحساب وتوسيع آفاق عقولهم. وقد عكست شخصيات رسمية جديدة مثل ضابط الدوام المدرسي وكتَّاب مثل هوراشيو الجير Horatio Alger في الولايات المتحدة اجراء تغيير وانتقال في عمليات تأهيل الأطفال لدخول المجتمع. هذا وقد أدى التعليم الالزامي إلى القضاء على الأمية لدى الجماهير وأدى الانتاج الغزير لقصص الصغار من الأولاد والبنات إلى غرس فضائل الاقتصاد والاجتهاد والمثابرة.

اذا رجعنا القهقرى إلى بداية القرن العشرين نجد أن التعميم الحاسم يبدو بأن استغلال الأطفال في أمم العالم الصناعية قد أصبح محدوداً بالتدريج في مناطق صناعات ومجموعات عرقية خاصة وبنفس الوقت حظيت الأمم غير الصناعية

باهتمام أكثر لدى علماء الاجتماع وذلك بسبب محاولة الدول الأوروبية المستعمرة (بكسر الميم) فهم المجتمعات الوطنية حتى تتمكن من الاستفادة من تلك المجتمعات بصورة أكثر كفاية. فقد وُجد أن احدى التيارات العقلية ذات الأهمية لغرضنا هو دراسة قضية تأهيل الأطفال لدخول المجتمع تلك القضية التي اضطلع بها وقام بدراستها علماء الانسان في جميع انحاء العالم في النصف الأول من هذا القرن، وفي أثناء محاولة اكتشاف كيفية حيازة الأفراد لخصائص وسلوكيات ثقافة معيَّنة، وجد هؤلاء الباحثون انفسهم وهم يتصدون لمعالجة تلك الفترة الحرجة- فترة الطفولة المتأخرة والمراهقة. ففي هذه الفترة يتعلم الأطفال المساهمة النشيطة في نماذج الاستخدام مع الراشدين. وهذا مااعترف به علماء الانسان بصفته عنصرا جوهريا بالنسبة للنقل الثقافي وتأهيل الطفل لدخول المجتمع[٣] وقد أنتج هذا النوع من الدراسة صورة مختلفة لاستخدام الأطفال عن تلك الصورة التي رسمها مصلحو القرن التاسع عشر الاجتماعيون ومن الممكن أن يُعزى جزء من هذا الاختلاف للأنظمة الاقتصادية المعتبرة. فالمصلح الاجتماعي قلما يتوقف ليسأل نفسه فيما اذا كان نظام المصانع يحدد المعايير الثقافية والقيم للأطفال الصغار، بينما قلما يلاحظ علماء الانسان تأثيرات النشاطات المتكررة في نمو الأطفال العقلي أو يقيمون أخطار الحوادث أو المرض الناجمة عن تشغيل الأطفال. ومن ثم تُرانا نسمع دوماً تلك القصص المرعبة التي يرويها العلماء الاجتماعيون والأقاويل الرومانسية التي تُنسَب لعلماء الإنسان. وفي حالة استعادة الحوادث الماضية والتأمل فيها نجد أن من الهام ملاحظة أن التوجيهات المعيارية لهذين التيارين العقليين قد ترافقت مع مناهج اختيارية مختلفة. اذ أن تقنيات الدراسات الاستطلاعية والتحقيقات الموجهة نحو المجتمع الحضري التي قام بها شافلز بوث Chavles Booth ورفقاؤه تتناسق مع التقاليد التي انتجت فيما بعد الدراسات التي تعرف بدراسات المدن المتوسطة. وباستعمال تحليلات المعطيات الاحصائية والدراسات التحليلية على مقياس واسع والتحقيقات الصناعية ينبغي التأكيد على الكم. هذا وإن المداخل العرقية وبصورة خاصة بروز المراقب المشترك تُنتج نتائج متميزة بصغرها وتشعب تفاصيلها مع التركيز على السلوك النموذجي.

هذا وليس هناك من سبب يدعونا للزعم أن التوجيهات التخصيصية لهذين الفرعين من فروع آداب تشغيل الأطفال قد تقررت أو ظهرت عن طريق المداخل التجريبية التي قام بها المجرِّبون كل على انفراد في كلا الفرعين.

وبعد، فقد لاحظنا أن انجيلز كتب في تقريره عن مأزق سكان مانشستر عام ١٨٤٤ شيئاً مستقى من فكرة المراقب المشترك الذي ذكرناه. وقد أصيب كثير من علماء الانسان الحديثين بالدهشة لرؤيتهم تلك الجداول التي تحتوي على ذكر الطوارئ والحوادث غير المتوقعة وعلى نِسَب اشتراك الأطفال في عمليات الحصاد وتعشيب الأرض. ومع ذلك، وبما أنَّ علوم الاجتماع قد تطورت بأشكال قياسية بواسطة القياسات الكمية في المجتمعات الصناعية وبواسطة ارسال، علماء الانسان إلى المجتمعات الفلاحية والقبلية في المستعمرات لاجراء البحوث حولهم. لهذا أصبحت الأبحاث المنهجية يمليها بصورة أوَّلية طبيعة أهداف البحوث، أما موضوع البحوث سواء أكان لمصلحة الأطفال أم بقصد تأهيلهم لدخول المجتمع فقد كان ماتخيله هو درجة اهتمام الباحث أو درجة اهتمام الجهة التي أرسلت ذلك الباحث أو تلك الباحثة.

لم تأخذ الفقرات السابقة بعين الاعتبار عدداً من تقاليد البحوث الأخرى حول عمالة الأطفال وعلى الأخص تلك التقاليد التي تَبعتّها عدة مجموعات من المُهتمين بقضية استخدام الأطفال والصناعات البدائية في البلدان غير الصناعية وتعود بعض هذه التقاليد الى القرن الماضي. وليس هدفنا هنا أن نضطلع بتلك المهمة الشاقة لمراجعة مثل هذه الدراسات. فالتياران الفكريان المذكوران أيضاً يوضحان التأثير الجوهري الهام للتوجيه التخصصي (وهو مايمكن تسميته منظور البحوث) على مجرى ونتائج تلك البحوث، فالباحثون أصلاً قلما يجدون شيئاً يزيد على ماعرفوه عند ابتداء البحث. واذا كانت والحالة هذه عندها يصبح من الواجب أن يستهل التخطيط بتوضيح المنظور وتلخيص مفهوم الباحث لطبيعة المشكلة. وهناك بعض الباحثين الذين يبدأون ذلك بإيراد فرضيات حكم عليها بالفشل أو ربما كانت مصممة لتلبية معايير خاصة. وهكذا فإن كُلاً المدخلين يصلح ليكون موضوع بحث عام. فالباحث الذي يشرع في اكتشاف طبيعة عمل الأطفال

في قرية ندعوها (س) مثلاً سوف يتعرَّض لاستنباط نتائج زائفة تفوق تعرُّض الباحث الذي يهدف لاختيار فرضية متكاملة التشكيل.

وبينما تجد أن وضوح الهدف من المتطلبات الملحة لأي بحث اجتماعي/ نجد اتساع الغرض هام أيضاً في دراسة الأطفال وتشغيلهم. وإن الآداب التي كتبت حول هذا الموضوع توضح بشكل درامي كيف أن الاهتمام بمظهر ضيق من مظاهر السلوك وليكن تأثير العمل على مصلحة الأطفال من الممكن أن يضلل ويعمي بصر الباحث في متاهات واهتمامات بديلة. أما اذا كان هدف البحث أكاديمياً بَحتاً، فمن الممكن أن نَعْذر الباحثين باعتبار أن ذلك العمل جزء من المداخل التدريجية التي يتبَّعها الباحثون عند القيام بالتحقيق والسؤال. ومع ذلك فنحن نستطيع استخدام حتى الأبحاث الأكاديمية الصرفة ذات السمة الوحيدة الأبعاد في تقرير السياسات الاجتماعية والسياسية مع التشعبات التي تمتد إلى ماوراء عمليات البحوث بالذات. فالتخطيط للمصاريف الحكومية وتنظيمات وتصاميم البرامج الحكومية حتماً لها التأثيرات المتعددة الأبعاد[٤].

وإن انتقاد مشاريع البحوث التي يُنظر إليها من زاوية منظور احادي التكوين فقط بالنسبة لأعمال الأطفال يسبَبُه أن كثيراً من تلك المشاريع قد وُجدت غير كاملة. مثلاً لقد وُجدَ من عهدٍ قريب أن هناك اهتماماً لابأس به في دراسة عمل الأطفال كعنصر من عناصر ارضاء رغبات الوالدين للانجاب بصورة عالية (أو مايدعى أهمية دراسات الأطفال). وكإسهام في قوة العمالة في العائلة الواحدة فإن هذه التحقيقات مع مالها من أهمية وقيمة عظيمة، تقاسي من الفشل في ملاحظة التقنيات أو بكلمة أدق النتائج العملية للأنواع الأخرى من الدراسات.

وسوف نعالج في ماتبقى من هذا الفصل أصنافاً متعددة من هذه التقنيات لدراسة تشغيل الأطفال وسوف نعالج بعض الطرق المُتبعة، مثلاً تحليلات الميزانية الزمنية التي تقترن بأدب بعض الاهتمامات النظرية، بينما تستعمل الطرق الأخرى مثل تحليل الاحصاءات والدراسات الاستطلاعية من قبل أناس ينظرون إلى المشكلة من زاوية أخرى مختلفة. وسوف يتضح لنا أنه بينما نجد هناك حلقة من المنظور والطرق المُتبعة في بعض الحالات الخاصة، ألا أننا من الممكن بحث بعض هذه

الحالات بشكل مستقل عن المنظور. وفوق ذلك فالحقيقة أن الدراسات المشتركة مع التوجيهات النظرية أو الأخلاقية لم تَسْتَفِدْ من أي نوع من المعطيات الخاصة. أو من تقنيات التحاليل التي من الممكن أن تُثير شيئاً من عناصر الشكّ والارتياب حول قيمة ومصداقية نتائجها. مثلاً من الممكن دراسة تشغيل الأطفال في بعض الصناعات الخاصة لدعم بعض المفاهيم العامة. ولكن إذا أُسِّسَتْ هذه الدراسات على المعطيات التي حصل عليها من خلال تقنيات المشتركين أكثر من عمليات التحليل والدراسة الاستطلاعية أو المعطيات الإحصائية، عندها من المحتمل الشكّ فيها باعتبار أنها لاتُمثل الواقع. ومن جهة أخرى فالباحث الذي يستشهد بنسبة اشتراك العاملين من الأطفال من سن ١٠-١٤ عاماً بكونه ٣,٥٪، ربما تعرَّض هذا الباحث إلى عنصر من التحدي بأن يثبت هذه الحقيقة عن طريق المعطيات المُستقاة من الملاحظة أو الدراسات المكثفة. هذا وإن تكرار استخدام تقنية مَعَينةٍ ربما أنتج نتائج متشابهة وموثوق بها. ولكن الحقيقة أنه ومن خلال استخدام عدة أنواع من المداخل التي ينتج عنها بعض النتائج المتناسقة، من هذا المنطلق، يمكننا التثبُت من قيمة ومصداقية تلك الاستنتاجات[٥].

ثانياً– استراتيجية البحث وقواعد المعلومات:

١– ايجاد الأسس للدراسات المشتركة:

إن الإطار التحليلي الذي اقترحه روجرز وستاندنج في الفصل الأول قد استقي بصورة أساسية من طبيعة الاهتمام بمصلحة الأطفال، ذلك الاهتمام الذي ناقشناه ملياً في البحث الماضي ولكنه يهتمُ بوجهة نظر أخرى تُركِّز على بعض نماذج من الاستغلال وتأهيل الأطفال لدخول المجتمع والإنجاب وبُنية قوة العمالة وبعض القضايا الهامة كقضيَّة الفقر ودور المرأة ودور المؤسسات الاجتماعية الثقافية. هذا وإن طبيعة هذا الاطار الكهربائية الساطعة تُرحّب بتصاميم البحوث ذات الأبعاد والأصناف المتعددة وتتطلب إسهام وإشراك الباحثين من جميع الأنظمة ولكن بينما نرى هذه الحركة تتجه نحو مدخل مُقدَّس وهي تسير على نسق تلك التطورات الحديثة في فلسفة وأبحاث علوم الاجتماع ولكنها تحمل بين طياتها بعض الأخطار. إذ أنه من الصعب تنفيذ اطار عريض شامل بشكل ميداني سواء ككل أو طبقاً

لوحدات منفصلة، فالفرضيات والتعاريف وتوجيهات البحوث للمبادئ والأنظمة المختلفة ذات العلاقة بهذا الموضوع، إنما هي في حالة من حالات الاختلاف وأحياناً في حالة من حالات التناقض. وهكذا فالباحثون الذين يلجأون لاستخدام إطار مشتركٍ من التحليلات سيجدون أنه من الصعب عليهم تنسيق مجهوداتهم بشكلٍ مُرضٍ. ولكن من المظنون والحالة هذه التغلب على هذه المشكلة من خلال التعاون الطويل الأمد والتسويات المختلفة.

والخطوة الأولى التي يجب أن تتبع في مثل هذه المشاركة هي الاتفاق حول مجال الدراسة بما فيه تجهيز وفرز منظور ووجهة نظر مشتركة. ومن المفهوم ضمناً أن الأوراق التي ذكرت في هذا الكتاب والأبحاث الحديثة المذكورة في «ثبت الأعلام» في آخر هذا الكتاب ربما كانت متناسقة مع ماذكره روجرز وستاندنغ. وهذا ماننتظره عندما تظهر طبيعته الكهربائية الساطعة. ومع ذلك فالأوراق في مداخلاتها الفردية تخدم في عزل وجهات النظر هذه وتجعل من الصعب تصوير النتائج بشكل وحدات واضحة ومفهومة.

وللتغلب على هذه الصعوبة نجد أن من الواجب على الباحثين الذي يدرسون مشاكل الأطفال واستخدامهم محاولة ربط موضوعاتهم الخاصة في موضوعات رئيسية أهمها مايلي:

١- تأثير العمل على مصلحة الأطفال

٢- دور العمل في قضية تأهيل الأطفال لدخول المجتمع.

٣- العلاقات المتبادلة مابين المدرسة والعمل والاستخدام.

٤- اسهام الأطفال الانتاجي في خدمة العائلة والمجتمع.

٥- الضوابط الاجتماعية والاقتصادية المحددة لاشتراك الأطفال في قوة العمالة.

٦- نماذج من الاستغلال.

وهناك بعض الدراسات التي من الممكن أن تكون عوناً على التفسير الواسع أكثر من غيرها. فالفصل الذي كتبه شلدكروت و(كانو) يعالج وجهات النظر هذه

جميعها إلى حدٍّ ما وذلك لأنه قد سلك طريقاً عرقياً شاملاً. ومن جهة أخرى نجد أن (موريس) قد عالج القطاع غير الرسمي أي القطاع الخاص وقد اهتم اهتماماً واضحاً بقضية المنفعة. وهكذا تصبح مهمة فحص واستقصاء مقترحاته على ضوء التأهيل لدخول المجتمع أمراً في غاية الصعوبة مع أن هذه المقترحات ليست على هذا المستوى من الأهمية.

أما الخطوة الثانية فهي تعريف المفاهيم الأساسية التي من الممكن فهمها وترجمتها والتي هي مفهومة ومشتركة لدى الأعضاء المتعاونين في جهودهم. وهناك سؤال مطروح وهو: «ماهو الطفل؟» ويبدو أن هذا السؤال بسيط، ولكنه مُحبَط عند محاولة توحيد المفاهيم. فلقد استعمل الباحثون بعض التعاريف الخاصة مثلاً: «أولئك الذين هم دون السادسة عشرة من العمر» أو «ذوي الأعمار من ١-١٥ عاماً أو «العمال غير المتزوجين» اذ أن هذه التعاريف عملياً وبالنسبة للمجتمعات التي ليس لديها مفهوم كاف عن الأعمار حسب تعاون الأشخاص الفاحصين[٦] تكون المعطيات عن الاعمار مؤسسة على تقدير بنية وصحة الشخص من قبل الاشخاص الفاحصين.

هذا وتظهر مشاكل مشابهة حول تعريف بعض المفاهيم التي تظهر بسيطة «كالعمالة والوظيفة» و«الفراغ» والنشاطات الأخرى مثلاً المجموعات ذات الدخل أو «الطبقة الاجتماعية» أو التعليم والأبعاد الأخرى ذات الفروق الاجتماعية والاقتصادية مثلاً «رب العمل» أو «رب العائلة» وغيرها من القرابات والعلاقات التي تصف طبيعة السلطة والتبَعية الاقتصادية. هذا ومالم يسهم الباحثون في الاشتراك في فهم هذا الظواهر بأن يلاحظوا بشكل صحيح العلاقات مابين اقتراحات الواحد والآخر والمعطيات والتحليلات واللقيات، فلاشك أن الأمل ضعيف في إيجاد أي اشتراك فعال على هذا الصعيد.

والواجب الثالث الذي علينا مواجهته عند وضع برنامج للمشاركة المشتركة في البحوث هو عبارة عن مشكلة ضيق الأفق بالنسبة للتعاريف. فهي تُعالج المواصفات الميدانية لوحدات التحاليل. ومن الممكن أن تكون هذا الوحدات أفراداً أو عائلات أو بيوتات أو صناعات أو قُرى أو أية مجموعات اجتماعية أخرى. ومهما استعملنا من وحدات نجد أن مسؤولية الباحث الرئيسية أن يجدِّد بوضوح تعريف الوحدة وأن يصف بقدر الامكان علاقة هذه الوحدة مع وحدات التحليلات

الأخرى المستخدمة بصورة عامة. ويؤكد ليش Leach أهمية هذه المتطلبات في نقده للدراسة الاستطلاعية الاجتماعية في سيلان[٧] ولقد استخدم الباحثون لفظة وتعريف «إناء الطبخ العام» للدلالة على المنزل ومايحتويه وقد أورد ذلك الاحصاء الدامغ وهو أن هناك ثلاثة من كل خمسة من أصحاب المنازل محرومون من الأرض. وقد لاحظ ليش Leach من المعطيات الصفة الانسانية لديه أنه قد جرت العادة في مجتمع سيلان أن الأشخاص المتزوجين الذين يعيشون تحت سقف واحد (من العائلات التي تسكن مساكن مشتركة) هؤلاء الأشخاص يملكون أوان منفصلة للطبخ ولكنهم يعملون في الأرض بشكل مشترك، أو أن ملكية الأرض الشرّعية تكون بيد رب العائلة الكبير حتى وفاته. وهكذا يخلص (ليش) إلى القول أن الاحصاءات الدقيقة حول الحرمان من ملكية الأرض والمعلومات حول هذا الموضوع ضئيلة وهي أصغر مما وُجد عند الدراسة الاستطلاعية. ولو انتبه الدارسون، بشكل أدق إلى الوحدات التي اختيرت لتحليلاتهم لاستطاعوا تفادي وتجنُّب مثل هذه النتائج غير الدقيقة.

وتبدو هذه النقطة في غاية الأهمية عند النظر إلى أعمال الأطفال. وهكذا تظهر اخطار الانحياز بسبب ضعف الأطفال وسهولة تحريكهم. وعند اجراء الدراسة الاستطلاعية في القرى باستخدام العائلات كوحدات للتحليل يُفقَدُ من هذا التحليل عدد من الشباب الذي غادروا بيوتهم إلى المدينة أو إلى مدارس نائية وللقيام بأعمال التدريب أو الخدمات أو لزيارة بعض الأقارب. فالدراسات الموجّهة نحو الأعمال الزراعية الخاصة والصناعات الخاصة من «الممكن أن تتجاهل أعداداً كبيرا من الأطفال الذين لايشتركون في مثل هذه النشاطات. وبالطبع تفشل دراسة أطفال المدارس في وصف حياة أولئك الذين غادروا بيوتهم.

والخطوة الأخيرة لإقامة أُسس التعاون المشترك هي تصميم أدوات البحث وخطط التحليل التي تستطيع تشغيل القرارات ميدانياً والتي تُصنع بالنسبة للمفاهيم المنظورة وبالنسبة لوحدات التحليلات أما من وجهة سطحية فيبدو هذا كنتيجة طبيعية للخطوات الماضية. ولكن احباطات الباحثين الذين اصطدموا باعراف وتقنيات الأنظمة الأخرى لابد من ظهورها هنا[٨].

وهناك ثلاثة مداخل نموذجية لمشكلة تنفيذ تصاميم الدراسة بشكل ميداني وهي:

أولاً: إن متابعة هذه القضية تعترف باسهام الأنظمة الأخرى في تعيين مشاكل البحوث ولكنها تُصر على الاستقلال في تطوير خطط التحليل وتدعي أنها أصبحت ذات أهمية قصوى بالتسبه لأنظمتهم من خلال العادة المُتبعة باعتبار الأنظمة الأخرى عوامل ضرورية لتأمين وجود المعلومات الخلفيَّة الهامة أو تأمين وجود المعطيات المفيدة لاختبار معلوماتنا أو الطرق البديلة المجتمعة لتفسير معطياتنا[٩]. أما المقاربة الثانية فهي متداخلة مع الأنظمة الأخرى بحيث أن المشتركين فيها يعترفون بالتساوي الأساسي فيما بين الأنظمة. ولكنهم يحتفظون مع ذلك بدرجة مُعَيَّنة من الاستقلال الذاتي وتطوير القطاعات المنفصلة لخطط البحوث حتى تُستَغَل بشكلٍ أفضل تلك الفوائد النسبية التي تتمتع بها الأنظمة عند معالجة الأنواع المختلفة من جمع المعطيات أو المشاكل التحليلية. وهناك مثال ممتع لهذه المقاربة ذكر في تقرير حول مشروع لدراسة موضوع تصريف المواد الزراعية بشكل تجاري في بوغندا Buganda حيث كان من الواضح أن الباحثين المتعاونين التزموا التزاماً تاماً بتقنيات أبحاثهم، ولكنهم عدلوا مداخلهم على ضوء تجارب شركائهم[١٠].

أما المقاربة الثالثة فهي تخص أولئك الأشخاص الذين حصلوا على تدريبات في الأساليب والنظريات التي لاتعتبر تقليدية بالنسبة لأنظمتهم الخاصة والذين يعتبرون قضايا التساوي في الأنظمة أو الاستقلال الذاتي أمراً ذا أهمية هامشية فحسب، وعندها يجري تصميم وتطبيق تقنيات النظام طبقاً لحاجات مشاكل البحوث وبغض النظر عن حدود تلك الأنظمة[١١].

ويبسط ميردال Myrdal هذا المدخل على نطاق حاسم في كتابه الدراما الآسيوية حيث نراه يناقش بقوة قضية ازالة الحواجز التي تعيق انتقال الأفكار. ولكن حتى هذا الرجل يتردد عند وصوله إلى حدود الأبحاث السلوكية فهو يأمل أن تساعد دراسته على تقوية وتشجيع الباحثين في الأنظمة الأخرى لاتباع خطوط الاستفسارات التي طرحتها نتائج البحوث الاقتصادية.

٢- مداخل عامة لجمع المعلومات الخاصة بعمل الأطفال:

يحتوي تاريخ الأبحاث حول الأطفال وتشغيلهم اصنافاً واسعة من الأساليب والطرق المتبعة لجميع المعطيات ابتداءً من الأعمال النموذجية للمؤرخين حتى الأشكال المخصصة للبحث والاستفسار والمصممة بشكل محدد للتغلب على تلك المشاكل المتأصلة بالنسبة لدراسة الأطفال. وسوف نتناول في المناقشات والأبحاث التالية قضية التأكيد على وجوب وجود أساليب مباشرة لجمع المعطيات نظراً لأن أساليب معالجة المعطيات الثانوية معروفة نوعاً ما، وعلى كل حال فهي تعتمد على طبيعة وإمكانية وجود السجلات في بعض المجتمعات الخاصة. وفوق ذلك فإن هذه الدراسات سوف تشدِّد على وجوب جمع تقنيات المعطيات بصورة أولية واعتبارها وافية بالغرض بالنسبة للقضايا المحددة للأطفال واستخدامهم هذا ونحن نُحيل القُرّاء المهتمين بالحصول على فهم أوفى لهذه التقنيات إلى النشرات أو الكتب الدورية التي أُعِدَّت لهذا الغرض.

وسوف نناقش فيما يلي عدة تقنيات بدءاً من التقنيات المبنية على الملاحظة المباشرة وبعدها نتقدم، لذكر عدد من الاحصاءات التي تعتمد على أساليب المقابلات الشخصية بالجملة حتى نصل إلى الاحصاءات الوطنية وهذا التتابع في البحث لايخلو من الأسلوب التحكمي ولكنه لايخلو أيضاً من الفوائد والاحصاءات الجيدة والنافعة مؤسسة، على معرفةِ طبيعة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المستقاة من الدراسات المبنية على الملاحظة وعلى الدراسة الاستطلاعية ومع ذلك فيصح أن يفسر الباحث تلك الملاحظات بشكل حاد فيما اذا كان على علم بالنماذج العامة التي تكشفها الدراسة الاستطلاعية والاحصاءات. وهكذا فإن ترتيب عرض القضايا لايتطلب اقتراح نموذج زمني مُعيّن عندما تنحصر القضية بتطبيق التقنيات اذ يجب اعتبار هذه التقنيات متداخلة مع طرق البحث التي تظهر عند احراز الفهم الواسع لطبيعة مشاكل الأبحاث. إذ لاينبغي استعمال تقنية واحدة قبل الأخرى. ولكن الخطوة المبدئية للباحث ينبغي أن تكون على مستوى مراجعة خبرة الآخرين عند تطبيق عدة اصناف من الطرق والأساليب.

آ- الملاحظة المباشرة:

عند الإجمال عن طريق الملاحظة التشاركية[١٢] التي ظهرت حديثاً في علم الانسان، يظل الباحث الذي يستعمل تقنيات الملاحظة المباشرة ملتزماً لميدانه الدراسي مع الاشتراك في النشاطات اليومية حيث يلاحظ سلوك مجموعة (من المحتمل أن تكون صغيرة) من الأطفال ويسجل ملاحظاته هذه بشكل منتظم. غير أن هناك عدداً من المشاكل المتأصّلة بالنسبة لهذا المدخل. وتعتبر قضية التطفل والفضول أكثرها إيذاءً للنفس. إذ من الممكن لنماذج تشغيل الأطفال أن تتغير تبعاً لوجود الباحث. وللتغلب على مصادر هذه النزعات من الممكن ترتيب نظام زيارات عشوائية في أيام متعددة وأوقات مختلفة حيث يسجل الباحث ماكان يفعله الطفل قبل مجيئه بقليل (جونسون ١٩٧٥ -من ٣٠١-٣٠٣) غير أن هناك أوقات مختلفة وبعض الأنشطة التي تعتبر زيارة الباحث أثناءها ولو كانت قصيرة نوعاً من أنواع الفظاظة وخشونة الأخلاق. ولتغطية مثل هذه الحالات عمد بعض علماء الانسان إلى تبسيط مبدأ الملاحظة الشخصية وذلك إما بمقابلة الطفل وسؤاله عن نشاطه خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية أو أن يُطلب من الطفل اذا كان على إلمام بالقراءة والكتابة أن يحتفظ بمذكرات يوميّة يكتب فيها أنشطته في المدة المغطاة. وإن مجرَّد وجود الباحث في المنطقة وممارسته أبحاثه بشكل ميداني يقدم بعض الفرص للحصول على المعطيات بطريقة غير مباشرة والتي يمكن تقييمها من خلال الملاحظات العابرة التي تجمع خلال الحياة اليومية.

وتقدِّم الملاحظة المباشرة للباحث بعض الفُرَص لتنقية وتشذيب المفاهيم الأساسية للبحث مع الفهم المتزايد للسياق الاجتماعي والاقتصادي والنفسي لأي سلوك مُعَيَّن ولنأخذ مثلاً مفهوم العمالة. إذ يُظهر الأطفال الصغار لأول وهلة يقومون بشيء من اللعب عندما يصنعون المقاليع مثلاً. ولكن عندما يستعمل الطفل هذا المقلاع في صيد الطيور فيما بعد حول حقول الأرز عند ذلك يُفسر الباحث هذا السلوك بأنه شكل من أشكال العمالة. ولكن من الممكن أن يتغير هذا التفسير أيضاً عندما نعلم أن الأطفال لم يؤمروا بصيد الطيور خصوصاً عندما يصادر المقلاع فجأة ويوبِّخ الوالد ابنه لِسَعْيه في قتل الطيور التي تخدم في افتراس القوارض التي تأكل

الحبوب ويُظهر هذا المثال أن هناك أصنافاً كثيرة من الدراسات التي حدثت في بيئات اجتماعية واقتصادية مختلفة تعدُّ من المتطلبات لتطوير وتشذيب مجموعة من المفاهيم حول معاني عمالة الأطفال. ومن الممكن أن تكون هذه الدراسات مجرّد أوصاف يشاهدها الباحثون، وملاحظات وأوصاف يُسهم الأطفال فيها وكذلك يُسهم فيها أفراد آخرون من المشتركين في الدراسات.

وعندما تتعرض المجتمعات لتغيرات درامية سريعة تستهدف الملاحظة المباشرة إلى خطر سوء تفسير السلوك السائد كممثل لنموذج خارج عن حدود الزمن. ويتفاقم هذا الخطر عندما تكتب التقارير بصيغة المضارع العرقي الوصفي الذي يتميز بتصريحات مثل: «يعمل أهالي جاوى» أو «يعتقد أهالي جاوى» دون الاعتراف أن السلوك في الماضي كان يختلف عنه في الحاضر.

هذا ومن الممكن اقحام التاريخ في الملاحظة المباشرة اذا استطاع الباحث أن يجد بعض المخبرين الذين بامكانهم رواية ماحدث من التغيرات في نماذج أعمال ونشاطات الأطفال. ومن المفضل أن يكون ذلك بالتفصيل مع تغطية شاملة لأفراد العائلة والجيران وزملاء الدراسة بقدر الإمكان. ولهذه التواريخ الشفوية فائدتها وذلك لأن المعلومات الواردة فيها يُدلي بها المجيبون بعد التفكير ويمكنهم حينذاك أن يبيِّنوا تجاربهم في نمط ذي معنى. ولكن بالطبع هناك خطر قائم وهو أن هؤلاء الأشخاص الموهوبين يملكون بعض التجارب غير النموذجية وبعض الملاحظات التي لايمكننا اعتبارها ممثلة للمعدل الوسطي[١٣]. ومع ذلك واذا اردنا أن نسترشد بتجارب أوسكار لويس (كما هو في كتاب لويس عام ١٩٦٣) من خلال مؤلفاته المختلفة عن التاريخ الشفوي عندها يمكننا بالصبر والسَّبر الماهر والترجمة الصحيحة والنشر الصحيح كشف بعض الأقوال الفصيحة التي يتفوّه بها المجيبون على الأسئلة فيما اذا كانت لغتهم الوطنية غير مصقولة.

ب - الدراسات على مستوى المجتمع:

إنّ من بين المطَبّات (أو الأخطار المستورة) الرئيسية لتقنيات الملاحظة مشكلة اكتشاف ما يحدث خارج ميدان الملاحظة. وتعتبر هذه المشكلة ذات أهمية في موضوع عمالة الأطفال مادام أن وصول الأطفال إلى الباحث يعتمد على طبيعة

العمل. ومن الشائع أن نجد أن معظم الأطفال المُبرِّزين هم الذين يعملون في الحقول وفي المخازن الكبيرة أو في أعمال منزلية خارجية. وهناك بعض الأعمال الأقل شأناً لاتَستَلفت النظر. وتظهر نفس المشكلة بشكل متأخر عند ملاحظة أنواع الفراغ المختلفة أوالسلوك المدرسي. وكما ذُكر أعلاه، هناك حلٌ واحد لهذه المشكلة وهو أن يجمع الباحث المذكرات وتفاصيل تاريخ الجباه لاكمال ملاحظاته. وهناك حل آخر وهو توسيع التغطية تدريجياً وتقليل متطلبات الملاحظة المباشرة والانتفاع من بعض الأدوات المباشرة كأدوات الدراسات الاستطلاعية والسجلات الرسمية والمعلومات الرائدة. ويعمل هذا الانتقال على اعادة تركيز انتباه الباحث من مستوى الطفل العادي أو المجموعة الصغيرة (العائلة) إلى المؤسسات والمنشآت الاجتماعية. عند ذلك يصبح غرض البحث محصوراً بالدراسات الشاملة لعمالة الأطفال خلال وداخل ذلك الأطار الاجتماعي والعريض الذي يعرف باسم المجتمع.

هذا وقد صنَّف ارنسبرغ الدراسات على مستوى المجتمع كَنَمط من «أسلوب الملاحظة» التي يتعهد فيها الباحث «بالغوص العميق خلال حقائق المجتمع الداخلية وتعقيداته[١٤]. ويمكن مقارنة هذا الأسلوب من البحث الذي يدعوه هذا الباحث وآخرون «داخل الجسم الحي» مع أدواره الاستطلاعية والتصاميم التجريبية هذان يشملان كلاهما انفصالاً كلياً بالنسبة للباحث. وبينما نرى هذا التعريف مفيداً يمكننا الزعم أن التمييز مابين الملاحظة المباشرة ودراسة المجتمع إنّما يكون عملياً في عدم استطاعة الباحث ملاحظة جميع أنواع السلوك في المجتمع مباشرة، ومن ثَمَّ يتوجب عليه الاعتماد على تقنيات بعض أشكال جمع المعطيات البنيوية غير المباشرة. وإن نمط دراسة المجتمع الذي نعالجه هنا ليس «معالجة» داخل الجسم الحي المؤسسة على التجربة بل ربما كانت محاولة لاستخلاص بعض العناصر الرئيسية للمعلومات من جميع قطاعات وشرائح المجتمع[١٥].

إن استعمال تقنية جمع المعطيات غير المباشرة في دراسة المجتمع تقدِّم سلسلة من المشاكل التي تعترض الباحثين سواء كان ذلك عند دراسة أحوال قرية صغيرة أم عند تخطيط مشروع احصائي وطني عام. وبينما نرى أن المراقب المباشر ربما يدخل الميدان دون وجود أي اطار منهجي لديه من المفاهيم ومن الممكن أن يستخلص

المعلومات كما تدخل بشكل طبيعي في نطاق ملاحظته أو ملاحظتها. إلا أن الباحث في الدراسة الاستطلاعية ينبغي أن يُقرِر سلفاً نوع المعطيات التي يجب عليه الحصول عليها مع معرفة التعاريف الميدانية الواضحة للمصطلحات والإجراءات القياسية للحصول على تلك المعطيات وتسجيلها ومعالجتها. ويُفضَّل طبعاً أن تكون هذه التعاريف مؤسسه على فهم مسبق للمجتمع المدروس ومُستقى من ملاحظات مباشرة سابقة. ولهذا فإن أحد الانتقادات المتكررة الموجهة للمقاربات الدراسية الاستطلاعية إنما تنحصر في أن المفاهيم الأساسية التي تشملها برامج الدراسة، ليس لها أي ارتباط بالحقائق الاجتماعية. ولهذا تصبح النتائج مفتقرة لوجود أبعاد حيوية.

هذا وهناك عدد من مصادر القوة التي تجعل الدراسة الاستطلاعية مفيدة لدراسة تشغيل الأطفال: أولاً لأنها شاملة يتأكد فيها الباحث من الحصول على مُعطيات مشابهة حول جميع الأطفال في المجتمع وهكذا يتحاشى النزعات المذكورة أعلاه والتي تظهر تسبب وجود فروق في نماذج العمل (هل Hull ١٩٧٥) (وهارت ١٩٧٨) (وكين Cain) الفصل التاسع أدناه.

ثانياً: وبعد أن يحصل الباحث على معلومات حول اندماج المجتمعات النسبي في الجماعات الريفية (وفي بعض الجماعات الحضرية) عندها يستطيع ممارسة الدراسة الاستطلاعية المرحلية وتخدم كل جولة في هذه الدراسة كأساس لتهذيب التعاريف والمفاهيم التي سوف تُستَعمَل في الجولات القادمة. وهذا أمر مفيد بالنسبة لسياقات تشغيل الأطفال وذلك لأن معلوماتنا حول الفروق الثقافية قليلة نوعاً ما.

ثالثاً: هناك في كل مجتمع تقريباً مجموعات خاصة من الأطفال تعمل أعمالاً غير عادية. ويمكن دراسة هؤلاء من خلال تقنيات الملاحظة المباشرة وهكذا نحصل على معطيات اضافيَّة غنية مستندة إلى الأسس الصالحة لإثبات صحة نتائج الدراسة الاستطلاعية وكلما أصبحت دراسة مستويات المجتمع أكثر تفصيلاً وذلك بأن تشمل عدداً أكبر من المجيبين على الأسئلة وبالتالي أن تتطلب وجود مزيد من فرق البحوث. وعندها تزداد الأعباء المُلقاة على الباحث الرئيسي فتصبح اعباءً

ادارية أكثر منها بحوثية. وإن أولئك الذين تشربّوا بالتقاليد الانسانية[١٦]. لمالينوسكي Malinoski وايفانس برتاشارد Evans Brccharsd وموجان Morgan) وموردوك Mordock) وغيرهم من الرواد الأوائل ومن المراقبين المشاركين في الأعمال طالما يجدون أن متطلبات خلق واجراء الأبحاث البيروقراطية انما هي مُحْبطة إن لم تكن خانقة. ولكن ما لم تحصل تلبية هذه المتطلبات بسرعة فلاشك أن المشروع سيفشل وإن تخطيط التحقيق والاستفسار والاختبار والتدريب واختيار الأشخاص الذي ستوجَّه لهم الأسئلة والتدريب ورسم الخرائط وحفظ السجلات وضبط المعلومات وإعادة الضبط وإقامة نظام الشيفرة والبيانات، كل هذه تعتبر خطوات حيوية تتطلب التخطيط الدقيق والتنفيذ الدقيق[١٧]. ولكن ليس معنى هذا أن يباشر الباحث في معالجة عمله بعقلية موظف من الكتبة. إذ ان كل مرحلة من هذه المراحل تتطلب تفكيراً ابداعياً خلاقاً. تتممه الدقة والأمانة.

هذا وقد شاعت مؤخراً دراسة الاستخدام في الريف وقد كثُر التطلع إلى أعمال الأطفال بالتفصيل على هذا الصعيد مثلاً (داسجوبتا Dasgupta ص٢٣ -٣٣، ناج Nag ووايت White وبيت Beet ١٩٧٨ وهارت Hart ١٩٧٨ ص ١٣١- ١٣٥ وهل Hull ١٩٧٥ وكودا Khuda ١٩٧٨ وكونيل Konnell وليبتون Lipton ١٩٧٦ ص ٤٦- ٥٣) ومعالجتهم لهذه الأدبيات يدعو هؤلاء إلى بذل مجهودات أعظم لدراسة العلاقة مابين تركيب الأسرة بالنسبة لفائدة العمالة مع بذل عناية خاصة لطبيعة اشتراك قوى العمالة من الأطفال من ذوي الأعمار المتدنية. ومن المفضل دراسة مثل هذه القضايا بشكل فعال على مستوى المجتمع.

ويجدر بنا هنا أن تذكر أن الدراسات على مستوى المجتمع لاتشمل تلك الأشياء المجتمعة اجتماعياً والتي تدعى المجتمعات، بما فيها من قرى وجيران ومدن صغيرة ومستوطنات متناثرة وهلم جرا فحسب، بل ربما تشير أيضاً إلى دراسة الصناعات والمجموعات المهنية أو المدارس. فالمعايير الرئيسية هي مساهمة الأفراد الذين تجري دراستهم في بعض التجارب التي يعتبرها الباحث (وربما الأفراد) كقوى تربطهم بالمجتمع. ولكن ربما أدَّى بنا مثل هذا (الوصف إلى فتح طريق المناقشات حول بعض التعاريف الدقيقة مثلاً هل هناك مجتمعات من النشَّالين أو الباعة المتجولين أو طلاب الدراسات العليا. ولكن ومادام أن باحثينا حريصون على اظهار

كيفية تلاؤم مجتمعاتهم الخاصة في المجتمعات العريضة في كلا حالتي النسب (الكم) والوظائف (الكيف) تصبح مثل هذه المناقشات ذات فائدة في تحسين فهمنا لعمالة الأطفال. وهنا يظهر لدينا انتقادان لعملية الدراسات الاستطلاعية على مستوى المجتمع. والانتقاد الأول هو: أنه مادام أن هذه الدراسة تُنفَّذ بشكل شامل في فترة قصيرة من الزمن عندها تصبح هذه الدراسة لقطة تصويرية سريعة للحالة الراهنة. وتصبح هذه اللقطة مُشوَّهة خصوصاً اذا كان ذلك المجتمع يمارس تغييرات اجتماعية واقتصادية سريعة، عندها يبدأ الباحثون بالبحث عن تفاسير السلوك على ضوء عيّنات خاصة بالمقاطع النموذجية بينما نحن بحاجة حقيقية إلى الحصول على فهم للتطور التاريخي. هذا ويمكننا التغلب على هذا الانتقاد جزئياً وذلك بتصميم أنواع من الدراسات لاستعادة وجمع المعطيات الماضية المشابهة والمناظرة للتواريخ الشفوية المذكور أعلاه). أو عن طريق اعادة الدراسات أو القيام بالدراسات الطولانية (للمراقبة) أو الدراسة الاستطلاعية الموسمية (الذي سوف نناقشه في الفصل القادم).

وأما بالنسبة للنقد الآخر، فهو أن الدراسة على مستوى المجتمع يمثل افرازاً جغرافياً واجتماعياً منعزلاً فقط، لايمكن الأخذ به لعكس سلوك فئة عريضة من السكان. والحقيقة أننا لانستطيع إنكار أهمية هذا الانتقاد من وجهة نظر إحصائية صرفة. ومع ذلك فالباحثون الذين استعملوا هذا المدخل يشيرون إلى أن تلك المقاييس الإحصائية إنما تشير إلى فكرة واحدة للتمثيل. وتتلخص هذه في أن انتقاء المجتمعات للدراسة تتبع معايير يعتبرها الباحث من الأولويات وذات أهمية كبرى في تسيير شؤون البحث. وهكذا يصبح المجتمع ممثلاً لشريحة عريضة خاصة تظهر فيها نفس الخصائص طبقاً لتلك المعايير.

وفضلاً عن ذلك فالعمق الذي ينتج من دراسة المجتمع وفهم العمليات المتتابعة لتشغيل الأطفال إنما هو أمر هام. فالأطفال ربما يظهرون عدة نماذج من العمالة في مجتمعات أخرى. ولكن الباحثين طالما وجدوا أن منطق السلوك الموجود في إحدى المجتمعات ينطبق على مجتمعات أخرى وعلى أوضاع أخرى مختلفة إن لم يكن بالتماثل فبالمغايرة والتباين.

جـ- المراقبة المستمرة الموسمية والارتداد:

إن الجولات المتعددة تزيد من عمق وغنى نتائج الدراسة الاستطلاعية. وذلك بفحص بعض القضايا كالمراقبة الموسمية واختلافات الصُّدَف وتقييم ومصداقية المعطيات. هذا وتعتبر المراقبة الموسمية ذات قيمة في دراسة عمالة الأطفال في الأعمال الزراعية وذلك بسبب الاختلافات الكلية في اشتراك الأطفال في العمل أثناء الدورة الزراعية. هذا وعندما ننظر بعين الاعتبار الى برامج الدروس وإلى المناسبات الدينية نجد أن عمل الأطفال يخلو من التنظيم ويجب قياسه من خلال تكرار اعادة الزيارات. وفي أثناء دراسة (وايت) لأحدى القرى في جزيرة جاوى كانت زيارته للبيوت تتم كل ستة أيام وقد اعتبرت هذه الزيارة قصيرة وغير كافية للتثبت من الاختلافات المبنيَّة على المواسم والتقويم المدرسي والعطل ولكن اعتبرت هذه المدة طويلة بشكل كافٍ لتجنُّب المضايقة والازعاج للأطفال المشتركين في الاختبارات. والأمر الهام. هو أنه بما أن الأسبوع في جاوى عبارة عن خمسة أيام فقط. أما الأسبوع حسب النظام الغريغوري المتّبع عندنا فهو سبعة أيام. ولهذا فإن فترة حصر الزيارة كل ستة أيام تزيل كل محاباة لمزاولة النشاط المحتمل حيث يقضي الأطفال هذا الوقت في التسوق اسبوعياً في حاوي ولحضور الصلاة في يوم الجمعة.

ولكن لو حدثت الزيارات يومياً أو اذا كان من السهل على العائلات أن تقتني مذكرات الأنشطة اليوميّة، عندها تصبح المراقبة عملية مستمرة فعلاً. ولكن يُشكُ أن تقَدّم المراقبة المستمرة أية فائدة حقيقية حول جدوى الزيارات المنتظمة التي قام بها (وايت) عام ١٩٧٥ والتي ذكرها كين Cain، في الفصل التاسع من هذا الكتاب ولكنها تحتوي العوائق السيئة وهي التدخل في شؤون الأطفال الأمر الذي من المحتمل أن يؤثر على تلك النماذج التي ينبغي دراستها.

وتحدد الميزانية المالية والقيود الزمنية محاولات المراقبة الطموحة بسنةٍ واحدة أو سنتين، وبينما نجد أن هذه المدة كافية لتفسير التغيرات القصيرة الأجل كالتغيرات الموسمية، الا أن هذه المدة ليست كافية للإحاطة بالتغيرات العريضة التي حدثت في العالم في العقود والقرون الماضية. ولذا فإن إعادة دراسة المجتمع سوف تقدّم لنا شيئاً من التنوير.

هذا وقد ناقش ايبستين Epstein فوائد ومثالب مثل هذه المحاولات مشيراً أن الدراسة الثانية أو المسح الثاني من الممكن أن يقوم به نفس الأشخاص الذين نفذوا المسح الأول. ومن الممكن أن تقوم به مجموعة أخرى لا تمت للأولى بصلة[١٨].

وقد طرحت إحدى المشاكل بعد اعادة الدراسة وهي التقرير فيما اذا كانت الفروق الملاحظة مُسبَّبه عن تغيير رسمي اجتماعي أو تقنيات مختلفة للبحث أو مجرد اختلاف في وجهات النظر والتي تسبب عنها ابراز وجهتي نظر مختلفتين لحقيقة واحدة. ولكن اذا قدَّم الباحث الأول أي المبادر في العمل أوصافاً واضحة لمفاهيم الدراسة وأساليبها عندها ليس من الممكن ظهور مثل هذه المشاكل. هذا وأن الأساليب العلمية أصبحت في حالة تطور طبعاً ولطالما وجدت حالات وجد فيها تعديل اجراءات وجمع المعطيات حتى تتناسب مع التحسينات الحاصلة، ومع ذلك فلايجوز اخراج الدراسات الثانية التي تهدف إلى فحص التغيرات بالنسبة للطرق الأصلية بحيث نلقي دور الشك حول تلاؤم الأشياء المكتشفة، وعلى كل حال فإن هذه التغيرات سوف تعمل على تكرار قسم كاف من الطرق الأصلية بحيث نلقي بذور الشك حول تلاؤم الأشياء المكتشفة، لإقامة أسس عامة للفهم قبل تطبيق المداخل البديلة.

وعدا عن فحص التغيرات من الممكن أن يستعمل الباحثون بعض الدراسات الثانية المعادة لفحص حقيقة ومصداقية الدراسة الأصلية[١٩] التي تطبق عن قصد متهجيات مختلفة تماماً ولكنها أكثر التصاقاً بالموضوع.

ويُقدَّم لنا مامداني Mamdani ١٩٧٢ احدى الأمثلة المؤثرة لهذه الدراسات في انتقاداته لخطَّة دراسة تصاميم عائلة كانا Khana[٢٠] حيث يستعمل مدخلاً انسانياً مدعوماً باطار نظري قوي فقد أعاد تفسير معنى استجابة القرويين لدراسة الأمر الذي يوضح عقلانية تبني هؤلاء لفكرة الانجاب العالي الوتيرة على ضوء الحالة الاقتصادية، وقد وجدنا أننا بحاجة ماسَّة لدراسة أوفى حول هذا النوع مع أن هذه الدراسات ليس من الضروري أن تتعارض مع دراسات علماء الإنسان والقائمين بالدراسات. والجدير بنا ملاحظة أن المعطيات التي توفرت لدى (مامداني) Mamdani حول مدخل الأطفال ماهي إلامعلومات متنافرة تركت بعض

الأسئلة التي تظل مفتوحة حَول طبيعة وتنظيم ومردود عمل الأطفال في الأعمال المنزلية. هذا وهناك مجال للقيام باعادة الدراسات تُستعمل فيها مداخل كالتي وصفها جونسون ودايت وكين أو (هارت). وبينما نجد أنه من الممكن اجراء هذه الدراسة المعادة في أية قرية في المنطقة التي اشتملت عليها دراسات خانا، الا أنه من المفيد بصورة خاصة اعادة دراسة مانوبور حيث كان ميدان عمل ممداني Mamdani وذلك لتكوين أساس شيق للمقارنة.

د- عيِّنات من الدراسات الاستطلاعية:

ورغماً عن آراء علماء الانسان التي تدعم بعض الملاحظات غير الاحصائية للتمثيل. الا أنه طالما لما رغب الباحثون في الحصول على نتائج تعكس بدقَّة سلوك الناس في الأماكن الكبيرة، وللحصول على معطيات خلال تكتلات بشرية كبيرة يتكلف الباحث الكثير من الجُهد والمال، ويستهلك حتماً قسماً كبيراً من الوقت لاطائل تحته نهائياً. مادام أن العيِّنات العلمية تسمح للباحث باختيار مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين تجري عليهم التجارب والذي يمثل سلوكهم سلوك معظم أفراد السكان مع اعطاء هامش ضيق لامكانية حدوث خطأ[٢١].

وتعتبر الدراسات الاستطلاعية البسيطة خطوة أخرى بعيدة عن الملاحظة المباشرة، وبسبب توزعها الجغرافي، تقدِّم فُرَصاً قليلة تساعد الباحث ليصبح مراقباً مشتركاً بشكل أكبر مماهو متوفر في دراسة المجتمع.

هذا ويؤلف رسم الخرائط وإنشاء إطارات العينات والمواصلات وتهيئة أماكن إقامة ومسكن الباحثين وبعض القضايا المتعلقة بالسوقيات والنقل كل هذه تستهلك وقتاً كان لازماً لإتمام دراسة العيّنات. ويناقش متشل Mitehill بشدّة ويقول أن تقنية الدراسة تتطلب بعض المعطيات الخلفية ومؤهلات ملاك الموظفين وبعض المهارات صعبة التنفيذ أن لم تكن مستحيلة في البلدان النَّامية[٢٢]. وفوق ذلك بينما نجد أن أعضاء الفرق المختلفة لدراسة المجتمع يملكون علاقات قريبة نوعاً مابينهم وبين الأشخاص الذين تجري عليهم التجارب إلا أننا نجد أن فرق دراسة العينات مبعثرين هنا وهناك، بحيث تمر الأيام والأسابيع دون استطاعتهم عقد اجتماعات فيما بينهم، وعند ظهور أية مشكلة سواء أكانت مختصة بالأشخاص الذين تجري عليهم

الاختبارات أم الباحثين أنفسهم، عندها يسهل حل تلك المشكلة بالنسبة للباحثين على مستوى المجتمع. ولكن الأشخاص الذين يشتركون في دراسة العينات كثيراً مايجدون أن الوقت يمضي دون استطاعتهم الوصول إلى مقابلة فرق المقابلات. وبالتالي هم لايستطيعون تغيير طريقة أو أسلوب اسئلتهم. وسبب ذلك هو أننا نجد أن دارسي العينات ينجحون عادة في جميع المعطيات الصعبة حيث تكون المفاهيم الأساسية والتقنيات المجموعة واضحة جداً، ولكنهم لايبلغون مثل هذا النجاح المرجوّ في المشاريع الرائدة التي تتطلب استراتيجية بحوث متكررة.

وفي المرحلة الحاضرة للبحث حول استخدام الأطفال تقدِّم لنا عملية دراسة العيِّنات المعلومات الدقيقة حول الأعمار والجنس والمساهمة والاشتراك في أنواع مختلفة من النشاطات. وفي ربط هذه بسلسلة عريضة من خلفيات المتغيرات المستقلة مثلاً أماكن الأقامة والبنية العائلية والدخل ودرجة التعليم والحالة الاجتماعية (الزواج والعزوبية) وخصائص وصفات الوالدين[٢٣]. ولكن ويعد تنقية المفاهيم والطرق بصورة دقيقة تصبح عملية دراسة العينات مفيدة وهي المعطيات حول أعمال الأطفال الاقتصادية الهامشية ودرجة مشاركتهم في القطاع غيرالرسمي. وتورطاتهم غير المنتظمة في ممارسة مايدعى بالنشاطات التقليدية مثلاً الحراسة الليلية في القرى والخدمة في الاحتفالات والمحاولات الفنية. وغالباً ماتكون هذه المظاهر لعمل الأطفال هامة ولكنها بالغة التعقيد وذات مواصفات ثقافية حتى أن الباحث (الذي اتمّ تعليمه في الغرب) لايدري كيف يوجه اسئلة مفيدة حول هذه المواضيع.

وهناك مجال بالغ الأهمية لم يحظ بالانتباه الواجب في الأدبيات، وهو العمل المنزلي فالأطفال في سني حياتهم الأولى ينشطون للقيام بالأعمال المنزلية في البيوت وماحولها. وفي كثير من البلدان يعمل الأطفال في جمع الوقود والماء والعناية بالحيوانات. وقد وُجِّهت الدراسات الاستطلاعية بصورة مباشرة خاصّة لهذه القضية مما سيلقى ضوءاً جديداً على عملية التعاون فيما بين أفراد العائلة بالنسبة للقضايا المتعلقة بمصلحة العائلة المتبادلة.. وإن إحدى هذه الطرق أن تسأل جميع الأفراد ماهو العمل المنزلي الذي يقوم به كل منهم. ولكن من الممكن سؤال أكبرهم سناً وأهمهم أن يخبرك عن الشخص الذي تلقى عليه المسؤولية الرئيسية في

الأعمال المنزلية مثلاً الطبخ والكنس والغسيل والبستنه الخ. . . وبتوجيه الانتباه بشكل تناوبي للأفراد والأعمال من الممكن تصميم نوع من الدراسة لجمع المعطيات الصعبة حول موضوع لم يتطرّق اليه البحث بعد (هَل وهَل Hull and Hull) ١٩٧٧.

وحالما تنشر الدراسات والملاحظات عن المجتمع وتُراجع، عندها تنمو وتكبر تلك القائمة التي تتضمن شتى مواضيع أعمال الأطفال المناسبة للبحث والاستقصاء من خلال مسح العيِّنات. وتلعب عمليات مسح العينات المصححة للحصول على الحد الأعلى من المعطيات دوراً هاماً بالنسبة لقيمة ومصداقية تلك المعلومات، فهي تهتم بمواضيع ضيقّة ومحددة تحديداً دقيقاً، ومع ذلك فمن الواجب أن تكون تلك العمليات مركزة وحسنة التخطيط وذلك خوفاً من أن تصبح هذه العمليات محاولات مضللة موسوعية تعطي مظهراً تجريبياً لإطارات أبحاث روجز وستاندنج Rogers and standing.

هـ- الاحصائيات:

تؤلف الاحصائيات حول قوة العمالة الضخمة وحول الدراسات الزراعية التي تقوم به الحكومات بشكل منتظم تحدِّيا صارخاً للباحثين حول تشغيل الأطفال. وبسبب وجود كثير من نفس الأسباب التي تفسرٍّ لماذا ابتعدت عمليات دراسة العيِّنات المذكورة، من الممكن أن نشعر أن الاحصائيات لا تجمع المعطيات الكافية عن تشغيل الأطفال بصورة فعالة. . ولكن وبينما نجد أن الباحث أو الجهة المموِّلة للبحث هو الذي يقرر فيما اذا كان من الواجب القيام أو عدم القيام بأي دراسة خاصة، إلاأننا نجد ان الاحصائيات تسير حسب الأمر الواقع. فالحكومات تقوم بها سواء شئنا أم أبينا. وتنشأ هناك عدد من المتغيرات الوثيقة الصلة بتشغيل الأطفال. وهكذا يصبح عمل الباحث تقييم لمصداقية هذه المعلومات واقتراح التحسينات اللازمة في عمليات الاحصاء لتأمين الحصول على معطيات أفضل نوعية. وحيث تظهر المعطيات بشكل مقبول حيث ينفتح المجال لجمع جميع أساليب التحليلات ومع ذلك فإن الاحصاء أو أية معطيات تحصل عليها الحكومات نتيجة للاحصاء انما تمثل تغطية للنشاطات المنتظمة فقط. وحتى بالنسبة لهذه المواضيع نجد ان هذه

المعطيات تعالج المشاركة في الأنشطة فقط وليس شدة العمل والانتاج أو التغيرات الحاصلة بالنسبة للزمن وتعتبر قضية اشراك الأطفال في النشاطات الاقتصادية أمراً هاماً جداً لفهم قوة العمالة ككل. ولكن هذه القضية قد طغى عليها في المدة الأخيرة ذلك الاهتمام الذي أصبح معظم المحللين يركزونه على الراشدين وبالأخص اشتراك الاناث[٢٤] وطبقاً للشروط الكمية نجد أنه لاشك بأن الاختلافات في الاسهامات الناتجة عن الفروق بالنسبة لعمالة الإناث واسهاماتهن في العمل يؤلف العنصر الأكبر في تلك النسب ككل. ومع ذلك فإننا نجد أن اسهام الأطفال (من سن ٥- ٢٠ عاماً) يؤلف مقياساً حساساً للتغيرات الحاصلة في بنية قوى العمالة. وهي تكشف على أي حال عن معلومات كثيرة حول صفات العمالة في المستقبل. هذا وأن تجارب المراهقين في التعلم والمدرسة والأعمال الصناعية أو الزراعية أو المنزلية أو البطالة أو مجرد انعدام هذه النشاطات جميعها تؤلف مؤشرات تدل على الاشتراك والاسهام المحتمل في المستقبل في الأعمال الاقتصادية المنتظمة.

والمعضلة التي تواجه المحلل هي أن التعاريف الصارمة اللازمة لجميع المعطيات الاحصائية، من الممكن أن تكون في غاية الضيق عاجزة عن شمول كثير من أنشطة الأطفال[٢٥] أما اذا بسطنا تلك التعاريف فإننا نقع في خطر الحصول على معطيات أقل قيمة أو أقل مصداقية. وليس معنى هذا القول أن الأعمال والممارسات الحالية متوازنة تماماً، وذلك لأن هناك شواهد تشير بأنه من الممكن تبسيط تعاريف قوة العمالة دون المساس بنوعية المعطيات الراهنة (ستاندنج ١٩٧٨ ب ص٢٦).

ولقد قدم لنا (دوساند) (١٩٧٥ص ١٥-٤٥ وص ٢١٨-٢٢٣) نقطة البداية للتحليل العميق للمعطيات الاحصائية حول تشغيل الأطفال في البحث الدولي الذي قدّمه حول المعطيات الاحصائية لقوة العمالة. هذا وينبغي علينا القيام بأعمال أكثر جدوى لحل المشاكل الخاصة بقيمة ومصداقية تشغيل الأطفال من خلال دراسة عدد من الحالات الريفية وعندها يسمح هذا بتوجيه الانتباه الكافي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية التي من المنتظر أن تلعب دوراً رائداً في اسهام الأطفال في العمل وكذلك يجب أن يكون أحد أهدافنا في العمل فحص التعاريف الاحصائية وفي عمليات المقابلات بشكل كامل، حتى نتأكد أن المعطيات حول عمل الأطفال مهما كانت صفاتها فهي معلومات دقيقة وأمينة.

ثالثاً– قضايا هامة حول دراسة تشغيل الأطفال:

تواجه المداخل التي ذكرناها أعداد من القضايا العامة التي تحيط بدراسة استخدام الأطفال ولما لم يكن بامكاننا إيرادها وذكرها جميعا هنا لذا سوف نركز البحث في أهم تلك القضايا فيما يلي :

١– تحديد السن وتعريف الطفل:

بينما تحتفظ معظم الثقافات وبآرائها حول الطفولة وتتجاوز الأعمار بموجب السنوات الشمسية في قياس انتقال الإنسان إلى مراحله المختلفة إلا أنه لابد للباحثين من الاعتماد على السن الزمني كوحدة أساسية لأي تعريف فعلي لدراسة الأطفال. (شلدكروت Scheld krout الفصل الثالث). أما اذا لم نفعل ذلك، فإننا نستثني مقارنة هذه الأبحاث بالنسبة للثقافات الأخرى وفوق ذلك فالمقاييس المستعملة في ثقافات متعددة، غالباً ماتكون موضوعية (كقولنا عندما يبلغ الطفل أشده وعندما تبلغ الفتاة حد المهارة في العمل). وتختلف هذه المقاييس بالنسبة للأفراد والزمن بحيث تصبح معاييراً إنزلاقية قليلة القيمة القياسية مهما صادفت من اهتمام بصفتها انعكاسات للمفاهيم الفطرية.

وهناك بعض الباحثين الذين صادفهم الحظ بدراسة بعض الأشخاص الذين لديهم إلمام تام وخبرة بالتقويم الغريغوري والذين يسجلون ويوثقون مواليدهم وتواريخ تعميد هؤلاء المواليد وزواجهم ووفياتهم ويحتفلون سنوياً بأعياد ميلادهم في حفلات يقدمون فيها أطعمة خاصة ويتبادلون الهدايا. وفي هذه المجتمعات لايتمكن الأطفال من حفظ تواريخ ولادتهم وأعمارهم فحسب، بل تواريخ ولادات وأعمار إخوانهم وأخواتهم وانسبائهم وأقاربهم ووالديهم واصدقائهم، وربما جماعات من الأقارب البعيدين. وأما الباحثون في افريقية وغرب وجنوب شرق آسيا فلم يتوفر لهم مثل هذا الحظ إذ أنهم يجدون أن الأشخاص الذين يفحصونهم غير متأكدين من تواريخ ميلادهم ولايتوقع منهم معرفة أعمارهم بشكل دقيق. وعندما تتركز الدراسات في النماذج السائدة لتشغيل الأطفال تميل هذه الدراسات للاستفادة من بعض النزعات الاجتماعية الحديثة: أولاً: بانتشار التعليم

يُعيّن عمر محدّد لكثير من الأطفال ما بين الخامسة والسادسة وربما زاد هذا العمر أو نقص مدة سنة أو سنتين عن العمر الحقيقي.

وبعد أن يسير الطفل قدماً في دراسته يبدأ الآباء بالاهتمام بتوقيت المواليد وعندما يصل إلى أواخر سن المراهقة من المحتمل أن يقرر عمره بحوالي سنتين أقل من العمر الحقيقي وهذا يتطابق مع الهوامش المقبولة لدى معظم الدراسات. وحالما يسير الأطفال خلال هذا السياق يبدأ الوالدان بالاهتمام (بتوقيت الولادات القادمة وهكذا يقل هامش الخطأ في التقدير (اذا لم يعمد الوالدان على تدبير الأمور لمصلحة الطفل بقولهم. . . إذا كان الطفل في السابعة من العمر أنه في الخامسة فقط وذلك أملاً) بأن يتفوق الطفل على اقرانه من الأطفال الصغار في تلك السن.

ثانياً: أصبحت الاذاعات والصحف والخدمات الحضرية والأنظمة الحكومية، وجميع المرافق الحضارية الأخرى التي تتبع برامج معينةتقدم تقاويم للمراقبة بسبب تزايد عدد السكان في العالم وعندما يسأل هؤلاء عن التواريخ يفهمون الهدف الذي يعنيه هذا السؤال. وهم يستطيعون إيراد جواب يبدو صحيحاً مع أنه غير مستند إلى حقائق ملموسة. وقد أنتشرت في جميع أنحاء العالم عادة اقتناء التقاويم الملونة ذات الصور المبهجة البرّاقة والتي تعلق على الجدران.

ويستعمل القائمون على اجراء المقابلات لدراسة الأعمار عدة أدوات لمعرفة الأعمار وتستعمل الدواليب والسلالم الماثلة لتحويل التواريخ المحلية إلى تواريخ حسب النظام الغريغوري. وهناك قوائم وتواريخ تستخدم لتحريك الذاكرة. (هل) ولد فلان قبل الحرب أم بعدها؟» وكذلك بعض البرامج المشوقة لتنظيم الولادات (انظر سكوت Scott وساباج Sabag ١٩٧٠ وكالدويل Caldwell وايجون Igun ١٩٧٠ وهَل Hull ١٩٧٦) والحقيقة أنه عندما تصبح مثل هذه الوسائل ضرورية فمن المستحيل الحصول على تقديرات صحيحة ودقيقة للأعمار مع أنه من الممكن الحصول على تقارير محسنة حول الأعمار.

وعلى الباحثين لجمع المعلومات ألا يجزموا باستحالة الحصول على معلومات دقيقة بالنسبة للأعمار ويتخذون ذلك مبرراً لتسجيل الأعمار بشكل عشوائي (مثلاً قولهم أن هذا الطفل تحت الخامسة من العمر أو مابين الخامسة والعاشرة أو مابين

العاشرة والخامسة عشرة). وبدلاً من ذلك عليهم أن يتدربوا على تقدير دقيق بقدر الامكان لعمر المجيب وتسجيل ذلك بشكل سنوات كاملة دون اللجوء إلى تقريب العمر إلى أقرب عدد صحيح من السنوات). وملاحظة جميع المعلومات الداعمة والمستخدمة في إجراء التقديرات (مثلاً شهادات الميلاد). وعلى الباحث فحص توزيع الأعمار قبل اختيار مجموعات الأعمار التي ستستعمل والتحليلات. واذا وجد هناك بعض الشذوذ كالتواتر العالي غير المتناسب لبعض الأعمار هذا ومن الممكن اختيار المجموعات لزيادة امكانية وجود أشخاص يقعون ضمن مدى أعمارهم الحقيقية. مثلاً اذا وقع التركم مابين العاشرة والخامسة عشرة والعشرين من العمر فمن الممكن وضع هذه الأعمار في منتصف تلك المجموعات من ٨-١٢، ومن١٣-١٧ ومن ١٨-٢٢ مادام أنه من المحتمل أن يسجل بعض الأشخاص خطأ ولنقل في سن الخامسة عشرة وهم في الحقيقة يزيدون أو ينقصون مدة سنة أو سنتين بالنسبة لأعمارهم الحقيقية، ومادام أن الأعمار تسجل بسنوات دقيقة كاملة فإن الباحث يمكنه اجراء التجارب مع مجموعات مختلفة تناسب الاغراض التحليلية السائدة. ويمكن عندها جمع المعطيات ثانية بسهولة لتتناسب مع النتائج التي نشرها باحثون آخرون أو مع التصنيف القياسي الخماسي (لكل خمس سنوات) المستعمل في الاحصاءات العامة ١٠-١٤، ١٥-١٩، ٢٠-٢٤. بحيث يصبح الباحثون أحياناً في حيرة من أمرِهم عندما يصطدمون بقضية تقرير حدود الأعمار العليا والدنيا لتعاريفهم التي يطلقونها على الأطفال وعندما يقومون بتقرير نقاط منفصلة حاسمة دون النظر إلى تأثير قراراتهم هذه على التحليلات وعلى توافق نتائجهم مع نتائج الدراسات الأخرى. وهناك قاعدة متواترة في عملية جمع المعلومات وهي أن تؤخذ أوسع الحدود والاحتمالات وبعدها أن تؤخذ القرارات حول تضييق الحدود أثناء وضع جداول للنتائج. وعند تقرير الباحث فيما اذا كان عليه مقابلة وملاحظة أحوال الأطفال من سن ٥، ٨، ١٠، ١٢ عاماً مثلاً عندها يصبح من الواجب على الباحث النظر بعين الاعتبار إلى مقدار تقبُل مجموعات الأعمار المختلفة المفحوصة. ويقدر الامكان اختبار الأسئلة على بضعة أطفال صغار لاكتشاف الأماكن التي من الممكن وقوع بعض المشاكل فيها. وقد أظهرت الدراسات التي قام بها (وايت ١٩٧٥، وكين ١٩٧٧) مثلا أن بعض الأطفال الصغار جداً يشتغلون في البلدان

ذات الدخل المتدني. وهكذا يُسمح للباحث بالخطأ بالنسبة لجانب الصغار في اختيار الحدود الدنيا للأعمار.

وأما تحديد الحدود العليا لأعمار الطفولة فهو أكثر صعوبة. اذ أن هناك تعاريف وتحديدات اجتماعية غالباً ماتعتبر سن البلوغ أو حالة التزاوج أو المراحل المدرسية أو ختان الأولاد أو البنات وبعض التقاليد الدينية والاجتماعية كمعايير لسن النُضج. وعندما توضع الجداول الاحصائية طبقاً للمجموعات القياسية النموذجية من أعمار الخمس سنوات يطلب من الباحث اختيار الأعمار مابين ١٩-٢٤ عاماً كحد أعلى. وليس هناك من عجز أو حالة اجتماعية واضحة يمكن اعتبارها كحد أعلى للطفولة عبر الحضارات وإن احدى الموجبات لاختيار هذا الرقم العالي للأعمار كحد فاصل للطفولة هي أن هذا الرقم يساعد على توسيع الامكانيات التحليلية. هذا وإن بامكاننا اعتبار أحد الرقمين أي الرقم ١٩ أو ٢٤ كاختيار ممكن ولكن يُفضل الرقم الأول في المجتمعات التي يتمّ فيها الزواج في سن مبكرة وحيث يكون مستوى التعليم منخفضاً ويستعمل الرقم الثاني حيث تكون مدة اعتماد الأطفال على الوالدين طويلة.

٢- تصنيف الأنشطة:

تعتمد أية خطة لتصنيف أنشطة الأطفال على الغرض المرجو من أية دراسة خاصة. ولكن هناك قضايا عدة غالباً ماتظهر وتستحق الاهتمام[٢٦].

أولاً: في البلدان ذات الدخل المتدني يعتبر اشتراك الأطفال في الأعمال المنزلية المختلفة عملاً اقتصادياً مربحاً وأحياناً مربحاً. وأن الحجة التي تعتبر هذا الاشتراك نشاطا اقتصادياً تدعمه تلك الحقيقة وهي أنه غالبا ما يسبب هذا الاشتراك حرية البالغين في القيام بأعمال منتجة مختلفة. وفوق ذلك هناك بعض الواجبات المنزلية كالخياطة واصلاح الثياب وتحضير الطعام، وجمع الوقود والماء ورمي الفضلات، كل هذه الأعمال تؤلف عناصر انتاجية مقومة للحصول على موارد الرزق ولقمة العيش وهكذا فعلى الباحثين التفكير جدياً بمثل هذه الواجبات والأعمال واضعين نصب أعينهم أوضاعاً مشابهة من حالات الاقتصاد المتقدم قبل

فرز هذه الأنشطة واعتبارها ضمن فئات الأنشطة. المنتجة أو الأنشطة الاقتصادية أو غيرها من الفئات التي تمتلك أية قيمة مسلم بصحتها.

ثانياً: ان اشتراك وتورط الأطفال في العناية بأطفال صغار يقدم بعض المشاكل مادام أن الأقارب الكبار يعتنون بمن هم أصغر منهم ويلعبون معهم فحسب وهنا ينبغي على الباحث أن يعطي تفسيراً ثابتاً لطبيعة النشاط. هذا وأن فحص الصفات الجوهرية لسلوك الأطفال مثلاً - درجة سلطة الكبار على الصغار ودرجة اعتماد الصغار على الكبار ورغبة الكبار في متابعة وممارسة أعمال أخرى ونشاطات أخرى، كل هذا لايكشف عن أي معيار خاص لتمييز العمالة عن اللعب. . .

ومن جهة أخرى اذا اعتبرنا العوامل الخارجية مثل تقييم الوالدين للنشاط وفيما اذا كان هذا النشاط مرافقاً لغياب الوالدين عن البيت للتسوق أو العمل أو التمتع بأوقات الفراغ، عندها ربما حدث بعض الخطر بأن يُعتبر بعض الأطفال عاملين بينما لايُعتبر الآخرون كذلك مع أن الجميع متساوون على هذا الصّعيد. وعلى العموم يبدو أنه من المفضل والحالة هذه، اختيار معايير واضحة لها علاقة بالخصائص الجوهرية للأنشطة. وحتى ولو وُجد أن هذه المعايير خاطئة في تفاصيلها فيما بعد، إلا أن المعطيات عندها تصبح أكثر قيمة مما لو جمعت من تعاريف غامضة عشوائية.

ثالثاً: بعد أن أعطي الباحثون أصنافاً متعددة من الأعمال نماذج من العمل الموجودة في أصغر الاقتصاديات القروية، جرّب هؤلاء الباحثون قياس الإسهام الجماعي وميزانيات الزمن وتواريخ العمل. أذ أن هذه تظهر عدد الوظائف وديمومتها وهي التي يقوم بها الأطفال من خلال فترات مُعيّنة من الزمن. وهناك بُعد آخر من الأبعاد الهامة الذي قلما أمكن قياسه بشكل مباشر وهو شدة وزخم العمل. هذا ونحن نجد أنه يُقصد بشكل طبيعي أن تصنيف الأعمال نقصد به اظهار صعوبة تلك الأعمال. وبالنسبة لبعض النشاطات مثل الكناسة والحياكة أو التعشيب يمكن الحصول على هذا من خلال مقاييس تقريبية. ولكن الأعمال الأخرى مثل جلب المياه والبستنة وجمع الوقود، هذه الأعمال تختلف بالنسبة لصعوبتها حتى ولو كانت ديمومتها مشابهة للنشاطات الأخرى. وفي دراسات المراقبة والرصد على

مقياس ضيّق يمكن بذل بعض الجهود لتقييم شدة العمل أو تستخدم معدات قياس التنفس مثلاً لقياس مستهلكات الطاقة أثناء جلسات خاصة وفي الدراسات الكبرى علينا اجراء تصنيف للنشاطات وذلك للتعرُّف على شدة الأعمال المختلفة وجمعها وتصنيفها ومن الأفضل تأسيس مثل هذه التقييمات على ماتمخض عنه الدراسات الواسعة المشدودة. ولكن اذا لم تتوفر مثل هذه الدراسات، فمن الواجب قضاء بعض الوقت في ملاحظة نماذج العمل هذه قبل تقرير خطة معينة للتصنيف: وكما هو الحال بالنسبة للمعطيات حول الأعمار، فالفائدة العامة المُتبعة في تصنيف الأنشطة هي جمع أكبر عدد ممكن من التفاصيل ضمن المعايير المختارة وعدم ايراد وتأخير لكل تلخيص للمواد حتى يحصل الباحث على أوجه التحاليل المطلوبة.

٣- حسابات الاحصاءات الوصفية المناسبة:

سرعان مايتعلم الباحثون الحريصون على جمع المعطيات الكمية، التفكير في شروط وأشكال توزيع التواترات للمتغيرات. ويظهر توزيع الأعمار في هذه الحالات بشكل اهرامات بينما تظهر الساعات التي تلتزم لإنجاز أي عمل بشكل النواقيس (وهذا مايدعى التوزيع العادي) وأما التوزيعات الأخرى فتكون بشكل قطع زائد ذي تحدُّبين أو بشكل خطوط مستقيمة موازية للمحور.

واذا رغبنا في عمل رسم بياني أو جدولة توزيعات جميع هذه المتغيرات في دراسة تقريبية، فإن ذلك يتطلب حيِّزاً كبيراً ويواجه القارئ بعددٍ هائل مربك من الأرقام. ولكن بدلاً من ذلك يختار الباحث خلاصة الإحصاءات التي تصف المظاهر المختلفة للتوزيعات. وتقسم هذه إلى اجراءات ذات ميول متوسطة أو اجراءات ذات ميول ونزعات مُشتَّتة. والمشكل الذي واجه دراسة تشغيل الأطفال هو اقامة قاعدة مناسبة لحساب مثل هذه الاحصاءات.

وتقدم المعطيات حول المساهمة في العمل عن طريق التعبير عن نسب الأطفال من كل عمر القائمين بأي نشاط من الأنشطة المعطاه. فهل علينا والحالة هذه أن نعتبر القاسم المشترك للنسب، جميع الأطفال من ذوي الأعمار المتقاربة فقط أم الأطفال الذين من الممكن تعريفهم بأنهم على وشك الاشتراك في العمل؟ ففي

الحالة الأخيرة يمكن للباحث أن يستثنى من الحسابات قضية حمل المياه وجلبها مثلاً لدى الأطفال الذين يعيشون في بيوت يصل إليها الماء بواسطة أنابيب المياه. وكذلك من الممكن استثناء الأطفال الذي يعملون في مهن الفنانين غير المالكين للأراضي حساب نسب الأطفال الذين يعملون في الزراعة.

وبشكل مشابه يمكن للباحث عند تلخيصه قضية أوقات دوام العمل أن يرغب في حساب المعدل الوسطي للساعات التي يقضيها جميع الأطفال في العمل أو تحديد القاسم المشترك لأولئك الأطفال الذين يعملون فعلاً. وهنا يختلف الانطباع الذي نحصل عليه، فالنشاطات ذات الاسهامات المتبدلة ولكنها استغرقت ساعات متعددة تكون معدلاتها منخفضة حينما يكون جميع الأطفال مشمولين في القاسم المشترك، بينما تكون تلك المعدلات مرتفعة اذا اقتصرْ الحساب على الأطفال العاملين فقط.

ويعتبر استعمال الوسائل القصرية في تقديم النتائج عملاً مضللاً أحياناً. ويُنصح الباحثون أن يحسبوا حساب الانحرافات والمتوسطات والنماذج لإظهار أشكال التوزيعات بصفة أكثر شمولاً. وهذا الأمر هام جداً عند تحليل المعطيات. حول أعمار المشتركين. لأول مرة في الأنشطة الاقتصادية. فمن الخطأ والتضليل القول أن الأطفال في الثامنة من العمر جميعهم يكدحون في العمل في الحقول عندما لايكون هناك سوى طفلين من ألف طفل يبدأون العمل في ذلك العمر. فالمعدل الوسطى للأعمار في تلك الحالة هو (١٥) عاماً (لأولئك الذين يكدحون في العمل في الحقول) و١٨ عاماً في الحالات الأخرى.

ومن المحتمل أن ربُع الأطفال لايكدحون في الحقول أبداً. ويعتبر هذا المثال من قبيل الفرضيات ولكنه ليس مستبْعداً. اذ عندما تقدّم المعلومات البسيطة حول المدى الكامل لأنشطة الأطفال في مجتمع ما، يظهر لنا أنه من المستحيل ايراد التعميمات البسيطة. ولكن بدلاً من ذلك علينا حصر التحليلات بالأوصاف والتفاسير التي تعكس تنوع أعمال الأطفال.

٤- بيان الفرضيات والمنهجيات:

لقد شكا كونيل Connell وليبتون Lipton (١٩٧٦ص١٢٤) أنّ من أسباب تقهقر عمل الدراسات في القرى الهندية، الحاجة إلى وجود التفاصيل الكافية بالنسبة إلى منهجية البحوث. ولكن هذه المشكلة لاتنحصر في الهند أو بالدراسات الريفية فحسب، بل في بعض الأحيان، تُحذف المنهجية نظراً لأسباب مكانية وعندها تُقدم في نشرات منفصلة، ولكنها أقل توزيعاً وانتشاراً. فعلماء الاقتصاد بصورة خاصة، يختصرون المناقشات حول المنهجية طالما أنهم يفترضون أن مستمعيهم ماهم إلا من الزملاء الذين يمتلكون معلومات كافية حول التقنيات التحليلية القياسية وفي هذه الحالة لاتستعمل التعاريف ولاالفرضيات في الدراسات وذلك لأن الباحثين يعتبرون مثل هذه الأمور مزعجة وثقيلة بل مجرد مسائل تافهة، ومن ثم فهي لاتستحق النقل والبيان. ومع أن هذه الأسباب مفهومة إلا أنها غير مقبولة. وأن الحاجة لإيراد البيانات الواضحة حول الفرضيات والمنهجيات المستعملة في بحث تشغيل الأطفال ذات مظاهر ثلاثة:

أولاً: تعقيد الموضوع نفسه

ثانياً: تنوع وجود الأنظمة المختلفة حول هذا الموضوع.

ثالثاً: الافتقار إلى مجموعة مقبولة من التعاريف النموذجية والمنهجيات.

اذ يجب علينا تقديم المعلومات الكافية للقراء لتقييم تلك الدراسات بصورة حاسمة. هذا ويجب تقديم المواد التي يستطيع الباحثون عن طريقها تصميم دراسات مكملة لأجل التحقيق من النتائج وإثباتها.

هذا وهناك نتيجة جانبية مرغوب بها ويتوقع الحصول عليها عند اجراء دراسات منظمة جماعية تتعهدها اطارات ومفاهيم تشبه الاطارات والمفاهيم النموذجية والمنهجية وهي مؤسسة منذ البداية على دراسات نوعية مختلفة. ولكن يجب أن تتاح الفرصة لمجموعات من الباحثين المتعاونين لتعيين التعاريف المناسبة لمختلف أنواع الاقتصاد. ومن المحتمل أن يرغب هؤلاء في أعداد كتيبات منهجية لأجل الأستراتيجيات المختلفة الخاصة بالبحوث. ومن الممكن أن تتخذ هذه أشكالا وحجوماً نموذجية لتصنيف أنشطة وتقنيات وصفية تقيس مقدار إسهام الأطفال

وديومة شدة العمل. وتشمل هذه عيِّنة من الأسئلة المطروحة وخطط القوانين المصنفة أو بعض التوضيحات والتحذيرات بشكل تصاميم مناسبة لدراسة تشغيل الأطفال أو اقتراحات لإجمال وجدْولة نتائج البحوث. وإن لمثل هذه الكتيبات أهميتها الخاصة بالنسبة للباحثين الذين يتابعون العمل في موضوع تشغيل الأطفال تشجع الآخرين لدخول ذلك الميدان بشكل يستطيعون به تجنب الأخطاء الساذجة أو تكرار بعض الجهود.

٥- تقييم المفاهيم الأساسية:

هناك موضوع متكرر بالنسبة للبحث في تشغيل الأطفال وهو الحاجة الملحة لمراجعة وتقييم الأطر والمفاهيم الأساسية الخاصة بدراساتنا. وهو مفتاح موضوع تصنيف أنشطة الأطفال واختيار الاحصاءات الوصفية. وهو يعتبر التبرير الرئيسي لطلب البيانات الكاملة حول منهجية الأبحاث. ولقد ذكرنا فيما مضى بعض الطرق لاختبار مصداقية تلك المفاهيم ولكن من المفيد بحث هذا الموضوع من جديد:

أولاً: يمكن تثبيت هذه المفاهيم من خلال مراجعة آدابها والاجراءات التحليلية للتحقيقات. مثلاً من الممكن تعريف العمالة بكونها أي نشاط يبذل سعياً وراء الأجور والربح (وهذا مايدعى بفائض العائدات المادية على التكاليف) وذلك حسبما ذكر في عدد من الأدبيات المختصة بهذا الموضوع. ولكن لدى فحص هذا التعريف على ضوء فهمنا للاقتصاد الخاص بكسب العيش عندها يظهر هذا التعريف مقيداً وغير نوعي. فهناك نشاطات كثيرة لاينتج عنها أي أجور أو أي مردود مادي للطفل وبعضها كالعناية بالأطفال الصغار لاينتج عنها أي مردود أبداً. وعلى هذا الأساس يمكننا التوسع في معاني هذا المفهوم بحيث تشمل النشاطات المبذولة كجزء من عمليات الانتاج للحصول على لقمة العيش.

ثانياً: يمكن اختبار هذه المفاهيم بصورة نوعية إزاء ملاحظة مزايا الأطفال وسلوكهم. فإذا أردنا التحقق أن العناية بالأطفال الصغار ماهي إلا نوع من العمل وليس نوعاً من اللعب، عند ذلك فباستطاعة الباحث ملاحظة عدد من الأزواج من الأخوة أو الأخوات أو الأقارب (من أعمار متعددة ومختلفة) ليرى اهتمام هؤلاء بصورة أولية بالأطفال الصغار (بأنفسهم أو عن طريق الآخرين) ويلاحظ طبيعة

العلاقات خصوصاً عن التجاوب مع الأزمات (وذلك عندما يصبح الطفل الصغير جائعاً أو قلقاً أو غاضباً أو بحاجة لشيء ما) أو عندما يتحفز القريب الأكبر سناً للعمل عن طريق نشاطات بديلة. وفيما اذا كان الوالدان قادرين على إجراء بعض النشاطات الانتاجية البديلة. وعندما يتم تحليل هذه المظاهر وغيرها يمكن عندها للباحث أن يعمل على اجراء صيغة جديدة لمفهوم العناية بالطفل. وأن يقرر فيما اذا كان ذلك النشاط تابعاً لمفهوم العمالة أو لمفهوم اللعب. أو ربما استطاع تمييز أنواع معينة من العناية بالطفل (من قبل الأقارب من مختلف الأعمار) والتي تتناسب تناسباً واضحاً مع فئة واحدة من هذه الفئات أو أخرى.

ثالثاً: من الممكن أن تتطور هذه المفاهيم بحيث تكون مشمولة في أسئلة الدراسات الاجتماعية الرسمية. وربما شمل هذا تبسيطاً أو ربما تعديلاً للتعريف بحيث يصبح مقبولاً لدى الأشخاص القائمين بشؤون الاستجوابات ولدى الأشخاص الذين يجيبون على تلك الأسئلة. وتشمل طريقة الدراسة الاستطلاعية هذه عدداً من المراحل التي يمكن من خلالها تنقيح أو تعديل المفاهيم وإعداد الأسئلة واختيار عينات من الأشخاص وتدوين الأجوبة وتلخيص أو جَدْولة الأنظمة. ومن ثَمّ تفسير النتائج. هذا ومن الضروري تقييم مصداقية المفاهيم الأساسية من كل مرحلة من تلك المراحل. مثلاً من المحتمل أن يجدد الباحث تعريف الطفل بأنه ذلك الانسان فيما بين الخامسة من العمر والعشرين من العمر (أي أنه قد اكتمل لفترة من العمر مابين الرابعة والتاسعة عشرة). ففي صفحة الأسئلة من الممكن ترك فسحة الملاحظة لعدد من تقريرات العمر مع وجود مُرَبَّع نِهائي يترك فيها الخيار للقائم بالاستجواب لاختيار أي عمر مناسب أو محتمل. وإن تدخل القائم بالاستجواب بإعطاء حكم مناسب أو محتمل، ربما أدى لتعديل التعريف الأصلي، المؤسس على العمر الحقيقي. فإذا حدث أثناء التسجيل أن بعض القائمين بالاستجواب قد تركوا مربع التقييم فارغاً، عندها يمكن للمسجلين أن يقرروا بإدخال أي تقدير مؤسس على الوثائق. وفي أثناء الجدولة وعندما يواجه الباحث بتوزيعات غير منتظمة للأعمار، عندها يمكنه أن يقرر اعتبار هذه الأعمار من ٥-٩ أو من ١٠-١٤ أو من ١٥-١٩ وتحليل النتائج طبقاً لتلك الفئات.

وهكذا فإن كلاً من هذه التغيرات تحدث تعديلاً طفيفاً في المفهوم الأصلي. ولكن اذا ظهر فيما بعد أنه لم يشترك أي طفل مابين ٥-٩ من العمر بأي نشاط محدد بكونه عملاً من الأعمال، عندها يمكن للباحث أن يعمل على تغيير التعريف الفعلي لعمل الأطفال وجعله متراوحاً مابين ١٠-١٩ عاماً. وهكذا يراجع المفهوم الأساسي. وبدلاً من ذلك تلقى النتيجة الشكوك حول التعريف الفعلي للعمل. وهذا يفتح المجال أمام المحاولات الواسعة لتقييم مفاهيم الأبحاث الأساسية نفسها.

ولكن قلما نستطيع حل قضايا التقييم هذه حتى ولو حاولنا صياغة تصنيفات نموذجية أو اسئلة مطروحة أو أية اجراءات نموذجية وذلك لأن التعرض لحالات جديدة أو متجددة دوماً يكشف نقاط الضعف في المفاهيم المقبولة. وهكذا فإن تشغيل الأطفال من المحتمل أن يكون سبباً في تقديم قضايا جديدة.

رابعاً- عمل الأطفال تحت منظور الأعراف والعادات:

لقد تأكد لنا عند مراجعة المداخل العامة والقضايا الخاصة أن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كانت مسؤولة عن ظهور كثير من الصعوبات التي نواجهها عند تخطيط البحوث والتحليلات. ولهذا السبب قيل أنه لاينبغي عزل هذه المتغيرات عن بنية ووظائف المجتمع. مثلاً: أن فهم إسهام الأطفال في تربية الماعز يتطلب فهمنا لذلك النمط من سلوك الجماعة ابتداء من طرق التربية والتغذية (أو عملية انتاج الحيوانات الصغيرة) إلى طرق العناية العامة والتغذية إلى أساليب ذبحها وبيع لحومها. وفوق ذلك، فإننا عند مواجهة كل مرحلة من هذه المراحل فلن يكون التركيز منحصراً في السلوك الفردي لمربي الماعز بمفرده، بل في كيفية تعامل هذا الفرد مع المؤسسات المختلفة كمكاتب توسيع التنمية الزراعية، ومع مربي الماعز الآخرين ومع الأطباء البيطريين وأصحاب الحوانيت الذين يبيعون حليب الماعز والمسالخ وبائعي اللحوم بالمفرّق. هذا وإن معظم الدراسات تتركز في الأفراد أكثر منها في المؤسسات الاجتماعية[٢٧]، وهذا يصدر عن الدراسات الاستطلاعية التي يظهر فيها الفرد المستجيب كوحدة أساسية لجمع المعطيات وتقديمها. وعندها تحال المتغيرات إلى مؤشرات وحيدة الأبعاد. مثلاً سنوات التعليم أو «الدخل أو عمل الأب». وتؤخذ كل واحدة من هذه التمثل مظهراً هاماً لمكان الفرد في البنية

الاجتماعية وليس هناك من اعتراض على هذا التحديد بنفسه لأن هناك أسباباً وجيهة على العموم للتفكير أنه عند مقارنة هذه المتغيرات مع متغيرات أخرى يمنع غموضها أو تعقيدها أية شمولية سهلة بالنسبة لأسئلة الدراسة الاستطلاعية. (مثلاً الطبقة الاجتماعية، أو المهارة أو الحالة الاقتصادية) وعندها تظهر هذه وقد أمدّتنا بتقدير تقريبي مفيد للصفات الآنفة الذكر. وعندها تصبح هذه مؤشرات لبدايات خاصة بنظام اجتماعي ومعطيات حول العمل طبقاً لوظيفة وعمل الوالد وهي تفسّر بكونها مبينة للطريق التي تؤثر في حالة العائلة الاقتصادية على امكانية تشغيل الأطفال في الدراسات الاستطلاعية ولما كانت للمتغيرات المُجدَدَه والمستعملة بصورة عامة في الدراسات الاستطلاعية معانٍ فرديّة خاصة مختلفة أحياناً عن أدوارها كمؤشرات لمفاهيم أوسع، فإن هناك خطراً من أن تعمل التحليلات بشكل خاطئ على حصر التفاسير والتضليل بوجود تماسك ظاهر في المعطيات. وهكذا فإن الاكتشافات في حالة دراسة حالات الإنجاب في اندونيسيا أن الأمهات الحائزات على ثقافة واسعة وعالية قد أنجبْن عدداً من الأطفال يربو على ماأنجبته النسوة ذات الثقافة المتدنية أو النسوة معدومي الثقافة كلياً. وقد سبب هذا استنتاج القراء أن المستوى العالي للتعليم سوف يؤدي إلى زيادة الانجاب. والحقيقة وكما يظهر من التحليلات المفصلة للمعطيات أن ليس هناك من علاقة مابين التعليم بذاته وبين تقرير مستويات الإنجاب. وهناك عوامل أخرى مثل تمزق الحياة الزوجية وعدم الخصوبة أو اختلاف طرق الارضاع والامتناع عن حمل الأطفال بعد الولادة، كل هذه الأمور تحدد عن طريق بعض القضايا كالوضع الغذائي والالتزام بالمعايير التقليدية، والعلاقات الاقتصادية للزوج والزوجة، واستقلالية المرأة النسبي في وضع القرار، وهذه بدورها تولف مظاهر من الممكن تسميتها بالطبقة الاجتماعية. هذا وقد ظلت امكانية تعليم المرأة لعدة عقود عملاً طبقياً لايتيسر إلا لدى ميسوري الحال فحسب وهن اللواتي دفعن لارسال بناتهن إلى المدرسة. وهكذا أصبح الأنجاب العالي الوتيرة بالنسبة للنساء المتعلمات، قضية تعليمه بدلاً من كونه قضية طبقية. وهكذا فلا يتوقع من زيادة مستوى التعليم في المجتمع أن يكون سبباً في زيادة الانجاب[٢٨].

وقياساً على ذلك، تواجه دراسة تشغيل الأطفال صعوبة تفسير تلك المتغيرات ذات المعاني الحرفية أو الرمزية. ومع ذلك فهناك عدد كبير من الباحثين الاقتصاديين قد اعتادو على تفسير الدخل بمعناه الحرفي، بينما هناك باحثون آخرون من الذي يعتبرون الذهاب إلى المدرسة تعليماً وبالتالي، قضية اكتساب مهارات ذهنية. ولكن كلا الفريقيين يتجاهلان خلفية النظام الاجتماعي التي استخلصت منها تلك المتغيرات والتي تفاعلت خلالها تلك العوامل وغيرها للتأثير على سلوك الأطفال العاملين.

ولسوف تتطلب الدراسات التي تعمل على وضع تشغيل الأطفال ضمن اطار خاص بنظام اجتماعي سوف يتطلب وجود معطيات أكثر بكثير.

من الممكن الحصول على المعطيات من خلال الدراسة الاستطلاعية للأفراد أو علينا عندها فرز وتحليل عدد كبير من الأنظمة الاجتماعية الوثيقة الصلة بالموضوع. وهنا يتبادر إلى الذهن عدة اسئلة حول طبيعة السلطة في المجتمعات. مثلاً من الذي يقرر فيما اذا كان على الطفل أن يعمل؟ ومن الذي يتحمل النفقات؟ ومن الذي يجني الفوائد؟ وكيف تُسجَّل الاحتجاجات، وماهي المقاييس التي تتحكم بها العلاقات بين مراتب الادارة الحكومية؟ وكيف يحصل الطفل على استقلاليته عن الوالدين؟ والحقيقة أن الأجوبة على هذه الأسئلة تَنْصَبُّ ضمن مفهوم واحد وهو كيف تستطيع الأنظمة الاجتماعية تشكيل سلوكية الأفراد. اذ علينا ايجاد وسيلة لفرز وترتيب الأصناف المتعددة لمثل هذه التحليلات وكميات بالمعلومات المتراكمة حول الأفراد وتصنيفها في مجموعة متجانسة بامكانها التصوير الدقيق لأسباب ونتائج تشغيل الأطفال في البلدان ذات الدخل المتدني. فالمدخل إلى هذه القضية يكون بشكل اصطفائي، وذلك ببحث قضية تلو قضية ودراسة تلو دراسة. ومن ثم تمحيص تلك المفاهيم بالتدريج مع وصف الأوضاع إلى حل الرموز إلى اختبار مصداقية الفرضيات. فإذا اقترحنا بعض النظريات العامة الشاملة الجارفة منذ البداية، فإننا بهذا نتجاهل بشكل صارخ أهمية النظر إلى تشغيل الأطفال من خلال سياق النظم الاجتماعية فإذا اختبرت مثل هذه النظريات بالمعطيات المحدودة لدراسة الأفراد، واذا فُسِّرت المتغيرات ذات المعاني العميقة الاجتماعية بمعناها الحرفي، فإننا نواجه عندها خطر الحصول على نتائج غير مفهومة بتاتاً. وهكذا فإن على الباحثين

التحلي بالصبر والحذر أثناء مواصلة أعمال البحث الجماعي الهادف لوصف خلفيات تشغيل الأطفال. ولكن وبعد هذا الصبر سوف يحصل هؤلاء على مكافأة وهي حصولهم على نتائج أكثر غنى من تلك التي ربما حصلوا عليها عن طريق القفزات النظرية من خلال تلك الكُتل الغامضة المتراكمة من المعطيات.

خامساً- الخلاصة:

لقد انتج ذلك الاهتمام الاكاديمي بدراسة تشغيل الأطفال عدداً من منظورات البحوث التي تشمل الاهتمام بخير الطفل ومصلحته والنظر إلى العمل كعنصر من عناصر تأهيل الطفل لدخول المجتمع والحياة، ودور الأطفال في الاقتصاد المنزلي والعلاقات المتبادلة مابين المدرسة والعمل والضوابط الاجتماعية والاقتصادية المحَّددة لتشغيل الأطفال. ومع ذلك فإن على هذه الأدبيات تقديم مجموعة من المفاهيم المقبولة مادام أن منهجيات البحوث لاتزال في مرحلة توحيد المقاييس.

وأنه وبمناسبة حلول السنة العالمية للطفل فقد ظهر هناك وعي متزايد حافز للباحثين من مختلف الأنظمة لبذل قصارى جهدهم في التعاون للعمل ضمن هذا الموضوع اذ أنه من الضروري وجود تبادل عام للمعلوما ت والمناقشات حول قيم الفرضيات والطرق المُتبعة والنتائج. ولكن من المفضل حصول تناسق أعظم بين الجهود المبذولة من خلال المشاريع المشتركة حيث يُجبر الباحثون على اصدار قرارات مشتركة بالنسبة لبُنية وسلوك البحوث وبرامجها.

إن إطار المفاهيم الذي وضعه روجرز وستاندنج في الفصل الأول من هذا الكتاب يقدّم لنا نقطة البداية لمثل تلك المجهودات وهي بداية اصطفائية شاملة تقريباً. وبينما نحن نأخذ مصلحة الطفل بعين الاعتبار، إلا أنه من الواجب أن نقبل جميع الدراسات الصادرة من وجهات نظر مختلفة ومتعددة ولكن الخبرة في النواحي الأخرى تدل على أن الباحثين طالما أساؤا فهم الفرضيات والطرق الواردة والأنظمة الأخرى.

ولهذا فمن الواجب أن نبدأ المشاركة بالبحث المقرر والمتفق عليه لنتوصل إلى أساس مشترك للتفاهم من خلال ايراد تعاريف موحدة ومنهجيات متناسقة ومتناغمة.

وتشمل هذه المداخل العامة المستخدمة في دراسة تشغيل الأطفال على الملاحظة المباشرة ودراسات على مستوى المجتمع مع المراقبة الموسمية والضبط المستمرّين، ثم اعادة الدراسات واجراءدراسة للعينات وتحليل المعطيات الاحصائية ويتطلب كل من هذه المداخل صيغاً خاصة من تصاميم البحوث وتحديد عمل المتغيرات الأساسية.

ويواجه الباحثون عدداً من القضايا الخاصة في دراسة تشغيل الأطفال في البلدان ذات الدخل المتدني، ولضمان ايجاد تعريف عملي محدد مقبول للطفل، من الضروري تبني معايير مؤسسه على العمر الزمني للطفل أكثر من الاعتماد على انطباعات وأفكار اجتماعية غامضة عن الطفولة. ولكن من الصعب الحصول على مثل هذه المعطيات في الأدبيات التي لاتمتلك تقاويم شمسية. هذا ومن الواجب دراسة نماذج أنشطة الأطفال دراسة وافية مستفيضة وأن نتبنى معايير متناسقة متناغمة لتقرير الأشياء التي تؤلف العمالة، وكذلك من الواجب حساب خلاصات الإحصاءات على أسس مُختارة، اصطفائية، إن لم يكن لجميع الأطفال أو الأطفال العاملين فحسب، فللأطفال الذين هم على وشك القيام بأنشطة خاصة.

ولما كانت دراسة تشغيل الأطفال قضية معقدة، فمن الواجب على الباحثين اعداد تقارير كاملة حول مفاهيمهم وأساليبهم بحيث يفهمها المختصون من الأنظمة الأخرى وهذا يقدم لنا الفرصة السانحة لتقييم المفاهيم والأساليب على كلا الصعيدين المنطقي والداخلي ومن خلال المقارنة مع المداخل الأخرى.

وفوق كل شيء، من الواجب وضع تشغيل الأطفال ضمن سياق الأنماط والنظم الاجتماعية ومن الواجب أيضاً رسم خطوط دقيقة للأبعاد الثقافية والاجتماعية للسلوك وتجنب التفاسير البسيطة للمتغيرات التي أصبحت ضيّقة وموضوعية في صيغة معينة تتماشى مع الأغراض التحليلية.

إن هذه الاطارات الخاصة بالنظم الاجتماعية. والتعقيدات الملازمة والمتأصلة لهذا الموضوع والحاجة الماسة للعناية بتعريف وتقييم المفاهيم وتطوير المنهجيات والغموض والتنافر والتضارب الحاصل بالنسبة لموضوع ذي أهمية خاصة منذ زمن

طويل للباحثين ولصانعي السياسة، كل هذه تتحد لرفع شأن دراسة تشغيل الأطفال عالياً. في جدول الأعمال فوق جميع أنظمة العلوم الاجتماعية.

وإن هذا يولد نوعاً من الوعد حينما نبحث جادين لفهم هذه المنطقة الخاصة من السلوك البشري، عندها سوف نكتسب تبصراً ونفاذ بصيرة تنفذ إلى أعماق طبيعة المجتمعات ذات الدخل المتدني وأقطارها وأنه لمن الخطأ تجاهل مثل هذا الوعد.

ملاحظات:

* بداية الفصل بعد كلمة تيرنس هل.

الجامعة الوطنية الاسترالية كانبره اوستراليا: إنني مدين بالشكر لبنيامين وايت وميدكين لمشاركتهم في التجارب خلال المراحل المتعددة والمختلفة لأبحاثهم. ولقد ساعدني موري Murray وتشابمان Chapman وباري بوبكين Pary Popkin وبات كويجين Pat Quiggin في ارشادي إلى المراجع اللازمة. ولقد انجز فاليري هل عدداً من الانتقادات المفيدة للتعابير القديمة لهذه الأفكار. واشكر جيري رودجيرز gerry Rodgers وجاي ستاندنغ وغيرهم من المشتركين في العمل لتقوية عزيمتي لصياغة بعض الأفكار حول عمل الأطفال.

[١] لاحظ جاسكيل في عام ١٨٣٣ أنه من السخف استعمال كلمة العائلة عندما لا يجتمع الآباء والأمهات مع أطفالهم في البيت سوى مرّة واحدة في الأسبوع.

[٢] يقدم انجليس (١٩٧٢ص٤٧٤-٤٨٣) ثبتاً بالأسماء في تلك الفترة حتى عام ١٨٣٥ بينما يحيل القارئ إلى أعمال تشارلز بوث Charles Booth في الفترة الواقعة في أواخر ١٨٠٠. وكذلك أعمال سدني وبياترس وِب Sydney and Pia-trice Webb وسيبوم رونتري Seebohm Rowntree.

[٣] لمراجعة هذا الأدب انظر مدلتون Middleton (١٩٧٠ص١٧-٢٠) وقد جمع ماير Mayer (١٩٧٠) سلسلة من المقالات حول اسهام المؤسسات البريطانية الاجتماعية لعلم الانسان في دراسة موضوع تأهيل الأطفال لدخول المجتمع. وهناك مشروع حديث ذي أهمية وهو دراسة تربية الأطفال التي نظمتها وايتنج وتشايلد (١٩٥٣) مع أن هذه الدراسات لعبت دوراً بسيطاً بالنسبة لعمل الأطفال.

[٤] هناك مثال ذو أهمية وهو سلسلة اتفاقيات ومواثيق العمل الدولية حول عمل الأطفال وهي مشتقة من منظور مصلحة الأطفال المذكور أعلاه ونظراً لطبيعة هذه المواثيق المتعددة الأبعاد فهي تشجع واضعي القوانين للقيام بأعمال تتجاهل اصنافاً عريضة من عمل الأطفال مثلاً عملية تأهيل الأطفال للحياة، والاسهام في الاقتصاد العائلي وفي بعض الحالات هناك بعض مظاهر الاستجمام الصرفة وبالنتيجة حصل تجاهل للمواثيق التي تُبُنّيت سابقاً حيث كانت البيئة الاقتصادية أكثر تعقيداً من ماهو مُفترض وهناك محاولات فعالة لضبط الاستغلال قد أخذت مثل هذه التعقيدات بالحسبان.

[٥] علّق تشارلز بوث في نهاية دراساته المستفيضة التاريخية حول الفقر في لندن بما يلي: لقد اعتمدت أولاً وبصورة رئيسية على الاحصاءات الناتجة عن تعدد المصادر التي استقيت منها معلوماتي. فالتصريحات الموثوق بها تكاد تنبثق بنفسها بينما الأخطاء تسقط من الاعتبار عندما يعادل بعضها بعضاً. وكان من الضروري بمكان عدم وجود أية نزعة أو محاباة مُلحّة في المركز الذي صُنفت واستوعبت هذه المعلومات. وقد اعتمدت القيم جميعها في هذا العمل على هذه النقاط. (اقتبست في أ- فرايد A. Fried و ر- إيلمان R. Elman (eds) وهناك صورة للندن في زمن تشارلز بوث وهي صورة تمثل الفقراء في نهايات القرن رسمها تمثيلاً لحياته وكفاح الشعب في لندن. وهناك كتاب عنوانه (لندن تأليف هاتشنسون Hutchinson ١٩٦٩ وهارموند سورث سلسلة بانجوين ١٩٧١) وبالمقابل هناك كثير من الباحثين اليوم الذين يستعملون مصدراً واحداً. (عادة بشكل مسح) وتقنية تحليلة واحدة (أي التحليل الارتدادي). في دراستهم وهم يشكون من قصر الزمن أو قلة الاختبار كعذر لعدم مقدرتهم على التوصل إلى مداخل بديلة في التحقق من نتائجهم.

[٦] يذكر كونيل وليبتون Connell and Lipton (١٩٧٦ص٧٧) أنه في أثناء دراسة احدى القرى الهندية استعملا حوالي (٥٤) تصنيفاً للأعمار أثناء جدولة العمل.

[٧] ي. د ليشن «تأملات انسانية حول المسح الاجتماعي» نشرت في مجلة سيلان للدراسات التاريخية والاجتماعية» ١٩٥٨ العدد ١، ص ٩-٢٠.

[٨] أخذت التعليقات التالية من التجارب الشخصية في ورشات العمل حول تكاليف الأطفال والنماذج المنزلية الخاصة باتخاذ القرارات حول القضايا الاقتصادية والديموغرافية، وحول عمل الأطفال والتغذية والإنجاب. ورغم الاختلاف حول الموضوع وبِنْيَتِه وحول المشاركين في التجارب ومسرح الأحداث، إلا أن بعض المشاكل العامة قد ظهرت حالما حاول بعض الأشخاص من أنظمة مختلفة أن يتصلوا بالموضوع.

[٩] لقد اكتسب رجال الاقتصاد وبصورة خاصة اولئك الكلاسيكيون الجدد المتعصبون سُمْعَةَ غير حسنة في أوساط أولئك المهتمون بعمل الأطفال وتشغيلهم بكونهم شوفينين وغامضين مع أن هذه الصفات موجودة في محترفي جميع الأنظمة في وقت أو آخر. ويستعمل علماء الانسان الاجتماعيون الصخب في الدفاع عن انظمتهم. ويقول نادال Nadal أن هناك اسباباً وجيهة للتخصص في الأنظمة المتصلة بمظاهر مختلفة كلياً بالنسبة للظواهر الاجتماعية أو حسب تسميته «الفترة الانتقالية من نظام واحد إلى آخر، وهذا يظهر أكثر من مجرد تعميق التحليل فهو يعطي الوهم بأننا قد خطونا إلى وضع جديد من أنواع الوجود تحكمه أنظمة غريبة عنه ولكنه مؤسس على تلك الأنظمة» فالأنظمة برأيه لاتنشأ بشكل طارئ في تاريخ العلوم ولكنها عبارة عن نمو خارجي لطبيعة المجتمعات التي هي موضوع البحث. ناديل Nadel: (أسس علم الانسان الاجتماعي: لندن كوهين ووست Cohen West ١٩٥١).

[١٠] أ. ي رتشاردز A.I.Richards وف. ستوروك F. Sturrock وج. م. فورت J.M. Fort قِوام الزراعة التجارية في بوغندة في الوقت الحاضر (كامبردج، مطبعة جامعة كمبردج ١٩٧٣).

[١١] هناك بعض الكتيبات المنهجية التي تشمل على بعض المختارات الأولية في محاولة لتسليح الباحث ضد أي حوادث أو أفكار طارئة. وللحصول على مثل ممتاز على هذا الصعيد انظر ب. ج بيلتو P.J. Pelto وج. هـ. بيلتو G.H. pelto: الأبحاث الانسانية وبنية الاستعلامات (كمبردج، مطبعة جامعة كمبردج ٢).

[١٢] للحصول على معلومات حول مناقشة الملاحظة التشاركية انظر بيلتو

وم. س شـــوارتز M.S.Schwortz وس. ج شـــــوارتز C.g.Schwartz : مشـاكل الملاحظة التشـاركيـة وذلك في مـجلة «علـم الاجتـماع في اميـركا» ١٩٩٥ العـدد ٤ص٣٤٣-٣٥٣ وهـ. س بيـكـر H.S.Becker مشـاكل الاستنتاج والبـرهان في الملاحظة التشـاركيـة» وذلك في مجلة American Soliological Review ١٩٥٨ العدد ٦ص٦٠٠-٦٥٢ وكذلك د. هـ جينس في ملاحظة حول أوجه أدوار المجتمع في صوغ الملاحظة التشاركية (نفس المجلة). ١٩٦١ العـدد الثالث ص٤٤٦-٤٥٠) وفي هذه المقالة هناك سبّر لقضية تأسيس الباحث لدور داخل المجتمع وهو يتميّز الوجوه المختلفة التي تقبل هذا السَّبر. ثم ج. د بيريمان GD. Berreman : في مقالته التي عنوانها «خلف الأقنعة» وهي تعالج القضايا العرقية والانطباعات في إحدى القرى الواقعة على جبال هملايا. (رسالة علمية رقم ٤ (ايثاكا جمعية علم الأعراق التطبيقي (١٩٦٢) وهذه تبحث في تحليل التفاعلات المتبادلة مابين الباحث والمجتمع المدروس على ضوء الانطباعات والادارة وهي تؤكد أن الباحث ماهو إلا شخص غريب ولن تصبح شخصيته عكس ذلك... فطبيعة معلوماته تقررها شخصيته كما يراها اتباعه (ص٢١) ويستمر كلارك في مناقشة أن الجزء التفاضلي في العمل الميداني وبالتالي في التحاليل هي شمول الباحث شخصياً وأن هذا يجب أن يبدو ويحلل مع المعلومات الأخرى التي جمعت أثناء البحث. م. كلارك M.clarke «البقاء نهائياً في الميدان» وهي عبارة عن معلومات حول الخبرة والشخصية في العمل الميداني نظرياً وفي المجتمع ١٩٧٥ - العدد٢ ص٥٩-١٢٣.

[١٣] للحصول على كتيب شامل وثبت بالأسماء حول تاريخ التقنيات انظر ل. ل. لانجنس Langness «التاريخ الشامل للعلوم الانسانية» (نيويورك، هولت، ينهارت وونستون ١٩٦٥).

[١٤] س. ارينسبرغ C.Arensberg : المجتمع كهدف للبحث وكَعَيِّنة نشر في مجلة American Anthzopologist العدد ٦٣ ص٢٤١-٢٦٤.

[١٥] هناك بحث قديم ولكنه وافٍ بالغرض حول الحاجة لمعلومات غير مباشرة وجمع المعلومات وادواتها في دراسات المجتمع. وهذا البحث قد قدّمه ريتشاردز في كتاب تقديم الأساليب لإجراء الاحصاءات القروية تأليف

ا. ريتشاردز A.Richards «الاحصاء القروي في دراسة الاتصالات». في افريقية ١٩٣٥ المجلد ٨ص٢٠-٣٣. وهناك مواضيع هامة كتبها د. تيكوبيا R.Tikopia في «الاجراءات في الموعد الدولي للسكان في العالم ١٩٥٤ المجلد ٦ (نيويورك الولايات المتحدة ١٩٩٥) ص١١٧-١٢٥) وي كولسون E. Colson (دراسة وافية لعيّنة بسيطة صغيرة في المجتمعات» وماكتبه د. ف سبنر R. F. Spencer: الأسلوب والمنظور في علم الانسان (مينيا بوليس مطبعة جامعة مينزورا ١٩٥٤ ص٤٣-٥٩. وللحصول على معالجات حديثة للموضوع انظر كارول Carroll خصوصاً الفصل الأول والثاني والعاشر الذي يعالج القضايا العامة لتحليل المعلومات حول السكان في المجتمعات الصغيرة نسبياً ٥: كارول. السكان في الجزر المرجانية في المحيط الهادي (هوفولولو: مطبعة جامعة هاواي ١٩٧٥).

[١٦] من الممكن تذوق هذا الموضوع من قراءة مجموعات المقالات التي دبَّجها س. ت كيمبول S.T.Kimball وج. ب واتسون J.B.Watson «عبور الحدود الثقافية». التجارب الانسانية سان فرانسسكو، تشاندرلر Chandler ١٩٧٢)ود. هيميس «اعادة النظر في علم الإنسان» (نيويورك، راندوم هاوس ١٩٦٩) ور. فوكس R. Fox مواجهة مع علم الانسان (نيويورك، هاركورت، بريس جو جانوفيتش Harcourt Brace Jovanovich ١٩٦٨).

[١٧] هناك نصوص هامة وهي من تأليف س. ا. موسير وج كالتون G. Kaltan: كتاب طرق لمسح البحوث الاجتماعية (لندن هينمان Heinmanu الطبعة الثانية ١٩٧١) وأ. ن أوبنهايم A.N.Open Heim تعميم الأسئلة وقياس المواقف (لندن هينيمان Heinemaun ١٩٦٦ وخصوصاً ي. د. بابي E.R.Babbie: طرق في مسح البحوث (بيلمونت Belmont وادسورت Wadsworti ١٩٧٣). وعلى المبتدئ في الأعمال الميدانية الذي أصبح على وشك القيام بمشروع أن يقرأ بعض المقالات التي جمعها ب: داسجوبتا B.Dasgupta دراسات في قرى العالم الثالث (شركة النشر في دلهي وهندوستان ١٩٧٨) خصوصاً مؤلفات سرينيفاس Srinivas ونورمان Norman وليبتون Lipton ومور Moore.

[١٨] ت. س. ايبستين T.S.Epstein: اعادة مسح واعادة دراسة المجتمعات الريفية وفي ب. دايسجوبتا: دراسات في قرى العالم الثالث ص١٢٧-١٣١.

[١٩] في احدى الأمثلة الكلاسيكية قام اوسكار لويس باعادة دراسة روبرت ريد فيلد Robert Redfield عن مجتمع مكسيكو لوصف التغييرات هناك. ولكنه أنهى عمله بكتابة تفاسير جديدة لاسعة حول ماوجده ريد فيلد. انظر و. لويس O.Lewis الحياة في احدى القرى المكسيكية. واعادة دراسة تيبوزتلان (اوربانا III مطبعة جامعة النوى ١٩٥١)و (د. ريدفيلد Redfield: تيبوزتلان (قرية مكسيكية (مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٣٠).

[٢٠] ج. ويون J.Wyon وج. ي جوردون: دراسة (خانا) المشاكل السكانية في ريف البنجاب (كمبردج، ومطبعة جامعة هارفارد ١٩٧١ (ماساشوستس).

[٢١] ان وجود العشوائية في عمل الباحث عند اختيار العينات لايجعل من هذا العمل عملاً علمياً بالمعنى الصحيح. فالمعايير الصحيحة التي تقاس بها العيّنات العلمية يجب أن تُصمم بطريقة يمكن بها حساب الأخطاء في التقديرات بصورة دقيقة.

[٢٢] ر. ي متشيل: مواد المسح التي جمعت في البلدان النامية. صنُع العيّنات والقياس والعقبات السائدة في المقارنات الدولية والمقارنات المتداخلة وتجد هذه الأبحاث في مجلة العلوم الاجتماعية الدولية ١٩٦٥ العدد ٤ ص: ٦٦٥-٦٨٥.

[٢٣] بعد هذا القول، يهمنا أن نلاحظ أن دراسة لاجونا Laguna في الفلبين قد اشتملت على مسح ٥٧٣ بيت ديفي من أصل٣٤ قرية ريفية وقد جمعت معلومات مفصلة أكثر من المعلومات الموجودة هنا. (انظر بوليس Boulies عام ١٩٧٦ للاطلاع على أحد التقارير المقدمة من النتائج) ومع ذلك فإن التجارب تُظهر أن معظم الباحثين في المسح لايمكنهم الحصول على ميزانيات مالية أو هيئة موظفين (محترفين) (في الادارة والأعمال الميدانية) ومعلومات خلفيّة تشبه ما حصلت عليه مشاريع لاجونا. وعلى أي حال وطبقاً لمعظم المقاييس فإن مسح ٦٠٠ بيت فقط ليس كافياً ويعتبر الرقم قليلاً فالعينات الدولية تستخدم ألوف ومئات الألوف من

الشواهد. ويمكن للانسان أن يتساءل فيما اذا كان من الممكن لمشروع لاجونا أن يحصل على نتائج أدق وأوفى بالغرض، لو كان هذا المشروع عبارة عن دراسة شاملة للمجتمع أكثر منه مسحاً للعيّنات وبهذا لو كان الأمر كذلك لوفرت النقود والمجهودات.

[٢٤] يركز ستاندنج على اسهام المرأة لأنه حسب رأيه حساس جداً بالنسبة لكلا التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية (انظر المقالات المذكورة في ستاندنج وشيمان ١٩٧٨).

[٢٥] هناك مراجعه للتعاريف في كتاب ج. ميورا g.Miura «تحليلات للتعاريف السائدة حول السكان ذوي النشاط الاقتصادي في الاحصاءات الأفريقية والآسيوية» وحول مؤتمر السكان العالمي ١٩٦٥ المجلد الرابع (نيويورك الأمم المتحدة ١٩٦٧ص٣٧٢-٣٧٩) بينما يقدم لنا ستاندنج (١٩٧٨ب. الفصل الثاني نقداً حول مختلف اجراءات ومقاييس العمل).

[٢٦] يناقش نيل Neale ١٩٦٤ المشاكل المتعلقة بتصنيف النشاطات من وجهة نظر الأنظمة الدقيقة وتصلح تعليقاته لتكون نقطة بداية تحليلات أعمق لما هو معروف بالنشاطات الاقتصادية.

[٢٧] ان اصطلاح المؤسسات هنا لايعني المجموعات الرسمية والمرخصة (مثل البنوك والحكومات والزواج ولكن يعني أيضاً السلوك الجماعي (الأعراف والعادات) مثلاً هواية المشاكسة في لعبة كرة القدم وعلاقات حماية الزبائن، والماشيزمو Machismo.

[٢٨] يمكن الحصول على مناقشات أوفى بالغرض حول هذه النقطة في هَل وهَل١٩٧٧ أي: ت. هـ هل وق. ح. هل وم سينجاريمبوم Singarimbun في كتاب قصة تخطيط العائلة في اندونيسيا ومقاله عن النجاح والتحدي المذكورة في النشرة السكانية لعام ١٩٧٧ العدد ٦.

الفصــل الثالــث

استخدام الأطفال في كانو (نيجيريا)

بقلم: إينيد شيلدكروت

Enid Schild krout *

أولاً– المقدمــة:

يكشف تاريخ الطفولة في اوروبا والذي تمّ توثيقه خلال السنوات الأخيرة، علاقة وثيقة مابين أساليب الانتاج المتغيرة وأعمال الأطفال المتغيرة أيضاً[١]. ومن الممكن دراسة هذه العلاقة بالنسبة للبُنية الاقتصادية وأعمال الأطفال تاريخياً في البلدان الصناعية في اوروبا والولايات المتحدة، كما من الممكن دراستها أيضاً بصفتها مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة في البلدان الصناعية.

وفي الفترة الواقعة مابين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٨، قام كاتب هذا الفصل باجراء أبحاث في مدينة كانو الواقعة شمال نيجيريا حول العلاقة مابين انشطة الأطفال وحالة الوالدين الاجتماعية والاقتصادية؛ وكذلك حول العلاقة مابين ادوار الأطفال ودوامهم المدرسي والاختلافات في أدوار الأطفال طبقاً لعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ بما فيها السن والجنس وترتيب الولادة وحجم العائلة والبُنية البيتية وعمل الآباء. فالمتغيرات التي تبدو لأول وهلّة معطيات بيولجية، كالسن والجنس وترتيب الولادة مثلاً، يُنظر اليها هنا كمتغيرات اجتماعية، اقتصادية وثقافية، وذلك لأن اهميتها تبرز من القيم المتوخّاة منها في المجتمع الخاص الذي نحن بصدده، وإن أحد أغراض هذا الفصل ألا يكون لأي من هذه المتغيرات

المستعملة، أية قيمة باطنية أو عمومية أو بيولوجية، بل يفضّل تحديد جميع المتغيرات على صعيد الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والقيم الثقافية التي تُضفي عليها المعنى المطلوب.

ويناقش هذا الفصل بعض القضايا والمفاهيم الضمنية الأساسية التي من الواجب النظر إليها بعين الاعتبار في أي بحث له علاقة بعمل الأطفال. وقد أخذت الأمثلة المعطاة من دراسة المؤلف لمنطقة (كانو) مع أن القضايا التي نوقشت تتخذ طابعاً أكثر عمومية. ولقد توخينا إيضاح بعض الخصائص الفريدة بالنسبة لعمل الأطفال والتي يجب النظر إليها بعين الاعتبار في أي سياق ثقافي ولقد حاولنا أيضاً رسم الخطوط الكبرى لتلك الأبعاد الثقافية التي يمكن من خلالها تعيين مواقع التغيرات في القيم بالنسبة للأطفال، مثلاً بينما نجد أن الأطفال يعتمدون اعتماداً بيولوجيا على البالغين بشكل عام مما يؤدي حتماً إلى نمو علاقات تبعيّة غير متنافرة بين الراشدين والأطفال، إلا أن الطريقة التي تتوزع بها هذه السلطة وتمارس، تختلف طبقاً لعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بما فيها طبيعة البُنية العائلية وحجم وثروة العائلة كوحدة وأساليب الانتاج وطبيعة وتقسيم العمل بين الجنسين.

هناك طريقتان لمعالجة قضية تشغيل الأطفال فمن جهة يمكن للمرء النظر إلى حياة الأطفال أو إلى طبيعة الطفولة في بعض المجتمعات الخاصة، وفحص تأثيرات الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على الأطفال. وأن البحث على هذا الصعيد يتناول دراسات تاريخية ودراسات مُقارنة للتعاريف الاجتماعية والثقافية المتغيرة للطفولة. (مثلاً ماكتبه ارياس Aries عام ١٩٦٢ ودي موس Demause عام ١٩٧٤ وجوردون Gordon عام ١٩٧٣) ودراسات العلاقة المتبادلة مابين العوامل الاجتماعية والاقتصادية النوعية كاختلاف الطبقة الاجتماعية أو العرق وأنشطة الأطفال ونموهم (مثلاً ماكتبه كولس عام ١٩٦٤ وفريزر Frazer عام١٩٧٣). وكذلك دراسة تأثيرات العوامل البيولوجية كالجنس والسن أو ترتيب المواليد على أدوار الأطفال. ومن جهة أخرى هناك دراسات تنظر إلى عمالة الأطفال كمورد اقتصادي. وبعدها تعمد إلى تحليل الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك المورد.

وهذه تشمل دراسة تأثير عمالة الأطفال على سلوك الخصوبة وعلى امكانية استخدام الفُرص الثقافية، ثم على استخدام الإناث. وهكذا يصبح قياس القيمة الاقتصادية لعمالة الأطفال هاماً بالنسبة لهذا النوع الثاني من الدراسات. ولقد تطورت بعض التقنيات الكمية لمعالجة العيِّنات الواسعة التي أمكن الحصول عليها. وتميل الطرق الكيفية للسيطرة على الأبحاث في النوع الأول من الدراسات، حيث يكون الأطفال أنفسهم غرض الدراسة. (ولكن ليس هناك من حاجة لمثل هذه السيطرة) ومع ذلك وكما يلاحظ هَلْ Hull في الفصل المخصص لبحثه، يجب النظر إلى التقنيتين وإلى نوعي المسألة كشيئين يتمم بعضهما بعضاً.

ثانياً- مثال كانو Kano:

إن البحث الذي قام به المؤلف في كانو كان موجهاً بشكل أولي إلى الإجابة عن أسئلة حول تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة على الأطفال. وهكذا جُمعت تلك المعطيات الكمية والنوعية بما فيه الاحصاءات والسير الشخصية لـ١١٢ طفلاً مع عائلاتهم. وكان التركيز الرئيسيّ في هذه الأبحاث منْصباً على تأثير حالة الوالدين الاقتصادية بالنسبة لنشاطات الأطفال. فقد افترض أن هناك علاقة بين حالة الوالدين الاقتصادية وتشتمل هذه على العمل والدخل والمصاريف وبين أدوار الأطفال في هذا المجال. فالأطفال في العائلات ذات الدخل المتدني يؤدون أعمالاً أكثر وفي نفس الوقت يداومون على المدارس الغربية بوتيرةٍ أقل من الأطفال من العائلات ذات الدخل المرتفع. فلو كان هذا هو الواقع، فإن عمل الأطفال من الممكن أن يعتبر كما هو الحال غالباً جواباً للفقر، ومع ذلك فهناك عدة عوامل ثقافية مختلفة تتدخل لمنع ذلك الاستنتاج البسيط الذي يربط الدخل بالوقت الذي يقضيه الطفل في العمل. ومع أن المعطيات الكمية التي جمعت أثناء العمل الميداني لاتزال في بداية تحليلها، إلا أن هناك استنتاجاً أولياً مؤسساً على فحص السجلات اليومية لأنشطة الأطفال (انظر القسم الملحق بهذا الفصل) وهو أنه مع وجود علاقة واضحة بين دخل الآباء وأنشطة الأطفال في النهايات المتطرفة للسلّم الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن هناك بعض العوامل التي تتدخل بالنسبة لأكثرية العائلات ذات الدخل المتوسط لتقرير أدوار المتوسط لتقرير أدوار الأطفال وهي

مستقلة عن العوامل الاقتصادية. وماعدا حالات العائلات التي لاتكاد تتدبر شؤونها المعاشية، والعائلات ذات الدخل الفائض عن حاجاتها المادية، فإن العوامل الاقتصادية تبدو وكأنها ذات أهمية ثانوية في تقدير أنشطة الأطفال.

وكما سنحاول اظهاره فيما يلي، فإننا لايمكن أن نفهم حتى النشاطات الاقتصادية الصرفة، كقيام بعض الفتيات الصغيرات بأعمال البيع في الشوارع طبقاً للمصطلحات الاقتصادية البسيطة. اذ أن انتاج الدخل ماهو إلامظهر واحد من مظاهر هذا النظام السلوكي المعقّد. وكذلك فليس هناك من علاقة مترابطة بين الدوام على الدراسة في المدارس الغربية وبين الدخل. بل العلاقة تنحصر بالقيم الثقافية لدى فئات من الناس تعمل كأعضاء في مجتمعات عمل أكثر من عملهم في مجموعات دخل.

إن كل أفراد شعب (الحاوسة) في مدينة كانو هم من المسلمين، وليسوا من المهاجرين الجدد. إذ أنّ فرع (حابي) من السكان المتكلمين بلغة الحاوسة، قد استقروا في مدينة (كانو) منذ عدة قرون. بينما يعود فرع (الفولاني) في أصله إلى أتباع (عثمان دان فوديو) وهو المصلح المسلم الذي تزعم حركة غزو جماعة حابي الارستقراطية الحاكمة في اوائل القرن التاسع عشر[٢] وفي هذه الأيام اندمجت هذه الجماعات لغوياً وثقافياً ودينياً في سكان الحاوسة.

ولذلك فربما تساءل المرء (وكثيراً مايحدث ذلك) مما إذا كانت البصمات العرقية لجماعتي (حابي وفولاني) قد تركت أية آثار لقيم وصفية باستثناء مايتعلق بالتاريخ. فهناك بعض الوظائف والمراكز السياسية التقليدية المتوارثة تاريخياً لاتزال وقفاً على الرجال من أصل فولاني. غير أن الوصول إلى الفُرص التعليمية في القطاع الحديث لايعتمد على الشخصية العرقية. فمن وجهة تاريخية اتبع رجال حابي وفولاني أنواعاً مختلفة من التخصص في العمل. ولايزال هذا النموذج مشاهداً فالرجال من أصل (فولاني) يميلون للعمل في الخدمات المدنية والادراية، بينما نجد أن الرجال من أصل حابي يعملون لحسابهم الخاص في التجارة والأعمال الحرفية وبشكل عمال متدربين لدى التجار والحرفيين.

لقد انجزت الدراسة الحالية في حيَين متجاورين من أحياء مدينة كانو، وكل

واحد منهما قد تخصّص بواحدة أو بأخرى من النماذج المذكورة. هذا ويقابل الفروقَ بين أعمال الرجال فروق بين أعمال النساء والأطفال أيضاً. ففي أحد هذين الحيين تشتغل غالبية الرجال والنساء بالأعمال التجارية كما هو الحال مع الأطفال أيضاً. أما الحي الآخر فالقلة من الرجال والنساء يعملون في التجارة (شبلد كراوت ١٩٧٩).

وتعيش جميع النساء المتزوجات في مدينة (كانو) سواء كُنّ من جماعة الحابي أو الفولاني في عزلة تامة تدعى البورداه (Burdah) فهنّ لايتركن منازلهن إلا عند التماس العناية الطبية أو لحضور الحفلات كحفلات الزواج وتسمية المولود الجديد والمآتم أو لزيارة الأقارب أحياناً. وتعتمد النساء على أطفالهن في انجاز أعمالهن المنزلية كزوجات أو أمهات ولتنفيذ أعمالهن الاضافية بالنسبة للمعاملات المادية والنقدية. ويُعتبر تبادل الأعمال فيما بين النساء والأطفال أمراً حاسماً يساعد على فهم دور كل منهما. إذ أن أي تغيير لنشاطات الأطفال كالتغيير الذي يحدث الآن نتيجة للحملة الحكومية لتسجيل جميع الأطفال في المدارس الأولية، هذا التغيير قد أثر تأثيراً عميقاً على أحوال النساء ويؤثر ليس على الأجيال القادمة فحسب، بل على الجيل الذي حُرِم من اشتراك الأطفال طول الوقت في الأعمال المنزلية. وفضلاً عن ذلك فإن تشديد نظام عزل المرأة (البورداه) الذي اشتدّ في شمال نيجيريا في العقود القليلة الماضية، قد أضاف عبئاً جديداً على كواهل الأطفال. اذ ان استخدام الأطفال في الأعمال المنزلية هو الذي سهل عملية عزل النساء وجعلها ممكنة.

ثالثاً- المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في عمالة الأطفال:

هناك بعض الخصائص الفريدة لعمالة الأطفال يلاحظ منها أهمها وهي انخفاض أجور الأطفال العاملين نسبياً. ولكن ليس بامكاننا النظر إلى تكاليف عمل الأطفال كمتُغيَّر منُفصل معزول، وذلك لأن عمالة الأطفال ذات خصائص اجتماعية تعدّل مظاهرها الاقتصادية. أولاً لأن من الواجب تقييم تلك التكاليف بالنسبة لخبرة الطفل الحياتية وآماله بالنسبة لاسهاماته الاقتصادية بعد أن يكبر في المستقبل: ولقد لوحظت هذه المعادلة من قبَل أولئك الكتاب الذين قيموا عملية المقايضة التي تحدث غالباً فيما بين التعليم كاستثمار عائلي طويل الأجل وبين عمل الأطفال بصفته فائدة سريعة الاستثمار.

وفوق ذلك فقلّما يقرر الأطفال بأنفسهم موقفهم حيال العمالة. اذ أنهم يشكلون جزء من وحدة كبرى. ويظهر هذا الأمر واضحاً في الدراسات التي يُنظر فيها إلى عمل الأطفال كفُرصة مناسبة لتقليص وتقليل عمل النساء الراشدات. فالمواقف الثقافية تجاه الطفولة ومستوى التفريق البنيوي في المجتمع (أي فيما اذا كان التعليم من واجبات العائلة أم من واجبات المؤسسات الثقافية) مع بنية العائلة وأعمالها وعلاقة هذه البنية بالانتاج، وتعريف أدوار الراشدين من الجنسين والتفريق بين الجنسين في العمل، كل هذه تولف عوامل تقرر نوعية ونماذج أنشطة الأطفال.

ويمكننا النظر إلى مثال معين وهو تجارة الشوارع في مدينة كانو، كمثل للطريقة التي تؤثر بها العمليات الثقافية على نوعية العمل للأطفال. فالمفروض غالباً أن البنات الصغيرات اللواتي يعملن بائعات متجولات في الشوارع يقصدن من هذا العمل زيادة دخل العائلة أو للحصول على مورد للرزق. ولكن بالنسبة لمدينة كانو قلما يكون الأمر بهذا الشكل، وذلك لأن الأكثرية العظمى من الفتيات الصغيرات اللواتي يعملن كبائعات متجولات في الشوارع لايخُصصن مايكسبنه من المال للقيام بشؤونهن المعاشية أو مساعدة عائلاتهن، بل هنّ يقمن بهذا النشاط باعتباره أحد المتطلبات الأساسية لفترة ماقبل الزواج. فالعائلات الغنية فقط هي التي لاتشجع فتياتها على العمل كبائعات متجولات. أما العائلات شديدة الفقر فهي التي تستفيد من هذه الأعمال كمورد للرزق والمعيشة.

فالفتيات الصغيرات لايعملن على زيادة دخل أمهاتِهن عن طريق البيع في الشوارع فحسب (اذ أن تلك الزيادة لاتستخدم في دفع أجور البيت أو الطعام أو الملابس الضرورية التي هي جميعها من واجبات ومسؤليات الزوج المسلم)، بل هن يقصدن بالعمل كبائعات متجولات جذب أنظار طالبي الزواج من جهة، واكتساب دخل يساعدهن على تأمين مستلزمات المهور لأنفسهن. وعندما تسلم الفتيات ماتكسبه لامهاتن، تستعمل الأم هذا المال لشراء مستلزمات المهر الذي زادت تكاليفه بصورة باهظة في السنوات الأخيرة. حين ازدادت السلع الاستهلاكية وزاد

تورّط جميع أهالي نيجيريا بالاقتصاد النقدي. ورغم أن الحاجة لتأمين النقد هي حاجة اقتصادية بحته، إلا أنه يجب النظر إلى تجارة الشوارع كنشاط لتحسين الوضع الاجتماعي. وإن أية محاولة لفهم وتغيير نظام التجارة في الشوارع يجب أن تستهدف المظاهر المتّبعة في عادات الزواج لدى شعب (الحاوسه) وليس قضية تحصيل الدخل عن طريق الأطفال.

وهناك طريقة أخرى لبحث أنشطة الأحداث في البيع في الشوارع وهي أن الأطفال في مدينة (كانو) مسؤولون عن توزيع كثير من السلع الصغيرة في المدينة، وهم مسؤولون فعلاً عن توزيع الأطعمة المطبوخة عدا اللحم الذي لايزال يُباع عن طريق مجموعة من الجزارين. (وهؤلاء يؤلفون طبقة دنيا في مجتمع حاوسه ومعظمهم أقارب وأنسباء).

وهكذا فإن تخصص الأطفال في الأعمال التجارية الصغيرة وبصورة خاصة في تجارة الأطعمة المطبوخة يرجع إلى انشغال رجال شعب حاوسه في الوظائف ذات الرواتب، أو الأعمال التجارية الحرفية أو التجارة على نطاق واسع باستثناء تجارة السلع البسيطة أو الطعام المطبوخ. ولكن لايمكننا فهم هذه الاختصاصات دون النظر بعين الاعتبار إلى العزلة التي تقررها الأحكام الدينية والتي تكتنف حياة النساء والمتزوجات في بيوتهن، ومبادرتهن في نفس الوقت لمتابعة الأنشطة الاقتصادية من خلال خضوعهن لنظام العزل أو البورداه Burdah).

١ - العلاقات مابين الراشدين والأطفال:

آ - علاقة الاعتماد:

تعتبر علاقة الاعتماد المتبادلة مابين الأطفال والراشدين من بين القضايا التي يجب النظر إليها بعين الاعتبار عند محاولة فهم عمل الأطفال. وتختلف طبيعة هذه العلاقة بين مجتمع وآخر. ولكن في معظم الحالات تختلف وتيرة الاعتماد مابين أرباب العمل الراشدين والعمال الأطفال عن مثيلاتها من العلاقات مابين أرباب العمل والعمال العاديين من الكبار. ومن الشائع في المجتمعات الأوربية والأمريكية المعاصرة الاعتراف باعتماد الأطفال على الراشدين مع تجاهل اعتماد الراشدين على

الأطفال (عدا الحالات العاطفية الصرفة). وقد نتجت وجهة النظر هذه من هشاشة الإسهام الاقتصادي للأطفال في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

ففي معظم المجتمعات الأخرى وخصوصاً في البلدان ذات الدخل المتدني تشاهد ظاهرة اعتماد البالغين على الأطفال بصورة واضحة ولها قاعدة مادية راسخة. فالأطفال هناك يقومون بأعمال هامة في البيت أو ضمن الشؤون العائلية. والأطفال يؤلفون أحياناً الدعم الوحيد المأمول للآباء والأمهات عندما يصل هؤلاء إلى سن الشيخوخة. ويسهل الأطفال أنواعاً معينة لتقسيمات العمل المبنية على الجنس للبالغين. وعدا عن الاعتماد الاقتصادي هناك أشكال أخرى من اعتماد البالغين على الأطفال اجتماعياً وثقافياً مما لامجال لإنكاره.

ففي كانو مثلاً ليس بالإمكان تأمين سيادة الذكور وعزل النساء المتزوجات وفصل عالم المرأة من عالم الرجال بشكل صارم قاسي دون وجود الأطفال الذين لم تشملهم بعد قيود أدوار الجنس (شلد كروت ١٩٧٨آ، ١٩٧٩) فأنشطة الأطفال تتمم أنشطة الراشدين من الرجال والنساء. فالأطفال لايقومون بأعمال الراشدين بطريقة أقل فعالية. وبطريقة التعلم فقط كما تذكر بعض الدراسات حول أعداد الأطفال للحياة. فالأطفال هم الأشخاص الوحيدون في مجتمع (حاوسه) المؤهلون للقيام ببعض الأعمال. فرجال حاوسه مثلاً لايُسمح لهم بدخول بيوت بعضهم بعضاً مالم يكونوا من الأقارب الحميمين؛ بينما لايُسمح للنساء المتزوجات بترك بيوتهن عدا في حالات نوعية محددة خاصة. وهكذا لاتستطيع النساء المتزوجات، إتمام اعمالهن المنزلية دون مساعدة الخدم أوالأطفال. فالأطفال يسمح لهم أكثر من النساء اللواتي انقطعت دوراتهن الشهرية ولم يَعدْنَ مجبرات على التقيد بأحوال العُزلة، فهن مع الأطفال أحرار في ترك البيوت ودخول بيوت أخرى.

ان سن البلوغ متميز بالانفصال الصارم القاسي طبقاً للجنس. ولكن بامكان الأطفال تخطي الحدود مابين عالم المرأة والرجل. فهم يذهبون إلى السوق ويسلمون الرسائل لأصحابها. وهم يشترون الأطعمة المطبوخة وينقلونها من بيت لآخر. ويخدمون حرساً للنساء في المناسبات النادرة التي يخرج النساء فيها من

بيوتهن. وهكذا تصبح أدوار الأطفال متميزة عن أدوار الراشدين ومتممة لها. ولايمكن فهم هذه الأدوار أو تعديها مالم يُعترف بهذا الاعتماد المتبادل والتمام فيما بينهم وبين البالغين.

ب – السلطة:

لايدل الاعتماد المتبادل مابين الراشدين والأطفال في كثير من المجتمعات على وجود علاقات سلطوية متناسقة مادام أن البالغين يمارسون شكلاً من أشكال القوة والتحكم بالأطفال. وهناك عوامل متعددة تحدد توزيع السلطة وتشمل طبيعة نظام القرابة ونوع الأنظمة السياسية والتقسيم الجنسي للعمل.

وفي كانو تُعتبر العلاقات المتبادلة مابين الراشدين والأطفال بشكل رمزي من علاقة التسلط المتناسقة هذه. فلايخاطب الأطفال الكبار بأسمائهم الخاصة بل يستعملون علاقات القرابة التي تظهر احتراماً أكثر. ولايلعب الكبار مع الأطفال (عدا عن الأطفال الصغار جداً) وينتظر من الأطفال اظهار احترامهم للراشدين في اداء التحية الواجبة والطاعة والاجلال الصامت وينتظر من الأطفال والنساء الامتثال لأوامر الكبار دون تردد. ويظهر هذا الاحترام الطقوسي كمظهر من مظاهر اعتماد الكبار على الأطفال كما أنه تعبير عن خضوع الأطفال الواضح للكبار، فطقوس الاحترام تظهر أحياناً مناقضة للقوة الفعلية التي يمتلكها الأطفال في بيوتهم. فرجال كانو غالباً مايتغيبون عن بيوتهم بينما لاتستطيع النساء بسبب عزلتهن فرض سلطتهن على الأطفال واجبارهم على الطاعة. ورغم الطاعة العمياء، فالأطفال غالباً مايرفضون القيام باداء بعض المهمات وهم يدّعون مثلاً أن رجلاً آخر ذا سلطة أعظم قد طلب منهم أداء مهمة أخرى في نفس الوقت. فالكبار لايستطيعون ممارسة سلطتهم على الأطفال بسبب تغيبهم الدائم وسرعة حركتهم.

إن استعمال سلطة الكبار للسيطرة على الأطفال بالنسبة للعمل لها حدود تتميز بمظاهر أخرى لعلاقة الراشدين بالأطفال. اذ عندما يتجسد عمل الأطفال ضمن نظام من أنظمة القرابة تظهر بعض الالتزامات التي تلطف من وطأة استخدام هذه السلطة طمعاً بالأرباح المادية. فالمعايير الثقافية تقدم أشكالاً مختلفة من الرعاية في جميع المجتمعات وربما كانت هذه المعايير متناقضة مع استغلال الأطفال كجزء

من مصادر العمالة. فالمواقف المتخذة حول أهمية الجنس بالنسبة للأطفال مثلاً الفكرة السائدة بأن بعض الأعمال مناسبة للأطفال من جنس واحد محدد والمواقف المتخذة حول قدرة الأطفال على عمل وظائف وأعمال محددة مثلاً التعامل بالنقود ماهي إلا أمثلة للطرق التي تستطيع بها معايير ومقاييس ثقافية معينة تحديد تشغيل الأطفال ووصف بعض الأشكال النوعية للرعاية.

إن اساءة استخدام الأطفال كما حدث في المملكة المتحدة أثناء أوائل الفترة الصناعية يشمل دوماً أوضاعاً زالت فيها قضية استخدام الأطفال من رابطة الإلتزامات المختصة بالقرابات. عندها كانت العلاقة مابين الراشدين والأطفال تختلف قليلاً عن العلاقات مابين أرباب العمل والمستخدمين العاديين ماعدا أن ضعف بُنية الأطفال الفيزيائية تساعد على زيادة هشاشة الأطفال وضعفهم. وإن حالات فترة التمرين الكاذبة هي أنواع مشابهة من اساءة استخدام الأطفال مع أنه من الممكن استخدام وشائج القرابة كتبرير لهذه العلاقة ولكن في هذه الحالة يتجاهل الكبار وشائج القرابة تلك. وتؤلف مثل هذه الحالات مشاكل متزايدة الخطورة في تلك المناطق من العالم حيث تطورت الفروق الطبقية بسرعة فائقة تغلبت فيها على روابط القرابة وتقع ضمن هذه الفئات أمثلة عن أطفال لاقرباء فقراء يخدمون أقاربهم في بيوتهم. (اوكيديجي١٩٧٥ Okedije) ويكثر استعمال مصطلح القرابة هذا حتى في حالة من القرابات غير الدموية (التي تدعى أحياناً القرابة الخيالية) وهذا يتطلب الاعتراف بالالتزام بالرعاية والدعم الذي تتطلبه القرابة الحقيقية عادة ولو كان ذلك على صعيد مختلف جداً.

وهناك مواقف خاصة تجاه الطفل الأول والطفل الأخير والالتزامات المتوجبة لتبني أطفال الأقارب، كل هذه تعتبر من الوسائل التي تحدد بواسطتها قضية استغلال الأطفال. وشعب (الحاوسة) عادة يدللون الطفل الأخير الذي يدعى الأوتا Auta بينما يهملون الطفل الأول (وهذا مما يسبب المشاكل في تصميمات البحوث وذلك لأن الأمهات غالباً ماينسين ذكر الولد البكر. وهذا الإهمال نوع من الأعمال الطقوسية ولكنه لايخلو من كثير من العلاقات المتلازمة السلوكية. ويعبر عن هذا إذا كانت متطلبات العمالة تفرض على الولد الأول كما تفرض على الأطفال الآخرين في شعب (الحوسة). ألا أننا نأمل أن يكون باستطاعتنا الإجابة على هذا السؤال عندما تكتمل تحليل معلوماتنا الكمية حول هذا الموضوع.

وفي كثير من المجتمعات الأفريقية مثلاً جماعات الجونجا والداجومبا في شمال غانة يعتبرون تبني الأطفال عملاً من أعمال التعليم فالطفل المتبنى يعتبر متمرناً لدى الأب المتبني[٣]. وفي كثير من المجتمعات الأفريقية تشمل التزامات الأب المتبني للطفل القيام باعباء نفقات زواج ذلك الطفل. أما في مجتمع (حوسة) فإن هناك تأثيراً مباشراً على الاستفادة من عمالة الأطفال وذلك لأن مجريات معظم أشكال العمالة للأطفال وخصوصاً في المناطق الحضرية تعتبر اسهاماً في قضية زواج الطفل.

٢- تقسيم عمل الأطفال:

يجدر بنا أن نلاحظ أن سلطة الراشدين على الأطفال ليست منحصرة بالضرورة بالأبوين فحسب، فالكبار من مختلف الأعمار لهم حقوق مختلفة على الأطفال ويجب أن نميّز ما بين حقوق الوالدين والأجداد والأخوة أو الأخوات الكبار والأقارب الآخرين ففي المجتمعات الأفريقية التي تعترف بسلطة الأم مثلاً، يتمتع الخال بسلطة أعلى وأوسع من سلطة الأب على الطفل. ويتمتع الزعماء السياسيون والدينيون مثلاً معلموا القرآن الكريم في المجتمعات الاسلامية في افريقية الغربية يمتعون بسلطة أوسع من سلطة الأب مع أن الآباء هم الذين يخولون معلمي القرآن هذه السلطة.

وسوف نعالج فيما بعد حقوق الكبار في تقسيم وتوزيع عمالات أطفالهم على الآخرين فضلاً عن الأعمال التي يقومون بها هم بأنفسهم. وغالباً مايُتغاضى عن توزيع خدمات الأطفال العاملين نظراً للتأكيد على قضية الأنجاب وحجم العائلة. وقد لاحظنا في (غانة) أن قضية تبني الأطفال تتناسب مع حاجة النساء لمن يساعدهن من الأطفال في أعمال التسوق. (شلد كروت ١٩٧٣) وفي كانو أيضاً طالما تبنّت النساء أطفال أقاربهن عندما يحتاجونهم للمساعدة في أداء أعمالهن. وأن سبب تغيير المرأة لعملها أحياناً مثلاً من عملية طبخ وبيع الأطعمة المطبوخة إلى عملية صنع القبعات وتطريزها سببه تغير تزويدها بالأطفال ومساعدتهم لها. وعند مقابلة حوالي (٨٤) امرأة والاستفسار عن تاريخ عملهن ظهرت لنا هذه القضية واضحة للعيان بشكل متكرر.

وتختلف الحقوق التي يمارسها الكبار بالنسبة لتفويض الأطفال بالعمل. وقد لوحظت حالات استعمل بها الأطفال كرهائن للديون في افريقية[٤]. ولكن لم

يحدث مثل هذا العمل في (الحوسة) (مع أن هناك حالات من الرق موجودة حيث هناك أطفال أرقاء). وقد لوحظت هناك حالات كانت أجور الأطفال فيها تُدفع للوالدين ولكن ذلك كان نادر الحدوث. وفي غانة يرسل العمال المهاجرون إلى مزارع الكاكاو القرويين ببناتهم أحياناً إلى المدن يشتغلن خادمات في البيوت. وفي بعض الحالات كان الوالدان يقومان بزيارة بناتهن وجمع أجورهن. وعندما لايكون هناك من علاقة قرابة مابين الأب بالتبني والأب الحقيقي، تدفع الأجور عادة ولكن وحتى في هذه الحالات يتحمل رب العمل الراشد بعض مسؤوليات الأبوين. وفي معظم الأحوال يعتبر عمل الأطفال جزء من علاقة التبني التي تعتبر علاقة قرابة أيضاً. وفي أفريقية على الأقل قلما تنفصل عمالة الأطفال عن الحقوق الأخرى للوالدين وعن التزاماتهما نحو أطفالهما ولكن في علاقات التبني لايتخلى الوالدان عن حقوقهما على أطفالهما والتزاماتهما تجاههم.

وأن أكثر أشكال استخدام عمل الأطفال شيوعاً في افريقية خارج حدود القرابة، هي أنظمة التمرين الرسمية ومدارس تعليم القرآن التقليدية. وفي حالة الأطفال الصغار تندمج قضية التدريب في علاقات التبني. أما الأطفال الأكبر سناً فالتمرين المكشوف هو الترتيب المعتاد. (جالوي Gallaway ١٩٧٣ وفيردون Ver-don ١٩٧٩) ولكن يُترك للطفل المتمرن الخيار في ترك عمله اذا شاء ذلك. وإلى حد ما أنه من المشكوك فيه اعتبار هذا الشكل من أشكال العمل عملاً من أعمال الأطفال أصلاً مادام أن هذا العمل ليس جزء من مجموعة الحقوق والالتزامات التي تحدد حالة الطفل بالنسبة للعلاقات مابين الأطفال والكبار. وهنا تنشأ لدينا قضية مفاهيم هامة سوف نعود لمعالجتها قريباً. وهي مشكلة تعريف الطفل.

لايزال الآباء في شمال نيجيريا يرسلون ابناءهم إلى مدارس تعليم القرآن التقليدية لحفظ القرآن والنصوص الاسلامية الأخرى تحت اشراف معلم متخصص يدعى المالام Malam (المعلم) ورغم تزايد التعليم الغربي الا أن هذا النظام القديم والمحترم للتعليم قد ظلّ مستمراً مع أنه قد تعدّل في السنوات الأخيرة[٥] ففي الماضي كان معظم الأطفال يرسلون إلى المدارس القرآنية القروية مدة عدة أشهر في السنة وبعضهم كان يبقى فيها عدة سنوات. وفي هذه الأيام قلما يحضر الأولاد للتعلم في هذه (الكتاتيب) ولكن المعلمون (Malam) في المدن الصغيرة لايزالون يستقبلون

الطلاب القادمين من المناطق الريفية في أوقات موسمية أو على أساس سنوي[٦] ولايستلم المعلم من الآباء سوى أجور رمزية قليلة لقاء خدماته. ويعتبر عمل الأطفال في مزرعة المعلم أو في المدينة كتعويض لخدماته ولدعم الطفل مادياً. وفي كانو يميل الطلاب في المدارس القرآنية أنفسهم ويعرفون بالميجيراي ويعمل هؤلاء الطلاب في خدمة زوجات المعلمين ويساعدون في بعض الأعمال المنزلية الخفيفة وفي التجارة وفي كثير من الأحوال يتسوّل هؤلاء للحصول على الطعام والمال. ولما كان إعطاء الصدقات لازماً في الاسلام لذلك فإن معظم هؤلاء الأطفال يستطيعون اعالة أنفسهم بهذه الطريقة. ويعمل بعضهم أحياناً أعمالاً عرضيَّة غير منتظمة كحمل الأمتعة أو كباعة متجولين للحصول على العمولة. أو في الكناسة وتنظيف القنوات والمجاري وفي العيّنة التي ذكرناها عن الجناح (آ) هناك ستة أولاد من هذا النوع وهم بذلك يخفّضون نسبة الأولاء الذين يداومون على المدارس الأولية.

٣- الضبط المتفاوت لأعمال الأطفال في داخل العائلة:

وحتى ضمن البُنية العائلية يعتبر توزيع الضبط والمراقبة لعمل الأطفال قضية هامة تصلح للدراسة الاختيارية وتتمتع النساء عادة بسلطة السيطرة على أعمال الأطفال أكثر من الرجال مع أن الرجال هم المتفوقون سياسياً. ففي افريقية الغربية حيث تظل مداخيل النساء منفصلة عن الاشتراك في الميزانية العائلية، تستطيع المرأة بما لديها من سلطة على عمل الأطفال أن تحول بعض الموارد المالية من الذكور للمصلحة الأنثوية في العائلة. وهذا يعتمد طبقاً على وضوح هذه المصالح. ففي كانو يعتبر الرجال مسؤولون عن تأمين المسكن والطعام والملابس لزوجاتهم وأطفالهم وأمهاتهم الأرامل والمطلقات. والنساء يطبخن وجبة واحدة يومياً للعائلة فهنّ يشترين الوجبات الأخرى من النساء الأخريات بالنقود التي يقدمها الأزواج. ويعمل معظم النساء في أعمال تنتج دخلاً وكثير منهن يعملن في اعداد الطعام وبيعه. وتحتفظ النساء بالدخل الناتج عن مثل هذه الأنشطة ويستعملنه في قضاء حاجاتهن وحاجات اطفالهن لشراء بعض الأطعمة الاضافية والملابس ولدفع نفقات زواج الأطفال. ويستعمل هذا المال أيضاً في تبادل الهدايا النسائية وكرأسمال للعمل وكضمان في حالة الطلاق الكثير الوقوع والشائع هناك. وهكذا نستطيع رؤية الرجال والنساء مشتركين في مجالات من النشاط مختلفة ولكنها متشابكة

اقتصادياً. وعند أخذ المرأة النقود المخصصة للمصاريف البيتية واستعمالها تلك النقود لشراء الطعام من نساءٍ أخريات تتحول الموارد المالية من عالم الرجل إلى عالم المرأة. وتستطيع النساء فعل هذا نظراً لسيطرتهن على عمالة الأطفال عندماً يشتري الأطفال العناصر اللازمة والمواد الضرورية لطبخ الطعام وهم الذين يتنقلون من بيت إلى آخر حاملين أواني الطعام أو النقود لشراء ذلك الطعام.

وفي الدراسة الميدانية لمدينة كانو أشرنا إلى الجناحين أو المنطقتين المتجاورتين في تلك المدينة بحرفي (آ) و(ب). ففي الجناح (آ) وجدنا أن ثلثي العينة المؤلفةمن ٥٢ طفلاً في سن الدراسة الابتدائية يحضرون ويداومون على كلا المدارس الغربية ومدارس تعليم القرآن (ومنهم ٧١٪ من الذكور و٨٦٪ من الإناث وهناك ٨٨٪ من الأولاد إذا استبعدنا الأولاد من فئة الميجراي). وفي الجناح (ب) المؤلف من عينة من ٥٧ طفلاً ٧٥٪ منهم أولادا مع بنت واحدة فقط (تؤلف٤٪) وهؤلاء كانوا يداومون على المدارس الغربية والمدرسة القرآنية. والسبب في هذا الفرق في الدوام المدرسي بين الجناحين سوف نفسره بالتفصيل في القسم الرابع (٢) وعلى كل حال لم يكن السبب الرئيسي هو اختلاف دخل الآباء. ومع ذلك كانت الأمهات والموجهات من الأناث في الجناح (ب) يكتسبن مبالغ تزيد ثلاثة أضعاف على ما تكتسبنه النسوة في جناح (آ) (الجداول ٥و٦ تغفل ذكر ١٣ امرأة لم يكُنّ في حالة العزلة أو (البورداه) ولذلك فالأرقام الفعلية تختلف قليلاً) وقد اختلفت مداخيل الأزواج في كلا الجناحين اختلافاً واسعاً ولكن هذا الاختلاف لم يسبب اختلافاً في كلا الجناحين. ففي كلا الجناحين اكتسبت النسوة اللواتي تاجرنَ بالأطعمة المطبوخة والسلع الصغيرة مبالغ تزيد ضعفين أو ثلاثة أضعاف على مااكتسبته النساء اللواتي لم يعملن في أعمال ذات طابع تجاري مثل التطريز مثلاً أو تزيين الشعر أو طحن الحبوب (انظر الجدول رقم ٥و٦) فهذه الأعمال غير التجارية لاتتطلب خدمات الأطفال اليومية بينما تستخدم الأعمال ذات المرافق التجارية الأطفال بانتظام للحصول على المؤن وبيع وشراء المنتوجات بعد تحضيرها. ففي الجناح (ب) اكتسبت النسوة المتزوجات اللواتي يعشن في حالة عزلة (بورداه) واللواتي تاجرن بالأطعمة المطبوخة واللواتي يملكن أطفالاً يبيعون الأطعمة المطبوخة في الشارع ضعفي الدخل الشهري (٦٦ , ٢٥ مقابل ١٤) للنساء اللواتي لم يستخدمن

الأطفال. ومن الواضح أن سبب هذا هو نفور الناس من ذلك الجناح من ارسال بناتهم إلى المدرسة. وذلك لأن قليلاً من بنات المدارس يشتغلن في البيع في الشوارع ولاتستطيع أية واحدة منهن أن تفعل ذلك على حساب وأساس انشغالها الكامل في المدرسة. وكان عدد النساء اللواتي يعشن في حالة عزلة ويتاجرن دون الاستعانة بالأطفال صغيراً جداً (ثلاثة فقط) وحتى هؤلاء النسوة اعتمدن على بعض الأطفال الذين كانوا يحضرون إلى بيوتهن لشراء الأطعمة التي طبخنها فضلاً عن شراء المواد اللازمة (انظر الجدول رقم ٦) وتعتمد جميع النسوة اللواتي يتاجرن بالسلع سريعة العطب على الأطفال مالم يكن قد تخلصْن من حالة العزلة (بورداه). وتتألف الفئة الأخيرة هذه في معظم الأحوال من النساء المطلقات أو المترملات اللواتي لاأمل لهن بالزواج. ولاتظهر هؤلاء النسوة في الجداول المقدمة في هذا الفصل.

٤- مشاكل التعاريف:

آ - العمالة:

طالما أُفسدَت المعطيات المؤسسة على التصريحات الكثيرة عن عمالة الأطفال عن طريق التعاريف غير الوافية بالغرض للعمالة فضلاً عن الأحكام المقدرة للقيم ولما كانت البحوث حول هذا الموضوع قد أسست ولاتزال مؤسسة على دراسة واسعة الأبعاد فضلاً عن معطيات احصائية حكومية رسمية، فمن الواجب أن تتحقق بوضوح من تعاريف المصطلحات الفعلية والمفاهيم. إذا أن مفهوم الباحث عن العمالة تختلف عن مفهوم الراوي أو من يقدم المعلومات عن العمل مثلاً. وتؤلف هذه القضية مشكلة عويصة في استخدام تهيئة أسئلة الباحثين وإن تعريف العمالة المستعمل في دراسة قوى العمالة والاحصاءات مؤسس على الاشتراك في قوة العمالة المأجورة بينما نجد معظم عمل الأطفال واقعاً خارج هذا القطاع. وإن استعمال الأجور كمعيار لهذا التعريف هو أفضل وأسهل حل إن لم يكن بالحل الوافي بالغرض. ولقد كان تقدير مكتب العمل الدولي هو وجود (٥٦) مليون طفل عامل مؤسساً على احصاءات للعمل المأجور والتي قدمتها دول من أعضاء ذلك المكتب، مع أن مكتب العمل الدولي قد لاحظ مراراً وتكراراً أن كثيراً من الأطفال من أولئك يشتغلون في الأعمال الزراعية. فالمعيار المستعمل بصورة متكررة لتعريف

الأنشطة غير المأجورة كعمالة ينحصر في كون ذلك النشاط يسهم أو لايسهم في الانتاج. ولقد استعمل هذا المدخل في دراسات عديدة تناولت تحليل قيمة الأطفال من وجهة نظر اقتصادية بحتة (مثلاً ريدكين Ridken ١٩٧٦) فقد ثبت أن قياس مردود الأطفال الانتاجي صعب جداً وذلك لأن اسهام الأطفال في كثير من الأحوال هو اسهام غير مباشر. مثلاً هناك أطفال يقضون سحابة يومهم في اللعب في الحقول وتنفير الطيور فهل يعتبر هؤلاء الأطفال عاملون ياترى؟

والحقيقة أن هؤلاء الأطفال لايلاحظون بأنفسهم أنهم يعملون عملاً مفيداً ولا يلاحظ آباؤهم ذلك ولكن عملهم هذا ربما كان له تأثير إيجابي على الانتاج.

لقد تجاهل الباحثون عمل الأطفال الذي يعتبر كخدمات أكثر منه عاملاً من عوامل الانتاج ولقد وجهت مشاكل مشابهة بالنسبة للعمل المنزلي غير المأجور للنساء مع أن هناك وعياً متزايداً باستحقاق العمل المنزلي الاعتراف به والمكافأة. فالأطفال الذين يقضون المهمات التي تكلفهم بها امهاتهم ويعتنون بأخوانهم أو اخواتهم الصغار أو يساعدون في الأعمال المنزلية يساهمون مساهمة فعلية في صيانة بيوتهم وخدمتها فضلاً عن أنهم ينقصون تكاليف فرص عمل النساء رغم أنهم لايكتسبون أي (دخل) من هذه الأعمال وهكذا، فإن أنشتطهم هذه تعتبر دون شك ذخراً اقتصادياً. لأنه لو فُرض أن هؤلاء الأطفال لم يقوموا بانجاز هذه الواجبات عندها يُستخدم أطفال آخرون لهذا الغرض. وأن نقل المعلومات ماهو إلا خدمة جليلة في أي نظام اقتصادي. ففي مجتمع الحوسة يقوم الأطفال بانجاز معظم هذه الأعمال. فالأطفال يعرفون أكثر من الكبار من يبيع هذه السلعة وماهي السلع الموجودة في السوق وأين توجد هذه السلع وكم أثمانها. ولقد ذكرنا سابقاً أدوار الأطفال في توزيع السلع الصغيرة في كانو.

إن تعاريف العمالة وخصوصاً عمالة الأطفال مختلفة طبقاً للظروف الثقافية والاقتصادية وفي البلدان الصناعية ذات الاقتصاد المؤسس على الأجور والتي تتبع مناهج تعليمية رسمية طويلة الأمد ودراسة وافية، في تلك البلدان نجد نسباً منخفضة جداً للأطفال العاملين ماعدا في القطاعات الاقتصادية البائسة (مثلاً بين المهاجرين من عمال المزارع في الولايات المتحدة أو بين الفلاحين الزراعيين في جنوب اوروبا).

الجدول رقم (٥): الأعمال والدخل لدى النساء المعزولات في الجناح رقم (آ)

العمـــل	عدد النساء	النسبة المئوية للنساء	الدخل الشهري الوسطي*
أعمال غير إدارية	٤	١٣	صفر
جمعية التسليف	١	٣	N.5,00
خياطة قبعات رجالية والحياكة والتطريز	٩	٢٨	N.5,80
الخياطة بواسطة آلة الخياطة	٣	٩	N 5,00
تصفيف وتزيين الشعر	٢	٦	N 5,00
بيع الطعام المطبوخ وتسويقه دون الاستعانة بالأطفال البائعين المتجولين	٥	١٦	N 11,25
بيع الأطعمة وتسويقها مع الاستعانة بالباعة المتجولين من الأطفال	٨	٢٥	N 12,81
المجموع	٣٢	١٠٠	N 7.53

* N1. 00 = ١,٦٠ دولار عام ١٩٧٧

الجدول رقم (٦) العمل والدخل للنساء المعزولات في الجناح رقم (ب)

العمـــل	عدد النساء	النسبة المئوية للنساء	الدخل الشهري الوسطي
صناعة القبعات	٦	١٧	N 5,80
تصفيف وتزيين الشعر وخياطة القبعات	٢	٦	N 9,50
الخياطة بواسطة آلة الخياطة	٣	٩	N 7,50
طحن الحبوب	٢	٦	N 7,50
بيع الطعام دون الاستعانة بالأطفال البائعين المتجولين	٣	٩	N.14,00
بيع الطعام المطبوخ مع الاستعانة بالباعة المتجولين من الأطفال	١٩	٥٤	N 25,66
المجموع	٣٥	١٠١	N 17,74

ومع وجود الأسعار المنخفضة لعمالة الأطفال فإن الادعاء بأن عمالة الأطفال مرادفة للتعليم قد أصبح جَدَلاً حتمياً. وفي البلدان التي ليس لمعظم الأطفال فيها أي دور انتاجي سَادَ مفهوم جديد عن الطفولة بأنها نوع من الاعادة والتكرار لحياة الكبار وأن أنشطة معظم الأطفال يجب أن تكون منصبَّة على تعلم التجارب وأن وجهة النظر الشعبية هذه حول الطفولة قد وجدت طريقها إلى أدبيات أعداد الأطفال للحياة وإلى علم نفس الأطفال والتعليم. ولكن وجهة النظر هذه مفرطة في العرقية وتعمل على تعقيد عملية المقارنة المعارضة للثقافة وتجعل ضبط المفاهيم صعباً. فإذا عرّفنا الطفولة بشكل أولي بأنها الفترة الملائمة الجذابة وإذا اعتبرنا جميع التجارب تجارب تعليمية، عندها تصبح أنشطة الأطفال في العمل إما غير معترف بها بكونها هكذا، وفي هذه الحالة يمكن تجاهل قيمتها الاجتماعية أو من الممكن أن يحكم عليها بأنها خارجة عن الاستخدام المناسب لوقت الطفل. وفي كلا الحالتين تعكس وجهة النظر هذه الظروف الخاصة الثقافية والاجتماعية للأطفال في البلدان الصناعية الغربية المتطورة وربما كان هذا جزء من السبب الذي جعل كثيراً من علماء الاحصاء وعلماء الاقتصاد يلجأون إلى اعتبار الاسهام في قوة العمالة معياراً لتعريف عمالة الأطفال مع أن هذا المعيار غير كاف ولاواف بالغرض أيضاً.

وكما أن وجهة النظر الغربية حول الطفولة تعكس لنا مجموعة خاصة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن التعاريف الأخرى تعكس أوضاعاً خاصة. وعند مقابلتي للأطفال والراشدين في كانو Kano، طالما أخبرت أنه عندما كان الأطفال من سن الثالثة مثلاً يلعبون العاباً متّسمة بالمحاكاة والتقليد كلعبة الذهاب إلى مكة أو طبخ الطعام بقصد بيعه أو التبضع من السوق أو الزواج فهم إنما كانوا يعملون، أي أن اللعب هذا كان نوعاً من العمل وهو النشاط المناسب للأطفال في سن معينة. وعندما تصبح الفتاة (الحاوسية) في التاسعة أو العاشرة من العمر من الممكن أن تبدأ بعمل أنواع من الكعك الصغير لبيعه لأقرانها الأطفال الصغار. ويُصنع هذا الكعك من الطحين والماء ويُقلى بكمية صغيرة من الزيت. ويكون قطر الكعكة حوالي ٣سم ولكنها لاتصلح لاستهلاك الكبار ومع ذلك فالأطفال يشترون هذه الكعكات نقداً وأحياناً بالدين. وهذا النشاط يولد دخلاً (فقد استطاعت إحدى البنات شراء حذاء من النقود التي ربحتها في هذا العمل) ولكن هذا العمل يعتبر

نوعاً من اللعب (واسا Wasa). لأنه في هذا العمر تعي الطفلة أن الطبخ نوع من النشاط الذي تمارسه النساء الراشدات. فالطبخ هو جزء من دور الأنثى الراشدة في الحياة ويُستهلُ بالزواج مع أن النساء الراشدات يطبخن أيضاً طمعاً بالحصول على النقود. وبكلمة أخرى فالمكافأة (والتعويض) ليست هي المعيار الرئيسي لتعريف العمل في مجتمع الحاوسة. فهناك عدة أنشطة تُنتج دخلاً ولكنها لاتعتبر عملاً. فالعمل لايمكن تعريفه إلا باتصاله بعمر وجنس الشخص الذي يؤدي وظيفة خاصة تدخل في سياق التوقعات الثقافية المناسبة لحالة ذلك الشخص. مثلاً اذا قضى ولد في الثانية والعشرين من العمر وقته في الاعتناء بأحد الأطفال الصغار، فإن هذا لايُعتبر عملاًمع أنه يُعتبر عملاً اذا قامت به فتاة متزوجة وبنفس العمر[٧]. ولهذا نرى أن هذه التعاريف دائمة التغير بين شعب الحاوسة كما هو الحال في الأمكنة الأخرى وهي تتغير أيضاً طبقاً للظروف الاقتصادية وظروف البيئة. فالآمال التي تدغدغ عقول الأطفال في العائلات الفلاحية مثلاً تختلف عن مثيلاتها في الأوساط الحضرية في أنها تشتمل على أعمال زراعية أكثر. ففي الأزمنة السابقة كان من المتوقع أن يبدأ الشباب المراهقون في كسب معيشتهم بالقيام بأعمال زراعية أو بعض الأعمال الأخرى التي يتقاضون أجراً عليها. وقد كان هذا شرطاً مسبقاً للزواج أي أن الأولاد يجب أن يسهموا في نفقات الزواج ولكن هذه الأحوال قد تغيرت في هذه الأيام نظراً لدخول الثقافة الغربية بالاضافة إلى الثقافة الاسلامية.

هذا وإن معظم أنشطة الأطفال في شعب (الحاوسة) والتي تُعتبر نوعاً من العمالة وخصوصاً بالنسبة للأطفال الذين هم في سن أدنى من الثانية عشرة، ماهي إلا أعمال أنجزت ضمن سياق العلاقة من الاعتماد المتبادل مابين الطفل والرجل الراشد. اذ أنه بعد الثانية عشرة من العمر يصبح الطفل معيلاً لنفسه بشكل جزئي. فالفتيات يتزوجن فيما بين العاشرة والخامسة عشرة من العمر وغالباً في الثانية عشرة حينما يبدأ الأولاد في كسب مدخولاتهم. ولكن دخول التعليم الغربي قد بدأ في تغيير هذا الأسلوب ولكن المفهوم التقليدي لعمل الأطفال لدى شعب الحاوسة هو أنه نشاط يُعرَّف بعلاقته مع عمالة البالغين من الكبار. وفي لغة الحاوسة تمييز لأنواع العمل هذه. فالاسم الذي يطلق على العمالة بلغة الحاوسة هو (آيكي Iki) ولكن قلما يُطلق هذا الأسم على نشاطات الأطفال وهناك كلمة (آيكي آيكي) وتعني

الأعمال الصغيرة وتطلق هذه الكلمة أحياناً على أنشطة الأطفال. وعند فحص الكلمات الدالة على عمل الأطفال فعلاً نجد كلمة (آيكا) فهذه الكلمة تشير إلى مهمة (والفعل يعني يرسل) وهناك كلمة آيكاس - آيكاس وهي تشير إلى الأعمال الصغيرة أيضاً. فالطريقة الشائعة التي يُعبر بها الأطفال عن دورهم في العمل هي قولهم «أنني قد أُرسِلْت» لعمل نوع من الوظائف. وعندما نعلم أن جزءً كبيراً جداً من عمل الأطفال محصور بالمهمات وأنه بالنسبة كشعب الحاوسة ينحصر القسم الأهم من العمل بالعلاقة المتبادلة مابين أدوار الراشدين وأدوار الأطفال عندها نجد من المجتمع ملاحظة هذه العلاقة اللغوية مابين كلمتي «يعيل» و«يُرسل».

إن هذه المناقشة حول أهمية فهم مفاهيم شعبناً وفهم مفاهيم أولئك الذين ندرسهم. توحي لنا أن أية تعريفات مناسبة لاستخدام الأطفال سوف تأخذ بعين الاعتبار الإطار الادراكي الذي يتم به العمل. وبالنسبة لطرق البحث وكما قلنا سابقاً نحن نتجاهل الأبعاد الادراكية مع أن ذلك عمل خطر وخصوصاً عند استعمال طريقة الأسئلة والاستجواب. ولما كان الأطفال يُنجزون كثيراً من المهمات المرتبطة بشكل غير مباشر بالانتاج وبتحصيل الدخل ولكنها ذات قيم اقتصادية، لذلك فإن تقييم أهميتها الاقتصادية يصبح ممكناً اذا نظرنا بعين الاعتبار إلى جميع أنشطة الأطفال بغض النظر عن كون هذه النشاطات مناسبة أم غير مناسبة، لتعاريفنا المستغرقة في العرقية.

ولقد وجدنا حتى الآن أن معظم التعاريف المستعملة في البحوث المقارنة قد أكدت على الأسس الاقتصادية لعمالة الأطفال. فقد عُزي سبب عمل الأطفال دوماً إلى الفقر ولقد افترض أن زيادة مستوى الدخل سوف يؤدي حتماً إلى تقليل استخدام الأطفال في العمل. ومع ذلك فبالقدر الذي تشتمل به أسباب عمل الأطفال على عوامل غير اقتصادية، فإن تحليلاتنا تصبح ذات فائدة اذا سمحت لنا تعاريفنا الميدانية أن ننظر بعين الاعتبار إلى تلك النشاطات التي لاتُسهم إسهاماً مباشراً بالانتاج أو الدخل. وإن أحد التعاريف الواقعية لعمل الأطفال يمكن أن يكون أي نشاط يقوم به الأطفال إما أن يُسهم بالانتاج وإعطاء البالغين فرصة للحصول على الراحة والفراغ وتسهل عمل الآخرين، أو أن يكون بديلاً لاستخدام الآخرين». ونحن نفضل هذا التعريف على التعاريف الأخرى لِكونه أكثر شمولية

مع أنه يترك كثيراً من المشاكل دون حل. مثلاً أن هذا التعريف الواسع يترك المجال مفتوحاً أمام تحديد كمية المجهودات التي نعتبرها كعمل. وهو أيضاً لايميز مفهوم عمل الأطفال عن أي عمل آخر من الأعمال البشرية. وفوق ذلك، ربما اشتمل هذا التعريف على أنشطة لايعتبرها القائمون بها عملاً وذلك مثل الأنشطة المنتجة للدخل والتي يقوم فيها أطفال شعب الحوسة أو من الممكن أن تشمل بعض النشاطات التي تعتبر عملاً في إحدى المجتمعات ولكنها لاتعتبر كذلك في مجتمعات أخرى مثلاً حمل الرسائل أو الثرثرة والانتقال من منزل إلى آخر.

ب - الطفل:

تنشأ لدينابعض المشاكل المتعلقة بالتعاريف عندما نتجه نحو بحث مفهوم «الطفل» اذ أن هذا أيضاً يؤلف قضية هامة في الأبحاث التي تستخدم الأسئلة والاستجوابات وذلك لأن بعض الاصطلاحات غالباً ماتستعمل في حالات يكون فيها العمر الزمني مجهولاً مثلاً «الرجل الراشد» و«الطفل» فباستعمال مثل هذه الفئات يجدر بنا أن نوضح فيما اذا كانت هذه المصطلحات تشير إلى العمر الزمني أم إلى الحالة الراهنة أم إلى درجة الاعتماد من نوع أو آخر أم اذا كانت هذه المصطلحات شاملة لعدة معانٍ طبقاً للجنس والقرابة والعلاقات الأخرى. ففي المجتمعات الغربية تعتمد بصورة رئيسية على العمر الزمني بحيث ننسى كلياً أن تلك الطريقة المستعملة لحساب الأعمار هي طريقة غير عادية. فالممارسة الغربية ماهي إلا نتيجة للنظام التعليمي الذي أصبح مؤسساً على حساب درجات الأعمار بالسنين (آريس Aries ١٩٦٢) ومع ذلك فإن أنظمة الأعمار وتصنيفاتها تختلف من مكان لآخر فالتصنيفات المعقدة للأعمار في افريقية الشرقية لدى شعب السامبور ومع ذلك فإن أنظمة الأعمار وتصنيفاتها تختلف من مكان لآخر[٨] فالتصنيفات المعقدة للأعمار في افريقية الشرقية لدى شعب السامبورو Samburu في كينيا مثلاً[٩] تحدد بعض الأدوار والواجبات الاجتماعية طبقاً للأعمار ولكن هذه الفئات مؤسسة على دورات السبع سنوات وطبقاً لأعراف الشعوب الأخرى فإن فئات الأعمار بالنسبة لشعب الحوسة تختلف طبقاً للجنس.

فالفتاة في شعب الحوسة والتي تبلغ العاشرة أو الثانية عشرة من العمر غالباً ماتتزوج في هذا العمر وحالما تتزوج فهي تُصنّف وتدعى إمرأة (ماتا Mata) فكلمة المرأة. لدى شعب الحوسة تعني نفس كلمة زوجة. وتشمل فئات وحالات حياة الانثى في شعب الحوسة على مايلي: (١) جينيجينيا Jinijiniya (أي الطفلة الرخيصة) (٢) يارينا Yarina (البنت) (٣) بودوروا Budurwa (الفتاة) (العذراء) (٤) الماتا Mata (الزوجة أو المرأة) (٥) تسوهوا Tsohuwa (المرأة المسنة العجوز) وهناك فئات أخرى تطلق على المرأة الراشدة مثلاً المرأة المطلقة والمترملة تدعى بازاوارا Bazawara والفتاة غير المتزوجة (وكذلك المطلقة أو المترملة) أو المحظية التي يتردد عليها الأغنياء تدعى كاروا Karuwa. وكل هذه المصطلحات تعبر عن حالة المرأة الجنسية أو التناسلية فضلاً عن عمرها التقريبي. فهي جميعها تدل على أنها قد وصلت أم لم تصل إلى السن التناسلي وحالتها الراهنة بالنسبة للرجال. فالزواج هو الذي يغير حالة المرأة من طفلة إلى امرأة راشدة وهذا يعني أنه مقابل لحالة النضوج فإن أي عمل تقوم به المرأة المتزوجة والبالغة الثانية عشرة من العمر في شعب الحوسة يمكن أن يُصنف كعمل. ولكن شعب الحوسة لايصنِّفها كطفلة. ففي أي بحث للدراسة نجد أن هذه الحالة التي يدعوها الغربيون تشغيل الأطفال يتغاضى أهل الحوسة المجيبون على الأسئلة عن دعوتها بهذا الإسم.

ومن جهة أخرى فالأولاد ربما يبلغون العشرين من العمر وقبل أن يُدْعوا راشدين فمراحل الحياة بالنسبة للأولاد هي كما يلي: (١) جينجيري (الطفل الرضيع) (٢) يارو Yaro (الولد) (٣) توزدرو Tuzuru (الأعزب) (٤) ميجي migi (الرجل)(٥) تسوهو Tsoho الرجل المسن. ويطلق اسم جورو gwauro على الرجل غير المتزوج وعادة الذكر والذي كان متزوجاً سابقاً. والزواج أيضاً يدل على الانتقال من الطفولة إلى سن النضوج للرجال ومع ذلك ينتظر من الرجال أن يكونوا منتجين اقتصادياً بغض النظر عن كونهم قادرين على العمل الجنسي، وذلك قبل زواجهم وغالباً مايكونون في سن يتجاوز العشرين قبل حدوث ذلك الانتقال وكما هو الحال في المجتمعات الأخرى تعني كلمة (ياردو) ولد أيضاً أي الشخص التابع بغض النظر عن العمر.

ومن الممكن أن يتأثر تعريف حالة الطفل بالنسبة للعمر بعلاقات القرابة ففي مجتمع يُبيح تعددُ الزوجات كما هو الحال في شعب الحوسة، يصبح العمر والأجيال المتتابعة غير متناسقين حتى في نفس العائلة. فالأخوة لأب مثلاً يمكن أن تتفاوت أعمارهم مادام الأب قادراً على الانجاب. فالأشخاص من نفس الأعمار الزمنية ومن نفس العائلة مثلاً من الممكن أن يكونوا من أجيال مختلفة إذا كان أطفال الرجل وأحفاده وربما أحفاد أحفاده يعيشون في نفس البيت والعائلة. وكذلك فإن كلا العمر الزمني وحالة القرابة المبنية على النسل والذرية والأجيال تحدد علاقات السلطة في العائلة. ولهذا فلكي نفهم سياق نشاطات وتشغيل الأطفال من الضروري أن نأخذ كلا هذين البُعدين بعين الاعتبار.

رابعاً - تحليل عمل الأطفال:

ينبغي أن يجري البحث حول عمل الأطفال على مستويين: مستوى اجتماعي ومستوى فردي. فالأول يقدِّم لنا السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي نستطيع من خلاله تحليل المستوى الثاني أي نشاط الأطفال الفردي. ويمكن الحصول على معطيات كمية وكيفية على كلا المستويين التحليليين مع الاعتماد على طريقة البحث.

ويعبر عن المعطيات على المستويات السياقية بمصطلحات كمية. وذلك بسبب الطرق المستخدمة وأساس المعطيات التي يبغيها رجال الاقتصاد والديموغرافيا. ومع ذلك فمن الممكن تحليل الأطفال بمفردهم بشكل كمي - كما هو الحال في دراسة (كانو) حيث نرسم نموذج نشاطات الأطفال معتمدين على معلومات تخص الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأطفال. وفي هذه الدراسات نولي اهتمامنا في تقرير العوامل التي تفسر المتغيرات في أدوار الأطفال في ذلك المجتمع الخاص عندها نسأل: هل تؤثر حالة عائلة الطفل على دور الطفل في العمل؟ وكيف يؤثر عدد المواليد والعمر والجنس وحالة الوالدين العائلية على أدوار الأطفال؟ وماهو تأثير الثقافة الغربية على نماذج نشاطات الأطفال وعلى نشاطات الأمهات الاقتصادية؟ اللواتي قد لاحظنا وتيرة اعتمادهن على الأطفال في الأبحاث السابقة؟ وللإجابة على أسئلة من هذا المستوى حول المتغيرات الاجتماعية الداخلية من الضروري

تعيين وتفصيل السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي تحدث من خلاله تلك المتغيرات.

وبعد، فإننا لانعني صياغة الأوصاف المجهدة، لجميع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي من الممكن أن تؤثر على أدوار الأطفال في العمل بل من الأفضل أن تكون المناقشة نابعة من منظور إنساني لبعض المشاكل التي طالما تغاضينا عنها والتي نعتبرها على غاية من الأهمية بالنسبة لتحليل عمل الأطفال. ولقد قسمنا هذه المناقشة إلى قسمين: المتغيرات البيئية المختارة والمصطفاه والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. ولكن السياق الثقافي كما ظهر لنا من مناقشاتنا السابقة لايقل أهمية عن تلك؛ وليس باستطاعتنا هنا إيراد مناقشة مُفصَّلة مع أنه من الواجب التأكيد على وجوب فحص البُنية الاجتماعية للعائلة على ضوء نظام الأفكار التي تعمل على ترشيد السلوك الفردي. وإن أنواع الأفكار والمعتقدات التي تفي بغرض دراسة سلوك الأطفال، هي مثلاً تلك التي تحيط بقضايا الحمل والأطفال الرُضَّع والولادات والأفكار التي تهتم بتطور قُدرات الأطفال الذهنية والاجتماعية والأخلاقية.

١- الخلفيّة البيئية:

إذا قمنا بدراسة استخدام الأطفال بشكل ثقافي دقيق عندها ينبغي النظر بعين الاعتبار إلى عوامل البيئة ضمن الشروط التي تمس بها هذه العوامل مصلحة الأطفال. وهذه العوامل الشديدة الوضوح بحيث أغفلت أهميتها تشمل المناخ وامكانية الوصول إلى الموارد والأخطار التي تؤثر على الأطفال بشكل نوعي. فقد لاحظ ليفين Levine مثلاً كيف أن بعض نماذج تربية الأطفال كالتقيدات التي يتقيد بها جسم الطفل الرضيع في افريقية حيث نادراً ما يُسمح للأطفال الرُضع يترك ظهور امهاتهن، تلك العادة التي تشير إلى الحاجة لحماية الأطفال من أخطار بيئية خاصة كخطر النار أو الحيوانات المفترسة[١٠] فالمجتمعات الفقيرة والمجتمعات الغنية لها تأثيراتها المختلفة على نمو الأطفال وتطورهم وهنا نجد أن مستوى التغذية ونوع الغذاء وانتشار الأمراض لها أثرها في هذا المضمار.

ففي كانو كما هو الحال في كثير من المناطق الاستوائية نجد مستويات عالية لوفيات الأطفال الرُضَّع مترافقة مع المعدلات العالية للمواليد. وهذا الأمر يؤثر على أدوار الأطفال في العمل لأن ذلك يعني أن الأطفال عليهم أن يتحملوا مسؤولية أنفسهم ومسؤولية بعضهم بعضا مادام أن النساء مجبرات على الاهتمام بأنفسهن خلال التتابع السريع للولادات وقد لاحظ كثير من الكُتّاب كيف أن الفطام (مع أنه يحدث في وقت متأخر) يكون دوماً حاسماً وفجائياً مصحوباً بنقص حاد لتبادل اختلاط الأم بأطفالها. وفي هذا الوقت يوكل للأخوة الكبار مهمة العناية بالصغار ومن الشائع في كانو رؤية الأطفال في الرابعة أو الخامسة أو السادسة من العمر يحملون أخوتهم الصغار على ظهورهم ويطوفون بهم حتى في حالة استطاعة هؤلاء الصغار المشي.

وبالنسبة لمنظورنا فليس هناك طبعاً أي أثر للبيئة الطبيعية، فنحن نشير هنا إلى البيئة البشرية التي لاتشمل الموارد الطبيعية فحسب بل التدخلات البشرية التي تحدد وجود تلك الموارد وعند هذا المنطلق من البحث نحن بحاجة لطرح سؤال عما تقدمه بيئة الطفل الطبيعية وماتتطلبه تلك البيئة من الأطفال والموجهين والمُرَبين لهم.

ولما كانت معظم المجتمعات الحديثة تتميَّز بالموارد الغربية المنشأ مع عدم تساوي الفُرص للحصول على تلك الموارد، عندها علينا أن نسأل كيف يؤثر توزيع تلك الموارد على طبقات خاصة من الأطفال اذ أن جميع الأطفال في المجتمعات المختلفة بالصيد أو الجمع يتعرضون إلى أحوال متشابهة نسبياً شريطة اعطائهم المكان اللائق بيئياً وتقنياً حيث يتواجدون. فالأطفال الذين يعيشون في مجتمع معقد في تنضيد طبقاته فهم مُعرَّضون لبيئتهم بطرق كثيرة ومختلفة تعتمد على طبيعة البيئة نفسها وبشكل أهم على الطريقة التي يتعامل بها البشر مع تلك البيئة.

٢- العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

آ - *مفهوم أساليب الانتاج:*

في الفصل الأول رأينا كيف أن رودجرز وستاندنح قد بيَّنا أن ادوار الأطفال في العمل تختلف اختلافاً منتظماً طبقاً لأساليب الانتاج والحقيقة أن هذا المنظور مفيد عند إجراء المقارنات فيما بين مجتمعات كاملة، وعند تحليل فترات الانتقال من

نوعٍ واحدٍ من الأنظمة الاقتصادية إلى نوع آخر، وعند تحليل التغيرات المتداخلة في المجتمعات بما فيه المقارنة مابين العائلات والطبقات أو القطاعات الأخرى المميزة اقتصادياً. هذا وإن أدوار الأطفال تتغير ضمن مجتمع مُعطى طبقاً للطريقة التي تنتظم بها أنشطة الآباء الإنتاجية وطبقاً لعوامل أخرى كالسن والجنس وترتيب المواليد وغيرها من الأمور التي ناقشناها سابقاً. وإن مفاهيم أساليب الإنتاج يظهر لنا تلك الحقيقة بوضوح وهي أنه ليست طبيعة العمل المنجز فحسب أو الخلفية التي يوجد عليها ذلك العمل هي الهامة على هذا الصعيد، بل هناك التنظم الاجتماعي للعمل والعوامل المحددة لهذا التنظيم سواء كانت هذه عوامل بيئية أم اقتصادية أم سياسية أم ثقافية. فالأطفال الذين يشتغلون إلى جانب والديهم في الأعمال الزراعية الفلاحية يختلفون في نشاطاتهم هذه عن الأطفال الذين يعملون بشكل عمال زراعيين متنقلين ومهاجرين مع أن كلا النوعين يعملان في الأعمال الزراعية القروية وربما بدت أعمالهم الحقيقية متشابهة. وكما يظهر من هذا المثال فإن قضية أساليب الانتاج أكثر فائدة من ذلك التمايز الشائع الاستعمال فيما بين المجتمعات القروية والحضرية- وذلك لأن هذا التمايز يقطع الطريق على التمايزات الجغرافية السطحية وحتى على التمايزات الموقتة. مثلاً نجد أن نشاطات الأطفال المهاجرين العاملين في قطف الفواكه في الولايات المتحدة الآن والذين يشتغلون جنباً إلى جنب مع والديهم هؤلاء أكثر شبهاً إلى حدٍ كبير بأولئك الأطفال الذين كانوا يشتغلون في أنظمة المعامل البريطانية السابقة في الماضي ومن الأطفال الأفريقيين الذين يعملون للحصول على لقمة العيش. فليس من الممكن لأي وصف لنوع العمل ولا الخلفيّة ذلك العمل الجغرافيّة، أن يكشف أوجه الشبه هذه مادام أن كلا الوصفين لا يعالجان العلاقات الاجتماعية للانتاج.

هذا ويمكن استعمال قضية أساليب الانتاج بالاشتراك مع مجموعة المعطيات ومعطيات الدراسات، في المقارنة مابين المجتمعات أو القطاعات المذكورة بشكل معاصر أو بشكل تاريخي ويركز تللي Tilly وسكوت Scott (١٩٧٨) على التغيرات في أساليب الانتاج عند مقارنتهما لأعمال النساء والأطفال في فرنسا والمملكة المتحدة خلال القرنين الماضيين بعد أن استعملا مجمل المعطيات المأخوذة من السجلات الاحصائية.

وبالإضافة إلى هذا النوع من التحليلات التاريخية يمكن استخدام قضية أساليب الانتاج بالاشتراك مع معطيات الدراسات الوصفية وذلك لتحليل المتغيرات الاجتماعية المتشابكة المعاصرة، وذلك كما فعلنا في (كانو) حيث وجدنا أن أطفال العمل بالأجرة لهم أدوار تختلف عن أطفال التجار مثلاً. ففي الحيين المتجاورين في مدينة (كانو) واللذين درسناهما سابقاً كانت أعمال الرجال والنساء والأطفال مختلفة، فأعمال النساء والأطفال كانت تتبع أعمال الرجال رغم الايديولوجية الدينية التي تشترط وجود حالة مستقلة استثنائية لجميع النساء المسلمات المتزوجات. ففي الجناح الذي كان فيه الرجال عمالاً مأجورين، كان النساء هناك أقل نشاطاً اقتصادياً وكان الأطفال بما فيهم الفتيات أكثر انخراطاً ودواماً في المدارس الغربية فضلاً عن المدارس الاسلامية. أما في الجناح حيث كان معظم الرجال من التجار كانت النساء يعملن كتاجرات نشيطات وكانت الفتيات الصغيرات يعملن في البيع في الشوارع. وفي عتيبتينا وجدنا بنتاً واحدة فقط في الجناح تداوم على مدرسة ابتدائية ولكن والدها كان شرطياً.

ولكن هذه الفروق لم تكن لتؤثر في مدخولات الرجال ولكنها أثرت في المواقف المختلفة تجاه العمل وتجاه العلاقات مابين العمل وأدوار الجنس. (شلدكراوت ١٩٧٩) ويشترط الدين الاسلامي هناك أن لاتشتغل النساء المتزوجات خارج بيوتهن ولكن وجد أنه في الجناح الذي يسكنه التجار كانت النساء يتاجرن فعلاً ولكن ضمن حدود بيوتهن. وكان الأزواج يقدمون لزوجاتهم القروض للمساعدة في توسيع أعمالهن. وكان جميع أفراد العائلات مشغولين في نشاطات انتاجية مشابهة ومع أن الدخل لم ينصبّ في مصلحة مجموعة واحدة ولافي صندوق واحد، إلا أن هذا الدخل كان يُسهم في نفقات زواج الأطفال وكان عبارة عن استثمار يحظى باهتمام جميع أفراد العائلة ويعتبر من التزاماتها. أما في الجناح حيث كان الرجال عمالاً ذوي رواتب كان اسهام النساء والأطفال في مجموع دخل العائلة طفيفاً فلم تكن النسوة على استعداد لتأمين المبالغ اللازمة لزواج أطفالهن ولم تعد الفتيات على استعداد لجمع وتأمين مبالغ مهورهن عن طريق البيع والتجارة في الأسواق، اذ أنه في تلك الحالة كان التعليم الرسمي المنتظم يحتلُ مركز الصدارة في ملء أوقات الأطفال. ومع أن النساء المتزوجات في كلا الجناحين لم يتوقعن أن

يحصلن على أعمال ذات رواتب بعد الزواج، إلا أن عروض الزواج قد تغيرت بعد انتشار التعليم والدوام المدرسي. فالزوج المرتقب أو الخطيب يسهم بجزء كبير من المال المخصص لمهر العروس من خلال تقديم الهدايا لعروسه. وهكذا أصبح العبء المترتب على اعالة المرأة في حالة الحظر (البورداه) واقعاً على كواهل الرجال ذوي الرواتب ولما كانت الأجور منخفضة فقد وقع الشباب المثقفون في مآزق ماليّة، فقد أصبح سن الزواج بين الشباب الذين يتقاضون رواتب أعلى من مثيله من شباب التجار الناجحين ولم يعد من غير المعتاد رؤية رجال الأعمال الأثرياء أو أولادهم يتزوجون فتيات صغيرات من طالبات المدارس. بينما نجد أن أولئك الشباب الذي يتدربون للحصول على أعمال ذات رواتب بما فيهم الذين يتطلبون الحصول على الثقافة الغربية، كانوا مجبرين على تأخير زواجهم بسبب عجزهم عن المنافسة في سوق مرتفع للأسعار. والشكوى العامة والأسى الذي يظهره الطلاب الجامعيون في شمال نيجيريا، هي الصعوبات التي يصادفونها لاجتذاب أية فتاة كانت تتعلّق بالشباب الأثرياء من رجال الأعمال مع أن هؤلاء كانوا دونهم ثقافة وعلماً.

ب - بنية وقوى العمالة:

وكما أشار رودجرز وستاندنج أيضاً هناك مجموعة من العوامل المنفصلة والحاسمة التي تحدد ادوار الأطفال، ألا وهي بنُية قوى العمالة. اذ من الممكن أن تصبح التغيرات في بنُية قوى العمالة عناصر هامة في عملية الانتقال من أسلوب واحد من أساليب الانتاج إلى أسلوب آخر. وهكذا ومع افتقارنا للمعطيات التاريخية المفصّلة حول هذا الموضوع، إلا أننا نستطيع القول أن قوة العمل في شمال نيجيريا قد ازدادت منذ بداية هذا القرن عندما الغيت العبودية الزراعية وعبودية الأفراد. فقد كان استخدام العبيد كمصدر من مصادر العمل المنزلي قد زاد امكانية حجز المرأة عن العمل في نظام (البورداه)[١١].

وبعد إلغاء الرق لم يكن بالإمكان استمرار نظام البورداه إلا باستخدام عمل الأطفال. ولكن وأخيراً كان لوجود الفرص المتزايدة للتعليم بين الأطفال وازالة هؤلاء من الخدمة المنزلية، دوراً مباشراً وتأثيراً ملحوظاً على طبيعة العمل المنزلي للمرأة ودورها الاقتصادي على هذا الصعيد فقد توقفت كثير من النساء عن انتاج

السلع التي كانت تباع في الأسواق بعد أن توقف الأطفال عن مساعدتهم في التسويق.

ربما كان أعظم تمايز حاسم وملموس بالنسبة لعمالة الأطفال هو فيما اذا كانت تلك العمالة تتم من خلال وحدة انتاجية عائلية أم اذ كان عمل الأطفال جزءً من قطاع العمل الرسمي المأجور وإلى حدٍّما أن عمل الأطفال الذي يُعتبر جزءً من قطاع العمل المأجور لايمكن تمييزه عن عمل الراشدين وهو من هذه الناحية أشبه بعمل النساء ولكنه متميز بالأجور المنخفضة التي تدفع. وإذا استخدمنا مصطلحات وتحليل قوى العمالة فإن وجود بعض الأطفال كعمال هو حقيقة غير وافية بالغرض مالم نفترض أن انتاج هؤلاء الأطفال بالنسبة لأجورهم هو أدنى من انتاج العمال الآخرين. ولايعني هذا إن اسهام الأطفال في العمل المأجور لاأهمية له بالنسبة لمصلحة الأطفال، بل إن ذلك يعني أن وجود أطفال عاملين ليس له من دلالة أو أية أهمية اذا كنا نركز تحليلاتنا على النظام الاقتصادي بالذات.

وعندما يعمل الأطفال ضمن سياق عائلي من جهة أخرى فحقيقتهم كأطفال لها دلالتها العالية ماداموا يعملون بصفتهم أطفالاً مشمولين بعلاقة التبعيّة مع الكبار الراشدين. وتتغير حالتهم وتزول صفة الطفولة عنهم كأطفال عاملين حالما يكبرون ويتخلصون من علاقتهم الاعتمادية العائلية الخاصة. فالطفل العامل الذي يعمل لقاء أجر في اقتصاد مأجور ماهو إلا عامل عادي ولكنه يمتلك صفة الطفولة. فالطفل الذي يعمل في سياق عائلي ماهو إلاطفل ولكنه يمتلك صفة العمل. فالعلاقات الاعتمادية الخاصة التي ناقشناها سابقاً، إنما تعود إلى الحالة الأخيرة فقط، وربما كان هذا هو السبب الذي يجعل معظم المناقشات حول الاستغلال تعود بصورة نوعية إلى الأطفال الذين يعملون في قطاع الأجور وليس إلى عمل الأطفال بمفرده وعند تحليل بنُية قوة العمالة، نجد أن إحدى العوامل التي تؤثر على الأطفال تأثيراً مباشراً والتي طالما أغفلت وهي الهجرة. فالهجرة تحوِّل عمل الأطفال ذي السياق العائلي إلى عمل مأجور كما هو الحال لدى الأطفال المهاجرين الذين يعملون في قطف الفواكه في الولايات المتحدة (تايلور Taylor ١٩٧٣) والهجرة أيضاً ربما تزيد من عبء العمل على كواهل الأطفال وذلك لأنها تشوس تقسيم العمل في العائلة. ففي فولتا العليا مثلاً اضطر النساء والأطفال الموجودين في

المناطق الزراعية لتحمُّل أعباء زائدة من العمل، حالما هاجر رجالهم للانشغال في العمل المأجور. فالهجرة تتصل بالصورة الجانبية لقوة العمالة بعوامل العمر والجنس والثقافة وغيرها بما فيه العوامل العرقية والسلالية فهي تؤثر تأثيراً مباشراً على جزء من قوة العمالة أكثر من الأجزاء الأخرى ويكون ذلك عادة بجذب هذه القوى إلى القطاع الرسمي المأجور. ومع ذلك فمن الواجب علينا فحص وتمحيص تأثيراتها غير المباشرة على مابقي من السكان بما فيهم الأطفال.

جـ - التقنيّة:

تعتمد أدوار الأطفال في العمل أحياناً على المتطلبات التقنيّة نفسها. اذ عند تعيين وتخصيص طبيعة العملية التقنية المشمولة بالانتاج يمكننا التنبؤ بما يمكن أن تكون عليه أدوار الأطفال في العمل في المستقبل. ففي أوروبا وفي القرن التاسع عشر كان هناك عدة أنواع من الأعمال تناسب الأطفال فقط بسبب أيديهم الصغيرة وأجسامهم الصغيرة. فمنظفوا المداخن مثلاً، كانوا دوماً من الأطفال. وفي مدينة (كانو) وكما وصفنا سابقاً تعتبر الحرية الملازمة لحالة الأطفال الاجتماعية، تعني ملاءمتهم التامَّة لتوزيع الطعام والسلع الصغيرة. وبينما نجد أن مثل هذه الأعمال الصغيرة مبررة للأجور المنخفضة والأرباح المنخفضة للأطفال، إلا إنها هي الحالة التي تناط بها بعض الأعمال في مجتمعات معينة للأطفال فحسب بينما لاتناط مثل هذه الأعمال بغيرهم. وليس معنى هذا أن المجتمعات سوف لاتتجاوز مايبدو لنا بأنه الحدود الطبيعية لملاءمة بعض الأعمال للأطفال فحسب.

لقد غيّرت المبتكرات التقنية طبيعة العمليات الانتاجية وأثرت بدورها على سوق العمالة بالنسبة للأطفال. ويمكن تطبيق نوع التحليل الذي استخدمه بوسيروب Boserup حول تأثيرات التغيرات التقنية على أعمال النساء في الزراعة[١٢] يمكن تطبيق هذا التحليل على أعمال الأطفال أيضاً. فهناك كثير من أعمال الأطفال قد حُذفت والغيت كنتيجة للتقدم التقني في الزراعة والصناعة. ولكن وفي المراحل المتوسطة للتصنيع بَدَاَ بأن استخدام الأطفال قد ازداد. وهذا الوضع كان من الأوضاع التي سادت في اوروبا فحسب خلال فترة أوائل الانقلاب الصناعي وهو يبدو أنه أصبح النموذج المتبع في الصناعات التي تتطلب عملاً

متواصلاً في كثير من البلدان ذات الدخل المتدني في هذه الأيام. وكما ذكر سميلسر Smelser في تحليله لتاريخ صناعة المنسوجات البريطانية (سميلسر ١٩٥٩) فقد أدت المبتكرات التقنية إلى زيادة التخصص في عمليات الانتاج وقد حدث لمدة من الزمن وحالما انتقلت الصناعات من البيوت إلى المصانع، أن استمرت النماذج الاجتماعية القديمة واستخدمت العائلات بكاملها كوحدات. ومع ذلك فحالما أصبح الإنتاج معتمداً اعتماداً متزايداً على الآليات تزايد وتضخم تجزُّء العمل واختفت الأساليب العائلية في الإنتاج. وقد تصادف وجوده هذه الظاهرة في أوروبا مع تطور وتحسين الأنظمة التعليمية التي زادت من أهمية المدارس كوسائل لتأهيل الأطفال للحياة هذا وقد بدأت البلدان ذات الدخل المتدني في اعادة وتكرار هذا النموذج الآن[١٣].

د - *مستويات الدخل والبُنية الاجتماعية والاقتصادية للأسر:*

عند تحليل الطريقة التي تؤثر بها العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الأطفال بمفردهم، هناك عدد من المتغيرات النوعية الهامة والجديرة بالاعتبار. وهذه تشمل الخلفيَّة الثقافية للأبوين وعملهم وتشمل أحياناً الحالة العرقية أو الطبقية وتقديرات الدخل. وهذه مؤشرات تدل على وضع عائلة الطفل بالنسبة للآخرين في نفس المجتمع. وعند تطوير استخدام المؤثرات والدلائل العريضة للطبقة الاجتماعية والاقتصادية وكما فعل كثير من الدارسين لهذه الحالات يصبح الدخل وتقييم الأصول الاقتصادية ذا أهمية خاصة. ولكن تقييم وتقدير الدخل صعب بصفة خاصة في كلا أبحاث الدراسات والأبحاث المبنية على الملاحظة الدقيقة. ففي (كانو) وفي الوقت الذي كان من السهل الحصول على الأرقام المفصلة حول الاستثمارات والدخل من النساء كان ذلك صعباً بالنسبة للرجال فلم يكن من السهل الحصول على تلك المعلومات منهم. ولمّا كنا نشعر أن حالة الوالدين الاقتصادية تؤلف أحد المتغيرات الهامة بالنسبة لتحليل أنشطة الأطفال الاقتصادية، لذلك اضطررنا لتقدير الحالة الاقتصادية لرؤساء العائلة الذكور. وتلبيةً لغرض تحليل معطياتنا، عرّفنا الحالة الاقتصادية للذكور بكونها عملاً يتألف من مجموعة من المتغيرات التي تمتلك الملاحظات والتقارير المفصّلة عنها. وتشمل هذه المتغيرات عمل الذكور وعدد الذين يعيلونهم وحجم الميزانية المنزليَّة والنماذج الاستهلاكية

التي تشمل نوعيّة السكن والأثاث والسلع الاستهلاكية والثقافة. وعند استخدام هذه المعلومات نستطيع الحصول على متغيّر بديل للحالة الاقتصادية ويُعرَّف هذا المتغيّر كعمل من أعمال هذه المتغيرات المعروفة مع تأسيس معادلتنا على المعطيات التي حصلنا عليها من ٢٥٪ من الرجال من العيِّنة التي استخدمناها والتي نثق بها ونعتمد عليها عند الحصول على المعلومات اللازمة[١٤]. وبسبب الفصل الموجود مابين عالم المرأة وعالم الرجل وبسبب أهمية الأطفال بالنسبة لأنشطة النساء الاقتصادية يجدر بنا ألا نخلط أو نشوِّس المعطيات التي حصلنا عليها بالنسبة للرجال أو النساء. ولقد افترضنا أن هناك أموالاً مخصصة بالزوجين في البحوث عن عمل الأطفال وأنه من الممكن اعتبار المنزل وحدة للتحاليل وإننا نجد هذه الوحدة في التقارير الأوروبية والأمريكية الاحصائية خلال القرنين الماضيين ونجدها أيضاً في الدراسات الديموغرافية للبلدان ذات الدخل المتدني. وإن كثيراً من الدراسات حول العلاقة فيما بين عمل الأطفال والإنجاب مؤسسة على كون المنزل وحدة للموارد المتراكمة والقرارات المشتركة. ومع ذلك فإن إبراز نموذج نواة المنزل العائلي لتمييز مجموعات من المعطيات قد أدى إلى استنتاجات غالباً ماكانت خاطئة فهي مؤسسة على فرضيات من الشمولية الكاذبة وذلك كما هو الحال في المعطيات الافريقية[١٥].

وتُظهر أبحاثنا الخاصة في كانو أن هناك ميولاً من قبل النساء لاكتساب دخل منفصل والاحتفاظ به وهذا مايشاهد في كثير من الأنظمة الاقتصادية الزراعية والرعوية والتجارية في افريقية. وهذه الفكرة شائعة فيما بين المجتمعات التي تُبيح تعدد الزوجات أكثر من المجتمعات التي تكتفي بزوجة واحدة مع أنه وحتى في المجتمعات الأخيرة من الواجب دراسة العلاقة فيما بين مكتسبات الذكر والانثى بشكل تجريبي مبني على الملاحظة والاختبار. فإذا بدأنا بتلك الفكرة التي تؤكد أن جميع أفراد العائلة هم أفراد متجون وأن أدوارهم تتمم بعضها بعضاً، لهذا ليس بنا من حاجة للافتراض بوجوب الاعتماد الاقتصادي لعمر من الأعمار أو جنس من الأجناس على الآخر. ويمكننا عندّها أن نسير قُدماً في فحص توزيع الحقوق الاقتصادية والواجبات ضمن المنزل. مثلاً إذا قارنا نظام يوروبا Yosuba ونظام الحوسة المنزلي وهما حالتان من نيجيريا نجد فروقاً كبيرة. في تقسيم المسؤوليات

الاقتصادية بين الزوجين. إذ نجد أنه في حين أن الأزواج في شعب الحاوسة مسؤولون عن تأمين المنزل العائلي والطعام والكساء لزوجاتهم وأطفالهم نجد أن الزوجات في شعب اليوروبا Yosuba يحصلن على رأسمال للتجارة. وهُنَّ بذلك يُنتظر منهن تقديم الغذاء اليومي لأنفسهن ولأطفالهن[١٦] وكما اقترح سانجيك Sanjek[١٧] إن المنزل «هو المسرح الذي تُقدّم عليه شؤون الحياة الاجتماعية». اذ ربما لايكون المنزل وِحدَةً من وحدات الانتاج أو الاستهلاك ولكن من المؤكد أن لايكون كذلك. اذ يجب تحليل الأنشطة المنزلية. على ضوء المعطيات حول أساليب الانتاج في أي مجتمع من المجتمعات. وهل سكان المنزل هم بالحقيقة وحدة من صانعي الطعام أم جالبية أم محضرية وهل المنزل هو وحدة استهلاكية؟

وكيف يتم توزيع الحقوق والواجبات مابين أفراد العائلة في المنزل؟ ولاتزال وظائف وآمال الوحدات الاجتماعية كالعائلات والمنازل مواضيع تصلح للبحث الاختباري. ففي كثير من أعمال الدراسات الاحصائية افترض أن البُنية الفيزيائية للمنزل كانت غالباً منسجمة ومتناسقة مع وحدة اجتماعية خاصة ولكن الحقيقة أن ليس الأمر بهذه الصورة.

وتساعدنا الأبحاث المبنية على التجربة والاختبار حول التركيب المنزلي وأدوار الأهل في فهم المدى الذي جعل عدة أصناف من الأشخاص يمارسون حقوقهم وسلطتهم للحصول على خدمات الأطفال. ففي (كانو) يستطيع أي راشد أن يرسل أي طفل في مهمة سواء كان هذا الطفل من أقارب المرسل أو من الذين يعيشون معهّ في نفس البيت أو ربما من معارفه وفي هذه الحالة يتوقع الطفل أن يحصل على تعويض مالي يختلف مقداره طبقاً لقرابته أو قرابتها من الشخص المرسل. أما الآباء والمربون فلا يُنتظر منهم إعطاء الطفل أي تعويض لقاء خدماته لهم، وذلك لأن تلك الخدمات ماهي إلا جزءٌ من التزامات الطفل تجاه والده. ولكن الأقارب البعيدي الصلة بالطفل حتى ولو كانوا يعيشون في نفس البيت، يكافؤون الطفل لقاء قيامه بإنجاز المهمات التي يكلَّف بها وعادة ماتكون المكافأة نوعاً من الطعام أو النقود. أما الغرباء فيقدمون دفعة تعتبر جزء من الأجر.

لقد استطعنا بحث أعمال الأطفال ضمن علاقاتهم داخل المنزل وخارجه على أساس المذكرات اليومية لأنشطة عدد من الأطفال يبلغون ١١٢ طفلاً، لمدة عشرة أيام لكل طفل. وقد استخدمنا عيِّنات من الأطفال منضدة طبقاً للسنُ والجنس والدوام المدرسي وطبقاً لأعمال الآباء. ولقد وجدنا أنه بينما كان كثير من الأطفال يعيشون بعيداً عن امهاتهم بسبب كثرة حوادث الطلاق، ألا أن هؤلاء الأطفال كانوا يقومون بخدمات كثيرة لأمهاتهم. وبعض الأطفال يشتغلون بانتظام في خدمة جدَّاتهم بينما هم يعيشون مع والديهم. اما الراشدون الذين لهم الحق باستخدام الأطفال فهم غالباً مايعيشون في منازل مختلفة عن منازل الأطفال. مثلاً الطفل أو الطفلة في مجتمع الحاوسة. له علاقة وثيقة بالمرأة التي اعتنت به أو بها أثناء أسبوع الفطام وتكون هذه المرأة عبارة عن جدَّة أو اخت لأحد الوالدين. وهنا نجد أن كثيراً من الأطفال يزورون تلك المرأة بانتظام ويقومون باداء الخدمات اللازمة لها خلال طفولتهم وأحياناً تستمر تلك الخدمات وتصبح التزامات مادية لإعالة تلك المرأة في شيخوختها. وعدا عن هذه العلاقات الخاصة وجدنا أن هناك كثيراً من الأطفال يقومون بأداء بعض المهمات بانتظام ويطلبون الطعام من عدة منازل وأحياناً ينوعون ترتيبات مبيتهم ونومهم. لهذا نجد أن أي افتراض ان عمل الأطفال المنزلي غير المأجور منُحصِراً بالوحدة المنزلية فقط سوف يُشُوِه تحليلات معلوماتنا ويشوشها بالتأكيد.

خامساً - الختام: أدوار النساء والأطفال المتغيرة وتأثير الثقافة الغربية:

وكما أشرنا خلال نقاط عدة في هذا الفصل، فإن الحافز الرئيسي للتغيير في أدوار الأطفال في شمال نيجيريا هو العدد المتزايد من الأطفال الذين أصبحوا يداومون على المدارس الأولية. وقد كان لهذا العامل تأثير على أدوار النساء وبُنية العائلات التي كانت تعتمد على عمل الأطفال لاسباب اجتماعية وثقافية أكثر منها اقتصادية.

وفي هذا الجزء من نيجيريا تعتبر الثقافة الغربية (الوآسعة) حدثاً جديداً. ففي أثناء وفترة الاستعمار البريطاني لم يتدخل البريطانيون بنظام التعليم الاسلامي

ومنعوا المدارس التبشيرية المسيحية من دخول تلك المنطقة. وكانت النتيجة أن تأخرت منطقة شمال نيجريا بالنسبة لبقية أجزاء تلك المنطقة التي تطوّرت فيها الثقافة الغربية. ففي السنوات الأخيرة الماضية عمدت سلطات الفيديرالية والحكومية هناك إلى اقامة حملة كبرى لزيادة ادخال الطلاب إلى المدارس الأولية. ولكن جابهت هذه الحملة مقاومة شعبية منظمة قامت بها العناصر المحافظة الاسلامية التي وجدت في الثقافة الغربية تهديدا لنظام التعليم الاسلامي التقليدي ومع ذلك فقد ظهر أن تلك المقاومة كانت مبالغ بها لأن انخراط الطلاب في المدارس الأولية في أواخر السبعينات قد زاد على التوقعات والتسهيلات. ونحن نشكُّ في أن المعارضة الموجودة سببها الحقيقي الاعتراف بتهديد الثقافة الغربية لتقييم العمل عن طريق السن والجنس وللتهديد بإلغاء نظام الحظر على النساء (البورداه) والحقيقة أن العائلات التي لم ترسل أطفالها إلى المدارس في مدينة (كانو) نادرة جداً. ولكن هناك موقف مختلف بالنسبة للفتيات كما يظهر من هذه الدراسة.

وكما رأينا، فقد حل الدوام المدرسي في بعض أجزاء مدينة (كانو) محل البيع في الشوارع بالنسبة للفتيات والذي كان مهنة وواسطة للحصول على المهور. ومن الممتع أن نلاحظ أن معارضي الثقافة الغربية للمرأة يدَّعون أن أخلاق الفتيات مهددة في المدارس مادام أن الفتاة يجب أن تجذب طالبي الزواج بمظهرها حتى تحصل على هداياهم وقبولهم بالزواج ولكن معارضي تجارة الشوارع يستخدمون نفس الكلام ويقولون أن العمل والنشاط في الشوارع يكون على حساب أخلاق الفتاة وفضيلتها. ولكن كلا الفريقين متفقان على وجوب الإبقاء على زواج الفتيات عند سن الرشد ووجوب الإبقاء على نظام الحجز للمرأة (البوردة). أما الاختلاف، بعد أن تغيرت أدوار الأطفال، فهو في الوسائل التي يتم بها الحصول على المتطلبات اللازمة للزواج وفي أدوار الاناث بصورة عامة. إذ أن تجارة الشوارع قبل الزواج سوف تستمر بالنسبة لبعض الفتيات ولسوف تجهض فكرة تعليم الاناث عن طريق الزواج بالنسبة للباقين.

وستبقى الثقافة الغربية في جميع مظاهرها تهديداً للقيم التقليدية والأدوار الاجتماعية ففي الحاضر والمستقبل سوف يصبح من الصعب على النساء التكيُّف في

الزواج مع نظام العُزلة (البورداه) حينما تزول مساهمة الأطفال كلياً في الأعمال والاقتصاد المنزلي.

وكلما تقدَّم الزمن فلسوف تتخذ المرأة موقفاً جديداً غير متناسق مع نظام الزواج الحالي ومع مرور الزمن من المحتم أن تُمكّن الثقافة الغربية النساء من اتخاذ أدوار جديدة في العمل متنافية مع طبيعة تقاليد الزواج. ومن المحتم أن تغير الثقافة الغربية أدوار الأطفال وتهدد بتغير طبيعة تقاليد الزواج في مجتمع الحوسة. وينبغي علينا أن ندرك أنه من غير الممكن أن نتلاعب بأدوار الأطفال بهذه الطريقة دون تغيير توازن القوى مابين الرجال والنساء اللذين يعتمدان كلاهما على الأطفال ولكن بطرق مختلفة.

وفي الختام نقول أنه اذا كان هناك درس واحد يقدّمه علم الإنسان لدراسة عمل الأطفال في ذلك إلا تأثير وزخم العوامل الثقافية على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. وفي أثناء دراسة تأثير إحدى القوى على القوة الأخرى، من المفيد أن نقول أننا ندرك ادراكاً كاملاً أن القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تتوحد جميعها في أنظمة سلوكية. فالتغيير في أي جزء من النظام يؤثر على النظام بأجمعه ككل، إذ أننا لانستطيع التدخل في حياة الأطفال دون النظر إلى كثير من العوامل التي تبدو لأول وهلة أن لاعلاقة لها بالأطفال.

الملحق: بعض المعطيات حول أنشطة الأطفال:

لقد حصلنا على المعطيات حول دراسة الأطفال في مدينة (كانو) من المقابلات شبه البنيوية التي حدثت مع الأطفال وبُحثت فيها أنشطتهم وأعمالهم اليومية. ولقد خُطّطت قصص المقابلات مع معطيات تسجّل الصورة الجانبية للوضع الاجتماعي والاقتصادي وطبيعة نشاط الطفل، والطفلة وأعمالهما ودوامهما والعلاقات السلطوية التي يعتمدان عليها والأرباح وتوزيعها. ولاتشمل هذه الدراسات الأنشطة الاقتصادية وحسب، بل تشمل اللعب والوقت المستهلك في تناول الطعام والاستحمام والمظاهر الأخرى في الحياة اليومية. وهنا نورد صورة للمعطيات من الحياة اليومية لفتاة تدعى (خديجة). وهي فتاة في الحادية عشرة من العمر. ويعمل والدها تاجراً لبيع الأحذية. وتعمل والدتها في الطبخ وبيع الكعك

ونوع من الطعام الأساسي المصنوع من الذرة. ويُعتبر الوالد من متوسطي الحال بالنسبة لبقية العائلات المدروسة. وتدخل أنابيب المياه إلى بيتهم المصنوع من الآجر غير المشوي ولكن البيت يخلو من الكهرباء. ويمتلك الوالد دراجة نارية. وتداوم خديجة على مدرسة من مدارس تعليم القرآن ومدرسة ليلية اسلامية وهي مدرسة أكثر تنظيماً من المدارس القرآنية ولكن خديجة لاتداوم على أية مدرسة ابتدائية ولانعلم دخل والدها بالضبط. ولكن دخل والدتها الشهري يُعدّد بمبلغ N.2300 وهو مبلغ يزيد قليلاً عن معدل بقية أفراد الجناح وتنهض خديجة باكراً لتبدأ في بيع الكعك (تالا) في الشوارع وبعدها تداوم على المدرسة ثم تستأنف بيع الكعك وفي أثناء النهار عندما تشعر بوجود فراغ لديها تبدأ في نشاط من نشاطاتها يمكننا اعتباره نوعاً من العمل واللعب بنفس الوقت، فهي تحضّر الشطائر لبيعها للأطفال. وهي تقول: «بعد أن استيقظ في الصباح أقوم بالوضوء ثم صلاة الصبح وبعد ذلك اتناول فطوري. وبعدها أذهب خارج المنزل لبيع الكعك الذي تصنعه والدتي كل صباح» وبعدها أحمل الكعك وأتجول خلال المدينة لبيعه وقد بعتُ ماقيمته ٤٨ كوبو (١٠٠كوبو=N1) ولم أعلم كم من الكعك قد وضع لي على الصينية المسطحة لابيعه. وقد عاتبتني والدتي قائلة أنني لا ابذل مجهوداً لبيع الكعك كالسابق» وعندما رجعت إلى البيت أتت المدعوة د. ج. D. G[١٩] وطلبت المزيد من الكعك (قيمة ٥٠كوبو) (وقد أعطت بنت أخرى ماقيمته ٢٠ ك من الكعك) ثم خرجت للمرة الثاني وبعت قسماً من الكعك وأتيت بالنقود الى والدتي وببقية الكعك الذي لم يُبع».

«وبعدها انطلقت إلى مدرسة تعليم القرآن التي كان يديرهم المعلم (س). وتبدأ الدراسة في المدرسة كل صباح في الساعة الثامنة صباحاً وتنتهي في التاسعة صباحاً. وعندما رجعت إلى البيت غسلت قدمي ويدي ورأسي وحضرت بعض الكعك. وبعدها أرسلتني والدتي إلى جناح آخر لجمع بعض الطاسات (يجلب المشترون الطاسات الفارغة عند شراء الطعام) ولجمع النقود من الزبائن الذين يشترون الكعك منا بالدين وعندما رجعت إلى البيت كلّفت بالذهاب إلى جناح آخر وهو جناح ازيوا Azewa حيث كانت أختي الصغرى ترجع الطاسات إلى أصحابها. وهناك في (ازيوا) كان عليَّ أن أجمع بعض الطاسات. وفي طريق

العودة قابلت الحاجبي. ي (وهو صديق) وقد سألني إلى أين اذهب. فأجيبه أنني قد أرسلت إلى بيت (م) لأخذ بعض الكعك. وعند رجوعي إلى البيت علمت أن أختي الصغرى سوف تأخذ الطاسات إلى المشترين وبعدها أُرسلت إلى بيت (م) حيث حصلت على سبع طاسات ثلاثة منها تتسع كل واحدة سبعة K والباقي تتسع الواحدة لثماني K ووضعت والدتي الكعك (تو Tuwio) في كل طاسة وكانت كميات الكعك مختلفة حسب كمية النقود المدفوعة لكل طاسة وبعدها أخذت هذه الطاسات إلى الأشخاص الذين طلبوا شراء الطعام».

وبعد رجوعي أرسلني شخص يدعى (ج) للحصول على بعض الكعك ففعلت ذلك. وبعدها خرجت من المنزل وبدأت في عملية بيع الكعك وكنت أصيح بأعلى صوتي (الطعام والكعك، الحساء، الزيت، واللحم). وفيما بعد أُخبرت أن المواد المطلوبة لصنع الكعك قد نفدت وهكذا أُرسلت للحصول على بعض الذرة المطحونة، من بعض البيوت وقد طلبت مني صاحبة البيت أن أذهب وأحضر لها، إحدى الأواني الكبيرة التي كانت والدتي تستعملها لصنع الكعك واعداده. وعندها رجعت إلى المنزل لجلب تلك الآنية الكبيرة ولكنها كانت كبيرة الحجم وثقيلة فلم أستطع حملها. وهكذا حملوها لي إلى أن أوصلوها إلى مدخل البيت. ثم ذهبت إلى تلك السيدة (ت) وأخبرتها أنني لم أستطع حمل تلك الآنية وجلبها لها ولكن أخي الأصغر كان قد التصق بتلك الحلّة فاتسخت يداه وبقية جسمه.

في هذه الأثناء كانت والدتي تطحن شيئاً ما. وهكذا أرسلتني إلى مكانٍ آخر لطحن بعض بذور الخرنوب وعندما رجعت ارسلت أمي بنتاً أخرى لطحن كميةٍ من الزنجبيل والفلفل الأسود وبعدها رجعت وهي تحمل التوابل المطحونة. ثم أني خرجت إلى البيت (ل) للحصول على ثلاث طاسات من الذرة الغينية وجلبت هذه إلى البيت وبعدها طلب مني أخذ ثلاث طاسات إلى (ت). وقد أعطتني بعض النقود (١٥ك) ثمنا للنخالة (دوسا) ولكن (ت) أخبرتني أن والدتي مدينة بـ(٥ ك) فقط ثمن النخالة في اليوم السابق.

وبعد وصولي المنزل بادرت بالخروج للحصول على الملح ومكعبات حساء / ماجي/ وبعض المنظفات. وعند رجوعي حضرت بعض الطعام المصنوع من مزيج

قيمته ١٠ك من الطحين و١ك من الملح و٥ك من زيت النخيل واشتريت بعض الحطب بما قيمتة ١٠ ك لاشعال النار. ثم أخذت ذلك الطعام لبيعه للأطفال ولكن فجأة استدعيت وأخبرت أنه يُطلب مني الذهاب إلى بيت (هـ) وهناك قيل لي أن زارا Zara (أحد الباحثين بالشؤون الانسانية) قد حضر وأنه يودُّ رؤيتي.

وهنا أخذت معي بعض المرافقين لحراستي ولكني أخبرتهم أنني ربما استغنيت عن خدماتهم وأرجعتهم. وقد قالت أختي الصغرى انها كانت مشغولة ببيع (الكوكو) ثم شرعنا في المسير مع فتاة أخرى وبعض الذين تطوعوا لمرافقتنا لرؤية (زارا) ثم تركت الطعام الذي كنت قد أعَددتُه لبيعه للأطفال لحين رجوعي من مقابلة زارا.

وبعد رجوعي إلى المنزل سئلت أين كنت فأجبت أنني كنت أتحدث مع زارا. وقبل مغادرتي المنزل كلفت بحمل قرعة (يقطينة يابسة تستعمل كزجاجة وطاسة) مملوءة بالذرة لطحنها. ثم أتت أختي الصغرى ومعها قرعة أخرى مملوءة بالذرة. وقد أخذت هذه منها فأصبح لدي ثلاثة قرعات من الذرة أخذتها لأطحن مافيها من ذرة. وقد أخبرني الشخص الذي أشرف على طحن الذرة ألا أحمل حملاً ثقيلاً بهذا الشكل. ولهذا حملت إلى البيت قرعتين فقط ثم رجعت وحملت القرعة الثالثة. وقد أعطاني الرجل الذي أشرف على الطحن قليلاً من النقود وكذلك لإخوتي الصغار.

وبعدها طُلب مني أن استحم وقد فعلت ذلك. وبعد ذلك ارسلوني إلى المستشفى وقد اخبرتني زوجة أبي الثانية أن اسرع في الذهاب إلى المستشفى، ولكن قبل أن اتمم استعداداتي للذهاب إلى المستشفى كانت زوجة أبي قد ذهبت ومعها بعض النسوة عند ذلك سلمتني أختي الكبرى أجرة السيارة للذهاب إلى المستشفى ولكن لسوء الحظ لم استطيع الحصول على سيارة أجرة للذهاب إلى هناك، وهكذا ذهبت بالباص. وفي طريقي إلى موقف الباص قابلت إحدى صديقاتي وسألتها عن وجهتها وإلى أين كانت ذاهبة؛ فقالت انها ذاهبة إلى جناح باكن روا فطلبت منها أن تسمح لي بمرافقتها فدخلنا الباص معاً. وقد نزلت صديقتي في باكن روا Bakin Ruwa ولكني تابعت المسير إلى المستشفى وعندما وصلت إلى القسم الخارجي من جناح كازوا Kasuwa اشتريت كمية من الجبن- سوق كورمي Kurmi.

وبعدها قابلت (ت) وسألتها إلى أين كانت ذاهبة فقالت أنها كانت ذاهبة إلى منزلها رأساً. وقد اشترت(ت) بعض السمك المقلي من السوق بمبلغ ١٠ك. وقد اعطتني قطعة من السمك وبعدها ذهبتُ إلى البيت. وفي طريقي إلى المستشفى تلكأتُ ولعبتُ على الطريق.

وعند رجوعي إلى البيت وجدت أن النساء في المنزل يُعْددن وجبة من الطعام. وقد وجدت احدى النساء تأكل كعكة التوتو المحتوية على الزبدة. وقد أضافت أنها لم تعرف أن تلك الكعكة تحتوي على الزبدة. وعندها أعطيت طاسة أخرى من الطعام لاتحتوي على الزبدة ولكنها رفضت تناول شيء منها. وبعدها طلب مني أن اشترك في الطعام مع النسوة اللواتي قابلتُهن في المنزل. وبعد تناول الطعام غسلنا أيدينا.

وفي الليل طُلب مني أخذ بعض التوابل لطحنها وهناك اضعنا زمناً طويلاً في اللعب وبعدها تقدم الأطفال الآخرون وأنا معهم إلى مكان تباع فيه الفواكه والخضروات في الشارع. فاشترينا بعض الخضروات لعمل الحساء بمبلغ ٥٠ ل. والتي كانت والدتي قد أوصتني بشرائها.

ملاحظات:

* دائرة العلوم الانسانية: المتحف الاميركي للتاريخ الطبيعي نيويورك الولايات المتحدة. ولقد تمّت الأبحاث التي تأسست عليها ورقة العمل هذه في نيجيريا بين عام ١٩٧٦-١٩٧٨- بمنحة من مؤسسة العلوم الوطنية في الولايات المتحدة (رقم B.N.S ٧٦- ١١١٧٦) ودعم من المتحف الاميركي للتاريخ الطبيعي ومؤسسة وينر جرين Wenner gren ومجلس علوم البحوث الاجتماعية. ويعبر المؤلف عن شكره العميق لكارول جلبر CARAL GELBER لمساعدته القيّمة في تحليل المعلومات التي يُنبت عليها ورقة العمل هذه.

[١] الأدب الموجود حول هذا الموضوع يشمل: م. أندرسون: بنية العائلات في لانكشاير في القرن التاسع عشر (مطبعة جامعة كمبردج١٩٧١) ثم اذياس Azies (١٩٦٢) ودي موس. ثم ب. هانا والت Hananwalt: تربية الأطفال لدى الطبقات الدنيا في انكلترة في نهاية العصور المتوسطة وفي مجلة الأنظمة المتداخلة

١٩٧٧ العدد١ ، ص١-٢٢ . ثم كترنجهام Kitteringham ١٩٧٥ . ثم لاسلت Laslett : الذي فقدناه . وكذلك كتاب انجلترة قبل العصر الصناعي (نيويورك تشارلز سكربنر Charles Scribnes وأولاده ١٩٦٥) ثم ب . لاسليت B.Laslett و(ر) . وول R.Wall في كتاب المنزل والعائلة في الأزمنة القديمة ، (مطبعة جامعة كمبردج ١٩٧٢) . ثم شلد كروت Schild Krout ١٩٧٨ب ثم سملسر Smelser ١٩٥٩ . ثم ي . ب ثومبسون في كتابه : بُنية الطبقة العاملة البريطانية (لندن فكتور جولاتسنز Gollancz ١٩٦٣) وتللي سكوت ١٩٧٨ .

[٢] م . لاست M.last : خلفاء سكوتو (لندن لونغمانز جرين١٩٦٧) ثم ج بادن paden الدين والثقافة السياسية في مدينة كانو (بركلي مطبعة جامعة كاليفورنيا ١٩٧٣) ثم م . جـ سمت اقتصاد مجتمعات الحوسة ، حول دراسات زاريا الكولونيالية رقم ١٦ (لندن مكتب قرطاسية جلالة الملكة ، ١٩٥٥) ثم كتاب الحكومة في زازاد (لندن مطبعة اكسفورد ١٩٦٠) .

[٣] ي . ن جودي E.N. goody : «التبني في جونجا» في ب ماير : اعداد الأطفال للحياة : المدخل من علم الإنسان الاجتماعي . رسالة علمية رقم ٨ . (لندن تافستوك Tavistock ١٩٦٩) ثم الأشكال المتلاحمة مع الأبُوة : المساهمة والتعويض عن أدوار الآباء . في جـ جودي J. goody ثم القرابات (لندن- سلسلة بنجوين Penguin ١٩٧١) ومن نفس السلسلة : محتويات القرابة : وهي مقالة حول المجتمع العائلي في جونجا gonja في شمال غانة (دراسات من كمبردج حول علم الإنسان الاجتماعي العدد ٧ مطبعة جامعة كمبردج١٩٧٣) وكذلك اوبونج Op-pong ١٩٦٥) .

[٤] د . س رازاي R.S. Rahzay قانون اشانتي ودستورها . (لندن مطبعة جامعة اكسفورد١٩٢٩) .

[٥] د . سانتير R.Santesse : علم التربية لدى المسلمين الأفارقة (مونتربال مطبعة مونتربال ١٩٧٣) ثم ل . م لويس Lewis : الاسلام في افريقية الاستوائية (لندن- مطبعة جامعة اكسفورد١٩٦٦) .

[٦] في الخمسينات بدأت الحكومة تهتم بقضية جنوح الأحداث واستخدام

الأطفال الصغار والحملات السياسية. وقد أدى هذا إلى نشر مجموعة من القوانين من قبل السلطة الوطنية: السيطرة على الأحداث المرافقين لمعلمي القرآن الكريم القانون رقم ٤ لعام ١٩٥٤. وقد قضى مخالفته لذلك القانون. ولكن في هذه الأيام نادراً مايحدث أن يحصل المعلم على أي اذن.

[٧] هناك حالة مشابهة تشبه التجربة الأوروبية الامريكية وهي أن عمل الرجال المنزلي يُعرَّف بشكل تقليدي بكونه غير متناسق مع حالتهم الجنسية.

[٨] س. ن ايسنستادت S.N. Eisenstadt: من جيل إلى جيل: المجموعات ذات الأعمار الواحدة والبُنية الاجتماعية (جلينكو III glencoe (المطبعة الحُرّة ١٩٥٦ وبولم Paulme ١٩٧١)

[٩] ب. سبنسر P.Spencer: السامبور و(دراسة لحكم الشيوخ أو المسنين في إحدى القبائل البدوية (بيركلي مطبعة جامعة كاليفورنيا ١٩٦٥).

[١٠] ر.ا. ليفن: تربية الأطفال كتكيف ثقافي ب ليدرسان دس. تولكين وا روزنفيلد، الثقافة والطفولة. المتغيرات في التجارب البشرية مطبعة نيويورك الاكاديمية ١٩٧٧.

[١١] ب. هِل P.Hill: منطقة الحاوسة الريفية: القرية وخلفياتها (مطبعة جامعة كمبردج١٩٧٢) وم. سمث: بابا من كارو: امرأة من مسلمي الحوسة (لندن فابر وفابر ١٩٥٤).

[١٢] ي. بوسيروب: دور المرأة في التطور الاقتصادي (نيويورك. مطبعة القديس مارتن ١٩٧٠) للاطلاع على مناقشات أبعد مدى حول المدى الذي يمكن للتاريخ الأوروبي أن يلقي به النور على الحالة الراهنة انظر الفصول التي كتبها موريس ُهل في هذا الكتاب.

[١٤] اعترف بأني مدين لجاي ستاندنج في توضيح هذا الموضوع لي.

[١٥] لاسلت وول Lass Lett and Wall ١٩٧٢ و ا. هاميل A. Hammell وب لاسليت P. Laslett مقارنة البُنية البيتية مع الزمن والثقافات في دراسات من كمبردج حول المجتمع والتاريخ المجلد / ١٦/ ١٩٧٤ هو ٣٧-١٠٩، وكذلك

ر. مانجيك: تنظيم العائلات في ادابراكا Adabraka في غانة: والمقال حول: الاتجاه نحو منظور مقارنة، وذلك في الدراسات المقارنة في المجتمع والتاريخ.

[١٦] ن سوادارکاسا: «حيث تعمل النساء»: دراسة عن نساء يوروبا في السوق والبيت، أوراق في علم الإنسان متحف علم الإنسان العدد ٥٣ (آن اربور Ann Arbos جامعة مشيجان ١٩٧٣).

[١٧] سانجيك Sanjek. انظر أيضا ي شلد كراوت: الاقتصاد والقرابة في المساكن المتعددة الجنسيات، في ج. جودي: البُنى الاجتماعية المتغيرة في بخانا. مقالات حول علم الاجتماع المقارن لدولة جديدة وتقاليد قديمة لندن- المؤسسة الدولية الافريقية. ١٩٧٥ وي شلد كروت:

شعب الزونجو Zongo: تحول الهوية العرقية في غانا (لندن مطبعة كمبردج ١٩٧٨ الفصل الخامس)

[١٨] م. هكست: الثقافة الاسلامية في الأنظمة التقليدية وأنظمة الدولة في شمال نيجيريا وكذلك ج. ب هابارد: الدولة والتعاليم الاسلامية في شمال نيجيريا ١٩٠٠-١٩٤٠. كلاهما مذكوران في ج. ن براون وم. هكست: التناقض والانسجام في الثقافة في افريقية الاستوائية (لندن. جورج الين ١٩٧٥)

[١٩] في هذه القصة اشرنا إلى أسماء الأشخاص بالحرف الأول من كل اسم.

الفصل الرابع

الطفل في افريقية:

إعداده للحياة والمجتمع - وثقافته

بقلم م . يكومبو (*)

M. Bekombo

المقدمة:

لم يُعتَرَف بالطفولة في المجتمع الأوروبي كمظهر واضح أو جانب من جوانب الحياة إلا بعد الانقلاب الصناعي. إذا أنه بعد فترة من الاستغلال الفظيع لعمل الأطفال، وبعد لمس الحاجة لقوة عمالة عالية الوتيرة والمهارة، ومايتنتج عنها من توسّع في التدريب وإقرار بوجوب التعليم الالزامي للأطفال مع وجود عوامل أخرى، كل هذا أدّى إلى الانسحاب التدريجي للأطفال من ممارسة العمل في القطاع الانتاجي. وقد كان هذا مُبشِّراً بتغيير جذري في مفهوم الطفولة ومواقف المجتمع تجاهها. وهكذا أصبح الطفل مسؤولية اقتصادية وموضوعاً لتطويق وحصار الحالة النفسية في الآباء بدلاً من أن يكون الطفل مظهراً من مظاهر الربح الاقتصادي.

ولقد اشتملت النتائج السريعة لهذا التغيير في حالة الأطفال وأوضاعهم، انقاصاً وتقليصاً عاماً لنسبة المواليد، وأصبح تبني الطفل الذي كان واسع الانتشار في السابق نادراً وقليلاً. وقد تزايد تقلص الوحدة العائلية نتيجة لضغوط متزايدة من قبل التشريعات والقوانين. وفي نفس الوقت أصبح الأطفال الذين كانوا في العهود السابقة يحتلون هامش القطاع الانتاجي، تحت سيطرة الوالدين المطلقة، أصبح هؤلاء حائزين على قيمة شخصية جعلتهم موضوع أبحاث علمية ورعاية التشاريع الحكومية.

ولقد وضعت هذه الأنواع من المواضيع الاقتصادية بشكل استراتيجية لتحسين أوضاع العالم الثالث وتنميته. ومع أنه من الممكن تطبيق مثل هذه الاستراتيجية بشكل موضوعي، الا أن النظرية تشير فقط إلى المشاكل النوعية الخاصة بالتنمية الوطنية الاقتصادية ولكن يبدو أن وجهة نظر المؤرخ ب ارياس P.Aries الواسعة الأفق ستكون عونا لنا على هذا الصعيد. اذ أن هذا المؤرخ يظن أن انبثاق فكرة الطفولة ذو علاقة وثيقة بانتشار فكرة محو الأمية والمدارس: وهكذا فإن المواقف بالنسبة للأطفال في اوروبا لم تنشأ كاستجابة للتغيرات الاقتصادية بل أيضاً كنتيجة للانتقال من النواميس والأعراف الكلامية إلى التعاليم الكتابية. وللدفاع عن نظريته يقلل أرياس أهمية التغيرات الاقتصادية ويضعها في المقام الثاني بعد أساليب الانتقالات الثقافية من جيل إلى جيل. وذلك لأنه طبقاً لهذه الفرضيات، فإن التطور في المواقف ماهو إلا نتاج ثقافي على العموم وأكثر منه نتاج لأحد قطاعاته التأسيسية وهكذا فإن أي بحث حول أنشطة الأطفال الانتاجية يجب أن يتم من خلال ادراك عالمي لثقافة المجتمع المعني. ولهذا أصبح، الولوج في مدخل عرقي في هذا المجال ليس مفيداً فحسب بل ضروريا أيضاً (أرياس ١٩٦٠ ، ١٩٧٨) وإن هذه النبذة المختصرة عن التاريخ الاجتماعي لأوروبا تقودنا للسؤال فيما اذا كانت البلدان المتطورة في افريقية رغم نوعيتها الثقافية سوف تسير على نفس النمط الذي سارت عليه اوروبا. وللإجابة على هذا السؤال وللمبادرة في ايراد المشاريع الهادفة لتلطيف وتخفيف مشكلة عمل الأطفال علينا أن نفهم أولاً الاطار الافريقي الثقافي. هذا وإن الجزء الأول من هذا الفصل يصف بايجاز المحيط التقليدي الافريقي الاجتماعي والاقتصادي مع التركيز على الطريقة التي تنتقل بها الثقافة من خلال نظام تعليمي متكامل مندمج في جميع أشكال النشاطات في المجتمع.
وهكذا عند التمييز فيما بين فكرة المساهمة بالعمل وفكرة العمل نفسه نحاول أن نُظهر أن النشاط الانتاجي لطفل يعيش في مجتمع قروي تقليدي ماهو إلا واسطة للتكامل الاجتماعي ولايمكن الحاقه بالعمل المأجور. وبعد ذلك، فإذا التفتنا إلى المحيط الحضري الحديث، يظهر لنا أنه وذلك (يعكس النموذج الأوروبي العربي

التاريخي) عندما لم يعد عمل الأطفال مندمجاً في أي نظام ثقافي، أصبح هذا العمل عبارة عن نشاط منحرف بالنسبة للسياقات السائدة والأحوال السياسية والاقتصادية في افريقية.

ثانياً: الطفل كما هو في المجتمعات الأفريقية التقليدية:

١ - الطفل والعائلة:

إن كثيراً من المجتمعات الافريقية سواء كانت مركبة بشكل دولة أم لم تكن، إلا أن تنظيماتها لاتزال طبقاً للتنظيمات العشائرية أو العائلية الذرية لهذا من الصعب تعريف وتحديد هذه الوحدات. فالذرية تعتبر بأنها مجموعة يشترك أفرادها بنفس التاريخ ويعرفون بعضهم بعضاً بانتمائهم إلى جد واحد مشترك لذلك فالأفراد يعتبرون أنفسهم جزء من ذرية تستلزم ممارسة عدد معين من الواجبات والالتزامات ضمن المجتمع. وإن أهم الحقوق الممنوحة لكل رجل هو الحق بمحاولة احراز أعلى المراتب الاجتماعية عن طريق سلسلة واسعة ومتنوعة من الاختبارات. وأكثر هذه الالتزامات تقييدا هي التي تتطلب من جميع أفراد الذرية الزواج من خارج تلك الذرية. وأن منّع الزواج من داخل الذرية يتبعه بعض الاستثناءات (شأن جميع القواعد) وهذه الاستثناءات تصبح أحياناً من المتطلبات الذاتية. وهكذا نجد أحياناً وفي بعض المجتمعات أن زواج بنات الصم لاغبار عليه مع أنه نادر. وهكذا تعتبر الذرية نفسها كوحدة مؤلفة من أفراد لكلٍ مقامه بالنسبة للجد المشترك وطبقاً لترتيب وجوده الزمني وسنرى كيف ولماذا ننظر إلى الشخص ضمن هذه البنية كفرد له أو لها حقوق خاصة قبل أن ينظر له أولها كطفل أنجبه زوجان.

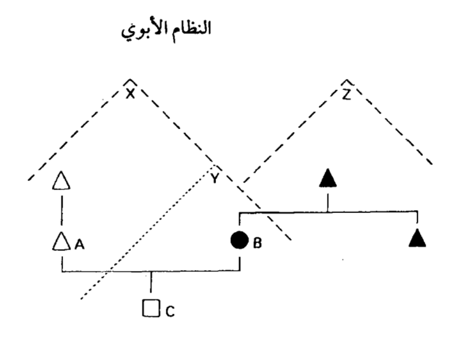
والحقيقة أن تحالفات المصاهرة والزواج تعزز المجموعات الذرية أكثر مما تُعزز الأفراد. وهذا أمر صحيح سواء كانت المجتمعات خاضعة للأب حيث تسكن الزوجة في بيته أم تابعة للأم حيث تستقبل الأم زوجها أو عاشقها الشرعي في بيتها.

فالروابط المفقودة بين فئتين أو ذريتين انما تدل على أن هاتين مجموعتان اتفقتا على التحالف.

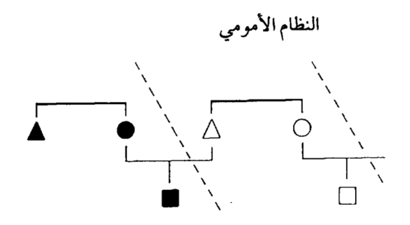
فالفردان الذين يدعيان خطأ بالزوج والزوجة لايصحبان فعلاً شريكين متلازمين إلا فيما بعد وتظل تلك الشراكة والاشتراك فقط بقصد السماح للفريقين بإحراز أهدافهما الخاصة كل على انفراد وهذه الطريقة من التحالف تؤدي بنا أن نركز على الفرق فيما بين عمل المربي للأطفال وعمل الوالد أو الوالدة. وعلى العموم ففي الثقافة الافريقية يظهر أن دور المربين هو الأهم، فهو يأتي من خلال مجال النشاط الاجتماعي وهو بهذا يناقض الوضع في المجتمعات الغربية التي تعتمد على النسل البيولوجي الطبيعي. إذ بينما يتم العمل التناسلي بين فردين بها الا أنه يمكن لكثير من الناس، أن يقوموا بدور الأبوين لنفس الطفل وفي نفس الوقت ونتيجة لذلك غالباً ماتصبح العناية بالطفل منوطة بالعائلة التي تعتني به وكذلك للمجتمع في القرية. أما في أوربا من جهة أخرى فالأبوان فقط هما اللذان يعتنيان بالطفل ويوليانه رعايتهما ولكن من الممكن أن يستلم هذان الأبوان بعض المساعدة من المجتمع من خلال الدولة. وفي المجتمعات الخاضعة للأب (والمؤسسة على تعدد الزوجات) تكون مكافأة هذا التحالف، القبول بممارسة حقوق الأب على الأطفال الذين سينجبهم هذا الأب في المستقبل (ويدعى الأب عندها آخذاً الزوجة للذرية) وكذلك حيازة الحق بزيادة وتوسيع شبكة العائلات (ويدى الزوج عندها معطي الزوجة للذرية) وهذا يُنتج (بسبب تعدد الزوجات) إيجاد خط جديد من النسل فيما بين الأقارب عن طريق الزواج. فالحصول على الحقوق الأبوية من خلال الذرية (س) مثلاً (انظر الشكل ١) يفسر بشكل شرعي علاقة الأطفال (جـ) بالذرية التي ينتمون إليها الآن. وبنفس الوقت إن وجود الزوجة (ب) وهي زوجة (ا) يؤدي إلى تجزُّء الذرية (س) من خلال تأسيس منطقة (ص) (وهي مشتركة بين المجموعتين (س و ز) باعتبارها مركز العلاقات العائلية والأرض (الشكل١) أما في المجتمعات التي تتبع نظام الأمومة فليس هناك «معطون أو آخذون» للزوجات. فالمجموعتان المتعاقدتان تهدفان الحصول على الأطفال الذين يولدون من خلال علاقات ثابتة أو مؤقتة من الأنثى والذكر وهذا يعني عملياً أن كلاً من الزوجين يمكنه امتلاك الأطفال الذين تلدهم بناتهم (الشكل ١).

الشكل رقم (١) : وضع الطفل طبقاً للنظام الأبوي والأمومي

النظام الأبوي



النظام الأمومي



Δ = ذكور

O = اناث

□ = ذكور واناث

وفي كثير من المجتمعات الأفريقية تعرف العائلة (التي سوف ندعوها الوحدة المنزلية كيلا نقع في التشويس والارتباك)؛ بوجود أربعة أجيال متتالية في نفس الوقت والذي يتصلون أحياناً عن طريق أفراد متعاونين ولكنهم متصفون بأوضاع مختلفة. وضمن هذه الوحدة هناك فروق مزدوجة على أساس الجنس وعلى أساس العمر وهناك تمييز ثالث من الواجب تقديمه هو حالة البنات من الذرية والزوجات اللواتي يدخلن هذا المضمار من خلال الزواج (وهذا يصدق على حالة المجتمعات التي تتبع نظام الأبوة والبيوت المستقرة اجتماعياً) ولكن التميز الأوضح هو التمييز على أساس العمر. وفي هذه الحالة تضم الوحدة المنزلية: الراشدين والأطفال باعتبارهما أعضاء وأفرادا من الذرية التي ينتمون إليها والتي يمتلكون حقوقاً متساوية ضمنها. وبالاضافة لذلك فإن أرض القرية مشاع ومفتوحة لكل فرد من أفراد العائلة سواء كان طفلاً أم راشداً.

ولاحاجة بنا هنا لبحث الملابسات التقنية لنظرية التحالف والقرابة التي تظهر من هذه الترتيبات الثقافية في هذا الفصل. ومع ذلك فإننا نؤكد على مايلي: أولاً: ليس الطفل نتيجة عملية الزواج يقدر ماهو حالة من أحوال التحالف بين الذكر والانثى. ثانياً: اذا وضعنا نصب أعيننا البُنية العائلية بذاتها، نجد أن الفرد ليس هو ابن أمه أو ابيه بنفس الوقت. وذلك لأن الطفل يكون إما من ذرية الأب أو من ذرية الأم. ومن خلال تلك المجموعة ينمو الطفل ويمر من طور من أطوار عمره إلى طور اجتماعي آخر على أساس الأنشطة التي يبديها الطفل أو تبديها الطفلة.

أما وجهة النظر الأوروبية للزوجين، فهما يعتبران وحدة مستقلة يندمج بها الطفل. وقد اعتبرت وجهة النظر هذه إلى درجة ما. وتبنتّها المجتمعات الحديثة في هذه الأيام ولكنها لم تستطع التأثير على البُنى التقليدية التي لاتزال قائمة حتى في المناطق الحضرية.

وهذه هي العناصر ذات الأهمية القصوى بالنسبة لفهم أدوار وأنشطة الأطفال. فهي تُعرِّف الأطر الاجتماعية والعائلية التي ينمو الطفل ويترعرع خلالها. وهي تساعدنا أيضاً في فهم بعض مواقف الآباء تجاه أطفالهم فهي تظهر مثلاً أن العلاقة فيما بين الرغبة في انجاب أطفال كثيرين أو قلائل ومابين الطموحات

الأبوية بالنسبة للقوة الاقتصادية، تُعتبر غير وافية بالغرض كتفسير للمواقف المتغيرة تجاه الأطفال. وفي السياق الافريقي، تنتج هذه التغيرات من التعديلات في التركيبات الاجتماعية العائلية أكثر منها في نوع الاقتصاد أو نسبة الأمية أو بالامكانيات الموجودة للحصول على التعليم. اذ أن وضع الطفل وحالته الاجتماعية لايمكن النظر إليها كظاهرة هامشية للثقافة بأجمعها فحسب لأن تلك الثقافة تدعم أوضاع الأطفال وتعطيها معناها.

٢- الاسهام في العمل كاستراتيجية لتقديم وتأهيل الأطفال للحياة وكواسطة لنقل المعلومات:

لقد لاحظ كثير من الباحثين التطور الحركي النفسي المتقدم لدى الأطفال الأفارقة ولمّا كان الأطفال يتعلمون المشي باكراً (من الشهر السابع إلى الشهر التاسع) لذلك يستبدل حليب الأم ببعض الأطعمة التي يتناولها الكبار. ومع ذلك يظل الأطفال الصغار معتمدين على شخص الأم وهذا الاعتماد لاينتهي إلا اذا حملت الأم ثانية (يحصل هذا عادة عندما يصبح الطفل في الثانية من العمر). وهذا الانفصال عن الأم الذي يبدأ بالفطام الكامل هو الذي يحدد دخول الطفل إلى مجتمع القرية. وبالتالي يلتحق الطفل باقرانه ويُشكل معهم مجموعة تدعى في بعض المجتمعات طبقة «الأعمار الواحد» بالنسبة لعملية البداية والاستهلال.

وابتداء من سن الثالثة يمكن ملاحظة طورين: الطور الأول حتى السادسة أو السابعة وهو الطور الذي تتركز خلاله نشاطات الطفل في الحياة المنزلية. والطور الثاني من سن السابعة حتى السادسة عشرة. وفي هذا الطور تتركز أنشطة الطفل فوق جميع منطقة القرية.

ففي الطور المنزلي هذا لايقوم الطفل بالنشاطات المنزلية فحسب من العناية بالأطفال الصغار وتحضير الطعام وصيانة منطقة السكن وجلب الماء والحطب ونقل المحاصيل الزراعية وغيرها من المهام فحسب بل يقوم بالوظائف الخاصة باستهلاك الأهل مثل الصيد، وصيد الأسماك وبناء الأكواخ وبيع المنتوجات في السوق. وبكلمة أخرى يشترك الطفل في جميع الأنشطة المختصة بمعيشة العائلة والتي تؤلف الحياة الاقتصادية لمجموعة الأطفال. ويساعد الراشدون في هذه المهام التي يقوم

الأطفال بتقليدهم فيها. وحتى الدراسة السطحية التي تُنفّذ في المناطق الريفية التي تحتوي على بعض المدارس تظهر بوضوح أن الأطفال في سن دراسة ماقبل المدرسة أو أوائل سني المدرسة يقضون وقتاً في هذه الأعمال يزيد عن الوقت الذي يقضونه في تعلم القراءة. ولكن يتضح هنا وجود مشكلة من المشاكل. فالدوام المدرسي يتطلب مقداراً أطول من وقت الطفل. فالتعليم ماهو إلا حالة أساسية أو شرط أساسي من شروط التطور الاجتماعي واذا أردنا اكمال الدائرة نقول إن المدرسة تقدم طريقاً سالكاً للحياة الحديثة ينبغي على الأطفال في هذه الأيام (وليس والديهم) سلوكه.

وحيث يؤلف الأطفال فئة ثانوية معترف بها اجتماعياً، لايجدر بنا الافتراض أن هذه ماهي إلا تشكيلات متقطّعة خلِقت لأجل لعبة أو أي هدف مؤقت. وإن مثل هذه المجموعات ذات الأعمار التي تسبق أعمار الاستهلال في العمل تمتلك وظائف نوعية وخصوصاً أثناء الطقوس الدينية أو السياسية. فأفراد هذه المجموعة لايكلفون بقضاء مهمات خاصة في البيئة الاجتماعية كما هو الحال في أوروبا. ويقول توماس Thomas : «الحقيقة أن الطفل يساهم في العمل في نفس البيئة الاجتماعية كالكبار ويشترك في نفس الأعمال ويحافظ على مصالح نفس العشيرة وعلى مصالح القرية والعائلة وله نفس الأهداف ويمارس نفس الانفعالات والعواطف ويؤمن بنفس القيم. فألعاب الأطفال مثلاً ماهي إلا أعمال تحضيرية للعمل الجدي ويتردّد صداها في الأعمال المتناغمة الايقاعية المصحوبة بالأغاني والمنافسات من قبل الكبار مما يحتفظ بشيء متجانس وقريب من اللعب. ويؤكد الكاتب بقوله أنه سرعان مايبدأ الافريقي الشاب في البحث عن طعامه وسرعان ما يبدأ بالانغماس في الجنس وسرعان مايبدأ بالعمل بحرية خلال اطار القوانين والقواعد وبهذا يعتبر نفسه شخصاً مسؤولاً. (توماس ١٩٦٥ص٤٢-٤٣) وتصادق تشانتال لومبارد على هذه الملاحظات بالنسبة لمجتمع (ساحل العاج) في افريقية وهو مجتمع البولي (Baule) وتلاحظ تشانتال قائلة: «انه في اللحظة التي يستطيع بها الفرد القيام بهذه الأعمال فإنه عندها يشترك في أنشطة المجتمع العائلي ويبدأ هذا الاشتراك في حوالي السادسة ولاينتهي الا حين الموت. وإن كل اشتراك

للشخص يؤلف مُدركاً حسياً جوهرياً تحاول المجموعة بالتدريج تعويد الطفل عليه. فهو عنصر من عناصر السلسلة الانتاجية في الأسرة. فالطفل يتفتح ويشعر أنه قد نال اعجاب المجموعة. (لومبارد ١٩٧٨ ص١٩٥-٢٠٣) ويجدر بنا أن نذكر بوضوح أن تقديم الأطفال في عمر مبكر للقطاع الانتاجي ليس نتيجة لقرار متأنٍ اصدره الراشدون بقدر ماهو حصيلة استراتيجية لتأهيل الأطفال للحياة والتي طبقت على طرق الحياة وعلى عملهم للمؤسسات الاجتماعية الأخرى.

وإن اقحام عملية تأهيل الطفل للحياة في قلب الحياة الاجتماعية يعني أيضاً أن انتقال الطفل من اللعب إلى الأنشطة الانتاجية قد تمَّ بطريقة لطيفة هادئة. مثلاً طالما يُجبر الأطفال على خلق لعبهم الخاصة بهم مع تشكيل المواد لتصبح لُعباً بالتصرف بنفس المواد كما يفعل الراشدون عند استعمال الأواني والأدوات النافعة. فالكبار أحياناً يحفرون الخشب أو الخيرزان لعمل أناء بشكل يقطينة لحفظ الماء. وأما الأطفال فهم يصنعون لعبة أو نسخة مطابقة لصورة صغيرة وجدوها في الأماكن المجاورة. وعلى العموم وباستعمال نفس الأدوات فالطفل يقلد الأنشطة التي تدور حوله. ويعترف المجتمع بما ينتجه الأطفال حالياً كإنتاج فعلي كما لو أن الطفل قد أصبح عاملاً متمرناً. ويعطينا فورتيس (FORTES ١٩٣٨) مثلاً عن هذا الموضوع حول فتاة كانت ترافق والدتها لعبت في الماء وأخذت تجمع الماء باستعمال وعاء صغير. ويلاحظ فورتيس أيضاً أن هذه الكمية الصغيرة من المياه قد جمعتها البنت الصغيرة بعناية وباهتمام مع عدم وجود أية ضرورة لهذا العمل ناشئة مثلاً من ندرة المياه. وأن ترافق الطفل مع أعمال مفيدة كجزء من عملية التعليم يوضح لنا الطريقة الي يسهم بها الطفل أو الطفلة في عملية اندماجه أو اندماجها الاجتماعي.

وعلى العموم فإن الدوام المدرسي لايُعفي الطفل من واجباته في المجتمعات الريفية العائلية. والحل العادي لمثل هذه المشاكل هو اعادة تنظيم الوقت أكثر من انقاص وتيرة الأعمال الواجب اتمامها. وفي هذه الأنواع من المجتمعات التي لاتزال تشغل جزءً لابأس به من القارة الافريقية، نجد أن أهمية معرفة كيفية عمل الشيء تفوق قضية المعرفة فحسب. والحقيقة أن المدرسة من الممكن أن لاتعمل أكثر من نقل تقنيات جديدة مثلاً تعليم الأطفال كيفية عمل الشيءتفوق قضية المعرفة فحسب.

والحقيقة أن المدرسة من الممكن أن لاتعمل أكثر من نقل تقنيات جديدة مثلاً تعليم الأطفال كيفية عمل أنواع مختلفة من الشباك تساعد على صيد كميات أكبر من السمك.

وإن اسهام الطفل هذا في النشاطات الانتاجية مرتبط بالنظام الاجتماعي لتصنيف الأعمار والذي أصبح ساري المفعول في المجتمعات الأفريقية. فالعلاقة مابين تصنيف الأعمار وأنظمتها تؤلف مظهراً هاماً لبُنية النشاط الاقتصادي ولكن لايمكننا اعتبار مثل هذه العلاقات علاقات استغلالية. ويقدّم لنا بولم Paulme مثلاً لتوضيح هذه الفكرة فيقول: «يعمد بعض الشباب إلى سرقة أحد الحقول لحرثه أو حصاده دون علم صاحبه، الذي عندما يعلم بذلك يُجبر على تقديم الهدايا أو اقامة وليمة لهؤلاء الشباب ليتجنب إراقة ماء الوجه أمام سكان القرية بأجمعها. (بولم ١٩٧١ ص١٩) وقد كانت هذه الأعمال جزء من عملية دورية وكان الراشدون الذين يستفيدون من خدمات الصغار يقدمون الهدايا لهؤلاء حتى يستطيع هؤلاء بدورهم الاستفادة من مساعدة الجيل الجديد.

وفي سن السابعة تقريباً يتثبت التفريق الجنسي مابين الأولاد والبنات فالأولاد يتقلون إلى استهلال الأعمال التقليدية للراشدين بينما تنتقل البنات إلى التمرين على الأعمال الضرورية للحياة الزوجية. وسرعان ماتبدأ الفتيات بالتمرُس بالمسؤوليات المختصة بالنساء. فتصبح البنات مابين السابعة والعاشرة أمهات لأخوتهن أو أخواتهن الصغار. وفي المجتمعات الأبوية يعمل الأطفال تحت اشراف والديهم. بينما تتعلم البنات بأن تصبحن أمهات من الحماوات وليس من الأمهات. وهكذا تصبح وجهة انتاج الطفل محصورة بالذرية التي تحدد أصله (والتي هي أيضاً مجال معيشته) وبالتالي بالنسل بعد الزواج. فالوظيفة الاجتماعية لهذه الأنشطة تكتنف مساحة أوسع بكثير من مساحة المصالح الشخصية أو العائلية المحضة. ففي إحدى الحالات تؤمن هذه النشاطات التناسق والديمومة للمجموعة ذات الأصل أو الذرية الواحدة ومن جهة ثانية تعطي المادة والأهمية للروابط المختلفة مابين المجتمعات.

٣- تعريف وقياس عمالة الأطفال:

إن مدى الأنشطة التي يقوم بها الأطفال خصوصاً من سن السابعة فصاعداً تقودنا للنظر في أي من هذه الأنشطة ينبغي اعتباره «عمالة» بالمعنى الصحيح. ففي التحليلات الراهنة نستعمل مؤقتاً اصطلاح العمالة للدلالة على نوعين فقط من العلاقات فالعلاقة الأولى تحدث عندما يقوم الطفل (جـ) بنشاط لمصلحة أحد الراشدين ولنسميه (آ) الذي يُسلم الطفل مباشرة تعويضاً شخصياً (مالياً من النقود أو احدى الكماليات أو الطعام) وهكذا تصبح العلاقة التي تربط (جـ) و(آ) مؤسسة على هذا التبادل فقط اما العلاقة الثانية فتحدث عندما يتدخل احد الابوين (ب) مابين (جـ) و (آ) ويصبح شريكاً لـ(آ) الذي يقدم له الطفل (جـ) العمل مقابل نوع من أنواع المكافأة التي تذهب لأحد الأبوين (من النقود ويُدعى العلاقة الثالثة التي تدل على الاسهام في العمل أكثر من العمل نفسه وتصف المبادلة التي تحدث مابين الطفل كفرد وبين العائلة أو المجتمع الذي ينتمي إليه الطفل أو الطفلةوالذي يجبر الطفل أو الطفلة على الاشتراك فيه.

وبالنسبة لمشكلة العمالة من الواضح أن التمايزات المذكورة اعلاه غير كافية لوحدها. إذ يهمنا أن نعلم فيما اذا كانت المكافأة التي استلمها الطفل (العلاقة١) قد استخدمت كلياً أو جزئياً للفائدة الشخصية أوفيما اذا اضيفت (ولكن بأي نسبة) لدخل الرجل الراشد إما بناء على طلبه أو بشكل عملي فقط. وأما في الحالة الثانية فلاتفترق تلك العلاقة عن علاقة الاشتراك (أي العلاقة٣) وبنفس الطريقة من المفيد أن نعلم اذا كان الربح الذي استلمه الأب (ب) (الذي هو في الحقيقة قد أجرَّ عمل ابنه) في العلاقة (٢) وهل هذا الربح سوف يُستثمر لمصلحة الطفل (وهذا الأمر ممكن مثلاً في استراتيجية التحالف الأمومي الذي يتطلب تراكم السلع التي تؤلف تعويضات الأم) وهكذا وبعد فحص هذه الترتيبات البديلة يظهر لنا أن هذه الأنواع الثلاثة من العلاقات متداخلة وتعتمد بعضها على بعض. وفوق ذلك واذا ابتعدنا عن مبدأ الاستهلاك فإن عمل الأطفال من الممكن أن يكون طبقاً للسياق الثقافي تعبيراً عن مبدأ تعليمي يَعمِد طبقاً له كل فرد ولو سلفاً للتضحية تجاه المجتمع الذي يقبله أو يقبلها عضوا فيه. وإن وجهة النظر هذه إنما تؤكد الروابط مابين الفرد

والمجموع أكثر من تأييدا الروابط والعلاقات الضرورية المتبادلة. وهذه الأخيرة تتصل بالمجموعة العائلية التي ترتبط بمواد قانونية لها علاقة بالأحفاد والأنسال القادمة وحقوق الوراثة. وطبقاً لترتيبات الفرد والمجموع هذه من الممكن رؤية المكاسب التي يحصل عليها الأب كنوع من السلفة يسهم بها الابن في سبيل حيازة أرامل والده أو عمه. . . وهكذا نستطيع أن نرى أن تعريف العمل أو الاستخدام إنما يعتمد على حجم وغاية انتاجات أنشطة الأطفال.

وعندها يشمل مفهوم العمالة قياس الأنشطة الإنتاجية للأطفال وبذلك تواجهنا منهجيّة صعبة، فإذا أردنا اتخاذ قرار فإن ذلك يتطلّب جرداً مجهدا وصعباً للأعمال الانتاجية وتحويلها جميعاً إلى مقاييس الجهود المبذولة. وهذا العمل صعب بصورة خاصة في المجتمعات حيث هناك تفريق قليل مابين مظاهر الحياة اليومية بحيث من الصعب التمييز مابين أنشطة اللعب والمساهمة في أنشطة الحياة اليومية لكسب الرزق ضمن المجموعة العائلية مع المجموع الكلي للعمل الذي يقوم به أفراد العائلة الراشدون. هذا وإن تقييم أنشطة الأطفال الانتاجية تقييماً كمياً سوف لايفي بالغرض ولن يكون له أي معنى مالم يكن هناك تقييم كيفي موازٍ لما ينتج من مردود العمل. وهذا يتطلب طبعاً وجود تعريف سبق لما ندعوه بالنشاط الإنتاجي. وهذا بدوره يُلزمنا إنشاء نظام معياري للمراجع، فما نعتبره مُنتِجاً هو بالحقيقة قضية معيارية.

ورغم وجود هذه المصاعب نعتبر أن وجود مثل هذه المقاربة مُشجِّع وواعد، وأن استخدام مثل هذا النظام سوف يعمل على موازنة التركيز على الفرد وسوف نسمح بتقدير النسبة المعطاة والمستلمة من قِبَل كل فرد من أفراد الذرِّية.

هذا وإن معرفة غاية وغرض إنتاج الأطفال سوف يعطينا مؤشراً للمدى الذي استمر فيه الطفل ضحيّة للإستغلال. من وجهة نظر الباحث تقع فوائد ومحاسن المنهجية المقترحة في تأكيدها على العلاقات المتعددة التي سوف يواجهها الباحث، وهذا مايُجبر الباحث على نبذ الفرضيات العقلانية ونبذ استخدام الأساليب والطرق الغربية التي لايمكن تطبيقها بالنسبة للأوضاع التي نحن بصددها.

ثالثاً: البيئة الحضريّة الأفريقية:

١ - البنية الاقتصادية للمدن الافريقية:

لقد تعرّض العالم التقليدي الذي وصفناه سابقاً لسلسلة من التحولات خلال عدة قرون، ولكن اختلف تأثير تلك التحولات من قطاع لآخر إذ أن بعض القطاعات قد تأثرت بوتيرة أشد من القطاعات الأخرى؛ والقطاع الحضري هو أحد هذه القطاعات وهذا يؤلف حوالي ٢٠٪ من مجموع السكان في الأقطار الافريقية. وقد جُذب السكان في هذا القطاع للأعمال والوظائف الحديثة، والمدارس والتجارة والسينما. ولكنهم جذبوا أيضاً للتغايرات في الخواص العرقية وللهالة الغُفلية الواقية وبالاختصار - طريقة الحياة - ومع ذلك فلا يُعلَمَ اذا كان من الممكن كشف أي تمايز اقتصادي جوهري وأساسي مؤسس على الاعتماد المتبادل بين المدينة والريف في افريقية، فليس هناك من تبادل حقيقي للسلع والبضائع التي تنتج في المناطق الحضرية والمناطق الريفية؛ إذ أن هناك كثير من المدن الأفريقية التي تعتبر مراكز للتجمع وإعادة توزيع الواردات والصادرات، وليست هذه المدن أماكن تصلح لإنتاج السلع والبضائع والخدمات للمبادلة مع السلع الاستهلاكية الريفية. . وبنفس الوقت وبالمقارنة مع المناطق الريفية بالنسبة لهذه القضية، نجد أن قليلاً من المدن تمتلك شخصيتها وخصائصها الخاصة بها، وذلك بسبب الهجرة المستمرة حين يصبح جزء كبير من السكان غُرباء، ومن القادمين الجدد. وأخيراً فإن الاستراتيجية التفريقية التي مارسها الاستعمار في افريقية جعل المدن الافريقية شبيهة بسلسلة من الجُزر التجارية، والاستيطانية والادارية وحتى الزراعية.

ونحن نعرف تماماً نوع الاستخدام الموجود في المناطق الحضرية فالقطاعات الادارية والعامّة تمتص جزء لابأس به من قوة العمالة. وهذا يصدق أيضاً على القطاع التجاري مع أنه من الممكن قسمة هذا القطاع الى جزأين: أولاً: جزء المشاريع الكبيرة (التي تتدرج من المخازن الكبرى التي تبيع البضائع المستوردة حتى مصدّري المنتوجات المحلية). وثانياً: المشاريع الصغيرة التي هي ذات طبيعة حِرَفيّة. والى جانب هذين الجزأين هناك جميع أنواع المشاريع الصغرى التي تعمل في محيط غير منتظم من الصعب السيطرة عليه حيث يعمل الأطفال والكبار متعاونين ومتضامنين.

وليست المشاريع العائلية شائعة ولاتقليدية في معظم المدن الافريقية والسبب في ذلك أن هذه المشاريع لاتنشأ إلا في الحرف الحديثة ماعدا الورشات المعدنية والحدادة. وعدا عن مشاريع الصناعات اليدوية الخفيفة، هناك النجارون والبناؤون وقاطعوا الأخشاب، وبائعوا الأخشاب وتطريق الصفائح والبراويز. وقلما يستخدم الأطفال في مثل هذه الأعمال (ماعدا بعض الحاجات المنزلية الخاصّة). مثلاً يمكن أن يُجبر العم (الذي يعمل كنجّار) على تدريب ابن أخيه، وأخذه معه الى ورشة العمل وإيوائه. ولكنه يطلقه عندما يحين الوقت لرجوع ابن الأخ الى عمل أبيه.

وفي افريقية في هذه الأيام أصبح التدريب في المناطق الحضرية يجري في مناطق خاصة إما ضمن المدرسة أو قريباً منها.

وقد أصبحت المدارس المؤسسات الوحيدة التي خُوِّلت الحق في إقرار وإجازة المعرفة والعلم (بما فيه العلوم العملية) من خلال إعطاء الشهادات العلمية وبمساعدة المشاريع أصبحت ايديولوجية التعليم التي وُرِثَت من أوروبا في القرن التاسع عشر وأكدتها الضغوط التي بذلتها الدول الصناعية العامل الحاسم في هذا الوضع. وليس هذا سيِّئاً بحد ذاته ولكنه مسلك صعب وضيق وليس من السهل الدخول فيه ولا متابعة السير فيه الى النهاية وهو يؤدِّي إما الى الوجاهة والاعتراف به أو الى لاشيء أبداً. وفي الحالة الأخيرة، يكون الحد الأدنى لأمل الطالب أو الطالبة الحصول على وظيفة خادم أو خادمة في المنازل فحسب. وهذا العمل لايقل جودة عن الأعمال الأخرى ولكنه بعيد جداً عن طموحات الشباب في هذه الأيام (كليجنت Clégnet ١٩٧٥.

٢- تأثيرات الدراسة على البيئة والمحيط الحضري:

إن التفتيش والبحث عن التعليم والوظائف هو السبب الذي غالباً مايعطى التفسير لهجرة الأطفال الى المدن. وفي عام ١٩٦٨-١٩٦٩ قُدِّر أنه قد وصل الى مدينتي دوالا Doula ويوندي Yaounde في جمهورية الكاميرون المتحدة عدد من الأطفال بقدر عدد الراشدين الذين وصلوا الى تلك المناطق، وقد لوحظت نفس النسب في داركار Darkar وأبيدجان Abidjan (يونيسيف ١٩٦٦) وهنا يجدر بنا أن نذكر أن الأطفال الذين لم يرافقهم أحد، أوكل أمرهم الى بعض الآباء الذين كانوا

يعيشون في المدينة. والسؤال الأول الذي يتبادر الى الذهن مختص بالعلاقات الجديدة التي يفرضها المحيط الذي أصبح من الآن فصاعداً موحِّداً لمصالح الأطفال والراشدين.

وكما تعتبر المدن مراكز المؤسسات الجديدة ومايمكن أن ندعوه «بالتحديث» إلا أن هذه المدن تظهر وكأنها عامل من عوامل انهيار العائلات التقليدية والبنى الاجتماعية. والأنكى أن المحيط الحضري يثير شعوراً بعدم الأمان لدى كلا الأطفال والكبار ممّا يؤدّي الى قطع بعض الارتباطات الخاصّة بينهم. وقد وُصفت هذه الظاهرة بالأدبيات الأفريقيّة. إذ حالما لم يعد لدى الكبار أيّة قيم أو أفكار يمررونها للصغار، لذلك اختفت عندها جميع الوسائل التي يتم بها تأمين سلامة الأطفال. ومن اللحظة التي توقف بها الراشدون عن الارتباط في مشاريع يستلمها الأطفال منهم بمرور الزمن، عندها توقف هؤلاء الكبار عن كونهم آباء وأصبحوا مجرّد حرُّاس وهكذا اضطر الأطفال للاتجاه الى المدرسة بدلاً من الاتجاه نحو العائلة حتى يشعروا بأنهم قد أصبحوا راشدين اجتماعياً.

ونحن نرى أن العوامل المذكورة أعلاه هي العوامل التي تؤثّر على الكبار والصغار والمجتمع الجديد المنبثق عن عالَم المدينة. فمن جهة نرى تفسُّخاً وتحطُّماً أخلاقياً وفقراً مادياً مُدْقِعاً من جهة أخرى وبالترافق مع هذا البؤس المشترك نجد شعوراً بالعزُلة وفقداناً للهدف. فالأطفال يذهبون الى المدرسة لكي يحصلوا على الوظائف والأعمال التي يرغبون بها وإذا مافشلوا اجتماعياً فإن ذلك يهدد كيان الآباء والأطفال على حدٍّ سواء؛ فالدراسة والمدرسة ماهي إلا عبءٌ ومصاريف تتحملها الدولة وكذلك العائلات مع عدم تأمين النجاح دوماً ومن الممكن أن تصبح المدرسة أداة للتمييز الاجتماعي وعاملاً من عوامل تقهقر الثقافة. وهذا مايفُسِّر المواقف المتناقضة التي يقفها عدد من الآباء الذين يؤمنون بضرورة دعم ثقافة وتعليم طفل معيَّن ومع ذلك فهم يتخذون موقف اللامبالاة تجاه الأطفال الآخرين الذين فشلوا في دراستهم وخرجوا من المدرسة (مع أن هؤلاء ربما حَظَوا ببعض العطف والحنان).

الحقيقة أن الخروج من المدرسة شائع في كلا المناطق الريفية والحضرية. ومن الصعب تقدير عدد أولئك الأطفال غير المداومين على المدارس بالنسبة لعدد الأطفال

تحت الخامسة عشرة من العمر (وهذه المجموعة تمثّل ٥٠٪ من مجموع عدد السكان في معظم البلدان الأفريقية.) ومع أن الاحصاءات المختصة بالمدارس والطلاب متوفرة على المستوى القطري والوطني، إلا أنه ليس هناك أية احصاءات تثبت عدد الطلاب غير المداومين على المدارس، ولقد أظهرت الدراسات التي أجريت في جمهورية الكاميرون المتحدة بين عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٦ انه اذا أخذنا المدارس الرسمية والخاصة بشكل وسطي فإنه لم يصل من ألف طالب في السنة الابتدائية الأولى سوى (٥٠٥) الى الصف السادس ولم ينجح من هؤلاء سوى (١٤٦) تلميذاً من نيل الشهادة الابتدائية. وبكلمة أخرى هناك ٤٩٥ تلميذاً يتركون المدرسة قبل نهاية المرحلة الابتدائية ومن هؤلاء يترك ٢٥٩ تلميذاً المدرسة قبل السنة الثانية. ومن بين طلاب المدارس الابتدائية يترك ٨٥٪ من تلاميذ هذه المدارس دون شهادة ويستمر ٢٪ فقط في الدراسة ويدخلون التعليم الثانوي واذا أخذنا الطلاب فوق العاشرة والحادية عشرة من العمر في عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، فإن ٤٠٪ من هؤلاء من الذين دخلوا المدرسة في السادسة من العمر قد تركوا المدرسة أو كان دوامهم غير منتظم.

ويلاحظ أيضاً أن اعادة الصف تؤلف ثلث السنوات المدرسية للتلاميذ. وهذه العادة قد أصبحت شائعة بحيث أنه أصبح مسموحاً للطلاب الذين يجب عليهم اتمام المرحلة الابتدائية في ستة أعوام أن يُتمّوا هذه المرحلة خلال (١٢) عاماً لكل طالب واحد[١] وربما فسّرت هذه الاقامة الطويلة في المدرسة السبب في ترك الطلاب للمدرسة لأسباب اقتصادية.

وإن التكاليف الباهظة للدراسة تشجع بعض الآباء على التساؤل عن فائدة وجدوى المدرسة وهكذا تنتابهم الشكوك حول ضرورة تسجيل أبنائهم في المدرسة وإبقائهم فيها.

فليست القضية قضية قياس أهمية التعليم بالنسبة للتضحية التي يقوم بها الآباء للحصول عليه فحسب، بل إن القضية هي عدم الحصول على أي مردود ولو كان صغيراً لهذا الاستثمار الثقافي.

وهكذا فإن هذا هو أصل ومصدر عدم الثقة بالتعليم الحديث. زد على ذلك فالثقافة الأكاديمية التي يحوز عليها الطالب في المدرسة لايمكن تطبيقها إلا في عدد

محدود من الوظائف والأعمال. ويصح أن نقول أيضاً ان هذه الوظائف لاتمثل سوى جزء صغير من مجموع أنشطة الشخص الواحد، إذ أن أي نشاط هادف للحصول على الحد الأدنى من احتياجات الفرد يتطلب مهارات أكثر من المقدرة على القراءة والكتابة.. وهكذا فليس باستطاعة أي شخص مثقف أن يجد أية وظيفة أو عمل على أساس قدرته على القراءة والكتابة فحسب والسؤال المطروح الآن هو لماذا لايستطيع الطفل الذي يدخل المدرسة الحديثة وهو في السادسة من العمر أن يقوم بعد ١٢ عاماً بعمل مايستطيع زميله الذي بدأ حياته باتباع البدايات القبلية[٢] وكيف يستطيع أي مجتمع حتى ولو كان في طور انتقالي مواجهة مايظهر بأنه خداع؟ أما بالنسبة لتشاد فإن خايار Khayar يُعلن: «في هذه الأيام يُقدِّم التعليم في تشاد مشاكل للمجتمع تفوق الفوائد المرجوة منه... فبالنسبة لوجهة نظر السكان العاديين، لقد أصبح الشباب المثقفون منحرفين وغُرباء لأنهم يتمسكون بقيم يُعرف عنها أنها قد انتقلت اليهم عن طريق نظام ثقافي سيّىء: مثلاً الغطرسة والتكبر وادمان الكحول والفردية وعدم المبالاة، والدعارة وافتقارهم لاحترام التقاليد والطموح الشخصي إلخ.. هذه هي بعض الخصائص التي تلتصق بشباب تشاد المتعلمين حسب النظام الرسمي (خايار Khayar ١٩٧٩).

إنه من الواضح أن الفشل في المدرسة يقدِّم للطفل اختياراً صعباً. ويبدو أنه من المنطق أن نقترح تشجيع مثل هؤلاء على الرجوع الى القرية أي الى قراهم ولكنهم لايقومون بمثل هذا العمل إلا بعد وقت طويل بعد أن يفقدوا كل أمل في ايجاد أي عمل محترم أو جمع رأسمال صغير من بعض الأعمال الأخرى، زد على ذلك فإنهم سوف يميلون للبقاء في المدينة مهما كانت حالتهم المعيشية هناك وذلك لتجنُّب انتقادات الأهل الكبار (بيكومبو Beckombo ١٩٦٨ ب).

ومن الملاحظ أن الطفل عندما يترك المدرسة وهو في المدينة ولنفس الأسباب، فإنه يترك أيضاً بيته العائلي. وهكذا فإن الافتقار الى التفاهم والاتصال مع الأهل يتفاقم بهذا الانفصال. فالأطفال الريفيون يتصلون بسكان المدن ويؤلفون مجموعات مؤسسة على التضامن وربما على السن.. وهؤلاء هم الشباب والفتيات الذين يحتشدون بأعداد كبيرة في الأماكن العامّة مثل تشغيل Isechville في ابيدجان

Abidjan أواكـوا Akwa ونيـوبيل New Bell فـي دوالا Doula ، أما بالنسبة للمأوى فقـد أجريت دراسة في (دوالا (جـمـهورية الكاميرون المتحـدة) عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ حيث وجد ان من بين ٣٣٧ شخصاً من الذين اعتقلتهم الشـرطة وصـف ٢٠٤ منهم (وهم يؤلفـون ٦٢٪) بأنهم لايمتلكون أي مـأوى ثابت[٣] . هذا وانه من الصـحـيح طبعاً أن المعيشة مع الأبوين ليس من الضروري أن تعني وجود علاقة السلطة والطاعة التي يتوقع وجودها . فالأفراد الذين يقترفون الجرائم يقعون ضمن الفئات الأربعة المذكـورة في الجـدول رقم (٧) وبسـبب أعـمـارهم لم يُصنفـوا بكونهم عـاطلين عن العـمل . بل وُجِّهت اليـهم تهـمـة الانحـراف أو الهـامـشـيـة التي قلمـا تصف البـيـئـة الاجتماعية التي يعيشون ضمنها .

إن الأطفـال الذين يداومـون على المدرسـة والأطفـال الذين لايـداومـون على المدرسة لايتمـتـعون بنفس الوضع بالنسـبة لنظر الأهل والسلطات ، فـهؤلاء يعاملون بتـحـيُّز لكونهم طلاباً مـداومين على المدرسـة . أمـا الطلاب الذين لايداومـون على المدرسة فينظر اليهم بريبة وشك . . ومع ذلك فقد تُعكس الآية أحياناً فيصبح الطلاب المثقفون والمتعلمون مجالاً للشك من قبل بعض السكان وذلك لأن هؤلاء الطلاب قد تعلموا عدة أشيـاء من الكتب مما سـاعدهم تلى تأمين الشـهادات ولكنهم مع ذلك لايمتلكون خبـرة عـمليـة وقـدرات تؤهلهم لحمل أعبـاء الحيـاة . فـالآباء يدركـون أن المجتمع الجديد يتطلب حيازتهم تقنيات ومهارات لايمتلكونها بأنفسهم ولكن أطفالهم يستطيعون امتلاكها في المدرسة وهم يعلمون أيضاً أن المستقبل سوف لايرحم الأميين أو الأمية .

ومن جهة أخرى لقد تعلم الآباء من خلال التجربة أن الشباب الصـغار يُقادون وربما بغباء لفصل أنفسهم بشكل متكلف وزائف عن محيطهم اليومي .

فالآباء لايفهمون لماذا يُقْبل الطلاب الـذين فَصلَوا أنفسـهم عن بعض الأعـمال التقليـدية العادية تلك الفوائد المادية التي حصلوا عليهـا نتيجة للتضحيات المادية التي تحمَّلها نفس المجتـمع الذي رفضوه . فالطفل الذي لايداوم على المدرسة يبقى قريباً من عائلتـه وهكذا يستطيع الحـصول على حاجياته الضـرورية بشكل مستقل ، وربما أصبح هذا الطفل مُتقبلاً للتقاليـد العـائليـة وشـاعراً بالمسؤوليـة الجزئيـة تجاه اخـوته

وأخواته الصغار الذين يستطيع تقديم الهدايا لهم. وبهذه الطريقة نرى أن إحدى البغايا الشابات التي أوكلت للعناية بأخ صغير من اخوتها من قبَل والديها، تدفع النفقات المدرسية لهذا الأخ، ولكن اذا أخذنا بوجهة نظر الأبوين نجد أنهما يُظهران الثقة بابنتهما ولايعتقدان أنهما يستغلانها.

الجدول رقم /٧/

الحالة المعيشية لمنتهكي القانون الصغار طبقاً للتهم الموجهة اليهم في دوالا ١٩٧٠ - ١٩٧٢

الحالة المعيشية طبقاً للتهمة	العدد	في المئة
الأطفال الذين يعيشون مع والديهم كليهما	٦٥	٪١٩
الأطفال الذين يعيشون مع الأب فقط وربما مع زوجات الأب	٢٣	٪٦
الأطفال الذين يعيشون مع الأم فقط وربما مع زوج الأم	٤٥	٪١٣
الأطفال الذين يعيشون مع بعض الأقارب غير المسؤولين أو الذين لامأوى لهم	٢٠٤	٪٦٢
المجموع	٣٣٧	٪١٠٠

المصدر: مسح خاص (انظر أيضاً بيكومبو ١٩٦٨ ب ١٩٧٢).

عمل الأطفال في البيئة الحضرية:

إن الأطفال الذين يتركون المدرسة تلقائياً أو بالعكس غالباً ماينتهون بتأليف مجموعة هامشية تنشط في القطاع الاقتصادي غير الرسمي. وما المقارنة مع عدد الذكور والاناث من طلاب المدارس نجد أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الاناث في هذا القطاع. فالأعمال التي يستطيع مثل هؤلاء الأطفال الحصول عليها غير محددة (كما هو الحال بالنسبة لطفل أوروبي يعمل في مصنع أو مزرعة) فهم لايستطيعون الحصول على درجة اجتماعية عالية ولاتقدّم لهم أجور تزيد على مايتطلبه اشباع الحاجات الضرورية من طعام أو فراغ. ويعمل هؤلاء الأطفال عادة كحمّالين أو في الخدمة في المنازل، أو في غسل السيارات أو الحراسة.. وفي لاغوس واكرا Accra وداكار Dakar ويوندي Younde نجد مثل هؤلاء قائمين بنفس الأنشطة. إذ أن الحالة الاقتصادية العامة هناك مع بنية العمل المأجور والتشريعات الهادفة لحماية

هؤلاء يُوجَّه الأطفال نحو الأعمال الثانوية في سوق العمالة بحيث يستطيعون أن يجدوا لهم مكاناً على هامش حدود البقاء والمقدرة على تحصيل لقمة العيش في مجتمعهم.

وتكون الأعمال المذكورة أعلاه مؤقتة وغير منتظمة. وذلك لأن الأطفال يستطيعون ترك أعمالهم بسهولة ولما كانت التغيرات المستمرة في هيئة الموظفين تسمح لأرباب العمل بتقليص دفعاتهم لهؤلاء الأطفال الى الحد الأدنى. وإن نشاطات وأعمال هؤلاء الأطفال تعتبر غير شرعية أو قانونية، فهم لايستطيعون الحصول على حماية السلطات إلا عندما يبلغون السن الذي يُسمح لهم فيه بالعمل قانونياً. وقبل الوصول الى هذا السن، يتورط الأطفال في أنشطة غير قانونية عملياً أو كلياً، لاتصل اليها قوانين أو تشريعات العمل. فالتجارة بالمسروقات أو السلع المأخوذة من البيوت أو السلع المهربة الترفيهية (كالساعات والأدوات الكهربائية والملابس) تؤلف نوعاً من هذه الأنشطة. ومن المحتمل أن مؤسسات بيع المهربات التي تستخدم هؤلاء الأطفال، إنما هي بإدارة الكبار. ومع ذلك فالأطفال يُعتقلون وهم متلبّسون بجريمة السرقة على حسابهم الخاص. وعادة ماتكون كميات السلع المسروقة صغيرة نسبياً ولكن تكرار عمليات السرقة تعوّض عن الربح القليل الذي يجذبهم. وأما الفتيات الصغيرات فيتمّ اعتقالهن متلبسات بجريمة البغاء في بيوتهن أكثر من أي مكان آخر. وفي عام ١٩٧٠ كانت أعمار المنحرفين طبقاً لقيودات مركز الشرطة الرئيسي في دوالا كما يلي:

العمر	العدد	العمر	العدد	العمر	العدد
٧ سنوات	١	١٠ سنوات	٣	١٣ سنة	١٤
٨ سنوات	١	١١ سنة	٨	١٤ سنة	٣١
٩ سنوات	٣	١٢ سنة	٩	١٥ سنة	٤٩
١٦ سنة	٧٢	١٨ سنة	١١٤	٢٠ سنة	١٠٢
١٧ سنة	٩٣	١٩ سنة	٨٧	٢١ سنة	٤٨

ويَمْثُل المذنبون الذين هم دون السن القانوني رسمياً (حتى السابعة عشرة) أمام المحكمة التي تأمر بالتحقيق حول خلفياتهم الاجتماعية بقصد ايداع بعضهم لتعلم مهنة من المهن كوسيلة لاستعادة كرامتهم اجتماعياً. وهكذا وُجد أنه من بين الـ٦٣٥ شخصاً المذكورين في الجدول أعلاه هناك ٣٤٤ فقط مسجلون في الخدمات الاجتماعية (٣٢٠ ذكور و٢٤ اناث). ولكن هذه الأرقام لاتصف الأوضاع الحقيقية وخصوصاً بالنسبة لانحراف الفتيات. فالمعطيات الاحصائية ناقصة وغير مُرْضية. . وليس هناك من اجراءات فعّالة تُتخذ لتميز البغايا المعروفات من الفتيات الأخريات اللواتي يتخذن البغاء وسيلة للحصول على الطعام والملابس والمتعة. ولكنهن يَهْرُبن من قبضة السلطات، ومع ذلك فعلينا أن نتذكر ملاحظة زومباش Zumbach وهي أن نسبة قليلة جداً من الفتيات يتخذن البغاء كنشاط دائم (زومباش ١٩٦٣). وعلى العموم تبدأ الحياة الحُرّة بين الفتيات باكراً أي في الثانية عشرة من العمر. وفي هذه السن تبدأ الفتيات الصغيرات بالسير قدماً نحو حياة الأنوثة والممارسات الجنسيَّة استعداداً للزواج. . ويلاحظ (زومباش) غالباً ان الفتاة الصغيرة التي كانت تمارس البغاء أثناء سن المراهقة تعمل على الاستقرار ونبذ البغاء بعد الزواج.

الختام:

تُظهر الأوضاع التي لخصناها آنفاً أن التاريخ الاجتماعي في أوروبا لن يتكرر حدوثه في افريقية السوداء وان مشكلة عمالة الأطفال لاتطبق بصورة فعّالة على السياق الافريقي، فالمفهوم الثقافي الذي يتطلب إسهام الأطفال في النشاط الانتاجي كمقدمة لمبادرتهم في القيام بمسؤوليات الكبار، ماهو إلا الخلفيّة المطلوبة للمجتمع الحضري الحديث الصاعد. وهذا المجتمع يميل الى عزل الراشدين كُلّياً عن عالم العمل وعالم المدرسة. فالتكاليف المدرسية تجعل المدرسة صعبة المنال. والمعلومات التي تقدمها المدرسة تعتبر غير مناسبة وغالباً ماتولّد طموحات غير عملية بين الشباب.

وينشأ أخطر أنواع العزل شأناً من عجز العائلة عن إمداد الطفل بالتأمينات المادية ومتطلبات الدراسة وكذلك من عجزها عن تقديم إطار من المراجع أي القيم التي تساعد الطفل على التكيُّف مع العالم الذي يعيش فيه. ولا شك أن هاتين النقطتين تؤلفان أهم عناصر البحث.

هذا ومن الواجب فحص الطريقة التي يمكن تغيير دور الدراسة بها كعامل من عوامل التّمايُز الاقتصادي على المستوى الوطني والمستوى العائلي، فبدلاً من حصر البحث في مدى إيفاء المدرسة بالغرض المقصود منها، نجد أنه من الأفضل النظر بعين الاعتبار الى التغيرات التي تجري في طبيعة الدراسة وفي تأثيرها على نظام العلاقات الاجتماعية.

وهنا من الممكن لمثل هذا المشروع أن ينجح ويكون ممكناً إذا ما أسس على المعلومات العرقية الكافية شريطة ألا تكون الشهادة المدرسية شكلاً من أشكال العُملة التي يتاجر بها بين الدول. واذا اتبعنا الخطوات التي قامت بها ونفّذتها جمهورية الكاميرون المتحدة عن طريق بعض المشاريع الاقتصادية[٤] فإن المدارس الجديدة ينبغي أن تتكيف مع خصائص المجتمعات المعنيّة بالأمر. ومن الممكن اشتراك هذه المجتمعات اشتراكاً فعلياً صميماً وذلك باستلام القائيمن بهذا المشروع زمام المبادرة والتعهّد بالتكاليف المطلوبة. هذا وان هذه ليست قضية اعادة ترتيب وضع الأطفال في المجتمع الافريقي الحضري إذ أن حل مشكلة عمالة الأطفال تكمن في دراسة بُنية المجتمع ودراسة الايدولوجيات السائدة والمشاكل المختلفة التي تنشأ من تعايش ثقافات مختلفة جنباً الى جنب وتعايش تلك المجموعات التي نشأت وترعرعت ضمن أنظمة اجتماعية مختلفة. وبعد تفهُّم هذه الشروط والأحوال نجد أنه من الواجب تطبيق الأبحاث النوعية لايجاد نوع جديد من الدراسة على الواقع الافريقي، وأن هذا الواجب قد أصبح أمراً في غاية الضرورة والالحاح.

وبنفس الوقت ينبغي تقديم المعلومات الكافية للآباء لمساعدتهم على القيام بأعباء واجباتهم كمُربّين. فسياسة التعليم من الواجب أن تشمل كلا الوالدين والأطفال ومن الواجب أن تهدف دمج المبادىء الثقافية المجسّدة في القيم والأعمال الموروثة من الماضي الى جانب تلك القيم التي تخصُ العالم الحديث.

ملاحظات:

* Laboratoire d´ethnolgie et de Sociologe Compartive université de paris x and CNRS - paris (France)

وقد ترجم هذا الفصل من الفرنسية بقلم اليزابيث هوبكنز Elizabcth Hop-kinz.

[١] انظر: A.Labrousse inc: Les (depor da tions) scolaires et leur: incidcncss sur ae coût de éléves in MEJEC (yaundé) feb 1970.

وأيضاً Le Financcment de l´enseigment Public et privé du Premier degré au Cameroun oriental (Paris UNESCO 1975).

[٢] تترافق الاستهلالات القبلية عادة مع سلسلة من الثقافة غير الرسمية التي تشمل مبادىء الوصول الى المعرفة والمهارات.

[٣] هذا يشمل أولئك الأطفال الذين يعيشون مع أقاربهم وغير الذين يعيشون مع آبائهم. والقريب غالباً مايكون من القرية وقد نزح اليها أيضاً ولهذا فإن مركزه ووضعه الاجتماعي مشابه لوضع الطفل.

[٤] انظر على سبيل المثال س. دي كومي C. Dikoume

Mounko: Etude socio - economiyne on une du development.

(Douala: institute Pan African Pour Le (development) 1971 mimographed). Appendix P.140.

الفصل الخامس

استغلال الأطفال في القطاع الخاص

اقتراحات للبحث

بقلم ألين موريس (*)
Alain Moricé

أولاً: المقدمة:

سوف نحاول في هذا الفصل تعيين الصعوبات التي من المحتمل أن يصادفها الباحثون حول عمالة الأطفال وخصوصاً في القطاع المدني غير الرسمي في البلدان ذات الدخل المتدني. هذا وان عمالة الأطفال تقدم لنا مشاكل معقدة تجعل المداخل التقليدية التي تستخدم عيّنات من الفحوصات للمجموعات التي تمثّل الحالات المختلفة أمراً غير ذي جدوى ولا قيمة له تقريباً. ولقد ساهم عام الطفل العالمي ١٩٧٩ في جَعل عمل الأطفال موضوعاً ذا منزلة اجتماعية رفيعة المقام، ولكن ومع ذلك فلم يجتذب هذا الموضوع سوى القليل من البحث الجاد. وهذا مما يثير الانطباع بأن عمل الأطفال إنما يلعب دوراً جوهرياً شديد الأهمية والتأثير في اقتصاديات بلدان العالم الثالث بشكل يفوق أي موضوع حظي بالبحث حتى الآن.

يعالج هذا الفصل عمل الأطفال من وجهة نظر اقتصادية أي القيام بفحص الأدوار النوعية للأطفال لدى مختلف أنظمة الانتاج وفي إعادة تشكيل قوى العمالة في البيئات الحضرية غير المتطورة. . هذا وقد حظيت النشاطات التي غالباً ماتُدعى النشاطات الهامشية باهتمام خاص مع أنها تعتبر منتشرة ومن اختصاص الاقتصاد المعتمد. وبعد ذلك سوف نظهر للقارىء كيف أنه من الواجب امتلاك ناصية أساليب البحث من محتوى كيفي وإنساني يفوق مايستعمل بشكل عادي لدراسة استخدام

الكبار. ولقد خضنا عدة أبحاث ضمن هذا الاطار حيث من المفيد استخدام مجموعات من المعطيات مثلاً دوام العمل وشدته، أو الهجرة أو طول أمد الدراسة أو حيازة المهارات، وتكاليف التدريب والمكتسبات والأجور (عند وجود هذه) والعلاقة مابين العائلة والطفل والمقاول وسلوك الدولة تجاه استخدام الصغار بشكل غير قانوني.

ثانياً: الصعوبات التي تجابه الأبحاث الجادّة حول الأطفال:

تحتوي كثير من الدراسات معلومات حول عمل الأطفال. ومع أن هذه المعلومات غير دقيقة أو محددة، إلا أنها غالباً ماتقدّم لنا صورة مفيدة للسطح الخارجي للمشكلة وتشمل هذه المعلومات على مايلي:

- التعليم والدوام المدرسي.
- التمرين.
- البطالة بين طلاب المدارس الهاربين.
- معدل أعمار السكان والبنية الخاصة بالجنس.

هناك عدد من الدراسات حول مايُدعى بالقطاع غير الرسمي وسوف نعالج هذا الموضوع ونقدّم له بعض التعليقات أدناه هذا ومن الممكن أن نجد بعض المعلومات حول أنشطة الأطفال الاقتصادية. ولكن ولمّا لم يكن هذا الموضوع الهدف الأساسي للبحث، لذلك تُعتبر المعطيات غير كاملة. ولاتشمل غالبية الدراسات أية معلومات من أي نوع كان حول الأطفال، عدا عن بعض المعطيات حول التدريب أي دراسة مختصرة للأدبيات حول افريقية لايُقدّم لنا فعلاً أيّة معطيات ويبدو كما لو أن مشكلة عمل الأطفال غير موجودة بالنسبة لأولئك العاملين في البحث حول القطاع غير الرسمي مع أنهم يعترفون دوماً بالفروق الاحصائية المؤسسة على الجنس والأحوال العرقية والوطنية وطول الزمن الواجب للانشاءات وكثير غيرها. وحيث تختلف الأعمار تعالج هذه بشكل مجموعات (من ١٥ـ ٢٠، ومن ٢٠ـ٢٥ مثلاً) ولكن هذه الطريقة غير مناسبة بالنسبة للأطفال. ومع ذلك فإن هذه مشكلة عالمية يعترف الجميع بوجودها واتساعها. وبالتالي فهذا هو الوضع السائد الذي يؤلف

مشكلة ملحّة ولكنها مفتقرة الى وجود التقنيات ذات الطابع الاستفساري وهناك أسباب عديدة لهذا الوضع نورد منها مايلي :

١- نمط المصالح في عمالة الأطفال:

علينا الاعتراف أن جماعات قليلة فقط لها مصالح مباشرة في معالجة هذه المشكلة. وفي أعلى المستويات تتجنّب كثير من الحكومات الدخول في متاهات الأبحاث في بعض القضايا مثلاً العبودية ومخلّفاتها وفضلاتها أو طقوس المبادرات العنيفة. ومن المحتمل أن تُقابل الأبحاث والاستقصاءات حول عمل الأطفال بمثل هذا التكتم على الأقل عندما تعالج بشروط الاستغلال. وهناك موقفان تتخذهما الحكومات تجاه هذا الموضوع. فإما أن يُعتبر عمل الأطفال غير قانوني وفي هذا الحالة لاشك أن السلطات سوف تغلق العيون وتتغاضى عن وجودها المستمر، وإما ألاّ يكون ثمّة أي تشريع محدد الأمر الذي أنتج سياسة عدم التدخل التي تعتمد على مؤامرة الصمت المطبق. ولكن الحقيقة أنه من السهل المحافظة على هذين الموقفين السلبيين مادام أن نشاطات الصغار تميل لأن تكون في القطاعات التي من الصعب وجود السيطرة الحكومية الرسمية فيها. وهناك مثال على مقاومة الحكومات للتحقيقات والأسئلة والاستفسارات حول مدى عمل الأطفال، وهو التقرير الذي قدمته جمعية تحريم الرقّ حول عمل الفتيات الصغيرات في صناعة السجاد في مراكش (١٩٧٨) وقد أنكرت حكومة مراكش منذ البداية وجود أو انتشار مثل هذه الأعمال هناك وعارضت نشر هذا التقرير (انظر مثلاً نص تصريح السفير المراكشي في لندن في ١٤ كانون الثاني عام ١٩٧٦ وهو التصريح الذي نشرته جمعية تحريم الرقّ (عام ١٩٧٨ ص٦٣) وبالتالي وجواباً على التحقيقات التي قامت بها مجموعة العمل من الخبراء في شؤون الرق (التي أنشأتها اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التمييز العنصري وعملية الحماية) عادت الحكومة المراكشية واعترفت أن هناك عدداً كبيراً من الأطفال دون الثانية عشرة من العمر ينتهون في «القطاع المهني» وقد ذكرت الحكومة في تقريرها أنه بينما كان من الصعب تنظيم الأحوال في مشاريع خصوصاً صناعة السجاد الخاصة والتي تعمل على نطاق ضيّق، إلا أن التشريع الراهن قد تمّ تطبيقه في القطاع الشعبي العام (منظمة العمل الدولية ١٩٨١، آ الفقرة ٣٧٠).

ويسبب ترتيباتها كهبات اجتماعية نجد أن المؤسسات المتنقلة فيما بين الحكومات مثل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي مجبرة على اتخاذ موقف الحذر عند التحقيق حول عمالات الأطفال في بلدان محددة، ومع ذلك فقد عمدت منظمة العمل الدولية بشكل منتظم الى الحصول على معلومات من النوع المذكور أعلاه ولَفَتَتْ نظر الحكومات والسلطات وقدمت المعونة للحكومات لتحسين وتطبيق هذه المشاريع. وفوق ذلك فقد أجريت دراسات محدّدة وأنشطة تقنية تعاونيّة حول المظاهر المختلفة لعمل الأطفال في السنوات القليلة الماضية بعد أن أثار مشروع السنة الدولية للأطفال هذا الوضع وأصبح حافزاً ومنبهاً لتنفيذه.

هذا ومن المحتمل ظهور الموقف العدائي أو على الأقل حالة عدم التعاون من قِبَل أولئك الذين يُشغّلون الأطفال. وسوف يظهر لنا في أواخر هذا الفصل كيف أنه يصعب تحديد هؤلاء الناس، وذلك بسبب الفجوة الحاصلة بين وحدات النسب والذراري العائلية والوحدات المنتجة، وعلى أولئك الذين يستخدمون الأطفال مهما كانوا حائزين على وضع اجتماعي متميّز أن يعلموا أن هذا العمل شيء مقيت وغير مسموح به، إن لم يكن بشكل قانوني، فبالقواعد الاجتماعية غير المكتوبة. . ولكي تكون أساليب البحث ناجحة فمن الواجب عند استجواب أولئك الذين يستخدمون الأطفال أن يعلم هؤلاء أن لاضرَرَ ولا ضير على مصلحتهم اذا هم أجابوا بأمانة وشرف وبشكل كامل وصادق على الأسئلة الموجهة اليهم. . واذا لم يستطع الباحث إحراز الثقة والوصول الى ثقة هؤلاء فإنهم سوف يشكون في كل عمل وكل تشريع، جديد يُسَنُّ للحد من استخدام الأطفال وبالتالي يتجنبون الاجابة على الأسئلة المُحرجة.

وبالاضافة الى هذا التحذير علينا أن نزيد بكل لطف ورِقّة، ونذكر ماأملَتْهُ وحرّضتْه تلك الملاحظات التي أوردناها في افريقية أثناء المقابلات التي أجريناها مع عدة أصناف من الناس حول وضع الأطفال الذين يعملون في الورشات المعدنية أو ورشات الألبسة. وقد كانت الأجوبة المتكررة أن أولئك الأطفال لم يكونوا عاملين بل متدربين وقد كان أحد الأجوبة وبعد إلقاء أسئلة مستفيضة ظهر ان عمليات التَمهُّن كانت طويلة الأمد وقدّمت تدريبات غير ذات جدوى مع اكتساب أرباب العمل

لأرباح عالية خيالية منها. وان هذا الأمر هام لأنه بينما نجد البلدان الغربية تميل لتعريف الفرد على أساس معايير ديموغرافية (أي العمر والجنس) فقد وجدنا ان هذا التعريف لم يكن عاماً. ففي الحالة المذكورة أعلاه، نُظِر الى العمال الصغار من وجهة نظر حالتهم الاجتماعية بصفتهم متمرنين وليس بالنسبة لأعمارهم.

وأخيراً علينا أن نذكر كلمة تختص بالأطفال أنفسهم. فإنه من الوهم والعبث أن نقول أن الأطفال يستفيدون شيئاً نتيجة للتحقيقات حول أنشطتهم الاقتصادية عندما تكون هذه الأنشطة ضرورية لسد عوز العائلة العاطلة عن العمل والتهديد بالعطالة عن العمل في المستقبل مع وجود دخل جماعي غير كاف. وهكذا فإن مثل هذه الظروف التي تحيط بالأطفال ربما قادتهم لإنجاز بعض الأعمال على مقياس ضيق بأشكال غير رسمية من أي نوع كان وهكذا لايجدر بنا الخلط مابين الاستغلال والاعتبارات الايديولوجية التي ترافق الاستغلال.

فالعمل بذاته ربما كان سبباً للشعور باحترام الذات لدى الطفل. ومن المؤكد أن كثيراً من الأطفال يبتهجون ويُسَرّون لمقدرتهم على العمل. ولكن هذا الوضع يثير صعوبة نهائية أخرى وهي ميل الباحث الى اعتبار القضية العرقية والاستعاضة عن الاجحاف والتحامل الأخلاقي بالملاحظات الاقتصادية، ويصدق هذا بوجه خاص اذا اقتنع الباحث أو المحقق أن العمل الذي يقوم بملاحظته غير مقبول أخلاقياً. وفي هذه الحالة يصبح الاتصال مع المجموعة المعنية بالأمر موجهاً نحو هذه الغاية بالذات ويكون فيه شيء من التحامل.

هذا ومن الواجب تذليل جميع العقبات والمصاعب القائمة بين المصالح المتصارعة لهذه المجموعات على اختلافها وذلك بتطبيق منهجيات مناسبة. مثلاً يُنْصَح بتجنُّب القنوات الرسمية باستعمال تقنيات مرنة عند حدوث المقابلات وإقامة نظام للتفاهم والترجمة للأجوبة المطروحة والمعطاة وان تمتد التحقيقات والأسئلة بحيث تشمل كل إنسان لديه أي اهتمام بالأطفال. وسوف نسعى لكشف وتوضيح هذه النقاط فيما بعد. ولكن بإمكاننا أن نلاحظ هنا أن وجود مثل هذه المصاعب له تأثير جانبي واحد وهو إجبار الباحثين على استعمال طرق جديدة ومناسبة.

٢- وضع الطفل أمام الباحثين والمجتمع:

نستطيع فهم طبيعة هذه المسألة بمقارنة عمل الأطفال بعمل النساء. وهذه المقارنة مفُيدة ولكنها خطرة فالوصول الدائم الى العمل الرخيص الذي هو من مستلزمات دوام عدد كبير من النشاطات الصغيرة على مقياس ضيّق، هذه الإمكانية مشتركة مابين النساء والأطفال. . وبالاضافة الى ذلك فما دام عمل المجموعتين (النساء والأطفال) لم يعترف به اجتماعياً فلا تدفع الأجور طبقاً لنظرية فضل القيمة التي تمثل هذا الواقع. . ولكن مثل هذا المنطق التمثيلي ربما أخفى بعض الفروق الجوهرية، وذلك لأن الأطفال حسب وجهة نظرهم ليسوا مجموعة متناسقة تستطيع إسماع أصواتها أو تقديم طلباتها بقوة.

فإذا قارنا عام الطفل الدولي مع عام المرأة الدولي (مع ملاحظة الاصلاحات المختلفة والبحوث التي أجريت حول العام الأخير أي عام المرأة) نجد أن هناك فرقين رئيسيين في استغلال هاتين الفئتين.

١- لايؤلف الأطفال أية حركة أو قوة سياسية قادرة على الامساك بزمام المبادرة لإجراء الدراسات حول أوضاعهم. ولكن من المؤكد أن وجود مثل هذه الحركة على مستوى دولي عالمي هو الذي أنتج تلك الأدبيات الواسعة حول استغلال النساء في عالمهنّ المنزلي.

٢- إن الانتقاد الواسع لتلك المقاربة الأبويّة المتلطفة والمتعاطفة لعام المرأة الدولي من الأفضل أن تكون أكثر ايفاء بالغرض بالنسبة الى المواقف التي تحيط بعام الطفل الدولي. زِد على ذلك أنه من الواضح أنه مهما كانت الفرضيات والاقتراحات التي يقدمها الباحثون والخبراء حول الأطفال، ألا أن هؤلاء متأكدون أنهم سوف يواجهون بالصمت المطبق من الناس حول مواضيع محنتهم. فالتقدم في البحث حول عمالة الأطفال يصادف مقاومة وإعراضاً وذلك لأن الأطفال يعتبرون كائنات محميّة وليسوا أفراداً مسؤولين. ومع ذلك فإنه من نافلة القول أن أي سعي لوضع برنامج يدعو لإلغاء عمل الأطفال سوف يلقى مقاومة من الأطفال أنفسهم على الأقل في قطاع المحرومين من الرواتب.

ونتيجة للفروق المذكورة أعلاه أصبح الأطفال وكأنهم ليسوا موضوع الدراسة بل هدفاً لها ويصحب هذا الوضع الهامشي في ميدان البحث بعض التورطات المنهجية وبشكل خاص الاغراء المفرط في العرقيّة مع توجهات مستغرقة في هذا وقد وجدت حالات من النضال الاجتماعي نشأ في أثنائها بُنى وأشكال قيادية استطاعت استهلاك برامجها الخاصة بها. وتعتبر حركة طلاب سويتو Soweto مثالاً على ذلك.

وهناك نقطة ختامية وهي أن النساء حالة دائمة، بينما أن حالة الأطفال حالة مؤقتة.. وهذه الحقيقة البسيطة تجعل تقصّي الدراسات حول أوضاع الأطفال بالنسبة لتطورهم أمراً صعباً.

٣- مشاكل التعاريف:

تقودنا مسألة عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي للبحث في ثلاث مواضع مُعقّدة وهي العمل، والأطفال والقطاع الخاص (غير الرسمي).

آ- العمل: يُعرّف العمل على المستوى العام بكونه البذل البسيط للطاقة الجسمانية أو العقلية. ولكن يعتبر هذا التعريف غير واضح وغير مميّز للعمل. مثلاً نحن لم نَعْتَد اعتبار العمل المدرسي كعمل أو النشاطات المنزلية (مثلاً جلب الماء) كعمل، أو أن نعتبر أن المساعدة التي يقدمها الشخص المتمرن منتمية الى نفس ذلك النشاط الاقتصادي أو الى ميدانه. فالسؤال الأول الذي يتبادر الى الذهن هو: في أية نقطة يمكننا الحكم على أنشطة الطفل بأنها أصبحت تدعى عمالة؟ وهكذا وكخطوة أولية علينا تطبيق بعض المعايير الايضاحية الآتية:

- العمل المأجور أو العمل غير المنتج.
- العمل المنتج أو العمل غير المنتج.
- العمل الذي يستغرق كامل الوقت أم العمل المنقطع.

ولكي نتخلص من التعاريف المستغرقة في الموضوعية علينا دراسة قضية العمل على أساس كونه نوعاً مكوناً للاستغلال، وهل هو كذلك أم لا؟ والحقيقة ان هذه الفكرة هي التي دفعت وشجّعت إنشاء برنامج دراسي حول عمالة الأطفال. هذا وإن فكرة الاستغلال ربما توافقت مع المفاهيم والفرضيات الأصلية ومع فحص

الميكانيكية المادية التي تختفي وراء عمل الأطفال بدلاً من أن نظل مقيدين بقضايا وصفيّة بسيطة، وهكذا علينا العودة الى هذه النقطة. ولكننا نشك فيما اذا كانت كلمة الاستخدام أو العمل تصلح لأن تكون تعبيراً لطيفاً عن شيء بغيض وهو الاستغلال.

هذا ومن الممكن إدراك مدى تعقيد مفهوم العمل عند تطبيقه على الأطفال وذلك بمساعدة المثال التالي: يقضي طلاب الكليات التقنية رَدْحاً من الزمن في صنع أشكال أو أجسام مختلفة وذلك جزء من متطلبات التدريب التقني الرسمي في الكلية في دورات متعددة. وعادة ماتباع هذه الأشكال أو الأجسام الى وكالات للبيع أو عن طريق بيع تنظمه الهيئات الادارية في الكُلّيّة. وهنا يمكننا أن نقول أن هناك نوعاً من الاستغلال لعمل الطلاب اذا اعتبرنا ان هذا العمل عملٌ انتاجي صرف، ولكن وفي حالات أخرى ليس هناك من استغلال. فالملابسات هنا هي أن تعريف العمل لايجب أن يكون ذا علاقة بالنشاط نفسه فحسب، بل أيضاً بسياقه الاقتصادي والاجتماعي. ففي بعض البلدان الغنية بدأوا بالاعتراف بهذه الأفكار ممّا أدّى الى تزايد الطلبات لإعادة النظر في العمل المنزلي أو حتى في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

ب- *الطفل*: من الصعب تعريف كلمة «الطفل» بشكل موضوعي. ويمكننا منذ البداية أن نتذكر أن مفهوم الطفولة هو مفهوم حديث، على الأقل عندما يُفهم ضمن اصطلاحات نتائج حصر هذا المفهوم في مراحل الحياة المختلفة. ولكن من غير المحتمل أن نستطيع تطبيق هذا النوع من التعريف على الأنشطة الإنتاجية في البلدان ذات الدخل المتدني وذلك لأن هذا التعريف قد نما وتطور في عدة سياقات مختلفة.

هذا ومن الممكن أن نجد لكلمة الطفل عدة تحديدات طبقاً للمعايير الآتيّة:

- المعايير البيولوجية (سن البلوغ).
- المعايير الرسمية والشرعية (تشريعات الدراسة وقوانين العمل).
- العادات والتقاليد (الحالة المتمثلة في الوحدة المنزلية مثلاً).

وان أساس هذه الحدود ينحصر في معايير مرتبة ترتيباً زمنياً وغير ذي صفة كيفية . (مثلاً السن) ومع ذلك اذا اتبعنا معياراً عاماً للسن فإن ذلك يخلصنا من عدة مشاكل مثلاً :

- التغيرات من مجتمع الى آخر .

- خطر ذلك المُدْرَك الحسي الغربي للعمر الذي اذا تجاوزه الطفل يصبح راشداً .

- التغيرات الجغرافية (القروية والحضرية) والاختلافات طبقاً للبيئة الاجتماعية .

- الفروق في حدود الأعمار طبقاً لجنس الطفل .

- الصعوبة المنهجية في المتابعة ، عندما يتجاوز كل طفل الحدود الموضوعية .

ولكن ربما يتبادر الى الذهن . أن الدراسة في المدارس يجب أن تتحمل جزءاً معيّناً من العبء في تعريف كلمة الطفل . ولكننا نرى أن هذا الرأي ليس له مايبرّره وذلك لأنه ولأسباب عديدة ، يمكن اعتباره امتداد فكرة الدراسة بشكل غير طبيعي . ولهذا وفي لحظة من اللحظات لانقترح أي معيار للأعمار . وعندها نقترح فحص قابلية تكيُّف النشاط الملاحظ لأوضاع الطفل البيولوجية أو الاجتماعية .

هذا ومن الواجب الانتباه بقد الإمكان لعدم التورُّط في التمركز حول العرقية في هذا المضمار . إذ أننا اذا نظرنا الى أفعال جميع الأطفال كعمل وحشي وكعلاقة سوداء ضد البلدان النامية ، فهذا لايساعد على تقدُّم أبحاثنا . وبالنسبة للبلدان النامية يعتبر اعتماد عمر ثابت للتقاعد كما هو الحال في المجتمعات الغربية أمراً مستهجناً .

جـ- *القطاع غير الرسمي أو القطاع غير البُنيوي*[١] :

تكمن عدة مشاكل وراء هذه الاصطلاحات والمفاهيم المرافقة وهناك أدبيات وافرة حول هذا الموضوع . . وتستعمل بصورة عامة للدلالة على جميع النشاطات التي تعمل على مقياس ضيق ولرأسمال صغير مع وجود قوة عمالة كبيرة نسبياً منظمة بطريقة غير رأسمالية . ولكن هذا التعريف بعيد عن ان يكون تعريفاً مُرْضياً وذلك لأنه

يخاطر بإخفاء العلاقة مابين الآفاق الاقتصادية المختلفة عند تقديمه فكرة تنظيم مزدوج للمجتمع .

وفي دراستنا السابقة وصفنا هذا القطاع بأنه قطاع مفرط بالاستغلال في تلك الاقتصاديات التي تسيطر عليها المشاريع المتعددة الجنسيات . وهذا يقدّم لنا تعريفاً عضوياً أكثر منه وصفياً لتلك النشاطات الراهنة . واذا نظرنا الى هذا المفهوم بعين الاعتبار نرى استغلال الأطفال عُنصراً متمماً لعملية الاقتلاع الزائدة عن الحد في ذلك القطاع ولسوف نعود الى هذه القضية فيما بعد .

وهناك نقطة أساسية هنا وهي ان تلك النشاطات التي تدعى غير بُنيويّة ، إنما هي ذات بُنية عالية التركيب . ومع ان كثيراً من الدراسات ترينا العلاقة التبعية والاستغلالية مابين القطاعات الرسمية وغير الرسمية ؛ إلا أن هذه الملاحظة والشواهد المبنية على التجربة والتي تؤيدها قد تجوهلت . ومع ذلك ، يهمنا ان نعلم فيما اذا كان الأطفال قد شملوا في تلك التشابكات التي تكتنف القطاعين نحدِّد أصحاب العمل .

وفي الوقت الذي تمّت فيه هذه الدراسة وتم اصدار هذا البحث نشرت مقالة في إحدى الصحف تشير الى عمل الأطفال في آسيا وقدمت مثالاً عن الطريقة التي يمكن لنشاطات الأطفال أن تكون كجسر بين القطاعين . ويقول المقال : «وأخيراً فقد لوحظ أن كثيراً من بائعي المواد المحظورة والبائعين المتجولين في الشوارع والذين يبيعون الفواكه والسلع المختلفة وبائعي الصحف يذهبون في نهاية النهار لمحاسبة بعض رجال الأعمال الذين يستغلونهم» (فيراتيل Veratelle ١٩٧٨) ولقد كانت أعظم غلطة وُجدت في الدراسات الوصفية المحضة ، فشل هذه الدراسات في تعيين مراكز القوة وتراكم الرساميل ، مع اعتبار النشاطات الصغيرة أمراً مرتجلاً ومستقلاً عن الموضوع . ولكن في رأينا أن القطاع عديم البنية هو في الحقيقة قطاع ذو بُنية وذلك لاعتبارين :

(١) ـ من خلال خضوع هذا القطاع للأساليب الرأسمالية في الانتاج .

(٢) ـ من خلال وجود مجموعات منظمة داخل ذلك القطاع .

وهناك بعض المؤسسات التجارية الحضرية الصغيرة التي تستخدم عدداً من الأطفال كماسحي أحذية أو بائعي صحف أو منظفي سيارات وحتى المتسولين. وهؤلاء يتقيدون ببعض القواعد التي مع كونها غير ظاهرة، إلا أنها صارمة وان القبول في المهنة والحقوق المترتبة على القبول وإعادة توزيع المكاسب والأرباح، كل هذه تمثل بعض القواعد المرعية لدى تلك المؤسسات. وليس معنى هذا اننا نحاول اختراع بعض البُنى في الوقت الذي لاتوجد فيه مثل هذه البُنى ولكن علينا المحافظة على التوجّهات النظرية والمنهجيّة وهذا يعني أنه من الواجب إجراء جرد لأساليب التنظيمات التي تكمن وراء النشاطات التي تظهر غير مترابطة ومرتجلة. ولقد استطعنا ملاحظة وجود بعض البُنى ضمن ذلك القطاع المسمى القطاع عدم البنية وذلك في مدينة كولاك Kaolck وهي ثاني كبرى المدن في السنغال. فقد رأينا بعض الشباب ينقلون الزبائن على درجات نارية تستعمل للنقل من مكان لآخر في المدينة المترامية الأطراف..

وبالنسبة لأي مراقب يظهر هذا النشاط وكأنه نشاط مجزَّء على مقياس ضيِّق. ولكن ليس هذا هو الواقع فالدرجات النارية يملكها بعض الموظفين المدنيين والآخرون الذين يستثمرون أموالهم في شراء الدراجات النارية هذه (وغالباً مايقعون في الديون نتيجة لهذا الشراء) وهم يؤجرون هذه المركبات لهؤلاء الشباب يومياً، هؤلاء الشباب ينتظمون في العمل لدى بعض أصحاب المرائب الذين يحددون قواعد صارمة لقبول مثل هؤلاء الشباب في مرائبهم مع وجود منافسات حادة بين أصحاب المرائب التي تحميها الدولة والسلطات المحلية الى حدٍّ ما.

وأخيراً علينا أن نتذكر بعض الخصائص والأنشطة شبه الحضرية التي تظهر في دراسات ماضية[٢] وعلى العموم نجد أن هذه الأنشطة الصغيرة غير الرسمية تقوم بما يلي:

- انتاج قيمة وتكاليف المشاريع على مقياس واسع بأسعار منخفضة تحت ضغوط تنافسية ثقيلة. (وذلك بالتعهد في عمل الشغل بالقطعة والمقاولات الثانوية والسّماح بفتح امكانية الاستدانة للزبائن وتحت نفس الشروط التنافسيّة يقدّم هؤلاء السلع والخدمات للعمال ذوي الأجور في القطاعات العامة والحديثة ولفقراء المدينة

وبذلك يسهمون في الخدمات لذوي الأجور المتدنية. من الواضح انه في البلدان الأقل اهتماماً بالصناعة (حيث الصناعات تحويلية) نجد أن أسعار منتوجات القطاع غير الرسمي أقل كثيراً من أسعار السلع المستوردة المصنَّعة حتى عندما تكون كلا السلعتين ذات قيمة استهلاكية متساوية.

- يلعب هؤلاء دور الجيش الاحتياطي عندما يأخذون على عاتقهم عبء خلق أعمال ووظائف واجراء ضغط غير مباشر بالنسبة للرواتب في قطاعات الدولة والقطاعات الرسمية الحديثة.

- يعمل هؤلاء غالباً في الأسواق المُجزأة حيث لامصلحة للرأسماليين في اجراء أي استثمارات هناك.

وهنا تتفتح نتائج هذه الخصائص بالنسبة للقضية التي تهمنا في هذا المجال. فالعمل الرخيص وحتى غير المأجور أحياناً هو عامل لايستغنى عنه في بقاء كثير من الأنشطة الصغرى وذلك بسبب المنافسات الحادّة ذات الوتيرة العالية. وهكذا يصبح من الضروري اطلاق تعريف علمي مسبق وغير تجريبي على مايدعى القطاع غير الرسمي أو القطاع الخاص للحصول على تحليل عميق لدور الأطفال ضمن ذلك القطاع.

ومع ذلك فإن تعيين المهن ذات الصلة بالموضوع التي نحتاجها اذا أردنا تركيز البحث يواجه صعوبات منها:

- مجال الأبحاث. أي هل يجب أن يكون مجال البحث محصوراً في المناطق الحضرية فحسب أم باعتبار وجود التشابه فيما بين الأعمال والوظائف. هل يجب أن تكون المناطق القروية أو شبه القروية مشمولة ضمن هذه الأبحاث؟

- التشابك الحاصل فيما بين الوحدات الأهلية والوحدات الانتاجية. مثلاً حيث تسيطر المصالح العائلية على النشاطات الانتاجية غير الرسمية وتنظمها فإنه لافائدة ولاجدوى من محاولة التحديد فيما اذا كان عمل الأطفال قد ظهر من خلال العمل المنزلي أم من خلال المشاريع أنفسها.

ـ صعوبة عمل الأطفال تحت وضعين مُمَيّزين بشكل مستقل تقريباً أو خدمة لشخص آخر أو مجموعة أخرى من الناس الذين يقدمون له المأوى والطعام وربما النقود مقابل خدماته وعلينا أن نتوقع حدوث مثل هذين الوضعين اللذين يجب النظر إليهما بعين الاعتبار عند استعمال طرق البحث المختلفة.

وختاماً لهذه المناقشات حول المصاعب والعثرات التي لايمكن إغفالها عند فحص قضية عمل الأطفال في القطاع الانتاجي ذي النطاق الضيق، نودُّ تأكيد تلك الحقيقة التي تقول ان هذه الصعوبات لايمكن التغلب عليها بالبدء بمشاريع واسعة. فالأعمال الملحَّة والأساسية تنحصر في صياغة بعض الأنظمة النظرية وتعيين مواضيع البحث. واذا لم نتوصّل الى هذه الأعمال فهناك خطر يكمن في بقاء تلك المشاكل حول المفاهيم والتعاريف والتي لخصناها سابقاً وان تظل موجودة بشكل ملحّ.

ثالثاً: الإطار النظري:

١- مصادر عمالة الأطفال:

باعتقادنا انه من الواجب بحث عمالة الأطفال في الانتاج على مقياس ضيق، من خلال مظاهره الدقيقة المحددة والعضوية. فمن جهة واحدة نجد أن عمل الأطفال هو واحد من الميكانيكات الأساسية الجوهرية في الاقتصاد غير الرأسمالي ولكن المعتمد جزئياً على الرأسمال. ومن جهة أخرى نجد أنه يلعب دوراً خاصاً في امتصاص فضل القيمة وفي العمل على تشكيل الأسعار.

وبالنسبة للمجموعة الكامنة من عمل الصغار هناك ظاهرتان: الأولى هجرة الريف الى المدينة. إذ أنه بسبب تفكّك اقتصاديات وموارد الرزق ودخول الطرق الزراعية الموجهة نحو تشجيع التصدير، كل ذلك قد أدى الى زيادة ملحوظة في عدد سكان المدن. وهكذا فقد تأثرت مصلحة الأطفال تأثراً عميقاً في هذه العملية وذلك لأن أعمالهم الزراعية لم تعد مؤمّنة بعد فقدان ذلك التوازن الحساس مابين موارد الرزق والانتاج التجاري. زد على ذلك أن نسبة المواليد لم تنخفض. فلقد أظهرت الاحصاءات أن معظم سكان المدن هم من الشباب نسبياً، ونتيجة لذلك الفيض من

الشباب المهاجرين الى المدن فالأطفال القادمون الى المدينة عادة ماتعيلهم تلك العائلات التي تعيل هؤلاء الأفراد غير المنتجين، والمكلَّفين الحصول على عمل لهؤلاء الأطفال. وعلينا أن نلاحظ هذا أيضاً من السياق العام للفقر في المدينة، ذلك الفقر الذي هو بالتالي أحد نتائج انجراف السكان نحو المدينة. فإذا كان هناك عدد من أفراد العائلة عاطلين عن العمل، فلا يجوز إغفال أي دخل يأتي به الأطفال، بل إن هذا الدخل يصبح أمراً لاغنى عنه. وينكشف دور الفتيات في هذا النوع من الأوضاع. إذ أن المدرسة تصبح بالنسبة لَهُن نوعاً من أنواع الترّف، كما أن التدريب لايقدم لهن شيئاً، مذكوراً لذلك يصبح الهدف الرئيسي للفتيات حيازة وظيفة جيدة أو عمل جيد قبل الزواج خصوصاً بالنظر الى وجوب تأمين نفقات الزواج.

أما الظاهرة الثانية فهي ترك الأطفال للمدرسة في وقت مبكر. إذ أن هناك رأياً واتفاقاً سائداً منذ الستينيات وهو ان أنظمة التعليم قد فشلت الى حدّ ما نتيجة لافتقار تلك الأنظمة الى تعليم المهارات الأساسية وفتح الطريق للحصول على عمل يتناسب مع قضاء تلك السنين الطويلة في التعليم. . فالجهود القليلة المبذولة لم تستطع ايقاف ضياع الوقت دون جدوى في المدارس والتعليم الأمر الذي يلاحظ في معظم البلدان الافريقية ابتداءاً من مستوى المدارس الابتدائية فصاعداً. ولذلك نرى الأطفال، أملاً بتعلُّم مهنة مفيدة منتجة، مع غياب المؤسسات المختصة بتطبيق النشاطات المتعددة التي تدور حولها الأعمال المختلفة في المدن، نرى هؤلاء الأطفال الذين يتركون المدرسة والتعليم يتجهون نحو رجال الأعمال الصغار ونحو العمل الحر. وهكذا فقد ظهر جِدال بأن التدريب يقدم الحل المناسب حيث فشلت أنظمة التعليم في شمول المهارات الأساسية والجوهرية. ولايعني هذا ان جميع حالات التدريب تؤدي فعلاً لحيازة المؤهلات المرغوب بها أو تؤدي الى الجدارة والأهلية. بل بالعكس تبدو حدة التدريب مناسبة لتلك الحالات الحيادية حيث لاسلطة للدولة ولا مساس للتشاريع حيث المقاول الصغير هو المسيطر الوحيد دون منازع على تلامذته المتمرنين ولا أحد ينازعه السلطة أو المسؤولية حول مايعلمه (أو حول ما لايعلمه) أو حول طول مدة التدريب.

٢- استخدام الأطفال من وجهة نظر اقتصادية:

وهنا نجد وبعد فحص نظام الانتاج أن الجميع مدانون: الدولة التي لاتقوم بمسؤوليتها التي ربما لم تعطِ الفوائد المادية المرجوّة السريعة. ثم رجال الأعمال الصغار أو المقاول (الذي ربما كان أحد أفراد العائلة) الذي يجد في الأطفال مصدراً لاينفد من مصادر العمل الرخيص وربما المجاني.

ولما كانت قوة وديمومة القطاع غير الرسمي تكمن في الأسعار المنخفضة لذلك أصبحت اليد العاملة الرخيصة من مستلزمات بقاء ذلك القطاع.. ويهمنا أن نلاحظ أنه في حالة تساوي الأشياء الأخرى وفي حالة ايقاف عمليات التدريب غير الرسمية (وبصورة عامة مايخص عمل الأطفال) بسرعة وبصورة تامة، عندها يحكم على كثير من الوحدات الانتاجية الصغيرة بالتوقف الفوري وذلك لأن هذه الوحدات تعمل على أسس هامشية دنيا. إذ أن عملية التدريب بصفتها إسهاماً مجانياً في العمل تلعب دوراً عضوياً في تشكيل الأسعار المنخفضة وتأمين الانتاج ماقبل الرأسمالي على نطاق ضيق. وأخيراً فإن قضية التدريب بحدّ ذاتها يُفاقم المنافسات في صميم معسكر المنتجين. ومن البديهي أن كل صاحب عمل سينظر شذراً وبارتياب لتلامذته المتدربين، وهو يتخيل الزمن الذي سيأتي عندما يتركونه ليعملوا لحسابهم الخاص.. وهذا يفسِّر لنا نقطة ذكرناها سابقاً. وهي زيادة فترة التدريب بشكل غير طبيعي والشكوى التي تصدر عن كثير من التلامذة المتدربين من أنهم لايتعلّمون مهنتهم بشكل صحيح وكما يجب. ولإتمام تلك الحلقة المفرغة نقول ان استخدام الأطفال للقيام ببعض الأعمال الثانوية والمهام غير المتخصصة يؤلف أول عذر يتذرّع به أصحاب العمل لعدم دفعهم الأجور لتلامذتهم المتمرنين. أما في القطاع الرسمي فإن التدريب الذي لانجده إلا في النشاطات الصناعية والفنية يحظى بالضبط والمراقبة بالنسبة للأعمار وطبيعة العمل وأساليب الدفع.

والحقيقة أن التدريب لايؤلف المشكلة برمّتها بل هو يغطي مشاكل المجموعات الأكبر سناً من الأطفال فحسب، ومع ذلك، فما دامت فترة التدريب هذه تنتج مشكلة العمل غير المأجور أو المأجور بشكل غير مناسب (وأحياناً تنتج أحوالاً يدفع

بها التلميذ الممتهن الأجر لمعلمه بدلاً من العكس) لذلك فقد وجدنا أن هذا الموضوع له مساس بموضوع عمل الأطفال بصورة عامة.

ويقدّم لنا تقرير جمعية منع الرق (المؤسس على النص الانكليزي الذي نُشر في لندن) مثلاً حول عمل الفتيات في صناعة السجاد في مراكش (تقرير جمعية منع الرق ١٩٧٨) وعن استخدام الأطفال من وجهة نظر اقتصادية. زد على ذلك فهو يقدّم الدعم لوجهة نظرنا حول القطاع غير الرسمي (الخاص). ويحتوي التقرير على الادعاءات التالية:

(١)- تؤلف خلفيّة عمل الفتيات في مراكش حقيقة اقتصادية واقعيّة وهي حقيقة الاعتماد أو التبعية، كما ذُكر في مقدمة النص الفرنسي (ص٩٦٤-٩٦٦)[٣] وطبقاً لهذه المقدمة ان اقتصاد مراكش لايزال اقتصاد بلد من البلدان النامية (غير المتطورة) دون بنية تحتية صناعية وهي التي تمُدُّ الغرب بالمنتوجات الزراعية والأطعمة الخام وبعض المواد المُصنّعة طبقاً لعقود فرعية. وتضيف تلك المقدمة أن زيادة عدد الأطفال المستَغلّين تترافق مع عدد من العوامل الأخرى التي يكشفها التقرير مثلاً: انخفاض الدوام الرسمي الذي يترك حوالي نصف الطلاب الريفيين دون تعليم، والتشريعات غير المجدية حول العمل والعمال.

(٢)- يعتبر التقرير أن هناك دعماً ايجابياً أو سلبياً للاستغلال من قبل الدولة والأمثلة التي يذكرها التقرير عن الدعم السلبي تشمل عجز ميكانيكية الاشراف والمراقبة عن تنفيذ تشريعات العمل (من النادر حضور مفتشي الدولة وعلى العموم هم يتناولون أموالاً لقاء سكوتهم) ص٥٦١. وأما التشريعات لحماية الصغار فتصل الى أدنى حدود هذه النشاطات (في الجمعيات التعاونية للأعمال اليدوية ومدارس التدريب لاتعتبر النساء والأطفال عمالاً ذوي رواتب طبقاً لتشريعات العمل السارية المفعول في مراكش.). وهذا الوضع مقبول ضمناً من قِبل الدولة (٤٦) وهناك أمثلة على الدعم الايجابي لاستغلال الأطفال مثلاً: «تتجه سياسة الدولة لمنح جميع المساعدات الممكنة لمصدري السجاد فيستوردَ الصوف معُفى من الرسوم (بشكل استيراد مؤقت) شريطة أن يُصدَّر بشكل سجاد- مع التخلي عن جباية رسوم الاستيراد وبعض الضرائب (ص٧) ثم يذكر التقرير: مع أن المصانع الحكومية تتقيَّد

بالقانون بالنسبة للتطوع وفي معظم الأحوال بمستوى عال، إلا أن نظام المعلّمة لايزال ساري المفعول في المصانع القليلة التي تمتلكها الدولة فضلاً عن مصانع القطاع الخاص. (ص٥٧) وسوف نصف نظام المعلّمة فيما بعد. وأخيراً فإن أكثر من نصف قوة العمالة في ثلاثة مراكز حكومية كانت تتألف من الأطفال دون الثانية عشرة من العمر. وبهذه المناسبة يقول التقرير ان الدولة لاتلتزم بتنفيذ تشريعاتها وذلك لأنه حتى التلاميذ المتمرنين والذين هم دون الثانية عشرة يعملون بشكل غير قانوني (ص٩).

(٣)ـ هناك سلسلة من الأشخاص يتولون السيطرة على مشاريع انتاج السجاد على مقياس ضيق وهناك عدد من ورشات العمل التي تخص مالك واحد يكون أحياناً أجنبياً يتسوق من أسواق أوروبا أو تكون تلك المشاريع تحت سيطرة بعض الشركات الغربية الكبيرة وإما الورشات الصغيرة فتعتمد على قنالات حديثة في التسويق وهي أحياناً مرتبطة بعقود فرعية. وهذا يكشف لنا طبيعة صناعة السجاد ذات البنية العالية حتى عندما تُنَفَّذ على مقياس ضيق، ويبدو أن تقليص تكاليف العمل هو من هموم أصحاب المصانع الدائمة. ويقول التقرير: «يعتبر معظم الصناعيين في مراكش أن بلادهم أصبحت أكبر مركز لصناعة السجاد في شمال افريقية ولم يُخْفِ الكثيرون تلك الحقيقة التي تقول أن تكاليف العمل المنخفضة جعلت السجاد المراكشي رخيصاً يستطيع مزاحمة غيره من السجاد في الأسعار. . وفي ايران مثلاً يمنع القانون استخدام الأطفال تحت الرابعة عشرة من العمر وهذا قد سبَّب ارتفاع تكاليف صناعة السجاد في ايران (ص٧).

(٤)ـ إن العائلات التي تعيش على دخل لايكاد يكفي للقوت الضروري تسعى جاهدة لايجاد أعمال لفتياتها. وتوجد ورشات العمل غالباً قرب المدن الصغيرة الغنية أو الأحياء الفقيرة ويُشير التقرير الى ان الوالدين يعبِّرون عن رغبتهم لأرباب المصانع في رؤية فتياتهم وهنّ يجلبن حتى مبالغ ضئيلة من المال» (ص١٠).

(٥)ـ هناك ذكر للعلاقات الاجتماعية التقليدية في التقرير. . فإدخال العمال وطردهم غالباً مايكون بيد بعض الوسيطات من الاناث اللواتي يستلمن رواتبهن من أصحاب المصانع (نظام المعلّمة) ويبقى وجود المعلمة ضمن حرفية القانون ولكن المعلمة لاتعلم شيئاً عن أعمار وأجور الفتيات. والوسيطات يعملن كمشرفات

وتدفعن للأطفال ماترينه مناسباً (عادة يكون الدفع على أساس أجرة القطعة). وهذا النظام الأبوي يستفيد من جميع منجزات العمل الذي يُنجز داخل البيوت ولكن تحت شروط زيادة الانتاج. ويصف التقرير نظام (المعلمة) كأثر من مخلفات بُنية التدريب الحرفي (ص١١). أما بالنسبة للمراكز الحكومية لصنع السجّاد فقد تبين أن الأحوال أشدّ سوء في المركزين اللذين يستخدمان نظام (المعلمة) (ص١٠).

(٦)-إن طرق التطوّع للعمل وأحوال العمل والأجور يُرثى لها مع ان الباحثين لاحظوا أن المؤسسات التابعة للدولة كانت أفضل حالاً بقليل (ص٩) فقد وُجد أن هناك بنات صغيرات في سن الثامنة يعملن في المصانع وان أوقات العمل طويلة جداً بشكل لايُصدق (٧٢ ساعة في الأسبوع) والعطل قليلة جداً وغير مدفوعة الأجرة والأجور ضئيلة جداً (بالقطعة) وهي معدومة بتاتاً بالنسبة للمتمرنين. والغذاء في مستوى منخفض والعمل مرهق.

(٧)-هناك خلَط مابين العمليات التعاونية والصناعية من جهة وبين المتمرنين والعمال المأجورين من جهة أخرى. . إذ نجد في المقام الأول أن التعاونيات ليست عبارة عن مجموعات من المنتجين، بل ان التعهدات تتم عن طريق الدولة ضمن خطوط تجارية مع إعطاء العمال نوعاً من المكافئات لقاء أعمالهم (ص٤٧). وهذا النظام يشجع المتغيرات المتطرفة الموجودة في أحوال العمل والأجور. ومن جهة أخرى من الصعب التمييز مابين مدارس التدريب وبين المراكز الحرفيّة التي تحتوي على المتدربين (ص٤٧) فالأولى تعمل غالباً بنفس الطريقة التي تعمل بها الثانية.

(٨)-وأخيراً انه من الأهمية بمكان ان نلاحظ أن جمعية منع الرق قد زارت المصانع وورشات العمل مرتين. الأولى عام ١٩٧٥ والثانية عام ١٩٧٧ وفي الفترة مابين الزيارتين وجدت اللجنة ان الحالة بدلاً من أن تتحسن قد ازدادت سوء. (ص٦).

وجواباً على هذه الادعاءات أذاعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مراكش أنها قد أصدرت أمراً الى هيئة التفتيش في شؤون العمل باتخاذ الاجراءات اللازمة للتأكد من أنه يجب احترام قوانين العمل والتأمين المهني وخصوصاً المواد

المتصلة بأحوال العمل الصحية في مصانع السجاد وأنها قد أصدرت أوامرها الى مُفتشي العمل لبحث شؤون وأحوال المصانع التي يعمل بها الأطفال والتي ذُكرت في تقرير جمعية منع الرق مادام ان جميع الأوصاف والحالات المذكورة في ذلك التقرير لاتتفق مع الوضع الراهن في مراكز صناعة السجاد في مراكش.

هذا وان الدور المشابه الذي يقوم به الأطفال ضمن التعاقدات الفرعية في بعض الأقطار الآسيوية قد أصبحت معروفة لدى الجميع. وهناك ورقة أخرى أصدرتها جمعية منع الرق بالنسبة لتلك الأقطار (بانيجير ١٩٧٩) وهي تقدّم لنا بعض المعطيات المقترحة على هذا الصعيد.

٣- بعض الخصائص النوعية لعمل الأطفال:

هناك مجموعة متعددة الأصناف لخصائص عمل الأطفال ضمن إطار الدور الاقتصادي الموجود في قلب القطاع غير الرسمي.. وبالاختصار يمكننا ملاحظة مايلي:

١ - لقد كثرت امدادات قوة العمالة بسبب ارتفاع نسبة المواليد المستمرة والهجرة الواسعة من الريف الى المدينة وهذا مايضع الأطفال في محيط تنافُسي شديد الوطأة مع عدم وجود أية قوة تساوم على تحسين حالتهم أو على تحسين الأحوال المفروضة عليهم.

٢ - ليس للأطفال أي حق بالعمل، مما يجعل عمل الأطفال مثاراً سهلاً للتلاعب وان دوام عمل الأطفال وانتظامه يتحدّد بعمليات المد والجزر للعرض والطلب في الأسواق. هذا ويستطيع رجل الأعمال الصغير أو التاجر استخدام الطفل بأسعار منخفضة اذا شعر بتهديد في انتاجيته.

٣ - إن عدم قانونية تشغيل الأطفال يسهّل عملية طرد الأطفال من العمل. ومن الصعب ان يلجأ الأطفال الى المؤسسات السياسية أو الى نقابات الحرفيين التي تشكل الأمل الوحيد لتحسين أوضاعهم وذلك بسبب أعمارهم وبسبب الأنظمة الأبوية الاستغلالية التي تكتنفهم والافتقار الى الاعتراف اجتماعياً بالأطفال كمنتجين.

٤ - إن طبيعة عدم التخصّص لدى الأطفال يجعلهم مُعرَّضين للقيام بسلسلة

واسعة من الأعمال التي تعتمد على ميكانيكية الإنتاج. زد على ذلك فإن هناك بعض الأعمال التقنية المناسبة للأطفال وهي مربحة من وجهة نظر صاحب العمل. وهذا ينطبق على «الأيدي الصغيرة» في صناعة التبغ وعلى صناعة عيدان الثقاب في شبه جزيرة الهند.

٥ ـ وأخيراً فإن بعض أنشطة الصغار تتحول نحو العمليات السرية غير الشرعية وذلك بسبب خصائص الأطفال الفيزيائية والنفسيّة، كالخِفَّة في الحركة والقدرة على الجري والاختفاء والقدرة على البقاء في حالة سكون وهدوء أو القدرة على تضليل الشرطة. ومع أن هذه النقاط ربما تفسدها النواحي الذاتية، إلا أنها لا يجب أن تهمل عند دراسة الأعمال التي تتمركز حولها نشاطات الأطفال.

نحن لا نستطيع الادعاء أن هذه الأفكار القليلة قد أحاطت بجميع القضايا الاقتصادية المختصة بعمل الأطفال ولكننا نأمل ان تظهر هذه الأفكار كيفِ يمكننا الولوج الى صميم تلك القضايا. وبينما يساورنا قليل من الشك في ان استغلال الأطفال في العالم الثالث متمركز في القطاع غير الرسمي أو القطاع الخاص إلا أنه من الضروري تحديد النتائج العملية والسعي لتحديد المكان والوضع المناسب الذي يحتله الأطفال في اقتصاد البلدان النامية.

رابعاً: مواضيع البحث والأدوات المنهجيّة:

١ ـ الميل لفرز وفصل الأنواع المختلفة لأنشطة الأطفال:

لا يجدر بنا معالجة الأنشطة الانتاجية والتجارية للأطفال كما لو أنها مجموعات متجانسة وذلك بسبب:

آ- التمايزات الأساسية:

نذكر هنا عدداً من التمايزات الأولية التي يجب ملاحظتها دوماً وهي:

ـ عمل الفتيات، عمل الأولاد.

ـ العمر (أي أقل من ١٢ أو من ١٢ ـ ١٦ عاماً).

ـ العمل الدائم/ أو العمل المتقطع.

ـ العمل المستقل. عمل مجموعة من الأفراد (في شروط المكافئات).
ـ العمل المصحوب بالتدريجات. والعمل غير الماهر.

ب- نماذج وأشكال من الانتاج والاستغلال.

يجب أن نوجّه الفصل الأساسي النظري تجاه الأساليب المختلفة أو الأشكال المختلفة للانتاج ولأشكال الاستغلال الخاصة المرافقة له.

١ ـ يجب أن يحتل العمل في الوحدات المنزلية فئة منفصلة. بحيث لايقع ضمن الأساليب التي سوف نقوم ببحثها أدناه وذلك لأنها لاتؤلف بنفسها هدفاً للاستغلال. واذا عرّفنا الاستغلال بأنه نوع من الامتلاك لانتاج العمل الذي يقوم به الآخرون أو لجزء من العمل الذي يقوم به الآخرون، إذن من الواجب ومن الضروري أن يكون هناك ثمة عمل مُنْتَج. وفي معناه الضيق، نجد أن العمل المنزلي ماهو إلا عنصر من عناصر تقسيم الأعمال والوظائف ضمن الوحدة العائلية بمصاحبة إعادة توزيع المكاسب فيما بين الأعضاء المختلفين. وهذا العمل يعتبر عملاً إنتاجياً يخدم مصالح العائلة بجميع أفرادها الذين يمثلون قوة العمالة التي تستخدم أمكنة أخرى فاذا وُجد الاستغلال والحالة هذه، فإنه يكون استغلالاً غير مباشر.

وتعتبر هذه النقطة من النقاط الصعبة ولاتخلو من الغموض إذ أنه إذا ماقام أحد الخدم مثلاً باتمام عمل الطفل (وهما ربما من نفس العمر) عندها تتغير الخصائص الاقتصادية لنفس العمل.

٢ ـ هناك حالة أخرى تدعى حالة «شبه الرق والعبودية» وهذه الحالة لاتشمل امتلاك عمل الأطفال فحسب، بل امتلاك الأطفال أنفسهم وبصورة مباشرة. وان حدوث مثل تلك العلاقات الاجتماعية التي توجد أيضاً في الأنشطة التي تخدم الرأسمال تصادف تسهيلاً لها عن طريق ظاهرة امتلاك الأطفال من قِبَل الأقارب الكبار، وتوجد هذه الظاهرة في حالات بغاء الأطفال. وإن حالة الاستغلال هذه فضلاً عن الحالة التالية التي سنذكرها لايمكن الخوض فيها دون دراسة تلك التشابكات التي تدعم بالظاهر الأنشطة المستقلة.

٣ ـ وهناك أسلوب ثالث للاستغلال الذي سندعوه «الأسلوب شبه الاقطاعي» وهو مؤسَّس على العلاقات الشخصية المستقلة بين الطفل أوالطفلة وبين رب العمل.

فالطفل يقدِّم العمل من خلال العلاقات الأبوية مقابل تقديم رب العمل (الذي من الممكن أن يكون أحد الأبوين) الحماية والمأوى والطعام للطفل. وتأتي الحرف والتدريب في الأعمال الصغيرة ضمن هذه الفئة وان استخدام العمل ذي الأجور المتدنية أو غير المأجور هو الحالة أو الشرط اللازم لبقاء وديمومة أكثرية المشاريع الحضرية التي تعمل على نطاق ضيق ومع ذلك فإن هذا شكل متأصِّل من الأشكال المناقضة للاستغلال. وذلك لأنه مع أن إنتاج السلعة يشتمل على امتلاك فضل القيمة لدى الأطفال إلا أن عمل الأطفال لايزال غير معترف به اجتماعياً ولهذا لايمكن بيعه بحريَّة في سوق العمالة لدى الصغار لأنها لاتستلم أجوراً كالكبار الذين يقومون بأداء نفس العمل وذلك بفضل وجود التبعية وشبه الاقطاعية. وفي هذه الفئة من الاستغلال المفرط تؤخذ قيمة عمل الأطفال من الفائض المطلق أي من خلال ساعات العمل المقتطعة. وان إحدى خصائص الانتاج الحرفي هي قلة استثمار المعدات بالنسبة للعمل المُنجز. وبناء على ذلك لايمكن الحصول على فائدة إلا اذا استوفت تلك الحالة شرطين أساسيين وهما يوم عمل طويل الأمد مع دفع أجور منخفضة على مقياس واسع. وعلينا أن نلاحظ أيضاً أننا نستطيع أن نجد الاستغلال المفرط في المشاريع الرأسمالية وفي هذه الحالة (حيث استشهدنا بمثال واضح في السابق) هناك أسباب وجيهة للافتراض انه حتى ولو كانت مؤسسة العمل مؤسسة رأسمالية فإن العلاقات الاجتماعية للانتاج تكون علاقات شبيهة بالعلاقات الاقطاعية (وهذا يصدق بصورة مزدوجة على الأطفال لأنهم لايكونون عادة في وضع يساعدهم على بيع عملهم لمن يدفع أكثر.

٤ ـ وبالمقارنة مع الفئات السابقة نجد أن النشاطات التجارية تستطيع استخلاص القيم الموجودة في مواقع أخرى. وهذه الأنشطة التي غالباً مايقوم بها الأطفال تشمل البيع في الشوارع وعدة أصناف من التجارة والتعامل مع الجيران الخ... ومن الممكن اجراء بعض التمايزات ضمن هذه الفئة طبقاً لنوعية الشخص الذي يستلم الدخل. مثلاً فإما أن يعمل الطفل في خدمة شخص راشد يستلم قسماً من الأجور أو أن يعمل الطفل بشكل مستقل. والحالة الأخيرة أقل شيوعاً ضمن فترات زمنية طويلة ـ (وتكون أطول مما يتوقع المراقبون) ولتوضيح هذه النقطة ينبغي أن تسعى البحوث لتحديد وتعيين التشابكات التجارية.

ومن الممكن أن يتّخذ الاستيلاء على أرباح البيع شكل الحماية من قبل أحد الموظفين أو إحدى المؤسسات المجهولة الهوية. هذا وان الوضع غير القانوني لبعض الأنشطة الهامشية التجارية يُسهّل وجود خدعة الحماية هذه التي يجب النظر الى إمكانية وجودها بعين الاعتبار ونحن نرى أن هذه الاقتراحات الرمزية غير كافية وغير تامة. فنحن قد استثنينا بصورة خاصة جميع الأنشطة الواقعة خارج القطاع المدني على مقياس ضيق كالأعمال الزراعية أو تلك الأعمال التي تندمج وتمتص بشكل مباشر بالرأسمالية ولكننا نرغب بالتأكيد بتقديم تمايزات وافية بالغرض بين أنشطة الأطفال المختلفة بحيث لاتكون هذه التمايزات ذات علاقة بالفئات التجريبية الموضوعية بل بعلاقتها بالوضع النظري والاقتصادي. وباعتقادنا ان الفصل الذي كتبه رودجرز وستاندنغ في هذا الكتاب حول هذه النقطة أكثر دقة من مقترحاتنا.

وخلاصة القول: اننا نؤكد بقوة ان عمل الأطفال يتميّز بالتقارب الحاصل مابين العلاقات الاجتماعية الموروثة ونوع من الاستغلال الذي تخدم فيه المكتسبات النهائية مهما كانت عمليات الوساطة وأساليب الانتاج الرأسمالي السائدة.

٢- مواضيع البحث:

في هذا القسم سوف نقترح بعض خطوط الأبحاث التي نأمل أن تساعد في معالجة تلك المشكلة الصعبة: وهي عمل الأطفال.

آ- التحليلات التاريخية ووثاقة صلتها بالبلدان ذات الدخل المتدنّي في هذه الأيام:

نحن نؤيد بقوة ضرورة دراسة عمالة الأطفال في أوروبا ابتداء من بداية الثورة الصناعية حتى نهاية القرن التاسع عشر ولا يمكن أن يساء تفسير هذا الاقتراح. وليس من الواجب أن تسعى هذه الدراسة لإجراء مقارنات من خلال التماثل التركيبي أو النظائر المتوترة المتكلفة، مع العالم الثالث في هذه الأيام ومن ثم تقليص مشاكل هذا العالم الثالث بحيث تصبح مجرد ظواهر تاريخية. ولكن بالعكس نحن نجد أنه من الواجب توجيه التحليل التاريخي لعمل الطفل في المجتمعات القريبة تجاه تفهّم أفضل للميكانيكيات الدقيقة المُحدّدة التي تعمل في البلدان النامية.

ففي خلال زمن التصنيع في البلدان الغربية كان لاستغلال عمل الأطفال مظهران وهما:

أولاً: أثناء غياب التشريعات الواقية للأطفال استخدم الأطفال بشكل عشوائي غير مقيد في أنشطة غير رأسمالية ضمن محاولة للحيلولة دون فشل وسقوط تلك الأنشطة.

ثانياً: حدث استغلال مباشر على نطاق واسع للأطفال من قبل الرأسمال نفسه (ومعظمه في المناجم وصناعة المنسوجات). فاذا طُبّق هذان المظهران بشكل مباشر على البلدان النامية في هذه الأيام تصبح النظائر والأنداد ضعيفة، إذ ان التنوُّر الشعبي واستخدام التقنيات المتطوّرة المؤسسة على التركيب العضوي العالي للرأسمال بحيث كانت العلاقات تمثل فروق القيمة مابين المعدات وفاتورة الأجور قد أدى الى إضعاف ادوار الأطفال (إن لم يكن عدد الأطفال) الذين يعملون في الصناعات. هذا وان أنواع الاستغلال التي عانت منها الأطفال في أوروبا في القرن التاسع عشر بقي في الوقت الحاضر محصوراً في القطاعات التي يصعب تحديثها (مثلاً صناعة السجاد وتعليب لفائف البيدي beedi)[٤] ولهذا فإنه لَمَضيَعةٌ للوقت ان نحاول تقدير وفهم الأنظمة الخاصة القائمة على استغلال عمل الأطفال عن طريق دراسة المجتمعات الأوروبية حتى القرن الماضي. وعندما نذكر هذا القول فإن مثل هذه الدراسات سوف تساعدنا في فهم العمليات التالية:

- نمو نسبة المواليد وعلاقتها بالعمليات الاقتصادية وبصورة خاصة مرحلة التكدُّس التي بدأت بها نسبة المواليد بالانخفاض وكذلك الأنواع المختلفة من التصنيع التي تتفق معها استراتيجيات التجديد العائلية.

- فهم المتغيرات الديموغرافية الأخرى بالنسبة للاقتصاد، وبصورة خاصة نسبة الوفيات والزواج الموازية للمراحل المختلفة للتطور الاقتصادي. والفرضية التي تكمن تحت هذا الاقتراح هي ان المردود العالي لقوة عمل الصغار والتي تتصل بقضية الوفيات العالية الوتيرة أو بالزواج المبكر، الذي قد سمح باستغلال الأطفال بصورة زائدة عن الحد تفوق الحد الأدنى الفيزيائي الضروري لإكثار قوى العمالة.

- فهم دور الأطفال في تكديس الرأسمال وفي تشكيل فضل القيمة وفي تحويل الفلاحين الى المدينة والعمل في قطاع العمال (البروليتاريا).

- فهم أهمية فرض التعليم الإلزامي، وفرض تشريعات لتحديد ساعات العمل وعمالة الأطفال وبصورة خاصة الاجابة على ذلك السوال وهو هل من الممكن اعتبار التعليم للجميع، وانقاص الدور الانتاجي للأطفال في العمل، نتيجتين لمجموعة واحدة من الأحوال والشروط، أم هل ساهمت المدرسة مساهمة فعّالة باختفاء عمالة الأطفال؟

- فهم تطور التفكير بالنسبة لمكان الطفل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

واذا أولينا الاهتمام الكافي بعدم الوقوع في شرك التمركز الأوروبي فإن هذا النوع من الدراسة سوف يقدّم لنا مادة غنية باستطاعتها الاسراع في تطوير وتحسين الخطط التفسيرية الرامية لفهم عمل الأطفال في العالم الثالث مما يثبط الهمّة للولوج في مداخل موضوعية ذات مسحة تعليمية أخلاقية.

ب - الأبحاث حول السياسة الحكومية تجاه عمالة الأطفال:

إن أي بحث متواضع شامل ينبغي أن يشمل تحليلاً لجميع السياسات المقترحة أو السائدة فضلاً عن الدراسات المفصلة للتشاريع والقوانين السارية المفعول من وجهة نظر طبيعة هذه القوانين وفاعليتها:

لقد انتشرت منذ القديم الوصايا لكبت وطمس عمل الأطفال. ولكن أبحاثنا الحاضرة عملياً لم تكد تقترب من هذا الموضوع والهدف. وهكذا فإن أي تحليلات للأهداف المعلنة للسياسات ستكون ذات اهتمام مرموق. وبهذه الطريقة يمكننا نبذ بعض الأسئلة الغامضة والمثالية مثلاً: ماهو نوع التشريعات حول هذا الموضوع بعد؟ واذا كان هناك ثمّة تشاريع فالسؤال المطروح حينذاك سيكون: لماذا لم تطبق هذه المشاريع؟

وبهذه الطريقة يمكننا الكشف عن الوضع القانوني، الأخلاقي باعتباره أحد العثرات الموجودة أمام الدراسات العلمية المؤسسة على حقائق موضوعية. وبنفس الوقت يمكن تقرير تلك المسألة التي تبحث فيما اذا كان الشذوذ واقعاً من وجود عمل

الأطفال أم في الطريقة التي يُستغل فيها الأطفال. وهناك سؤال جوهري آخر من الضروري أن يُطرح في نفس الوقت وهو: هل من الممكن حذف عمل الأطفال والاستغناء عنه دون تغيير الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي يختفي تحتها ذلك العمل؟ وخصوصاً العلاقات الاعتمادية لمثل هذه الأنظمة أمام الاقتصاديات الرأسمالية. وهكذا من الممكن قياس فاعلية تلك التشاريع التي لاتنسجم مع القوى الانتاجية المعنيّة وفحص الصعوبات الحاصلة عند تطبيق التوصيات الدولية. .
وأخيراً فإن مثل هذه الدراسات يمكنها اختبار مصداقية ونتائج بعض الاستراتيجيات العامة الهادفة رسمياً لتحسين البُنى الاقتصادية. مثلاً هل بوسْع التطور في الريف ان يثير مشكلة الهجرة الريفية؟ وهل ان تعزيز وتوسيع الأنشطة الفنية هو المسبب الوجيه لفرط استغلال الأطفال؟ ومن هنا نرى أن الملابسات الناشئة من تلك الاستراتيجيات هامة جداً وهي جديرة بالتقدير.

د- جميع *المعطيات*:

من الواجب ان تبنى قضية جمع المعلومات حول تلك الفرضيّات التي تبحث في أدوار الأطفال الاقتصادية التي يجب فحصها. وقد أوردنا النقاط التالية لنُظهر أن أي اغفال لأي مدخل من المداخل التجريبية الأمر الذي يؤدي الى جمع المعلومات بطريقة عشوائية، إنما هو السبب في مواجهة بعض الملابسات المنهجيّة وبناء على قواعد الفرضيات المذكورة أعلاه، نقترح أن تجمع المعطيات حول الموضوعات التالية:

١ ـ الهجرة: وبالتحديد ترك العمل في البيئات الريفية وطبيعة وحجم وشكليات الاستراتيجية العائلية.

٢ ـ تأثير البنية العائلية على عمالة الأطفال ودور الأسلاف والأجداد والأقارب الآخرين وامتداد العائلة، والمنافسة في تناوب العمل مابين الآباء وأطفالهم. ولاينبغي أن تتوقف التحقيقات عند الأبوين فحسب بل يجب ان تشمل جميع خطوط الأنساب والأسرة.

٣ ـ التشابكات والدارات والقنوات الأبوية التي تستضيف في رحابها استغلال أعمال الأطفال. ولقد أكدنا سابقاً على ضرورة الاهتمام بهذه النقطة ومن الواجب

ان تحدد المعطيات مراكز القوة والمراكز القادرة على إعطاء القرار والدارات الحالية والطرق التي تتفرع منها المكاسب والمستفيدين من تلك المكاسب والروابط مابين المشاريع الصغيرة غير الرأسمالية وممولي هذه المشاريع والعلاقة مابين الموزعين والدولة.

٤ - الأحوال الاجتماعية للطفولة، حول الوقت الذي يستغرقه العمل، التعليم والمؤهلات.

٥ - ساعات العمل وشروطه وتقلباتها بالنسبة للحاجات الاقتصادية للانتاج والتوزيع.

٦ - أنواع الوظائف المخصصة بالأطفال بالنسبة لتعلُّم المهارات ودرجة المسؤولية التي تقع عليهم.

٧ - مستوى ونوع المكافئات - والسلبيات (أجور التلمذة والتمرين الهدايا المعطاة بعد انهاء الدورة). درجة الصفر أو الدرجة الايجابية بالمقارنة مع مايستلمه الراشد لقاء نفس العمل. ويجب ان تأخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار العناصر الرئيسية التي تفي بالغرض بالنسبة لتكاليف اعادة انتاج قوة العمالة.

٨ - الموت، أو الأمراض النوعية، والتعرّض للطفيليات والأمراض الفيروسية، سوء التغذية، خطر التعرض للحوادث ولكي تكون نتائج هذه التحقيقات حول هذه المواضيع مفيدة، ينبغي توجيه هذه الأسئلة للراشدين الذين اعتادوا العمل أثناء طفولتهم. والهدف الرئيسي هنا هو معرفة فيما اذا كان استغلال الأطفال يشمل بعض المتطلبات الفيزيائية الزائدة عن الحد أو إنقاص مدى العمر والتخلص من متطلبات الصحة العامة أثناء الحياة والى أي حد يكون ذلك.

٩ - تخمين الفوائد المادية (مع تقدير القيمة المالي) التي يجنيها أصحاب العمل من تشغيل الأطفال وينبغي ألا يتبادر الى الذهن ان هذا عمل سهل ولكن اذا استعملنا الطرق المقترحة أدناه، فإنه من الممكن تصميم بعض المقاييس المباشرة وعمل التقديرات اللازمة.

١٠ - هناك بعض أنشطة الأطفال المخفيّة التي تتجاهلها الأنواع التقليدية للاستجواب. مثلاً العمل المنزلي، تجارة المواد الممنوعة في الشوارع، تعاطي التجارة

المحرّمة، والبغاء مثلاً وهنا يبدو ان كشف وتوضيح منهجيات جديدة أصبح أمراً لاغنى عنه.

١١ ـ وأخيراً هناك الوضع الايديولوجي لمختلف الأطراف بالنسبة لعمل الأطفال. فالأوضاع الايديولوجية للأطفال بأنفسهم ينحصر باحترام النفس والاعتراف بالقدرية والقضاء والقدر والخضوع والامتثال أو الثورة ضد السلطة، والآمال والتوقعات وملاحظة العمل بصورة عامة. والمواقف تجاه الأجور والاهتمام بالأعمال والوظائف، والوعي التام بالفروق مابين أحوال العمل.

وان معظم مواضيع البحث المقترحة تتطلب معطيات، ولكن ليس من الضروري ان تكون هذه المعطيات عددية صرفة. وان اختيار المواضع يتوقف على مصداقية المعلومات ولكن لايمكننا تجاهل واستثناء ماتشمله الاستجوابات الاحصائية المحضة. فالاختيار يكون مؤسساً وببساطة، على الأولويات المرتبة طبقاً لتحليلاتنا أسباب عمالة الأطفال.

المداخل المنهجية:

آ- المداخل التي يجب تجنّبها:

إن التقدير الكمي لعدد الأطفال العاملين هو تقدير غير كاف ومضلل. فالمعلومات التي نحصل عليها من خلال تلك الطريقة لاتكشف إلا العدد المعلن عنه فقط ولايكشف الأرقام السرية وغير الرسمية التي هي دون شك المكان الذي يكمن به لُبّ القضية. واذا كان ولابُدّ من قياس عدد الأطفال المعنيين فمن الضروري وجود مقياس لعدد الأطفال والمعنيين وذلك من خلال اعادة الفحص والوصول الى أرقام تقريبية من المصادر المباشرة مثلاً عند البحث في توزيع الأعمال فيما بين القطاع الرسمي والقطاع الخاص. ومن معرفة أرقام الهجرة من الريف الى المدينة، والدوام المدرسي والخروج من المدرسة والمسجلين كتلاميذ متدربين، لبعض الحرف، ومستأجري البيوت، واستهلاك ودخل الوحدات المنزلية.. الخ... وان مجموع هذه المصادر سوف يوصلنا للحصول على أرقام أكثر دقة وايفاء بالغرض من التعداد المباشر والحقيقة أنه من الواجب حل المشاكل النظرية المرتبطة بتحديد عدد الصغار العاملين قبل شروع المرء في النظر في انشاء عيّنة معيّنة تمثّل الموضوع.

وهناك شَرَكٌ آخر من الواجب تَجنّبه وهو الاعتماد على التدجيل والمبالغة ويتصف هذا بالاعتماد على عدد لا ينتهي من المسائل دون وجود أي نظام للفرضيات والرغبة في صياغة جميع العوامل المدروسة بشكل أرقام والادعاء بالاستنزاف وتبني واستعمال رموز وصفية مسبقة تنصهر فيها جميع المتغيرات الملاحظة بشكل عشوائي . وان مثل هذه الجزميّة (الدوغماتية) تحمل في طياتها خطراً أعظم وهو النظر بعين الاعتبار فقط الى أولئك الأفراد الذين يتقيدون بالمعايير المسبقة ثم رفض جميع القضايا التي لايمكن تحديدها وملاحظتها بسهولة وحذفها من العينة .

وضمن نفس السياق ، لقد اقترح البعض نبذ طريقة الاستجوابات والأسئلة الطويلة المغلقة فقط إذ ان أدوات الاستفهام ليست دوماً حياديّة . ولقد أجريت بحوث ودراسات في القطاع الخاص غير الرسمي وقد اشتملت على أسئلة يبلغ عددها المئة سؤال أساسي . والأنكى ان المقابلات تُحسب نتيجتها على أساس عدد الأسئلة التي تمّت الاجابة عليها . وفوق ذلك هناك مشكلة الأشخاص الذين يستنكفون عن الاجابة . وفي أفضل الحالات تقاس حالات الاستنكاف وعندها من الممكن حساب نسبة الاجابات على كل سؤال . ومع ذلك فإنه غالباً ماتهمل الاستكشافات في الاحصاءات النهائية كما تهمل أوراق الانتخاب البيضاء في الانتخابات العامة . وبالنسبة لرفض الاجابة يُعتقد ان هناك عدد كبير من المستنكفين ولكنهم مخفيّون لأن شخصاً آخر يحل محلهم للاجابة على الأسئلة بدلاً منهم . . وينتج عن هذا شيء من المحاباة في مصداقية تمثيل العيّنة للوضع الراهن إذ اننا نفترض دوماً أن الأخير قد أحسن اختياره في المقام الأول . أما بالنسبة لعمالة الأطفال علينا ان نتذكّر أن أصحاب العمل يقولون أنهم لايربحون شيئاً (وربما شعروا انهم خسروا الكثير) من خلال التعاون لانجاح المقابلات والاستجوابات التي تخص المستخدَمين لديهم : وهناك تشويه أكبر خطراً ناتج من إهمال ايراد الأسباب التي دعت بعضهم للاستنكاف عن الاجابة أو رفض التعاون .

وهكذا فإن أي برنامج لجمع المعطيات حول عمالة الأطفال يصطدم بصعوبات مزدوجة ليس نتيجةً للأسباب التي ذكرت فحسب ، بل بسبب المصداقية الضئيلة

للمعلومات التي من المحتمل الحصول عليها عند الإجابة على مثل تلك الأسئلة الحساسة الدقيقة.

ب- بعض التقنيات المقترحة:

من الذين يجب علينا مقابلتهم؟ لقد أظهرت مناقشاتنا الماضية اننا يجب ان نتصل بأصناف كثيرة من الناس. فإذا كان استغلال الصغار قد وقع في شرك بُنية قوية سلطوية، فإنه من الواجب تعرية هذه السلطات وإظهارها ويجب الحصول على المعلومات من جميع المساهمين والمشتركين في هذا العمل (أرباب العمل، العائلة أو من يقوم مقامها، الاستخدام، المؤسسات المختصة بالشراء والتوزيع والهيآت الادارية والحكومية). ومن نافلة القول ان طرق الاستجوابات يجب ان تطبق على جميع المجموعات المعنية. ولكن سوف نعود لذكر هذه النقطة.

يجب أن يؤلف الأطفال العاملون (والرجال البالغون الذين اشتغلوا أثناء طفولتهم) لُبّ هذه العيّنة ويجب ان تشمل أنواع البحث والاستقصاء المذكورة وجودهم المباشر في التخطيط والادارة واستخدام الدراسات.

وعلى هذا الأساس نستطيع الانتقال من التوصيات الخارجية الى عملية إلقاء الأسئلة على الأطفال أنفسهم. وفي رأينا فإن الدراسات التي تنظر الى الطفل كفرد غير مسؤول وبحاجة الى الحماية، إنما تحمل طابع التبعيّة غير المقبول، واذا استشهدنا بقضية مماثلة نقول ان محاولة بعض الذكور تحليل وتفنيد الظلم الواقع على المرأة في الغرب قد أنتجت الأخذ بيد المرأة وإعادة النظر في متطلباتها مع الوصول الى النتيجة النهائية لتضخيم فكرة التبعيّة التي كانوا يهاجمونها. فإذا كان هذا التحليل صحيحاً فإنه واف بالغرض بالنسبة للأطفال وانه من الواجب على منظمة العمل الدولية انتهاز هذه الفرصة المُتاحة لها بكونها المنظمة الدولية المُختصّة بالنظر في مثل هذه القضايا وبالتالي عليها ان تسمح للأطفال أنفسهم بالتكلُم.

إن اهمال الأساليب الكمية والتجريبية التي كانت تستخدم بشكل تقليدي في البحوث حول العالم الثالث لاينبغي أن تشكل أية صعوبات عملية بل بالعكس ربما لاتخلو من فائدة. فالمقاربة التي استخدمناها في هذا الفصل قد قادتنا الى الاقتراح

باستخدام قضايا كيفية تجريبية وأدوات تحليلية مع عدم اهمال الكم. واذا لم نَنسَ كل ماذكر فمن الواجب أن تراعي هذه البحوث عدداً مُعيّناً من القواعد الأساسية وهي :

١ - ينبغي ألا تغطي البحوث جميع أفراد الشعب بل بدلاً من ذلك ينبغي اجراء تحاليل لمجموعة صغيرة من الأفراد يُختارون نظراً لأهميتهم نظرياً وليس عددياً. وهكذا يجب تركيز الاختيار في الأنشطة حيث يكون تحمل الأطفال متكرراً وعاملاً عضوياً لخلق القيمة ويُفضّل فحص حالة واحدة من النشاط فحصاً كاملاً على ان تستعمل طريقة الدراسات الواسعة التي تحاول الإحاطة بجميع المشاكل في المنطقة بأجمعها.

٢ - ينصح باستخدام طرق المقابلات غير التوجيهية أو شبه التوجيهية وذلك لتوثيق المسائل المختلفة التي نوّهنا عنها في هذا الفصل. وبهذه الطريقة يمكن معالجة بعض المعلومات غير المتوقعة ويمكن للشخص الذي تقابله ان يجيب بشكل غير مباشر (ربما وهو يتحدث عن أشياء أخرى) على الأسئلة المطروحة وكلما كانت مقاومة الأسئلة شديدة إذ من المحتمل وجود مقاومة لابأس بها بالنسبة لعمالة الأطفال عندها تظهر أهمية وأفضلية هذه الطريقة.

٣ - حاول ان تقدم الأساليب الانسانية التي تثبت صلاحيتها لفترة طويلة في القطاع الريفي، وذلك في محيط الأنشطة على نطاق ضيق فالمقاربة الانسانية تستند الى مبدأ أساسي (عدا اعطاء واضاعة الوقت) وهذا يعني بالتدقيق أنه عندما لايكون ثمّة تفاهم أو عوامل مشتركة مابين الباحث والشخص الذي توجه اليه الأسئلة فمن الأفضل (وهذا لايكلّف مادياً) استخدام تقنيات المقابلات المشتركة التي تتطلب اتصالات طويلة الأمد مع مجموعات مُختارة (انظر ديفوجيس Devauoges ١٩٧٧ وسالم ١٩٧٩ اللذين استخدما هذه الطريقة). ولايستحسن أن يجري دفع المال حسب المقابلات المنجزة، وذلك لأن هذا يسبب تقليص نوعيّة المعلومات الراهنة. لجمع معالجة النتائج الحاصلة من استخدام النوع الانساني من الاستفسارات والأسئلة. كلا الطريقتين: الحديثة (الكومبيوتر) والتقليدية (طريقة التحاليل).

٤ - من الواجب إقامة أنظمة تفسيرية للأجوبة الحرّة وهذه إحدى مستلزمات

الطريقة الإنسانية والحقيقة أن مثل هذه الأجوبة لاتعكس الحقائق دوماً. ولكن من الممكن تفسيرها طبقاً لاصطلاحات (وشيفرات) معُيّنة. مثلاً اذا أجاب الطفل أو الطفلة انه هو أو هي ترغب في العمل أو لاترغب، عندها ينبغي تحليل هذه المعلومات مع الفجوة الواقعة مابين المعلومات وشعور الطفل طبقاً لوجود الطفل منفرداً أثناء العمل أو بوجود رب العمل أو أحد الأبوين أو أحد الموظفين الخ . . . أو طبقاً لفهم الطفل لأسباب المقابلة. وهكذا من الواجب تطوير نظام لحل (الشيفرة) لتلك الكلمات بحد ذاتها مع تذكّر خطر إجراء بعض التفاسير المستغرقة في العرقية، فضلاً عن الحاجة لإجراء مقابلات طويلة الأمد (أو إعادة تلك المقابلات) واستخدام طريقة إعادة الفحص مابين عدة تأكيدات أثناء المقابلة. وهناك مثل آخر ينبغي استخدام طريقة التسجيل فيه. وهو قضية خداع ومُراوغة أرباب العمل الذين يشعرون أنهم متورطون في علاقات اجتماعية مُحرّمة أو غير مقبولة. وعندها يصرِّحون أنهم يستخدمون الأطفال لمجرّد اسداء الجميل لهم [٥] وهذه الأنواع من الادعاءات يجب تقديرها بمصاحبة المعلومات الأخرى (مواقف الآباء) والأطفال والسلطات والهيئة الاجتماعية). وينبغي أن يسهم أيضاً في صياغة مفاتيح للتفسير. وعلى العموم فإن وجود أصناف متعددة من الأشخاص الذين تحدث مقابلتهم سوف يسمع بالمقارنة والفحص الدقيق للمصادر، خصوصاً أن الأفراد الذين يشتركون اشتراكاً مباشراً. في علاقتهم الاجتماعية وفي استغلال عمل الأطفال يتحدثون عن الموضوع بأسلوب مُلتوٍ لايمكن تقديره إلا على ضوء التجارب التي يرونها ويذكرها الآخرون (الممولون، والتجار، والدولة، وطبعاً الأطفال).

٥ ـ من الممكن أن تُضم الطريقة الانسانية الى مقاربات أخرى، مثلاً تحليل النصوص القانونية والاعلانات الحكومية وكذلك توجيه القائمين بالاستجوابات لاكتشاف مصادر المعلومات فضلاً عن الجهة التي تذهب اليها المنتوجات والمردودات والعوائق المالية، والعائدات الاجمالية غير الصافية والعائدات الصافية وبنية قوة العمالة وكذلك الأسئلة التي تلقى على أفراد العائلات بالنسبة لتاريخ العائلة وهجراتها وتنقلاتها وموقع كل فرد من أفراد العائلة أمام الاستخدام الانتاجي. ثم اعادة النظر في تاريخ العائلة من جديد، ودراسة الاستثمارات التي تقوم بها والمشاريع المتعددة الجنسيات في القطاعات المختلفة من بلدان العالم الثالث.

خامساً: الختام:

وختاماً نودُّ العودة قليلاً الى مواضيع سياسة التدخل والايدلوجيات الكامنة وراءها. إذ أن هناك مدخلان لدراسات أعمال الطفل في القطاع الرسمي والخاص. الأول يهتمُّ بدعم وتشجيع بعض الأنشطة غير الرسمية وبنفس الوقت يهتم بحماية الأطفال الذين يمارسون هذه الأنشطة. وهذه الاستراتيجية في رأينا، غامضة إن لم تكن متناقضة. إذ بينما نجد أن كبت أهم مظاهر الأنشطة غير الرسمية هو الغرض والهدف الظاهر (والجدير بالظهور) لهذه الاستراتيجية. إلا أن نجاحها لابُدّ ان يزيد ويشدد وتيرة المشاكل المرافقة لعمالة الأطفال، مثلاً السياسة الرامية لمساعدة الحرف الماهرة الديناميكية (عن طريق حماية السوق أو فرض ضرائب على الامتيازات مثلاً) لاتعمل إلا على زيادة التفاوت في القطاع الحرفي ككل. وبالاضافة الى ذلك هناك سبب يدعونا للاعتقاد ان هؤلاء الحرفيين المدعومين هم الذين يستغلّون النساء والأطفال. وأخيراً اذا طُبِّقت الاجراءات الرامية لحماية الأطفال دون اعتبار الحقائق الاقتصادية التي تواجه قوى العمالة في القطاع الخاص، عندها سوف تكثر ظاهرة استخدام الصغار بصورة سرية وبالتالي يتفاقم الخطر على أمان الأطفال.

وتدل التعليقات المذكورة أعلاه ان هذا المدخل الأول الذي سوف نسمّيه المدخل الاختياري والطوعي، إنّما يتّسم بعدم الواقعيّة. أما المدخل الثاني الذي حاولنا الخوض فيه سابقاً، فهو مؤسس على ملاحظات اقتصادية ماديّة وليس على تلك الانطباعات الشخصية الانسانية المتمركزة حول التَّفوُّق الأوروبي.

والحقيقة أن هذا المدخل الثاني يتَّصِف بعامل الشك الذي يصل حتى التشاؤم وذلك بالنسبة لقيمة ، مصداقية سياسات التدخل مع تساوي الأحوال الأخرى. ولكن وضعنا والحالة هذه ليس سلبياً لأننا نسترشد بالقناعة والايمان الراسخ بوجوب اعطاء الحرية للأطفال ليقرروا بأنفسهم، فيما اذا كانوا يودون العمل وتحت أية شروط. ولذلك فإن اقتراح إلغاء عمل الأطفال دون تعويض عائلة الطفل عن الدخل الضائع، يجب النظر اليه بحذر شديد. إذ ربما لايكون تشغيل الأطفال عملاً طبيعياً من وجهة النظر الأخلاقية ولكنه يصبح طبيعياً من وجهة النظر الاقتصادية تحت شروط التراكمات الانبساطية والاعتماد الاقتصادي والفقر المُدقع. ولهذا فنحن

لانتفق مع أولئك الذين يندفعون وراء فكرة إلغاء عمل الأطفال دون النظر الى هذه الحقائق بعين الاعتبار. وبعد إبداء هذه الأفكار يجدر بنا فحص تأثيرات الاجراءات والتحديات الخاصّة بالأطفال (والنساء أيضاً) في البلدان التي نالت استقلالها حديثاً في العالم الثالث التي اتّبعت أنظمة اقتصادية متّجهة نحو الاشتراكية.

وبعد: كيف يمكننا تحليل هذا المدخل الاختياري الطوعي الذي يبدو بأنه قد بدأ بالسيطرة على الأفكار والتوصيات العالمية؟ وفي المحاولة على الإجابة على هذا السؤال نقترح اختصار خصائص هذا المدخل في ثلاث كلمات تنتهي كل كلمة منها بحرف (الهاء) وهي: الأخلاقية، والقانونية، والأبوّة.

الأخلاقية: يُنظر الى عمل الأطفال من خلال المعاني الأخلاقية بأنه عمل شاذ خارج عن المألوف (مع أن هذا القول ينطبق على جميع أشكال استغلال العمل) ومن وجهة النظر هذه يمكن للمرء أن يؤكد أن الأطفال قد حُكِم عليهم بشكل غير طبيعي بقضاء حوالي عشر سنوات في التعليم. وذلك اذا نظرنا بعين الاعتبار الى الطاقة المستهلكة من قبل طلاب المدارس بالمقارنة مع تجار الشوارع من الأطفال مثلاً. ويتأصّل المفهوم الأخلاقي لهذه المشكلة في النمط الغربي للحياة البشرية الذي قسم تلك الحياة الى مراحل متتالية، وهي: مرحلة الدراسة، مرحلة الانتاج، ثم مرحلة التقاعد. ولكن يبدو لنا أن تطبيق هذه المعايير الغربية من قِبل جميع سكان العالم ماهو إلا عمل يصعب قبوله تماماً.

القانونية (أو الشرعية): يعتبر التشريع نتيجة طبيعية للموقف الأخلاقي. فهو يُعنى بإقامة تنظيمات جديدة وتوصيات جديدة، وقوانين جديدة. ومنذ بداية تأسيس منظمة العمل الدولية (ILO) عام ١٩١٩ اهتمت هذه المنظمة بالحدّ من تشغيل الأطفال بصورة عامة وتأمين مصلحة الأطفال في جميع المجالات المتوفرة ضمن امكانياتها[٦].

وفي أول جلسة لمؤتمر العمل الدولي الذي انعقد في سنة تأسس المنظمة أقرّت الاتفاق والعُرف أن يكون الحد الأدنى لأعمار الأطفال الذين يعملون في المجال الصناعي ١٤ عاماً. وفيما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٦٥ أقرّت عشرة اتفاقيات بُحثت فيها قضية الحد الأدنى لأعمار الأطفال الذين يُقبلون في العمل في مختلف

القطاعات الاقتصادية وأخيراً وفي عام ١٩٧٣ أقِرّت الاتفاقية الأخيرة حول الحد الأدنى (رقم ١٣٨) والتي حلّت محل جميع الاتفاقيات السابقة. وعلينا أن نفكر أيضاً انه في عام ١٩٨٠ وبعد سبع سنوات من إقرار هذه الاتفاقية وقّعَتها وأقرتها وصادق عليها ثماني دول من الأقطار النامية فقط. (نصفها من أمريكا اللاتينية) ويبدو لنا أنه من الواجب علينا الوقوف في موقف المراقب الحذر ضد أية ميول قانونية لتحويل أية مشكلة اجتماعية اقتصادية الى مشكلة قانونية.

وأخيراً وفي رأينا فإن قضية الوضع «الأبوي» تؤلف الأساس الايديولوجي الرئيسي لقاعدة الاختيار الطوعي. وها نحن قد واجهنا السنة العالمية للمرأة والسنة العالمية للطفل. ولكن ليس هناك من أحد يجرؤ على إعلان سنة عالمية للعمال (البروليتاري) وذلك لأن النغمة الأبوية في مثل هذه الحالة لايمكن الهروب منها. هذا وان فكرة الطفل ككائن بشري بحاجة الى الحماية ماهي إلا فكرة غامضة. وذلك لأننا نرغب جميعنا ان يستفيد الأطفال بصفتهم كائنات بشرية (ذات قوى فيزيائية محدّدة وضعيفة) من القوانين التي تحرّم وقوع الاستغلال بالنسبة اليهم. ومع ذلك فإننا اذا قلّصنا مشكلة تشغيل الأطفال بحيث تُصبح مجرد مشكلة «حماية» عندها نكون قد حرمنا الأطفال من حقهم باتخاذ أي قرار حول أنفسهم وبذلك نخلق كائنات من الدرجة الدنيا. ونحن نرى أن أية حماية مقبولة (لاتتعارض مع ماذكرناه في الفقرة السابقة) تتجسّد في إعطاء الأطفال الحق في إسماع أصواتهم الى العالم الخارجي وتنظيم أنفسهم. وحتى الآن لم يحظَ هذا الحق بأي نوع من القبول، بل أصبح حقاً مكبوتاً بعنف ولا يستمع إليه أحد عند مطالبة الأطفال به.

هذا وان مدخل الحماية مؤسس حول بعض فرضيات تخص وضع الأطفال بصورة خاصة فهاهم الأطفال قد أصبحوا ضحايا بالنسبة الى مايلي:

١ ـ الافتقار الى وجود حياة عائلية مستقرة متوازنة.

٢ ـ الافتقار الى وجود أنشطة خلاّقة.

٣ ـ الجنوح ومايترتب عليه من نتائج.

٤ ـ المخاطر الجسدية.

٥ ـ الافتقار الى التعليم[٧].

هذا ومن الممكن تطبيق هذه النقاط على العمال من جميع الأعمار في البلدان النامية، وليس الأطفال فحسب، فالمشكلة ليست مشكلة أعمار بل هي مشكلة استغلال.

ملاحظات:

* Institut d´étude du dévelopmcnt économique et soccat Paris (France).

لقد ترجمت هذا الفعل الى الانكليزية اليزابيث هوبكنز .Elizabeth Hopkins

[١] إن أفضل ترجمة الكلمة غير رسمي بالفرنسية هي Non- Sizuctuee والكلمتان متشابهان ايديولوجيا ولقد حدثت عدة أعمال تجريبية حديثة في القطاع الخاص (غير الرسمي) ضمن برنامج منظمة العمل الدولية العالمي للعمل. انظر مثلاً نشرة منظمة العمل الدولية حول الاستخدام والمداخيل والمساواة وهي استراتيجية وضعت لزيادة الأعمال الانتاجية في كينيا (جنيف) ١٩٧٢ وكذلك س. ف سيثورمان Sethurman: «القطاع المدني غير الرسمي ومفاهيمه، المقاييس والسياسات ومجلة العمل الدولية (جنيف) تموز وآب، ١٩٨٦ وكذلك موضوع القطاع المدني غير الرسمي في الأقطار النامية: الاستخدام والفقر والبيئة (جنيف ١٩٨١).

[٢] انظر بصورة خاصة م. بينفيلد M.Bieufeld وم. جودفري M.Sodfry: «قياس البطالة والقطاع غير الرسمي» (مؤسسة برايتون لدراسة التنمية) ١٩٧٥ العدد ٣ ص٤ - ١٠ والتي أخذت منها النقاط المذكورة في هذا الفصل.

[٣] النقاط المقتبسة لـ رقم (١) هي ترجمة من مقدمة الطبعة الفرنسية لتقرير جمعية منع الرق. وأما بقية النقاط فهي مأخوذة من النسخة الانكليزية.

[٤] من الأصح ان نقول ان هذه الأنواع لاتهتم بالتحديث بقدر اهتمامها باليد العاملة الرخيصة. وليس من قبيل الصدفة ان نماذج السجاد المصنوع ليست متظمة وأن نوع سجاجيد البيدي مخروطي الشكل واذا أصبحت صناعة السجاد آلية فسوف تختفي هذه الخصائص.

[٥] ج تشارمس Méthadologic qénévele des enquêtws sur ae secteur non stzuctunéen Tunisie.

و Recueil d'inervicus aupzés menuisiers et édénisetes Tunis et d safax (Tunis INS. 1997).

[٦] منظمة العمل الدولية: الحد الأدنى للأعمار المسموح بها للعمل التقرير رقم (٤) (١) مؤتمر العمل الدولي الجلسة الخامسة جنيف ١٩٧٢ ص٣.

[٧] نُقلت هذه القائمة من نص (غير مطبوع) ولكنه يُمثل هذا المدخل.

الفصل السادس

الفقر في المدن وعمل الأطفال
عناصر لتحليل تشغيل الأطفال في تشيلي

بقلم ماريا دي لالوز سيلفا (*)

أولاً: المقدمة:

إن الخطوة الأولى لتحليل عمل الأطفال هي خطوة التعاريف. مثلاً متى تعتبر الانسان طفلاً؟ وماذا يعني تشغيل الأطفال؟ إذ أن هناك صعوبات مبدئية في الحصول على معلومات كاملة موثوقة حول هذا الموضوع؟ إذ أن الأطفال لايفترض كونهم في سن العمل ولذلك فلا يُسجّل نشاطهم الاقتصادي في العمل في الدراسات التقليدية لقوة العمالة ويختلف سن العمل من بلد لآخر أو من منطقة لأخرى، ولكنه يستثنى الصغار دوماً من سن معيّنة. ففي تشيلي مثلاً أولئك الذين لم يبلغوا السن التي وُضع لها نوع من أنواع قوانين تنظيم العمل لهذا يظهر تناقض ظاهري حول هذا الموضوع وهو أن موضوع دراستنا هو ان الأطفال العاملين ليسوا في سن العمل.

وان احدى ملابسات هذا التناقض هي ان عمل الأطفال يبدو مختلفاً عن عمل الكبار. فلا يبرز معناه السلبي عن طريق العمل الفعلي الذي يقوم به الأطفال ولا عن طريق العلاقات الاجتماعية للانتاج (مع ان هذه مسألة أساسية تبرز عند تحليل العمل البشري بصورة عامة) فالمعنى السلبي الدقيق المتضمن عمل الأطفال له علاقة وثيقة بسنّ أولئك الذين يقومون بهذا العمل.

وهنا تبرز الى السطح عدة أسئلة: لماذا تختلف الأعمار التي يُعتبر بها الشخص صغيراً لايصلح للعمل من مجتمع لآخر؟ ولماذا لايباح العمل للصغار مع جوازه للكبار؟ ولماذا يعتبر تشغيل الأطفال أمراً غير مرغوب فيه؟ ولماذا هو غير قانوني؟ إن

مثل هذه الأسئلة التي تبدو سهلة الاجابة، ليست بالحقيقة كذلك، وهي ليست بهذه البساطة إذ أنها تحتاج الى تحليل دقيق.

هذا ولا يمكننا فحص وتمحيص الاجابات على هذه الأسئلة بعمق في حدود هذا الفصل. ولكن نعتبر انه من الأهمية بمكان النظر اليها بعين الاعتبار باختصار على الأقل. ولهذا سنحاول تقديم عرض واسع للعناصر التي يجب اعتبارها عند تعريف الصغار بالنسبة للعمل. وهذا سوف يؤلف أساس البحث عن الأسباب الاقتصادية لتشغيل الأطفال. وعندها سوف نقترح اجراء تصنيف مبدئي لأنشطة الأطفال الاقتصادية ينتهي بمراجعة قصيرة حول تأثير العمل على الأطفال أنفسهم.

ثانياً: المفاهيم والتعاريف:

١ - العائلة:

لقد أحدث تطور الرأسمالية في العالم مضاعفات ملموسة في تنظيم العائلات التقليدي إذ بعد نمو الصناعات الكبرى والحركات العمالية (البروليتارية) انخفضت وتيرة الانتاجات الحرفية وانتاج الموارد الضرورية للطعام، والملابس وغيرها من الضروريات الأساسية، وحلّ محلها الانتاج الصناعي.. وهكذا كثرت السلع الاستهلاكية التي أصبح شراؤها من المستلزمات الضرورية، مما أجبر الأشخاص الذين ليس لهم دخل موروث وغير مكتسب على السعي للحصول على عمل. وهذا من الأسباب التي أدّت الى هجرة الريف الى المدينة سعياً وراء العمل وتقلّصت العائلات الكبيرة التقليدية فأصبحت عائلات نووية مؤلفة من الوالدين وعدد قليل من الأطفال.

هذا وان عجز الانتاج الرأسمالي عن خلق فرص للعمل لقوة العمالة، قد أدى الى تقسيم جنسي للعمل أصبح الرجل أو الأب فيه هو رب العائلة والمرأة أو الأم عاملاً قوياً يعمل في تربية الأطفال والأعمال المنزلية اللازمة لبقاء العائلة. وهكذا أصبح مايكتسبه الرجل من عمله مخصصاً ليُدفَع للمرأة لقاء أتعابها ولإعالة الأسرة بأجمعها. وأصبح الرجل الذي يسهم في إعالة الأسرة بما يكسبه من أجور العمل، بالاشتراك مع المرأة التي تسهم في الأعمال المنزلية، هما العاملان في إنتاج وإعادة إنتاج قوة العمالة الحاضرة. وسنرى فيما بعد انه لاسبيل الى المحافظة على هذا

النموذج لأسباب اقتصادية وان الفشل في ذلك كان له نتائج هامّة على تشغيل الأطفال.

إن إحدى وظائف العائلة تأهيل الأطفال لدخول المجتمع. فالوالدان كلاهما، فضلاً عن اعالة الأسرة، مسؤولان عن اعداد الأطفال لامتصاص مقاييسهم ومثلهم الاجتماعية، للسماح لهم بدخول المجتمع. وفي أثناء هذه العملية تعاد صياغة أدوار الوالدين الجنسية من جديد.. فالأولاد يميلون للتفكير بأن يصبحوا آباء أو أزواجاً أو عمّالاً في سوق العمالة.

والبنات يتوقّعن أن يُصبحن أمهات أو زوجات أو ربات بيوت. ويعمل كل من الفتى والفتاة على تكييف تطورهم الشخصي ومهاراتهم للوفاء بأغراض هذه التوقعات بحيث تُرسى أسس التكاثر الجنسي وأدواره ابتداء من أبكر مراحل الطفولة.

٢- أحد تعاريف الطفل:

يمكن تعريف الطفل بأنه شخص بحاجة الى حماية الراشدين من أجل الحفاظ على تطوره الجسماني والنفسي والعقلي حتى يصبح قادراً على التكامل بشكل مستقل والدخول في حياة الراشدين والحالة الأساسية الملازمة للأطفال هي كونهم لايستطيعون البقاء على قيد الحياة دون مساعدة الآخرين، تلك المساعدة التي تقدمها العائلة عادة، والى حدٍّ متزايد المؤسسات التعليمية وهذان الترتيبان معترف بهما ويؤيدها القانون.

٣- حالة الطفل القانونية بالنسبة للعمل:

يمنح المجتمع العائلة سلطات واسعة على الأطفال. وذلك بجعل العائلة مسؤولة عن غذائهم وتأهيلهم لدخول المجتمع. ولكن في بعض الحالات والأغراض يخضع الأطفال خضوعاً تاماً لسلطة المجتمع التي يمارسها من خلال قوانينه.

ففي تشيلي مثلاً عندما يبلغ الطفل الحادية والعشرين من العمر يصل الى سن الرشد بالنسبة لجميع القضايا القانونية ويتوقف عن الخضوع لسلطة والديه القانونية.

ومع ذلك فلا تخلو هذه القاعدة من بعض الشواذ، مثلاً: يُعتبر الحد الأدنى القانوني لسن الزواج الثانية عشرة للاناث والرابعة عشرة للذكور. ويمكن السماح بانقاص هذه النسبة بصورة خاصّة عند حصول الشباب الصغار على اذن من الوالدين.

وهناك بعض الشروط المحددة حيث يمنح الشخص دون الحادية والعشرين المسؤولية القانونية مثلاً لممارسة بعض الحقوق المدنية، وذلك بتوقيع عقد عمل. مثلاً: وفي تشيلي يُعتبر الشاب قد بلغ سن الرشد بالنسبة لبعض أغراض العمل وهو في الثامنة عشرة من العمر ولكن يسمح للأطفال بالعمل في سن الرابعة عشرة[١] بعد نيله الإذن من الوالد أو الوالدة أو الجد لأب والجد لأم أو من المؤسسة المسؤولة عنهم أو من مفتش العمل[٢].

٤- التعليم:

لاتستطيع طرق التعليم التقليدية القديمة التي تقوم بها العائلة والموجهة نحو تعلّم المهارات المطلوبة لأداء النشاطات الريفية، أن تفي بمتطلبات الأنشطة الريفية. وهكذا أصبح التعليم من مسؤوليات مؤسسات خاصة ومصمماً لتقديم مستوى أساسي متناسق من المهارات فضلاً عن المؤهلات العالية المطلوبة للحصول على الوظائف والأعمال التي أوجدها التصنيع. ويظل البيت مسؤولاً عن العناية بالحاجات الجسمانية والعاطفية للأطفال. ولكن أصبح التعليم الآن وسيلة لتأهيل الطفل لدخول المجتمع وخصوصاً بقصد الاسهام في النظام الانتاجي في المستقبل.

ففي تشيلي يُطلب من الأطفال قانونياً إتمام مرحلة التعليم الأساسية قبل الدخول في أي عقد للعمل في سوق العمالة الرسمي أو قبل تقديم أي طلب للحصول على التعليم العالي. وتتألف مرحلة التعليم الأساسي هذه من ثمانية دورات أو صفوف أو درجات.

٥- مفهوم الطفل بالنسبة للعمل:

لقد ذكرنا أنه من الممكن للأطفال دخول أي عقد قانوني للعمل في سن الرابعة عشرة شريطة حصولهم على موافقة الوالدين وأن يكونوا قد أتموا الحد الأدنى من متطلبات مرحلة التعليم في المدارس (أسقفية سانتياغو ١٩٧٨). ولقد حدَّدَت اتفاقية العمل الدولية رقم ١٣٨ السن الطبيعي العادي للعمل بالخامسة عشرة (وسن

الرابعة عشرة حيث لاتوجد تسهيلات اقتصادية تعليمية خاصة). وتذكر الاتفاقية انه ينبغي الاهتمام بصحة وتعليم الصغار وتحسين أحوالهم المعيشية والعقلية والأخلاقية. (هذا وتحتوي هذه التوصيات روح وأساس قضايا الصغار الموضحة سابقاً). ويمكننا الاستنتاج ان قضايا الصغار لها علاقة ذات شقين بالنسبة للعمل، الأول: أنه حتى الوصول الى سنّ معينة، ليس لدى الأطفال أية مقدرة جسمانية أو عقلية لإنجاز أي عمل أو القيام بأعباء المسؤوليات المطلوبة في عالم العمل. وهذا يشمل النظر بعين الاعتبار الى الأخطار الممكنة والكامنة في مثل هذه الأعمال والمسؤوليات. ثانياً: بالنسبة الى تعليم الأطفال تُقدّم هذه العلاقة عنصراً تاريخياً له علاقة بمتطلبات الانتاج الحديثة. فالأطفال الصغار هم دوماً بحاجة لعناية الراشدين. ولكن الثقافة كما هو مفهوم دولياً وقانونياً وطبقاً للتوصيات الدولية بشأن العمل، ماهي إلا المتطلبات الخاصّة لمستوى معيّن من التطور الاقتصادي. أما التقدّم التقني فهو توسّع الفجوة مابين قدرة العائلة على تعليم أطفالها ومتطلبات البنية الانتاجية.

وهنا يظهر ان التغيرات في حدود السن القانونية التي تُعرِّف الصغار بالنسبة لأغراض العمل، قد أصبحت متصلة بامتلاك المهارات. فالفروق الوطنية والاقليمية في التصنيع تُعوّض عن وجود المستويات المختلفة لما يتطلبه النظام الانتاجي من قوة العمالة وبالنتيجة من التعليم الرسمي ولهذا يجب اعتبار حدود العمر بشكل منفصل في كل مجتمع أو اقليم أو أية منطقة جغرافية. فالأطفال الذين يقومون بانجاز أية نشاطات انتاجية مع الراشدين ضمن الاقتصاد الزراعي التقليدي حيث التغيرات التقنية بطيئة الوتيرة، ليسوا في نفس الوضع كالأطفال الذين يعملون ضمن الاقتصاديات الصناعية المتطورة حيث تتغير وتيرة التقنيات بسرعة عظيمة بحيث يصبح حتى العمال الراشدين المهرة بحاجة الى اعادة التدريب طبقاً لمتطلبات التقنيات الحديثة المتجددة دوماً.

هذا ولاتتعارض أعمال الأطفال في تشيلي مع المقاييس الاجتماعية السارية المفعول. ولما كانت هذه الأعمال هامشية فهي لاتحدث أي ضرر أو خرق في النظام. ومن ثم فليس العمل محرماً اجتماعياً حتى ولو قام به الأطفال الصغار الذين هم في سن دون السن القانونية. وهذا يعني أن باستطاعة الصغار القيام بأنشطة اقتصادية

تحت شروط معيّنة دون اعتبارهم منحرفين أو دون تعرُّضهم لأي عقاب من قِبَل المجتمع .

ولما كان الصغار خاضعين لمسؤولية وسلطة عائلاتهم ، فالعوامل المؤثرة على العائلة فقط والتي تمنعها من إنجاز أعمالها ووظائفها ، هي التي تستطيع تفسير دوام عمل الأطفال . . وهذا مايجعلنا نُصنّف ونسمي عمل الأطفال بالأعمال غير النظامية باعتبار أن هذه الأعمال ليست سلوكاً منحرفاً وليست مناسبة لأعمارهم .

وتطرح أمامنا هذه الصفة الجديدة لعمل الأطفال وهي صفة الأعمال غير النظامية ، قضية أشكال الاستغلال . إذ عندما يُضطر الأطفال للعمل بسبب فرط الاستغلال الواقع على عائلاتهم بحيث لاتستطيع العائلة العناية بأطفالها كما يجب ، عند ذلك يجب علينا اعتبار الأطفال أنفسهم مُستَغَلّين بشكل غير مباشر وأيضاً مُستَغَلّين بشكل مباشر باعتبارهم عُمالاً .

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لعمل الأطفال:

١- الأسباب الاقتصادية لعمل الأطفال:

يحدث عمل الأطفال بصورة رئيسية في العائلات الحضريّة والريفية من الطبقات الدنيا حيث لاتستطيع هذه العائلات تلبية حاجات أطفالها . وهكذا يُجبر الأطفال على القيام بأعمال الراشدين لمساعدة والديهم أو يقوم الطفل بأخذ مكان الأب كربٍّ للعائلة على أساس فعلي ثابت . . وهكذا فإن عمل الأطفال والحالة هذه يصبح دليلاً وشاهداً على عجز العائلة عن إعادة انتاج قوة العمالة ذاتها .

وفي تشيلي عمل ارتفاع نسبة البطالة في السنوات القليلة الماضية مع تقلّص الدخل الحقيقي لدى غالبية السكان على زيادة تشغيل الأطفال . ولكننا نفتقر هنا الى وجود المعطيات الكمية حول هذه النقطة ولكن هذه الزيادة قد ظهرت في المجموعات ذات الدخل المتدني وخصوصاً في القطاع المدني غير الرسمي . ويشير (ويلان ايت آل Whealan et al) انه نتيجة لنقص الطلب على مثل تلك الخدمات الخاصة غير الرسمية لذلك ركد سوق العمل وزادت المنافسات بسبب الارتفاع الزائد لعدد طالبي العمل من أي نوع كان خصوصاً بوجود النساء والأطفال في هذا المضمار . (ويلان ايت آل Whealan et al) ١٩٧٧ ص٤٥ .

وقد كان رد الفعل الطبيعي الذي تبع تلك المشاكل الخطرة التي حلّت في العائلات أن أصبح الأطفال فوق الخامسة عشرة من العمر يشعرون باستقلالهم وبالتالي يتركون منازلهم . . ومع ذلك فقد اعتبرت العائلات الفقيرة هؤلاء الأطفال من مقتنياتها الثمينة فهم يستطيعون العمل وزيادة دخل العائلة (ويلان ايت ال ص٢٩) وبالنسبة لكثير من العائلات يعتبر الأطفال قوة احتياطية تستعمل عندما لايستطيع الراشدون انجاز واجباتهم وأعمالهم الاقتصادية .

ولقد أظهرت الدراسات حول استراتيجية البقاء لتلك العائلات العاملة أن رب الأسرة عندما لايستطيع ان يجد لنفسه عملاً يعمد الى إرسال زوجته وأطفاله الى العمل . (ويلات ١٩٧٧ ص٤٥) و(باتريكو Patrico ١٩٧٧ ص١٥ ـ ١٨) .

ففي تشيلي أدّت البطالة الحاصلة مابين أرباب الأسر الى ورود فيض من النساء العاملات الى سوق العمالة . وعندما تضطر المرأة للخروج من منزلها سعياً وراء العمل المأجور فإن ذلك يؤلف أثراً بالغاً على الأطفال ، إذ أنه في هذه الحالة يضطر الأطفال الأكبر سناً (مع أنهم مازالوا صغاراً مابين السابعة والعاشرة) الى اتخاذ موقف المبادرة والمسؤولية وذلك بالاعتناء بالأطفال الصغار جداً . (يانز Yanez ومارتينيك Martinic ١٩٧٩ ص١١) .

لقد حدث أن لاحظنا آنفاً أن عملية اعداد الأطفال لدخول المجتمع والتمييز في الجنس في توزيع العمل بين أفراد العائلة قد انعكس وتكرر في نشاطات الأطفال من الجنسين . فالأولاد الذكور يميلون الى دخول سوق العمالة لمساعدة آبائهم وهكذا فهم يتممون أعمال والديهم اقتصادياً . أما البنات فأصبح من واجبهن القيام بالأعمال المنزلية التي لم تعد الأمهات قادرات على اتمامها بعد ان بدأن في العمل خارج المنازل . . فالمرأة والحالة هذه أصبحت تقوم بدور الأم كربّة منزل في حين ان البنات أصبحن يقُمن بأداء واجبات الأمهات المنزلية أثناء غياب هؤلاء عن المنزل على الأقل . وقد أظهرت الدراسات أن هؤلاء البنات المراهقات يقُمن بتنظيف المنزل والاعتناء باخوتهن الصغار ، فضلاً عن القيام بالدراسة اذا كُنّ قد دخلن احدى المدارس (ويلان ايت آل ١٩٧٧ ص٤٦ ـ ٤٨ وص ٥٠ ـ ٥٣) .

وهكذا أصبحت حاجات الأطفال للدراسة والاستجمام أموراً ثانوية بالنسبة لعمل المنزل ولسد متطلبات العائلة الأساسية للحصول على لقمة العيش. وفي هذه الحالة يشعر الرجل بالاحباط والعجز لعدم مقدرته على القيام بانجاز مسؤولياته وبذلك يفقد احترامه لنفسه. وهكذا تنشأ توترات حادة خطيرة في المنزل وفي العائلة. فالرجل لايوافق على القيام بانجاز الأعمال المنزلية لأنها من وظيفة المرأة. وهكذا تُجبر الفتيات على أداء هذه الأعمال بالنيابة عن أمهاتهن. (يانيز Yanez ١٩٧٧ ص١٣).

٢- دخول الأطفال في النظام الانتاجي:

يجب ان يتمركز البحث حول طبيعة تشغيل الأطفال حول مظهرين متكاملين: الأول هو كيف يقبل الأطفال بالنظام الانتاجي بالنسبة لعملية التراكمات وفوائد العمل. وأما الثاني فمن الواجب معالجته على ضوء المظهر الأول في بيان العلاقة مابين العمل وتأهيل الأطفال للدخول في المجتمع ومابين عمل الأطفال وعملية التدريب وحيازة المهارات. وعلينا أن نعترف بالفروق الكيفية بين تشغيل الأطفال المتمم لعملية التأهيل وتشغيل الأطفال المؤذي والمُضر بمستقبلهم أو بالحري بإمكانات وتوقعات العمل المُجدي في المستقبل. فتشغيل الأطفال إنما هو واقع على الخط الفاصل مابين العمل واللعب، ومابين العمل والتشرّد أو مابين العمل والتدريب.

آ- تشغيل الأطفال وعملية التراكمات:

تختلف صلة تشغيل الأطفال بعملية التراكمات طبقاً للحالة التي يكون فيها عملهم مأجوراً أو غير مأجور. فالإنتاجية البيتية تكون أكثر اعتماداً على نوع النشاط المبذول منها على الأجر المدفوع. إذ أن عمل الأطفال غير المأجور أكثر إنتاجية من العمل المأجور الذي يقوم به الصغار مباشرة للاستهلاك في السوق. . وتعتبر عملية التدريب عنصراً على غاية الأهمية فهي تسهم في تأهيل الأطفال لدخول المجتمع ونيل المهارة التقنية ولكن عندما تصبح العملية مجرّد وسيلة للحصول على العمل الرخيص عندها تكون معيقة للتطور في المستقبل وهذا العنصر يلقي الضوء على

أنواع الاستغلال المحددة الملازمة لتشغيل الأطفال وهذا يزيد من عبء الاستغلال الذي يعاني منه الكبار الذين يدخلون في النظام الانتاجي بأسلوب مماثل.

ب- *خصائص عمل الأطفال المأجور:*

يتميز عمل الأطفال المأجور بتلك النوعية الهامشية للأعمال غير الإنتاجية التي يقوم بها الأطفال حيث يتناولون أجوراً ضئيلة دون الحصول على مهارات حقيقية من أي نوع كان وان تنوّع هذه الأعمال هو أحد مظاهر قلة فرص الاستخدام السائدة في أسواق العمالة في معظم أقطار تلك المنطقة. وعلى العموم يميل الأطفال لدخول هذا القطاع الحضري غير الرسمي من السوق لأداء أعمال تصنف كأعمال محمية خاصة بالقطاعات الهامشية كالمهن الحرة والخدمات المنزلية والأعمال الأهلية غير المأجورة[٣]. وإن إحدى العوامل الهامة بالنسبة لدخول الأطفال الى سوق العمالة هي القوانين السارية المفعول والتي تمنع الأطفال دون الرابعة عشرة من العمر من الدخول في أي عقد عمل مأجور. ولكن ليس هناك من تقييدات ذات فاعلية للمهن الحرّة.. والقيود الوحيدة تتصل بالدوام الاجباري المدرسي ولكن هذه القيود لاتراعي مادام أن الدوام المدرسي غير مفروض بالقوة.

ولكن الأمر يختلف بالنسبة للأعمال المحظورة.. فالصفة غير الشرعية والمضادة للمجتمع لمثل هذه الأعمال كالسرقة والبغاء إنما تكون سبباً لحرمان الأطفال من العمل المباح عندما يكبرون. وهكذا فإن مثل هذه الأعمال المحظورة ماهي إلا الطريق السالك للجنوح.

لا يستطيع الأطفال الذي يشتغلون أن يداوموا على المدرسة بشكل عادي، فالعمل نفسه أثناء الطفولة لايُقدم للأطفال أية فرصة للحصول على مهارات تساعدهم في المستقبل على الحصول على عمل في القطاع الرسمي ولهذا يعتبر تشغيل الأطفال حاجزاً لدخولهم في القطاع الرسمي في المستقبل.

خصائص عمل الأطفال غير المأجور:

وباعتبار الأطفال عُمالاً غير مأجورين لدى عائلاتهم في العمل المنزلي، فإنهم يتعلمون المهارات من عائلاتهم مباشرة. ولهذا فلا يكتسب الأطفال أية فوائد أو

أرباح مباشرة من هذه الأعمال. ولكنهم يستفيدون من مدخولات الراشدين ولايظهر الاستغلال واضحاً عندما يعمل الأطفال في خدمة والديهم. ولكن اذا نظرنا اليهم كجزء من قوة العمالة في الأسرة، عندها نرى أنهم مُستغلّون بنفس الطريقة التي تُستَغلُّ بها بقية قوى العمالة. فالفرق بين الأطفال والراشدين على هذا الصعيد هو في اعتماد الأطفال على السلطة العائلية وفي أحوالهم العامّة بالنسبة لقوانين العمل، وهذا يمنعهم من كسب أي فوائد عملية لعملهم بشكل مباشر وهذا يؤلف ظاهرة هامة من ظواهر تشغيل الأطفال.

وعندما يساعد الأطفال عائلاتهم فإنهم يزيدون في استغلال هذه العائلات اذا كان رب العائلة مسؤولاً عن تغطية إنتاج وتوالد قوى العمالة في العائلة، وهذا يشير الى ضرورة دراسة الأشكال المختلفة للاستغلال الشديد الذي يتعرّض له الراشدون ومن ثمّ الأطفال.

وحيث تتعرض المجتمعات لعمليات التغيرات الاجتماعية المتسارعة يصبح حرمان بعض الأطفال من الثقافة عاملاً هاماً في اعتماد هؤلاء الراشدين لتعلّم أي نشاط من الأنشطة الضرورية. وهكذا يصبحون غير مستعدين استعداداً كافياً للقيام بمتطلبات النظام الإنتاجي الجديد وهذا ينطبق على كل من العمل العائلي والعمل المنزلي.

رابعاً: نظرة عامّة حول تصنيف أنشطة الأطفال الاقتصادية[٤]:

١ – مفهوم العمل:

لقد اعتبر العمل بصورة تقليدية أنه النشاط المُربح والمنتج للسلع والخدمات، ويُغطّي هذا التعريف الانتاج الفعلي بشيء ذي قيمة مادية أو ثقافية أو أنشطة غير إنتاجية بما فيه انجاز بعض الخدمات الخفيفة مقابل أجور معيّنة.

لقد كان هذا التعريف مفيداً (كما هو الحال في تشيلي) حيث تؤدي البُنيّة الانتاجية المتناسقة الى ايجاد سوق عمالة يكون القطاع غير الرسمي فيه منخفض الوتيرة وتكون الأنشطة فيه هامشية[٥] وتظهر أهمية هذه الصفة الخاصة عند دراسة

تشـغيل الأطفـال على الأقل في بلدان المنطقـة لأن هناك دلائل عـديدة تشـيـر الى أن تشغيل الأطفال يحدث هناك في القطاع الخاص غير الرسمي وتشير المعطيات الضئيلة التي لدينا الى أن آباء هؤلاء الأطفـال يعملون أيضاً في ذلك القطاع نفسـه (دي لالوز سيلفا ١٩٧٨ ص٢٦) ومع ذلك فهناك سلسلة من الأنشطة التي مع أنه من الممكن تصنيفها بكونها أنشطة إنتاجيـة مفردة إلا أنها غيـر مأجورة نظراً لأنها تحدث ضمن النطاق العائلي الذي يعمل كوحدة اقتصادية منفصلة، ويمكن تصنيف هذه الأنشطة تحت عنوانين رئيسيين: (١) النشاطات التي يقوم بها الأطفال خدمة للسوق (ولكنها ليست مأجورة بالنسبة للأطفال، بل إنها مأجورة بالنسبة للأفراد المستخدمين بصورة قانونية من أفراد العائلة) أو تلك الأنشطة التي تُنجز لتنفيذ بعض المشروعات العائلية الصغيرة. (٢) العمل المنزلي غير المأجور الذي لايعتبر بشكل تقليدي كعمل إنما بالنسبة لأغراض احصائية أو بالنسبة لأولئك الذين يقومون به.

وللاحاطة بجميع أنواع تلك الأنشطة الاقتصادية، من الواجب تعديل المفهوم التقليدي للعمل وإعادة تعريفه مؤقتاً كأي نشاط اجتماعي مربح ومفيد يتطلب بذل مجهودات جسمانية وذهنية وعمل واع وهادف كإنتاج أية سلعة أو إتمام أية خدمة.

يتطلب أي تعريف من هذا النوع أن يكون النشاط مفيداً اجتماعياً، ولكن يجب التفكير في إمكانية كون هذا العمل مربحاً أو لكونه أحياناً غير مربح. وهذا العمل يغطي عدة أنشطة للأطفال والتي رغم كونها غير مأجورة إلا أنها تؤلف عملاً بالأساس. وهذا المدخل يحل مشاكل كثيرة أخرى نواجهها نحن في دراسة عمل الأطفال، مثلاً: علاقة هذا العمل بالعائلة كوحدة اقتصادية رغم مسؤولية الراشدين بالنسبة لإعالة أطفالهم. هذا وربما أثّرت ظروف الأبوين على حياة وبقاء الأطفال، إذ أن اشكال عمل الأطفال تتصل اتصالاً وثيقاً بوضع الأبوين في البنية الانتاجية وقدرتهما على الوفاء بالتزاماتهما نحو الأطفال.

ويمكننا والحالة هذه تقسيم نشاطات الأطفال الى ثلاث فئات بوجود هذا التعريف للعمل:

١) هناك أنشطة تعرّف تقليدياً بأنها «عمل» وهذه يمكن قسمها الى عمل تقليدي وعمل غير تقليدي.

٢) هناك أنشطة تقليدية غير مأجورة وأنشطة عمل غير تقليدية.

٣) وأخيراً هناك تلك الأنشطة التي لاتعتبر بأنها مفيدة بشكل اجتماعي وهي التسوُّل.

آ- العمل التقليدي المأجور:

يُعرَّف هذا العمل ويقاس بواسطة معايير تقليدية وغالباً مايُطبق على الراشدين المشتركين في العمل. ولقد أظهرت التجربة ان المقاييس الاحصائية للنشاط الاقتصادي التي تحتويها الاحصاءات غير مناسبة لدراسة العمل الذي يقوم به الأطفال تحت الخامسة عشرة من العمر (دي لالوز سيلفا ١٩٧٨ ٢٠).

ولما كان تسجيل الأنشطة الاقتصادية لايتم إلا حين يكون العامل في سن تؤهله لعقد اتفاقيات عمل، لذلك فقد أسيىء تقدير عمل الأطفال. وتتواجد هذه الاساءة بشكل متراكم في تشيلي بسبب عدم وجود تشريع يمنع اشتراك الأطفال في النشاط الاقتصادي، كما ان المعطيات حول عمل الأطفال في تشيلي عام ١٩٧٠[٦] قد سجلت النشاط الاقتصادي للأفراد من سن الثانية عشرة فما فوق وكانت هذه الأرقام في ذلك الوقت الحد الأدنى لأعمار الأطفال القانونية. ولكن تظهر الشواهد أن أطفالاً في سن التاسعة والعاشرة كانوا يعملون في تشيلي عام ١٩٧٨ (دي لالوز سيلفا ١٩٧٨ ص١٦).

ولما ارتفع الحد الأدنى الرسمي لأعمار الأطفال العاملين الى سن الرابعة عشرة، أصبحت التقديرات بعد ذلك تستثني الأطفال تحت ذلك العمر. وهكذا أصبح من المستحيل تعيين مدى عمل الأطفال. وهذا أمر يؤسف له، حيث ان الدراسات تظهر ان البطالة والخروج من المدرسة والمتغيرات الأخرى التي تؤثر على اسهام الأطفال في العمل قد ارتفعت في نهاية هذا العقد، وان تحريم بعض أنواع أعمال الأطفال يؤثر على مصداقية الاحصاءات ويجعل اشراف المؤسسات الحكومية حيادياً. فالمعلومات الرسمية حول تجاوزات القانون غير موجودة وذلك

بسبب اشتراك الطفل والوالدين ورب العمل في إخفاء الحقائق والقوانين السارية المفعول قلما احتوت على عقوبات ونادراً ماأثرت على عملية استئجار العمال من الأطفال.

وهناك عامل ثالث وهو غموض تعريف نشاط الأطفال. وهكذا يصبح من المستحيل التمييز الدقيق للقطاع أو مجموعة العمل لثلث أطفال تشيلي فيما بين الثانية عشرة والرابعة عشرة من العمر والذين سجلوا بصفتهم ذوي نشاط اجتماعي في احصاء عام ١٩٧٠ وقد ظهر أن ٣٢٪ من مجموع الأطفال من ذلك العمر قد صنّفوا بصفتهم يعملون في أنشطة غير محددة ولكن ظهر بعد فحص المنطقة جغرافياً أن نسبة الذين يعملون من تلك الفئة غير المحددة كانت أعلى قليلاً في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية، وعند تقديم المتغير الجنسي مابين الذكور والإناث كانت كفة الذكور ترجح على الإناث ولكن لم يكن هناك أقل من ٦١٪ من الإناث يعملن في فئة الخدمات (انظر الجدول ٨ و٩).

الجدول رقم (٨)

النشاط الاقتصادي لدى السكان من سن ١٢ ـ ١٤ في المناطق الحضرية والريفية طبقاً للجنس ونوع العمل عام ١٩٧٠ التوزيع بالمئة ٪

قطاع النشاط	الذكور			الإناث		
	المدينة	الريف	المجموع	المدينة	الريف	المجموع
الزراعة	٩,٩	٤٦,٢	٣٩,٢	١,٦	٢٨,٢	٨,٠
التعدين	١,٠	١,٠	١,٠	٠,١	٠,١	٠,١
الصناعة	١٠,٩	٢,٠	٦,١	٧,٢	٤,١	٦,٤
الكهرباء والغاز	٠,١	٢,٠	٠,٠	٠,٠	—	٠,٠
البناء والانشاءات	٤,١	٠,٥	٢,٢	٠,٢	٠,١	٠,١
التجارة	٢٠,٦	٠,٨	٩,٩	٦,٦	١,٢	٥,٣
النقل	٣,٣	٠,٣	١,٧	٠,٣	٠,٣	٠,٣
المالية	٠,٣	٠,٠	٠,٢	٠,١	—	٠,٣
نشاطات غير محددة	٣٩,٣	٢٩,٧	٣٤,١	٢٢,٩	٣٨,٢	٢٦,٦
الخدمات	١٠,٤	١,٥	٥,٦	٦١,٠	٢٨,٠	٥٣,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: Chile INE: Poblacion. Resultadas définitivos del Censo de Poplacion 1970 total Pats Lsantiago, INE.

الجدول رقم (٩)

النشاط الاقتصادي لدى السكان من سن ١٢ ـ ١٤

في المناطق الحضرية والريفية طبقاً لفئات مهنية رئيسية: التوزيع في المئة ٪

قطاع النشاط	الذكـور		
	المدينة	الريف	المجموع
الفئات المهنية	٠,٣	٠,٢	٠,٣
الفئات الادارية	٠,١	٠,٠	٠,١
فئات الكتبة	١,٠	٠,٠	٠,٥
قسم المبيعات	٩,٨	٠,٤	٥,٥
الفئات الزراعية	٧,٠	٥٨,٨	٣٠,٧
فئات النقل	١,٦	٠,٢	٠,٩
عمال يدويون	٧,٣	١,٨	٤,٨
فنيون آخرون	٣,٢	١,٥	٢,٤
عمال مياومون	٦,٧	٠,٧	٤,٠
خدمات شخصية	٢٨,٦	٥,٣	١٨,٠
آخرون	٣٤,٤	٣١,١	٣٢,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: INE OP. cit.

ومن أولئك الأطفال العاملين الذين صنّفوا بصفتهم عاملين في نشاطات فرعيّة، كان هناك تركيز عال هام في المناطق الريفية (٦٤٪) من الأولاد الذين يعملون في الزراعة، بينما يعمل الأطفال من المناطق المدنية في التجارة (٢١٪) والصناعة (١١٪) والخدمات (١٠٪) ولكن هذه التصنيفات كانت غامضة، مثلاً كانت بعض أعمال الأطفال كبيع الحلويات في الشوارع بالمفرق وبيع الصحف والعمل في مركبات النقل الداخلي وغيرها تصنف كتجارة ولكن الأعمال الأخرى كجمع القمامة أو حراسة السيارات كان من الصعب تصنيفها وذلك لأنها غالباً ماتقع في حدود التشرّد.

والعامل الرابع في قياس أعمال الأطفال التقليدية هو إسهام الأطفال المتقطع وغير المستقر في سوق العمالة فبعض الأطفال لايعملون سوى بضعة أيام في الأسبوع وبعضهم يعملون بشكل متقطع لأسباب خاصّة لايستطيعون السيطرة عليها. وان مراجعة النزعات والميول السابقة ترينا أن السوق لايقدّم للأطفال سوى فرص

محدودة وقليلة ومن نوع خاص مادام أن ذلك السوق مُتخم بالعمال العاطلين من الراشدين فأصبحت فرص الأطفال قليلة ومن الصعب الوصول الى العمل من خلالها.

وهذا يعمل على تقليص اسهام الأطفال في العمل وبالتالي على تقليص مدخولاتهم. هذا وان الطبيعة المتقطّعة لعمل الأطفال تدعونا الى مزيد من البحوث حيث أنّ ذلك ربما كان مسبّباً عن الحاجة للانسجام مع متطلبات التعليم.

ب- العمل غير التقليدي المأجور:

مع أن بعض الأنشطة كبغاء الأطفال لاتُسجّل في الاحصاءات الرسمية وذلك لأن تشغيل الأطفال غير قانوني وان مثل هذه الأنشطة يُعدّ انحرافاً في السلوك لذلك ظلت أقدم مهنة في العالم هي العمل المأجور. ولما كان البغاء عملاً غير شرعي لذلك فليس من السهولة تسجيله ضمن الوسائل العادية لجمع المعطيات الأولية كعمليات الدراسة الاستطلاعية والمقابلات. ولكن شيوعه مابين الطبقات الدنيا وخصوصاً في المناطق الحضرية الهامشية يظهر أهمية هذا الموضوع. وللحصول على بعض المعطيات حول هذا الموضوع درسنا قضية ثلاثة مومسات من الأطفال[٧].

كانت المومسات الثلاثة يعملن في ضواحي احدى المدن الصناعية عند هبوط الليل ولكن لم يدم عملهن الى مدة أطول من الساعة العاشرة ليلاً. وكُنّ صديقات وكان الاتصال بهنّ ونيل ثقتهن أمراً بطيئاً يحتاج الى زمن. وكان من الظاهر أنهنّ كنّ يشتغلن كمجموعة وكانت الفتاة الكبرى تظهر بأنها الرئيسة.

وكان مكان عملهن على مسافة من مكان اقامتهن ومعيشتهن مما يساعدهن على اخفاء نشاطهن عند معارفهن مع ان الموقف العائلي تجاه اثنتين من المومسات الثلاثة كان متسماً بالاشتراك في الجريمة[٨]. وكان والدا هاتين الفتاتين يعلمان انهما يتقاضيان الأموال دون علم بمصادرها. وكانت هاتان البنتان تنفقان ماتكسبانه على العائلة وجزء منها على أنفسهما. وكانتا تنفقان هذا الجزء من المال في شراء أدوات الزينة والملابس، ومع ان المبالغ التي أنفقتاها على الملابس كانت ضئيلة إلا أنها كانت تعتبر من أساليب الترف المستحيلة التنفيذ بالنسبة لبقية العائلة. وقد سببت هذه الحالة الثقة بالنفس بالنسبة للفتاتين لكونهما تكتسبان أكثر من بقية أفراد العائلة. ولما كان

الآخرون مشتركين في المعرفة بأحوال الفتاتين لذلك تمتعت هاتان الفتاتان بالاحترام. أما الفتاة الثالثة التي لم توافق عائلتها على سلوكها ونشاطها فقد كانت تحتفظ بجميع مكاسبها لنفسها ولكن علاقتها مع والديها كانت صعبة وفاترة.

وعند حدوث المقابلات بين هؤلاء الفتيات والمشرفة على المقابلات كان موقف الفتيات متّسماً بالفخر والرضا قد ذكرنّ أن الدافع الأساسي لهُن في هذا العمل التخلص من الفقر ومن حالتهن المعيشية التعسة خصوصاً بالنسبة لحالتهن وثلاث حالات صعبة ذكرنها. وقد قالت احدى الفتيات لتشرح دوافعها: «أستطيع أن أتدبّر أموري وأشتري أدوات الزينة والملابس بسهولة ولن يستطيع أحد أن يقول أنني متسولة».

وقد أظهر البحث في تاريخ هؤلاء الفتيات أن الاتصال الجنسي غير الشرعي جزء من حياتهن اليومية وقد ذكرن بالتأكيد أن استعمال أجسادهن كوسيلة لكسب الربح لم يُثر فيهن أي صراع أخلاقي أو أي اشمئزاز فلم يشعرن بالذنب ولكن كان لديهن شعور باحترام الذات وقد عرفن أنّهن يكسرن القوانين وقد عملن على الاختباء من أعين أي شخص يعمل على منعهنّ من الاستمرار في أعمالهن. وقد كان موقفهن بالنسبة للجنس موقفاً متصفاً بالملاءمة والرضا. والحقيقة أن الحالة التي عِشنَ فيها من الاتصال الجنسي غير الشرعي والعنف أجبرهن على الاتصال جنسياً بالأب (وفي حالة واحدة) بالأخوة. ولم يكن يهـمّهنّ اذا عرِف هذا الأمر عنهُنّ وعلى العموم كان موقفهن بالنسبة للعدوان الجنسي سلبياً وقدرياً.

إن مثل هذه الأنشطة تشبه الى حدٍّ ما الأعمال الأخرى المأجورة التي يقوم بها الأطفال ولكن عمل المومسات له خصائص إضافية لكونه غير شرعي وضاراً بالصحة. فقد كانت الفتيات تمارسن البغاء بانتظام تقريباً. ولكن بعد هذه الفترة القصيرة من المراقبة من الصعب أن نتنبأ كم من الزمن سوف يستمررن في هذه الأنشطة. وقد صرَّحن أنهن سوف يستمررن بهذا النشاط حتى الزواج. واذا لم يتزوجن فإنهن مادمُن صغيرات السن فإنّهن سيصبحن كبقية النساء الصغيرات اللواتي أصبحن بغايا وهنّ لم يزلن فتيات صغيرات.

وان موقف عائلات هؤلاء الفتيات اجتماعياً واقتصادياً يشبه موقف عائلات الأطفال الذين يعملون عملاً مأجوراً في سوق العمالة مع وجود فارق واحد وهو أن الفتيات الثلاثة قد فشلن في الدراسة وخرجن من نظام التعليم الالزامي. وهناك فرق ملاحظ آخر وهو قضية الأجور والمكاسب. إذ أن مكاسب الفتيات كانت أعلى من مكاسب الأولاد نسبياً.

من الصعب تقدير كمية هذا النوع من عمل الأطفال فهو يستدعي استخدام طرق فعّالة لجمع المعلومات الخفية ويحتاج عادة فترات طويلة من الزمن في الملاحظة العميقة. ولما كان البغاء ضاراً بصحة الإناث في مثل هذه السن المبكرة، لذلك فمن الواجب تشديد البحث والاهتمام بهذه القضيّة وخصوصاً نتائج بغاء الأطفال في مستقبل الحياة.

جـ- الأعمال التقليدية غير المأجورة:

ويسبب وجود عدة أنواع من العمل غير المكافأ لأسباب تتصل في وضع العمال (الأطفال) الضعيف فيزيائياً وقانونياً وخضوعهم لسلطة الآباء لذلك فإن أيّة فوائد يجنونها هي عبارة عن فوائد غير مباشرة. وفي بعض الأحوال يحدث ذلك حين يسهم الأطفال في كسب لقمة العيش ثانياً: هذا من الممكن أن يزيد عمل الأطفال من ثروة العائلة، فالطفل لايستلم المكاسب مباشرة بل بعد زمن عندما يرث الطفل أو يوهب بعض المال. وأخيراً هناك بعض الأطفال الذين يعملون لمصلحة الراشدين بشكل مُطلق. وتكون فائدتهم من هذا العمل تجنب التأديب والضرب الذي يتعرّضون له بسبب ضعفهم الجسماني.

وإن إحدى الفئات الرئيسية الموجودة في احصاءات العمالة هي فئة عمال العائلة غير المأجورين وهؤلاء يؤلفون عادة قوة عمالة ثانوية (النساء والأطفال) الذين يعملون لمصلحة فرد من أفراد عائلاتهم أو في إحدى المشاريع العائلية الصغيرة. وهناك متغيرات كثيرة لهذه الصيغة فالشخص الذي يكسب الفائدة لمباشرة من العمل العائلي من الممكن ان يكون صاحب العمل وهو عامل يعمل في الأعمال الحرّة أو أحد مستخدمي الأجور.

والعمل لمصلحة أصحاب العمل من الأقارب عادة مايكون بشكل مشاريع صغيرة ذات أرباح ضئيلة. فاذا دُفعت أجور هذه الأعمال للغرباء فإن ذلك يستنزف الدخل المخصص لإعالة الأسرة أو أنه يسهل التراكمات وذلك يمنع الدخل من أن يزيد على المصاريف. ومن ثم فإن العمل العائلي ماهو إلا واسطة لحفظ الأموال للعائلة التي كانت ستفقد فيما لو دفعت العائلة أجوراً للعمل.

وكمثال على هذا النوع من عمل الأطفال دعونا نستشهد بحالة جماعة من مُلاك الأرض الصغار في المنطقة السابعة في تشيلي (دي لالوز سيلفا ١٩٧٨ ص٥٠)، ففي هذه المنطقة فُحصت (٥١) عائلة ووجد أن هناك ٢٦ عائلة يشتغل أطفالها بانتظام في الأعمال الزراعية. وكان معظم الأطفال تقريباً يعملون في أنشطة موسمية كجمع المحاصيل وتنظيف الأرض الخ. . . وأحياناً كانوا يعملون أعمالاً غير موسمية أحياناً وكان هؤلاء الأطفال يداومون على الدراسة حتى نهاية التعليم الالزامي.

يوحي لنا هذا السلوك أن الآباء كانوا يستفيدون من عمل أطفالهم عندما لايتعارض هذا العمل مع تعليم الأطفال. ولكن هناك شواهد أخرى تظهر أن الأطفال كانوا مستعدّين لترك الدراسة اذا استلزم الأمر وطلبت منهم المساعدة، وعندها من المحتمل أن يحصلوا على عمل خارج نطاق الأسرة. وبكلمة أخرى فقد كان العامل الحاسم في ثقافة الأطفال وتعليمهم يكمن في وضع العائلة الاجتماعي والاقتصادي أكثر من رغبة الآباء في إرسال أطفالهم الى المدارس. وهناك المشاريع التجارية التي تعتبر من الأعمال العائلية التي لايتقاضى عليها الأطفال أي أجر لقاء العمل فيها. وفي حوانيت البيع الصغيرة يساعد الأطفال والديهم كعمّال غير مأجورين وذلك بخدمة الزبائن وتنظيف وترتيب الحانوت.

ويعمل أطفال العمال الذين يقومون بالأعمال الحرّة أو المستخدمين بالأجرة كمساعدين لآبائهم ويضاف ناتج عمل الأطفال لما يُنتجه الأب ويكون الراشد هو المستفيد المباشر من الأجور الواردة للعائلة. وهكذا يعمل الأطفال في العناية بالحدائق والبيع بالمفرق وكباعة متجولين وباعة في الأكشاك الخ. . أو في بعض المهن (كإصلاح الأحذية أو بناء القرميد الخ. . .) وكل ذلك لمساعدة آبائهم دون تقاضي

أي أجر. ومن الشائع أن يجلب العمال الزراعيون جمع أفراد عائلاتهم عند القيام ببعض الأعمال الموسمية كجني محاصيل العنب مثلاً أو قطف الفواكه أو حصاد الخضروات أو تنظيف الأرض. ويعمل الأطفال تحت سن الثامنة في مساعدة الوالد في هذه الأعمال.

ومن الممكن قياس هذا النوع من الأنشطة ومعرفة كميته ولكن هناك بعض الصعوبات إذ عدا عن المشاكل الناتجة عن الخصائص الموسمية لكثير من الأنشطة، فإن وصف الكبار للعمل ربما سبّب نوعاً من التشويش. اذ أنهم ربما أخفوا دور الأطفال في العمل أو ربما تجنبوا وصف أطفالهم بأنهم عمال وذلك لأن الأطفال لايستلمون أجوراً مباشرة. وأحياناً يدّعون أن مساعدة أطفالهم لهم ماهي إلا نوع من أنواع التدريب أو اللعب وربما يبرّرون وجود أطفالهم معهم بأنهم لايستطيعون تركهم وحدهم في البيوت وبذلك يتجنّبون أي تعريف لنشاطات أطفالهم أو أي تقييم لتلك الأنشطة. هذا وربما أعطتنا المعلومات الاحصائية المنظمة تقديرات مبتورة ناقصة عن مدى عمل الأطفال غير المأجور كما ان المشاكل الناتجة عن طريق تحديدات الأعمار والتي تظهر عند قياس أنشطة السكان الاقتصادية تؤثر على هذه المجموعة.

د- العمل غير التقليدي وغير المأجور:

يغطي العمل غير التقليدي وغير المأجور جميع الأنشطة التي لاتُمارس في سوق العمالة (ولهذا السبب وليس بشكل تقليدي لاتدعى عملاً) ومع أن هذه النشاطات تكون مُربحة أحياناً، إلا أنها لاتؤلف مصدراً من مصادر الدخل. والشكل الشائع من هذا النوع هو العمل المنزلي. ولكن الاعتراف المحدود حديثاً بهذا النوع من النشاط لايعني انه قد حاز على اعتراف جميع المجتمعات.

هناك ضرورة اجتماعية لمثل هذا العمل. فهو عبارة عن خدمة أساسية للإنتاج ولإعادة إنتاج قوة العمالة في المجتمع وعندما يُمارس هذا العمل داخل السوق يأخذ شكل النشاط الاقتصادي التقليدي وذلك لوجود علاقة مابين الشخص الذي ينجز العمل والشخص الذي يدفع أجرة انجاز العمل وليس بسبب طبيعة العمل نفسه.

وتظهر طبيعة التقاليد في هذه الأعمال وذلك لعدم وجود قيمة تجارية للعمل المنزلي طالما انه تم بشكل طوعي مجّاني من قِبَل النساء كخدمة لعائلاتهن أو كجزء من

واجبات المرأة، وليس كسلعة تشترى وتباع في السوق. هذا وعندما تجبر المرأة التي توجّهت من عمر مبكّر للدخول في المجتمع وإنجاز الأعمال المنزلية على دخول سوق العمل دون حيازتها أيّة مهارات مناسبة، عندها تميل للقيام بأعمال لها صلة بالأعمال المنزلية. والعمل المنزلي وثيق الصلة بعمل الأطفال لأن الأطفال خصوصاً الفتيات الصغيرات غالباً مايُساعدن أمهاتهن ولكنهنّ بالنتيجة تُقمن بذلك كجزء من عمليّة التأهيل لدخول المجتمع التي هي عبارة عن عملية بالنسبة لدور المرأة التقليدي غير المأجور. ولهذا من الصعب تعيين النقطة التي يتوقف بها العمل المنزلي عن أن يكون تمريناً بل يصبح عملاً بالمعنى المفهوم.. وهناك معيار معقول لهذه القضية وهو دور الأم إذ عندما تضطر الأم للعمل خارج المنزل لاكتساب الرزق، تضطر بناتها الصغيرات لاستلام مهمّات العمل المنزلي بدلاً منها. لذلك فالبنات الصغيرات يقمن بمسؤولية الأم ولا يصبح العمل المنزلي الذي يقمن به تمريناً بل يصبح عملا فعلياً[٩].

وهناك حالات من العمل المنزلي غير المأجور حيث لاتوجد علاقات عائلية بين الأطفال والأشخاص الذين يعيشون معهم حتى ولو كانت العلاقة عائلية رسمية. وها نحن نذكر مثلاً لتوضيح هذه القضية. وهو حالة إحدى الفتيات التي كانت معلّمتها تقدم لها المأوى والطعام والملابس، والأهم تقدم لها المساعدة للوصول الى مراكز التعليم الرسمي، كل ذلك مقابل قيام الفتاة بالأعمال المنزلية التي لم تكن المعلمة قادرة على إتمامها لأنها كانت مُعاقة صحياً وجسمانياً (دي لالوز سلفيا ١٩٧٦ ص٢٨). وهذا النوع من الترتيبات والأوضاع شائع بين أطفال العائلات الفلاحية وهو مثلٌ على المحاولات التي يشجعها الوالدان لحصول أطفالهم على فرصٍ جيدة للعمل والرغبة في نقل مسؤولية إطعام وإعالة هؤلاء الأطفال الى شخص آخر.

وهناك وجه آخر لهذه القضية. وهو حالة طفل قد نُبِذَ وعاش مع عائلة لاينتمي اليها بصفة القرابة. وكانت علاقة الطفل مع رب هذه العائلة علاقة الابن بأبيه وعلاقته مع أطفال هذه العائلة كعلاقة الأخ باخوته. ولكن كان يختلف عن الأطفال الآخرين في أنه كان مضطراً للمساعدة في العمل في المزرعة في اطعام الدواجن والخنازير وتجهيز الخيول وسحب الماء. وكان سبب اضطراره للعيش مع هذه العائلة تاريخ والدته. فهو ابن غير شرعي لأب مجهول. وقد عاشت والدته معه فترة من

الزمن ثم تركته وتركت منزل المزارع الذي كان ابنها يعيش في كنفه، وقد عامله اخوته بمودة وحب وكان يبادلهم هذا الحب وتلك المودّة.

وهناك متغيّرات لهذا النوع من عمل الأطفال ذات خصائص مختلفة وهي تقصير الوالدين في العناية بالطفل. وهكذا يصبح الطفل فرداً من أفراد عائلة أخرى ولكنه لايُعدّ ابناً لهذه العائلة، ولذلك تنشأ علاقات تجارية بين العائلة ويكون الطفل غير متصل بالدم لذلك يصبح الطفل مجبراً على أداء بعض الخدمات مقابل طعامه وسكنه وملابسه ومتطلبات الحياة الأخرى.

ويوحي لنا فحص هذه الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية أنها تحدث في حالة وجود روابط ناشئة عن وجود علاقات أولية كعلاقات الدم مثلاً ومع ذلك فمن الصعب قياس هذه النشاطات الاقتصادية غير التقليدية بسبب ظواهرها الخاصة.

هـ- الأنشطة الموجهة للحصول على مقومات الحياة:

وأخيراً هناك نوع من الأنشطة تقوم به فئة من أقل فئات المجتمع حيلةً وتدبيراً وهم أولئك الذين لايستطيعون القيام بالأعمال المأجورة من أي نوع كان وهم المتسولون. ومن الصعب غالباً رسم خط يفصل مابين أنشطة الأطفال في القطاع غير المأجور وبين التسول لأن مثل تلك الأنشطة هامشية للغاية ويمكن اعتبارها نوعاً من التسول المخفي.

وكل مانودّ عمله على هذا الصعيد هو أن نحثّ الباحثين على القيام بفحص طبيعة التسوُل الذي يمارسه الأطفال، ومايتبعه من أعمال مثل السرقة وخاصة سرقة الطعام بقصد كسب لقمة العيش وحفظ الحياة أو إعطاء قضية التسوُل صفة فريدة تظل بحاجة الى البحث والتمحيص.

وإن قضية تسول الأطفال الذين لايمتلكون أية مسؤولية لإعالتهم وتعليمهم بل هم مجبرون على البحث عن مايساعدهم على كسب لقمة العيش والبقاء، تعتبر نشاطاً انتاجياً في النهاية وذلك لأن الأطفال والحالة هذه يشتركون في نوع من الإنتاج الخاص بهم كأفراد من قوة العمالة في المستقبل وبصورة خاصة عندما يكون المتسولون أطفالاً صغاراً، فهم يستخدمون هشاشتهم وضعفهم للحصول على المال اي إظهار ظروفهم كأطفال ولكنهم يحصلون على ردود فعل نفسية من قبل من

حولهم تتصف أحياناً بالشفقة. . وعندما قوبلَ خمسة أطفال من المتسولين لوحظ أن ظروفهم العائلية كانت غير طبيعية كما هو الحال في الأطفال الذين يقومون بنشاطات هامشية ومن معظم الأطفال كان هؤلاء المتسولون الصغار يحتفظون بجزء من دخلهم لأنفسهم، أما الباقون فكانوا يسلمونه لعائلاتهم وكانوا جميعاً يحظون بموافقة أمهاتهم مع أنهم لم يعترفوا بأنهم تعرّضوا لأي ضغط من الكبار.

وكان السبب الوحيد الذي يحمل على الانتباه والذي أبداه الأطفال كمبرّر لتسولّهم هو أنهم سوف يموتون جوعاً إن لم يتسولوا. ولكن حدثت حادثة عابرة مع الشخص المسؤول عن المقابلة ألقت ضوء على هذه القضية. فقد أتت طفلة في العاشرة أو الحادية عشرة من العمر الى سيارته للتسولّ، وقالت له بشكل مؤثّر انها لم تذق أي طعام منذ اليوم الماضي. فأعطاها هذا بعض النقود وانتظر ليرى ماستفعله بعد ذلك. ولكن البنت لم تنتظر حتى يذهب الرجل بل سارت رأساً في طريقها وعبرت الشارع بعد أن مرّت بحانوت خبّاز، ثم توجّهت نحو حانوت لبيع الألعاب. ومن الواضح أن هذه البنت لم تكن جائعة، بل لقد فكّرت وبحق أنها لن تستطيع الحصول على النقود اذا صرّحت أنها تريد شراء لعبة.

وتقدم لنا هذه الحادثة العابرة لمحة عن الصعوبات التي لايمكن كشفها بسهولة أثناء المقابلات، وذلك لأنه من الواجب أخذ الاحتياطات لوجود مثل هذه الأنواع عند جمع المعلومات، من ردود فعل الأشخاص المفحوصين. وذلك يوحي لنا أن التسولّ هو نوع من أنواع العمل الذي يمارس للحصول على الربح وهو بحاجة الى تقنيّة دقيقة محددة. ومع أن هذه الطريقة تعتبر مبدئياً طريقة عملية لحل بعض الصعوبات إلا أنها تستمر أحياناً كنشاط منتظم يمارسه الأطفال كلما سنحت لهم الظروف بذلك.

خامساً: ملاحظات ختامية:

عندما يضطر الأطفال لتحصيل معيشتهم بأنفسهم أو ان يعتنوا بأمورهم الحياتية بشكل كامل أو بشكل جزئي فإن ذلك له نتائج ضارّة لاحقة. ويصدق هذا القول عند عمل الأطفال كعمّال مأجورين لأنهم عندها ينفصلون عن سلطة والديهم الذين يشعرون بالخجل تجاه عجزهم عن أداء دور الأبوّة بالنسبة لأطفالهم. هذا وانه

من الصعب على الكبار ضبط أطفالهم عندما تتصل حرية هؤلاء الأطفال بالمحيط الخارجي والبيئة الخارجية . . عندها لايكون الطفل مجبراً على مراعاة تلك القيود المرافقة للحياة المتظمة الخاضعة لسلطة الآباء في حالات المعيشة الطبيعية العادية، كالتقيد بنظام التعليم والاستجمام التي يحميها ويوجهها الكبار لمصلحة الصغار في الأحوال العادية .

ويسبب استقلال الأطفال العاملين هذا، تنمو بعض العادات التي مع أنها كانت تُمارس لأسباب اقتصادية إلا أنها تصبح أحياناً عدوانيّة وجانحة بسهولة، مثلاً الادمان على المخدرات والكحول والانحراف الجنسي والسرقة باستعمال العنف . وتعتبر هذه النقطة هامة جداً وذلك لأن عمل الأطفال المأجور يتمّ عادة في القطاعات الفقيرة جداً والأماكن التي تكثر فيها الجرائم والجنوح والانحرافات .

هذا وان تشغيل الأطفال له تأثير خطير جداً على نموهم الصحي والفيزيائي . فالطفل الذي يعمل في الشارع ويستخدم وسائل النقل العام للبحث عن الزبائن وبيع الصحف في الطرقات والذي يحمل قطع الأثاث على ظهره أو يطبخ أو ينظف البيوت، يقوم هذا الطفل بكل تلك الأعمال بشكل يرهق صحته اذا كان ذكراً أو صحتها اذا كانت أنثى .

وتتأثر الصحة العقلية للأطفال أيضاً . . إذ ان مجرّد وجود أحوال العمل السيّئة يعطي الطفل انطباعاً عن العالم والعلاقات البشرية يخلو من التضامن والحب . فالحب والمودّة ليست شيئاً سهل الفهم واذا وجدت هذه الصفات فإنها تأتي أولاً من قِبَل الشخص الذي يحمي الطفل . ولكن الأطفال العاملون يعيشون في بيئة تصعب فيها المحافظة على البقاء . والذين يخرجون من هذه المحنة في صحة عقلية جيدة نسبياً هم أولئك الأقوياء والدهاة الذين يستطيعون ضرب منافسيهم وشق طريقهم الى الحياة بخطوات جريئة .

ولما كان عمل الأطفال عملاً غير مشروع، لذلك لايستطيع هؤلاء المستخدمين تكوين منظمات تحمي مصالحهم، فالمتدربون من الأطفال في تشيلي ممنوعون من تنظيم أنفسهم أو الانتماء الى النقابات المهنية هناك، وبالنسبة للأطفال الذين يعملون في القطاع غير الرسمي أو يمارسون أعمالاً غير مأجورة فإن طبيعة العمل يجعل

التنظيم مستحيلاً بصورة عملية وكذلك فالعمل متقطع، ومن حين لآخر في حين أن القانون يطلب منهم دخول المدارس الابتدائية والاعتقاد السائد الآن هو أنه مادام الأطفال لايعملون، فلا حاجة لهم بتنظيم أنفسهم. . ومن سخرية القدر أن نجد أكثر مجموعات العمال هشاشةً وضعفاً محرومين من أية فرصة لحماية أنفسهم.

ملاحظات:

* لقد ترجم هذا الفصل من اللغة الاسبانية بقلم ي. ماركي E.Markie

[١] يشكل الصغار من سن الخامسة عشرة والبالغون فوق الخامسة عشرة فئة ذات شروط خاصة. فمن الواجب أن يُتم هؤلاء مرحلة التعليم الالزامي ويسمح لهم بالقيام بأعمال خفيفة لاتضرّ الصحة أو التطور والنمو ولا تتدخل بمساهمتهم في البرامج التعليمية أو التدريبية. انظر: القانون التشريعي رقم ٢٢٠٠ المؤرخ في ١٥ حزيران ١٩٧٨.

[٢] نفس المصدر.

[٣] PREALC Sector Bases Para una Polftica de empleo hacia el: informal o marginal urbano (Mexico City 1935) P.14.

[٤] إن المعلومات الآتية مؤسسة على معلومات احصائية وقانونية وأساسية حُلّلت في مكان آخر. انظر دي لالوز سيلفا ١٩٧٨ وهناك معلومات اضافية تحتوي على مقابلات مع أطفال اقترفوا أعمالاً غير شرعية أو شبيهة بالأعمال غير الشرعية.

[٥] يغطي قطاع السوق غير الرسمي جميع النشاطات ذات الانتاجية المنخفضة والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص (ماعدا المحترفين) وبعض المشاريع الصغيرة غير المنظمة. ويعتبر الطلب للأيدي العاملة عملياً غير تابع لأي تعريف تقني لأي عمل مُتاح أو ميتسرّ. وفي هذا السوق يعتمد مستوى الاستخدام أي عدد الأشخاص العاملين على حجم القوى العاملة غير المشمولة بالقطاع الرسمي للاقتصاد وعلى الفرص المتاحة لهؤلاء الأشخاص لانتاج أو بيع أيّة سلعة تجلب لهم دخلاً صغيراً متواضعاً.

وللحصول على معلومات أوفى انظر جوديث فيلافيسينكو Judeth Villavicéncio Sector informel Y Psoblacion. L Santiago PREALC 1976.

[٦] Oireción de estadis ticos Y Censos XII - th population census (antiago, INE, 1470).

[٧] إن المعلومات المذكورة مستقاة من دراسة ١١ حالة قام بها كاتب هذه السطور لإكمال الدراسات الماضية (دي لالوز سيلفا ١٩٧٨) بمعلومات حول أعمال غير التقليدية. ولقد جُمعت المعلومات حول ثلاث فتيات من البغايا وخمسة أولاد متسولين وأربعة أطفال يعيشون في مناطق ريفية منعزلة (اثنان منهم كانا يعيشان مع عائلة لاتربطهما بها صلة القرابة أو الدم. وولدان شرعيان لعائلات فلاحية متوسطة.

[٨] كان هناك نوع من الاشتراك في جريمة البغاء مابين بعض الزوجات والبنات العاطلات عن العمل وذلك بسبب الفقر الشديد وللحصول على معلومات أوفى راجع باتريكيو Patricio (١٩٧٧ ص١٢٨).

[٩] للحصول على معلومات أوفى راجع دي لالوز سيلفا ١٩٧٦ وأيضاً ويلان ايت آل Whelan et al (١٩٧٧) وللحصول على معلومات كيفية حول الحياة العائلية التي جمعت أثناء مقابلات جرت ضمن ١٢٦ عائلة مدنية من الطبقات الدنيا انظر يانيز ومارتينك Yanez and Martinc ١٩٧٩.

الفصل السابع

أدوار الأطفال الاقتصادية في الهند
قضايا منهجيّة

بقلم ليلا دوبي (*)
Leela Dube

أولاً: المقدمة:

تحتاج ظاهرة تشغيل الأطفال الى إعادة النظر والتقويم من منظور جديد بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث. وهناك وجهة نظر أصبحت تحتل مكاناً مرموقاً في البحث وهي أنه بدلاً من أن نُصْدَم ونشعر بالخجل لوجود قضية استخدام الأطفال في العمل المأجور، علينا أن نتفهّم طبيعة ومدى ونوع العمل الذي يقوم به الأطفال في مختلف أقطار العالم. فنحن لانستفيد من إدانة الفقر أو الاسترحام والتوسّل بضرورة حيازة جميع الأطفال على التعليم في سن مُعيّنة. ولكن بدلاً من ذلك من الضروري النظر بجديّة الى وضع الأطفال في المجتمع والى الالتزامات الثقافية نحو هؤلاء الأطفال والتوقّعات المرجوة منهم. . والفكرة التي تنصٌ على أن أي نوع من العمل لايكون محصوراً باللعب أو التعليم، لايجوز الزام الأطفال به لكونه عاملاً من العوامل التي تفقدهم طفولتهم.

تحتوي الهند على أكبر عدد من الأطفال العاملين في العالم. وطبقاً لإحصاء عام ١٩٧١ وُجد أن ٦٦ , ٤٪ من مجموع عدد الأطفال في الهند هم أطفال عاملون. ويعطينا الجدولَ رقم (١٠) فكرة عن توزيع العمال من سن ٥ ـ ١٤ عاماً في مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية. والأرقام في هذا الجدول هي تقديرات تقريبية للتعبير عن الحقائق. وتُحدّد التقديرات هذه والتي أخذت من المعطيات من الدورة السابعة والعشرين لدائرة عينات الدراسات الوطنية عدد الأطفال العاملين في الهند بنحو ١٥ , ١ مليون طفل وقد ذكرت أعمار المشتركين في قوة العمالة والمأخوذة من

المعطيات التي أخذت من الدورة السادسة عشرة والدورة السابعة والعشرين من عينات الدراسة الوطنية في الجدول رقم (١١).

إن أي دراسة استطلاعية لمدى عمل الأطفال في الهند لابُدَّ وان تعترف وتلاحظ أن جميع المعلومات مُشتّتة ومبعثرة، ففي بعض التقارير الحكومية هناك بعض المعلومات المادية والمعطيات الأخرى التي من الممكن روايتها في السجلات وعمليات الدراسة الاستطلاعية وفي مختلف الدراسات لعمل الأطفال وخصوصاً في المواقع الخاصة أو في الصناعات والحرف وفي تحليلات المعطيات الثانوية على يد الباحثين الاجتماعيين وفي تقارير الصحف وفي المقالات الشعبية والعامة الأخرى.

الجدول رقم (١٠)

نسبة توزيع مجموع العمال من الذكور والإناث الأطفال من عمر ٥ ـ ١٤ فيما بين قطاعات الأنشطة المختلفة ـ ١٩٧١

النشاط	الريفي		الحضري	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مجموع العمال	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
القطاع الأول				
١ ـ الزراعة	٤٢,٤١	٢٧,٥٨	٦,٤٦	٣,٣٢
٢ ـ الأعمال الزراعية	٤٠,٢٤	٥٧,٥٠	١٢,٤١	٢٢,٣٧
٣ ـ تربية الدواجن وصيد الأسماك والغرس	٩,٨٤	٥,١٤	٤,٤٥	٢,٤٣
القطاع الثاني				
٤ ـ التعدين، اقتلاع الحجارة	٠,١٧	٠,٢٨	٠,٤٠	٠,٨١
٥ ـ الصناعة وعمليات صنع الأطعمة والخدمات والاصلاحات				
أ ـ الصناعات المنزلية	٢,٠٧	٤,٠٦	٨,٠٢	١٧,٩٦
ب ـ صناعات أخرى غير الصناعات المنزلية	١,٢٧	١,٨٠	٢٤,٣٧	١٥,٥٠
٦ ـ البناء	٠,٣٤	٠,٤٢	٢,٩٤	٣,٦٩
القطاع الثالث				
٧ ـ المهن والتجارة	١,٠١	٠,٣٣	٢٠,٤٠	٣,٠١
٨ ـ النقل والتخزين والمواصلات	٠,١٤	٠,٠٩	٤,١٣	٢,٠٩
٩ ـ الخدمات	٢,٥١	٢,٨٠	١٦,٤٢	٢٨,٨٢

المصدر: أ ـ ميترا ١٩٧٨

الجدول رقم (١١)

نسبة أعمار المشتركين في قوة العمالة عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١

وعام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣

الجنس	العمر	نسبة الاشتراك			
		ريف الهند		المدن الهندية	
		الجولة (١) السادسة عشرة تموز ١٩٦٠ الى حزيران ١٩٦١	الجولة (٢) السابعة والعشرون تشرين الأول ١٩٧٢ الى أيلول ١٩٧٣	الجولة (١) السادسة عشرة تموز ١٩٦٠ الى حزيران ١٩٦١	الجولة السابعة والعشرون تشرين الأول ١٩٧٢ الى أيلول ١٩٧٣
١	٢	٣	٤	٥	٦
الذكور	٥ ـ ٩	٣,٢٨	٢,٥٧	٠,٥٢	٠,٨٤
	١٠ ـ ١٤	٣٢,٧٣	٢٦,٣٣	١١,٦٩	١٠,١٦
الإناث	٥ ـ ٩	٢,٤٠	١,٩٤	٠,٧٣	٠,٣٨
	١٠ ـ ١٤	٢٢,٩٧	١٩,٩٧	٦,٧٩	٥,٨٣

(١) يعتبر الشخص مستخدماً اذا كان قد اشتغل أوكانت قد اشتغلت بالأجرة يوماً واحداً على الأقل أثناء الأسبوع في نشاط اقتصادي معيَّن.

(٢) يعتبر الشخص مستخدماً اذا كان هو أو هي قد قام أو قامت بعمل مربح مدة ساعة واحدة أو يوم واحد أثناء الأيام السبعة التي سبقت تاريخ التعداد.

المصدر: أ ـ سيسل Sesl ١٩٧٩.

وهناك تقرير حديث (جانجريد gangrade ١٩٧٩) يقدم لنا بعض المعلومات الأساسية حول واقع وتوزيع عمل الأطفال في الهند وأسباب انضمامهم الى قوة العمالة هناك ومع مايمتاز به هذا التقليد من الجودة، إلا أنه يجعلنا ندرك إدراكاً تاماً أن معرفتنا عن تشغيل الأطفال في الهند ماهي إلا معرفة سطحية ضئيلة.

ولقد استعملت المعطيات الاحصائية وأنواع أخرى من معطيات الدراسات الاستطلاعية للعمل لإدراك الوجه الاجتماعي لظاهرة تشغيل الأطفال (انظر مثلاً

جين وتشاند Jain and Chand وبريمي Premi ١٩٧٣ وسيل Seal ١٩٧٩ وزاخريا وسبيستيان Zakharia and Sabestian ١٩٦٦ . ومن الممكن استعمال بعض المعطيات من الاحصاءات التي تحدث كل عشر سنوات ومن دائرة دراسات العينات الوطنية ودائرة البحث عن شؤون العمل الريفية وتقارير شؤون مكتب العمل وغيرها من الاحصاءات الرسمية حول التعليم والجنوح الخ . . . ومن الضروري النظر بجدية الى تلك الثغرات في تلك المعطيات وذلك لتحسين عملية تسجيل تشغيل الأطفال وحتى الآن فالعناية المبذولة في قضية تشغيل الأطفال لاتزال روتينية وتعوزها الحماسة، وذلك لأن كثيراً من العمل حول هذا الموضوع والذي لايتجاوز الاستفسارات الاجتماعية والعمل الاجتماعي، يمتاز بمحاولة فرط تبسيطه والامساك بالحلول والتفاسير التي من الممكن ان تُعْزى على الأقل جزئياً لوجود بعض الفرضيات الكافية غير المناسبة بالنسبة للطفولة وارتباطاتها، وعلاقاتها، فالأحكام ذات المقاييس المشتقة من التجارب الغربية لايمكن فرضُها دوماً على الحقائق الاجتماعية للبلدان النامية .

ارجو من القارىء النظر الى المثل التالي حول وجهات النظر المشوّهة حول عمالة الأطفال في الأنشطة الانتاجية وفي الاقتصاد العام للهند، على الفقرة التالية المأخوذة من أحد تقارير الحكومة الهندية لعمالة الأطفال وهو مقبول رغم القوانين والتشريعات القائمة والحامية للأطفال، إلا أن الشرور والمظالم الاجتماعية لاتزال محيقة بالأطفال باصرار منذ أوائل عهد النظام الصناعي ولاتزال المظالم مستشرية في كثير من القطاعات غير المنظمة للصناعة والزراعة (ص٢) .

ومن نافلة القول ان لاحاجة للانسان أن يؤكد تضليل تلك الفكرة التي تربط عمل الأطفال في الهند بالتطور الصناعي في تلك البلاد فحسب إذ يصح أن تقول ان انشاء بعض أنواع الصناعات وإعادة تنظيم كثير من الحرف العائلية وصناعة الأكواخ على أسس غير عائلية وتجارية وظهور الرأسمالية الزراعية قد ساعدت على زيادة مجال استغلال عمالة الأطفال، إلا أن هذا لايعني أن اشتراك الأطفال في الأنشطة الاقتصادية ظاهرة حديثة في الهند حيث يعيش حوالي ٨٠٪ من السكان في قرى ترزح تحت استغلال الملاكين الكبار وان عدداً كبيراً من الناس يعيشون في حدود خط

مستوى الفقر وفي أقل من حدود خط مستوى الفقر وان بعض المهن لايمارسها إلا أفراد من طبقات اجتماعية معيّنة لها صفات عرقية وان هناك استخدام للتقنية الحديثة للعمالة على نطاق واسع إلا أن وسائل المواصلات والأحوال المعيشية لاتزال بدائية . . وهنا نورد فقرة من الإدانة العنيفة الملتهبة لتشغيل الأطفال .

إن تشغيل الأطفال عمل غير سليم اقتصادياً بحد ذاته فهو مضرٌ نفسياً وفيزيائياً فضلاً عن الخطر والضرر الأخلاقي . وهو يشمل استخدام عمالة واقعة ضمن أدنى شروط العمل والانتاج وهو بهذا استخدام غير عادل لقوة العمالة وإن عمل الأطفال يعوق امكانيات نمو الأطفال ويحرم الطفل من التعليم والتدريب والمهارات التي تعتبر من المستلزمات الضرورية لكسب القوة وتطوير الطفل اقتصادياً . فالأطفال أكثر مجموعات السكان هشاشة وضعفاً وهم بحاجة الى أقصى درجة من العناية الاجتماعية ونظراً لهشاشتهم واعتمادهم على الغير يمكن استغلالهم وإساءة معاملتهم وتوجيههم الى قنوات غير مرغوب فيها عن طريق بعض العناصر غير المسؤولة في المجتمع . ومن واجب الدولة العناية المناسبة بالأطفال وتقديم الحماية لهم دوماً ، نظراً لأن مستقبل الأمة يتوقف على قوتهم وصلاحيتهم جسمانياً وعقلياً . ومع ذلك وفي نطاق وضعنا الاقتصادي الراهن لايبدو أن استئصال قضية تشغيل الأطفال أمر ممكن الآن . والبديل الواقعي الآن هو تبديد تلك الأحوال غير المرغوب بها والممارسات التي ترافق عمل الأطفال (المقال مقتبس عن تقرير المؤسسة الوطنية للتعاون الوطني الشعبي في الهند وتحسين وتطوير الأطفال ، ١٩٧٧ ، ص١ ـ ٢) .

تُبرز هذه الأسئلة شدة الحاجة للفهم الأفضل للحقائق الاجتماعية الهندية مع التعميمات الأقل والحاجة الى وضع المفاهيم الأكبر شأناً مع الصفاء المنهجي في تلك الحقائق .

وتبدأ ورقة العمل هذه بالنظر الى الأطفال والى عمالتهم كما ، صفتهم التقاليد الهندوسية والأدبيات الهندوسية المقدسة وبعدها تستمر في فحص الأمور الثقافية بالنسبة الى مراحل الحياة البشرية بعد وضع الطفولة والطفل في منظور معيّن . مما يقدم لنا فكرة عن طريقة فهم جذور مواقف الناس ووجهات نظرهم . وبعد ذلك فُحصت النماذج المعاصرة ومدى تشغيل الأطفال في بضع قطاعات لتقييم وضعهم

بالنسبة للعائلات والاقتصاد. وبنفس الوقت بُذلت محاولة لتقييم وتقدير المصادر الموجودة للمعطيات ضمن التراث الثقافي وأدبيات علم الاجتماع التي من الممكن استخدامها للحصول على تفهُّم مناسب لتشغيل الأطفال.

وأخيراً فقد طُرحت بعض مشاكل التعاريف والمفاهيم للمناقشة جنباً الى جنب مع بعض الاقتراحات المختصة ببعض المقاربات والطرق التي من الممكن ان تكون ذات فائدة على صعيد عمالة الأطفال.

ثانياً: الطفل في الثقافة الهندية التقليدية:

يهتم علم الأساطير الهندي الكلاسيكي بالآلهة والملوك أكثر من اهتمامه بالشعب العادي. وفي هذه الحالة لايمكن تقصّي أي اهتمام دقيق في أي مصدر من المصادر حول أدوار الأطفال من الطبقات الدنيا أو الوسطى في المجتمع. ولكن من الممكن استنتاج بعض الحقائق الهامة من الأوصاف العامة والروايات التي تكثر في تلك الأدبيات. مثلاً تخبرنا القصائد البطولية أن العلم والتعليم كان محصوراً بشيخ حكيم قابع في صومعته وان المدارس التقليدية كانت محصورة في بعض الرجال المحترمين العلماء. ولم يكن باستطاعة أحد كشف مكنونات هذه العلوم أو الاطلاع عليها سوى أطفال وشباب العائلة المالكة وأبناء العائلات الشعبية المرموقة. وهناك قصة شعبية تروي أن (راما) وهو الشخص البشري الذي تقمصت فيه روح فشنو Vichnu للثالوث الهندوسي واخوته قد أرسلهم والدهم حاكم مملكة ايوظا Ayodha الى الصومعة المدعوة اشراما Ashrama التي يسكنها الحكيم فاشيشنا وقد تعلموا منه آراءه وأنظمته.. قد اشتركوا كما اشترك الآخرون في الأعمال المنزلية الخفيفة في منزل كورو Curo فضلاً عن صومعة اشراما حيث كانوا يشتركون في بعض الأعمال الاقتصادية لإعالة الأخير بالاضافة الى التماشي مع متطلبات البرنامج الدراسي.

ولم تتقاضى تلك المدارس أي رسوم بل كان يُطلب من الطلاب أن يساهموا في العمل لخدمة المؤسسة، أما كريشنا Krishna وهو يمثل التجسيد التقمصي لفشنو فهو البطل الرئيسي لقصة ماهابراتا Mahabrata وهي قصيدة بطولية أخرى فقد اضطر للانفصال فوراً، مع أنه كان ينحدر من أسرة نبيلة بسبب غضب وحنق خاله عليه وعزمه على قتله. وقد قضى طفولته في بيئة منحطة في بيت أحد صغار زعماء رعاة

البقر . . وهناك صور تشير الى استخدام كراشنا وهو في سن السادسة في رعي البقر وكيف كان يذهب لرعي الماشية في ضواحي القرية كبقية الأطفال الذين كانوا في سنه وبصحبتهم، وكان محباً للهو ولكن ليس هناك أي دليل على تجنّبه العمل الذي أوكل به أو على اهماله في تحمل المسؤولية.

وليس هناك أي دليل مذكور من الرغبة في حصر الطفولة باللعب والتعليم وفصلها عن العمل المنتج. فقد كان الأطفال يقومون بأعمال خاصة في مجتمع الزراعيين الذين كانوا ولايزالون يؤلفون جزء كبيراً من سكان البلاد. فقد كان الأطفال يحرسون المزروعات ويخيفون الطيور والحيوانات الآتية لأكل المحاصيل الزراعية وهذه كانت إحدى مسؤولياتهم الكبرى. وقد أظهر الأطفال الكبار وهم يعتنون بالأطفال الصغار في تلك الصور. وقد كان تعليم أطفال الفنانين ورجال الحرف يبدأ باكراً وكانت عائلاتهم و(معلمو الحرف) يقدمون لهم التدريبات الضرورية . . وفي أوائل سن المراهقة بدأ أطفال الفنانين بالاسهام الفعلي في الأعمال الاقتصادية للعائلة والمجتمع. وساهم الأطفال بصورة عامة في أعمال جني الفواكه البريّة والدرنيات والبقول والخضروات وصيد الأسماك في المياه الضحلة وفي زمن متأخر في الصيد.

وهكذا نرى الأطفال وقد أوكل اليهم بعض الأعمال التي كانت تستغرق معظم أوقاتهم ولكنها لم تكن مُتعبة. وقد شغلتهم هذه الأعمال وسمحت للكبار بمتابعة الأنشطة التي تشمل الأعمال الأشق على النفس والمهارات الأكثر تعقيداً. . وبذلك استطاع الأطفال ان يجمعوا بين الأعمال الترفيهية وبعض الأعمال المحددة المخصصة بهم، والحقيقة أن الجميع كانوا ينظرون الى عملهم كنوع من أنواع المُتعة واللعب ولم يكن العمل منفصلاً عن اللعب والتعليم. . ومن نعومة أظفارهم تعلم الأطفال أن يعملوا ويشاركوا كأفراد ومنتجين في العائلة وفي المجتمع. .

ولما كانت أنشطة الأطفال واقعة ضمن أنشطة الكبار، فمن نافلة القول ان التحديدات والحرمان الذي كان يصيب مجموعة معيّنة من الناس أصاب الأطفال أيضاً. . وكثرت الاشارة الى الدقة وخدمة الأسياد التي لايخلو منها الأدب البوذي والذي كان يحفل بذكر الأطفال الذين كانوا يكدحون كعبيد وخدم تحت رحمة أسيادهم. . واذا بذلنا مجهوداً جدياً لسبر الأدبيات عندها تُلقي الضوء على المكان

الذي كان يحتله الطفل بين المجموعات المسحوقة. وفي فترة العصور المتوسعة امتاز التدفق الهندوسي والاسلامي بفيض من الأطفال الذين كانوا يستخدمون كخدم شخصيين يعملون كمساعدين وتلامذة للكبار.

ثالثاً: مراحل الحياة في التقاليد الهندوسية:

إن قضية تقسيم الحياة الى مراحل ماهي إلا من التقاليد الهندية القديمة فالمراحل الأربعة للحياة وهي مرحلة العزوبية، ثم مرحلة رب العائلة، ثم مرحلة الزهد والتقشف، ثم مرحلة التصوُّف معروفة للجميع. وقد عبَّر عن هذه المراحل بطرق أخرى أيضاً، فهناك أحد مؤلفات الطب التقليدي الذي يقول: «هناك ثلاثة مراحل للعمر وهي: الطفولة والكهولة ثم الشيخوخة فالشخص الذي لم يبلغ السادسة عشرة من العمر يُدعى بالا (Bala) أي الطفل. ويقول نفس المصدر أن للطفولة ثلاثة مراحل: مرحلة يستهلك بها الطفل الحليب فقط (وهذا الطفل الرضيع) والثانية حين يستهلك الطفل الحليب والحبوب والثالثة حين يقتات الطفل بالحبوب فقط (بها فايراكاش Bha Vaprakash وايورفيدا جرانثا Ayurveda gran-tha ويجدر بنا أن نشير الى أن هذه المراحل واردة بشكل واحد في جميع المؤلفات الموثوقة وحتى المراحل الثانوية للطفولة ربما لم تذكر في بعض المؤلفات. ولكن لاشك ان كل اسم استعمل لوقف هذه المراحل الثانوية يدل على عدد معيّن من السنين ويرافقه درجات من الرُّشد ونمو القدرات. وقد استعملت اصطلاحات أخرى في سياقات أخرى. أنظر الملحق في نهاية هذا الفصل).

ويكثر تقسيم حياة الانسان الى الطفولة والشباب والرجولة والشيخوخة. ومن الممكن تقسيمها أيضاً الى الطفولة: باليا فاسثا Balyavastha والشباب يوفافاسثا Yuvavastha والكهولة fnmqhthstha والشيخوخة فريضافاسثا Vridhvastha. ويستعمل العمر فضلاً عن بعض الطقوس لوصف حالة خاصّة من حالات الحياة ولايُقصد به مجرد السن أو عدد السنوات أو الأشهر أو الأيام والحقيقة أن هذا حتى غير ممكن. اذ لما كانت تنبؤات المنجّمين تقضي معرفة العمر بدقة أي معرفة حتى لحظة الولادة، لذلك كان القليل من أفراد الطبقات العليا والطبقات الأخرى قادرين على إعطاء مثل هذه المعلومات. وبالنسبة للآخرين كان تسجيل تواريخ الولادة هاماً

وضرورياً لرسم خريطة البروج ولكن أهميتها لحساب الزمن الذي نص منذ الولادة لم تكن واردة. ولهذا فإن تفاصيل الأعمار لم تكن هامّة بالنسبة للاستعمال خصوصاً في المناطق الريفيّة. وكان الشعب العادي لايبالي بالإخبار عن موعد الولادات، زد على ذلك ان الموظفين المختصين في القرية لم يكونوا يبالون بذلك أيضاً. وهكذا كان من الصعب الحصول على المعلومات المختصّة بالشؤون المدنية. . وغني عن القول كانت الاجراءات الدقيقة ضد زواج الأطفال الصغار وضد عمالة الأطفال والمتاجرة اللاأخلاقية بأعراض الفتيات الشابات وغيرها تواجه بالمعلومات المؤسفة والمزرية حول الأعمار الحقيقية. . ولكن لحسن الحظ وبعد نهوض بعض المتعلمين والمثقفين في المجتمع أصبحت الأحوال أحسن قليلاً.

والطفولة في الهند تمتد حتى السادسة عشرة ويعتقد أن الفتيات يبلغن سن الرشد قبل هذه السن. . وطبقاً لارثاشاسترا Arthashastra مثلاً فإن الولد يصل سن الرشد في السادسة عشرة بينما البنت تصل سن الرشد في الثامنة عشرة. وعند بلوغ فرق بين الأولاد والبنات بالنسبة لسن الزواج. . فبالنسبة للبنات ينظر الى الزمن الذي ينقضي مابين ابتداء سن الرشد والزواج كفترة تحتاج لها الفتاة الى حماية خاصّة وهذه الفترة التي تستطيع بها الأم أن تصبح أماً ولكنها لاينبغي أن تصبح كذلك.

ومن الشائع في القرى الهندية أن يعتني جميع أهل القرية بالطفل في سن الثانية والثالثة وفي هذه السن تقدم الأم للطفل كل حنانها وعنايتها التي تكف عنها عندما تبدأ بحمل جديد، فالطفل الرضيع لايجب ان يسمح له بالبكاء فالكبار والجيران يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن حماية الطفل ورعايته من الاهمال واللامبالاة. وتذكر التقاليد المكتوبة بعض النصائح على هذا الصعيد كما يلي:

«لايجوز أن ندع الطفل يبكي أبداً مالم يكن ذلك رغماً عنّا مثلاً عندما يُدلّك جسم الطفل أو يُعطى شيئاً من الأدوية». ثم:

«يجب حماية الطفل تماماً من الشمس والبرق والمطر والدخان والنار والرياح والأرض غير المستوية».

وهناك شواهد في الأدبيات ان سن السادسة عشرة هو السن الفاصلة مابين الطفولة والشباب وهنا سنذكر شعراً من كتيّب يدعى بهاجواتا بورانا Bhajwata Purana وقد وجد هذا الشعر صدى في معظم اللغات في المنطقة. . «يجب تعليم الولد منذ السنوات الخمس الأولى من عمره ويجب ان يُهذب طيلة السنوات العشرة التالية، وعندما يبلغ السادسة عشرة يجب ان يُعامل كصديق» (الفقرة ١١٤، الفصل العاشر). ونجد نفس الأحاسيس والعواطف في بعض الأمثال الشعبية في شمال الهند كقولهم «عامل ولدك كملك حتى يبلغ الخامسة وعامله كعبد خلال السنوات العشرة التالية ثم إبتدئ معاملته كصديق عندما يبلغ السادسة عشرة من العمر وهذا يعبر عن السلوك المناسب للطفل في مختلف مراحل عمره.

وهنا نذكر الملاحظات التالية الشائعة في إحدى القرى الهندية والتي تؤكد أن النصيحة السابقة قد وضعت موضع التنفيذ.

«كقاعدة، يجب معاملة الطفل الرضيع بحنان وحُب. ويجب على الأم إرضاعه عندما يبدأ بالبكاء ليدل على رغبته وحاجته للطعام. وعندما يبلغ الطفل الشهر السادس أو الثامن تشارك الأخوات الكبيرات والقريبات والذكور من أفراد العائلة في واجب العناية بالطفل وتقديم الطعام الصلب له عند الحاجة. . وعلى العموم فإن الطفل الرضيع يضفي البهجة والسرور على العائلة وطالما حمله الكبار ودللوه».

ولكن هذا الوضع يختلف اختلافاً جذرياً عندما يصل الطفل الى سن الخامسة أو السادسة وهنا يجب أن يعامل الطفل بحزم ويبدأ تعليمه وتأديبه[١].

وان تقسيم الحياة الى مراحل لاينفي أبداً فكرة الاستمرارية. بل على العكس ان تلك الفكرة عميقة الجذور في الوعي الهندي. وطبقاً للنظام التقليدي في الطب وفي المفاهيم الشعبية العامة، فإن فترة ماقبل الولادة هامّة من وجهة نظر التطور العقلي والجسماني للطفل. ويعتقد ان بُنية الطفل العقلية والجسمانية تتأثر في الوقت الذي يمرّ على الطفل في عدة طرق. وفي المرحلة الأولى من خلال الأم[٢].

وهناك مظهر هام من مظاهر الاستمرارية في الشخصية الإنسانية وهو أهمية التدريب والتمرين لإتمام بعض الأنشطة وكما ذكرنا سابقاً، يُعتقد أن عملية التعليم تبدأ حالاً بعد الحمل. ومن المعترف به أن جسم الطفل اللين الغضّ في مرحلة الطفولة يستطيع الانحناء والالتواء والتمدُّد، اتخاذ الأوضاع المناسبة والمطلوبة لإنجاز بعض الأعمال الخاصة ومن السهل تعلّم تناسق وتناغُم حركات الأطراف وتوازن الجسم وحسن التوقيت وتناغم الحس في هذه المرحلة، ولهذا يمكن تعلّم المهارات اذا بدأ التعليم في مرحلة مبكرة.. فليست التكيفات الجسمانية هي التي يكتسبها الطفل في مرحلة التعلم فحسب، بل التكيفات العقلية أيضاً.

عادةً مايبدأ الموسيقيون في تدريب أطفالهم في الخامسة أو السادسة من العمر. إذ أنه فضلاً عن تدريب الحبال الصوتية للأطفال، إلا أن هناك حاجة لتناغُم وتساوق الأعضاء الحسيّة. ومن المعتقد أن التأثيرات والانطباعات المكتسبة في الطفولة لايمكن أن تُمحى بسهولة.. فالبداية المبكرة في الموسيقى تساعد أيضاً على بلورة الأذواق والميول ولنفس الأسباب يُستحسن البداية المبكرة وتعليم الرقص أيضاً.

ويحمل الفنانون والحرفيون أفكاراً مشابهة وهكذا فهم حريصون على تعليم أطفالهم المهارات في مرحلة مبكرة من أعمارهم.. وللأصابع الرشيقة والبصر الحاد في الأطفال قيمة عظيمة وفي الحرف المتوارثة كصنع السجاد وصناعة الورق المُعجّن (وهو مادة صلبة مصنوعة من عجينة الورق ممزوجة بالغراء وغيره من المواد الدبقة) وحياكة القطن والصوف والحرير المزخرف بزخارف متشابكة وحفر الخشب والتطريز، الخ.. يبدأ التمرين على هذه المهن ابتداء من الطفولة الباكرة. والحاجة الى الحد الأدنى من التدريب لحيازة المهارة في الطفولة وفكرة اكتساب المهارة في الصغر تلعب دوراً حاسماً في تدريب الأطفال على المهن المتوارثة. ويُرسل الأطفال الصغار للتدريب والتعليم ويكتسب بعضهم بعض المال أو ربما تعلموا مهارات آبائهم في بيوتهم. ويذكر اناند لاكشمي Anand Lakshmy ان التدريب على الحياكة في بنارس الشهيرة بصناعة تطريز الحرير يبدأ والطفل مابين السابعة والرابعة عشرة من العمر. وفي العائلات التي تتوفر فيها الأموال وتسهيلات الحياكة والعمل يبدأ تعلم الأطفال للمهن في البيوت ومع ذلك لايزال بعض معلمي النسيج يفضلون إرسال

أبنائهم الى معلم آخر ليتعلموا منه وهم يعتقدون أن الرجل الغريب الذي لاتربطه روابط عاطفية مع الطفل يمكنه إجبار الطفل بحزم وقوة على التعلم من خلال الضرب عند الضرورة. (اناند لاكشمي ١٩٧٠ ص٤٧-٤٨).

يبدأ التدريب في منزل أحد صانعي الخزف وهو المركز الرئيسي للانتاج حالما يستطيع الأطفال القيام ببعض الأعمال الخفيفة[٣] وفي هذه الحالة يجتاز الأطفال عدة مراحل تختلف فيما بين الذكور والإناث قبل أن يعتبر الطفل مالكاً لزمام المهنة. ويرسل الأطفال أحياناً الى أقاربهم في أماكن بعيدة لحيازة بعض التدريبات الخاصة. وفي الوقت الذي يتعلم به الطفل الواجبات الرئيسية المختصة بمهنته، يتعلم أيضاً بعض المهن المتممة.

وفي عملية حراثة الأرض تظهر عدة أفكار بخصوص قابلية أجسام الأطفال للمرونة والحركة السريعة حيث يعمل الأطفال في هذه العمليات في سنّ مبكرة. فالفكرة التي تقول ان ابن الحراث الذي لايتعلم كيفية ادارة المحراث والأدوات الأخرى في سن مبكرة، سوف يجد أنه من الصعب عليه ان يمارس هذا العمل فيما بعد، هذه الفكرة لها مايبررّها. وينطبق هذا المنطق على الأعمال المنزلية، فما دام أن الآباء يفترضون أن أبناءهم يجب أن يعيشوا ويعملوا في نفس المجتمع الذي عاش فيه والديهم، إذن من الواجب أن يبدأ هؤلاء الأطفال بالتعلّم في سن مبكرّة.

رابعاً: أدوار عمل الأطفال والمجموعات القبلية والمناطق الريفية:

١- المجموعات القبلية:

مع أن معظم القصص العرقية حول المجموعات القبلية في مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية ونماذج المعيشة لاتذكر الكثير عن الأطفال وأدوارهم في العمل، إلا أن هناك بعض الدراسات التي تقدم بعض المعلومات حول بعض نماذج أنشطة الأطفال واشتراكهم التدريجي في الاقتصاد وتقسيم العمل طبقاً للجنس والسن. وهانحن نذكر هنا مثلاً عن أنشطة الأطفال في قبيلة كامار Kamar وهي قبيلة من المزارعين المتنقلين والصيادين وجامعي الاشياء:

«عندما يبلغ الطفل السابعة أو الثامنة من العمر يحصل على أول قوس خشبي وبعض السهام من نوع عادي من الأقواس أصغر من الأقواس التي يستعملها الكبار.

وهذا يضيف الى فاعلية ووضع الأطفال الذين يبدأون بالقيام بمجهودات مستقلة في صيد الأرانب والسناجب والطيور الصغيرة. وبعد قليل من التمرين يصبح الكثير منهم في غاية الكفاءة والنجاح.»[٤].

ويقول دوبي Dube ان الأطفال في هذا الوقت يبدأون برعي الحيوانات الأهلية ويبدأون في تعلم صنع السلال. وبعد قليل يلتحقون بالكبار في حملات الصيد. وفي سن الرابعة عشرة ينتظر من الأطفال أن يستلموا زمام العناية بأنفسهم.

وفي قبيلة الدوروا Dhurwa في باستر Baster وعندما يصل الطفل الى سن العاشرة ينتظر منه أن يكون قد عرف استعمال المحراث الخشبي والحصاد وقطع الحطب وجلبه من الغابة لوحده أو مع جماعة أخرى وأن يكون قد عرف كيف يبيع المحاصيل والأدوات في السوق وكذلك فإن الفتاة في نفس العمر ينتظر منها أن تكون قد أصبحت ماهرة في تعشيب حقول الأرز والحصاد والطبخ وجلب المياه من مصادرها والعناية باخوتها الصغار وكناسة البيت وطلاء جدران الشرفة والباحة بروث البقر[٥] (الذي يستعمل كوقود في الشتاء).

ومن الواضح ان هذه الأوصاف تُعين الأعمال التي يتوقع من الولد أو البنت في سن العاشرة القيام بها، ولاتدل على السن المناسبة لبدء الطفل في عمل معين بالضبط.

وقد ذكر جاناشيام شاه Jhanashyam Shah في دراسته الثانية لقبيلة تشودرا Chadra القيمة في جوجارات Jujarat بعض الأرقام عن بعض الذكور والاناث من العمال من مختلف الأعمار من مجموعة من السكان يبلغ عددها ١٨٢٢٣ . ولسوء الحظ فقد استعمل عدة فئات من ذوي الأعمار الكبيرة ولم يفرّق بين الأطفال والراشدين، ففي الأعمار تحت العاشرة وجد أن ٢٥٪ من الذكور و٣١٪ من الاناث كانوا من العمال. بينما وجد أنه في سن ١١ ـ ١٧ عاماً هناك ٦٥٪ من الذكور و٧٥٪ من الاناث يشتغلون كعمّال. [٦]. وان استخدام الفئات العريضة(التي تُفقد فيها التمايزات المطلوبة) والافتقار الى التناسق في استخدام الفئات المختلفة من الأعمار (والتي تجعل المقارنات صعبة) هاتان الصفتان تعتبران من التحديدات الرئيسية للمعلومات الكمية على العموم. وفي دراسة لمكتسبات الدخل والحالة الاجتماعية

في هاريجان Harijan (وهي احدى الطبقات المُنْغَلَقة) في تاميل نادو Tamil Nadu قيل ان ٢, ١٤٪ من أولئك الذين تبلغ أعمارهم أقل من ٢٥ عاماً كانوا من المزارعين أصحاب الأراضي. وان هناك في نفس مجموعة الأعمار حوالي ٧, ٥٤٪ من الحمالين (فاجيس وادي Vajis wari). ومن المستحيل الحصول على أية فكرة حول الأطفال العاملين الذين يساهمون في هذه النسب مع أن نسبة العمال الذين هم أدنى من الخامسة والعشرين من العمر توحي ان عدد الأطفال من العمال في ذلك المجتمع متفوّق وكبير جداً.

وفي قبيلة الكولغا Colgha المقيمة في جوجارات، عندما يبلغ الطفل السادسة من العمر يبدأ في أخذ المواشي للرعي ومعه أطفال آخرون عادةً. ويصطاد هؤلاء السمك أيضاً من الثقوب والحفَر ويشاركون في أنشطة جميع المواد الغذائية ويصبحون عُمّالاً مأجورين عند بلوغهم أوائل سن المراهقة[٧].

ومابين قبائل الفيل Bhils في غرب الهند يبدأ الطفل بعد إتمامه السادسة من العمر في حصاد المحصولات وجمع أزهار الموهوا Mohua. وعندما يشتد عوده يُطلب منه العناية بالمواشي في الغابات وينتظر منه أن يعيل نفسه بعد وقت قصير. ويعمل كلا الأولاد والبنات في المزارع كعمال مأجورين في اقتلاع الأعشاب الضارّة والحصاد. وتكون الأجور أحياناً بشكل أقمشة أو ذرة[٨].

أما الجاتابو Jatapu فهم قبيلة تسكن في انظرا براديش Andhra Pra-desh ويُعتبر أطفال هذه القبيلة مسؤولين عن العناية بالمواشي من أغنام وماعز. وعندما يبلغ الصبي السادسة من العمر يحصل له والده رأساً أو رأسين من الماعز ويستلف ثمنها من أحد مقرضي المال ويبدأ الطفل برعي الماعز. وتقسم المتوجات مابين مُقرض المال وأبي الطفل ثم تعاد الماعز الى صاحبها بعد زمن مُعيَّن. وتتجمع مجموعات الأطفال وتأخذ الماعز للرعي ثم تغسلها في جدول الماء عند رجوعها في المساء. وعندما يبلغ الصبي الثالثة عشرة أو السابعة عشرة يبدأ في مباشرة الأعمال الزراعية. وأما البنات فيوكل اليهن أمر الأعمال المنزلية وهنّ في السادسة من العمر كتنظيف ساحات المنازل وجلب الماء من الجدول وأخذ الحيوانات للرعي اذا لم يكن هناك أولاد في المنزل. والبنت تساعد أمها في جميع الأعمال المنزلية[٩].

وفي قبائل الباجاثا Bagatha وملحقاتها والتي درسها ريدي Reddy (١٩٧١) يصطحب الأطفال مابين السادسة والتاسعة والديهم الى الحقل لمساعدتهم في بعض الأنشطة كغرس البذور والغراس ونزع الأعشاب الضارّة والحصاد والتفتيش عن الجذور واقتلاعها وجني الثمار وكش الطيور.

ويبدأ التفريق مابين الذكور والاناث في العمل من سن ١٠ ـ ١٤ عاماً عندما يبدأ الاناث بالتقيُّد بالعمل المنزلي الانثوي في البيوت والحقول والغابات والعناية بالأطفال الرُضَّع وحراسة المنزل بينما يذهب الذكور مع الرجال الى الحقول والغابات.

وفي وصفها لقبائل ديماسا Dimasa في أسام Assam تذكر داندا Danda ان هناك تفريقاً مابين الذكور والاناث في العمل. وترى الفتيات وهن برفقة أمهاتهن الى السوق يحملن بعض الحوائج على ظهورهن. وهنّ يجلبن ماء الشرب وحزمات من الحطب ويتعلمن الحياكة أثناء نعومة أظفارهن وعندما يبلغ الولد الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة يكون قد تعلّم معظم الأنشطة وأحياناً توكل اليه مهمة جمع العسل[١٠].

ويصف فورير هايمندور Furer Haimendor إسهام الأطفال في الأنشطة اليومية لقبائل الجوند Gonds في انظرا براديش Andhra Pradesh ويعطينا فكرة واضحة عن دور الأطفال الاقتصادي في هذا المجتمع القبلي الذي يقوم ببعض الأعمال الزراعية المستقرة. وهو يقول:

«إن أول عمل جدي للأطفال هو حراسة المزروعات من الطيور والسعادين والحقل الذي لايعتني صاحبه به يصبح في وضع تعيس. ويجد الزوج وزوجته صعوبة كبرى في حراسة الحقل طيلة ٢٤ ساعة مالم يساعدهما أطفالهما.».

«وبينما يساهم الذكور والاناث في حراسة المزروعات، نجد أن الذكور فقط هم الذين يُطلب منهم رعي المواشي.».

«ويساعد الأولاد والبنات في جمع ماتبقى من الحبوب بعد الحصاد أثناء حرث الأرض في الربيع ويساعدون أيضاً في الحصاد فيما بعد ويشاهد الأولاد في الرابعة

عشرة من العمر وهم يحرثون بواسطة المحراث العريض (واكور Wakur) بينما تترك مهمة الحراثة بالمحراث المدبب (سير Ser) للكبار . » .

وتبدأ البنات في المساعدة في الأعمال المنزلية في عمر مبكّر وتُرى البنات الصغيرات يحملن الأواني والجرار الصغيرة ويتبعن أمهاتهن الى بئر الماء ويصبح مايفعلنه عن طريق اللعب عملاً مفيداً يساهمن به في الأعمال المنزليّة في المستقبل[١١] .

وإن الأوصاف المذكورة تمدّنا ببعض المعلومات حول اشتراك الأطفال في العمل المنزلي وغير المنزلي في المجموعات القبلية طبقاً للسن . وبينما نجد ان هذه الأوصاف تفتقر الى الدقة وان هناك بعض الاختلافات حول الأعمار التي ربما كانت موثوقة أو موضوعية فقط ، إلا أن هناك بعض التقارب في الطرق التي يتم بها عمل الأطفال وفي نوع المساعدة التي يقدمونها لآبائهم . وفي مجموع خدمات الأطفال في الاقتصاد العالمي . . والأمر الأقل وضوحاً هو مواقف الآباء والأطفال بالنسبة لبعضهم بعضاً وبالنسبة لإسهام الأطفال في العمل ، فضلاً عن عدم وجود تقدير كمي للمعلومات التي قدمت لنا حول الأعمار الحقيقية التي تبدأ بها النشاطات الخاصّة أو قياس الزمن الذي يسهم به الأطفال بالمقارنة مع والديهم في مختلف أنواع الأنشطة .

٢- المناطق الريفية:

ينبغي أن نؤكد أنه حتى النماذج المعطاة أعلاه لم يكشف عنها في الأحاديث الأخرى عن القبائل فهي نادرة في دراسات القرى والطبقات المنغلقة المنفردة ويظهر أن الباحثين الهنود لم يهتموا سوى بظاهرة الطبقات المنغلقة المعقدة ، حتى أن معظم الدراسات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو حتى مختصة بالقرابات والدين ، كانت تدور حول هذا الموضوع . وفي السنوات الأخيرة حول الطرقات بصورة عامة الى حدٍّ ما . وحتى معطيات الاحصاءات الديموغرافية التي جمعت ميدانياً على يد الباحثين قد أهملت تفاصيل مسألة إسهام الأطفال في الأنشطة الاقتصادية . وماعدا بعض الأوصاف الموجزة في بعض الدراسات الريفية[١٢] لايظهر أي ذكر للأطفال . وفي كثير من الدراسات المختصة بالمجموعات المنغلقة أو المجتمعات الأخرى ليس

هناك من أثر لذكر الأطفال وذلك إما لأن اسهامهم في النشاط الاقتصادي كان ضئيلاً أو لأن اهتمام الباحث كان مختلفاً.

ومع ذلك فلم يكن دور الأطفال في ريف الهند مهملاً تماماً. فقد وجَدت هذه القضية اهتماماً كبيراً في بعض الدراسات الحديثة الانسانية والاجتماعية والاقتصادية. فالتحليلات على نطاق واسع للمعطيات حول المناطق الريفية تقدم لنا معلومات عن توزيع الأطفال في الفئات المختلفة من اشغال العمالة. إذ يظهر الأطفال بصورة بارزة في الدراسات التي تعالج ظاهرة الأعمال العبودية التي سوف نناقشها بعد قليل. فقد اهتمت برامج تنمية المجتمع وتقييمها فضلاً عن برامج التخطيط الثقافي ومحو الأميّة بالأطفال وأدوارهم وأعمالهم.

وهناك دراسة حول تأهيل الأطفال للدخول في المجتمع في راجبوت Rajput أجريت في قرية في منطقة (أتار) الغربية (Uttar) على يد منتورن Minturn وهيتشكوك Hitchcock ١٩٦٣، تشير باختصار الى إسهام الأطفال في الأنشطة الاقتصادية. وان دراسة اناندا لاكشمي Ananda la Kashmy المُرهفة التي ذكرت سابقاً حول تطور الأطفال ضمن عيّنتين من العمال الزراعيين وهما: ميسوري الحال والفقراء وفي مجتمعين من الحرفيين وهما من عمال الطباعة ومن عمال حياكة الحرير، هذه الدراسات تقدم نماذج عن اشتراك الأطفال من مختلف الأنشطة الانتاجية (اناندا لاكشمي، ١٩٧٨) وقد جمعت معلومات لابأس بها حول أنشطة الأطفال ضمن هذه البحوث ولكن التقرير الذي نُشر لم يتقدم بذكر أية تحليلات لهذه المعلومات فهو يبقى تقريراً وصفياً بصورة أساسية.

وهناك دراسات قليلة تتركز حول دور المرأة في الاقتصاد الريفي وهي تُقدم لنا معلومات ممتعة حول إسهام الأطفال أيضاً.. وهكذا نجد في مشروع للبحث حول النساء العاملات في صناعة الحبال من ليف جوز الهند والتي لاحظها مويلي ماثيو Moilly Mathew، أن عدداً من الأطفال كانوا يُستخدمون في تلك الصناعة وحتى أطفال المدارس كانوا يُستخدمون في صناعة الحبال من ليف جوز الهند قبل الدوام المدرسي وبعده وفي هذه الصناعة حيث كانت الأجرة تقدم على أساس

القطعة، كان الجميع يميلون للعمل ساعات طويلة وذلك لاكتساب أكبر كميّة من المال وهذا يشمل عمل الأطفال على أساس المجموعات أيضاً[١٣].

وفي دراسة حول تطور المرأة الريفية في منطقة (اتار براديش) الغربية Uttar) (Pradesh قام بها جتلي Jetely وُجدان ٨٣ بنتاً من مجموع ٢٤٥ بنت في أعمار تتراوح مابين السادسة والحادية عشرة (٣٣,٥٪) قيل أنهن يشتغلن في الأنشطة الاقتصادية ولايداومن على المدارس. وفي مجموعة الأعمار ١١ -١٨ عاماً وُجد أن ٥٢٪ من هذه المجموعة (أي ١١٧ من ٢٢٢) بنتاً صرّحن أنهن يعملن في الأنشطة الاقتصادية وذلك كسبب لعدم دوامهن على المدارس. إلا أنه من الصعب تحديد عدد البنات من سن (١١ - ١٤) اللواتي اشتركن في تلك الأنشطة[١٤].

وفي دراسة ميدانية في المناطق الريفية في راجاستان Rajastan وغرب البنغال للقيام بتقديرات حقيقية لإسهام المرأة في الأنشطة المنزلية وجدت (جين) و(تشاند) Jain and Chand (١٩٧٩ ص٢) أن الأطفال وخصوصاً من ذوي الدخل المتدني كانوا يعملون في الأنشطة الاقتصادية من مختلف الأنواع وبنفس الزخم والشدة التي يعمل بها الكبار. وكانت هذه المعلومات عن الأطفال عبارة عن معلومات جانبية لبحوثهم حول عمالة النساء.

٣- ملابسات الاكتشافات في الدراسات القبلية والريفية:

يمكننا أن نلاحظ الآن ماانتج عن دراسة أنشطة الأطفال في مختلف المجموعات التي صادفناها وقابلناها حتى الآن. فالأطفال يشكلون جزء متكاملاً من الاقتصاد المنزلي وهم يحصلون على التدريب اللازم للعمل ويبدأون بالتدريج في الاسهام المستقل بأنفسهم. فالعمل لاينظر اليه كقضية مناقضة لطبيعة الطفل والطفولة. فهناك ذكر لتخصيص العمل المناسب للأعمار المناسبة وتخصيص الوقت المناسب لتعلم بعض المهارات والواجبات الخاصّة وقد حصل الأطفال على التعليم من خلال الملاحظة والتقليد ومساعدة الكبار.

ويشترك الأطفال في بيئة العمل للكبار، فهم مراقبون ومساهمون في تلك الأعمال وعلى العموم وعندما يبلغ الفتى أو الفتاة الرابعة عشرة من العمر يكون قد اكتسب أو تكون قد اكتسبت القدرة على عمل جميع الأعمال التي يقوم بها الكبار.

ولكن ليس معنى هذا ان يعتبر الأطفال راشدون فالخطوط الفاصلة التي تحدد السلطة والقدرة على اتخاذ القرارات والمبادرة ومدى السيطرة على القدرات الانتاجية للشخص ولأفراد عائلته ومكتسباتهم والوضع العائلي كل تلك العناصر لاتظهر واضحة إلا بعد بلوغ الطفل سن الرشد وليس بمجرد أدائه أعمال الكبار.

وبينما يشعر مثل هؤلاء الأولاد والبنات بالأهلية الجادة نجد أن طفولتهم وهشاشتهم تُعرِّضهم للاستغلال. هذا ويمكن استخدامهم من قبل الآباء كضمانات لتأمين دفع الديون وللأعمال الزراعية في عقود سنوية.

وعلى العموم يبلغ مردودهم نفس مردود الراشدين ولكن أجورهم أقل من هؤلاء، ويُفضّل تشغيل الأطفال في القطاعات غير المنظمة لأن أرباب العمل في تلك القطاعات يستطيعون بسهولة تجاوز القوانين التي تمنع تشغيل الأطفال، إذ يمكن إخفاء وجود الأطفال في المعمل أثناء زيارة المفتشين. وأحياناً تزاد أعمار الأطفال بحيث تصبح مناسبة لمستوى العمل، وفي أحوال أخرى يُجبر بعض الأطفال الكبار المؤهلين للقيام بأعمال البالغين على القبول بكونهم أصغر سناً مما هم عليه وذلك لكي تكون أجورهم أقل من الراشدين، مما يجعل القانون عاجزاً عن حمايتهم أو معالجة مثل هذه القضايا.

خامساً: عمل الأطفال في الصناعة:

لقد اهتمت خانديقار Khandekar بتحليل المعلومات الثانوية حول الأطفال والشباب ولقد لفتت الانتباه الى أن نسبة كبيرة من الأطفال العاملين موجودة في المناطق الحضرية وفي عائلات النازحين. (خانديقار ١٩٧٠). وهناك دراسات قليلة حول الأطفال العاملين في المناطق الحضرية، ولكن رغم قلة تلك الدراسات، إلا أنها تبرز الأحوال المزرية وغير الصحية التي تعيش فيها الأطفال العاملون وساعات العمل الطويلة لافتقار الى التعليم (انظر مثلاً باروواه Barooah ١٩٧٧ وجورج ١٩٧٧ وموسافير Musafir وسنج Singh وكوارا Kaura وخان Khan ١٩٧٨) فالأطفال يستخدمون في مختلف الأمكنة والأعمال بما فيها الخدمات المنزلية وأكشاك تقديم الشاي وبعض المطاعم، وورشات المعادن، وورشات السيارات وحوانيت تصليح الدراجات والمطابع والصناعات المنزلية، ومخازن المؤن، وجميع أنواع

الحوانيت الصغيرة، ويعمل الأطفال لحسابهم الخاص، كماسحي أحذية، وباعة متجولين وباعة في الأكشاك وهلمّ جرا. والدافع الأكبر لدى الأطفال هو الاسهام في زيادة دخل العائلة مع أن كثيراً من الأطفال يعملون بقصد إعالة أنفسهم فقط.

وتقدم بعض الصناعات الخفيفة في المدن الصغيرة والمناطق شبه الحضرية، الطريق السالك لاستخدام الأطفال[١٥]. وتعتمد الوحدات المنزلية التي تستخدم العمل المنزلي والوحدات التي تستخدم العمال والمتدربين، على الأطفال وأعمالهم. وتحتوي تقارير دوائر العمل على أرقام تمثل عدد الأطفال العاملين في تلك المؤسسات، وفي الصناعات ككل. ولكن يُشك فيما اذا كان الأطفال الذين يعملون في الأعمال الأولى قد مثّلوا تمثيلاً صحيحاً في هذه الأرقام. وفوق ذلك وبعد أن ذكرت أحوال العمل في تلك المؤسسات نجد أننا نحتاج لمقدار أكبر من المعرفة عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية لأولئك العمال.

وفي دراسة قامت بها جولاتي Gulati عام ١٩٨٠ تذكر شيئاً عن مدى وطبيعة اشتراك الأطفال في صناعة (الحبال) (من ليف جوز الهند) في قرى مختارة من اقليم تالوكاس Talukas وتريفاندروم Trivandrum ويشتهر أحد هذين الاقليمين بإنتاج حبال ليف جوز الهند بينما يشتهر الاقليم الآخر بإنتاج أكبر لوحدات حبال ليف جوز الهند. وقد درست حالات ١٩٢ بنتاً و٧٥ ولداً. وكانت نسبة ترك المدارس عالية (٤٨٪) ولكن بعض الأطفال كانوا يجمعون بين الدوام المدرسي والعمل في صناعة حبال ليف جوز الهند. وفي مختلف عمليات تلك الصناعة كعملية نزع قشور جوز الهند وغزل الألياف لعمل الحبال كان حوالي ٦٤,٧٪ من العمال من الأطفال. وقد عمل كثير من الأطفال الآخرين في عملية نزع قشور جوز الهند. وكانوا يقومون بتأدية تلك الأعمال في المنازل، في الساعات الباكرة من الصباح وبعد ذلك يسهمون بالقيام وبعد ذلك يُسهمون في العمل مدة ساعتين بعد رجوعهم من المدرسة حيث كان على الأطفال الذهاب الى مراكز الإنتاج. وأما بالنسبة للأطفال المداومين على المدارس فكانوا يقومون بتلك الأعمال أثناء العطل المدرسية. وكان بعض الأطفال الذين يسكنون قرب تلك المراكز يعملون فيها مدّة من الزمن بعد الدوام المدرسي. وكان الأهل يحتاجون أطفالهم للمساعدة على تدبير شؤون المعيشة.

وتشتهر سيفاكاسي Sivakasi الواقعة في المنطقة المعروفة بـ-Ramanathapu-ram راماناثابورام في اقليم تاميل نادو Tamil Nadu بسمعتها السيئة لتشغيلها ألوفاً من الأطفال في صناعة عيدان الثقاب من سن الخامسة مدة عشر ساعات يومياً. ويكثر استخدام النساء والبنات في تلك الصناعة، إذ أن الأطفال الصغار يذهبون للعمل في المدن الصغيرة والمدن الكبيرة كعمال في الفنادق والمرائب وبائعين متجولين وعمال في المنازل. . . الخ. .

أما الأطفال الذين يعملون في معامل صنع الثقاب فمعظمهم من عائلات هاريجان Harijan الذين لايملكون أي أرض وهم يعيشون في داخل البلاد ويدفع لهم على أساس القطعة. ويُنقلون الى أماكن عملهم عن طريق الباصات التي تلتقطهم قبل بزوغ الفجر وترجعهم الى منازلهم بعد السادسة مساء. . وهناك صناعتان في سيفاسكي Sivaski لصنع الألعاب والتقاويم الملونة. ويستخدم الأطفال على نطاق واسع في هاتين الصناعتين. ويُقدر عدد الأطفال العاملين في هذه الصناعات الثلاث بـ٤٠,٠٠٠ طفل وهم يشكلون نصف قوة العمالة هناك. (مينون Menon ١٩٧٩).

وتعتبر صناعة السجاد إحدى الصناعات الريفية في الهند وتزدهر في ولاية مدراس وترافانكور Travancore وأوتار Uttar وبراديش Bradesh وكشمير. وهذه الصناعة هي صناعة تشترك بها مجموعات من العمال وهي تحتاج الى مستويات وأنواع مختلفة من المهارات والمعدات الميكانيكية. وان استخدام الأطفال في هذه الصناعات يساعد على خفض أسعار الانتاج وهم يعملون كمتدربين. وفي صناعة السجاد المنزلية لايستغنى عن الأطفال أبداً وهم يعتبرون متمرنين يزاولون المهنة بعد أن يكبروا في المستقبل. . وطبقاً لتقرير مكتب العمل (١٩٥٤) تغيرت أساليب صناعة السجاد بعد اصدار قانون المصانع لعام ١٩٤٨، فالمعمل المرتبط بالنسيج انتقل من المصانع الى البيوت التي يملكها معلموا النسيج حيث لاتطبق القوانين ضد عمل الأطفال هناك. . وكان معلموا النسيج يشرفون على الأنوال التي يشتغل على كل نول منها حوالي ثلاثة أشخاص. ومن هؤلاء العمال الثلاثة كان هناك طفل أو طفلان يبدأ عمر كل واحد منهم من العاشرة فصاعداً. . وهكذا فقد قُدِّر عدد العمال الذين يعملون في صناعة السجاد هنا بـ٥٠,٠٠٠ عامل (وذلك في المنطقة حول

بهادوهي Bhadohi في أتار براديش Uttar Pradesh وقـد قُدِّر أن ٢٥٪ من هؤلاء العمال من الأطفال. بينما نجد في ميرزابور Mirzapur أن هناك ٨٠٠٠ طفل من العمال يعملون ضمن مجموعة من العمال الكبار يبلغ عددها ٢٠,٠٠٠ عامل.

وفي صناعة السجاد في كشمير هناك كثير من الأطفال الصغار وخصوصاً البنات، ويعمل هؤلاء ساعات طويلة في أعمال مرهقة للظهور. وهناك بعض الحرف المزدهرة التي تستخدم الأطفال في هذه المنطقة، وهي التطريز بالأيدي. وقد لوحظ أن تلك الأعمال التي تحتاج الى القعود ساعات طويلة الى الدقّة في العمل تسبب بعض التشويهات واحتقان العيون لدى الأطفال الذين يعملون في مثل هذه الأعمال (جريدة التايم الهندية Times ١٩٧٨ تحت عنوان المواصلات الشخصية)[١٦].

وفي مقاطعة سورات في الهند وماحولها يشتغل عدد كبير من الأولاد في أوائل سن المراهقة في تشذيب أحجار الألماس التي تضرّ بالعيون ضرراً بالغاً. وتُدفع للأولاد أجور جيدة لذلك ليست هناك قلة في عدد الأطفال العاملين في هذه الصناعة المربحة.

سادساً: عبودية الأطفال لديون والديهم وتأثيرها على نظام الأجور:

تدل الأبحاث الحديثة أن عبودية الأطفال لقاء ديون آبائهم لاتزال موجودة في كثير من أجزاء البلاد. وكما يذكر (داس Das) تدفع أجور الفلاح خلال الموسم الزراعي أي ١٢٠ يوماً من أيام السنة فقط. أما خلال بقية العام، فإن نفقات المعيشة اليومية والزواج ومراسم الدفن (في حالة حدوث حادث وفاة في العائلة) ورشوة موظفي شؤون الغابات، كل هذه تسوق فقراء الفلاحين الى قبضة المرابين الذين يشترطون الحصول على جزءٍ مضمون من موارد عمل هؤلاء الفلاحين لقاء تسليفهم شيئاً من المال[١٧]. ففي بوريولا Purulia وبصورة خاصّة في المناطق الجبلية في ذلك الاقليم يسود العمل العبودي للوفاء بالديون في حالات كثيرة وفي الطبقات المنغلقة والقبائل. ويكلّف أطفال الفلاح المدين برعي مواشي السيد الدائن بينما تعمل نساء الفلاح كخادمات في بيته. ولكن رغم هذه الخدمات التي يقوم بها جميع أفراد العائلة لايخصم السيد من دفاتر حساباته سوى فوائد المبلغ المدين[١٨].

وفي مهاراشترا Maharashtra حيث كثرت ظاهرة استلاف المال لأداء نفقات الزواج والوفيات والأعياد والولائم، لسداد القروض الحكومية، كل ذلك قد جعل قضية العمل المحجوز ظاهرة دائمة الوجود. وهذه الظاهرة أكثر شيوعاً في الاقاليم التي تكثر فيها القبائل، فالمدينون لايعلمون شيئاً عن حساباتهم وأرصدتها ولاشيئاً عن الفوائد التي تؤخذ منهم، إنما يستمرون بالدفع والاستغلال أجيالاً وأجيال الى ماشاء الله. وهناك جزءٌ لابأس به من السكان قد حلّت به العبودية منذ الطفولة[١٩] ويخضع المدينون في بهيل Bhil لسلطة الاقطاعيين في جوجار Gujar[٢٠].

وفي المناطق القبلية في مادها براديش Madha Pradesh عقدت اتفاقيات مابين المدينين والدائنين لدفع الديون عن طريق الخدمات ومن الشائع رؤية أبناء المدينين يعملون في خدمة الأسياد وفاءً لديون والديهم[٢١].

وفي كاراناتاكا يظل الجيتا Jeeta (العامل المستعبد) يخدم سيده طيلة حياته وفاءً لفوائد الديون والسُّلف فقط. أما اذا عجز هذا العامل المستعبد عن العمل لإصابته بعاهةٍ ما، فهو مُجبر على ارسال ولده للقيام بالعمل. وأسهل طريقة للحصول على عاملٍ مستعبد هي إعطاء الفلاح ديوناً نقدية أو حبوباً قبل المواسم. ويحدث أن يبدأ الطفل من العائلات المحرومة من الأرض في العمل كعامل وهو في الثامنة من العمر[٢٢].

وفي أوريسا Orissa تبدو ظاهرة الديون المستمرة والقروض العالية الفوائد من الأقطاعيين المرابين والتي تُقدّم للعمال الزراعيين والمزارعين على القسم[١] يجعل العبودية للديون جزءاً ملازماً للحياة الريفية هناك[٢٣].

ويستطيع المرابي أن يحوّل الغلام الفقير الى مزارع على القسم[١] وهو في أرضه الخاصة به. وهناك نوع آخر من أنواع عمل الأطفال المستعبدين موجود في اقليم كالاهاندي Kalahandi في اوريسا Orissa وهو يعكس العلاقات الاعتمادية السائدة مابين الاقطاعيين البراهمة الأغنياء والمستأجرين الفقراء والخدم والرعاة (الذين يُدعون جودا Gauda) فالبراهمة يقرضون الأموال للجودا الذين هُم في حاجة دائمة للقروض. وهناك طريقة شائعة لسداد الديون وهي بيع بنات المدين

(١) المزارع على القسم هو مزارع يزرع الأرض ويعطي لصاحبها قسماً من الريع والمحصول.

اللواتي في الثامنة أو العاشرة من العمر كخادمات للدائن المتفوق الذي يصبح مسؤولاً عن زواج هؤلاء البنات لشباب من طبقتهن عندما يبلغن سن الزواج. وقبل ذلك تظل البنت المشتراة مسؤولة عن جميع أنواع الأعمال المنزلية والخدمات الشخصية لجميع أفراد عائلة الدائن. وتشعر عائلة (الجودا) أنها محظوظة واذا استطاعت تشغيل جميع بناتها بهذا الشغل إذ أن تلك العائلات الفقيرة يشرفها ويسرها أن يُعتنى ببناتها بهذا الشكل. ويعرف هذا بنظام جاهارين توكيل Gaharen Tokil. (س. ل. سريفاستافا S.L.Srevastava (أبحاث شخصية).

وكانت الولايات الثمانية التي حصلت فيها دراسات استطلاعية في سبيل الكشف عن الأعمال الاستعبادية عام ١٩٧٨ ضمن مشروع البحث الذي قامت به مؤسسة «غاندي السلمية» ومؤسسة العمل الوطنية (مارلا ومهراجا) ١٩٧٨ هي ولاية اندهرا براديش Andhy Pradesh وراجستان Rajastahan وتاميل Tamil ونادو nadu وأوتار براديش Uttar Pradesh. وقد وجد أن مجموع عدد العمال المستعبدين في تلك الولايات يبلغ ٦,١٪ من مجموع الـ٣٧ مليون عامل زراعي في تلك الولايات. وفي ولايات ماظيا براديش وجوجورات وراجاستان، وكاراناتاكا تبلغ نسبة العمال المستعبدين أعلى من المعدل إذ أنها تبلغ من ٧٪ وكاراناتاكا الى ١١,٨ في مظايا براديش ومن الملاحظ ان ٨٤٪ من العمال المستعبدين كانوا من الطبقات المنغلقة ومن القبائل.

وفي بعض المناطق كان الآباء الذين يبلغون الأربعين من العمر يفتدون أنفسهم بوضع أبنائهم في العبوية بدلاً من أنفسهم. وكان المزارع الاقطاعي يشجع هذا العمل نظراً لأن الأب المسن لايصلح للعمل كأبنه الشاب. وعلى العموم فقد ظل العمل المستعبد المصدر الدائم للاستغلال لأجيال وأجيال. (مارلا وبهراجا ١٩٧٨ ص٢٤ - ٢٥) وغالباً ماكان الرجل يحصل على رخصة الأرض لزرعها عن طريق رهن أحد أولاده لقاء مبلغ ضئيل من المال. وكان حوالي ٢٠٪ من العمال المستعبدين في هذه الولايات من أعمار تقل عن العشرين عاماً. وفي ولاية (انظارا براديش) هناك حوالي ٢١٪ من العمال المستعبدين دون السادسة عشرة من العمر. وفي ولاية كارناتاكا هناك ١٠,٣٪ من نفس الأعمار بينما هناك في تاميل نادو حوالي ٨,٧٪ من نفس الأعمار. وان دراسة هذه الحالات تُظهر أن عمل الطفل المستعبَد لايتجاوز أحياناً

الخامسة أو السابعة عند بدء استعباده ورهنه. وفي بعض الأحيان يدخل الشاب في العبودية وقت زواجه لسداد بعض الديون المترتبة عليه في تلك المناسبة ويدعى هذا الخادم «خادم الزواج» وهذا يعني أنه قد استحق العبودية نتيجة لزواجه.

وتساعد بعض مظاهر نظام العمل الاستعبادي بصورة خاصة على شيوع عمالة الأطفال للأسباب الآتية:

١ - بسبب رهن الطفل لقاء مبلغ ضئيل من المال أو بسبب مراعاة بعض الامتيازات التي تخص السيد.

٢ - استبدال الخدمات الاجبارية (لسداد الديون) بالإكتفاء بتشغيل الأطفال.

٣ - المفهوم الضمني أنه في حالة وجود الشخص ضمن مسؤوليات العمل الاستعبادي فإن زوجته وأولاده مسؤولون عن العمل معه أيضاً.

وبالنسبة للنقطة الثالثة ذكر أن الفتيات من قبيلة الجوجارات لايرغبن في الزواج من أحد خدم قبيلة هالي وذلك لأنّهُنّ يصبحن مجبرات على الخدمة في بيت السيد بعد الزواج. وفي ولاية (بالاهو وبيهار) فإن وجود الاستعباد الذي ينال الأجيال القادمة والعائلة قد سبّب وجود مدد لاينقطع من العمال الذين يعملون في خدمة الأسياد. وكذلك في مناطق أخرى كثيرة وبسبب الديون الفادحة تشمل عدة حالات من الاستعباد أجيالاً وأجيالاً من الناس.

وطبقاً للدراسات التي قامت بها مؤسسة غاندي للسلام وُجِدَ أن ٧٨٪ من حالات العمل الاستعبادي كانت بسبب استعباد الديون. ووجد أن أكثر من ٦٠٪ من العمال المستعبدين قد رهنوا أنفسهم لِمُدَدٍ غير محدودة. وهذا يدل أن شيوع العمل الاستعبادي له أسسه القوية التي لم تستطع المبتدعات الزراعية الحديثة أن تضعفها. والحقيقة أن ظاهرة الاستبعاد في العمل كانت سائدة في المناطق الزراعية المتقدمة.

وطبقاً لنفس تلك الدراسة كان حوالي ١٣٪ من العمال المستبعدين يعملون لمصلحة أسيادهم نظراً لأن عائلات هؤلاء العمال كان لها علاقة خدمية بأولئك الأسياد، وفي مثل تلك العلاقات الالتزامية يعمل الرجال والنساء والأطفال في البيت الواحد في الخدمة في منزل السيد. وتكراراً للقول فإنه وبوجود علاقات

الخدمة التقليدية التي تضم عائلات الحلاقين والغسّالين والعمال الزراعيين وغيرهم وتشغيلهم في الخدمة في منازل الاقطاعيين عندها نادراً مايحدث أن يخدم فرد واحد فقط في منزل عائلة الاقطاعي التي تحمي الجميع. وهنا تصبح عمالة الأطفال جزء من هذه الترتيبات.

إن نظام الأجور للقطعة قد ساعد على استخدام الأطفال كمساعدين أو كعمال عاديين وهكذا ففي حدائق نباتات الشاي في أسَّام حيث يُمنع استخدام الأطفال دون الثانية عشرة من العمل قانونياً، تعمل الفتيات لمساعدة أمهاتهن في قطف أوراق الشاي أثناء فصل القطف الذي يحدث كل شهرين مرّة تقريباً. وتحضر الفتاة وجبة الغذاء عادة وعندما تحمل هذه الوجبة الى الحقل تبقى مع أمها لمساعدتها في العمل. وتحسب الأجرة طبقاً لوزن أوراق الشاي التي يقطفها العامل أو العاملة وهكذا تستطيع الفتاة أن تضيف من ١ - ٥ كغ الى سلة أمها في العمل المسائي. ولما كان هذا العمل مسموحاً به من قبل الادارة فإن عاملات المستقبل يتدربّن على أيدي أمهاتهن[٢٤] وهذا الوضع يصدق على أحوال قطف الشاي في الهند عموماً وبالنسبة للحديقتين اللتين أجرت فيهما جين Jain بحوثها وجدَت أن ٣٪ فقط من الأطفال العاملين في هذا المجال يذهبون الى المدرسة وذلك حسب رأي (جين) لأن التعليم لايقدّم لهن المؤهلات للعمل في المزارع. وكذلك في مصانع عيدان الثقاب تجلب الأمهات أطفالهن من سن الثالثة الى الرابعة لِيساهموا في زيادة إنتاج الوالدات وبنفس الوقت ليتعرفوا على العمل في تلك البيئة.

إن أول نشاط في صنع اللفافات من أوراق التبغ هي قطف الأوراق التي ستصنع منها تلك اللفافات ثم تُصنف الأوراق وتعدّ بشكل حزمات ذات حجوم معينة وبعدها يشتريها وكلاء المتعهدين. ولايقوم بهذه الأعمال البالغون فحسب (وخصوصاً النساء) بل الأطفال أيضاً الذين لولا مساعدتهم لأصبح تصنيف الأوراق عملية بطيئة ومكلفة اقتصادياً.

وفي صناعة البيدي (Bidi) وهي صناعة أوراق اللفائف يستخدم الأطفال في ورشات العمل حيث تُلَفُّ الأوراق وكذلك في البيوت ضمن خطة العمل البيتي. وحيث لايستطيع المتعهدون تقديم البيوت اللازمة يستأجر العمال ورشة للعمل حيث

يعملون في المواد المُقدَّمة لهم ويسلمون ناتج عملهم الى المتعهد أو المتعهد المساعد. ويستخدم الأطفال مابين الثامنة والثانية عشرة وحتى الأطفال مابين الخامسة والثامنة في تلك الورشات وحيث يكون لف البيديات (Bidis) طبقاً لنظام العمل في البيوت يُعتبر إسهام الأطفال ذا اعتبار لابأس به.

وتتبع مثل تلك الترتيبات في الصناعات الأخرى مثلاً صناعة ألياف جوز الهند وصناعة السجاد وفي صناعة الآجر. فالعمال الكبار يدخلون في تعهدات وأعمال مأجورة في المؤسسات الصناعية أو المنازل، حيث يستخدمون الأطفال كأيدٍ مساعدة أو كبدائل للعمال الكبار. ومن الشائع أن يعمد عمال الحدائق أو الخدم في المنازل أو الكناسون أو الغسالون أو العمال الزراعيون الى إشراك أولادهم في أعمالهم هذه.

وكالأعمال المأجورة بالقطعة تميل عقود العمل العائلية الى استخدام الأطفال في العمل بشكل فعّال، مثلاً تهاجر جماعات من الشامار في براديش الغربية Pra-desh Chamar بشكل فصلي الى هاريانا أو الى قرى البنجاب بحثاً عن العمل المأجور. وفي أثناء فصل الغراس تهاجر العائلات وليس الأفراد فقط حيث لايستغنى عن النساء في عمليات الغراس، وتجري بعض العائلات تعهّدات عمل لإنجاز مهمة الغراس في بعض الحقول. ويتبع جميع الرجال والأطفال من هذه العائلات طريقة واحدة في العمل ويعملون بجدٍّ لإنهاء مهامهم وذلك لأن مثل هذه العقول تُمدُّهم بمكاسب إضافية تدوم خلال الأشهر التالية.

سابعاً: مهمة المنزل في قياس عمل الأطفال:

لقد تأكدت أهمية الدور الاقتصادي للمنزل سابقاً في كثير من المناقشات على هذا الصعيد. سواء كان ذلك عند الاشارة لأهمية التدريب في عملية تأهيل الأطفال لدخول المجتمع أو عند الاشارة الى العمل الاستعبادي أو لتأثير نظام الأجور أو لتشغيل الأطفال في الأعمال الزراعية، والحرف اليدوية أو العمل بعقود، وهلمَّ جرا. . ويجدر بنا النظر الى هذه الوحدة من وجهة نظر بحوث ودراسة استراتيجية حول أدوار الأطفال. والرسم التوضيحي التالي يصوّر المنزل كوحدة سكنية ووحدة تمتلك الموارد وكوحدة للاستخدام وهو يميّز مابين أدوار الأطفال في هذه السياقات المختلفة.

الوظائف الاقتصادية للمنزل

الوحدة المنزلية	الوحدة المالكة للموارد[1]	وحدة الاستخدام
دور الأطفال في العمل، العمل المنزلي	العمل المنتج	العمل المنتج للدخل في المنزل أو في الجوار

ويأتي أهل البيت الذين يقومون بمعظم الأعمال الزراعية إمّا لحسابهم الخاص في أراضيهم أو في أراضٍ مستأجرة ضمن فئة الوحدات المالكة للموارد وكذلك الحرفيون الذين يملكون أدواتهم الخاصة بهم وهؤلاء الذين يمتلكون موارد كافية لاستئجار عمال لايعتمدون عادة على أطفالهم في الأعمال الزراعية ولكن ربما احتاجوا مساعدة هؤلاء الأطفال أثناء تراكم العمل في الفصل الزراعي، وتصادف مواعيد العطل المدرسية في بعض أجزاء الهند مثل أوريساً Oressa وهاميشال براديش Hamishal Pradesh نفس أوقات الحصاد. .

ويطلق تعريف أهل البيت على الوحدة المنزلية، فالتمييز مابين الوحدة المالكة للموارد والوحدة المنتجة للدخل ليس سهلاً وذلك لأن نفس الوحدة المنزلية ربما اشتغلت ضمن مواردها الخاصّة أو التي تكسب الدخل قد انفصلتا عن بعضهما هنا، وذلك لأن هذه التمايزات تستحق النظر بعين الاعتبار دراسة الوحدات العائلية المعنية بالنسبة لطبيعة وأدوار عمالة الأطفال.

١- العمل المنزلي:

يلاحظ بعين التقدير إسهام الأطفال في إعالة بيوتهم وعائلاتهم وذلك في البيوت التي تعمل في أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية. وهانحن نقدّم صورة توضيحية: ففي المزارع التي يعمل فيها كلا الوالدين يُنتظر مشاركة الأطفال والحالة هذه في الأعمال المنزلية في أعمار مبكّرة. ويعتمد عمل الطفل على عدد أفراد عائلته من مختلف الأعمار وترتيب الطفل بالنسبة لإخوته أو أخواته. . إذ بينما يعمل كلا الذكور والاناث من الأطفال بالعناية بالاخوة الصغار، نجد ان الاناث يبدأن بعملية الطبخ في عمر مبكّر وتشمل أعمالهن الكناسة وتنظيف أواني المطبخ، وجلب الماء

(١) يقصد بالموارد: الأرض، الثروة الحيوانية، والأدوات الحرفية.

من البئر وحمل الطعام الى والديهم في الحقل وحمل الطفل الرضيع الى أمه في الحقل لتغذيته . أما الأولاد فيهتمون برعاية المواشي وبيع منتوجات الحديقة وجمع الحطب للتدفئة .

ونحن نعرف مشاكل تحليل العمل المنزلي جيداً ولكن علينا النظر اليها من خلال عمالة الأطفال . ولقد حلل الاقتصاديون كل نواحي فئة العمل المنزلي في محاولة لهم لتعيين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة غير الاقتصادية بوضوح[٢٦] . وبينما نحن نقبل قضية جمع الوقود والفواكه والخضروات من الغابة وجمع روث البقر ، الخ . . . كأعمال تزيد في موارد المنزل ، إلا أننا لانعتبر نشاطات الطبخ والعناية بالصغار أعمالاً مُربحة . ويجدر بنا أن نتذكر أنه بانجاز الأعمال المنزلية التي لاغنى عنها وبالعناية بالأخوة الصغار ، إنما يساهم الطفل بشكل غير مباشر في نشاط الحصول على الدخل في المنزل وذلك لتمكين الأم أو الأخ الأكبر التقدم للعمل في الحقول أو في القطاع المأجور ، أو أنها هي (أو أنه هو) يُريح الأم التي تستطيع والحالة هذه القيام بأعمال منزلية لاغنى عنها . وأن أولئك المهتمين ببرامج محو الأمية سوف يوافقون على أن هذه العلاقة غير المباشرة مابين عمل الأطفال وأنشطة الكبار الاقتصادية أو النشاطات المنزلية التي لايستغنى عنها أصبحت معروفة لدى الجميع .

ولقد سُجلت أنشطة أفراد العائلة من فوق الخامسة من العمر في حوالي ١٢٧ عائلة من خلال الملاحظة المباشرة (جين وتشاند ١٩٧٩) وعند تحليل المعطيات حول الأطفال اعتبرت أربع فئات من العمل وهي : الأنشطة المربحة ، العناية بالأطفال ، الانتاج المنزلي وأنشطة التعليم والذهاب الى المدارس . وفي جميع هذه المعطيات جُمعت حالة ١١٤ طفلاً من غرب البنغال وحالة ٨٧ طفلاً من راجاستان . وقد قورنت نسَب إسهام الأطفال في نفس المناطق التي أخذت بعد القيام بالجولة الثانية والثلاثين لمؤسسة الدراسة الوطنية وأيضاً نسَب إسهام الأطفال من المعطيات المأخوذة من الدراسات حول التصرُّف والتنظيم في العمل والفراغ . وقد خلَص المؤلفون الى القول أن منهجية التعداد لم تكن قادرة على جذب النساء والأطفال للعمل .

ولقد انتجت تلك الدراسات عدة قضايا هامة بخصوص قياس الاسهامات الاقتصادية للنساء والأطفال . ولكن مجريات أبحاثهم هذه تستحق النظر

والتمحيص أيضاً. فمن المشكوك به وكما يعترف المؤلفون، فيما اذا كان جمع المعطيات حول تنظيم أوقات العمل والفراغ من الممكن أن يتم بالملاحظة وحدها. فإذا خططنا القيام ببعض الدراسات حول عيّنات أكبر حجماً عندها يصبح استخدام تقنيات الملاحظة أكثر صعوبة. ففي مشروع الأبحاث حول دور المرأة في زراعة الأرز في بعض القرى في منطقة تاميل نادو وغرب البنغال قام مانشير Mancher وسرديموني Sardimoni بإعداد استمارة تملؤها النساء بأنفسهن لتسجيل مدة دوام نشاطاتهن[٢٧] وقد سمح هذان العالمان بوجود مجالات واسعة للضبط والفحص من قِبَل الباحثين. وان استعمال مثل هذه الاستمارات مع الملاحظة الدقيقة، والمقابلات، تضيف للدراسات حول استخدام الأطفال للوقت والفراغ.

إن إحدى الانتقادات الموجهة لدراسات استخدام الوقت والفراغ من قِبَل الأطفال هي أن قياس عمل الفرد وخصوصاً الطفل في مصطلحات قضاء الوقت ماهو إلا أمرٌ مضلّل. مثلاً هناك سؤال مطروح وهو هل تعتبر اللعب مع الطفل عملاً ياترى؟ وهكذا فإننا اذا رغبنا في الدوران حول هذه المشكلة من الممكن أن نُقدّر العمل الذي يُتمّه الفرد، ولكن عندها يصبح من الضروري تقدير عمل الأطفال بالنسبة للضرورة الماسّة للمنزل والعائلة ولإسهامه غير المباشر في الأنشطة الاقتصادية للمنزل.

٢- العمل المنتج:

وكوحدة مالكة للموارد يعتمد المنزل على اطفاله في إنجاز العمل المنتج وفي جميع أنواع العمل الزراعي تقريباً هناك عدة أنشطة يمكن للأطفال تدبّر أمرها وإتمامها. وتعتبر بعض هذه الأنشطة من اختصاص عمالة الأطفال. وتنطبق هذه الحالة ليس على العائلات الزراعية فحسب، بل على العائلات التي تعمل في الألبان وصيد السمك والحرف والفنون. فالأطفال والحالة هذه، نحتاجهم لجعل المنزل وحدة إنتاجية قابلة للنمو، وبنفس الوقت ننظر إليهم كأفراد عاملين على امداد أنفسهم بمقومات المعيشة. . وهناك مثل شائع بين أفراد قبيلة خاسي Khasi في أقاصي بلاد الهند يقول: «على كل طفل أن يقوم بجلب طعامه لنفسه» وهذا يعني

انا بحاجة لتحويل ماتقدمه الطبيعة لمصلحتنا عن طريق عمليات الإنتاج وذلك للحصول على الطعام أو المواد الأخرى وان على الأطفال المشاركة في هذه العملية الإنتاجية وبهذا يزيدون في المردود.

وبعدها ستواجهنا مشكلة تقدير عمل الأطفال فالعمل كرعي المواشي مثلاً أو إسالة المياه من حقل لآخر أو حراسة المزروعات أو القيام بالمهمات ماهو إلا استهلاك للوقت ولكنه عمل أساسي. وستبقى معظم هذه الأعمال قائمة حتى يأتي اليوم الذي ستحدث فيه تحويلات في التقنيات في العالم.

وفي أعمال الحرفيين والفنانين هناك محاولات تعاونية لجعل اشتراك ودمج الأطفال في هذه الأعمال الحرفية ضرورة ملحّة. ولدى الاعتماد على إمكانية استخدام الأدوات والمواد والتركيب الديموغرافي للنشاط المنزلي، من الممكن إرسال بعض الأطفال المتدرّبين لمساعدة رفاقهم الحرفيين. ويستخدم في الصناعات المنزلية والحرف المنزلية في الأكواخ التي يشرف عليها المقاولون كثيراً من الأطفال الذين تعلّموا حرفهم بالوراثة في هذا المجال.. وبهذا يصبح العمل المأجور في هذه الصناعات امتداداً لإسهام الأطفال في الاقتصاد المنزلي.

وفي منطقة قبيلة خاسي في شمال شرق الهند هناك مجلس ريفي يمتلك جميع الحقوق لتحديد وتوزيع الأراضي المشاع ومواردها وهذا المجلس يعطي الحق باستغلال والاستفادة من بعض طبقات الفحم لأصحاب المنازل بناء على طلب رسمي وبالنسبة للعمليات المتصلة بالمناجم يلعب الأطفال ومعظمهم من الذكور دوراً هاماً في تلك الأعمال. إذ بينما يحفر الرجال داخل الأنفاق، يحمل الأطفال الفحم الى الخارج. والحقيقة أن الأطفال دون الثانية عشرة من العمر مفضلون للعمل في الأنفاق وذلك لأن صِغَر أجسامهم يسمح لهم بالمشي داخل النفق دون انحناء رؤوسهم أو دون أية صعوبة. فهم مرنون ويستطيعون الحركة بسهولة. وفي قرية درسها ج. ب. باندا G.B.Banda قام مجلس القرية بإجراء ترتيبات خاصّة لإقامة مدرسة ليلية ليتعلم فيها الأطفال الذين يعملون في مناجم الفحم نهاراً، وفي المناجم المنظمة يبلغ الحد الأدنى لأعمار الأطفال الخامسة عشرة.

٣- الأنشطة المبذولة لكسب الدخل:

يعمل أصحاب البيوت الذين ليس لديهم أية موارد (أو أن مواردهم ضئيلة بشكل يمكن إهمالها) في مختلف الأنشطة المربحة. مثلاً العمال الزراعيون من أنواع خاصّة، أو زارعو الأرض مقابل حصة من الغلال أو أولئك الذين يعملون في إعداد أوراق اللفائف (السجاير) أو الذين يعملون في التطريز أو الغسالون، كلهم يعتبرون وحدات عمل منزلية. ويمكننا اعتبار الأطفال كأعضاء أساسيين عاملين في هذه الوحدات. وان دراسة مثل هذه الوحدات ضرورية وأساسية اذا كان على الباحث فهم مدى وقيمة عمل الأطفال في هذا المضمار.

وفي بيوت العاملين في صيد السمك في منطقة اندهارا براديش الساحلية توجّه أنشطة جميع الأفراد الى العمليات المختصة بصيد السمك. ويبدأ الولد وهو في سن الثانية عشرة بموافقة والده للصيد ولما كانت الأم مشغولة في بيع السمك، فإن البنات في العاشرة من العمر يتعلمن الاعتناء بالمنزل. ويجمع الأطفال الذين هم في الخامسة من العمر الحطب للنار (ج. ب. باندا) (المواصلات الشخصية) وقد وصف لنا بوثينكالام Puthenkalam اشتراك طلاب المدارس في عمليات صيد الأسماك في كليلارا Kelara (Puthenkalam 1997).

وكما ذكرنا سابقاً تهاجر جماعات من شعب الشامار من براديش الغربية في كل فصل من الفصول الموسمية الى هاريانا أو البنجاب بحثاً عن العمل. وفي مواسم الحصاد يذهب الرجال فقط بينما يستمر النساء والأطفال في صنع الحبال. وصنع الحبال هو عمل جماعي يتعاون فيه الجميع ويقتضي مساعدة الأطفال. وفي أثناء فصل الغراس وعندما يهاجر معظم أفراد الأسرة ويبقى القليل من الذين يتعاونون في عملية الغراس وبعض الحقول وهنا تبدو مساهمة الأطفال ضرورة ملحّة أساسية.

وإنّ إرسال الأطفال للعمل خارج نطاق المنزل ماهو إلا نتيجة منطقية لنشاطهم السابق داخل المنزل. فإذا كان الأطفال قادرين على الإسهام في الاقتصاد المنزلي بإنجاز أعمال مناسبة لأعمارهم اذا كانوا قادرين على إتمام أعمال تناسب الكبار وهم (أي الأطفال) في سن الثانية عشرة أو الثالثة عشرة إذ يستطيع هؤلاء الأطفال العمل في حقول شخص آخر أو في أنواله أو أن يعملوا بالأجرة في أعمال ووظائف أخرى

هذا ولما كانت أعمال الأطفال المفيدة مرغوب فيها ومقبولة فإن هذا مما يشجّع الوالدين على تأجير الأطفال في خارج البيت للمساعدة على تخفيف ضائقتهم الاقتصادية .

هذا وباعترافنا بهذه الحقيقة التي تشكل تصحيحاً لفرضيّاتنا بالنسبة للأطفال ، إلا أننا لايجوز أن نتعامى عن الحرمان الذي يقاسي منه الأطفال في سوق العمالة المأجورة ذي الصفة الاستغلالية والاقتصاد الظالم الذي يعتبر الأطفال مادة من مواد العمل الرخيصة . وهكذا فإن دراسة عمل الأطفال تقضي تفهمنا العميق لهذه الظاهرة الاجتماعية .

ولكن تركيز البحوث حول العمل المنزلي يطرح أمامنا عدة أنواع من أسئلة الاستفهام وأصناف مختلفة من المعطيات واضافة الى ذلك من السهل نسبياً الوصول الى الفرد من خلال المنزل والحياة العائلية . ومع ذلك فإن المقارنات من خلال المحيط المنزلي ربما لاتستطيع تغطية جميع حالات الطفل العامل ، ولهذا يصبح الأفراد والجماعات المتقاربة أو أماكن العمل أكثر ملاءمة لتكون ميادين واعدة للبحث والاستقصاء . ولكن وحتى هنا فإن السياقات والمفاهيم العائلية سوف تضيف الكثير الى ثروة مفاهيمنا وغناها .

ثامناً : التعليم وعمل الأطفال :

غالباً ما يُفترض أن هناك علاقة طبيعية سلبية مابين عمالة الأطفال والتعليم الرسمي ، مادام أن الزيادة في عدد المتنسبين الى المدارس والدوام المدرسي قد صحبها نقص في استخدام الأطفال . وهكذا يَعتبِر أي امتداد للتسهيلات الثقافية للأطفال كعلاج فعّال ضد تلك الآفة والشر المتجسم في تشغيل الأطفال . وحيثما يظهر الدوام المدرسي بشكل متزايد معْ تناقص استخدام الأطفال في وقت واحد ، عند ذلك يصعب الحكم فيما اذا كان أي منهما هو السبب وأي منهما هو النتيجة . ولكن النسبة العالية لخروج الأطفال من المدرسة ونقص الدوام المدرسي توحي لنا أن الأطفال لابد أنهم قد جذُبوا الى أماكن أخرى أثناء الدوام المدرسي وأثناء ساعات الدراسة وتمثل قضية كيرالا Kerala حالة مُمتعة ، إذ أن نسبة الأمية كانت عالية هناك بينما

كانت نسبة استخدام الأطفال منخفضة ومع ذلك فإن الذين يعرفون (كيرالا) لايُصرّون على القول أن نسبة استخدام الأطفال المنخفضة إنما تعو د الى كثرة عدد الراشدين في المنطقة الذين باستطاعتهم أداء عمل الأطفال في سوق العمالة. وكذلك فإن مستوى الوعي الاجتماعي الراقي بين جماهير الشعب الذي تشتهر به (كيرالا) ويعتبر من خصائصها المميزة، يعمل أيضاً كرادع قوي ومانع لاستخدام الأطفال مادام أنه من السهل الحصول على عمل الراشدين[٢٨]. هذا ومن الخطأ التفكير ان التعليم ماهو إلا استثمار لدعم الكسب والقدرة على الحصول على لقمة العيش بالنسبة لجماهير الفلاحين والفقراء عموماً. فنحن لانستطيع الإنكار أن التعليم هام جداً بالنسبة لأطفال الريف. ولكن علينا التفكير المستنير بأهدافه ومضمونه وطرق تأديته. فلقد تحققت بعض الخطط لإنشاء بعض المدارس الزمنية الجماعية التي تخلو من الصفوف في بعض المنشآت غير الرسمية في بعض أجزاء البلاد ففي (تاميل نادو) أنشأت مدارس من هذا النوع وكذلك في كيرالا وهي تهدف الى القضاء على حالة الركود والنسبة العالية للهروب من المدارس. إذ لابد من محاولة استعمال التعليم كأداة لتقليص عمل الأطفال. هذا ويجدر بنا أن نهدف الى إعطاء التعليم محتوى وظائفياً وذلك بجعل توقيت المدرسة ودوامها ذا مرونة لملائمة متطلبات أولئك الذين نقصد ان يستفيدوا منها.

ومادام ان قيم التعليم محدودة ومادام اسهام الأطفال في الدوام المدرسي أمراً أساسياً، لذلك فإن أكثر الطرق ملائمة هي حصر ساعات عمالة الأطفال وتقليصها وتحسين شروط عمالتهم وتنظيم المدارس بحيث يناسب توقيتها وبرامجها أوقات الطلاب العاملين مع مراعاة توفير العناصر الأساسية الثقافية في وقت قصير. فإذا اعترفنا بعجزنا عن الاستغناء عن عمل الأطفال ورغبتنا في تعليمهم علينا حينذاك التفكير الجدي في كيفية جمع هاتين الحالتين معاً بنجاح.

الخاتمة:

وفي الختام ينبغي علينا تلخيص النقاط السابقة بخصوص الأبحاث الممكنة حول أدوار الأطفال في العمالة وذكر كثير من الحقائق المتضمنة في الصفحات الماضية حول استراتيجية الأبحاث المناسبة.

لقد ناقشنا في الفصل الثاني والثالث الأطفال وعملهم كما وصفتهم التقاليد الهندوسية القديمة والأدبيات المقدّسة، والأفكار الثقافية المختصة بمراحل الحياة البشرية مع الإشارة الى تعريف الطفولة خاصةً ومراحلها المختلفة. وان الظواهر الثقافية من الواجب أن تعكس البنيّة الاجتماعية للمجتمع في الفترات الماضية. وتدل هذه المناقشات على نقاط هامة تطرح للبحث تنير الطريق الى الحاضر من خلال الماضي الذي مازال مؤثراً فعّالاً بالنسبة للسلوك المعاصر.

هذا وان الأدبيات التي تعالج قضايا الرق والنماذج التناقضية مابين التعليم والعمالة وتنظيم النقابات والعلاقات مابين المجموعات المسيطرة والمجموعات المسحوقة والواجبات المحظورة بالنسبة للطبقات المنغلقة في مختلف المستويات وهلمّ جراً، كل هذا من الممكن ان يلقي الضوء على حالة الأطفال إزاء العمل في فترات مختلفة من التاريخ. وهذا الطريق المؤدي لفهم حدود مواقف الشعوب ووجهات نظرهم ليس محصوراً بالأدبيات الهندوسية فحسب بل من الممكن لمس بعض البصمات الاسلاميّة مع بصمات أديان أخرى.

ويؤلف الأدب الشعبي مصدراً غنياً للمعلومات وهناك مصور آخر يصلح لفهم الأوضاع في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهو نوع خاص من أدبيات الطبقات يدعى أدبيات الطبقة المسحوقة وتمتاز هذه الأدبيات انها قد احتوت على تجارب الحياة المثيرة للمشاعر لأشخاص عاشوا في المجتمعات الدنيا.

وكما ذكرنا سابقاً، لقد قدمت لنا التحليلات للمعطيات الواسعة العريضة بعض الاستبصارات المفيدة وأسهمت بصورة فعّالة في تحسين مفهوماتنا. ومن الواجب التأكيد أننا بحاجة الى نوع من الحماس والصقل القاسي واستعمال المعلومات الواسعة مما يستدعي إجراء فحص شامل لجميع الفئات والتعاريف وطرق جمع المعطيات أيضاً.

مثلاً ان قضية دراسات التصرف بالزمن ربما كانت أداة فعّالة لفهم النواحي الاقتصادية للأطفال ولوضع هؤلاء في الإطار المقارَن المناسب. ولكن علينا محاولة زيادة حجم العيّنات لمثل هذه الدراسات وتطوير التقنيات المحسنة المختصة بالملاحظة والمقابلات وتقدم التقارير عن النفس.

غالباً مايُضطر القائمون على تحقيق وتقويم برامج محو الأمية وكذلك القائمون على تخطيط برامج التعليم الابتدائي ومدارس القبائل الداخلية، الخ . . . الى النظر بعين الاعتبار لأدوار الأطفال وأعمالهم ولكن الدراسات النظامية لهذه الأدوار والأعمال تبقى مُلحّة. وهكذا فإن بضعة دراسات مكثفة للمجتمع تهتمّ بأنواع العمل المختلفة، وتحتوي درجات مختلفة من قابلية التطبيق، هذه الدراسات تسهم الى حدٍّ كبير في هذا المجال. . هذا وتصبح النسب المؤية والنزعات المختلفة في التحليلات الواسعة ذات معنى بمساعدة مثل هذه الدراسات. زد على ذلك فإنها تسهم في تحسين فئات الاحصاء والاصطلاحات المستعملة في عمليات الدراسات على نطاق واسع ومن المستحسن تخطيط هذه الدراسات بحيث تغطي الأفكار الثقافية وتقيس مدى توسعها وشخصيتها وتحدد مركز العمل بالنسبة للاقتصاد. وتفحص أيضاً كيفيّة نظر الكبار والأطفال لعملهم الخاص بهم كما تفحص نظرة كل منهما الى عمل الآخر.

وفي غمرة تلك الجهود الرامية الى إلغاء العمل الاستعبادي نشرت عدة مقالات وتقارير تصف أنواعاً مختلفة من العبودية. ومع أن تلك المقالات والتقارير لم تكن مركّزة على حالة الأطفال، إلا أنه من الممكن فهم حالات القسر والاجبار التي يتعرّض لها الأطفال من خلال تلك الدراسات والتقارير. والنوع الشائع هو عبودية الديون والتي تتهرب عادةً من الاجراءات القانونية لإلغائها. ومن المفيد القيام بدراسات مكثّفة حول العمل الاستعبادي مع التركيز على الأطفال وتعرية اجراءات الإجبار الاقتصادية والاجتماعية التي تكمن في جذور ظاهرة عمل الأطفال الاستعبادي والطريقة التي أصبح بها الأطفال هدف وضحية أنانية المرابين والاقطاعيين.

وتجدر بنا دراسة استخدام الأولاد الصغار والبنات الصغيرات كعمالة مُلْحقة غالباً في الخدمة في جميع المجالات كما هو الحال والواقع في أعمال الأطفال المنزلية في المدن الصغيرة والمدن الكبيرة. وتعتبر هذه مناطق حساسة وتتطلب اللباقة والمهارة عند الاستفسارات والأسئلة. ويمكن استعمال الدراسة لاعطاء فكرة عن الأعمار التي يُختار منها الخدم المنزليون، بينما يجب أن تُعطي الحالات القليلة لعمل الأطفال

في المجال المنزلي في مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية صورة واضحة نوعاً ما لهذه الفئة من العمال الأطفال.

وبعد الأعمال الزراعية تأتي الصناعات المنزلية في الأكواخ لتؤلف أكبر قطاع لاستخدام الأطفال. هذا وانه وبسبب وجود عمليات الخداع والتضليل من مختلف الأنواع واستخدام الأطفال بشكل متمرنين في وحدات منزلية لذلك أصبح من الصعب جمع الاحصاءات التي من الممكن أن تعطي فكرة صحيحة حول أبعاد المشكلة. ولكن حتى اذا وجدت تلك الاحصاءات فليس لدينا سوى معرفة ضئيلة حول بيوت هؤلاء الأطفال وأحوالهم المعيشية وأعمالهم التقليدية وعمليات التأهيل لدخول المجتمع التي مارسوها وتوقعات والديهم بالنسبة اليهم والفُرص التي تنتظرهم لامتلاك ناصية الثقافة والتعليم. هذا وإننا لانعلم الكثير عن النماذج والعلاقات الموجودة فيما بين الوحدات المنزلية وبين المتعهدين والوسطاء أو المؤسسات شبه المنظمة حول ميكانيكيات الاستغلال في كثير من هذه الصناعات. ولهذا فمن الضروري اختيار وحدات خاصّة أو مواقع محلية أو مجتمعات خاصة عند التصدي لدراسة وبحث مثل هذه القضايا.

وهناك نتائج مؤذية لصحّة ونمو الأطفال العاملين لساعات طويلة في كثير من أنواع الصناعات والحرف على مقياس ضيق، إذ بينما تؤثر هذه الأخطار على الراشدين بالذات، إلا أن تأثيرها أشد خطراً على الأطفال الذين هم في دور النمو، إذ هناك أخطار تهدد حصول الطفل على قامة طبيعية ووقفة طبيعية والاحتفاظ بقوة بصر طبيعية عادية في المستقبل وتكثر في كثير من أنواع العمل التي يطلب من الأطفال فيها الجلوس والعمل بشكل يُجهد العينين لساعات طويلة. ويترافق مرض السل مع صناعة أوراق لفائف التبغ. فهذه الصناعة تشبه صناعات الميكا والألعاب النارية وعيدان الثقاب، الخ. . والتي تؤدي الى نتائج مؤذية ووخيمة العاقبة. هذا ونحن بحاجة الى دراسات قليلة حاسمة حول التأثيرات على صحة الأطفال وعلى تغذيتهم ونموهم عند ممارستهم بعض أنواع العمل، وسوف تسدّ هذه الدراسات فجوة خطيرة في معلوماتنا وذلك بإزالة بعض الأفكار الغامضة وبتوضيح ترافق بعض العوامل المختلفة على هذا الصعيد.

وتساعدنا أنشطة الأطفال المتعددة الأنواع على جعل المنزل وحدة إنتاج قابلة للتطبيق نسبياً أو اعطائها دخلاً مناسباً لسد متطلبات المعيشة في حالة العمال الزراعيين والمزارعين الهامشيين وعمال البناء وهلمّ جراً. ومن الممتع حقاً دراسة عمل أولئك المهاجرين الذين يعملون في إنشاء الطرق والبنايات والأعمال الزراعية.

هذا وقد ازداد إدراك الجميع أنه من الواجب محاولة تحسين أوضاع الأطفال الصغار والنساء في وقت واحد، إذ أن الأبحاث حول أدوار الأطفال في العمل وتقويم اسهاماتهم بالنسبة للزمن وللمردود الفعلي يسهل تنظيمها وذلك بدمج الدراسات حول الأطفال مع مثيلاتها حول النساء. فهذان الصنفان من العمل يشتغلان دون أجر تقريباً ولايعترف بإسهامهما عادة بشكل رسمي. إذ أن الأطفال يعملون كبدائل لاقامتهم في البيوت ويؤلف الأطفال والنساء مشكلة بالنسبة لتعاريف العمل المربح والعمال. زد على ذلك فإن عمل كليهما يحتاج ان يُنظر اليه ضمن بيئتها ككل ومن ثم فإن ذلك يستدعي ايجاد مقارنة للبحث في أوضاع مختلفة. ومن الممكن أن تفيدنا هذه الاستراتيجية في تمكين الباحث من الملاحظة والتفاعل مع الناس دون اللجوء الى اختيار جماعة من عمر مُعيّن وحصر الاهتمام بها بشكل استثنائي منذ البداية. هذا وعندها يسهل فهم قضية مواقف الكبار تجاه الأطفال وعملهم عند تركيز البحث في كلا النساء والأطفال.

ولايؤيد هذا الفصل استخدام أي مصدر خاص من مصادر المعطيات أو سلوك مقاربة واحدة دون أخرى، وهو يحذّرنا من تسرّب بعض المحاباة الخطيرة الى هذه المنطقة المعقدة من مناطق البحث وتحريف وتشويه قوة أبصارنا، مما يدل على وجاهة تلك الأفكار الثقافية حتى بالنسبة لتقويم تلك الأحوال الاجتماعية والاقتصادية البنيوية التي تقدم لنا السياق الأساسي لإسهام الأطفال في الأنشطة الاقتصادية وللنظر بعين الاعتبار لبعض المعطيات المتوفرة حول عمل الأطفال في الهند وتقديم بعض الاقتراحات حول تحسين استراتيجية البحث. وبكلمة أخرى فنحن نؤيد البحث عن أسباب أعمق لفهم طبيعة وسعة إسهام الأطفال اقتصادياً ولفهم الأسباب الاقتصادية والثقافية لهذه الظاهرة. وهناك حاجة ماسّة لتطوير استراتيجية البحث بحيث نتأكد من أن الحقائق لم تشتبه علينا..

الملحق:

لقد استعملت الاصطلاحات التالية في الاشارة لنشاطات الأطفال والأدوار والمواقف المختلفة اربهاكا Arbhaka: هذه الكلمة تطلق على الطفل المولود حديثاً.

شي شو: تطلق هذه الكلمة على الطفل في الأشهر الأولى من عمره وحتى السنة أو مايقارب ذلك وتستعمل أيضاً للدلالة على الطفل قبل الاحتفال بتقديم أول وجبة من الطعام الصلب له التي تتم عادة عندما يبلغ الطفل الشهر السادس أو الثامن أو التاسع. وفي مصادر أخرى تطلق كلمة شي شو على الطفل دون السنة الثامنة من العمر.

بالا Bala: تطلق على الطفل دون الخامسة من العمر وتستعمل لتدل على اجراء فعلة قص شعر الطفل وتطلق هذه الكلمة بصورة عامة على حالة الطفل قبل سن البلوغ.

بوجاندا Poganda: تطلق على الطفل من السنة الخامسة حتى نهاية السنة التاسعة أو حتى السنة السادسة عشرة من العمر.

كيشورا Kishora: تطلق على الطفل من سن العاشرة الى السادسة عشرة أو من الحادية عشرة حتى السادسة عشرة ومؤنث هذه الكلمة هو كيشوري.

كومارا Kumara: يستعمل هذا الاصطلاح ليدل على حالة الولد قبل وصوله الى سن الابانايانا Upanayana: وهي سنة السماح له بدراسة المعلومات المقدسة وتستعمل هذه الكلمة للدلالة على الطفل الصغير بنظر القانون وتدل أيضاً على الشخص الأعزب غير المتزوج وهي موجودة في اللغات الاقليمية بشكل مُحرّف ومن وجهة ثقافية فالزواج يُضفي معنى النضوج والبلوغ على الطفل. أما بالنسبة للبنات فالكلمة تتحول الى كوماري Kumari.

ومن الحقائق الممتعة أن هناك جماعة في أقصى الزاوية الشمالية الشرقية للهند يدعون باسم راموس Ramos وهؤلاء يتبعون نظاماً متميزاً خاصاً في الاشارة الى الأشخاص في مختلف الأعمار. وهنا نقتبس ماذكره داسمانا Dhasmana عند قوله «حالما يكبر الأطفال يخاطبون طبقاً لأعمارهم فالأطفال في الثالثة يطلق عليهم اسم

انجا Anga . وجماعة الأطفال في هذا العمر يطلق عليهم اسم انجا كيدنج Anga Kiding وأما الأطفال مابين الرابعة والتاسعة فيطلق عليهم اسم هوم home والأطفال من هذا العمر يلعبون في القرية أثناء النهار وينتظرون رجوع والديهم بشغف عند المساء . وبعد بلوغهم التاسعة أو العاشرة ينفصلون عن بعضهم بالنسبة للأسماء التي تطلق عليهم وبالنسبة لنشاطاتهم . فالأولاد مابين التاسعة والرابعة عشرة يطلق عليهم اسم يابا Yapa وهؤلاء يساعدون والديهم في قطع الحطب وبعض الأعمال الزراعية الأخرى . ويطلق على البنات في هذا العمر اسم نيموم Nyimum وهُنّ يعتنين بالأطفال في المنزل ويجلبن الماء من مركز المياه ويحضّرن الطعام . أما الأولاد في سن الرابعة عشرة حتى التاسعة عشرة فيطلق عليهم غالباً اسم آمي ميتور Ami mitur والولد الصغير يطلق عليه اسم آمي او ميتور حتى يبلغ الرابعة من العمر وبعد ذلك يبدأ الطفل بتعلم خفايا القضايا الزراعية والصيد العادي وفي بعض الحالات يوضع الطفل عند إشراف شخص مُجرّب للتعليم كوالده أو عمه أو أي من اخوته الكبار[٢٩] .

وإن جمع المعلومات حول الاصطلاحات والأسماء التي تطلق على الأطفال في مختلف الأعمار والمعاني الضمنية لهذه الاصطلاحات في مختلف اللغات الهندية تؤلف مجالاً مفيداً ومثمراً للأبحاث .

ملاحظات :

* : تعمل كاتبة هذا المقال في مؤسسة الادارة الريفية في اناند - جوجارات في الهند وتقول انني اعترف بالشكر والامتنان للمساعدة التي قدمها ولدي موكول دوبي في تحضير الخطة الأولية لورقة العمل هذه وكذلك الشكر والامتنان لدعم زوجي الحاسم وهو شياماشاران دوبي . . ولقد قدم لي جوبو بيهاري باندا المساعدة الممكنة في الأبحاث ومكنني في التعرّف على مصادر مختلفة كانت مبعثرة في أماكن مختلفة . ولقد ساعدني بسخاء أيضاً (ماندا كيني خانديكار) من مؤسسة تاتا للعلوم الاجتماعية في بومباي وذلك في الحصول على المراجع المناسبة للأعمال المعاصرة حول عمل الأطفال في الهند . وعندما كنت أكتب وأراجع هذه الورقة حصلت على فائدة جلّى من المناقشات مع ادريان س . ماير ومع برايهاتي موخيرجي ومع سوماتي

مـوتاكـار. ومع جـايا رام باندا ومع بايدياناشـا سـارازاواتي. ويطيب لي أن أشكر ساتيشن اورورا وس. س. سونداران لمساعدتهما في عمل السكرتاريا وناريندرا ميني لضبط وفحص ثبت الأسماء.

[١] س. س دوبـي: قـرية هندية (لندن، روتليج وكـيـجـان بول ١٩٥٥) ص١٤٩.

[٢] تبلغ ذروة هذه المعتقدات في قصة ابيمانيو التي تظهر في قصيدة مهابهاراتا البطولية وهي تقول ان الطفل في بطن أمه باستطاعته امتصاص المعلومات النظامية. وتذكـر القـصـة أنه بينمـا كـانت سـوبهـادرا الأم تتلقى المعلومـات من زوجـهـا حـول الشاكرافيوها (وهي تشكيلة من الجيش معقدة لايمكن لأي عدوّ اختراقها) كـان طفلها في بطنهـا يصـغي ويسـتـمع باهتـمـام. ولسـوء الحظ اسـتـغـرقت الزوجـة في النوم في منتصف الحديث عن التشكيلة الحربية ولم يستطع الزوج إتمام الإدلاء بمعلوماته لها. ولـم يسـمع الطفل (ابيـمـانيـو) وهو في بطن أمّه سـوى المعلومـات التي تذكـر كـيـفـيـة الدخول الى القلعة ولـم يسمع كيفية الخروج منها. وهكذا نما هذا الطفل وهو مُزوّد بهذه المعلومات الناقصة التي كانت سبباً في موته فيما بعد وهو في السادسة عشرة من العمر. إذ أنه دخل القلعة كمحارب حقيقي وحارب بشجاعة حتى استولى عليها. ولكنه لم يعلم كيفية الخروج وهكذا وجد نفسه عاجزاً عن الدفاع عن نفسه وأخيراً قُتل.

[٣] ب. ساراسواتي: صناعة الفخار والحضارة الهندية (نيودلهي، منشورات ابينار Abhinar.

[٤] س. س دولـي: قـبـيـلـة الكامـار (لوكنـو، الناشـرون العـالميـون ١٩٥١ ص٨٦-٨٧).

[٥] ك. ثروسو: قـبيلة الدوروا في باسـتـر (كـاليكوتا، المسح البشـري للـهند، ١٩٦٥).

[٦] ج. شاه: الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في تشودراس. دراسة جديدة (سورات مركز الدراسات الاجتماعية).

[٧] **ت.ب نايك وم.ج حـازاري وج.ب بانديا، شـعب الكولاج في جوجارات**: دراسـة اقـتـصـادية وخطة من خطط التنمـيـة (مـؤسـسـة البـحـوث والتدريبات) ١٩٧٩ .

[٨] **س.ل. دوشي**: شـعب البـيل Bhils (نيودلهي. شركة سترلنج للنشر، ١٩٧١).

[٩] **د.ل.ب راد**: تحليـلات حـول الديانة والقـرابات والاقـتـصـاد في جـاتابوس. وهي قـبيلة ثانوية ملحقـة تعيش في اقليم اندرا براديش. مـأخـوذة من أطروحة الدكتوراه التي لم تنشر. جامعة اندرا ١٩٧٠ .

[١٠] **د.ج. داندا**: بين شعب ديماسا في اسام: دراسة عرقية (نيودلهي شركة سترلنغ للنشر) ١٩٧٨ .

[١١] **س.فون فورير هيمندورف**: شعب الجوند في اندرا براديش (بومباي. مؤسسة فايكساس للنشر ١٩٧٨ .

[١٢] **مـثلاً: س.س ديوبي ١٩٥٥ وأ.د. كـوتي**: الزواج والقـرابات في مجتمع جزري (يلهي، المؤسسة الوطنية للنشر ١٩٧٢ وم.ن سرينيفاس: القرية التي لاتنسى (ديلهي مطبعة جامعة اوكسفورد ١٩٧٦).

[١٣] **م. ماثيو**: النساء العاملات في القطاع غير المنظم لصناعة ليف جوز الهند في كيرالا. برعاية ي.س.س.س.ر كوتايام ١٩٨٩ (المؤسسة الهندية للدراسات الاقليمية).

[١٤] **س. جيتلي**: تأثير التنميـة على المرأة الـريـفـيـة. دراسة مـيدانيـة من (UP) الغربية برعاية ي.س.س.س.ر جامعة بنارس الهندوسية ١٩٧٩).

[١٥] تشمل الصناعات التي تجري بعضها في المعامل وبعضها في البيوت والتي يشتغل فيها الأطفال بأعداد كبيرة مايلي: صناعة البيدي (أوراق اللفائف) وصناعة النسيج (القطني والحريري والصوفي) والتطريز، وصناعة السجاد، والطباعة اليدوية، وصناعة الآجُر، والفخار، وصناعة الشموع، ودبغ الجلود، وصناعة الأحذية، وصناعة ليف جوز الهند والحبال، وصناعة عيدان الثقاب والميكا

والشيلاك، وصناعة الألعاب والأزرار وحلج القطن وصناعة الخيزران وصناعة مغلفات الرسائل وصناعة القرون وتنظيف وكوي الملابس وصناعة تبييض المنسوجات وطباعتها، وصناعة عمل الآجر.

[١٦] أعلن امتناني وشكري لزوجي الأستاذ س. س دوبي الذي يعمل حالياً كزميل في المؤسسة الثقافية للتخطيط والادارة في نيودلهي. وكان في ذلك الحين نائب رئيس جامعة جامو، وذلك لتقديمه هذه المعلومات، وقد احتوى برنامج التعليم غير الرسمي في الجامعة على مادة اكتساب المعلومات الأساسية حول سكان الريف في الولاية وهذه مادة أساسية في البحث.

[١٧] أ. ن. داس: «حول الاستعباد البشري» في مين ستريم ١٩٧٦ العدد ٣٥.

[١٨] ك. شودوري: «العمل الاستعبادي» من مجلة الاقتصاد والسياسة الأسبوعية ١٩٧٦ العدد ١٠.

[١٩] هـ. دالفي: ماهاراشترا «العمل الاستعبادي مستمر» من مجلة الاقتصاد والسياسة الأسبوعية ١٩٧٧ العدد ٢٢.

[٢٠] س. د. كولكارني: «ماينوف على قرن من الطغيان»: من مجلة الاقتصاد والسياسة الأسبوعية ١٩٧٥ العدد ١٠.

[٢١] ر. ب. س بونوال: «العمل الاستعبادي» من مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٧٦ العدد ٥.

[٢٢] م. تياشيتي: «نظام الجيتا والقانون» من مجلة الشؤون الاجتماعية ١٩٧٦ العدد ٥، ٦.

[٢٣] ج ليسا - وأ. ن واس: «أوريشا» دراسة ميدانية للفقر والعبودية. من نشرة مؤسسة العمل الوطني ١٩٧٦ العدد ٥.

[٢٤] أعترف بالشكر والامتنان لوبيتاجيه من جامعة جواهر لال نهرو لإعدادها نبذة حول اسهام الأطفال في الاقتصاد المنزلي لعمال المزارع في اسام وهي جزء من أطروحة الدكتوراه التي تُعدّها لتقديمها لجامعة اسكس.

[٢٦] مثلاً: لقد قسم برادهان العمل المنزلي الى الفئات التالية:

١ ـ الأعمال المنزلية كالتبضّع واعداد الطعام وطهيه والغسل والتنظيف، العناية بالأطفال والمرض والشيوخ في الأسرة.

٢ ـ النشاطات الاجتماعية والاحتفالية.

٣ ـ جمع السلع المجانية (الفواكه البرية، الخضروات والسمك، الطرائد الصغيرة، روث البقر، والحطب للنار والأعشاب الخ. . .) ثم جلب مياه الشرب والعمل في الحدائق (هذا النشاط لايحسب اذا قام به العامل في مزرعته).

٤ ـ الانتاج واصلاح وصيانة المواد الاستهلاكية التي تستعملها الأسرة (خياطة الملابس، العناية بالثروة الحيوانية التي تستعمل في المنازل، تحسين واصلاح المنازل الخ. . .

٥ ـ البطالة غير الطوعية غير المذكورة في أية فئات أخرى.

ويجب اعتبار النشاطات رقم (٣) ورقم (٤) كنشاطات مربحة مع ان برادهان قد حذّر بأن بعض النشاطات في رقم (١) مربحة أيضاً. وقد اقتبست هذه المعلومات على يد د. جين، وم. تشافر في «بحوث ميدانية حول البيوت الريفية» وخصوصاً قضية توزيع الوقت. المجلد الثاني والثالث (نيودلهي مؤسسة الدراسات الاجتماعية ١٩٧٩).

[٢٧] لقد حصل تمويل مشروع البحوث من قبل Icssr وهو متوضع في المؤسسة الهندية للإحصاء نيودلهي.

[٢٨] لقد اتجه انتباهي لهذه التفسيرات على يد سارا داماني من المؤسسة الهندية للاحصاء نيودلهي.

[٢٩] م. م. دهاسمانا. علم الاجتماع لدى شعب الراموس في اروناشال براديش. أطروحة الدكتوراه جامعة جوهارتي ١٩٧٨.

الفصل الثامن

الأنشطة المنزلية وغير المنزلية لدى الشباب

قضايا صياغة النماذج والمعطيات والتقديرات الاستراتيجية

بقلم مارك ر. روزينزفيغ (*)

Mark R. Rosenzweig

أولاً: المقدمة:

لكي نبدأ في فهم أدوار الأطفال الاقتصادية واسهاماتهم علينا دراسة الطريقة التي تُوَزَّع بها الموارد بين أفراد الأسرة وبين الأنشطة، وإن إحدى الطرق المفيدة في هذا المجال صياغة النماذج العائلية وفحصها ومقابلتها مع المعطيات المناسبة حتى تضيق مجالات المداخل الاختيارية التي تصف السلوك المنزلي مع مايرافقها من ملابسات سياسة. وفي هذا الفصل حاولت وصف ومقارنة عدد من المتغيرات في النماذج الاقتصادية للأسرة وفي سلوك الشباب، والتي تختلف طبقاً لكون أسواق العمالة تنافسيّة أو كاملة. وفيما اذا كانت أنشطة أفراد الأسرة وتقنياتهم المرافقة قد دُرست بشكل وافٍ» وبعدها حاولتُ مناقشة أنواع معطيات الدراسات الصغرى اللازمة لاستخدام النماذج بشكل تجريبي بحيث تقدّم لنا أفضل الفوائد، مع الانتباه لإجراء تقديرات وافية لأسُس السياسة المرسومة وتقديرات للتحقق من صحة النماذج. وقد نظرتُ أيضاً بعين الاعتبار الى الاستراتيجيات المناسبة لتلك التقديرات وللمطبّات الموجودة في مثل تلك الحالات والنماذج.

وفي آخر البحث طُبِّقت المنهجية على المعطيات الواردة من ريف الهند، مع التأكيد بوجه خاص على العلاقات المتبادلة مابين استخدام النساء الراشدات

(الأمهات) وبين الدوام الرسمي واسهام القوى العاملة للذكور والإناث في هذا المضمار. إذ أن التقديرات حول واقع نسبة أجور الأطفال والراشدين وتغييراتها وواقع تغييرات العمل على سلوك الشباب حسب الجنس قد بحثت.

ثانياً: المنزل بالنسبة للسوق:

١ ـ النماذج الأساسية:

أ- الفرضيات والبُنية:

عند صياغة نموذج للسلوك البيتي يمكن أن تُبيّن أهمية الفرضيات حول بيئة سوق العمالة عن طريق النظر بعين الاعتبار الى حالتين مركزيتين محوريتين: الأولى تفترض ان هناك سوق تنافسية كاملة مخصّصة لخدمات العمال من جميع أفراد المنزل (الوقت) أو من العمال العاديين، بحيث يستطيع كل واحد من هؤلاء بيع وقته أو وقتها بسعر معين (نسبة الأجور) دون وجود أي خطر أو تكاليف للبحث عن العمل. أما الحالة الثانية المُترَفة والتي بُحثت في القسم الثالث فهي حالة يتمتع بها أهل البيت بالحكم المطلق، فليس هناك من أسواق لخدمات العمالة وهنا يعمل أفراد المنزل في إنتاج بعض السلع التي إما أن يستهلكوها أو يبيعونها في أسواق الإنتاج. وبينما لانجد في أي من هاتين الفرضيّتين صورة دقيقة للاقتصاد الراهن، إلا أنهما ربما أفادتنا في تقريب بعض الأوضاع والخلفيّات الخاصّة.

هذا ومن الممكن أن يكون نموذج التسلط مناسباً لحالة اقتصاديات الأراضي الزائدة في افريقية.

وأما نموذج السوق فمن الممكن أن يكون مناسباً كمناطق الريف في الهند حيث تراعى نِسَب الأجور المدفوعة لكلا الجنسين ولجميع الأعمار (ويشمل ذلك الأطفال أيضاً) وحيث يقوم معظم أفراد المنازل بشراء أو بيع خدمات العمل كما سنرى أدناه. وتتقرر ملاءمة ومناسبة هذا النموذج طبعاً عن طريق الدرجة التي لاتتعارض فيها الملابسات والتنبؤات المرفوضة مع المعطيات.

وإن المقدمة المنطقية الأولى التي تتناول بحث النماذج المنزلية طبقاً لصياغتها في التقاليد الكلاسيكية الجديدة هي ان العائلة بصفتها وجوداً مُوحّداً لذلك فهي

تُكبِّر أيّة مصلحة عامة أو أي عمل مفُيد. ولذلك تؤخذ فيه الرغبات المفضلة لجميع أفراد العائلة بعين الاعتبار. هذا وإن أبسط نماذج امدادات العمل المنزلي تتولى الزيادة في قيمة إحدى الأعمال المفيدة التي يقوم بانجازها اثنان من أفراد العائلة (وهما الزوج والزوجة) والتي تخضع للقيود الزمنية المُتاحة أو الميَسّرة لكل منهما وللقيمة العملية في السوق بالنسبة لذلك العمل المتيسّر[١] وتُمثّل السلع المنزلية والحالة هذه الوقت المتاح للزوج والزوجة (وقت الفراغ) بالاضافة الى بعض السلع اللازمة لاستهلاكهما معاً والتي يستطيعان شراءها من المكتسبات والأرباح التي يحصلان عليها عند العمل في سوق العمالة. وهكذا فإنّ كلا الزوجين يوزّعان الاستفادة من الزمن بغُية مضاعفة فائدتهما الإجمالية. هذا ولا يصف النموذج المذكور كيفية تشكّل الاتفاقيات حول توزيع الموارد على الأفراد ولايُقدّم وصفاً لمستويات الفوائد النسبية التي يحصل عليها أفراد العائلة ولكنه بدلاً من ذلك وبوجود مثل هذا العمل المفيد مع بعض الخصائص الكلاسيكية الجديدة، فهو يُقدّم مجموعة من الملابسات المضمومة بشكل أجوبة تتعلق باستهلاك ومساهمة كل فرد من أفراد المنزل في التغيرات في الأجور ونِسب المداخيل.

واذا وسّعنا هذا الإطار بحيث يشمل أنشطة الأطفال، فإن هذا يُعتبر عملاً مستقيماً واضح المعالم. فإذا أردنا النظر بعين الاعتبار الى أنشطة الأطفال الرئيسية بصورة عامة والى الأنشطة التي نحصل عليها بسهولة من معطيات الدراسات، عندها علينا اعتبار أي عمل منزلي مفيد تبذله العائلة للحصول على سلعة نسميها (X) والزمن اللازم لعمل الأم والأب: h^L, w^I والزمن اللازم لتعليم الأطفال (أي لكل طفل بمفرده) (W) (ولنفرض أن هذا الزمن متساوي بالنسبة لجميع الأطفال) هو c^E, c^L وان عدد الأطفال هو (n) عندها يمكن توسيع النموذج بحيث تؤخذ التوزيعات التفاضلية من الأطفال بعين الاعتبار وذلك باضافة السلع المخصصة لكل جنس أو حتى المخصصة للأطفال[٢] وهذا التوسع الأخير سوف يدل ان الزمن الذي يحتاجه الذكر والأنثى في العمل المنزلي أو في العمل المدرسي لاتعامله العائلة كبديل تام وسوف نعالج هذه القضية في الفصل الخامس من هذا الكتاب. وفي كل عام يمكننا في هذا النموذج أن نعتبر أن العائلة أو أولئك الأشخاص الذين بيدهم الحل

والربط وإعطاء القرارات في العائلة قد أخذوا بعين الاعتبار مصلحة الأطفال اذا افترضنا أن وقت الفراغ والتعليم يزيدان في مصلحة وفائدة الطفل[٣].

ومن المفروض ان كل ولادة وكل إنجاب في محيط العائلة يسبب استهلاكاً جديداً للموارد، وبالعكس تُنقص أعباء ذلك استهلاك في حالة استعمال وسائل منع الحمل بنسبة ندعوها n^p لكل طفل بحيث أن انتاج متطلبات التعلم يستلزم كلاً من وقت الطفل ec^I والسلع المشتراة e^x (مثلاً الكتب والأساتذة الخ . .) فإذا أعطينا القيود المفروضة على مجموع الأزمنة المُتاحة لكل أسرة وكل فرد من أفرادها عندها تصبح أثمانه e^p, x^p, e^x, x والأجور المقدّمة لاستعمال وقت كل فرد من أفراد العائلة لقاء أنشطة في سوق العمالة بالنسبة لمجموع الموارد والمداخيل الكاملة للعائلة مقررة. والأغلب أن تقوم الأسرة بزيادة الأعمال المفيدة (١) الخاضعة لقيود الدخل الكاملة (٢) كما يلي:

$$(1)\ U= u^{C}x,\ c^{i},\ C^{E}, w^{i},\ h^{i},\ n,\ c^{E} = e(\ c^{I}c,\ c^{x})$$

$$(2)\ F= V+w^{r}w^{W}+h^{r}h^{W}+nrcc^{W}$$

$$=\ w^{w}w^{l}+nle^{p}e^{x}+\ n^{p}+c^{w}\ (c^{1}+ec^{1})+\ n^{w}h^{1}+\ x^{p}\ x$$

حيث (V) تمثل الدخل الخارجي المنشأ من الثروة الحاصلة من الهبات بينما تمثل c^r, h^r, w^r مجموع الأوقات المتاحة للأم والأب ولكل طفل بمفرده.

وكما نرى من المعادلة رقم (٢) تكون مجموع مكتسبات الأطفال = $(c^w\ (c^r c^{-l} ec^{-l})n)$ أما نفقات التعليم فهي $c^w e^1 cn$ ومجموع تكاليف التعلم المباشر هي $e^p e^x n$ ولقد أولت أدبيات هذه المعطيات العناية الفائقة لهذه التواصلات في قيود الميزانية (ويليس ١٩٧٣) (وبيكر ولويس ١٩٧٣ وتوماس ١٩٧٨) والتي تظهر من الفرضية المُبسّطة والتي تقول ان جميع الأطفال يحصلون على موارد متساوية. وبينما نجد انه من الواضح ان مجموع التكاليف التي يتكبدها الأهل عند ورود مولود جديد اضافية تعتمد على كمية الموارد (ec^1, c^1, e^x) التي سوف تنفق على هذا الطفل. وان مجموع تكاليف زيادة مستوى التعليم ولنقل لكل طفل تعتمد على عدد الأطفال المختارين أي على الرمز (n). ويمكن عندها أن نظهر بسهولة ان وجود مثل

هذه التداخلات لاتقدم لنا أي تنبؤات قابلة للفحص أو ملابسات تكتنف السياسة المتبعة، أكثر مما هو متضمن عن طريق النماذج الكلاسيكية الجديدة (غير المتداخلة في الموضوع) أو أية استراتيجيات لتقديرات مختلفة (ريزنزوفيغ وولبين ١٩٨٠ب). وسنناقش فيما يلي هذه الملابسات.

ب- الملابسات الخاضعة للفحص:

يقدم هذا النموذج بعض المعادلات المطلوبة لاختيار المتغيرات المختارة $w^l, h^l,$ c^l, ec^l, n, x, e^x وكل منها عبارة عن عمل تُؤدّيه نفس مجموعة المتغيرات خارجية المنشأ في الأسعار والمدخول وهي:

$$w^w, h^w, c^w, n^p, x^p, e^p, v$$

أي أن

$$w^L = w^w(w^w, h^w, c^w, n^p, x^p, e^p, v)$$

$$n = n^w(w^w, h^w, c^w, n^p, x^p, e^p, v) \quad (٣)$$

$$e^x = e^w(w^w, h^w, c^w, n^p, x^p, e^p, v)$$

وتنتمي التنبؤات حول هذا النموذج الى الترافق الجزئي مابين المتغيرات الخارجية المنشأ والمتغيرات الداخلية المنشأ في كل من هذه الأعمال المخصّصة للطلب ولتوضيح المحتوى التنبؤي لهذا النموذج يجب اعتبار التأثيرات المنفصلة لأي تغيير في أجور الطفل هي: C^w وأجور الأم W^w وتأثيره على وقت عمل الطفل وهو كما يلي: = $1^{er} = c^r - ec^1 c^{-1}$

ووقت العمل للأم وهو كما يلي: $1^w = w^r - w^l w^{-1}$

وهذه النتائج المتنبأ بها والمُقدّرة طبقاً لأفضل مايكون من القيم (تكبير المنفعة) المتغيرات الاختيار من الممكن تحليلها الى تأثّر الأسعار بثوابت المنفعة وتأثر الدخل بثوابت الأسعار.

وهكذا يصبح تأثير أجور الزوجة على زمن عملها مع اعتبار جميع الأسعار الأخرى والمدخول غير المكتسب من الثوابت وهو كما يلي:

$$(4)\quad \frac{d1^{w}}{dw_{w}} = \frac{w^{d1}}{dw_{w}} \Bigg|\, u=\bar{u} \qquad = \overset{w}{1}\ \frac{d1^{w}}{dw_{w}}$$

وبشكل مشابه

$$(5)\quad \frac{d1^{w}}{dw_{c}} = -\frac{w^{d1}}{dw_{c}} \Bigg|\, u=\bar{u} \qquad - i^{c}\ \frac{w^{dl}}{df}$$

$$(6)\quad \frac{d1^{c}}{dw_{w}} = -\frac{d\,(1+2)_{ec\quad c}}{d^{w}w} \Bigg|\, u=\bar{u} \qquad - l^{w}\ \frac{dl^{c}}{df}$$

$$(7)\quad \frac{d1^{c}}{dw_{c}} = -\frac{d\,(1+1)_{ec\quad c}}{d^{w}c} \Bigg|\, u=\bar{u} \qquad - l^{c}\ \frac{dl^{c}}{df}$$

والتنبؤات حول الاطار الكلاسيكي الجديد (دون اللجوء الى فرضيات أخرى) موجودة في الاصطلاحات الأولى الموجودة على الجانب الأيمن في كل من هذه التعابير . وفي هذه الأمثلة (هناك مجموع قدره ٢٥ في النموذج الموصوف هنا) وتكون التنبؤات كما يلي : / ١/ الحدود والشروط الأولى في رقم (٤) ورقم (٧) يجب أن تكون موجبة . / ٢/ والحدود الأولى في الأرقام (٥) و(٦) يجب أن تكون متساوية مع أنه لم يشر اليها بأنها كذلك .

ومع انه ليس من المستغرب أن يؤدي ارتفاع قيمة وقت السوق الى التبدّل والاتجاه نحو عمل أي دخل حقيقي ثابت ، إلا أن تناسق تأثيرات السعر المحقق على ثوابت المنفعة المتضاربة ظهر بوضوح ، فهو يشير الى ملابسات عامة ضمن إطار الطريقة الكلاسيكية الجديدة وتنحصر هذه الملابسات في العلاقات المتبادلة للخيارات المنزلية . ويوحي لنا النموذج المذكور في المثال أنه لو كان هناك تغيير ثابت في أجور الأطفال بالنسبة لأجور الأم في سوق العمالة في زمن محدد عند ذلك سوق تنشأ نتيجة مشابهة بالنسبة لأجور الطفل في سوق العمالة في زمن محدّد نظراً لتغيير أجور الأم . . وهكذا وكنتيجة للعلاقات المتبادلة (نتائج تضارب الأجور) بالنسبة لوضع مقومات العمل داخل الأسرة . وعندها يحدث تغيير خارجي المنشأ في أحوال سوق العمل بالنسبة للاناث الراشدات وهذا يؤثر على استخدام الأطفال والعكس

بالعكس، بغضّ النظر عن المدى الذي ينظر فيه أرباب العمل الى الأطفال والى النساء الراشدات كبدائل.

ويسبب عجز النموذج عن التنبؤ كيف ان قضية تغيير الدخل سوف تؤثر على الطلب بالنسبة لسلعةٍ ما، لذلك لم نلاحظ أي ذكر لهذه التغييرات من رقم (٤) حتى رقم (٧) وهي التي تحتوي على التأثيرات الواقعية، على الدخل[٤] والحقيقة انه اذا ماعملت الزيادة في الدخل على زيادة الطلب على السلعة عندها من الممكن ان نرى ان النموذج يعجز عن التنبؤ بما يحدث لمستوى المجموع الكلي للزمن (غير المحسوب في سوق العمالة) لأي شخص عندما ترتفع قيمة ذلك الوقت. إن نتائج ثوابت المنفعة ونتائج دخل ثوابت السعر متعارضان ولما كان من الممكن الحصول على تقديرات نتائج الدخل عندما نطبق المعادلة: DZ/ DF= DZ/DU حيث تكون Z رمزاً لأي متغيّر في الخيار، عندها يسمح للتقديرات الإجمالية أو تأثيرات الأجور غير المكافأة وتأثيرات الدخل بإجراء فحص للنموذج. زد على ذلك اننا اذا أعطينا مستويات متدنية لعمل الأطفال 1^C يمكننا أن نلاحظ ان التقديرات في المعادلة رقم (٥) ورقم (٧) وهي نتائج التغيرات غير المكافأة نتيجة لأي تغيير في عمالة الأطفال، ستكون قريبة في حجمها من نتائج أجور الأطفال بالنسبة لثوابت المنفعة مع تحاشي الوقوع في الحاجة لتقدير تأثيرات الدخل عند فحص النموذج وذلك عندما ننظر الى أدوار الأطفال بعين الاعتبار.

هذا ويجدر بنا أن نلاحظ أن قدرة الهيكل الكلاسيكي الجديد على التنبؤ بالدرجة التي تُفرض فيها البُنية أو الفرضيات الاضافية على الوظائف المنفعية غير الملاحظة، فالمحتوى المُتنبأ به للنموذج الموصوف مأخوذ بصورة قطعية من المجموعة النموذجيّة الضعيفة نسبياً للفرضيات الكلاسيكية الجديدة والتي تحدد معقولية أولئك الذين يصنعون القرارات النهائية الحاسمة في العائلة مثل تعدّي قضايا التفضيل. وتكمن المشكلة في أساليب الفحص والاختبار فيما اذا كان من الممكن ان تكتسب بعض الملابسات المرموقة (التنبؤات) من نموذج ذي بنُية أكثر دقة اذا أدّت مثل تلك الاختيارات الى نبذ أي من هذه التنبؤات. فليس إذن من الواضح ان تكون أي من مجموعات الفرضيات مسؤولة وهكذا أي جزء منها، وفيما اذا كان من الواجب نبذ المقاربة بأجمعها والحقيقة أن نشوء هذا الغموض راجع الى عدم قدرتنا على رفض

الفرضيات البنيوية المفروضة على الوظائف المنفعية مادام أنه من الصعب علينا ملاحظتها ومع ذلك فعلينا أن نلاحظ أن هيكل القضية يسمح بوجود بعض المواصفات والضوابط النظرية الاجتماعية ذات المنشأ الخارجي التي تختص ببعض الأذواق أو الخيارات مثلاً التحريم الديني لعمل الاناث، الأمر الذي يقدّم لنا بعض الملابسات المرموقة في مثل هذه المتغيرات الى الدرجة التي تتأثر فيها أدوار النساء وسوف نعالج هذه المتغيرات في الفقرات التالية.

جـ- صلة السياسة المتّبعة بهذا الموضوع:

إن معرفة وتقدير العلاقات القائمة مابين متغيرات الاختيار ذات المنشأ الخارجي وبين المتغيرات ذات المنشأ الداخلي من مجموعة المعادلات البيئية للطلب رقم ٣، لاتعطينا هذه المعلومات الكافية لاختيار النموذج فحسب ولكنها مسؤولة أيضاً عن الإجابة على عدد من الأسئلة ذات الصلة بالسياسة المتّبعة. ومن الواضح أن تأثيرات الأجور المذكورة في المعادلات ابتداء من رقم (٤) حتى رقم (٧) إنما تدل على كيفية تغيير عمل الاناث والراشدات والأطفال وذلك بتغيير الاستجابة لبعض النقلات ذات المنشأ الخارجي في مستوى تركيب عملية الطلب (أي طلب العمالة) وهذا مظهر يهتم به المخططون. والأهم هو ان مثل هذه التفاسير تدل أيضاً على ترتيب النتائج المرافقة لعمليات الفصل المختلفة في أي سوق من أسواق العمالة. هذا وان أية تأثيرات لأية إعانة معطاة أو أيّة زيادة في أجور الاناث الراشدات على تخديم الأطفال مثلاً إنما تتأكد بشكل مباشر بعد دراسة تقديرات المعادلة (٦).

وفضلاً عن الاشارة الى تأثيرات تداخل الأسعار، فإن المعلومات عن الأجور والدخل من الممكن استعمالها أيضاً لحساب نتائج فرض القيود الكمية على المتغيرات السلوكية. ويظهر هذا النوع من التداخلات مناسباً بصورة خاصّة لدراسة أنشطة الأطفال بقوانين التعليم الإلزامي وتحريم عمالة الأطفال. ولقد تغاضى الباحثون الاقتصاديون الذين يستخدمون النماذج الكلاسيكية الحديثة عن تلك الحقيقة التي تقول ان المعلومات حول تأثرات الأجور تترجم حالاً الى علاقات القيود الكمية. ومع ذلك فمن السهل أن نبين أن تأثير أي تغيير صغير ذي منشأ خارجي مفروض بالنسبة للتوازن المبدأي في مستوى أو كمية الزمن اللازم للطفل في سوق العمالة

على مستوى عمل الاناث الراشدات الموجه نحو سوق العمالة بالمعادلة الآتية :

$$(8) \quad \frac{d1^{w}}{d1^{c}} = \frac{(d1^{w}/ d^{w}c)}{d1^{c}/ d^{w}c} \Bigg|_{u=\bar{u}}^{u=\bar{u}}$$

أي أن مجموع التأثيرات على العمل الذي تقدمه النساء ويُسبّب تقليصاً خارجي المنشأ على عمل الأطفال المسموح به مساو للنسبة مابين تأثير ثوابت المنفعة لأجور الأطفال على أوقات عمالة سوق الاناث (معادلة رقم ٥) وبين تأثير ثوابت المنفعة لأجور الأطفال على الأطفال أنفسهم والذي يظهر في المعادلة رقم (٧)[٥]. ولما كانت النسبة الأخيرة (كما رأينا) موجبة حتماً لهذا فإن إدارة تأثير تقييد العمل المُقدم للسوق من قبل الأطفال تتم عن طريق تأثير أجور الطفل على عمل الزوجة ويشار الى هذا في المعادلة رقم (٥) التي تقدم لنا تقديراً مناسباً لتأثيرات الثوابت المنفعيّة للأجور. وهكذا وبشكل مشابه نجد أن تأثير فرض سن معينة لترك الطفل للمدرسة (وهذا يزيد في وقت العام المدرسي ec^{1}) على الاناث الراشدات وأعمالهن ويمكن حسابه من التقديرات في المعادلة $dl_{ec}/dw/w\text{-}u\text{=}u$ والمعادلة dl^{c}/dw_{c}. فالنتائج المحتملة لكلا الكمية والتغيرات الطارئة للأسعار في أسواق العمالة يمكن تأكيدها والحالة هذه من دراسة معادلات الطلبات المنزلية حتى حيثما تكون أسواق العمالة تنافسيّة حرّة.

٢ - المزرعة أو نموذج العمل المنزلي للعائلة:

من الممكن تبني اهتمام الهيكل الأساسي لسياق السوق بحيث تؤخذ قضية توزيع الموارد المنزلية بعين الاعتبار. مثلاً وقت الأطفال وحصره بإنتاج السلع المطلوبة للسوق كما هو الحال في العائلات التي تعمل في المزارع. والآن دعونا نصف عملية إنتاج أية سلعة من صنع منزلي مطلوبة للسوق بالمعادلة التالية :

$$(9)\ Y = T\,(L^{c}, L^{w}, L^{h}, k)$$

حيث تمثل L_1(c, w, h=i) المجموع (أي مجموع كميات العمل العائلي والمأجور لعمالة الأطفال ومجموع عمل الراشدين من الذكور والاناث وحيث تمثل

K خط القوة الموجّهة في مدخولات انتاج المزارع (الأرض والأسمدة الخ . . .) . وعند ذلك، فإذا اعتبرنا العمل المأجور وعمل العائلة الذي يؤديه الأطفال من نفس العمر ومن نفس الجنس بديلاً للانتاج في المزارع عندها تصبح ثوابت ميزانية الأسرة في المزرعة بالشكل التالي :

$$(10)\ F = (V + w^r w^w + h^r h^w + n^r w_c + p_y y - L_w - i^w) w^w$$

$$- (L_n - 1^h) w_h - (L^c - nl^c)\, w_c - p_k k = w_{ww} i\ )$$

$$+ w_{hh} 1 + n\,(p_e, x_e, p_n, w_c, (c^1 + e^1 c))$$

حيث تمثل p_k وp_y أسعار السوق لـ (k) و(y) وتزيد أسرة المزرعة في المنفعة التي ذكرت في المعادلة رقم (١) الخاضعة للمعادلة رقم (١٠) ويمكن أن نفهم فوراً أن التنبؤات الكيفية للنموذج الأساسي لاتتأثر اذا نظر بعين الاعتبار لقضية إنتاج المزرعة، وذلك لأنه سواء كانت الأسرة تستأجر عمالاً لاتمام العمل أو انها توزع أوقات أفرادها في العمل في المزرعة وفي سوق العمل أيضاً، بحيث يصبح وقت كل فرد من أفراد العائلة مساوياً لأجور السوق المناسبة (روزنزفيج ١٩٧٨) وهكذا تصبح تأثيرات الأجور على مجموع امدادات العمالة للأنشطة غير المنزلية في المزرعة هي نفس تلك التأثيرات التي وصفت في المعادلات ٤ ـ ٧ .

وهناك إحدى الملابسات الاضافية الهامة في إطار المزارع وهي أن متغيرات الانتاج في المزارع وأسعار الزاد والعوامل ذات المنشأ الخارجي (نوعية الأرض) وأسعار الانتاج، والتغيرات الزراعية التقنية، كل هذه تؤثر في قرارات الأسرة بالنسبة للتزود بالقوة العاملة أو بتعليم الأطفال والاستهلاك وهكذا تدخل جميع معادلات متطلبات الأسرة في هذا المجال. ولكن وما دام ان القيم الزمنية لم تتأثر بالتحولات التي حصلت في هذه المتغيرات مع إعطاء السوق كحافز للعمل، لهذا فإن مثل هذه المتغيرات التي تؤثر على انتاج المزرعة سوف تؤثر على المتغيرات في الاختيار وما ذلك إلا لأنها تعمل على تغيير الدخل. هذا وان متغيرات انتاج المزرعة لاتسبب أي تأثيرات بديلة في وضع السوق بشكل كامل باعتبار انها قد أعطت مواصفات النموذج. وهناك استثناء هام لهذه القاعدة وهو حيث يتأثر مردود التعليم بمتغيرات

الانتاج التي لم تحدد بمزرعة معينة أي التغيرات التقنية . وحتى لدى وجود أسواق كاملة وتامة التجهيز لتشغيل الرأسمال البشري ، فإن مثل هذه التغيرات في البيئة سوف ينتج عنها نتائج نؤثر على الدخل وعلى البدائل ولكن ذلك يشمل العائلات ذات المزارع والعائلات التي ليس لها مزارع وهكذا فبينما نجد أن مستويات الاسهامات التي يقوم بها الأطفال وأمهاتهم ومجموعة من الممكن أن تختلف بالنسبة للأسر المالكة للمزارع أو الأسر غير المالكة ، وفي نفس سوق العمل ولكن استجابة هذه العائلات للتغيرات في الأجور وغيرها من التغيرات في الأسعار عادة ماتكون متشابهة .

٣ ـ تقسيم وتوزيع الوقت والانتاج المنزلي :

لم تذكر النماذج الموصوفة في المعادلات رقم (١) و(٢) ورقم (١) و(١٠) شيئاً حول تقسيم وقت أفراد العائلة ضمن الأعمال المنزلية . ولقد بذلت مجهودات كبيرة في السنوات الأخيرة لجمع معلومات مفصّلة حول مثل هذه الأنشطة . (انظر بوليير Boulier ١٩٧٦ ودافانزو Davanco ولي Lee ١٩٧٨ واندرسون ١٩٧٩ حول وصف ثلاث حالات من الدراسات في جزر الفلبين وفي ماليزيا وغواتيمالا) وذلك استجابة لمتطلبات تطور هيكل الانتاج المنزلي مع التشديد على قضية تكاليف الأنشطة العائلية[٦] ولكن لم يبذل سوى اهتمام قليل بالنسبة لفائدة مثل تلك المعطيات في معرفة السلوك العائلي ومقارنته بالتكاليف الباهظة (لجمع المعلومات) ولا في المدى الذي يقدم لنا فيه مقارنة الانتاج المنزلي أي ملابسات للفحص عدا عن تلك المسببة والمولدة من الاطار الكلاسيكي الجديد الأساسي كما وصفنا سابقاً .

لاحظ أولاً أنه من الممكن تعديل النموذج الأساسي بحيث نأخذ بعين الاعتبار الاستعمالات المختلفة للوقت المنزلي عدا عن الفائدتين المذكورتين في (c^1, ee^1) وذلك بتقسيم (c^1) الى استعمالات زمنية مميزة والتي تدخل نطاق المنفعة العامة كسلع وهكذا توسّع معادلات الطلب العائلية المذكورة في المعادلة رقم (٣) وان كل نشاط من أنشطة الأطفال ولنفرض النشاط المتمثل في jc^1 يمتلك نفس الثمن أو القيمة بالنسبة لنموذج سوق العمالة وأعني به ^{w}c وذلك لأن المنفعة تزداد عند تحديد توزيع الزمن بحيث تصبح قيمتها الهامشية ، في كل استعمال مساوية لأجور سوق العمل .

ولما كان أي تغيير في أجور الأطفال يسبب تغييراً مساوياً في تكاليف استعمال الزمن في عائلاتهم لهذا فمن الممكن وبسهولة اننا لانستطيع أن نتنبأ بأن أي نشاط سوف يتجاوب مع تغيرات الأجور مع أن جميع حالات jc^1 لاتزداد عند ارتفاع قيمة w^c. مثلاً ان تأثير تغيير ثوابت الأجور المنفعية على الدوام المدرسي أو على وقت الطفل في بيته لايمكن تحديده ولكن المجموع سوف ينقص عند زيادة w^c والحقيقة وبما أننا نستطيع التنبؤ بتأثيرات التغيرات في الأجور بغض النظر عن عدد الأنشطة العائلية المعتبرة فإن التنبؤات بخصوص تأثيرات امدادات العمل التي وصفت في المعادلات من ٤ ـ ٧ لاتزال سارية المفعول وقائمة في نموذج توزيع الوقت المنزلي. وهكذا فإن المعلومات المفصّلة حول استخدام الزمن سوف لاتقدّم لنا العون الكافي بنفسها عند فحص الهيكل الكلاسيكي الجديد ولكن لن تكون قيمة تلك السياسة واضحة المعالم. ولكن مثل هذه المعطيات ستكون مفيدة عندما ترافقها معلومات اضافية كما سنذكر فيما يلي.

ونجد في بُنية نظام الانتاج المنزلي أن jc^1 و jw^1 أو jh^1 و x، ليس لها أي تأثير مباشر على المنفعة العائلية ولكنها تعتبر زاداً يدخل في انتاج السلع وهي المصادر الهامة للمنفعة. ومع ذلك ففي حالة عدم وجود أي قيود على شكل الوظائف التي تصف انتاج السلع بالاضافة الى مواصفات أنواع الزاد التي يدخل في كل نشاط والى تماثل وتطابق مجموعات السلع فإننا لانستطيع استخراج أي نموذج عدا عن تلك التي ناقشناها عند بحث النماذج الكلاسيكية الحديثة الأساسية مثلاً لنفرض اننا حدّدنا أربع سلع واحدة تستخدم وقت الطفل في العمل المنزلي z^c والأخرى تستخدم وقت المرأة في العمل المنزلي z_w وأخرى تخص التعليم E_c وأخرى تخص عدد الأطفال (n) كما ذكرنا سابقاً عندها تصبح معادلة الانتاج z_c, z_w كما يلي:

$$(11)\ z_c = Q(c^1 , x)$$

$$(12)\ z_w = Q\ (w^1 , h^1 , x)$$

وتصبح معادلة المنفعة كما يلي:

$$(13)\ u = u\ (z_c , z_w , E_c , n)$$

هذا وتصبح تعينيات الميزانية مماثلة تلك الموجودة في نموذج العائلة الكلاسيكي الجديد طبعاً وذلك لأنّها تنتمي الى الزّاد الرئيسي والى سلع السوق . .

وحتى مع وجود افتراض الفصل المفيد المتجسد في المعادلة ١١ و١٢ (حيث يفترض ان لاتشترك المرأة أو الأطفال في نفس النشاط الزاد الزمني) فإن المعادلات المختصة بالطلب والمستخرجة من النموذج باسم السلع المُشاهدة المعدّة للسوق وهذه سوف تظهر شبيهة بالمعادلة (٣) المأخوذة من النموذج القياسي وهي تظهر نفس الخصائص والصفات. ويمكن تفسيرها في كلا خصائص الأعمال ذات النفع والأعمال الانتاجية . . أما اذا وسّعنا مجال z_s فإننا لانضيف أي ملابسات قابلة للفحص أما زيادة مجموعات الزاد فسوف ينتج عنها ملابسات مماثلة لتلك الملابسات الناتجة عن زيادة عدد السلع التي تدخل مباشرة في عداد الأعمال والوظائف الكلاسيكية الجديدة القياسية ذات المنفعة وذلك كما ذُكر في المعادلة (١) . إذن ماقيمة مقاربة الإنتاج المنزلي . ربما كان أهم مافي هذا الموضوع، أن البنيّة تسمح لنا باعتبار عاملين ممكنين يؤثران على السلوك وهذان العاملان لم يتجسّدا حتى الآن في النماذج العائلية النموذجية وهما : (١) الانتاجية العائلية أو الفاعلية العائلية . (٢) التقنية العائلية . فالأول من الممكن افتراض كونه وظيفة من الوظائف التعليمية الأبوية . وهكذا يقدم لنا هذا النموذج دوراً متميّزاً للتعليم كمؤثر على السلوك العائلي . وإن ذكر التقنيّة العائلية إنما يشير الى أهمية التغيرات التقنية مثلاً تقديم الأدوات والوسائل المخترعة لتوفير الزمن ولتأمين الغذاء ولتغيير أشكال عمالة الأطفال والراشدين وتأمين الهياكل والأطر الضرورية لتحديد تأثير هذه الظواهر .

ولتوضيح أهمية التمييز فيما بين تقنية الانتاج العائلي ولوازمها المفضّلة المتجسدة في الأعمال والوظائف ذات المنفعة علينا النظر بعين الاعتبار الى تفسيرات تلك العلاقات الايجابية الملاحظة تجريبياً والموجودة مابين تعليم الزوجة وتعليم أبنائها، فإذا استطاعت الأم المتعلمة ان تنتج أولاداً متعلمين سوف تتاح لهم الفُرص لكسب مدخولات أعلى، عندها يمكننا القول انّ مثل هذه العائلات أفضل حالاً من العائلات التي تكون فيها الأمهات أقل تعليماً وثقافة .

وتزوّدنا مقاربة الانتاج العائلي بالإطار اللازم للتفريق مابين التباينات التقنيّة والأذواق الموجودة في العائلات بالنسبة للزمن اللازم لتقرير السلوك. وهذا الإطار مفيد بشكل تجريبي شريطة ان تُتاح وتتيسّر المعلومات حول الزاد في جميع الإنتاجات العائلية وحول المردود حتى يصبح من السهل حساب المعادلتين ١١، ١٢. وكذلك إنجاز وتحقيق الاختبارات الخاصة بفروق الانتاج والتغيرات التقنية ونتائجها.

وهكذا فإن المعطيات حول توزيع أوقات أفراد الأسرة يصبح مفيداً بالنسبة الى تفهّم السلوك، ولكن شريطة أن تترافق هذه المعطيات مع معلومات أخرى مفصّلة حول زاد السلع المنزلية، والأهم هو المردود الحاصل من الأنشطة العائلية أي مايُرمَز اليه بـ(ZS).

وما لم تُعرف خصائص الانتاج المنزلي ووظائفه سلفاً أو تُقدّر سلفاً فإن الانتاج العائلي ليس أكثر أو أقل نفعاً من النموذج الكلاسيكي التقليدي الجديد لفهم سريع للمظاهر الكميـة للسلوك والملاحظة خارج المنزل مثلاً زمن العمل. وبوجود المعلومات اللازمة حول الـZS والزاد فإن اسهامات الأطفال في المعمل المنزلي وأنشطته الانتاجية (كالطبخ والتنظيف والعناية بالأطفال) من الممكن اعتبارها كسلع (ولكن ربما كانت نوعاً من الزاد) ويمكن تقدير الفروق في الأعمار والأجناس في الدرجة التي يمكن بها للأطفال أن يحلّوا محل الأم في مثل هذه الأنشطة مثلاً، مع الملابسات الهامّة التي تحدد فيما اذا كانت تلك الفروق قد تقررت بصورة تقنية أم بصورة تفضيلية كيفية.

ثالثاً: السلطة العائلية المطلقة:

في غياب أية أسواق للعمالة تحدث جميع أنشطة الانتاج ضمن الأسرة مع أن بعض السلع المصنوعة في المنازل من الممكن بيعها في أسواق الإنتاج حيث تشتري السلع الأخرى. والسلطة العائلية المطلقة تشبه المنازل الفلاحية فيما عدا أنها لاتبيع ولاتستأجر العمالة. وهكذا من الممكن صياغة قيود الميزانية المتميزة للمنازل المنعزلة عن الأسواق والمتخصصة بخدمات العمالة بالمعادلة التالية رقم ١٤:

$$(14)\ F = v + yp\,(L_c\,, L_w\,, L_n\,, K) - p_k k = p_x x$$

حيث تمثّل L في هذه الحالة وتشير الى عمالة الأسرة فقط.

والفـرق الرئيـسي مـابين المنزل الفـلاحي في مـحـيط الـسـوق والمنزل المطلق الصلاحية أنه وبالنسبة للأخير لاتحدد قيمة الزمن عن طريق عروض الأجور بل عن طريق جـمع الإنتـاج العـائلي واضـافتـه لزاد الانتاج المتـمم الذي يتـألف مـعظمـه من متغيرات مختارة. وهكذا فإن التبدلات في متغيرات الانتاج تؤثر والحالة هذه على القيم الزمنيّة لأفراد الأسرة وتؤثر في تبدُّل توزيع الزمن على الأنشطة العـائلية وغير العائلية من خلال تأثيرات الدخل والتأثيرات البديلة.

وبما أن ثمن وقـيـمـة الوقت لكل فـرد لايُقـرر عن طريق الـسـوق، لذلك فـإن مجموعة المتغيرات الخارجية المنشأ المؤثرة على السلوك تكون أكثر تحديداً من تلك النماذج الموجودة في سوق العمالة.

والحـقـيـقـة انه اذا لم تكن هناك أسـواق لتـصـريف السلع الاسـتـهـلاكـيـة فـإن المتغيرات الخـارجية المنشأ التي تظهر في الجانب الأيمن من المعادلة سـوف تشـمل كل مـاله أية صلة بالعـوامل الفطرية المتـأصلة كـخـصـائص التـربة والطقس وربما التـقنيـة الزراعية. واذا عـالجنا هذا الموضوع بطريقة أخرى نقول ان جـميع الفروق في السلوك مابين الأعـمال العـائلية التي لاعلاقة لها بالأسواق إنما هي مسبّبة إما عن الفروق في الأمزجة والأذواق أو الى عوامل المحيط والبيئة المحدودة. وإن المقدرة على ادراج بعض الاستنتاجات السياسية من تقديرات معـادلات الطلب العـائلية في مثل هذه الأوضاع وحيث لاتوجد أسواق تكون محدودة جداً.

هذا وان تقديرات وظيفة الانتاج والتي تصنّف الانتاج في المزارع (أي مضمون المعادلة رقم ٩) ستكون مفيدة لقياس اسهام أفراد العائلة في الانتاج أي إظهار تقدير هؤلاء الأفراد الهامشي للزمن (التي لم يعـد السوق يعـمل على تحديدها) وأيضاً من أجل التـأكـد من أن أي العـوامل الانتـاجـيـة مـقـبـول ومـتـمم لعـمـالة العـائلة. وتدلنا المعلومات الأخيرة على كيفية تفاعل المتغيرات الخارجية المنشأ مع المتغيرات السلوكية للمـصلحة العامة لكن وعلى العـمـوم فإن تطبيق الهـيكل الكلاسيكي الجديد على الأوضاع التي لاتوجد فيها أسواق لايُقدّم لنا سوى المعلومات الضئيلة حول تجاوب النشاط المنزلي مع المتغيرات الخارجية المنشأ في بيئتها لا لسبب سوى الحاجة لوجود مقاييس جانبية خارجية المنشأ.

رابعاً: متطلبات المعطيات واستراتيجيات التقديرات:

١ ـ الأولويات المطلوبة عند جمع المعطيات:

اتضح لنا من المناقشات المذكورة أعلاه ان البؤرة المركزية للمقاربة الكلاسيكية الجديدة المتصلة بالسلوك العائلي تنحصر في كيفية تجاوب تخصيص الموارد العائلية (الزمن والسلع) مع الحوادث الخارجية المنشأ وبصورة خاصة تغيرات الأسعار وتغيُّرات القيود. وهكذا وبدون الاستعانة بالمتغيرات المكانية والزمنية في أحوال السوق المواجهة للأنشطة العائلية كما هو الحال في بعض مجموعات المعطيات التي جمعت من منطقة جغرافية صغيرة، فإننا لانستطيع أن نعلم إلا القليل حول صلاحية ومناسبة تلك النظرية أو حول وقع المتغيرات السياسية. وفي مثل هذه المعطيات، فالمتغيرات الوحيدة ذات المنشأ الخارجي المتراوحة عبر المنازل ماهي إلا مستويات دخل وتعليم كاملة. كذلك فهي متغيرات إما ان علاقتها بالأنشطة المنزلية إنما تسمح بوجود مختلف التفاسير أو أن النظريات لم تتنبأ عن وجودها كما رأينا سابقاً.

وهكذا فإن مايلزم لفهم السلوك المنزلي الحصول على معطيات تحتوي على واحدة أو أكثر من التجارب الطبيعية التي تواجه العمل المنزلي وهي حالات مختلفة مثلاً نسبة الأجور والأسعار والقيود (التي لاتتأثر بخيارات الأسعار).

هذا ولاينبغي الحصول على المعطيات مع بعض المتغيرات في الضوابط الخارجية المنشأ للسلوك على الأقل بل من الواجب قياس جميع مثل تلك التغيرات الخارجية المنشأ. وكما أوضحنا فالحد الأعلى لكميات المعلومات ذات العلاقة بفحص النماذج العائلية الكلاسيكية الجديدة وباستخراج الملابسات الوثيقة الصلة بالسياسة المتّبعة إنما تأتي من تقدير حالات الطلب المعطاة في المعادلة رقم ٣ والتي تحتوي كل واحدة منها نفس المتغيرات الخارجية المنشأ.

وأما اذا لم تُقدّر أية معادلة أو مجموعة من المعادلات ذات العلاقة بنظام الطلب العائلي فإن ذلك لايشكل تحاملاً من أي نوع من المعلومات التي نحصل عليها من المعادلات التي قُدّرت. وإن اغفال أو حذف أي متغيّرات ذي منشأ خارجي مختلف بالنسبة للسكان سوف يؤدي الى تقديرات مُنحازة في جميع المعادلات.

وهكذا ففي أثناء جمع المعطيات، فمن الأهمية بمكان الحصول على معلومات حول جميع هذه الضوابط ذات المنشأ الخارجي للسلوك والتي وصفت بأنها هامة من قِبَل النموذج المستخدم ومستقلة عن مجموعة المتغيرات الداخلية المنشأ والأنشطة المنزلية التي يعتبرها الباحث ذات فائدة. ومع ذلك وكما قُلنا اذا استغِلَّت مقاربة بُنية الانتاج المنزلي وعُرِّفت المعلومات حول عمليات الانتاج المنزلي وإسهام أفراد العائلة في المدخول المنزلي عندها ينبغي تحديد السلع والخدمات المنزلية ومعرفة كمّيتها وقياس جميع الزاد المنزلي كالزمن والسلع. وهذه مهمة صعبة ومكلفة. ولا يُعتبر مثل هذا العمل بديلاً عن تلك المجموعة الشاملة من المعلومات حول التغيرات والقيود الخارجية المنشأ وحول الفُرص السانحة.

إن إحدى الطرق لزيادة مستوى المعلومات حول استجابة السلوك المنزلي للتغيُّرات الخارجية المنشأ في الفُرص والقيود إنما تكون في اعادة فحص مجموع المعطيات المتجمعة على مستوى المجمع مثلاً شكل الإحصاء. وبالنسبة لمعلومات الدراسة الاستطلاعية حول أفراد العائلة والمجموعة من مناطق جغرافية واسعة المدى. واذا كانت قابلية الحركة الجغرافية للعائلات غير تامّة والأحوال غير مواتية فإن تأثير البرامج الحكومية وتخطيط الأسرة والمؤسسات الثقافية مثلاً وبنية سوق العمالة على السلوك المنزلي (الخصوبة والإنجاب وتعليم الأطفال والاستخدام) كل هذه يمكن تقديرها. وإن إغناء عمليات الدراسة الاستطلاعية العائلية المفصلة بتقديم المعطيات المتجمّعة حول السوق والبرامج إنما تمثل طريقة واعدة للحصول على تلك الاستنتاجات المواتية لغرض السياسة المتبعة من المعطيات غير التجريبية، مع أنه من الواجب سبر وكشف الدرجة التي من الممكن ان يُفترض بها ان برامج التوزيع الجغرافي الحكومية الموجودة والخدمات ماهي إلا أجوبة للمتطلبات المنزلية.

٢ ـ مبدأ تغاير الخواص في أذواق السكان ووفرة تقنيات المعادلات الآنيّة:

يصف الهيكل الأساسي الجديد تجاوب المنزل المحتوي على مجموعات من الطلبات المفضّلة للتغيرات المتوقعة والأسعار وتقييد الموارد. وعند اجراء أية دراسة عرضية تختلف الطلبات المفضّلة بالنسبة للأوضاع المنزلية. ومادامت مثل هذه

المتغيرات غير الملاحظة في الأذواق مستقلة احصائياً عن تغيرات العيّنة الموجودة في المتغيرات الخارجية المنشأ أي إذا كانت مثل هذه التقارير المفضّلة موزعة توزيعاً عشوائياً، عندها من الممكن الحصول على تقديرات عادلة غير مُتحيّزة حول مجموعة معادلات الطلب رقم (٣) المستخرجة من النموذج ومن العلاقات الموجودة في المعادلات من رقم ٤ ـ ٧، وذلك باستخدام التقنيّات متعددة الجوانب والمتجسّدة في معادلة واحدة. فاذا استخدمت هذه الاجراءات التقديرية فإنها ستكون عملاً له خصائص المتغيرات التابعة لغيرها، فهو عمل مستمر وغير مترابط وبنفس الوقت مقتضب ومختصر مثلاً، أو أن يكون محتوياً على المشاكل المرافقة لاختيار العيّنات.

وإن التوزيع العشوائي لطلبات السكان المفضلة التي لايمكن قياسها أو أن تباين الخواص في أذواق السكان بينما لايُقدم لنا أيّة صعوبة بالنسبة لتقدير مجموعة المتطلبات البيتية الكلاسيكية الجديدة، إلا أنه يحتوي على بعض الملابسات الهامّة المختصة بتفسير الترافق المقدر فيما بين متغيّرين أو أكثر من المتغيرات، في الاختيار ذات المنشأ الخارجي والتي حوّرت خصائص تلك الأدبيات، مثلاً الترافق الحاصل مابين حجم العائلة واستخدام الإناث في العمل. فمن خلال سياق النموذج، نجد ان العلاقات السكانيّة مابين متغيرين من متغيرات الاختيار تكون مسبّبة عن الفروق في الأسعار والتكاليف وعن القيود المواجهة للعمل المنزلي والفروق في الطلبات المفضّلة المنزلية. ونتيجة لذلك فإن الترافق البسيط أو حتى الترافق الجزئي مابين حجم العائلة وعمل الزوجة والأطفال مادام ان مثل هذه المتغيرات خاضعة للاختيار مع إعطاء القيود فهي لاتدل ولاتُظهر كيف ان التغير الخارجي المنشأ في الانجاز سوف يؤثر على قوة العمالة وهكذا فإن هذه التقديرات لاتدلنا مثلاً كيف ان زيادة استعمال مواقع الحمل، أو كيف ان تخفيض تكاليف موانع الحمل سيؤثر على قوة عمالة الشابات الراشدات.

ونظراً لأن معظم التدخلات التي يقوم بها صانعوا السياسة مُفيدة للسلوك بصورة مباشرة أو مؤثرة على التكاليف والأسعار والدخل أكثر من تأثيرها على قضية تفضيل السكان للطلبات على المدى القصير على الأقل. لذلك فإن الترافقات المقدّرة مابين المتغيرات في الاختيار سوف لايوليها صانعوا السياسة أي اهتمام.

ولقد فطن كثير من الباحثين لهذه المشكلة. وهي ان العلاقة المباشرة مابين متغيرين من المتغيرات ذات المنشأ الخارجي قد أفسدها مبدأ تباين الخواص في الأذواق. وهكذا قلّ استعمالها وتقلص بالنسبة لفحص النظريات أو عند توقع أية نتائج خاصة بسياسة العمل. وللحصول على تقديرات تتعلق بواقع تغير أحد متغيرات الاختيار على الآخر فقد استعملت تقنيات المعادلات الآنية. والحقيقة ان نماذج المعادلات الآنيّة حول الانجاب والعمل وتعليم الأطفال كثيرة وزاخرة.

وإن مثل هذه التقنيات التقديرية غير ضرورية ومن المحتمل ان تصبح مضلّلة، عند تحليل السلوك المنزلي، أولاً وكما رأينا أن تأثير التغيير خارجي المنشأ أحد متغيرات الاختيار على متغير آخر يساوي نسبة تأثير من (مكافأين) من مؤثرات الأسعار التي من الممكن الحصول عليها بتقدير وتقييم معادلات الطلب العادية رقم (٣) من خلال استعمال طريقة واحدة من طرق التقدير والتخمين. . وهكذا فإن تقديرات المعادلات الآنيّة لاتقدم لنا معلومات أكثر من تلك التي حصلنا عليها من المعادلات السابقة وهي بالحقيقة واسعة وعديدة. ثانياً: ولتقدير تأثير أي تغيير خارجي المنشأ في أحد متغيرات الاختيار على أي متغير آخر، يتطلب إسقاط متغير الأسعار المناسب من المعادلة ذات المرحلة الثانية التي من الممكن إسقاطها لتمييز ومعرفة المعادلة، وهكذا يصبح الطلب بأن يُنظر بعين الاعتبار الى جميع المتغيرات خارجية المنشأ وكذلك الى علاقات هذه المتغيرات مع متغيرات الاختيار يصبح طلباً ذا صلة بالموضوع. مع انه قدتم إجراز التماثل العملي من خلال بعض القيود الغذويّة على الخصائص المنزلية. مثلاً أن تعليم الأنثى الراشدة يؤثر على الانجاب ولكنه لايؤثر على عمالة النساء بصورة عامة.

وأخيراً ان تقديرات المعادلات الآنيّة حول السلوك البيتي ربّما كانت مضللة وذلك لأن التقديرات لاتتوافق بصورة مباشرة مع تلك التقديرات التي نحتاجها للتنبؤ بتأثيرات تغيير السياسة. مثلاً لنفرض أننا رغبنا في معرفة كيفية تأثير أي تغيير خارجي المنشأ في نسبة أجور المرأة وهو W_w في العمل الذي يؤديه الأطفال L^c وإننا

والحالة هذه قد واجهتنا بعض التقديرات من إحدى المعادلات ولتكن المعادلة (١٥) التي يمكن تقديرها باستخدام مرحلتين من مراحل التربيع على الأقل.

$$(15)\ L^{c} = o^{a} + {}^{a}L^{w}{}_{c+} {}^{a}2\ w^{w} + {}^{a}3\ {}^{w}{}_{n}\ p + {}^{a}4\ {}^{n} + {}^{a}5\ v + {}^{a}6\ p_{x+} {}^{a}7 p_{e}$$

حيث تمثل n عدد الأطفال طبقاً للتقديرات المأخوذة من معادلة الطلب العائلي لعمالة الأطفال. وهي المعادلة رقم ١٦ الآتية:

$$(16)\ L^{c} = o^{B} + {}^{B}1 w_{c+} {}^{B}2\ w^{w} + {}^{B}3\ {}^{w}{}_{n} + {}^{B}4\ {}_{n}p_{+} {}^{B}5\ v_{+} {}^{B}6\ p_{x+} {}^{B}7 p_{e}$$

حيث تمثل p_n تكاليف الطفل (مثلاً تكاليف منع الحمل، الخ..)

هذا وان مُعامل الأجور هو ثنية المعادلة رقم ١٥ يدلنا كيف يتغير عمل الأطفال جواباً على تغير الأَجور اذا بقيت نسبة الإنجاب ثابتة ومتوقفة على حجم ثابت للعائلة. أما اذا لم تتغير نسبة الانجاب بصورة عملية، وبصورة خاصة اذا تجاوبت مع تغيرات الأجور (كما هو متضمّن في النموذج) عندها لايصبح مثل هذا التقدير تنبؤاً مناسباً وجيداً يدلّنا على الجواب الفعلي لعمالة الأطفال. وبالعكس فإن تقدير B_2 في المعادلة (١٦) ماهو إلا الجواب غير المشروط للعمل الذي ينجزه الأطفال في المنازل والذي يستطيع تغيير جميع القرارات بحريّة جواباً على أي تغيير في الفُرص السانحة وفي الفرضيات الحاسمة المختصة بالنماذج المنزلية الكلاسيكية الجديدة. وفوق ذلك نستطيع أن نحسب a_4 من B_4 ومن تقديرنا لتأثير p_n على n المستخرج من معادلة الإخصاب غير المشروط. وعندها لسنا بحاجة لمعلومات اضافية لتقدير معادلات العمل ذات الصلة بالموضوع، أكثر من حاجتنا لتقدير المعادلة رقم (١٥).

خامساً: تطبيقات: استخدام وتعليم الذكور والإناث من الشباب واستخدام النساء في ريف الهند

يَدُلّ موضوع الأقسام السابقة من البحث ان التقديرات المشتركة لأساليب المعادلات المنفردة التي تتعلق بمعادلات المتطلبات المنزلية (٣) إنما تقدم تقديرات مفيدة لفحص الفرضيات المتولدة من النماذج الكلاسيكية الحديثة ولفحص السياسة المتّبعة. أما في هذا القسم فإنني سأحاول تطبيق الهيكل الرئيسي للمعطيات المنزلية المأخوذة

من ريف الهند. وسوف أصف أولاً خصائص الدراسة الاستطلاعية والشواهد الوصفية الحاضرة حول أنشطة واسهامات الأطفال من الجنسين وخصائص سوق العمالة. وبعد ذلك سوف أذكر شيئاً عن تقديرات طلب العمل المنزلي وأخلُص منها الى بعض الاستنتاجات حول إمكانية تطبيق ذلك النموذج وحول العلاقات المتبادلة مابين أفراد العائلة بالنسبة الى امدادات العمل والسياسة المتّبعة.

١ – أسواق العمالة وأنشطة ومكاسب الأطفال:

أ ـ المتغيرات:

إن العينة المستعملة هنا مأخوذة من الجولة الثالثة للدراسات الوطنيّة التي دامت ثلاث سنوات وشملت ٤٠٠ عائلة ريفية هندية، وقام بها المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ وتصلح هذه المعطيات لتطبيق النموذج الكلاسيكي الجديد وذلك بسبب: (١) الاختلافات الظاهرة في الأحوال الاقتصادية عبر الهند. (٢) مطابقة المواقع الجغرافية لكل أسرة مع السماح بإغناء المعطيات الصغيرة بالمتغيرات الأخرى كمتغيرات السوق أو المناطق المحدودة. (٣) وجود تجربة طبيعية تعرّض فيها السكان في أقاليم محددة للاطلاع على برامج حكومية محددة تعزز وتشجع وتسهل تبني سياسة الثورة الخضراء لزراعة القمح والأرز. (٤) غنى المعلومات التي يمكن جمعها على مستوى المنزل والقرية.

يظهر الريف الهندي متميّزاً بوجود عدد كبير من أسواق العمالة التنافسية الواضحة المعالم جغرافياً (روزنفيج ١٩٧٨) وتشير المعطيات التي حصل عليها المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية ان حوالي ٥٪ من جميع البيوت الريفية تشتري وتبيع خدمات العمالة في السوق وأسعار أجور الأطفال خصوصاً في أنشطة تتمثل في العناية بالمواشي وإزالة الأعشاب الضارّة وهي التي ذكرت في نشرة الحكومة الهندية المسمّاة «الأجور الزراعية في الهند» والتي تناولت جميع الأقاليم التي أعلن عن وجود العمالة المأجورة فيها. وهكذا ظهر ان هذا النموذج مناسباً لفحص سلوك العائلات في السياق الريفي للهند. ولما كانت معطيات المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية لاتقدّم لنا أية معلومات حول الأنشطة داخل

العائلات لذلك فقد استفدتُ من النموذج المذكور في القسم الثاني الفقرة الأولى والذي مثّلته المعادلة رقم (١١ و١٢) وقد عُدلت هذه المعلومات بحيث اعتبرت امكانية توزيع الموارد على الأطفال الذكور والإناث .

ب ـ مكاسب الأطفال:

يمثل الجدول رقم ١٢ المستويات الوسطية لنشاطين من أنشطة الأطفال غير المنزلية بالنسبة للعمر . وتظهر معدلات أجور السوق المسجلة في المعطيات . هذا ويظهر في الجدول مساهمة الأطفال الذكور أكثر من الإناث من جميع الأعمار في أنشطة الكسب وفي الدوام المدرسي وتكون مكاسبهم أعظم عند استخدامهم في سوق العمالة مع ان الفروق أقل شأناً بالنسبة للإناث ضمن الشروط النسبية والمطلقة أكثر منها مابين أجور الذكور والإناث (انظر أدناه) . أمّا الفروق في الدوام المدرسي بالنسبة للجنسين فهي أكثر ظهوراً إذ أن نسبة دوام الذكور هي ٥٠٪ من سن العاشرة الى الرابعة عشرة . أما الاناث فتبلغ النسبة لديهن ربع الذكور من سن ١٠ ـ ١٤ من اللواتي يداومن على المدرسة[٧] .

ويقدّم لنا الجدول رقم ١٣ مدى وموقع الاستخدام بالنسبة للعمر والجنس وحالة العامل وهل يمتلك أرضاً أم لايمتلك . وتوحي هذه المعطيات ان الفروق في اسهام الشباب الكلّي في أنشطة الكسب لاتختلف بالنسبة لأولئك الذين يمتلكون المزارع أو الذين لايمتلكون . ولكن وبسبب امكانية العمل في مزرعة العائلة ، فإن أطفال المزارع يشتركون بشكل أقل في العمل المأجور من نظرائهم من الأطفال الذين لايملكون أرضاً . وحتى بين المشتركين في أعمال السوق من الذكور نجد ان أولئك الذين يأتون من عائلات تمتلك المزارع يعملون أياماً أقل بمقدار ٥٠٪ الى ٢٣٪ من الأيام التي يقوم بها الأطفال من غير مالكي الأرض مع استخدام بعض الذكور من سن يتراوح مابين ١١ ـ ١٤ عاماً وهم يداومون على العمل طول العام (٣٠٠) يوم . أما الشابات من الاناث فإن دوامهن على العمل يعادل نصف دوام الذكور تقريباً وذلك من مالكي الأرض وغير المالكين مع أن الفروق بين الجنسين في العمل ككل تبلغ فقط حوالي ٢٥٪ (انظر الجدول رقم ١٢) .

الجدول رقم ١٢: الأجور اليومية: الدوام على العمل وعلى المدرسة بالنسبة للعمر والجنس للأطفال في العائلات الريفية الهندية ١٩٧١:

الأعمار	الأولاد			البنات		
	نسبة الأجور	النسبة المؤية للمستخدمين	النسبة المؤية لطلاب المدارس	نسبة الأجور	النسبة المؤية للمستخدمات	النسبة المؤية لطالبات المدارس
٨ـ٧	١,٧٥	١,٤	٢,٦	١,٠٠	٠,٧	٢,٢
١٠ـ٩	١,٧٤	٤,٦	٢٦,٥	٠,٥٨	٢,٣	١٦,٠
١٢ـ١١	١,٥٦	١٩,١	٤٨,٠	١,٣١	٧,١	٢٨,٥
١٣ـ١٢	١,٨٣	١٩,٩	٤٤,٠	١,٥٣	١٦,٤	٢٤,٨
المعدل الوسطي ١٤ـ١٠	١,٧٥	١٢,٣	٤٦,٣	١,٣٥	٩,٢	٢٧,١

المصدر: تقرير المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ .

الجدول رقم ١٣: مجموع أيام الاستخدام ونسب اسهامات الأطفال من الجنسين والمعدل الوسطي للأيام التي استخدمت في العمل وحالة أصحاب الأراضي والمحرومين من الأراضي من العائلات

الأعمار	الأولاد			البنات		
	من أصحاب الأراضي					
الأعمار	نسبة المستخدمين	نسبة الأعمار	أيام العمل في السوق المأجور	نسبة المستخدمات	نسبة الأعمار	أيام العمل في السوق المأجور
٨ـ٧	١,٧	١,٤	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٤
١٠ـ٩	٤,٧	٣,٤	٥,٩	٣,١	١,٩	٣,٣
١٢ـ١١	٨,٤	٦,١	١٨,٣	٩,٠	٦,٦	٨,٨
١٤ـ١٣	١٥,٥	١٦,٤	٥٨,٨	١١,٨	٨,٤	١٢,٠

من المحرومين من الأراضي

الأعمار	نسبة المستخدمين	نسبة الأعمار	أيام العمل في السوق المأجور	نسبة المستخدمات	نسبة الأعمار	أيام العمل في السوق المأجور
٨ـ٧	١,٧	١,٤	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٤
١٠ـ٩	٤,٧	٣,٤	٥,٩	٣,١	١,٩	٣,٣
١٢ـ١١	٨,٤	٦,١	١٨,٣	٩,٠	٦,٦	٨,٨
١٤ـ١٣	١٩,٥	١٦,٤	٥٨,٨	١١,٨	٨,٤	١٢,٠

المصدر: تقرير المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ .

أما عدد الأيام التي تقضيها المشتركات في العمل من الاناث فهي لاتزيد أيضاً عن نصف عدد أيام الذكور.

والمعطيات المذكورة في الجدول رقم ١٢ و١٣ بالاضافة الى بعض المعلومات حول نسب الاستخدام والأجور للذكور البالغين تسمح لنا بإجراء بعض التقديرات التقريبية حول نصيب الأطفال وأفراد الأسرة الآخرين في كلا مجموع العمل العائلي ومكتسبات العائلة. واذا أقمنا فرضيّاتنا معتبرين أن عدد الأيام التي يعمل بها المحرومون من الأرض في العمل المأجور مساوية تقريباً لمجموع عدد الأيام التي يقضيها أفراد العائلة المالكون للأرض في العمل وان العائلة لديها بنتان وولدان، عندها تظهر لنا الحصص كما هي مفهومة من المعطيات الآتية:

الحصص	الأب	الأم	الأطفال	المجموع
الحصص بالنسبة لأوقات العمل	٠,٥٥	٠,٢٨	٠,١٧	١,٠٠
الحصص المكتسبة	٠,٧٥	٠,١٩	٠,١٧	١,٠٠

فالتناقضات القائمة مابين الزمن والحصص المكتسبة مُسبّبة في حالة معرفة أسلوب الاسناد، من الفروق في قيم الزمن بالنسبة للعمر والجنس المعتبرة في السوق وهكذا وبينما يسهم الأطفال بـ١٧٪ من مجموع زمن العمل المنزلي نجد أن اسهامهم بمجموع المكتسبات المنزلية لايتجاوز ٦٪ وذلك لانخفاض قيم أوقاتهم في السوق[٨]. ومن الجدير بالملاحظة أن اسهام الذريّة الاقتصادي في أعمال العائلة طيلة حياة الأطفال أعظم من المعدل الوسطي لاسهام الشبان وهم صغار للعائلة وكما ذُكر هنا.

٢ ـ المتغيرات:

أ ـ المتغيرات التابعة:

سوف أحاول حصر البحث لمعادلات الطلب للنماذج العائلية وسوف أقدّر تلك القضايا التي تمس عملية الاستخدام لكل طفل ونسبة المتسبين الى المدارس من الأطفال الذكور والاناث ومردود عمل الأمهات وعند الحصول على مقاييس للمعدل

الوسطي لمستوى العمل المنزلي والدوام المدرسي للأطفال من الجنسين من الضروري ان نعتبر ان مثل هذه الخصائص ستختلف طبقاً لأعمار الأطفال في المنزل وكما هو مذكور في الجدول رقم ١٢ والجدول رقم ١٣ ولايراد أسباب مثل هذه الظاهرة البُنيَويّة المحضة فقد استخدمت بعض الأساليب القياسية للمعايرة غير المباشرة لتكوين مؤشرات خاصة لعمل الأطفال ودوامهم المدرسي. وتحسب هذه أولاً بمعرفة نسب ماهية المعدل الوسطي لكل طفل عامل ولكل طفل مداوم على المدرسة من أفراد العائلة. وهذا المعدل مُؤسّس على تركيب العمر والجنس بالنسبة لأفراد العائلة الواحدة وفي هذه الحالة يؤسس على النسب الدقيقة المحددة لاعمار الذكور في الجدول رقم (١٢). وهكذا فإن النسبة مابين العمل الفعلي الموسمي للأسرة وبين العمل المُقدّر والمحسوب حول المعدل الوسطي للسكان، هذه النسبة تعبر عن المدى الذي يشترك به الأطفال في الأعمال المنزلية أو الدوام المدرسي بالنسبة لمعدل عدد السكان، الذين هم في حالة طبيعية بالنسبة للأعمار، فالمعدل الوسطي للمؤشرات المعايرة للعيّنة للأطفال الذكور يكون واحداً تقريباً أما بالنسبة للاناث فهو أقل من واحد.

ب ـ المتغيرات المستقلة (غير التابعة):

يشيد نموذج السوق بأهمية الأجور في اتخاذ القرارات العائلية ذات الصيغة التخصيصية. ولحساب نسب الأجور الراشدين من الذكور والإناث في جميع المنازل قُدّرت بعض سجلات الأجور للرجال والنساء بصورة منفصلة كمعادلات تمثل المستوى الدراسي والعمر وبرنامج الثورة الخضراء على المستوى القطري (IADP) (المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية) وتستعمل سجلات الأجور للرجال والنساء المأخوذة من هذه التقديرات في معادلات الطلبات المنزلية وقد ظهرت ضرورة وجود هذا النهج وذلك عندما لم تسجل أية نسبة للأجور في المعطيات حول الأفراد الذين لايعملون في السوق.

وبالنسبة للمزارع الكبيرة رأينا ان بعض الذكور يعملون ضمن أراضيهم الخاصة بهم ولاتشترك النساء في سوق العمل (٥٤٪ فقط) وتفترض هذه التقنية عدم

وجود أية فروق نظامية (غير عشوائية) مابين المشاركين في السوق وغير المشاركين بالنسبة للخصائص التي لم تحسب في المعادلات أي الخصائص التي لاتشمل الأعمار والجنس والدراسة، الخ. .[٩]. وعندما تعطى لنا النسب المنخفضة لاشتراك الأطفال وخصوصاً الفتيات في سوق العمالة المأجور يظهر انه من المستحيل تقدير نسبة الذكور والاناث من الأطفال المأجور على مستوى الاقليم والمأخوذة من نظام الأجور الزراعية في الهند عام ١٩٧١ بمعطيات الدراسات الاستطلاعية.

ولما كان هناك نوعان من متغيرات اعتماد الأطفال على الغير سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً ولم يكن هناك سوى سعر واحد لأوقات الأطفال مسبب عن تحديد المعطيات لذلك فلا يمكن لهذا النموذج التنبؤ بما سوف يحدث لأوقات أعمال الذكور والاناث جواباً على أية تغيرات في الأجور ولكن كل ما نعرفه ينحصر بما سيحدث للمجموع وذلك حسبما ذكر في المعادلة رقم (٥).

وبالنسبة للمتغيرات المذكورة على الجانب الأيمن من المعادلة (٣) فقد توفّرت لدي بعض المعلومات حول الدخل غير المكتسب (الارث) بالعمل بالنسبة للأسر المعبر عنها بالرمز (V) ولحجم الأراضي التي تمتلكها الأسر من أصحاب المزارع والتي تمثل متغيرات انتاجات المزارع خارجية المنشأ. وهذا ولقد استعمل متغيّراً وهمياً ليتخذ مظهر المتغير الحقيقي في حالة عدم زراعة الأسرة لأي أرض تملكها أو تستأجرها ولكن لاتتوفر لدينا أية معطيات حول تكاليف الدراسة خصوصاً وان هناك عدداً من القرى لاتتوفر فيها المدارس. وكبديل عن امكانية الدراسة استعملت متغيراً وهمياً يتخذ مظهر المتغير الحقيقي في حالة وجود مدرسة واحدة في القرية على الأقل. . وكذلك استخدمت متغيراً وهمياً للدلالة على أن الأسرة تسكن في اقليم خاضع لبرامج المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية والذي يؤيد ويدعم تقنيات الأرض الخضراء. هذا وربما احتوت هذه التقنية الجديدة نتائج هامة بالنسبة لاستخدام الأطفال وتعليمهم.

وتوضيحاً للمدى الذي من الممكن تجسيد المتغيرات الثقافية فيه في النموذج الاقتصادي للأسرة فقد عملت على استغلال المعلومات الجغرافية في الدراسات

للنظر الى نتائج عاملين غير اقتصاديين وهما الطوائف المنغلقة والدين مع استعمال اسهامات النساء المسلمات والطوائف المنغلقة . . ولدى فحص تأثيرات كلا المتغيرات الاجتماعية والعوامل الاقتصادية المؤثرة على سلوك العائلة، يمكن للانسان ان يتأكد أيضاً فيما اذا كانت إحدى المجموعات تحجب الى حد ما مجموعة أخرى أو فيما اذا كانت كلا المجموعتين هامتين بالنسبة للهند. وفي هذا الاطار من الصعب والحالة هذه أن نقرّر فيما اذا كان تأثير مثل هذه المتغيرات الثقافية على مدى ومقدار التفضيلات العائلية لوضع ما بعمل من خلال الأعمال المقيدة للطلب بالنسبة لأرباب العمل أو من خلال جانب الامدادات مادام ان الملابسات المختصّة بالسلوك المنزلي تظهر بأنها متشابهة مع أنها ليست ملابسات سياسية .

يشمل الجدول رقم (١٤) المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة ووسائل العيّنات المرافقة والانحرافات النموذجية . وتحتوي العيّنة على أُسر يعيش الآباء والأمهات على رأسها ولم تتجاوز الأم الخامسة والخمسين من العمر وهناك طفل واحد موجود على الأقل وتتراوح أعمار الأطفال مابين الخامسة والخامسة عشرة من العمر .

٣ ـ التقديرات:

يذكر الجدول رقم ١٥ شيئاً عن التقديرات العائلية الخمسة من معادلات الطلبات المنزلية طبقاً لشكل طولاني دقيق . ولكن الشكل المختار هو شكل كيفي اعتباطي وذلك لأن بنية وظائف المتطلبات المنزلية (معادلة رقم ٣) لم تظهر في النموذج العام فيما وراء ملابسات مجموعة الضوابط التي يُرمز اليها بالحدود المذكورة في الجانب الأيمن من المعادلة . واذا فرضت البُنية كأفضلية على الوظائف المنفعية، عندها من الممكن الحصول على أشكال وظيفية دقيقة لمعادلات المتطلبات العائلية . هذا ومن الممكن اعتبار هذه المواصفات مواصفات من الدرجة الأولى للمعادلات المجهولة . وتحدّد جميع هذه المعادلات بطريقتين تشمل إحداهما متغيرات الطبقات المنغلقة والمتغيرات الدينية ولاتشمل الأخرى أياً من هذه .

وبما أن متغيرات الأجور لاتزال في دور التسجيل فحسب، وبما أن متغيرات أنشطة الأطفال قد أصبحت مطابقة لسويّة معيّنة حول حالة واحدة تقريباً، لهذا تعتبر معاملات الأجور مفسرة لتقديرات مرنة في تلك المعادلات أي أنها تعبّر عن النسبة المؤية أو التغيرات النسبية في عمالة الأطفال أو في تعليمهم والمسبّب عن تغيرات نسبية في الأجور ولقد عبّرنا في الفقرات السابقة عن تأثيرات الأجور باصطلاحات مطلقة بالمعادلات من رقم ٤ ـ ٧ والتي من الممكن تغييرها الى أشكال أكثر مرونة بحيث تصبح :

$$(17)\ j^{n}\ l^{w} = j^{n}\ i^{w}\ u = \ddot{u} - i^{y}\ j\Sigma$$

حيث تمثل $j^{n}\ i^{w}$ مرونة الأجور بالنسبة للنشاط j وتمثل حصة إسهام الفرد (j) في مجموع مكتسبات العائلة. وتمثل j مرونة الدخل الوثيقة الصلة بالموضوع.

هذا وإن حصة الأطفال المتدنية بالنسبة للدخل العائلي وهي ٦٪ فقط توحي بأن معاملات أجور الأطفال الملاحظة ستكون عاملاً جيداً في التقدير التقريبي لمرونة ثوابت المنفعة التي نحتاجها لفحص النظرية. وأما التقديرات المأخوذة من الجدول رقم ١٥ فهي توحي أن مرونة الدخل بالنسبة لاستخدام الأطفال وتعليمهم وإشراك المرأة في قوة العمالة إنما تبلغ أدنى من ٥٪ بحيث أن معاملات أجور الراشدين الملاحظة تصبح قريبة من معاملات ثوابت المنفعة.

هذا وتميل التنبؤات حول النموذج لتكون مؤكدة عن طريق معامل التقديرات[١٠] أولاً إن نتائج جميع الأجور الخاصة كانت ايجابية. أي أن زيادة نسبة أجور الأطفال هي ١٠٪ في مجموع اسهامات الأطفال الذكور والإناث في قوة العمالة بمقدار يقرب من ٥٪. وأما اذا زادت أجور الإناث الراشدات بمقدار ١٠٪ فإن ذلك يزيد في اسهام المرأة الراشدة بمقدار ١٪ فقط. ثانياً بقيت علامات المرونة في الأجور المحققة كما هي.

الجدول رقم (١٤)

عيّنات من التحقيقات الرسمية والانحرافات القياسية للمتغيرات المستقلة وغير المستقلة في ريف الهند لعام ١٩٧١

المتغيّر	التحقيقات الرسمية	الانحرافات القياسية
نسبة التسجيل القياسي - ذكور	١,٠١	١,٤٤
نسبة التسجيل القياسي - إناث	٠,٨٥	١,٥٢
نسبة الاستخدام القياسي - ذكور	٠,٩٠	٣,٤٧
نسبة الاستخدام القياسي - إناث	٠,٧٧	٣,٠٢
نسبة استخدام الفتيات البالغات (فوق ١٥ عاماً)	٠,٤٦	٠,٤٩
أجور الأطفال اليومية في الزراعة . على مستوى الاقليم (بالروبيه)	٠,٣٦	٠,٧٨٩
أجور الإناث اليومية	١,٦٣	٠,٨٧٧
أجور الذكور اليومية	١٠,٤٦	١,٤٥
دخل غير مكتسب	٩٤,٤٨	٣٨٦,٢
حجم الأرض بالفدان الانكليزي (Acres)	٨,٤٨	١٢,١٠
العائلات التي لاتمتلك مزارع	٠,٣١٣	٠,٤٦٤
المدارس في القرى	٠,٩١٣	٠,٢٨٢
مناطق برامج . IADP	٠,٢٠٠	٠,٤٠٠
النسبة المؤية للسكان في المناطق المسلمة	٧,٣٠	١٠,٨
النسبة المؤية للسكان في المناطق المنغلقة	١٤,٦	٧,٨٩
عدد العائلات	٩٧٩	

الجدول رقم (١٥)

العوامل المحددة لاستخدام الأطفال طبقاً للجنس، والتسجيل في المدارس، واستخدام الاناث الراشدات في ريف الهند عام ١٩٧١ قيم (T) مذكورة بين قوسين

المتغيّر	نسبة استخدام الأطفال القياسية				نسبة تسجيل الأطفال في المدارس				نسبة استخدام الاناث[3]	
	أولاد		بنات		أولاد		بنات		البالغات	
	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢
أجور الأطفال[1]	٠,٥١٠	٠,٧٤٨	٠,١٨٢	٠,٤٥٤	٠,٢٦٢-	٠,٣٧٦-	٠,٤٣٧-	٠,٤٨٦-	٠,٢٢٦-	٠,١٥٩-
	(١,٠٢)	(١,٤٥)	٠,٣٨	(٠,٩٢)	(١,٣٣)	١,٨٤	(٢,٣٧)	(٢,٥٤)	(٣,٣٧)	(٢,٣١)
أجور الاناث[2]	٠,٠٣١	٠,٠٣٥	٠,٨٦١-	٠,٦٩٦-	٠,٤٦١-	٠,٣٧٥-	٠,١٢٦-	٠,١١٨-	٠,٤١	٠,٤٦
	٠,٠٦	٠,١٠	١,٨٠	١,٤٤	٢,٣٣	١,٨٦	٠,٠٦٨	٠,٦٣	٠,٦١	٠,٦٨
أجور الذكور	٠,٩٠٦-	١,٠٠-	٠,٢٢١-	٠,٨٧	٠,٨٥٦	٠,٩٢٩	٠,٧١٦	٠,٧٤٥	٠,١٥٣-	٠,١٨٤
	(٢,٦١)	(٢,٨٢)	(٠,٦٦)	٠,٣٦	(٢,٢٧)	(٦,٦٥)	(٥,٥٩)	(٥,٦٤)	(٣,٢٩)	٣,٩٠
دخل غير مكتسب س ١٠ـ٣	٠,٥٥٢-	٠,٤٧٤-	٠,٥٤٦-	٠,٤٠٢-	٠,٣٣٠	٠,٢٧٦	٠,٣٨٠	٠,٣٥١	٠,١٢٨-	٠,١٠٤-
	(١,٥١)	(١,٢٨)	(١,٦٠)	(١,١٦)	(٢,٣٠)	(١,٩٠)	(٣,٩٠)	(٢,٦١)	(٢,٦٣)	(٢,١٣)
حجوم الأراضي س ١٠ـ٢	٠,٧٧٣-	٠,٩٠٩-	٠,٥٦٨-	٠,٨٨٨-	٠,٦٢٥	٠,٥٨٥	١,٦٣	١,٦٤	٠,٨١٠-	٠,٢٠٣-
	(٠,٧٧)	(٠,٩٠)	(٠,٥٩)	(٠,٩٣)	(١,٥٨)	(١,٤٨)	(٤,٤٠)	(٤,٤١)	(١,٣٤)	(١,٥٢)
غير مالكي المزارع	٠,٣٦٢	٠,٤١٩	٠,٢٠٥	٠,١٧٢	٠,١٢٤-	٠,٠٨٣-	٠,٠٥٥-	٠,٤١-	٠,١٠١	٠,١٠٧
	(١,٢٦)	(١,٤٤)	(٠,٧٥)	(٠,٦٢)	(١,٠٩)	(٠,٧٢)	(٠,٥١)	(٠,٣٨)	(٢,٦٣)	(٢,٧٨)
الحضور المدرسي	٠,٣٥٢	٠,٣٧٢	٠,٧٨	٠,١٦٤	٠,٠١٠-	٠,٠٣٠	٠,٨١	٠,٨٢	٠,٦٧-	٠,٦٦-
	(٠,٣٧)	(٠,٩٢)	(٠,٢٢)	(٠,٤٦)	(٠,٠٧)	(٠,١٩)	(٠,٥٩)	٠,٥٩	(١,٢٤)	١,٢٢
I.A.D.P	٠,٣٢٢-	٠,٢١٩-	٠,٧٢٣-	٠,٦٢٣-	٠,٣٣٢	٠,٢٥٦	٠,٤٠٣	٠,٣٧٥	٠,١٢٣-	٠,٠٩-
	(١,٠٣)	٠,٠٦٨	٢,٤٦	٢,٠٥	٢,٧١	٢,٠٢	٣,٥٦	٣,٢٠	٢,٩٤	٢,١٠
المسلمون	-	٠,٠١٨-	-	٠,٠٢٦-	-	٠,٠١٠-	-	٠,٠٠٢	-	٠,٠٠٢-
	-	(١,٣٦)	-	(٢,٠١)	-	(١,٩٥)	-	٠,٣١	-	(١,٠٣٤)
الطوائف المنغلقة	-	٠،٠٤٢-	-	٠,٠٥٥-	-	٠,٠٠٨	-	٠,٠٠٥	-	٠,٠١٠-
	-	(٢,٦٢)	-	(٣,٥٦)	-	(١,٢٧)	-	(٠,٩٠)	-	(٤,٧٤)
مواقف متوسطة	٢,٥٧	٣,٢٢	٢,٠١	٢,٧٩	٠,١٩٣-	٠,٤٨٩-	٠,٧٥٦-	٠,٨٧٨-	٠,٩٥٨	١,١٤
	(٤,٣٢)	(٤,٦٤)	(٣,٥٩)	(٤,٣٥)	(٠,٨٢)	(١,٧٩)	(٣,٥١)	(٣,٥٤)	١١,٩٩	١٢,٣٢
R2	٠,٠٢٥	٠,٠٣٢	٠,٠١٩	٠,٠٣٥	٠,٠٧١	٠,٠٧٧	٠,١١٠	٠,١١١	٠,١٢٣	٠,١٤٤
F	٢,٧٢	٢,٩٨	٢,١٠	٣,١٩	٨,٢٤	٧,٣١	١٣,٥٦	١١,١٧		

(١) لوغاريتم نسَب أسعار الأجور في الأقليم.

(٢) لوغاريتم لَلتنبؤ بنسب الأجور من نسب الارتداد المرافق (انظر النص).

(٣) التقديرات بعد استعمال الحد الأقصى لوحدة الأعمال الاحصائية.

فالزيادة في أجور الإناث الراشدات تخفّض مجموع اسهامات الأطفال في العمل، كما ان زيادة أجور الأطفال تخفض من قوّة اسهام (الأم) في العمل. ويلاحظ أيضاً الفروق الجنسية في التجاوب السلوكي للأطفال بشكل واضح. إذ أن الفحوص التي تجري على الاناث ترفض تلك النظرية التي تقول: «ان مجموع معاملات (جمع معامل) استخدام الأطفال حسب الجنس ومعاملات التعليم متماثلة. زد على ذلك أن أي ارتفاع في أجور النساء الراشدات ينقص عندما تعمل الإناث من الأطفال أكثر من نقصه عندما يعمل الذكور. وتُظهر هذه المعاملات ان زيادة ١٠٪ في أجور الاناث الراشدات تنتج انخفاضاً قدره من ٧ـ٩٪ من وقت عمل الإناث من الأطفال. ومع ذلك فإذا ازدادت أجور الراشدين من العمال بمقدار ١٠٪ فإن ذلك يترافق مع انخفاض مقداره من ٩٪ الى ١٠٪ من إسهام الذكور من الأطفال، بينما يكون زمن عمل الإناث من الأطفال طفيفاً وقليلاً.

وهكذا تصبح الأمهات والأطفال الإناث بدائل أكثر قرباً من الأمهات والأطفال الذكور بالنسبة لمجموع الزمن غير المأجور (أي الزمن الذي يقضيه الطفل في البيت أو المدرسة) ويصدق العكس بالنسبة للآباء والأطفال الاناث. وبينما نجد وكما ذكرنا سابقاً أن هذا النموذج لايستطيع التنبؤ في كيفية تجاوب أي استخدام لأي زمن خاص غير محدّد لنشاط المكتسبات مع تغيرات الأجور إلا أننا نرى أن النتائج تشير الى ان أي ارتفاع في نسبة الأجور المدفوعة للأطفال إنما يُنقص الزمن الذي يقضيه هؤلاء الأطفال في المدرسة أي عند زيادة ١٠٪ لأجور الطفل تنقص مدة الدوام المدرسي لذكور الأطفال من ٦, ٢٪ الى ٨, ٣٪ وينقص دوام الإناث من الأطفال من ٤, ٤٪ الى ٩, ٤٪.

ومن الممتع القول ان أي ارتفاع في أجور الأم يترافق مع نقص لدوام الأطفال الذكور المدرسي أي أن زيادة أجور الأنثى الراشدة بمقدار ١٠٪ ينقص دوام الأولاد المدرسي بمقدار من ٨, ٣٪ الى ٦, ٤٪ وينقص دوام الاناث من الأطفال بمقدار ١٪ فقط.

وبالمقابل فإن زيادة أجور الأب بمقدار ١٠٪ يزيد نسبة دوام الأطفال من كلا

الجنسين بمقدار يتراوح مابين ٧٪ و٩,٣٪. وهكذا يظهر أن الوقت الذي يقضيه الأطفال من كلا الجنسين في البيت أكثر تلاؤماً مع زمن الأم منه مع زمن الأب[١١].

وهناك ملابستان في السياسة تظهران من هذه النتائج المختصة بالأجور:

أولاً: توحي التقديرات أن المحاولات لتشجيع عمل النساء سوف تزيد من الوقت الذي يقضيه الأطفال وخصوصاً الإناث في البيت وذلك على حساب تخفيض مساهمة الأطفال في الأنشطة المؤدية للكسب بالنسبة للبنات أو الدوام المدرسي بالنسبة للبنين. ثانياً: ان تحريم عمالة الأطفال بشكل قانوني يؤدي الى زيادة نسبة الدوام المدرسي ولكنه يسبب أيضاً اسهام النساء الراشدات والرجال في أعمال السوق بوتيرة أشد.

وبالنسبة للمتغيرات الأخرى يظهران حجم الأرض وحالة المزارع يرافقها تأثيرات تتوافق في أهميتها مع المتغيرات الأخرى للدخل (الناتج عن غير ظروف الكسب) كما هو متوقع. ولكنها هامّة في بضعة معادلات. وإن تغيير الدوام المدرسي ربما وبسبب عدم توفر أية مؤسسة تعليمية في حوالي ١٠٪ من القرى المختارة كعيّنات للبحث كان له أثره على هذا الصعيد. إلا أنه قد ظهر أن لاعلاقة لهذا المتغير بالدوام المدرسي أو بأية أنشطة أخرى للأطفال وبينما نجد أننا بحاجة ماسّة لمقاييس أكثر دقّة للتكاليف المباشرة للتعليم.

وهكذا توحي لنا هذه النتائج أن أهم تكاليف التعليم بالنسبة للسلوك، هي التكاليف المتعلقة بإمكانية الاشراك الفعلي للأطفال في سوق العمالة والكسب.

ومن بين الملابسات السياسية الهامة، التأثير القوي لبرنامج المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية حول أنشطة الأطفال. وان تقديرات هذا البرنامج العملية تفيد حيث انه حيث نُفّذ هذا البرنامج الذي يدعم ويؤيد التقنيات الزراعية الحديثة (في وقت لم يزد عن سبع أو عشر سنوات قبل ميعاد الدراسة) ظهر ان عمل الأطفال الاناث قد تقلص من ٦٠٪ الى ٧٠٪ وزاد دوام الأطفال المدرسي من ٣٨٪ - ٤٠٪ عن المعدل الوسطي، وبشكل مشابه نقص عمل الأولاد الذكور بمقدار ٣٠٪ وبلغ معدل الدوام المدرسي حوالي ٢٦٪ الى ٣٠٪ فوق المعدل الوسطي لتقديرات

برنامج المجلس الوطني المذكور في بعض الأقاليم التي تحدد الأجور والدخل وحجم الأرض الخ . . . وبينما نحن نميل للاستنتاج ان التغيرات التقنية الزراعية المرافقة للثورة الخضراء أو التغييرات بمفردها ومن حيث هي إنما هي متممة للدوام المدرسي، من الممكن ان هذا البرنامج قد قُدِّم في بعض المناطق ذات نسبة عالية للدوام المدرسي. ولقد تمكنت المحاولات المبذولة لضبط الدوام المدرسي قبل تقديم البرنامج المذكور من إنقاص وتقليص تأثيرات البرنامج المقدّر والتي ذكرت[١٣]. وهكذا فنحن بحاجة الى العمل الحثيث للتأكد فيما اذا زادت نسبة العودة الى المدارس في المناطق التي يشملها البرنامج كما توحي المستويات العالية للحضور المدرسي في تلك المناطق.

وأخيراً فإن تقديم متغيرات قضية الدين والطوائف المنغلقة ووضعها ضمن معادلات المتطلبات العائلية التي أصبحت تميل لتقوية حجم تأثيرات الأجور، كان هذا الاجراء مرضياً من وجهة نظر احصائية، مع أن النتائج لاتنسجم مع اقحام مثل هذه المتغيرات ومع ذلك فإن كلا المتغيرين الثقافيين يترافقان مع إسهام قوى العمالة للنساء الراشدات والأطفال، وذلك في الأقاليم التي تسود فيها الأكثرية الاسلامية والطوائف المنغلقة، حيث تميل النساء الراشدات والأطفال من كلا الجنسين لتقليص العمل وانقاصه مما يؤثر تأثيراً هامشياً على نسبة انتساب الأطفال للمدرسة.

٥ ـ الختام:

هذا ولقد ناقشت في هذا الفصل فوائد النظرية الكلاسيكية الجديدة وقابليتها للتطبيق على الأحوال العائلية بقصد دراسة عمليات الاستخدام وأنشطة الأطفال فضلاً عن ظواهر أخرى ذات علاقة بالعائلة. والحقيقة ان فوائد النماذج المنزلية التي وصِفَت تنحصر في كونها توصلنا الى بعض الفرضيات المرفوضة وبالتالي تصبح عُرضة للبحث والاستقصاء والمقابلة مع مجموعات أخرى من الفرضيات الأمر الذي سيقدم لنا معلومات جديدة ذات صلة وأهمية بالنسبة لمخططي وصانعي السياسة. وبينما تمثل الكلاسيكية الجديدة هيكلاً أساسياً ينسجم مع الخلفيات التي يطبق عليها إلا أنه من الواضح أن هذه المقاربة تبدو أكثر قيمة حيث تعمل أسواق

العمل والسلع الأخرى. وحيث تُراعى الأسعار بصورة فورية وحيث تكون خارجية المنشأ بالنسبة لسلوك الأسر بمفردها. وفي مثل هذه البيئات من الممكن تقدير أبعاد النموذج التي تفيدنا في أغراض الفحص والسياسة وأعني بذلك تأثيرات الأسعار والدخل.

وربما أصبحنا بحاجة الى مزيد من العمل والجهد لتطوير وكشف الفرضيات المُعرّضة للفحص والاختبار وفرزها عن النموذج الأساسي الذي كان قد طُبق على خلفيات تعمل الأسواق من خلالها بشكل غير تام أو تلك الخلفيات التي تأخذ بعين الاعتبار تكاليف الحصول على المعلومات والقدرة على الحركة أيضاً بصفتها إحدى مقومات قوى سوق العمالة. ويجدر بنا أن نلاحظ أن دراسات قليلة فقط قد حاولت فحص أو تطبيق الهيكل الأساسي مع تقنيات التقديرات المناسبة للمعطيات التي تحتوي تغييرات حقيقية خارجية المنشأ بالنسبة للأسعار. وعندما طبقت هذه على معطيات البيوت الريفية الهندية، عندها ظهر ان التقديرات كانت منسجمة ومتناسقة مع ملابسات النموذج وظهر انها قد أمدّتنا بعدد من التبصّرات حول حساسية النشاطات العائلية وغير العائلية للشباب بالنسبة لأحوال سوق العمالة للراشدين، فضلاً عن الفروق الجنسية في سلوك الأطفال التي تتفتّح في بعض الأنشطة مثلاً المدرسية والاسهام في سوق العمالة.

وأخيراً علينا أن نؤكد أن المقاربات التي ناقشناها إنما كانت تهتم بجانب واحد من ظواهر السوق وهي قضية العرض. ولكي نفهم تماماً ملابسات ونتائج التدخلات السياسية بالنسبة لتوزيع الامدادات والاستخدام، علينا ان نفحص سلوك أرباب العمل وقضية الطلب وان ندمج كلا العرض والطلب في هيكل عام متزن ومتناسق. هذا ومن المظنون أن تطوير أرباب العمل لنماذج استخدام الأطفال والعمال الآخرين وتطبيقهم المعطيات المناسبة سوف يقدم لنا فيضاً من المعلومات حول أبعاد دور الأطفال في الاقتصاد.

ملاحظات:

* مركز التنمية الاقتصادية. جامعة يال نيوهافن كون (الولايات المتحدة).

[١] انظر و. اشنفيلتر وج. هيكمان. تقديرات الدخل والنتائج البديلة في أحد نماذج العمل العائلية: مجلة ايكونوفريكا أيار ١٩٧٤.

[٢] إن النماذج المبيّنة أدناه لم تذكر شيئاً حول مظاهر دورة الحياة مثلاً كيف يمكن تطبيق الهيكل الأساسي الثابت لفحص القرارات العائلية خلال الزمن. انظر روزنزويج ولبين Wolpin ١٩٨٠ ب وم. روزنزويج: الامانات الثقافية، والتطور الزراعي والتغيرات في الخصوبة وذلك في مجلة American Ecanamic Review عدد نيسان ١٩٧٩.

[٣] لم تتغير ملابسات هذا النموذج أصلاً عند تقديم عمل الأطفال المفيد بشكل واضح ويمكن توسيع ذلك الاطار بحيث يشمل تغيرات توزيع الدخل ضمن الأجيال بدمج جميع الأجيال القادمة (قضايا السلع والاستهلاك، وحجم العائلة، والتعليم.. الخ) في الوظائف والأعمال العائلية ذات الفائدة للأجيال الحاضرة. انظر ج. بيكرون. تومز Tomes: نظرية توازن توزيع الدخل وحركية الأجيال المتداخلة. وذلك في مجلة الاقتصاد السياسي عدد كانون الأول ١٩٧٩.

[٤] بينما من الواجب زيادة الاستهلاك بمجموعه عند زيادة الدخل (باعتبار ان السلع لاتتصل جميعها بشكل سلبي بالدخل) إلا أن الطريقة التي تزيد بها المصاريف لشراء السلع تتغير حسب تغير الوارد بمجموعها وهذا يخص عمل التفضيلات العائلية غير الملاحظة والتي لايسع رجال الاقتصاد إلا اجراء فرضيات قليلة حولها.

[٥] روزنويغ وولبين ١٩٨٠آ و١٩٨٠ب.

[٦]ج. بيكر «نظرية حول توزيع الزمن. من مجلة المجلة الاقتصادية عدد أيلول ١٩٦٥.

[٧] جمعت هذه المعطيات من أجوبة أعطيت على بعض أسئلة المسح حول النشاط الرئيسي للشخص كعامل مكتسب للأجور أو عامل في خدمة العائلة، أو طالب الخ.. والاحصاءات الموجودة في الجدول رقم ١٢ لاتقدر المدى الذي يقوم

به الأطفال في العمل في نشاطات مربحة ولقد اخترت أن افترض انه اذا كانت نشاطات الطفل الرئيسية تنحصر في كونه طالباً مثلاً فهو (أو هي) يداوم على المدرسة على أساس منتظم وهكذا يصبح عدد أيام الدوام أقل من النسب .

[٨] الرقم الأخير ربما كان تقديراً نهائياً مادام أن التقارب حول اسهامات العمل تذكر ان ساعات العمل في كل يوم متساوية بالنسبة للأطفال الراشدين .

[٩] للاطلاع على مناقشة المشاكل المرافقة لتقدير القيم الزمنية بهذه الطريقة وللاطلاع على نهج بديل يأخذ بعين الاعتبار بعض مظاهر الاختيارات غير العشوائية انظر ماكتبه ج . هيكمان Heckman وهو «الأجور الزائفة ، وأجور السوق وطلب العمل» مجلة ايكونوميتريكا Econometrica عدد تموز ١٩٧٤ .

[١٠] على القارىء أن يتذكر تحذيرين رئيسيين بالنسبة لهذه النتائج وهما لايشملان التحذيرات الأخرى المذكورة : أولاً من الواجب افتراض ان ليس هناك متغيرات خارجية المنشأ (الأحوال الصحية مثلاً) مرتبطة بعلاقة متبادلة مع متغير مستقل أو بأي عامل من عوامل الارتداد المعروفة ، سوف يحذف من التحليلات .

ثانياً : من المفروض أن التوزيع الجغرافي على مستوى الاقليم والقرية لايتصل بسلوك العائلة بمفردها ، فالأسباب تجري في سبيل واحد بالنسبة لهذه المتغيرات في المنطقة . ويمكن الحصول على معلومات أوفى حول هذه النقطة فيما يلي . .

[١١] في ورقة العمل التي تستخدم هيكلاً مشابهاً طبق على المعطيات التي أخذت على مستوى الأقاليم الهندية عام ١٩٦١ حصل روزنزويج وايفنسون Even-son عام ١٩٧٧ على نتائج تتناسق مع النتائج المذكورة هنا بالنسبة لتأثير علاقات عمل الأطفال وعمل البالغين المأجور . ومع ذلك فقد أوحت تقديراتهم بوجود مرافقة ايجابية جزئية بين أجور الاناث البالغات والعاملات في العمل الزراعي وبين نسبة انتساب الأطفال الى المدارس . هذا وقد وجدا أيضاً ان نسب أجور الذكور البالغين والعاملين في الأعمال الزراعية تترافق مع انتشار الأطفال الى المدارس بشكل سلبي . وهكذا وبينما نجد ان هاتين الفكرتين لاتناقضان النموذج ، إلا أن التناقض الحاصل بين الفروق في المواصفات التجريبية ، كان حاصلاً باستعمال كلا نسَب الأجور في الأعمال الزراعية ومتغيرات حصول البالغين على قسط من التعليم والتي تعتبر

كعوامل ارتدادية في دراسة عام ١٩٧٧ أكثر منها نِسَباً للأجور قد تنبىء بها وهي تنتمي الى جميع النشاطات الريفية المؤسسة على الوضع الثقافي (وغيرها من المتغيرات) كما هو الحال هنا. وفي حالة تأثيرات أجور الذكور بالنسبة للثقافة التي ذكرت في نتائج عام ١٩٦١ الاجمالية. وُجد ان حيازة الذكور من البالغين على قسط من التعليم لها نتائج معاكسة ومتناقضة مع انتساب الذكور من الأطفال الى المدرسة. وبسبب ضرورة استخدام نِسَب تنبىء بها للأجور لعدد كبير من العائلات في معطيات عام ١٩٧١، فليس من الممكن اجراء ضبط حاسم لمعرفة قدرة هذه الفروق في المواصفات على التوفيق بين النتائج.

ومن الممكن أن تشير مثل هذه الفروق الى مشكلة اجمالية بالنسبة لمعطيات عام ١٩٦١ وذلك لوجود نقلة غامضة (لم تفسر) في المقاييس بما بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٧١ تظهر بعض نزعات للمتغيرات المحذوفة أو بعض النقص في النموذج.

[١٢] إن التقديرات التي حصلنا عليها من عيّنات ثانوية لبعض العائلات التي تسكن القرى والتي لديها بعض المدارس الابتدائية، لاتختلف اختلافاً جوهرياً عن التقديرات المذكورة هنا.

[١٣] للاطلاع على مناقشة أوفى حول النهج المستعمل لمعرفة أسباب المشاكل التي نشأت بعد تطبيق برنامج اختيار المكان انظر روزنزيوج عام ١٩٧٩. ولقد أوحت النتائج حول الارتداد الذي حصل في الأقاليم الهندية وأسبابه المنطقية ان الأقاليم التي اختيرت لمجالات عمل الـ IADP كانت متميزة في عام ١٩٦١ بوجود مستويات أكبر (نوعاً ما) من الصناعات الريفية ومعدلات وسطية منخفضة من الانتاجية الزراعية، وعدم التساوي في امتلاك الأرض وانتشار الأمية، وهذه الحالات لم تكن لتختلف كثيراً عن مثيلاتها في الأقاليم الأخرى التي اختارتها الـ IADP وغيرها من الأقاليم المتمثلة في معطيات المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية.

الفصـلَ التـاسـع

بنية سوق العمل والسلوك التكاثري التناسلي في ريف جنوب أسيا

بقلم ميد كين Mead Cain
وأ.ب.م خورشيد علام موزومدير (*)
A.B.M. Khorshed Alam Mozumder

أولاً: المقدمـة:

يؤلف شكل المحرومين أو شبه المحرومين من امتلاك الأرض نسبة ضخمة متزايدة من مجموع السكان في المجتمعات ذات الدخل المتدني في المناطق الريفية في جنوب آسيا. مثلاً لقد دلّت الدراسة والاستطلاع الذي حدث في ريف بنغلادتش في عام ١٩٧٧ ان ٣٣٪ من مجموع العائلات لايملكون أية أرض صالحة للري، وان ٤٨٪ من تلك العائلات إما محرومون من امتلاك الأرض أو ان تمتلك العائلة الواحدة منهم حوالي نصف فدان من الأرض أو أقل من ذلك[١]. أما في الهند فقد ذكرت إحدى المصادر ان ٤٠٪ من العائلات في عام ١٩٧١ كانوا إما أنهم لايمتلكون أي أرض أو أن العائلة تمتلك نصف فدان فقط[٢] وبالنسبة لهذه العناصر من السكان الريفيين الذين يعتمدون اعتماداً كلياً في المقام الأول على العمل المأجور لسد نفقاتهم المعيشية، تعتبر بُنية سوق العمالة ذات أهمية كبرى لمنفعتهم وآمالهم في المستقبل. وهكذا فإن بنية سوق العمل تكتنف عملية تقدير الأجور وتوزيع فرص العمل وتأمين الوظائف والأجور الحقيقية ودرجات وأسس تجزُّء السوق والتمايز في الأجور.

وفي الأدبيات التي تتطرق الى بحث العوامل المحددة للانجاب في الدول النامية لم يعد يُنظر بعين الاعتبار الى قيم عمل الأطفال بالنسبة للسياق الاجتماعي الذي تولّدت فيه تلك القيم وهذا يعني سوق العمالة بالنسبة للمحرومين من امتلاك

الأرض. وفي هذا الفصل سنُناقش تلك الفكرة التي تقول ان الانسان لايستطيع تقدير القيمة الاقتصادية للأطفال أو ملابسات تلك القيمة بالنسبة للسلوك التكاثري والتناسلي بين الفقراء، دون الاشارة الى المحيط العريض لبنية سوق العمالة. وبالاضافة الى تحديد فرص العمل وأجور الأطفال تستطيع بنية سوق العمالة وبعدّة طرق، إما أن تزيد أو تنقص حاجة الأبوين لاسهامات أطفالهم في الأعمال الاقتصادية. فالنتائج الاحتمالية لبُنية سوق العمالة تكون بشكل يؤكد أن المردود الصافي نفسه لعمل الأطفال من الممكن ان يكون ذا أهمية مختلفة تماماً بالنسبة للسلوك التناسلي المعتمد على هذه الخلفية.

وفي القسم التالي من هذا البحث سوف نستعرض عدة نظريات قد ظهرت لوصف خصائص سوق العمالة في ريف جنوب آسيا وسوف نستخدم هذا العرض لتصوير الأبعاد المختلفة التي تستطيع بُنية سوق العمالة السيطرة من خلالها على سلوك الإنجاب والتأثيرات المتغيرة على بنى السوق المختلفة. وبعد ذلك سوف نقدم تحليلاً مُفصّلاً لسوق العمالة في أحد مواقع ريف بنغلادتش حيث سوف نختبر صحة النظريات البتي استعرضناها سابقاً مع محاولة تطوير وصفنا وتصويرنا لبنية سوق العمالة في تلك المنطقة. وأما بالنسبة للأقسام الختامية من هذا البحث، فإننا سوف نناقش ملابسات تحليل عمالة الأطفال والأجور وحوافز دوافع الانجاب في ريف بنغلادتش حيث خلصت الى القول ان الأطفال الذكور بصورة خاصّة أصبحوا يقدمون الزاد الواقعي المادي الكافي لترير السعي للإنجاب العالي الوتيرة (كين Kain ١٩٧٧) وأخيراً سوف لانولي اهتماماً بنشاطات الأطفال الاقتصادي في هذه الورقة، بل نفضل تركيز الاهتمام بالدور المستقل لبنية سوق العمالة عند التفكير والتأمل في أهمية عمالة الأطفال بالنسبة للسلوك التكاثري والتناسلي.

ثانياً: ملابسات بنية السوق بالنسبة لعمالة الأطفال والإنجاب:

ليس هناك من اتفاق كامل حول القضايا الأساسية لبنية سوق العمالة في ريف جنوب آسيا. إذ تقدّم لنا الأدبيات المختصة أوصافاً مختلفة لميكانيكية العمالة الريفية في نفس المنطقة الريفية الجغرافية التي تتدرج مثلاً من السوق التنافسي الحرُ الى النماذج التي تحدد فيها العوامل غير الاقتصادية نوعيّة الأعمال والأجور.

فالنظريات الإنشائية قد بزّت وسبقت مجموعة المعطيات التي تستطيع تقرير وإنهاء كثير من المحاولات والمناظرات الراهنة. وتؤسّس النظريات المتنافرة حول العمل والأجور الريفية وتناقش في دراسات ميدانية مفصلة لعقود الأجور والعمل في موقع صغير وفي دراسة استطلاعية للأعمال المنزلية والمعطيات على المستوى الاقليمي والمأخوذة من الاحصاءات وغيرها من المصادر المشابهة. هذا وتحتل مركز الصدارة على هذا الصعيد وبالنسبة لمردود عمالة الأطفال والقيود المفروضة على فُرص عملهم واعتماد الأبوين على عمل الأطفال والتبدلات الحاصلة في المتغيرات خلال الزمن وكذلك بُنية سوق العمالة.

هذا ولسوف تخدم العيّنات المأخوذة من النظريات المختصة بسوق العمالة والتي نشأت في الهند عن طريق الاستنتاج في فهم السلوك التناسلي. إنما سوف يحدث تقييم النظريات طبقاً لما تتضمنه هذه حول: (١) معايير تحديد الأجور وبصورة خاصّة فيما اذا كان هذا النظام يقدم لنا أجوراً وافية بمتطلبات العائلة المعيشية. (٢) الأجور الحقيقية تحت ظروف قوة العمالة المتزايدة والانتاج الراكد. (٣) تجزّؤ ظروف السوق وتحديد الوظائف والمحاباة والتمايُز في الأجور. (٤) ظروف الخطر وعدم الأمان.

١ ـ العائلة أمام أجور الفرد:

من الممكن التمييز مابين النظريات التي ترتبط فيها الأجور في الريف بحاجة العائلة لسد متطلبات المعيشة للعمال المأجورين ومابين النظريات التي تكون فيها الأجور غير مرتبطة بمثل هذه الحاجات. وهناك ملابسات مختلفة ضمن هاتين المقاربتين بالنسبة للإنجاب. ومن بين تلك النظريات التي تقول بارتباط الأجور في القطاع الريفي بحاجات ومتطلبات المعيشة، نجد أن نموذج «العمل الفائض» التي قدّمها لويس Lewis والتي وسّعها وفصّلها في Fei ورانيس Ranis[٣]. وفي نموذجهما يظهر ان القطاع الريفي يتميز بوجود نوع من العمل الفائض مع عدم وجود انتاجية هامشية ومع وجود منعطف مَرِن بشكل غير محدود للطلب. ولقد افترض النموذج وجود أجر ثابت لسد متطلبات المعيشة في القطاع الريفي الذي لايتأثر بقوى سوق العمالة (التي سوف تفرض نسبة للأجور بما يعادل الصفر) بل يتأثر بالقوى

الخاصة بنظام اجتماعي يمثل صلة الوصل مابين الأعراف غير الاقتصادية والقرابات. ولم يهتم (في Fei) ولا رانيس Ranis بالأعمال المفصلة للقطاع الريفي التقليدي ولكنهما شعرا بتمام الثقة عند افتراضهما وجود قوة زراعية عاملة وزائدة عن الحد في بعض الأقطار كالهند المعاصرة ويوجود أجور ثابتة تقليدية. ولأسباب مختلفة تشمل الفرضيات حول مستوى الأجور وعملية تحديد الأجور في القطاع الريفي، لم يَعُد بالإمكان قبول هذا النموذج الذي كان يمثل في يوم من الأيام منتهى الصدق والاستقامة في الرأي[٤].

ولقد اعتبر (في Fei) و رانيس Ranis أن هناك بعض العوامل غير الاقتصادية تتحكم بالأجور الزراعية. وبالمقابل يقول رودجرز انه ربما أجبر أرباب العمل على دفع أجور قريبة من الحد الأدنى للمعدل المطلوب لسد متطلبات المعيشة العائلية. وليس سبب هذا وجود دافع أخلاقي، بل لأنهم عند قيامهم بهذا العمل يقلّصون تكاليف وحدات العمل[٥].

وربما كان هذا الرأي مؤسّساً على الفكرة التي تقول انه اذا أنقصت نسبة الأجور الزمنية (الساعيّة أو اليومية الخ. . .) عن حدٍّ مُعيّن فإن تكاليف وحدات العمل سوف تبدأ بالارتفاع (أي مقادير وافرة من العمل المنجز) حالما تُنقِص الأحوال الغذائية السيّئة من مردود العمل لكل وحدة زمنية. ويشير روجردز الى النقطة الحرجة بتسميتها «أجور الكفاءات والفعاليات» وهذه الأجور مطلوبة للمحافظة على صحة وديمومة نشاط قوى العمالة وصلاحياتها للعمل ككل. وهكذا وفي حالة زيادة عروض العمل ينتظر أن يظل الوقت المأجور دوماً في مستوى الكفاءة المطلوبة.

ويقدّم لنا رودجرز الأدلة والشواهد من منطقة كوسي Kosi شمال البيهار في الهند والتي تؤيد نظرية أجور الكفاءات. وقد لاحظ استقرار الأجور طيلة أيام السنة في أغلبية القرى التي فحصت رغم وجود بعض التقلبات الموسمية بالنسبة لطلب قوة العمالة. وهكذا فإن نسبة الأجور تكون مترابطة بشكل ايجابي طبقاً لنسب التّابعية والاعتماد على الغير في العمل. وكانت نسبة الأجور تتناسب تناسباً عكسياً مع مستويات الاستخدام في القرية.

أما بالنسبة للسلوك التكاثري التناسلي للعائلات المحرومة من الأرض فهناك ملابسة رئيسية خاصة لكلا ثوابت الأجور التقليدية والأجور المؤسسة على نظرية الفعاليات والمسببة عن التغذية وهذه تنحصر في أن الآراء الاقتصادية حول قرارات الانجاب بما فيها تكاليف انتاج الأطفال إنما أصبحت كثيرة ومتنوعة ومتشعبة وذلك لأن أجور الطفل بمفرده لاتؤثر على دخل العائلة الذي لايتجاوز مستوى الفقر. ففي الحالات التي تتحدد فيها الأجور للحفاظ على مستوى ثابت لاستهلاك الفرد في العائلة. عندها سوف تميل الأجور الخاصة بالفرد (مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة) الى التناسب تناسباً عكسياً مع عدد الكسبة في العائلة ونسبتهم الى القاعدين والمعتمدين على الغير. وهكذا نخلص الى الاستنتاج انه عندما يصل الأطفال في احدى العائلات الى سن الرشد، عندها يزداد دخل عملهم ولكن أي ربح صاف يحصلون عليه سوف يكون عُرضة للمصادرة[٦].

وبالمقابلة مع نظريات الأجور التي تسد الرمق هناك نموذج السوق التنافسي (أو التناحري) حيث تكون معايير تمديد الأجور الناتجة عن العمل الهامشي حيث يقوم العمال طبقاً لقدراتهم على بإنجاز العمل بغضّ النظر عن المتطلبات العائلية لسد حاجات المعيشة. ولقد ارتأى روزنفيج مؤخراً انه من الممكن تطبيق هذا النموذج على ريف الهند مع وجود بعض المؤهلات الصغرى التي تشير الى ان قابلية العمل للحركة الجغرافية مقيّدة[٧] هذا وقد صاغ لنا نموذجاً عاماً للتوازن الكلاسيكي الجديد الخاص بتقرير الأجور الزراعية وطالب بتأييد تنبؤاته حول هذا النموذج عن طريق بعض الممارسات الاقتصادية التي استخدم فيها معطيات على مستوى الأقاليم في الهند. وفي عالم الأسواق المتنافسة (أو المتناحرة) تُعيّن حدود مكتسبات الأطفال من العائلات المحرومة من الأرض عن طريق بلوغ الطفل سن الرشد فيزيائياً وعن طريق الأحوال الاجتماعية للعرض والطلب.

وبغض النظر عن كون الأطفال قادرين على اعطاء مردود ايجابي أو سلبي صافي سوف نرى أن الآباء يميلون الى التناغم مع تلك الاشارة العاجلة الآتية. ومن المنتظر ان يعدلّوا سلوكهم التكاثري التناسلي طبقاً لذلك. إذ أن تأمين الحصول على مايسدُّ الرمق ليس كافياً لايقاف تلك الاشارات.

وهناك بعض المفاهيم حول سوق العمل الريفي في جنوب آسيا والتي تقع في مابين هذين الموقفين المتطرفين حول قضية موقف العائلة ازاء الأجور الفردية والتي تنحاز بشكل متقارب الى أحد الموقفين المتطرفين أو الى الآخر مع وجود ملابسات متشابهة بالنسبة لبروز عمل الأطفال لمصلحة العائلات المحرومة من الأرض وفائدة سلوك الآباء التكاثري التناسلي. . مثلاً هناك باردهان Bardhan الذي ينتقد نظرية الأجور العائلية لسد الرمق وينتقد نموذج الأسواق المتناحرة على أسس تجريبية، وهو يصوغ نموذجاً مأخوذاً من البنغال الغربية يضم القوى الاحتكارية لأرباب العمل ولكنه مع ذلك يتفق مع روزنزفيج بالنسبة لموقف العائلة تجاه تحديد الأجور الفردية[٨] ومن جهة أخرى نجد ان المحللين الذين يلاحظون قضية وجود العلاقات الاقطاعية في الانتاج في ريف الهند قد انحازوا الى منظري الأجور لسد الرمق[٩]. هذا ورغم الاستغلال والاكراه الذي اقتضته واستلزمته مثل هذه العلاقات الاقطاعية إلا انها تتخذ شكل بعض الالتزامات الواجبة على السيد (اللورد) بشكل حدٍّ أدنى وهي تأمين الحاجات الضرورية للبقاء على العيش بالنسبة لاتباعه من العمال.

٢ ـ مستويات الأجور الحقيقية ومردودات عمالة الأطفال:

تعتمد اسهامات الأطفال من طبقة السكان الريفيين المحرومين من الأرض والرأسمال في المساعدة على زيادة دخل عائلاتهم على الأجور التي يستطيعون تحصيلها لقاء الأعمال والاستخدام. . وتحدّد بنية العمالة وتجاوب ووضع الأجور (اذا كان هناك شيء من هذا القبيل) بالنسبة للعرض والطلب الشديدي التغيّر. فاذ أنتجت بنية العرض والطلب ضغطاً كبيراً يسبب الانخفاض في الأجور، فإن انتاجية الأطفال تتقلص وتنحدر نتيجة لذلك الى درجة يصبح بها الأطفال عالةً وعبئاً على والديهم.

وفي أية ورقة عمل سابقة قدّرنا بعد دراسة إحدى المناطق الريفية في بنغلادتش (بعد أن أعطينا الصورة الجانبية لنسب الأجور والزاد الانتاجي المتعلق بوقت العمل والاستهلاك) أن الأطفال الذكور الذين لايملكون أرضاً أصبحوا منتجين للعمل الصافي في سن الثانية عشرة (على الأقل)، وعند بلوغهم الخامسة عشرة فمن المتوقع ان يكونوا قد أنتجوا مايكفي للتعويض عن استهلاكاتهم المتراكمة حتى ذلك

العمر. وقد لاحظا ارثور وماك نيكول Arthur and Mc. Nicoll عام ١٩٧٨ عند فحصهما أحوال السكان وإمكانيات التنمية في بنغلادتش أن أي انخفاض في نسبة المواليد هناك سيرافقه نوع من التقهقر والتأخر في الأحوال الاقتصادية الريفية (لأسباب إرادية أو لاإرادية). فالعوامل اللاارادية التي تسهم في مثل هذا التقهقر تشمل الأحوال الصحية السيئة وتزايد البعد مابين الزوجين بسبب الهجرة والنزوح طلباً للعمل ثم تفكك الحياة العائلية المستقرة.

ومن الممكن حدوث أي ضغط إرادي اضافي نتيجة لتقلّص الأجور مما يحدث حالة يتوقف بها الأطفال عن كونهم مادة أو شيئاً متوقّعاً ومأمولاً لدفع المال. وبعد ان استخدم ارثور وماك نيكول المعطيات التي أسّسا عليها حساب الانتاج الصافي للأطفال لعام ١٩٧٧، قدّرا أن هذا الأمر سيحدث في حالة انخفاض الأجور الحقيقية بنسبة ٣٠٪.

والآن ماذا ستكون التوقّعات أو الاحتمالات لتفسير مثل هذا الهبوط الحقيقي في الأجور في البيئات الريفية الفقيرة جداً حيث أجور العمالة قريبة من مستوى الفقر؟ والحقيقة أن نموذج السوق التناحريّة الذي وضعه رونزفيغ واضح المعالم حول هذه النقطة، فهو يوحي بأن الأجور ستهبط بشكل مرن في مثل هذه الأحوال إذ يمكن فهم الحالة التي صوّرها ارثور وماك نيكول بالنسبة لريف بنغلادتش اذا استمر نمو قوة العمالة السريع بشكل يفوق مجمل الطلب على العمل. هذا وان نموذج الباحثين في Fei ورانيس Ranis حول الأجور التي تسدّ الرمق لايسمح بأي نقصان يحدث في الأجور الحقيقية بحيث تصل هذه الى مستوى دون مستوى الفقر المقرر اجتماعياً. ويمكن الوصول الى أرضية الأجور المقرّرة للكفاءات اللازمة للحصول على نوعية التغذية والتي ذكرها رودجرز بعد أن تدفع قوى السوق تلك الأجور الى الدرك الأسفل بحيث تتهدد فعالية العمال المأجورين بحالة سوء التغذية. ولدى الوصول الى مثل هذا المستوى يخلص رودجرز الى نتيجة تشبه نتيجة في Fei ورانيس Ranis وهي وجود أجور حقيقية ثابتة. وكما ذكرنا سابقاً نجد أن الضمان المتأصّل في نظام الأجور العائلية (طبقاً لرأي رودجرز من جهة في Fei ورانيس Ranis من جهة أخرى) يخفف من أهمية ماسيحدث لأجور الأطفال من حيث هوَ هوَ، (وذلك بالنسبة لتقرير السلوك التكاثري والتناسلي لدى الآباء).

وعدا عن مصالح أرباب العمل التي تخدم أغراضهم الخاصّة في المحافظة على مجموعة صالحة من العمال المأجورين وتشمل هذه العمل الجماعي للعمال أنفسهم. ويقول (سكوت) ان الحق في الحصول على لقمة العيش اذا وُوجه بحالات من الشك والاصرار، فإنه يكتسب عند ذاك شكل قوة معنوية تنتج الثورات والعصيان بشكل طوعي لدى الفلاحين عندما يشعرون أنّهم مهددون بفقدان لقمة العيش[١٠] وفي حين نجد حالات العصيان التي حللها سكوت والتي تحرّض المستأجرين ضد الملاكين والدولة، وامكانية استخدام العنف إلا أننا نجد مثل هذه الحالات من المخاوف الكامنة للمجموعات الثانوية من السكان المهدّدين ومن المبادىء المعنوية التي تضفي قوة معنوية على العمل الجماعي موجودة مع ذلك في المجتمعات الزراعية حيث يواجه العمال الزراعيون أرباب العمل.

إن المثل الأكثر وضوحاً للعمل الجماعي الذي تم على أيدي العمال المأجورين في ريف الهند هو ماقامت به حركة نقابة المزارعين في ولاية كرالا Kerala والتي عملت على منع هبوط الدخل والاستخدام لدى العمال المحرومين من الأرض[١١]. وإن وجود مثل تلك الحركات الجماعية غير الرسمية في ريف جنوب آسيا انما هو قضية تخمين فحسب. ومن المفيد القول انه حتى ولو لم يتخذ العمال أي موقف واضح من هذا النوع فإن التهديد الضمني بالاضرابات أو استخدام القوة ربما كان له أثره على المساومات مع أرباب العمل أي كونها عاملاً كابحاً لهبوط الأجور المسبب عن تقلبات سوق العمالة فحسب.

والآن لنعد الى مثال بنغلادتش الذي أوردناه. نحن باستطاعتنا أن نفهم ان مجرى الأحوال في المستقبل بالنسبة للأجور الحقيقية إنما يعتمد على بنية سوق العمالة والتي يجب ان تشمل قوة المساومة النسبية لدى المشتركين في المساومة. وليس بإمكاننا التنبؤ بأي حدث (دون وجود معلومات أكثر وضوحاً) حتى ولو كان ذلك في حالة النمو المستمر في قوة العمالة المرتبطة بركود الانتاج. ولنفرض أننا نعالج نظاماً لاتتوفر فيه أية ضمانات تسدّ حاجات العائلات المعيشية، عند ذلك

تتراوح الامكانات مابين وجود الأجور التامّة المرونة في الأسواق التناحريّة غير المقيّدة وبين صلابة الأجور في بعض الحالات التي تعظم فيها قوة العمالة الجماعية بالنسبة لملابسات السلوك التكاثري والتناسلي لدى الآباء. وهكذا فإن التوقعات بتوقف الأطفال عن كونهم مادة أو شيئاً متوقعاً أو مأمولاً لكسب المال تكون تلك التوقعات أكثر احتمالاً في الحالة الأولى منها في الحالة الثانية.

٣ ـ تجزُّء السوق وتوزيع الأعمال والوظائف والتمايز في الأجور:

هناك عدد من الحالات التي يستطيع بها تجزّء سوق العمل والتأثير على الانتاجية الفعلية للأطفال وعلى التجاوب التكاثري والتناسلي للوالدين. أولاً علينا النظر بعين الاعتبار الى اقتراح رودجرز واستاندنج في الفصل الأول من هذا الكتاب وهو ان الأطفال، بسبب عدم نضوجهم وهشاشتهم معرّضون بصورة خاصّة الى الاستغلال والتمييز في الأجور (ضد مصلحتهم)[١٢] ويبدو أن هذين المؤلفين كانا يفكران مبدئياً في استخدام الأطفال في الصناعات الخفيفة على نطاق ضيّق ولكنهما أقرّا أيضاً بوجود عمال زراعيين نظراء للعمال الصناعيين. واذا تساوت الأشياء الأخرى، فإن نتائج التمييز في الأجور سوف تكون سبباً في تخفيض مردود عمالة الأطفال.

وهناك شكل آخر لتجزؤ السوق مع وجود ملابسات حول القوة الانتاجية للأطفال والذي يظهر وضوحه على نطاق متفاوت في جنوب آسيا وهو التجزُّؤ عن طريق الجنس. وفي احدى التحليلات حول سوق عمالة المرأة في ريف بنغلادتش، مثلاً، لقد استنتجنا ان حرمان المرأة التام من أصناف كثيرة من فرص العمل المأجور يولف قضية تجزّؤ مفرطة في سوق العمالة (كين وخانام وناهار ١٩٧٩). وفي ريف بنغلادتش نجد ان حرمان المرأة ودرجة تجزئة سوق العمل طبقاً للجنس يتجاوز مايمكن تفسيره عن طريق التكيف البسيط بين وظائف الحمل وواجبات تربية الأطفال. وينطبق هذا القول على النساء المتزوجات وغير المتزوجات والنساء اللواتي لم ينجبن أطفالاً ومن النساء الصغيرات والنساء المسنّات. وبغض النظر عن السبب، تحدد بنية

السوق المجزّء جنسياً فرص العمل للاناث من الأطفال. ولكن ملابسات السلوك التكاثري والتناسلي إنما تكون أقل وضوحاً. فنحن نرى من جهة وبالنسبة لاحدى العائلات مثلاً ان مجموع دخل عمل الأطفال في مستوى معين من الإنجاب يكون أقلّ منه في حالة العكس (أي عدم الانجاب بالنسبة للأبوين) ومن جهة أخرى، اذا كان الوالدان يتطلبان الحد الأدنى من مادة العمل أو الطاقة المبذولة من أطفالهم (سواء كان ذلك بشكل عمل عادي أو بشكل تأمين ضد المخاطر أو بشكل الاستعداد لإعالة الوالدين أثناء الشيخوخة أو كل هذه مجتمعة) عند ذلك وفي الحالات التي يستطيع الذكور لوحدهم تأمين مثل هذه الطاقات، يصبح الحافز الايجابي للإنجاب أعلى من حالة العكس.

وتنشأ حوافز الانجاب العالي الوتيرة عن طريق أنظمة يسود فيها الذكور ويسود فيها سوق العمل المجزأ المرافق والمستقل عن العوامل المتصلة بمردود عمل الأطفال. . وكلما ازداد اعتماد النساء على الغير، نقصت قدرتهن على اكتساب لقمة العيش بأنفسهن وأصبح من الأهمية بمكان بالنسبة للنساء التفتيش عن مصادر يعتمدن عليها للدعم والمساعدة في حالة وفاة الزوج مثلاً. . وباعتبار تعادل وتساوي الأشياء الأخرى، فإن انجاب الأطفال يكون ذا أهمية حيوية بالنسبة للنساء الأكثر اعتماداً على الغير[١٣].

ويقدّم لنا باردهان نظريّة حول الأجور والبطالة في ريف الهند وهي التي تؤلف جزء أساسياً من سوق العمل المجزّء. ويلاحظ في ختام نظريته أن نظرية الأجور لسدّ الرمق قد تطرّق اليها الشك عن طريق وجود بعض الأدلة التي تذكر ان الأجور في ريف الهند تتجاوب مع التغيرات في الطلب والانتاجية، وبنفس الوقت فإن نموذج الأسواق المتناحرة (حول الانتاجية الهامشية) لم يعد مرضياً بالنسبة لنظرية باردهان، وذلك لأن ذلك النموذج قد فشل في تفسير شدة إلحاح البطالة غير الطوعية بين العمال الريفيين الفقراء. ففي الأسواق المتناحرة لابد أن تكون الأجور ذات مرونة كافية لتصفية السوق. ويدّعي باردهان أن هذه النظريات قد فشلت في النظر

بعين الاعتبار الى القوى الاحتكارية أو القوى الضاغطة التي يتمتع بها أرباب العمل وهي تلك القوة الناشئة عن التمركز في الأرض وعن القدرة على الحركة على العمل وعن تحديد فرص الاستخدام خارج النطاق الزراعي. وأخيراً يقترح باردهان أن يعمل أصحاب العمل على تأمين جوائز عالية القيمة تشجيعاً لتوفير وتيسير العمل المسبب عن طلبات العمل الموسمية الحادة الوتيرة والأهمية القصوى لتوقيت الطاقة والزاد والتي تجاهلتها النظريات التقليدية.

ويحدد باردهان نموذجاً يمتلك فيه أصحاب العمل بعض القوّة الاحتكارية وبعض تكاليف تجنيد عمال جُدد (والتي تؤثر على الأرباح). فتكاليف التجنيد هذه ماهي إلا مظهر ملتوي من مظاهر البطالة (من السهل تجنيد العمال في سوق كاسدة) وما هي إلا مظهر متزايد لعوامل مختلفة تقيد عملية التجنيد نفسها. ولزيادة أرباحه يعمل رب العمل على تحديد وضع الأجور ومستوى البطالة بحيث يصبح فيها أي ارتفاع في تكاليف العمالة المباشر والتي تتبع زيادة الأجور ينبغي أن تكون مساوية للانخفاض في تكاليف التجنيد للعمل الناتج عن البطالة المتزايدة. إذ انه في حالة زيادة الأجور وبقاء الاستخدام ثابتاً يزيد معدل البطالة وذلك بسبب دخول عمال جدد في سوق العمالة.

ويتفق النموذج الذي حدده باردهان مع كل من المستوى البعيد عن الصفر للبطالة غير الطوعيّة ومع الترافق الايجابي مابين نسب الأجور الطارئة وعوامل الطلب على العمل. ويوجد كلا هذين العاملين في المعطيات التي حصل عليها باردهان من البنغال الغربية. ويتنبأ باردهان ان الأجور والبطالة متفاوتان طبقاً لتكاليف التجنيد المرافقة لأنواع خاصّة من العمل. وفي إحدى تحليلات العوامل الارتدادية يخلص باردهان الى القول ان أجور النساء في البنغال الغربية تميل الى الانخفاض يومياً بالنسبة للأعمال الزراعية.. وهو يقول ان النساء يُعتبرن من العمال غير النظامية مادام أنهن بحاجة للاشتراك في المسؤوليات البيتية خارج نطاق أعمالهن. وهكذا فإن تكاليف تجنيدهن تصبح أعلى وأما نِسب أجورهن فهي أدنى.

وبينما لايناقش باردهان أحوال الأطفال بصفتهم مجموعة خاصة إلا أنه يتنبأ بتفاوت الأجور تفاوتاً مباشراً مع وجود مرونة في العمل. وتعتبر هذه نتيجة مألوفة للتمييز الاحتكاري وكما يلاحظ.

وهو يقول إن هذا يفسّر نتيجة البحث التجريبي الذي يشير الى أن العمال من الطوائف المنغلقة يستلمون أجوراً أقل من غيرهم. ولكن هذه النتيجة تقود الانسان لتوقع نقص في أجور الأطفال (باعتبار ان الكفاءة في العمل تظل ثابتة) وذلك (على فرض أن الأطفال يتميّزون بوجود منعطفات غير مرنة بالنسبة للعمالة).

وهناك ملابسات أخرى تكتنف نظرية باردهان، ومن الواجب اختبارها وفحصها. مثلاً يُتوقع من أرباب العمل الدخول في عقود تمتد الى أمد طويل مع العمال، بالاضافة الى احتكار الأجور والبطالة، وذلك في محاولة منهم لتقليل وتقليص تكاليف تجنيد العمال. وربما اشتملت العقود على الاستخدام المستمر لمدة شهر أو سنة. (وهذا مايسمى العمل الارتباطي) وان يشمل على ترتيبات خاصة يقدّم فيها أرباب العمل وظائف وأعمالاً ذات أجور عالية في فصول الكساد مع الفهم المتبادل ان من واجب العامل الاستمرار في عمله والحالة هذه في فصول السنة الأخرى التي يكثر فيها الطلب على العمل (وهذا مايسمى بالعمل المقيّد).

٤ ـ حالة الخطر وعدم الثقة:

ولقد تركزت معظم المناقشات حول المواقف المتخذة بالنسبة للأخطار في المجتمعات الزراعية وتأثير هذه الأخطار على سلوك الفلاحين بالنسبة لتبني استعمال التقنيات الجديدة[١٤] ولقد قيل ان العمال الزراعيين الذين يتقاضون أجوراً تقرب من حدود الفقر يقومون بتقييم التقنيات الجديدة ليس بالنسبة لتأثيرها على الانتاج الزراعي فحسب بل على أساس صلاحيتها للعمل والانتاج سنة بعد سنة. وهكذا يرفض المزارعون أية تقنية واعدة بانتاج أعلى وتيرة اذا كانت تلك التقنية تعمل على زيادة خطر فشل المحاصيل باعتبار ان قاعدة «السلامة أولاً» هي المتحكمة بهم. وكلما كان المزارع أشد فقراً زاد تجنّبه وكرهه للأعمال الخطرة غير مأمونة العاقبة. هذا وان العامل المحروم من الأرض لاينبغي ان يكون أقل اهتماماً بقضية لقمة العيش من المزارع الفقير ولا أقل منه كرهاً للخطر والمخاطر.

وتنحصر مشاكل العمال في تأمين دخل ثابت متوازن لقاء المساهمة في سوق العمالة الذي يستلزم بدرجات متفاوتة عدم التأكد من وجود عمل في يوم من الأيام أو لمدة غير محدودة. فضلاً عن عدم الثقة بالأجور. ولاتعتمد حالة عدم الثقة هذه على عوامل الطلب الكافية فحسب (مثلاً البطالة الطويلة الأمد الناتجة عن فشل المحاصيل الزراعية) بل تعتمد أيضاً على الظواهر البنيوية للسوق. مثلاً أن التقلبات العريضة في الأجور (أي عدم استقرار الأجور) تكون أقلّ وجوداً في الأسواق التي تنشط فيها نقابات العمال منها في الأسواق التي لاوجود فيها لمثل هذه النقابات. وطبقاً لمفهوم باردهان تكون تأرجحات الأجور الموسمية أقل شأناً. ويكون التأكد من العمل المستمر خلال جميع أيام السنة أكثر مما هو عليه في الأسواق المتناحرة وذلك بسبب اهتمام أرباب العمل بتكاليف تجنيد العمال (تجاوبهم مع قيود العمل) ومع وجود عدم الاستقرار في الأسواق والخطر المرافق لتيارات الدخل المشوّش. عندها يواجه العمال مشكلة مشابهة لمشكلة المدير المالي لأحد المصارف أو لأعمال صندوق احدى الشؤون المالية المشتركة. إذ أن على هذا المدير المالي ان يبحث عن الطرق الواجب اتباعها لتنويع استثمار السندات والأوراق المالية التي لديه لكي يقوم بتوزيع حالات الخطر ويقلل من التأثير على المردود الكامل لفشل أي مشروع استثماري لديه. .
وهكذا يستطيع رب العائلة توزيع حالات الخطر ويساعد على التأكّد من مسير تيار الدخل المستمر بأسلوب مشابه، وذلك بزيادة عدد المشاركين في العمل في مشاريعه المنزلية. ولذا فإذا كان معدّل مجموع المردود الصافي للعمل متساوياً (مع وجود مشترك واحداً وعدة مشتركين من أفراد المنزل) (أي اذا كانت القيمة الصافية الاقتصادية للأطفال تعادل الصفر). عندها يظل الوالدان من فئات المحرومين من الأرض مالكين لحوافز ودوافع اقتصادية ايجابية لانجاب عدد كبير من الأطفال.
والحقيقة ان المزارع الصغير يرفض أية تقنيّة واسعة المردود أملاً بالحصول على تقنية أخرى موثوق بها مع كونها أقل مردوداً من تلك. مثلاً يفضل المزارع المحروم من الأرض أن ينجب عدداً كبيراً من الأطفال حتى ولو كان مردود عمله سلبياً، وذلك لأن خطر الانقطاع الطويل الأمد لتيارات الدخل يصبح عندها أقل شأناً.

٥ ـ الخلاصة:

يتضح من العرض السابق أنه عند محاولة فهم قيود انتاجيّة الأطفال من الطبقات الفقيرة وعند تقدير الملابسات الخاصة بالتكاثر والتناسل بقصد استخدام الأطفال وحيازة الدخل أو لقياس ومعايرة امكانيات تغيير مردود عمل الأطفال في المستقبل عندها من الواجب الإلمام بالعمليات التي تتقرر بها الأجور والأعمال. هذا ومن الممكن تلخيص الطرق التي تستطيع بها بُنيّة سوق العمالة التأثير على السلوك التكاثري والتناسلي للآباء بما يلي:

أولاً: باستطاعة بنية سوق العمل التأثير على قضية بروز تكاليف وفوائد الأطفال بالنسبة لقرارات الإنجاب. فهناك بعض أشكال السوق التي تقدّم أجوراً تفي لتأمين لقمة العيش، بحيث لاتؤثر مكتسبات الطفل الصافية (أو أي فرد من أفراد العائلة) على المصلحة البيتية (أي على القوى الاستهلاكية لكل فرد من أفراد العائلة). وبالعكس ففي السوق التناحرية الصرفة تقدّر فيه العمال الأفراد طبقاً لمقدرتهم على إتمام العمل بغض النظر عن حاجات المنزل لتأمين لقمة العيش. وهكذا يصبح الانتاج الهامشي للعمل معياراً لتقرير الأجور. وفي هذه الحالة يؤثر اسهام الأطفال الصافي وبالتالي الحاجة الى الانجاب من قِبَل الآباء تأثيراً مباشراً على المصالح العائلية.

ثانياً: تقرر بنية سوق العمل درجة هبوط الأسعار أو مرونتها. وفي حالة انتشار الأجور المنخفضة حيث يمارس الضغط لتخفيض الأجور عن طريق زيادة العرض على الطلب بالنسبة لليد العاملة مما يكون له أثره اذا أصبح الأطفال عبئاً على ذويهم نتيجة لتدني الأجور. إذ أن التغيرات الأساسية في الأجور لاتسير على خط مستقيم. وحالما تتدنى الأجور الى درجة تهدد الحصول على لقمة العيش لدى فئة المحرومين من الأرض، عندها تصبح مواجهة مصادر المقاومة لتدنيات أكثر أمراً وشيك الوقوع. . وان احدى مصادر تلك المقاومة المذكورة في الأدبيات هي اهتمام أرباب العمل في تأمين عدد كاف من الأيدي العاملة الفعّالة. ولكن ربما أتت المقاومة من قِبَل العمّال أنفسهم من خلال بعض الأعمال الجماعية المشتركة وذلك رغم أنف أرباب العمل.

ثالثاً: يمكن للسوق المُجزآة التأثير على مردود عمل الأطفال (اذا كان الأطفال يعانون من التمييز في الأجور واذا سادت السوق ظاهرة التفريق بالنسبة للجنس بحيث تتقيد فرص عمل الاناث من الأطفال) وهذا يخلق ضرورة زيادة الطلب لعمل الأطفال بعد ان تصبح النساء معتمدات على الرجال في إعالتهن (وهذه نتيجة أخرى لتسلط الرجال ولوجود السوق المجزآة طبقاً للجنس).

رابعاً: إن بنية سوق العمالة تزيد وتخلق (أو تقلل) من دوافع وحوافز الانجاب عندما تكون تلك الحوافز معتمدة على درجة الاستخدام وطلب العمل وعلى عدم الثقة بالأجور المتأصّلة في بعض البُنى الخاصّة، ولمواجهة عدم الثقة وخطر انقطاع تيارات الدخل من الممكن لرب العائلة تشجيع زيادة عدد المساهمين المشتركين في سوق العمالة من عائلته. ويكون عمله هذا مشابهاً تماماً لعمل مدير أي مصرف تجاري استثماري عندما يبحث هذا عن طرق لزيادة قيمة استثمار سنداته وأوراقه المالية وذلك لتقليل وتقليص تأثير أي فشل يصيب إحدى تلك الاستثمارات التي لديه. وكما يفعل المزارع الفقير الذي يبغي تجنّب الأخطار والذي يرفض استخدام أية تقنيّة ربما تعطي مردوداً عالياً في أول الأمر، بل يتحيّز لاتباع استخدام تقنيّة أقل مردوداً ولكنها أكثر أماناً وجلباً للثقة. وهكذا يقوم الآباء المحرومون من الأرض بتفضيل عملية انجاب عدد كبير من الأطفال حتى ولو كان مردودهم سلبياً في أول الأمر، وذلك عند رؤية هذا الأب خطر انقطاع الدخل الطويل الأمد وقد أصبح هذا الخطر أقل وتيرة والحالة هذه.

وعلينا أن نلاحظ ان كثيراً من النتائج البنيوية التي نوقشت، تعمل بشكل غير مباشر على التأثير في الدوافع التكاثرية والتناسلية أكثر من عملها بشكل مباشر بالنسبة للأجور واستخدام الأطفال بمفردها. ولذلك فإنه لمن الأهمية بمكان تقييم الظواهر العامة لبنية سوق العمالة كما هي وذلك عند متابعة ضوابط الإنجاب كما هي مثلاً ان تكتشف فيما اذا كان الأطفال يؤلفون ككل قطاعاً مستغَلاً (بفتح الغين) في سوق العمالة وذلك باستلامهم أجوراً متدنية نتيجة لذلك.

هذا وإن التعليق على الحلول المعقولة للتعميم في نطاق تقرير الأجور والأعمال في جنوب آسيا سوف يساعد على تكوين مقدّمة مفيدة لتلك التحليلات

التجريبية المفصّلة التي ستتبع. ومع أداء واجبات الاحترام لبعض المنظّرين (مثلاً روزنفيج) الذين يحاولون الاحاطة بجوهر أسواق العمالة في الهند ووصفه في اطار واحد شحيح، إلا أنه يبدو لنا من وجود الشواهد المتفرقة ان هذا يبدو مستحيلاً وشبه مستحيل[١٥] ولكن بدلاً من ذلك يبدو لنا انه من الأفضل القول ان بنية سوق العمالة تختلف تبعاً للمناطق الجغرافية.

ولقد كرّسنا بقية هذا الفصل لتحليل خصائص سوق العمالة الزراعي وملابساته بالنسبة لانتاجية الأطفال وسلوك الآباء التكاثري التناسلي من أولئك المحرومين من الأرض أو شبه المحرومين واحدى مواقع ريف بنغلاديش. إذ هناك قرية اسمها (تشارجو بالبور) واقعة في اقليم ميمينج Mymeng. وقد تعرّضت هذه القرية الى دراسة مستمرة فيما بين أعوام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ مع زيارة خاطفة تكميلية حصلت في خريف عام ١٩٧٩.

هذا وإن المدى المحدود الذي جرت فيه تلك الدراسة إنما تعوّضه تلك المعطيات والمعلومات الغنية التي نستطيع من خلالها تحليل المظاهر المختلفة لبنية سوق العمالة. وهذه المعطيات التي تشمل تسجيلات طولانية لاستخدام الزمن واستخدام نتائج بعض أشكال الدراسة الزراعية المتصلة بالمعطيات المأخوذة من الاحصاءات الريفية، قد حظيت بوصف تفصيلي في ملحق هذا الفصل.

ثالثاً: نظرة عامّة حول الأرض والعمالة في قرية تشارجا بالبور الهندية Char gapalpur:

وإن وجود القوى الاحتكارية أو احتكار القلة في سوق العمالة مع وجود ظواهر أخرى كالأسواق ذات المصالح المتشابكة[١٦] والتي تُمكن أرباب العمل من فرض الأجور وشروط العمل الأخرى كما يريدون، وذلك بالنسبة لقضية تركيز ملكية الأرض وحركة العمل والخيارات الخاصّة بالأجور الزراعية في أي موقع من المواقع. فاذا كانت الأراضي الصالحة للزراعة موزّعة بين كثير من الملاكين، عندها يصبح العمل ذا فعالية حركيّة (جغرافيا) الأمر الذي يساعدعلى إنشاء بعض الخيارات الجاهزة بالنسبة للأعمال الزراعية المأجورة. وعندها فمن غير المحتمل سيادة الأسواق

الاحتكارية. وفي هذا القسم من البحث سوف نحاول القيام بفحص الأحوال البُنيويّة كما هو الحال في قرية تشارجا بالبور.

١ - توزيع الأرض: ومع ان الأراضي في تلك القرية غير موزعة توزيعاً متساوياً ومتعادلاً مثلاً هناك ٣٣٪ من العائلات التي لاتستطيع الإدّعاء بامتلاك أيّة أرض مرويّة صالحة للزراعة في حين انه ليس هناك اي اقطاعي يملك اراضٍ كبيرة في تلك المنطقة وليس هناك حتى مجموعة صغيرة من مالكي الأراضي الكبيرة. ويظهر من الجدول رقم ١٦ تفاصيل ملكية الأراضي المروية بصورة فعلية. وعندما ينتقل وضع اليد بالنسبة للأراضي المرهونة تزيد نسبة المحرومين من ملكية الأرض الى ٥٥٪.

ومن الملاحظ ان حوالي نصف العائلات التي تدّعي ملكية الأرض في القرية، تمتلك الواحدة منها أقل من ٥, ١ فدان من الأراضي المروية، بينما تمتلك ٨٠٪ من العائلات خمسة فدادين، أو أقل لكل عائلة. ومن بين الملاكين من أكبر فئة وهي فئة ٥, ١٢ فدان أو أكثر، فإن أكبر كمية من الفدادين التي تمتلكها العائلة من هذه الفئة هي ٢٣ فداناً. وهذه تمثل ٣٪ من مجموع الـ(٧١١) فداناً من الأراضي المروية التي يملكها أهالي تلك القرية، وهناك تسع عائلات من الملاكين الكبار يسيطرون على ١٤٨ فدان وهذه تمثل ٢١٪ من أراضي القرية الصالحة للزراعة وهذه قاعدة سوف يتناولها البحث بالنسبة لسيطرة الأقلية على الأكثرية.

وإن توزيع تملّك الأراضي الفعلي يبالغ في درجة تمركز الأراضي فيما بين أرباب العمل. وهكذا ولأسباب عملية يجري توزيع الأرض من جديد من خلال عملية تخصيص الأراضي المستأجرة. (ليس هناك أراض مستأجرة ثابتة في القرية) وعندما تعدّل الأراضي الممتلكة بشكل فعلي على المحاصصين من الفلاحين[1] (مما يعطي مجالاً لوجود أراضي مستأجرة) عندها تصبح درجة تركيز ملكية الأراضي في القمة أقل شأناً. . ويظهر الجدول رقم ١٦ ان ٢٪ من المزارعين هم من فئة مالكي ٥, ١٢ فدان مقابل ٤٪ من مالكي الأرض. وهناك تسع من المستفيدين الكبار الذين يتصرفون بـ١١٧ فدان وهذه تمثل ١٦٪ من جميع أراضي القرية.

(١) المحاصصون هم الذين يستأجرون الأرض لقاء الاستفادة من حصّة من المحصول.

٢ ـ الأسواق ذات العناصر المتشابكة:

هناك ملابسات هامّة خاصة بقضية الأسواق ذات العناصر المتشابكة بالنسبة لقضية انتقال الأرض عن طريق المحاصصة. وهذا الوضع يمثل مصدراً من مصادر القوة لأرباب العمل. وذلك لأنه ويعكس مايتوقعه الانسان، تحدث أكثرية الانتقالات من خلال ظاهرة المحاصصة ضمن طبقة مالكي الأرض.. فقد كان هناك حوالي ١١٠ عائلة في القرية تعمل في الاستفادة من الأرض عن طريق المحاصصة ومن هذه العائلات هناك سبعة لايمتلكون أيّة أرض أبداً.

ولقد اقترح ان الملاكين الكبار سوف يتفوقّون في سوق العمالة وذلك باستخدام نظام المحاصصة بين الفلاحين المحرومين من الأرض[١٧] ولكن من الواضح أن هذا لاينطبق على الحالة الراهنة في تشار جوبالور. ثانياً: ان مجموع مساحة الأراضي التي تُستغَل عن طريق المحاصصة يبلغ ١٤٤ فدان والتي اذا قُسّمت بين ١٠٠ عائلة فإن ذلك يعني ان كمية الأراضي التي تتناولها صفقة واحدة منفردة تكون صغيرة نسبياً. ثالثاً: يميل الملاكون الكبار الى اتباع نظام المحاصصة كالملاكين الصغار. فقد وجدنا مثلاً انه بينما نجد ٣٠٪ من العائلات من تمتلك أقل من فدان واحد للعائلة كانت تشترك في المحاصصة في بعض الأراضي بينما نجد ان ٤٠٪ من أولئك الذين يملكون ثلاثة فدادين أو أكثر كانوا من المحاصصين الفدان.

وهناك مصادر أخرى ممكنة لتفوّق رب العمل في سوق العمل وهذه تشمل احتكارات الإنتاج والاعتمادات المالية.. هذا وإن غياب الملاكين الكبار المسيطرين يجعل هذا التفوق أقل احتمالاً والحقيقة أن هذه المصادر الاحتمالية للتفوق لاتبدو أنها تلعب دوراً هاماً في (تشار جوبالبور) إذ أن هناك أسواقاً انتاجية قليلة نشطة في تلك القرية نفسها في حين ان المحرومين من الأرض (مع بقية الفلاحين) يشترون الحبوب والأشياء الأخرى اللازمة لهم من سوق يبعد عدة أميال عن القرية، إذ ليس هناك تجار حبوب بالمعنى الصحيح في تلك القرية، هذا وان الصفقات للديون الاعتمادية تتحدى الوصف البسيط. إذ أن بعض العائلات المحرومة من الأرض أصبحت مثقلة بالديون لأصحاب الأراضي وأصبح لزاماً عليهم ان يشتغلوا لسداد تلك الديون، ومع ذلك فإن مثل تلك الحالات ليست شائعة تماماً.

فأكثرية صفقات الديون الاعتمادية الكبيرة إنما تحدث في نطاق الطبقات المالكة للأرض من خلال الرهن مع الفوائد لحق الانتفاع. وأما المحرومون من الأرض فعليهم الاعتماد على أصناف كثيرة من مصادر الاعتماد بما فيهم الأصدقاء والأقارب فهم يستلفون عادة كميات صغيرة من المال في الصفقة الواحدة وتكون هذه القروض عادة دون فوائد ولكن غالباً مايحدث ان لايستطيع مثل هؤلاء استلاف أي مبلغ من أي انسان.

الجدول رقم (١٦)

توزيع الممتلكات العائلية بالنسبة للأراضي الممتلكة والأموال المنقولة:

تشار كوبالبور ١٩٧٦

المساحة بالفدان	الأراضي الممتلكة فعلاً[١]			الممتلكات المدارة[٢]		
	N	النسبة المؤية للأراضي الممتلكة	النسبة المؤية لجميع الأملاك	N	النسبة المؤية للأراضي الممتلكة	النسبة المؤية لجميع الأملاك
أقل من ٥ , ١ فدان	٩٦	٤٣	٢٨	٦١	٣٠	١٨
من ٥ , ١ ـ ٤ , ٢ فدان	٤٢	١٩	١٢	٣٣	١٦	١٠
من ٥ , ٢ ـ ٩ , ٤ فدان	٤٢	١٩	١٢	٦٢	٣١	١٨
من ٥ ـ ٤ , ٧ فدان	٢١	٩	٦	٢٧	١٣	٨
من ٥ , ٧ ـ ٤ , ١٢ فدان	١٣	٦	٤	١٥	٧	٤
من٥ , ١٢ فدان فمافوق	٩	٤	٣	٤	٢	١
المحرومون من الملكية	١٢٠	—	٣٥	١٤١	—	٤١
المجموع	٣٤٣	١٠٠	١٠٠	٣٤٣	٩٩	١٠٠

(١) الأراضي الممتلكة فعلاً هي الأراضي التي حصل أصحابها على سندات تمليك وهي تختلف عن الأراضي التي أعطيت أو أخذت بواسطة الرهن مع حق الانتفاع.

(٢) الممتلكات المدارة هي الأراضي الممتلكة فعلاً ولكنها أعطيت بموجب مبدأ المحاصصة.

المصدر: الاحصاء القروي.

٣ ـ قابلية العمالة الحركية:

إن إحدى خصائص كلا النماذج الاقطاعية (أو شبه الاقطاعية) في الانتاج وأسواق العمل الاحتكارية هي في امكانية وضع القيود على قابلية العمالة للتحرك[١٨] وتتأثر قابلية العمالة الحركيّة ببعض العوامل المحلية الصرفة التي تعمل إما لتقوية أو اضعاف القوى التي يمتلكها أصحاب العمل. وتتضح الفرضيّات الحركية في كلٍّ من النظريات التي راجعناها سابقاً، إذ نرى أن باردهان قد افترض أن قابلية العمل الحركية مقيّدة. أما روزنزفيج فإن من المسلّمات التي اعتبرها مسؤولة عن عيوب السوق ونقائصه في ريف الهند، هي كون قابلية العمالة الحركية محدودة هناك خلال الأقالم.

وفي النموذج الذي قدمه (رودجرز) حول سوق العمالة في (كوسي Kosi) كانت عدم قابلية العمالة الحركية من الفرضيات الضمنية هناك. إذ من الصعب علينا ان نتصورّ أرباب العمل وهم يقومون بتعداد الأفراد في العائلات من العمال وذلك بقصد حساب الأجور المناسبة في المناطق حيث أسواق العمل متصلة بعضها ببعض وغير منعزلة ومتمتعة باكتفاء ذاتي وحيث تُغمر الأسواق بفيض من العمال النازحين بقصد العمل.

تتميز المنطقة التي تقع فيها قرية (تشار جوبالبور) بوجود حركة عمالة عالية الوتيرة (أو على الأقل مابين العمال الذكور) وبين الذكور المحرومين من الأرض أو شبه المحرومين (الذين تتراوح أعمارهم مابين ١٣ عاماً فما فوق) والذين سجّلنا معطيات استخدامهم للزمن خلال عام ١٩٧٧، وقد وجدنا ان حوالي ٢٠٪ من الأيام التي استخدموا فيها في بعض عمال السوق قد قضوها بعيدين عن القرية لكي يستحقوا تعويض الغياب الليلي (الجدول رقم ١٧).

واذا اعتبرنا جميع الحالات المسجلة للاستخدامات العَرَضية المأجورة للذكور بغض النظر عن سن العامل مع استبعاد حالات الغياب الليلي، نجد ان العمّال قد جرى استخدامهم من قِبَل أشخاص يعيشون في تشارجوبالبور لمدة ٥٠٪ من الزمن

المحدد. أما في الأيام الباقية فقد كان العمال الذين يعيشون في تشارجوبالبور يجدون أعمالاً مأجورة في القرى المجاورة في أقرب سوق أو مخاضة نهرية أو في مشاريع عامة أو في مدينة ميمينسينج Memensingh التي تبعد حوالي خمسة أميال عن القرية. إذ أن زحمة العمل لاتبعد كثيراً عن القرية. وهكذا فإن نسبة لابأس بها من العمالة المأجورة المتوفر في القرية إنما تكون مصادرها من الخارج. وتدل أعمال الدراسة الزراعية التي قمنا بها ان ٢٩٪ من العمال المستأجرين لحصاد حقول الأرز و٧٣٪ من العمال المستأجرين لتنظيف حقول الأرز و٧٠٪ من العمال المستأجرين لتعشيب حقول الأرز و٢٥٪ من العمال المستأجرين لتقشير الجوت (قِنّب كلكتا) جميع هؤلاء قد أتوا من خارج تشارجوبالبور.

٤ ـ الأعمال الزراعية المأجورة البديلة:

«كما ان قابلية العمال الحركية تقطع الطريق أمام قوة أرباب العمل في المناطق الريفية كذلك اذا تساوت الأشياء يؤثر عليها وجود بدائل العمل الزراعي المأجور. وعلى أي حال فإن دور الأعمال غير الزراعية والأعمال الحُرّة في المناطق الريفية في جنوب آسيا لم يتطرّق اليها البحث جيداً بعد: وهناك مَيلٌ لمعادلة الاستخدام الريفي مع الاستخدام الزراعي والافتراض بأن الاسهام في القطاع الزراعي المأجور يحول دون الاسهام في القطاع غير الزراعي. ويشعر رونزفيج بتمام الثقة عندما يفترض أن العائلات الريفية لاتبيع قوة عمالتها خارج القطاع الزراعي.

وان تقسيم وقت العمل الى فئات عريضة بالنسبة للعمل الانتاجي عن طريق عينات ذكرناها حول الذكور المحرومين أو نسبة المحرومين من الأرض من قرية تشارجوبالبور، كل ذلك قد قدمناه في الجدول رقم (١٧). وعندما نبدأ بالنظر الى الأعمدة المختصة بالذكور الراشدين (من عمر ١٣ فما فوق) نستطيع ان نرى أن غالبية أيام العمل الانتاجي وهو يمثل ٦٢٪ من المجموع قد خصص بفئة العمل المأجور العريضة.

وتشمل هذه الفئة العمل المأجور الزراعي وغير الزراعي وكلا العمل العرضي والعمل المحدد المعالم[١٩] وأما الأيام الباقية فتتجزأ مابين الأعمال التجارية

(٥ , ١٢٪) والأعمال الزراعية الخاصة والعناية بالحيوانات (٨ , ٨٪) ثم فئة «الأعمال الانتاجية الأخرى» (٩ , ١٦٪) وتشمل معظم هذه صيد الأسماك وهنا نجد ان اسهام الأطفال دون الثالثة عشرة من العمر في العمل المأجور أقل وتيرة من اسهام الراشدين ولكن تبقى نسبة ٤٥٪ وهذه تمثل أهم مصدر لعملهم واذا قارنا عمالة هؤلاء بعمالة الراشدين فإن الأطفال يقضون نسبة أعلى من عمالتهم الانتاجية في العناية بمنحى حياتهم الخاصة والنشاطات المجتمعة في فئة «الأعمال الانتاجية الأخرى».

ويقدم لنا الجدول (١٨) بياناً مُفصّلاً عن تعطل الاستخدام المأجور العرضي بالنسبة الى المصدر وعمر العامل (ويستثنى من ذلك الغائبون من العمال الذين يشتغلون خارج القرية والعمال الذين يتقاضون الرواتب في القطاع الرسمي). وبصورة اجمالية نجد ان ٧٧٪ من الأعمال المأجورة العَرَضيّة موجودة في القرية أو قربها ومنها ٥٣٪ زراعية و٢٤٪ غير زراعية ويعتبر العمل في ميمنسنغ مسؤولاً عن الـ٢٣٪ من الكمية الباقية من العمل العرضي المأجور. فالتعشيب وحصاد حقول الأرز وقشر الجوت (وهو قنب كلكتا) تلك العمليات التي سنحلّل أجورها فيما بعد كلها مسؤولة عن حوالي نصف مجموع الأعمال الزراعية المأجورة. وهناك مصادر أخرى للعمل الزراعي وهي نقل شتول الأرز الى الحقول وزرعها هناك، ثم حصاد الجوت والحراثة والعناية بالمواشي (بالنسبة للأطفال) وتشمل الأعمال غير الزراعية العرضية في القرية: الحفر وحمل الأتربة والرمل وحمل الحقائب وصنع الأكواخ. ويشمل العمل العرضي في المدن أصنافاً من الأعمال اليدوية، والأشغال العامة في مواقع مختلفة. ويُعتبر صُنع الأكواخ وإصلاحها النشاط الوحيد الذي يشتمل على مهارات خاصة وخبرة، وبعض التخصّص. ومع أن هذه القضايا لم ترد في الجدول رقم ١٨، إلا أن قابلية العمالة الحركية مابين الأعمال الزراعية المحلية وبين الأعمال غير الزراعية والعمل في المدينة غالية جداً وهكذا كثيراً مايجد المرء أفراداً من العمال قد شاركوا في جميع أنواع هذه الأعمال خلال سنة واحدة.

هذا وإن كلا الجدولين ١٧ و١٨ لاتقدران اسهام عمالة الأطفال في الزراعة

الجدول رقم (١٧)

توزيع زمن العمل مابين الذكور المحرومين من الأرض[١] من سن ٤ فما فوق

تشار جوبالبور ١٩٧٧

فئات الأعمال	أقل من ١٣ عاماً			١٣ عاماً وما فوق		
	الأيام	النسبة المؤية للعمل المنتج	النسبة المؤية لبقية الأيام	الأيام	النسبة المؤية للعمل المنتج	النسبة المؤية لبقية الأيام
الأعمال المحلية المأجور	١٣٩	٢٢,٣	—	٧٧٠	٤٣,٥	—
أعمال تجارية ومهنية صغيرة	٦٠	٩,٦	—	٢٢٤	١٢,٥	—
العناية بالمحاصيل الزراعية الخاصة أو الحيوانات	١٦٣	٢٦,٢	—	١٥٧	٨,٨	—
أعمال انتاجية أخرى[٢]	١٨٠	٢٨,٩	—	٣٠٢	١٦,٨	—
أعمال مأجورة في أماكن بعيدة عن القرية	٨١	١٣,٠	—	٣٣٦	١٨,٨	
مجموع الأعمال الانتاجية	٦٢٣	١٠٠,٠	٥٦,٥	١,٧٨٩	١٠٠,٠	٨٣,٠
أعمال غير استخدامية أو خارجة عن القوة العاملة وهذه تشمل الأيام التي يقضيها الطفل في أداء الأعمال المنزلية	٤٧٩	—	٤٣,٥	٣٦٧	—	١٧,٠
مجموع الأيام المحسوبة	١,١٠٢	—	١٠٠,٠	٢,١٥٦	—	١٠٠,٠
معلومات مفقودة	٣٣	—	—	—	١٤٤	—
مجموع الأشخاص	٤٥	—	—	—	٩٢	

حق قدره وذلك لأن العمال الملحقين بالعمل بموجب عقود ذات أمد طويل يُستَثنون عادة من حساب العمل الاحصائي. وبينما نجد أن العمال الملحقين لايؤلفون شكلاً

(١) تشمل هذه الفئة الأشخاص الذين يملكون أقل من نصف فدان من الأراضي المروية.

(٢) تشمل: صيد الأسماك. بناء الأكواخ واصلاحها، الأعمال اليدوية والأعمال ذات المهارة الشخصية مثل النجارة.

المصدر: مسح الاستفادة من الزمن. انظر ملحق هذا الفصل.

هاماً من أشكال العمل المأجور في القرية من وجهة عددية بالنسبة للأعمال العرضية، إلا أن الأطفال دون سن العشرين يعوّضون عن عدد غير متكافىء من هؤلاء[٢٠].

وقد وُجد أنه من بين مجموع ٤٢ عاملاً ملحقاً (كلهم من الذكور) الذين ذكروا في البيان الاحصائي للقرية، هناك ٣٢ عاملاً كانوا دون العشرين من العمر و١٨ دون الخامسة عشرة من العمر. وفي البيانات حول الميزانية الزمنية لقد سجّلنا حوالي ٣٠٠ حالة أيام عمل ذات سِمَةٍ عرضية من الاستخدام فيما بين الذكور من الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر. واذا اعتبرنا أن العيّنة التي استخدمناها تؤلف ثلث مجموع عدد سكان القرية وان أقل من ٢٥ يوماً من العمل قد سُجّلت لكل فردٍ من أفراد العيّنة، عندها نستطيع القول ان العمل في سوق العمالة اليومية المأجورة يعادل تقريباً ٤٥ يوم عمل كامل مابين الأطفال المحرومين من الأرض من أعمار تقل عن الخمسة عشر عاماً، بينما وفي نفس الفترة والمجموعة الممثلة للأعمار يقدم العمالة الزراعية الملحق ١٨ سنة عمل كاملة. وهكذا يمثل العمالة الملحق كمية لابأس بها من مجموع عمالة الأطفال المأجورة.

هذا واننا سوف نمر مرّ الكرام على قضية شروط ومدى إسهام النساء في العمل وذلك لأننا قد عالجنا هذا الموضوع بالتفصيل في ورقة عمل أخرى (كين ايت آل ١٩٧٩) والى حدٍّ ما، فإن تحليل أسواق العمل بالنسبة للذكور والاناث معاً أمر غير عملي وذلك لوجود قليل من التداخل في أصول العمل المأجور وتبقى ظاهرة تجزّؤ أسواق عمل الذكور والاناث أكثر مظاهر بنية سوق العمل وضوحاً في ريف بنغلادتش. ويمكن فهم شيء من درجة التجزؤ بمقارنة توزيع عمل الاناث العرضي المأجور المذكور في الجدول رقم ١٩ مع توزيع مثيله لعمل الذكور في الجدول رقم ١٨ فهناك حوالي ٧٧٪ من جميع حالات عمل الاناث المأجور تشمل عمليات صنع الأطعمة والأعمال البيتية التي تتم في منازل أرباب العمل. ولايغيب عن بالنا أن الفتيات الصغيرات هنّ اللواتي يقمن بالأعمال الميدانية القليلة المذكورة في الجدول رقم ١٩. هذا ويعكس تجزُّؤ أسواق العمل التقسيم الاجتماعي طبقاً للجنس وهو

متفق مع معايير (البورداه) (عزل النساء) الذي يتشر في ريف بنغلادتش وهكذا فإن اطلاق التعميمات حول سوق العمل الزراعي للذكور لاتنطبق على سوق العمل للإناث.

الجدول رقم (١٨)

نسبة توزيع أيام العمل العرضية المأجورة لدى الذكور طبقاً لنوع العمل والأعمار تشار جوبالبور ١٩٧٧ Char Gapalpur

نوع العمل المأجور	الأعمار				
	أقل من ١٠	١٠-١٤	١٥-١٩	٢٠ فما فوق	جميع الذكور
قشر الجوت	١٩	١٣	١١	١٩	٨
حصاد الأرز	٣	٥	٩	٣	٧
التعشيب	٩	٨	١٣	٩	١٢
الأعمال الزراعية الأخرى(١)	٦٩	٣٤	٢٨	٦٩	٢٧
الأعمال المحلية المنزلية غير الزراعية(٢)	٠	٣٩	٩	٠	٢٤
العمل في بلدة ميمنسنج Mymensingh(٣)	٠	١	٢٩	٠	٢٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠١
N	٣٢	١٥٧	١٥٨	٣٢	٨٤٤

(١) تشمل هذه على حصاد الجوت والفلفل الأحمر الحار والقطاني والمكسرات والبصل والثوم ونقل نبات الأرز والفلفل والحراثة والبذار والدراسة والعناية بالحيوانات.

(٢) وتشمل هذه على الحفر ونقل الأتربة وصنع الأكواخ وبنائها واصلاحها، وحمل الحقائب وتسيير القوارب.

(٣) وتشمل هذه مختلف أنواع الأعمال التي لاتتطلب مهارة ما مثل الدهان.

المصدر: المادة منقولة من أشكال ميزانيات التوزيع الزمني.

انظر ملحق هذا الفصل.

الجدول رقم (١٩)

نسبة توزيع أيام العمل العرضية المأجورة لدى الإناث طبقاً لنوع العمل والأعمار تشار جوبالبور ١٩٧٧ Char Gapalpur

نوع العمل المأجور	الأعمار				
	أقل من ١٠	١٠-١٤	١٥-١٩	٢٠ فما فوق	مجموع الإناث
الأعمال المنزلية بصورة عامة[١] (تقشير الأرز)	٢١	١٧	٤٠	١٦	٢٠
أعمال تحضيرية فقط[٢]	١٧	٤٦	٥٣	٥٦	٥٠
خياطة اللحف[٣]	٧	٠	٠	٥	٤
عمليات تحضير الطعام الأخرى[٤]	٣	٢	٢	٤	٣
تقشير الجوت	١٧	١٢	٠	٣	٥
جني الفلفل	٧	٦	٥	٦	٦
جني البطاطا	٧	٢	٠	٣	٣
جني المكسرات الأرضية	١٧	١٢	٠	٣	٥
أعمال أخرى في الحقول[٥]	٣	٢	٠	٢	٢
أعمال مختلفة أخرى[٦]	٠	٢	٠	٢	٢
المجموع	٩٩	١٠١	١٠٠	١٠٠	١٠٠
N	٢٩	٥٢	٤٣	١٨٦	٣١٠

(١) تشمل عدداً من الأعمال مثل التنظيف والمساعدة في اعداد وجبات الطعام وماشابه ذلك وتشمل أيضاً تقشير الأرز.

(٢) وتشمل السَّلق والتقشير والتجفيف والغربلة وهذه تؤلف حالة واحدة من عمليات الدراسة.

(٣) معظم اللحف وتدعى خاثاس تنتج بالقطعة في البيوت والحالات المذكورة هنا تشمل الأجور اليومية في الأعمال التي تتم في منشأة المستخدم (رب العمل) وليس حسب القطعة.

(٤) وتشمل عمليات الطحن والغربلة وتحضير الثوم وتنظيف وتقشير البصل وفرز البطاطا طبقاً للحجوم.

(٥) تشمل جني الثوم والطحن وحمل الأرز والتعشيب.

(٦) تشمل إطعام المواشي، تحضير الكمك (طبخ الكعك) وصنع شبكات صيد السمك وتجفيف سوق نبات الجوت والجلوس مع الأم والعناية بالأطفال المولودين حديثاً.

المصدر: منقولة من أشكال ميزانيات استخدام الزمن. انظر ملحق هذا الفصل.

رابعاً– الأجور الزراعية:

يتركز البحث في هذا القسم على سوق العمل الزراعي في قرية تشار جوبالبور. وسوف نحاول قياس وفحص مستوى الأجور الزراعية وتقلبات الأجور الموسمية والنزعات والميول ذات الأمد الطويل بالنسبة لنسب الأجور الحقيقية فضلاً عن محاولة تقسيم وتفسير التفاضلات النظامية وخصوصاً على ضوء النظريات والفرضيات التي نوقشت سابقاً.

١ ـ تقلبات الأجور الموسمية:

لقد أخذت معطيات الأجور هنا من أربع عمليات زراعية منفصلة يجري استئجار العمل من أجلها. وتمثل كل عملية منها مستويات مختلفة من ظواهر طلبات العمل الموسمية.

وتعتبر فترة حصاد الأرز من نوع الامون Amon (في شهري تشرين الثاني وكانون الأول) الفترة التي يكثر فيها الطلب على العمل في تلك القرية تتبعها فترة أقل شدة أثناء تعشيب الأعشاب الضارة حول نبتات الأرز من نوع الأوس في الربيع والعناية بمحصول الجوت (قنّب كلكتا) وتعتبر فترة العناية بنبتات الأرز (التي تدعى بودو) في الشتاء وفترة قشر ألياف نبات الجوت من الأوقات التي يحدث فيها كساد في العمل في الدورة الزراعية.

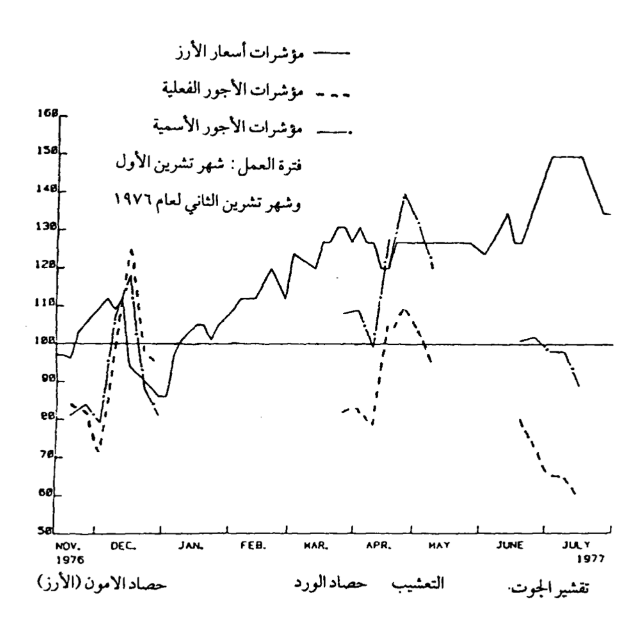
ويظهر في الشكل رقم (٢) مؤشرات أجور وأسعار الأرز بالنسبة للفترة التي تغطي هذه لعمليات الأربع في المدة الواقعة في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ وقد أسس مؤشر الأسعار بالاعتماد على المعطيات التي جمعناها بمعدل مرتين في الأسبوع من السوق المحلي في القرية. أما معطيات الأجور فقد أخذت من سلسلة من أعمال الدراسة الميدانية التي قمنا باجرائها في القرية، وهي تمثل نسب الأجور اليومية ضمن فترة أسبوع وسطياً. وقد حسبت سلسلة الأجور الفعلية عن طريق تكييف نسب الأجور الإسمية مع مؤشر أسعار الأرز. وتظهر علامات التقلبات الموسمية في نسب الأجور الفعلية في شكل (٢) وفوق ذلك تختلف كل من الأجور الاسمية والأجور الفعلية اختلافاً حاداً ضمن فصول خاصة.

هذا وتدل الحركات والتقلبات الأسبوعية والموسمية للأجور الفعلية أن هذه الأجور تعكس تجاوباً للانتقالات والتقلبات في طلب العمالة ففي أثناء حصاد الأرز

الشكل (٢)

أسعار الأرز والأسعار والأجور اليومية الزراعية .

تشار جوبالبور ١٩٧٦ - ١٩٧٧



من نوع (امون) مثلاً تتدنى الأجور في شهر تشرين الثاني عندما يحين موعد حصاد القطع القليلة من الأصناف التي ينضج الأرز فيها باكراً (وتدعى Kartikshail) والقطع التي زرع فيها الأرز باكراً أيضاً حيث يكون النشاط المبذول خفيفاً وضئيلاً. ولكن تلك الأجور ترتفع بشكل حاد حوالي منتصف شهر كانون الأول وذلك عند نضوج بقية اصناف الارز بصورة شاملة. وفي الأسابيع الثلاثة الأولى للحصاد سُجّلت نسب منخفضة ومتدنية للأجور بمستوى يقل حوالي ٢٠٪ تقريباً عن المعدل الوسطي للحصاد الباكر. . ولكن أخيراً حصلت قفزة نوعية في الأجور مقدارها (٢٥) نقطة وذلك في الأسبوع الأخير من أوقات المراقبة أي في منتصف شهر نيسان وهذا يصادف بداية موسم التعشيب. . وتتفق التقلبات في نسب الأجور في العمليات الزراعية الأربعة مع مانتوقعه اذا تجاوبت الأجور مع التبدلات والتغيرات الموسمية في طلب قوة العمالة. وهكذا تبلغ الأجور الدرجة العليا القصوى عندما يزيد طلب الأيدي العاملة. (مثلاً أيام الحصاد الباكر للأرز والتعشيب) وتبلغ الذروة عندما يبلغ طلب الأيدي العاملة ذروته أيضاً (حصاد الأرز) وتتدنى هذه الأجور أثناء فترات الكساد في العمل (الحصاد الثاني للأرز وتقشير الجوت).

٢ ـ مستوى الأجور:

يتبادر الى الذهن لأول وهلة أن تلك العلاقة الحساسة مابين الأجور والعمالة والتي تظهر في الشكل ٢ إنما تتناقض مع فكرة ثبات الأجور التي تتنبأ بها نظرية أجور الكفاءات (وفرضيات ثبات الأجور التقليدية) ومع ذلك نرى أن رودجرز يناقش هذه القضية بقوله ان نظرية أجور الكفاءات من الممكن تطبيقها فقط في حالة الأجور المتدنية نظراً للدخل المتدني. ومع التحفّظ نقول انه من الممكن أيضاً ان تكون الأجور في ريف بنغلادتش أعلى من مثيلاتها في منطقة كوسي عام ١٩٧١ (أي أعلى من مستويات أجور الكفاءات) مع ان الواقع ليس كذلك. اذ أن نسب الأجور اليومية طبقاً للأحداث الحرارية (كالوري) والتي قيل أنها سائدة في قرى كوسي (في مدى مقداره ١٥٠٠٠ الى ٨٠٠٠ كالوري) وهي مشابهة للحد الوسطي للأجور في

تشارجولبابور (٦٧٠٠ كالوري) وكما لاحظ رودجرز تعتبر هذه الأجور منخفضة بشكل تعيس.

٣ ـ تباينات الأجور:

تقدّم لنا نظريات تحديد الأجور التي راجعناها سابقاً عدداً من التنبؤات حول تجزّؤ السوق وتمايز الأجور الأمر الذي نقترح بحثه من خلال تحليل تراجع الأجور في تشارجولبابور.

وسوف نذكر في تحليلاتنا هذه نموذج تمايز الأجور الذي افترضه باردهان حول تمايز الأجور الناتج عن محاولة أرباب العمل تقليص تكاليف تجنيد العمال الناتج عن تباين وجود مرونة في امدادات العمل لدي مجموعات سكانية ثانوية مختلفة. هذا وبينما نجد أن التقلبات الموسمية المرعيّة في الأجور تجعل من غير المحتمل تطبيق نظرية رودجرز هذا حول أجور الكفاءات على منطقة تشارجولبابور وذلك لأن ضم نسب الأجور الزمنية الى الأجور طبقاً للقطعة (وكذلك الدفعات بموجب الحصص لأجور الحصاد في كثير من مناطق جنوب آسيا) واختلافات وسائل الدفع (بما فيه الدفع نقداً ووجبات الطعام والحبوب) كل ذلك يجعل استنتاج أية تقديرات مقارنة للأجور في وحدات قيم عامّة، أمراً في غاية الصعوبة إذ تنشأ عندها امكانيات كبيرة لتراكم الأخطاء العشوائية العادية في عمليات الوصول الى اجراءات وقياسات مشابهة ويعتبر الغياب الكلي لأساليب توثيق جميع المعطيات والتقييم الحرج لمصادر المعطيات، ظاهرة متميّزة لمعظم الأدبيات الاقتصادية التي تطرقنا اليها سابقاً. وان حالة عدم التأكد التي وصلنا إليها بالنسبة لمصداقية المعطيات والتفاسير الخاصة بالنتائج التجريبية إنما هي مساوية بل زائدة عن قوة حجج المجادلات النظرية التي سببت بروز بعض المشاكل عند تقييم التحليلات والاستنتاجات التي تشتمل عليها تلك الأدبيات.

وهناك نوعان من عقود الأجور للعمل الزراعي العرضي في تشارجولبابور وهي أجور الأعمال التي تقدَّر تقديراً زمنياً وتكون بشكل كمية متُفق عليها من النقود

تدفع يومياً ثم الأجور التي تدفع لقاء القطعة حين يوافق العامل أو أية مجموعة من العمال على اتمام عمل معين، مثلاً حصاد (س) من الفدادين من حقول الأرز أو تقشير حزمات معيّنة من نبات الجوت من حجم (ص) لقاء مبلغ محدود نقدي أو سلعي. وفي تلك المنطقة ليس هناك من نظام للحصاد بالحصص (أي النظام الذي يسلم به العامل نسبة معيّنة من مجموع المحاصيل الكلية[٢٢]).

ويُظهر لنا الجدول رقم (٢٠) كيفية توزع عقود العمل العرضي بالنسبة للعمليات الزراعية الأربعة التي هي من موضوع بحثنا وذلك بالنسبة لأسلوب وكيفية الدفع. هذا وتدفع الأجور اليومية وأجور القطعة بأشكال مختلفة بما فيها الدفع النقدي (المدعو تاكا Taka) والدفع نقداً مع تقديم وجبات من الطعام أو نقداً مع تقديم كميات من الأرز. ويبدو الوضع معقداً قليلاً بسبب تركيب الوجبات (وهذه تندرج من وجبة واحدة الى ثلاث وجبات) وتختلف من عقد الى آخر.. ولتوضيح امكانية حدوث أي خطأ علينا النظر بعين الاعتبار الى الخطوات التي تشمل تحويل جميع الأجور الى وحدات قياسية تؤخذ يومياً. (وقد قمنا بمثل هذا العمل لتشكيل سلاسل الأجور في الشكل رقم ٢) أولاً: على المرء تقرير قيمة الوجبات النقدية ولكن هذه المهمة ليست سهلة نظراً لأن نوعيّة الأطعمة وقيمة الوجبات تختلف من رب عمل الى آخر. ومن وجبة الى أخرى (أي الوجبات الصباحية ووجبات منتصف النهار والوجبات المسائية). وتعتمد كمية الطعام التي يتناولها الفرد على عُمره أو عمرها أو جنسه أو جنسها. ويحتاج المرء عندها معرفة أسعار السوق لمختلف أصناف الطعام. وعند تحويل أجور القطعة الى الأسعار اليومية على المرء أن يقدّر الزمن اللازم لإتمام العمل المتعاقد عليه. وبعدها يحتاج المرء الى بعض المعلومات حول طول يوم العمل الذي يختلف على مدار السنة وذلك لاختلاف عدد ساعات النهار خلال الفصول. هذا ويمكننا تعداد وبيان ملابسات أخرى اضافية[٢٣] وقد أصبح واضحاً الآن وجوب انشاء بعض الفرضيات الحساسة المحتملة والتقديرات الصعبة قبل البحث في اجراءات الأجور المشابهة.

الجدول رقم (٢٠)

توزيع العمال المأجورين طبقاً لنوع العمل وكيفية الدفع

تشار جوبالبور ١٩٧٧ Char Gapalpur 1977

كيفية الدفع	الأعمار							
	الحصاد من فئة Amon		الحصاد من فئة boro		تعشيب الأوس والجوت		تقشير الجوت	
	N	في المئة	N	في المئة	N	في المئة	N	في المئة
الدفع بالمياومة (يومياً)								
الدفع نقداً فقط Taka	٧	(١)	—	—	١٤	(٣)	٤	(١)
الدفع نقداً مع الوجبات	١٩١	(٣٧)	٦٥	(٥٧)	٣٤٥	(٦٣)	١١٧	(١٦)
الدفع نقداً+ أرز+ وجبات	٣٢	(٦)	٤٩	(٤٣)	١٠٦	(١٩)	٢٥	(٣)
الدفع نقداً + أرز	٢	•	—	—	—	—	٣٤	(٥)
الدفع بالقطعة[١]								
نقداً فقط	٧١	(١٤)	—	—	٢٤	(٤)	٤٥٩	(٦٤)
نقداً + وجبات	١٥٠	(٢٩)	(١)	(١)	٣٦	(٧)	٦٩	(١٠)
نقداً + أرز + وجبات	٦٥	(١٢)	—	—	٢٧	(٥)	٦	(١)
نقداً + أرز	٤	(١)	—	—	—	—	—	—
المجموع	٥٢٢	(١٠)	١١٥	(١٠٠)	٥٥٢	(١٠٠)	٧١٤	(١٠٠)
حالات أخرى[٢]	٣	—	٢	—	—	—	—	—
حالات غير مؤكدة	—	—	—	—	—	—	—	٢

(١) يستعمل عُشر الفدان من الأرض Kata في حالة الحصاد والتعشيب وتستعمل وحدة حزمات ألياف الجوت (ati) في حالة تقشير الجوت.

(٢) الدفع بشكل قش أو (تبن).

المصدر: مسح الأعمال الزراعية. (انظر ملحق هذا الفصل).

ولقد قررنا بعد أن ضحيّنا ببعض الأسس اللازمة لقضيتنا ان نقلل من أهمية الأخطاء في قياساتنا وذلك بتقييم بعض المعادلات الارتدادية لبعض النماذج الثانوية للعمال الذين يستلمون نفس أشكال الأجور. وبالنسبة لحصاد حقول الأرز من نوع (amon-I) تتألف احدى هذه العيّنات الثانوية من عمال يستلمون أجورهم نقداً، بالاضافة الى ثلاثة وجبات يومية. فالمتغير التابع (AD) في هذه الحالة هو عنصر النقود في الأجور اليومية (لايمكن اعتبار قيمة الوجبات في هذه الحالة لأن كل انسان يتناول نفس العدد من الوجبات) وهناك عيّنة ثانوية أخرى وهي أولئك العمال الذين يستلمون أجور القطعة بالاضافة الى وجبتين أو ثلاث وجبات يومياً. ولكون المتغير الثابت (AC) في تلك الحالة هو عنصر النقد في الأجور المعبّر عنه لكل كاتا (Kata) (والكاتا هي وحدة من الأرض تساوي ١ , ٠). فدان وهناك عيّنتان ثانويتان أيضاً لعمال تقشير الجوت: فالأولى هي العمال الذين يتقاضون أجراً نقدياً لقاء القطعة والعيّنة الثانية هي أولئك العمال الذين يتقاضون أجوراً يومية نقدية بالاضافة الى وجبتين أو ثلاث وجبات يومية فالمتغير التابع للفئة الأولى (JC) هو مجموع الأجور النقدية الذي يعبّر عنه باسم النقد لكل (آتي Ati) (والآتي يمثل حزمة من ألياف الجوت ذات حجم قياسي). أما المتغير التابع للفئة الثانية فهو العنصر النقدي للأجور اليومية. وأخيراً هناك عيّنة اضافيّة تشمل العمال الذين يعملون في تعشيب وإزالة الأعشاب الضارة والذين يتقاضون أجوراً يومية نقدية بالاضافة الى وجبتين أو ثلاث وجبات، وبالنسبة لهذه العيّنة الاضافية يعتبر أن المتغير التابع هو العنصر النقدي للأجور اليومية (WD) وأما أجور حصاد الأرز من فئة (boro) فهو قليل نسبياً ويصبح أقل قيمة عند إجراء التحليلات المتعدّدة المتغيرات وذلك عند عزل احدى المجموعات الثانوية ذات السمة العامّة لدفع الأجور وهذه من الممكن حذفها.

ويقدم لنا الجدول رقم ٢١ بعض تعاريف المتغيرات والمعدلات الوسطية والانحرافات القياسية للمتغيرات المعتمدة والمستقلة ويعبر النموذج الأساس (Agesq) مربع العمر عن نسبة الأجور لوظيفة وعمل عمر العامل وطبقاً لمقدار

الأرض التي يمتلكها رب العمل (Land) . ثم هناك متغير وهمي يتخذ شكل متغير حقيقي اذا تمت المراقبة خلال فترة ذروة العمل والطلب للأيدي العاملة خلال الفصول (Season) وذلك في سلسلة من المتغيرات الوهمية التي تقيس المسافة التي يبعد فيها مسكن العامل عن منزل رب العمل (Prox) وان المتغير الوهمي المحذوف لقرب المكان يبادل متغيراً حقيقياً اذا كان العامل يسكن خارج قرية رب العمل ولكن داخل نفس الثانا Thana (الثانا هي ناحية ثانوية ادارية تحتوي على حوالي ١٥٠ قرية) .

هذا ومن الواجب فهم هذه المواصفات بوضوح عند القيام بتفسير النتائج الارتدادية . وتختلف المواصفات المتغيرة قليلاً بالنسبة للعيّنات الثانوية وذلك لعدة أسباب ، فالمتغير الوهمي الفعلي (Season) يحذف من المعادلات بالنسبة لتقشير ألياف الجوت وذلك لأن الفترة الأسبوعية للتقلبات في نسب الأسعار كانت قليلة وضعيفة التأثير في الفترة التي سُجّلت فيها الأكثرية الساحقة للملاحظات المبنية على المراقبة . ويحذف المتغير الوهمي الضامن احدى عيّنات العمال الذين يقشرون الجوت نظراً لعدم احتوائه على عُمال مهاجرين من خارج المنطقة (ثانا Thana) . فالمتغير الذي يقيس المسافة التي يجب على العمال قطعها عند حمل حُزم نبات الأرز التي قطعت من الحقل الى أرض الدراسة وتدعى (المسافة Distance) مشمول بمعادلات حصاد الأرز (Amon) . ومن الواضح أن هذا المتغير ليس له أي مدلول بالنسبة لعمليات القشر أو التعشيب . وهناك متغير وهمي للجنس (الجنس Sex) وهو مشمول في المعادلة الخاصة بقشر الجوت والتي يتقاضى العمال أجورها بالقطعة وهذه هي العيّنة الوحيدة التي تظهر فيها عاملات من الاناث .

ويقدم لنا الجدول رقم (٢٢) نتائج التقديرات للتربيعات الدنيا العادية لأعمالنا المأجورة وتُذكر هنا المعاملات المترية مع قيم (T) بالاضافة الى R^2 (المعدل) واحصاءات (F) وعدد الحالات في كل معادلة . وهنا نلاحظ أولاً أن معامل التغيير الفصلي (فصلي Season) الذي يمكن تفسيره (اذا اعتبرت المتغيرات الأخرى ثابتة)

الجدول رقم (٢١)

تعاريف المتغيرات والتحقيقات الرسمية والانحرافات القياسية لثلاث عمليات زراعية طبقاً لأساليب الدفع في تشار جوبالبور Char Gapalpur ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - بنغلاديش

التغير	التعريف	الأسعار بالقطعة				الأسعار اليومية					
		الحصاد من فئة Amon		تقشير الجوت		الحصاد من فئة Amon		التعشيب		تقشير الجوت	
		التحقيقات	الانحرافات	التحقيقات	الانحرافات	التحقيقات	الانحرافات	التحقيقات	الانحرافات	التحقيقات	الانحرافات
AC	أسعار الدفع للقطعة نقداً+ وجبتين أو ثلاث يومياً (فئة الحصاد Amon	٢,٧٩	٠,٧٨	—	—	—	—	—	—	—	—
J.C	أسعار الدفع بالقطعة دون وجبات في تقشير الجوت	—	—	٠,٢٣	٠,٠٦	—	—	—	—	—	—
A.D	أسعار الدفع نقداً للأجور اليومية +٢ أو ٣ وجبات يومية (فئة الحصاد Amon)					٢,٣٥	٠,٨٢				
W.D	أجور يومية تدفع نقداً +٢ أو ٣ وجبات للتعشيب	—	—	—	—	—	—	٤,١٧	١,٣٢	—	—
J.D	أجور يومية تشمل ٢ أو ٣ وجبات يومية لتقشير الجوت									٢,٨٧	١,٠٨
AGE	عمر العامل بالسنوات	٣٠,٤	١٣,٧	٢٤,٨	١٣,٨	٢٤,٨	١٣,٢	٣ ٣	١٦,٥٣	٣٤,٧	١٣,٩
AGESQ	مربع عمد العامل	١١٠٦	٩٣٣	٨٠٣,٢	٨٥٠,٥	٧٨٩,٠	٨١٣	١٣٥٩	٥٨٨,٤	٤١٣٩٤,١	٩١٤
Land	مجموع ممتلكات صاحب العمل بوحدات كاتا Kata (١, ٠ من الفدان)	٦٨,١	٣٣,٨	٧٧,٨	٥٤,٠	٥٢,٣	٣٥,٩	٥٧,١	٣٣,٦	٥٦،	٣٥,٨
Season	متغيرات وهمية اذا حصلت الملاحظة أثناء فترة شدة الطلب على اليد العاملة	٠,٤٤	٠,٥٠	—	—	٠,٤٦	٠,٥٠	٠,٦٨	٠,٤٧	—	—
Distanc e	المسافة مابين موقع العمل ومركز سكن صاحب العمل بالياردا	٢٩٠	٢٣٦	—	—	٣٠٨	٢٨٠				
Sex	المتغيرات وهمية اذا كانت العاملة أنثى	—	—	٠,١٠	٠,٣١	—	—	—	—	—	—
Prox1	المتغيرات وهمية اذا كان صاحب العمل والعامل يعيشان في نفس المكان Para (الجوار)	٠,٦٧	٠,٤٧	٠,٦٧	٠,٤٧	٠,٦٧	٠,٤٧	٠,٢٧	٠,٤٥	٠,٤٩	٠,٥٠
Prox2	المتغيرات وهمية اذا كان العامل يعيش خارج مركز صاحب العمل ولكن في نفس القرية	٠,٤	٠,١٩	٠,١٦	٠,٣٧	٠,٠٥	٠,٢٢	٠,٠٣	٠,١٨	٠,١٩	٠,٤٩
Prox3	المتغيرات وهمية اذا كان العامل مهاجراً قادماً من خارج Kata wali Tha-na	٠,٤	٠,١٩	—	—	٠,١١	٠,٣٢	٠,٦٤	٠,٤٨	٠,٣[illegible]	٠,٢٤

كمقياس محضٍ للتنقلات في طلب اليد العاملة المحلية أو الامدادات وعندما يكون العرض ايجابياً بشكل ملائم وعالي الوتيرة[٢٤] وتقدم لنا هذه النتيجة شواهد أخرى تدل على أن الأجور تتقرر بشكل فعلي (أو جزئي على الأقل) في السوق.

وتتجاوب الأجور أيضاً مع قدرة العامل على الانتاج (فاعليته) والحقيقة ان حلقة الوصل مابين الأجور وفاعلية العمل متأصّلة طبعاً في نظام دفع الأجور حسب القطعة. وتسود هذه الطريقة في القرى في أحوال ثلاثة: (١) عندما يهتم المزارع باتمام عملياته بأسرع وقتٍ ممكن. (وذلك شائع أثناء موسم الحصاد). (٢) وعندها يحتاج المزارع الى قوة العمالة المشرفة بحيث تكون الفاعلية اللازمة لاتمام العمل ذات وتيرة عالية. (٣) وإلا سيكون من الصعب مراقبة الجهد المبذول أثناء العمل (مثلاً في حالة تقشير الجوت). إذ أن معقولية تقرير الأجور حينذاك تتوضح عن طريق المعامل المحدد والمقيد لمتغير المسافة Diistamce. أما بالنسبة لمعادلة حصاد الأرز حيث تدفع الأجور حسب القطعة (أو الكمية) فهنا يكون معامل المسافة موجباً بينما نجد أن هذا المعامل للأجور اليومية لحصاد الأرز (أي بطريق المياومة وليس بالقطعة) لايتجاوز الصفر. وتجري عقود خاصة في حالة دفع الأجور حسب القطعة (أو الكمية) عند حصاد الأرز وهذه العقود تعين أجور حصاد كل منطقة على حدة.

ومع ذلك يُشترط في العقد أيضاً أن يُجلب الأرز المقطوع من الحقل الى أرض (الدراسة) (وهذه تكون عادة ضمن منطقة أو سكن رب العمل أو قريبة منها). أما بالنسبة للحقول البعيدة عن بيت صاحب العمل، عندها يستغرق العمال وقتاً أطول لإتمام شروط العقد ومتطلباته في منطقة معُيّنة. ومن ثم يطلب العامل ويتقاضى علاوة ومكافأة بالنسبة للعقود التي تشمل مسافات أكبر. وفي حالة الأجور الزمنية (الأجور اليومية) تعتبر المسافة التي يحمل بها الأرز غير ذات أهمية وكما نتوقع ليس هناك من أهمية احصائية في هذه الحالة لمعامل المسافة.

وتظهر حساسية الأجور بالنسبة لمردود كل وحدة زمنية في نموذج معامل السن (Age) ومربع العمود (Agesq) وعندها يؤلف الأطفال نسبة لابأس بها ضمن قوة

العمالة لأداء الأعمال المطلوبة كما يظهر في الجدول رقم ٢٣ . وهناك حوالي ٣١٪ من العمال الذين تبلغ أعمارهم التاسعة عشرة أو أقل من ذلك ضمن جميع العمال المستأجرين لاتمام عمليات حصاد الأرز وعمليات التعشيب والتقشير بينما هناك حوالي ١٦٪ من أولئك العمال الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً. فإذا كانت الأجور معبّرة عن الفاعلية فمن المتوقع نشوء شكل منحني الأضلاع بشكل U مقلوبة للتعبير عن العلاقة مابين الأعمار والأجور الزمنية، وذلك لأن القدرة على العمل تختلف وتتفاوت حسب السن. وهذا مانجده بالضبط عند حساب الارتدادات اليومية للأجور في الجدول رقم (٢٢) إذ نجد أن معامل العمر (Age) موجب وعالي الوتيرة بينما يكون معامل (مربع العمر Agesq) سالب ولكن عالي الوتيرة أيضاً.

وبالمقابل نجد أن معامل السن في الارتدادات خاصة الأجور بالقطعة لاتختلف كثيراً عن الصغر. وهذا يوحي لنا أن مايتقاضاه الأطفال من أجور هي أجور عادلة اذا ماقارناها بأجور الراشدين وبكلمة أخرى ان الأطفال يتقاضون أجوراً متناسبة مع قدراتهم على انجاز العمل[٢٥].

وهكذا نجد أن الفرضية التي تقول ان الأطفال ماهم إلا ضحايا الاحتكارات والتميزات (باردهان) أو أنّهم يمثلون قطاعاً مُستَغَلاً (بفتح الغين) في القوة العاملة (رودجرز وستاندنغ) هذه الأقوال ليس لها مايؤيدها في نتائجنا التي حصلنا عليها. . هذا ومن الواجب أن نلاحظ أن معامل الجنس في معادلة (JC) ليس له أية أهمية احصائية. وهذا يوحي لنا ان النساء أيضاً لايخضعن لنوع من التمايز في الأجور الذي تنبأ به باردهان إذ أن وجود ظاهرة عدم المساواة بالنسبة للنساء يرجع الى حرمانهن من كثير من الأشكال الهامة من العمل المأجور وهو يفسر أيضاً تلك النسبة العالية من البطالة بين النساء بالنسبة للرجال في التباينات الواضحة في الأجور التي تتقاضاها الاناث لقاء الأعمال التي يَقُمنَ بها ضمن اختصاصاتهن (تقشير حبوب الأرز مثلاً) وذلك اذا قورنت بالأجور التي يتقاضاها الرجال لقاء الأعمال التي يقومون بها (مثلاً الأعمال الزراعية في الحقول Caih et al ١٩٧٩).

الجدول رقم (٢٢)

تحليل للارتداد في الأجور الزراعية طبقاً لأساليب الدفع

في ثلاث عمليات زراعية تشار جوبالبور ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧

متغيرات مستقلة	متغيرات معتمدة				
	الأجور بالقطعة		الأجور	الأجور بالقطعة	
	AC	JC	AD	WD	JD
الأعمار	٠,٠٤٢- (١,٧٥)	٠,٠٠١٤ (١,٤٧)	٠,٢٠٠ (٨,٦٧)	٠,٠٩٦ (٤,٢٦)	٠,١٤٥ (٤,٩٦)
مربع العمر Agesq	٠,٠٠٠٦٣ (١,٧٨)	٠,٠٠٠٠١- (٠,٨٧)	٠,٠٠٣٠- (٨,١٠)	٠,٠٠١٣- (٤,٣٦)	٠,٠٠٢٠- (٤,٣٨)
الأرض	٠,٠٠٠٣٣- (٠,١٩)	٠,٠٠٠١٧- (٢,٠٠)	٠,٠٠٣٤ (١,٨٩)	٠,٠١٠- (٥,٢٦)	٠,٠١٦- (٦,٤٣)
الفصل	٠,٩٤١ (٧,٩٤)	— —	٠,٥٤١ (٤,٣٦)	١,٥٧٩ (١١,٦٨)	— —
المسافة	٠,٠٠١٣ (٥,٤٣)	— —	٠,٠٠٠٣ (١,٥٣)	— —	— —
الجنس	— —	٠,٠٠٧٥ (٠,٧٠)	— —	— —	— —
Prox 1	٠,٠٥٢ (٠,٤١)	٠,٠١٥ (١,٢٢)	٠,٠٩٩- (٠,٦٢)	٠,٠٩٦ (٠,٣٥)	٠,٣٥٢- (١,٦٣)
Prox 2	٠,٠٥٣ (٠,١٧)	٠,٠٠٤٦- (٠,٣٧)	٠,٢٢٧- (٠,٨٠)	٠,٥٢٣- (١,٢٦)	٠,٩٥٨- (٣,٥٢)
Prox 3	٠,٨٩٠ (٢,٨٨)		٠,٤٩٧- (٢,١٨)	١,٣٥٧- (٥,٠٩)	٠,٤٩٩- (٠,١٩)
الثابت	٢,٥٢٤	٠,٢١٠	٠,٦٠٩-	٣,٠٨٠	١,٨٩٩
R 2	٠,٥٢٦	٠,١٠٤	٠,٤١٤	٠,٥٢٠	٠,٥١٠
F	١٤,١٦	٥,٩٩	١١,١٣	٤١,٢٥	١٣,٣٥
N	١١١	٣١٦	١٣٥	٢٧٥	٨٤

ملاحظة: تظهر قيم (T) مابين قوسين. انظر الجدول رقم للاطلاع على تعاريف المتغيرات

ويقــدم لنا نموذج أســواق العــمل الاحــتكارية الذي وضــعــه باردهان بعض التنبؤات حول العـمل الارتبـاطي الذي سنحـاول فـحصه فـيما يلي، ولابأس من أن نتذكر أن باردهان قال إن أرباب العمل كانوا يدفعون للعمال أجوراً تزيد عن الأجور الهامشية التي يدفعونهـا عادة أثناء فصل الكساد في العـمل لكي يؤمنوا وجـود عدد كاف من قوة العـمالة تحت تصرفهم أثناء اشـتداد الطلب على العمل في ذروة العمل الحاسمة في بعض الفصول، مع وجود التفاهم المتبادل باستمرار هؤلاء في العمل في فترات الذروة في الفصول التي يحتاج أرباب العمل الى قوة العمالة بشكل واسع، فإذا افترضنا ان مثل هذه الترتيبات الارتباطية إنما تتم بالنسبة للقرويين وليس بالنسبة لفئة المهاجرين، عندها علينا ان نلاحظ ان هناك تفاوتات منتظمة في الأجـور في فصول كساد العمل بحيث يتقاضى القرويون أجوراً أعلى من أجور المهاجرين. ولدى فحص معامل التغيرات الوهمية لتقارب الأمكنة بالنسبة لعملية تقشير الجوت يظهر لنا ان مثل هذه غير موجودة في القرى. ففي معادلة JC الارتدادية نجد ان الفرق

الجدول رقم (٢٣)

تحليل للارتداد في الأجور الزراعية طبقاً لأساليب الدفع

في ثلاث عمليات زراعية تشار جوبالبور ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧

العمر	الحصاد من فئة Amon		تعشيب الأوس والجوت		تقشير الجوت	
	N	بالمئة ٪	N	بالمئة ٪	N	بالمئة ٪
٥ ـ ٩	٤	١	—	—	٤٤	٦
١٠ ـ ١٤	٦٣	١٢	٣٨	٧	١٣٠	١٨
١٥ ـ ١٩	١٠٨	٢١	٨٢	١٥	٨٩	١٢
عشرون فما فوق	٢٥٧	٦٦	٤٣٢	٧٨	٤٥٣	٦٣
المجموع	٥٢٢	١٠٠	٥٥٢	١٠٠	٧١٦	٩٩

المصدر: مسح الأعمال الزراعية.

مابين نسب أجور العمال الذين يعيشون في نفس المنطقة والجوار حيث يعيش رب العمل (وضعية القرب رقم ١) ومابين أجور العمال الآتين من خارج القرية (التي يمثلها المتغير الوهمي المحذوف) هذه النسبة هي (٠١٥ , ٠) وهذا الرقم لايختلف كثيراً عن الصفر. وأما بالنسبة لمعالة الـ JD الارتدادية فإن لمعامل (وضعية القرب رقم ٣) الذي يمثل المهاجرين من أماكن بعيدة هو (٤٩٩ , ٠) ومعامل (وضعية القرب ١) الذي يمثل العمال الذين يعيشون في أماكن قريبة من أماكن أرباب العمل هو (٣٥٢ , ٠) وهذان الرقمان لايختلفان كثيراً بعضهما عن بعض ولايختلفان كلاهما عن الصفر فوضعية معامل القرب (PROX 2) الذي يمثل العمال الذين لايعيشون في أماكن قريبة من أماكن أرباب العمل بل يعيشون في نفس القرية ماهو إلا معامل له دلالته وأهميّته احصائياً ولكنه يقبع في المرتبة المعاكسة لتنبؤات باردهان. أما اذا أعطينا نموذج معامل متغيرات تقارب الأمكنة فلا نستطيع اجراء أية استنتاجات حول تباينات الأجور النظامية بالنسبة للمهاجرين والعمال المحليين في منطقة تشارجوبالبور. واذا نظرنا بعين الاعتبار الى معامل (PROX 1) (وضعية القرب رقم ١) (PROX 3) (ووضعية القرب رقم ٣) فقط في الحالات الثلاثة نجد أن التباينات ليست ذات قيمة احصائية وهي JC و AD أوJD وفي حالات أخرى يتقاضى المهاجرون أجوراً أعلى من أجور القرويين JD وفي مناطق أخرى ثانية يتقاضى القرويون أجوراً أعلى من المهاجرين (WD).

لم نجد حتى الآن أي شاهد يدعم أو يؤيد تلك الفكرة القائلة ان سوق العمل في تشارجوبالبور إنما هو سوق احتكاري أو بسوق تسيطر عليه الأقلية. ولكننا نستطيع التفكير في وضع لاتتوفر فيه الشروط المسبقة في بُنية الاحتكار ولكن في بعض الأماكن التي يمتلك فيها بعض كبار الملاكين نسبياً درجة من القوة الاقتصادية المتزايدة بحيث يستطيعون استغلال تلك القوة لمصلحتهم في سوق العمالة، وتعتبر الحماية السياسية شيئاً من هذا القبيل. وهناك عدة أصناف من أشكال الاحتواء والحماية في تلك القرية بما فيه اقامة علاقات مع رجال الشرطة المحلية (الثانا Thana) ومع القضاء ومع مجلس النقابات المحلي وهلُمّ جرا. وهناك أشخاص مختلفون يمتلكون أشكالاً مختلفة من الوصولية والنفوذ. وعلى العموم وكما هو متوقع يتلازم النفوذ طرداً مع الثروة، في هذه الحالة يصبح سلوك العمال أثناء المساومة حول

الأجور مع أرباب العمل الذين يقدمون الحماية ويمتلكون النفوذ المذكور آنفاً مختلفاً عن سلوكهم مع أرباب عمل آخرين لايمتلكون أي نفوذ ولايقدمون أية حماية، فإذا عرض أحد أرباب العمل الأقوياء أجوراً تقل قليلاً عن الأسعار المتداولة عندها يقبل العامل تلك الأجور القليلة في ذلك العرض في حين لايقبله من رب عمل لايملك أيّة قوة وبالعكس ففي سوق تناحري آخر يمكن للتباينات والقوة الناشئة عن الحماية أن تؤدي الى تباينات في الأجور.

ويقدم لنا الجدول رقم ٢٢ بعض الشواهد على وجود هذا النوع من التحريفات والتشوهات في سوق العمالة. وفي ثلاثة من الحالات الارتدادية الخمسة المذكورة في الجدول رقم (٢٢) نجد أن معامل حجم ملكية الأرض لدى أرباب العمل (الأرض Land) سلبياً وله دلالته احصائياً. ولما لم يكن من المحتمل أن تصبح القوة الناشئة عن الحماية، قوة مطلقة فليس من المستغرب ان تصبح أجور حصاد الأرز غير مرتبطة بحجم أملاك رب العمل. وهكذا يمكننا تفسير تلك النتائج بقولنا ان ملاكي الأرض الكبار بفضل قوتهم الاقتصادية الزائدة يستطيعون أن ينالوا خصماً في الأجور في فصل الركود (أي فصل تقشير الجوت أو التعشيب مثلاً) ولكننا نجد ان قوة هؤلاء محدودة وتطغى عليها قوى السوق أثناء فترات ذروة النشاط في الأسواق وطلب الأيدي العاملة (أثناء حصاد حقول الأرز مثلاً).

وتتنبأ نظرية رودجرز حول فاعلية الأجور المطبّقة على نطاق ضيّق أن الأجور سوف تتناسب تناسباً طردياً ايجابياً مع نسبة التبعية والاعتماد بين أفراد العائلة العاملين. والسّمة المنطقية في هذا التنبؤ هي ان أرباب العمل يهتمون بصورة رئيسية بتأمين أجور تفي بسد الحاجات الضرورية لبقاء عُمّالهم على قيد الحياة، وهكذا فهم يقدّمون الأجور بشكل منحدر نازل للأفراد من العمال الذين يأتون من عائلات تكثر فيها الأيد العاملة التي تنشد كسب معيشتها. هذا وقد وجد باردهان أن الأجور كانت ذات ارتباط إيجابي بنسبة تبعية العمال واعتمادهم على الغير وذلك بعد دراسة لعيّنة عن البنغال الغربية. وقد برّر معقوليّة اكتشافه هذا، بقوله أن العمال ذوي الوتيرة العالية من التبعية يقدمون مقادير لابأس بها من الأعمال وهذا ممّا يستلزم انخفاض تكاليف تجنيد وتطويع العمال بالنسبة لرب العمل. . وباستخدام نفس هذا التبرير العقلاني تنبأ باردهان ووجد أن الأجور ترتبط ارتباطاً عكسياً سلبياً مع كمية الأرض

التي يعمل فيها العمال المستأجرون في البنغال الغربية، وهكذا بدأ بتقييم مجموعة ثانية بين وظائف الأجور واختبارها للتأكد من وجود تلك العلاقات في تشارجو بالبور بعد اضافة بعض المتغيرات المستقلة التي تقيس نسبة تبعيّة العمال واعتمادهم على الغير (الاعتماد Depend) مع ملكيــة الأرض (Land Lab) ثم أضاف متغيّراً وهمياً سماه المالوت Mallot مع اعتبار قيمة واحدة اذا كان كلا العامل ورب العمل أعضاء في نفس المالوت Mallot (والمالوت هذا عبارة عن مجموعة من العمال المتضامنين الذين تتصف وظائفهم وأعمالهم فيما يلي) وأما اذا كان العكس هو الصحيح فقد عبّر عن القيمة بالصفر ولقد ذكرت النتائج في الجدول رقم ٢٤ . وهنا نرى أن العمال المهاجرين الكسبة (ومن المفروض أن يكون هؤلاء من سن ١٢ - ٦٥) . ويقاس متغير ملكية الأرض بنفس الطريقة بالنسبة للعمال وأرباب العمل [٢٦] هذا وان تغير حجم العيّنة والمواصفات المتغيرة الأخرى يترك تفاسير تأثيرات السن Age والـAgesq (مربع السن) والأرض Land والفصول Season والمسافة Distancc والجنس Sex بشكل سليم لم يُمس .

وهناك احدى النتائج الشاذة في الجدول رقم ٢٤ تشير الى أننا نفقد تأثير (العمر المتوقع) على الأجور وذلك للحفاظ على معادلة AD . والسبب في ذلك هو العيّنة الثانوية AD تتفق مع إغفال المهاجرين واستثنائهم .

وينشأ فقدان العمال الشباب عندما يبلغ معدل عمر الشاب ٢٩,٥ عاماً بالنسبة للعيّنة الثانوية AD في الجدول رقم (٢٤) بالمقارنة مع معدل وسطي يبلغ ٢٤,٨ في الجدول رقم ٢٢ .

ونجد في الجدول رقم ٥٣ أن معاملات التبعية Depend لانختلف كثيراً عن الصفر . وفي المعادلة التي يقترب فيها معامل التبعية Depend من المدلول Jc يصبح الرمز في الاتجاه المقابل والمعاكس لتوقّعات برادهان وورودجرز . وأما بالنسبة لمتغير الأرض (Land) فالمعامل هناك لايختلف عن الصفر أيضاً مع وجوده في الرّمز المتنبأ به وهكذا فإن نتائجنا هذه لاتؤيد ولابحال من الأحوال نظريات برادهان وورودجرز . وأما المالوت Mallot في تشارجابالبور فهي عبارة عن فئات اجتماعية تتجمّع في بعض المناسبات كمناسبات الزواج أو الوفاة، حيث يشترك أفراد هذه الفئات والجماعات معاً في الاحتفالات الدينية المختلفة . ونريد تضامن هؤلاء الجماعات بتبادل الهدايا

الجدول رقم (٢٤)

تحليل الارتداد في الأجور الزراعية مع ايراد نسبة الاعتماد Depend والأرض Land Lab والفئات الاجتماعية المتضامنة Mallot وذلك بالنسبة لعمال القرى فقط

تشار جوبالبور ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧

المتغيرات المستقلة	المتغيرات المعتمدة			
	الأجور بالقطعة		الأجور بالقطعة مياومة	
	AC	JC	AD	WD
العمر	٠,٠٣٢- (٠,٩٨)	٠,٠٠١٨ (١,٦٤)	٠,٠٠٤٥- (٠,١٢)	٠,١٩٠ (٤,٤٢)
مربع العمر	٠,٠٠٠٤٦ (٠,٩٨)	٠,٠٠٠٠٢١- (١,٠٥)	٠,٠٠٠٠٣٤ (٠,٠٦)	٠,٠٠٢٦- (٤,٤٨)
الأرض	٠,٠٠٠٢٥- (٠,٠١)	٠,٠٠٠١٦- (١,٧٨)	٠,٠٠١٤ (٠,٤٥)	٠,٠٠٦٢- (١,٥٥)
الفصل	١,٢٦٩ (٨,٠٢)	—— ——	١,١٤١ ٦,٣٩	١,٤٦٥ ٥,٧٧
المسافة	٠,٠٠١٥ (٨,٨٤)	—— ——	—— ——	—— ——
الجنس	—— ——	٠,٠١٨ ١,٥١	—— ——	—— ——
نسبة الاعتماد	٠,٠١٧- (٠,٠٣)	٠,٠٠٣٧- (١,٨٥)	٠,٠٢٢- (٠,٣٩)	٠,٠٠١١ (٠,٠٢)
الأرض Lad Land	٠,٠١٥- (١,١١)	٠,٠٠١٥- ١,٨٥	٠,٠١٧- (١,٠٥)	٠,٠٠٢٣- (٠,٠٩)
الفئات المتضامنة Mallot	٠,٣٣٥ ١,٩٩	٠,٠٢١ (٢,٨٣)	٠,٤١٧ ٢,١٩	٠,٩٥- (٠,٣٨)
الثابت	٢,١٠٦	٠,٢٠١	٢,٣٤٤	١,٥١٢
R 2	٠,٥٨٤	٠,١٢٠	٠,٣٨٦	٠,٥٠٧
F	١١,٢٥	٤,٥٣	٦,٠٢	١٠,٧٣
N	٧٣	٢٤٠	٧٥	٨١
Y	٢,٥٨	٠,٢٤	٢,٨٦	٤,٥٧

ملاحظة: تظهر قيمة (T) مابين قوسين. انظر الجدول رقم ٢٢ للاطلاع على تعاريف المتغيرات.

فيما بينهم في مختلف المناسبات. أما فيما عدا بعض التوقّعات المحددة مثلاً اهتمام الأفراد الأعضاء في هذا المجتمع بموافقة زملائهم وأفراد المالوت Mallot على قضايا الزواج وإلا تعرّض للنبذ من قبل المحكمة. وأما مسؤوليات ومواقف الأفراد تجاه بعضهم بعضاً وبصورة خاصة بالنسبة للدعم المالي إنما هي مسؤوليات غامضة وغير وافية بالغرض ولذلك فمن الممتع ملاحظة كون الأجور مرتبطة ارتباطاً مباشراً أو ايجابياً بالعضوية في المالوت Mallot.

ونرى من الجدول رقم (٢٤)، أن معامل المتغير مالوت يكون ايجابياً في كل ثلاث معادلات من أربعة وان إحدى الطرق التي يساعد فيها الأفراد الفقراء من المالوت زملاؤهم من الأغنياء هي الولاء والمساعدة والدعم أثناء القتال والخصومات. . ولهذا يمكن تفسير الامتيازات والأجور التي يقدمها أرباب العمل للعمال الذين ينتمون الى نفس الفكرة التضامنية مقابل ولاء العمال ومساعدتهم لأرباب العمل أثناء أعمال الشقاق والمنازعات.

وخلاصة القول اننا قد وجدنا في بعض الشواهد لنوعين من التحريفات والتشويهات لما كان من الممكن أن يظهر لولا ذلك بأنه سوق تنافسي عالي الوتيرة. (عدا حالة النساء).

أولاً: ان العمال المرتبطين لأرباب العمل في الانتماء الى مجموعة عامة متضامنة، هؤلاء العمال يتقاضون أجوراً ممتازة مقابل ولائهم لأرباب العمل ومساعدتهم لهم في أيام الشدّة والنزاع والشقاق.

ثانياً: وعند تساوي الأشياء الأخرى، يدفع أرباب العمل من كبار الملاكين أجوراً للعمال أقل مما يدفعه أرباب العمل من صغار الملاكين، ولم تنشأ قوة أولئك الملاكين الكبار على فعل ذلك بسبب أحوال السوق الاحتكاري فحسب، بل بسبب وجود فكرة الحماية الشخصية للعمال (حسب رأينا). ولا تكون تأثيرات الأجور في كلتا الحالتين غير. فنحن لانستطيع ملاحظة التأثيرات الايجابية لأجور أفراد المالوت في المعادلة المختصة بالتعشيب (نزع الأعشاب الضارة) ولا نستطيع ملاحظة أن قوة أرباب العمل المعنوية والتي يتمتع بها هؤلاء أثناء فصل الكساد في العمل، إنما يختفي أثناء فترات الطلب المتزايد على العمل.

٥ ـ صرامة وقوة انحدار الأجور:

بقي علينا أن نبحث قضيّة درجة مرونة الأجور ودرجة انحدارها خلال فترات متطاولة من الزمن. ففي عام ١٩٧٩ تعرّضت بنغلاديش الى حالة من الجفاف الشديد أثّرت تأثيراً فظيعاً على المنتوجات الزراعية والعمل. فقد قلّص الجفاف مساحة الأراضي المزروعة بالأرز والجوت مما سبّب تدني عدد الفدادين المزروعة ومنتجاتها. . وهكذا تضاعفت أسعار الأرز تقريباً مابين شهري كانون الثاني وأيلول عام ١٩٧٩ . واذا كان تقرير الأجور يحدث عن طريق قوى العرض والطلب (ولا يسعنا في تحليلاتنا القصيرة إلا السير على هذا المضمار) عندها نجد أن الأجور الفعلية قد تعرضت للهبوط الأكيد ضمن أحوال الجفاف الأخيرة. وفي خريف عام ١٩٧٩ عُدنا الى تشار جوبالبور لتقييم نتائج الجفاف وبصورة خاصّة بالنسبة للقرويين الأشد فقراً. وفي أثناء زيارتنا القصيرة قضينا فترة كبيرة من الزمن في جمع المعطيات حول مستويات الأجور الراهنة (أوائل أيلول) والأجور في فصل حصاد الأرز (تموز) في المثل السابق، وأجور التعشيب (أيار) ١٩٧٩ .

وجدنا أن تلك الزيادة الدرامية في مؤشرات الأسعار قد رافقتها زيادة مشابهة في مؤشرات الأجور الاسمية. فقد بقيت الأجور الفعلية ثابتة تقريباً لمدة من الزمن رغم انسحاق فرص العمل التي لابد وأنها قد حدثت أثناء الجفاف.

والحقيقة أن الشواهد الأخرى التي فحصناها لم تكن متفقة ولا مؤيدة لنظرية رودجرز ولهذا فليس من المحتمل أن تكون أرضية أجور الكفاءات مسؤولة عن استجابة الأسعار للأجور. ولكن بدلاً من ذلك يبدو أن التفسير الأكثر احتمالاً لصرامة وقسوة انحدار الأجور ماهو إلا منظمات العمل الناشئة والامكانيات الكامنة لحدوث احتجاجات عنيفة بين المحرومين من الأرض دفاعاً عن حقوقهم للحصول على حد أدنى من الأجور.

ولكن من الصعب علينا جمع الشواهد المباشرة حول أية مؤامرة حاكتها منظمة العمل الدولية. وعلى أساس المقابلات العرضية مع القرويين بدا لنا ان مجموعات صغيرة من العمال قد اتفقوا معاً على رفض أي عمل مأجور يقل ايجاره عن نسبة معينة. وتختلف نِسَب الأجور المختارة طبقاً لظروف السوق والفصول. وطبقاً

لمقدرة العمال على الاحتفاظ بطلباتهم الاجتماعية التي كانت تضعف عند توفّر عدد كبير من المهاجرين في منطقة القرية.

وبغضّ النظر عن أحوال السوق لم يهبط المعدّل الوسطي للأجور الى درجة أدنى من مستوى حصول العامل على قيمة ثلاث وجبات من الطعام يومياً أو مايعادل ذلك من الحبوب.

وفي البيئات ذات الدخل المتدني حيث تكون أسعار المواد الغذائية متقلبة وحتى متفجرة يلاحظ ان اضافة وجبات الطعام الى عقود الأجور شائعة وواسعة الانتشار أكثر مما يفترض. ويذكر رودجرز مثلاً أن تأمين وجبات الطعام كجزء من الأجور إنما يمكن أرباب العمل من المحاولة بشكل مباشر الغذاء ضمن نطاق أسر المحرومين من الأرض بحيث يصبح نصيب قوى العمالة الذي يعتبرونه ذا فائدة مُثلى لهم إنما الحصول على غذاء أفضل نسبياً. هذا وإن أرباب العمل يهمهم إرضاء هذه الفئة لاستخدامها في قضاء مصالحهم ولهذا تصبح نوعية تغذية هؤلاء العمال جيدة.

ولكن باردهان يُنكر صحة هذا التفسير ويقول ان قضيّة تقديم وجبات الطعام وإيصالها الى مواقع العمل ماهي إلا طريقة يستخدمها أرباب العمل لإطالة زمن العمل اليومي. ولكن عند النظر الى تفسير رودجرز وباردهان نرى أنهما ينظران بعين الاعتبار الى وجهة نظر أرباب العمل. ومع ذلك ففي أي سوق كاسد للعمالة حيث تُملي ظروف السوق أجوراً تقلّ عن مستوى ثلاث وجبات، عندها يصبح عنصر الوجبات في عقود العمل أمراً ذا حيوية للعمال أنفسهم. ومادامت الوجبات جزء مقبولاً في العقود، عندها تسود هناك أرضية فعلية للأجور مادام أن تضخم الأسعار السريع يعمل على وجوب تقديم الوجبات كشرط من شروط العقد وتعمل على التأكيد أن الأجور ستكون ذات ارتباط وثيق بالأسعار.

أما بالنسبة لاستخدام العنف فلم تلاحظ أية حادثة من هذا القبيل في الوقت الحاضر أو في الماضي القريب الذي نتذكره من وجود أي عمل عنيف قام به العمال مباشرة بالنسبة للأجور. ولكننا لم نجد أية حالة من حالات عقود الأجور كانت نسبة الأجور فيها تقل عن قيمة ثلاث وجبات يوميّة حتى وفي أثناء فترات الجفاف والطوفان، والحقيقة انه وبعد عدة عمليات من المراقبة لم نجد أي عقد من عقود

العمل (بين الراشدين من الذكور) لم يُضف فيه الى وجبات الطعام بعض الدفعات النقدية حتى ولو كانت الدفعة الأولى مبلغاً ضئيلاً (كاتا واحدة فقط) وهكذا فلا تزال القوة الأخلاقية بحاجة الى الاختبار ولكن لم تزل امكانية وقوع الشغب والعنف في ريف بنغلاديش واردة. ولايجدر بنا تقليل قيمة هذه الامكانية، فعمليات الاغتيال ومهاجمة الأفراد والسرقة ليست غير شائعة بل تحدث فعلاً. وهناك تهديدات انتهاك العرض.

والسّمعة التي كثيراً ماتستدعي استخدام القوة. وفي مجريات تسلط الأسواق وغياب سلطة الدولة والادارة الفعّالة يسود السلب والنهب بدلاً من التعاملات الانسانية وتسود المشاحنات والمخاصمات بدلاً من الاتفاق والانسجام في مجتمع بنغلاديش الريفي.

هذا ونختتم بحثنا بالإشارة الى أن وجود الحد الأدنى من نسب الأجور يشكّل شكلاً محدوداً للأمان بالنسبة للفئات المحرومة من الأرض لاتكاد تؤمن دخلاً يكفي لسد الرمق والحصول على لقمة العيش، ومن الممكن الوصول الى هذا الأمان عند توفر ظروف العمل وفائدته مما يسبب قليلاً من الراحة والاطمئنان بالنسبة للفقراء في حالة وجود البطالة المستحكمة والطويلة الأمد.

الختام:

وأخيراً نعود لذكر ملابسات بُنية سوق العمل في تشارجوبالبور بالنسبة لعمالة الأطفال وسلوك الآباء التكاثري والتناسلي، فيما بين المحرومين أو شبه المحرومين من الأرض من القرويين. واذا تابعنا سياق الفصول الماضية يمكننا تلخيص الملابسات الرئيسية بما يلي: (١) لقد وجدنا في القرية نظاماً فردياً للأجور أكثر منه نظاماً عائلياً كما تشهد بذلك المتغيرات الموسمية في الأجور وتجاوب الأجور الظاهر مع التغيرات الطارئة في سوق العرض والطلب للمردود الفردي وغياب العلاقات الايجابية مابين نسب الأجور ونسب التبعية العائلية المختلفة، ويمكننا عند ذلك الاستنتاج بأن تكاليف الأطفال مع اسهاماتهم في الاقتصاد العائلي لها صلة وثيقة مباشرة بموضوع قرارات الإنجاب لدى الوالدين. (٢) يظهر أن هناك نوعاً من السقف لنسب الأجور ولكن وجود هذا السقف لايرجع للأسباب التي ذكرها رودجرز. وذلك بسبب ضعف

منظمة العمل الدولية فهي تقدم تأمينات ضعيفة لاتشمل ضمانات العمل وتعويضات البطالة أو دعم الدخل العائلي. . ومع ذلك ففي حالة استمرار الضغط لتقليص الأجور الفعلية، عندها يعمل هذا السقف في الأجور على تأجيل ذلك الوقت الذي يتوقف فيه الأطفال عن كونهم مادة وموضوعاً للدفع. (٣) واذا قبلنا تلك الفكرة التي تقول ان الأطفال الذكور يقدمون مردوداً موجباً صافياً، واذا نظرنا بعين الاعتبار لفائدة ونفع هؤلاء الأطفال في قضايا أخرى (التأمين ضد الأخطار، الخ)، عندها تولد الأسواق المجزأة طبقاً للجنس، دوافع ايجابيّة للانجاب بطريقتين: (أ) من خلال القيود المفروضة على انتاجية الاناث من الأطفال (أي ان على الوالدين انجاب طفلين بمعدل وسطي) للوصول الى مستوى الكسب المأمول.

(ب) من خلال المخاطر الاضافية التي تفرضها التبعيّة الاقتصادية على المرأة والأهمية الخاصة للأبناء كسياج للحيلولة دون حدوث تلك المخاطر. ولكن لم تتجزأ سوق العمالةبالشكل الذي تنبأ به (باردهان) ففي محيط القرية لاتوجد تلك الشروط الاحتكارية أو تحكم الأقلية أو الأسواق ذات العناصر المتشابكة. وهكذا لانجد ان الأطفال قد تعرّضوا للتمييز في الأجور ولم يظهر أي تقليص للمردود المأمول لعمل الأطفال. (٤) تستلزم بنية سوق العمالة في منطقة القرية وجود درجة عالية من المخاطرة، من وجهة نظر العمال وفي هذه الخلفية يصبح الأساس المنطقي لتنويع المعاملات المالية والاقتصاد مما يقدم حافزاً ايجابياً اضافياً أيضاً لوتيرة عالية من الانجاب.

ليس هناك أي شيء حتمي يكشف نفسه بالنسبة لبنية سوق العمالة في تشارجوبالبور فليس بمقدورنا القول ان تلك الصورة المركبة التي تبرز في واقعية ريف بنغلاديش من الممكن ان تؤلف صورة نموذجية تنطبق على ريف منطقة جنوب آسيا ككل مع أننا نشك أيضاً في كونها صورة مميزة عريضة لريف بنغلاديش أيضاً. ولسوف يكون من سوء الطالع لو أصبحت تلك الصورة نموذجية نظراً الى أنه وبالنسبة لدوافع الانجاب المتأصّلة في هذه البنية الخاصة بالسوق فإن كل مايمكن ان يكون خطأ قد أصبح خطأ لامحالة وهنا نحن نحاول تبسيط قانون مورفي Morphy.

ويبدو أن النماذج التي قدمها رودجرز وباردهان قد ثبت إخفاقها في تشارجوبالبور فقد ثبتت قليل من تنبآتهما أمام الاختبار والمحك في سوق العمل في القرية ولكن بدا لنا ان نموذج (رونزوفيغ) كان أكثر نجاحاً ولو عن طريق الحذف. غير أننا نجد بشكل مؤكد ان هناك أربع مميزات وخصائص تتعارض مع مفاهيم رونزوفيغ أيضاً وهي: (١) عزل النساء بشكل كامل (مع نظام تسلط الذكور الكامل. (٢) صرامة وقسوة انحدار الأجور (وما تتضمنه أعمال منظمة العمل هناك والقوة الأخلاقية لحق الحصول على لقمة العيش. (٣) تجزؤ السوق المؤسس على عضوية عدة مجموعات متضامنة. ونحن نقول فوق ذلك أن الحالة السائدة في ريف بنغلادتش قريبة جداً من السوق التناحريّة التي وصفها رونزوفيغ والتي هي سائدة أيضاً وملاحظة كلما توغل الانسان في ريف جنوب آسيا. واذا كانت نظريات باردهان ورودجرز لاتنطبق على حالة تشارجوبالبور فإن ذلك لايمنع امكانية تطابقها مع الحالات الأخرى في الأجزاء الباقية من شبه القارة الهندية.

وعدا عن تلك التعميمات الطاغية حول نظرية التحديث والنقلات الديموغرافية بالنسبة للتباينات التركيبية في المجتمعات وتطور الأسواق بصورة عامة، إلا أن التغيرات المحتملة وأهمية سوق العمالة قد تم تجاهلها في نظريات الإخصاب في البلدان النامية فقد تركت بُنية السوق عُرضة للفرضيات، بينما تركز العمل النظري في تأثيرات الانجاب على التغيرات الخارجية المنشأ في الأجور والدخل والتي قد أظهرت اهتماماً ضيّق الأفق بالمظاهر المحددة لسوق العمل (وأهمها شروط وأحوال استخدام المرأة)[٢٧].

وأخيراً نحن نأمل أن نكون قد أظهرنا أن أية تحليلات شاملة لأسواق العمالة وخصوصاً حول وضع الأطفال في هذه الأسواق تستطيع تقديم تبصُّرات واقعية بالنسبة لضوابط الانجاب في تلك المجتمعات الشبيهة بمجتمع بنغلاديش الريفي.

الملحق: مصادر المعطيات:

معطيات استخدام الزمن

لقد جمعت سجلات استخدام الزمن بالنسبة لجميع الأشخاص من سن الرابعة فما فوق في عيّنة عشوائية أخذت من ١١٤ عائلة . وقد اشتملت تلك العيّنة على حوالي ثلث عائلات القرية (وتبلغ ٦٣٩ شخصاً) . وقد أعيد تنظيم الاستخدام الزمني في فترة الـ٢٤ ساعة التي سبقت المقابلة . وقد كانت المعلومات تؤخذ من كل فرد من الأفراد وتسجل كل ١٥ يوماً خلال عام ١٩٧٧ . وقد استغرقت الجولة الواحدة التي حدثت لجميع معطيات الاستخدام الزمني حوالي ثمانية أيام لإتمامها وهكذا لم تتم زيارة جميع العائلات في نفس اليوم من الأسبوع في كل جولة . وقد حُدّد ترتيب المقابلات خلال جولة معيّنة حتى تأمّن وجود فترة زمنية ثابتة بالنسبة للجولات المتتالية لجمع المعطيات من كل منزل . وقد ضَمِن اختيار فترة الخمسة عشر يوماً تخصيص أيام محددة من أيام الأسبوع خلال مدار السنة وذلك بقد فحص العيّنات . وكان مجموع ماسُجّل لكل فرد من الأفراد الذين تمت مقابلتهم لمعرفة كيفية استخدامهم للزمن في الـ٢٤ ساعة ، هو ٢٥ فترة من من فترات المراقبة . وفي بعض الحالات كانت التسجيلات غير تامّة لوجود بعض المعطيات المفقودة وكان هناك بعض الإنهاك في بعض العيّنات بسبب الموت أو الهجرة من القرية الى الخارج . فلقد سُجّلت المعلومات بالتفصيل حسب ترتيب وقوعها وذلك في الاستمارة المخصصة لهذه الغاية من استخدام الزمن . ونتيجة لذلك فقد خُصّصت رموز للنشاطات ودوامها وقدرت تلك الرموز بعُشر الساعة .

وقد أظهرنا في الجدول رقم ١٧ الخاص بذكور العائلة الذين يمتلكون ماقيمته نصف فدان من الأرض أو أقل من ذلك ، توزيع الأيام (خلال السنة بأجمعها) على النشاطات المختلفة وقد وجدنا أن معظم الأشخاص كانوا يعملون في أكثر من نشاط واحد خلال اليوم الواحد . ولكي نوزع الأيام بالنسبة لأصناف الفئات المختلفة في الجدول رقم ١٧ رُتّبت النشاطات على أساس الأولويات . وهكذا حُدّدت الأيام بالنسبة للفئات طبقاً للنشاط ذي الأولوية العليا المعمول به في يوم معيّن أولاً وهكذا عيّنت أيام الغياب (أي أولئك العمال الذين كانوا بعيدين عن القرية في أيام العمل)

وأولئك الغائبون والعاطلون عن العمل وأولئك الذين هم من خارج قوى العمالة. وعيِّنت أيام المعطيات المفقودة وفُرزت كل منها حسب الفئة الخاصة بها. ثانياً فحصت السجلات الباقية فحصاً دقيقاً. وفي حالة وجود رمز أجور العمل كان السجل يخصص بفئة العمل المحلي المأجور بغضّ النظر عن كون الشخص مشغولاً في أنشطة أخرى في ذلك اليوم أو لم يكن وبغضّ النظر عن الزمن الذي دام فيه أو استغرق ذلك العمل. وبعد ذلك فحصت السجلات الباقية، فإذا وُجد أحد رموز الأعمال التجارية الصغيرة عندها يُلحق السجل بفئة العمل التالية في الجدول رقم ١٧ وهو المخصص بالأعمال التجارية الضئيلة. وقد استمرت هذه العملية حتى انتهت. وأجهدت قوائم فئات العمل في الجدول رقم ١٧. أما اذا لم يعمل الشخص في أي من الفئات العريضة في سوق العمل في أحد الأيام ألحق سجله والحالة هذه بفئة العاطلين عن العمل أو الذين هم من خارج فئة القوة العاملة.

دراسة استطلاعية للأعمال الزراعية:

كانت العيّنة المستخدمة كوحدة في عمليات دراسة العمل عبارة عن قطعة من الأرض تعرّضت لعمليات خاصة من الحصاد والتعشيب. ومن خلال الدراسات التي حدثت في القرية خلال بعض فترات النشاط الزراعية، كنّا نزور وبشكل منتظم بعض قطع الأراضي في القرية ونقابل العمال الذين يشتغلون في تلك القطع لنجزم فيما اذا كان العامل من هؤلاء يتقاضى أجراً لقاء عمله أم لايتقاضى. واذا كان العامل يتقاضى أجراً كنا نسأل عن شروط العقود والأجور وعن عدد من الخصائص الشخصية كالعمر ومكان السكن مثلاً. وبالاضافة الى ذلك فقد جمعنا بعض المعلومات حول قطعة الأرض نفسها. مثلاً مايجنى من المحاصيل من تلك الأرض في فترة عمليات الحصاد. وكنّا نتأكد من هوية مالك الأرض أو الشخص الذي يقوم باستثمارها. ولما قمنا في الماضي بإحصاء كامل القرية، عندها أمكن مقابلة عدد المزارعين والعمال المستأجرين من القرية مع العدد المقدّر لهم في العمليات الإحصائية وكذلك أمكن إكمال المعطيات التي حصلت من الدراسة الاستطلاعية لقطعة الأرض بإضافة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية التي جُمعت أثناء الاحصاء ومن خلال

بعض الاستفسارات التي أجريناها خلال الدراسة الاستطلاعية. مثلاً تقرير الانتماء الى الفئات الاجتماعية المتضامنة Mallot في جميع أنحاء القرية إنما كان عبارة عن عملية استغرقت وقتاً لابأس به وقد أتممناها بشكل مستقل لوحدنا. وعندما حصلنا على قائمة كاملة للأعضاء المنتمين الى هذه الفئة كان من السهل علينا تقرير ومعرفة أولئك الفرقاء المنتمين والفرقاء غير المنتمين الى نفس الفئة في أي عقد من عقود العمل.

هذا وهناك تقرير مطبوع على الآلة الناسخة حول منهجيّة الميزانية الزمنية المستعملة في هذه الدراسة. وهذا التقرير متوفر ويمكن الحصول عليه لدى الطلب من المؤلف الأول لهذا الفصل.

ملاحظات:

* يعتبر ميدكين Mead Cain زميلاً في مركز الدراسات السياسية في مجلس السكان في نيويورك في الولايات المتحدة. أما ا. ب. م خورشيد الام موزومدير Khorshed Alam Mozumder فهو يعمل في مصرف روبالي Rupali في دكا (بنغلاديش) ويعبر المؤلفون عن شكرهم للمشتركين والزملاء في مركز الدراسات السياسية لما أبدوه من التعليقات المفيدة في المواضيع السابقة وكذلك عن شكرهم لروبرت سنديك Robert Sendek وكاثلين روش Katheleen Rausch ورتشارد مونتيفردي Richand Monteverde ولورا فان بوسكرك Laura Van Buskirk للمساعدة القيمة التي قدمها هؤلاء.

[١] ف. ت جانوزي F.T.Jannuzi وج. ت. بيتش J.T.Peach: تقرير عن المصالح المشيخية في أراضي بنغلاديش (دكا يوسيد Usaid ١٩٧٧).

[٢] المصرف الدولي: تقرير عن التطور العالمي ١٩٧٨ (واشنطن د. س ١٩٧٨).

[٣] و. ا. لويس W.A.Lewis التنمية عن طريق الامدادات غير المحدودة للعمل طبقاً للمدرسة المانشسترية ١٩٥٤ وج. س. هـ في J.C.H. Fei وج. رينس G.Ranis: التنمية في الفائض من اقتصاد العمل: نظرياً وسياسياً (هومود الينوي ريتشارد ب. ايردين ١٩٦٤) ومراجع أخرى تالية للويس وفي.

[٤] هناك تلخيص ومراجعة لانتقادات (في) و(رانيس) قدّمها تودارو M.P.Todaro التنمية الاقتصادية في العالم الثالث (لندن لونجمان ١٩٧٧) الفصل التاسع .

[٥] ج . ب رودجرز . تحديد الأجور المؤسسة على حدود التغذية في أسواق البلدان ذات الدخل المتدني وفي الأوراق الاقتصادية لجامعة اكسفورد ١٩٧٥ رقم (١) وهناك مراجع أخرى تالية تأليف رودجرز حول هذا المصدر .

والفكرة التي تقول ان الأجور تتأثر بالعلاقة فيما بين الانجاب والاستهلاك، هذه الفكرة ليست جديدة هـ. ليبنشتاين H.Leibenshtein «التخلف الاقتصادي والنمو الاقتصادي» (نيويورك . ويلي ١٩٥٧ يعتبر هذا الكتاب أول روّاد تلك الملابسات النظرية لهذه الفكرة .

[٦] ومع ذلك فلم يجد رودجرز أية روابط مابين حالة الاعتماد والأجور خلال الأسواق ذات القوى العاملة الضئيلة وقد أضاف على ذلك بقوله ان سبب هذا هو الفعاليات البسيطة من ذات المستويات الضئيلة التي يجب اتمامها عن طريق تحليل المظاهر المختلفة لبُنية سوق العمل .

[٧] م . و . روزنويغ : «الأجور الريفية، القوة العاملة، والاصلاح الزراعي : وهو عبارة عن تحليل نظري وتجريبي نشر في مجلة American Econonomie Review ١٩٧٨ العدد ٥ ص٨٤٧ ـ ٨٦١ وهناك مراجع أخرى لروزنويغ حول هذا الموضوع .

[٨] ب . ك . باردهان : «الأجور والبطالة في اقتصاد المناطق الزراعية الفقيرة، وهو عبارة عن تحليل نظري وتجريبي نشر في Journal of Polical Economy ١٩٧٩ العدد ٣ ص٤٧٩ ـ ٥٠٠ وهناك مصادر أخرى لباردهان حول هذا الموضوع .

[٩] مثال : انظر ا . بهادوري A.Bhaduri تحليل للحالة شبه الاقطاعية في شرق الهند نشرت في مجلة Frontier في خريف عام ١٩٧٣ .

[١٠] ج . س سكوت J.C.Scott أخلاقيات الاقتصادية الفلاحية (نيوهافن . كون مطبعة جامعة ايبل ١٩٧٦) .

[١١] ا. ف. جوس A.V.Jose الحركة النقابية بين العمال المزارعين في كيرالا Kerala ورقة عمل قدمها مركز منطقة كوتاند Kuttand للدراسات التنمية رقم ٩٣ تريفاندروم (Trivandsum ١٩٧٩).

[١٢] يتفق روجرز وستاندنج حول نقطتين: الأولى (والتي أشرنا اليها سابقاً) وهي ان الأطفال يقاسون من التمييز في الأجور. أما الثانية فهي ان استخدام الأطفال لقاء أجور تمايزية يعرّض مستويات الأجور للانخفاض لدى بقية مقامات سوق العمل.

[١٣] نجد توضيحاً لهذه النقطة في مقالات كين ايت آل Cain et Al ١٩٧٩.

[١٤] انظر سكوت ١٩٧٦ للاطلاع على مراجعة مستفيضة حول هذا الموضوع.

[١٥] لمراجعة هذه الشواهد انظر ك. باردهان: العوامل المؤثرة على أسعار أجور العمل الزراعي في محله Economic and Political weekly ١٩٧٣ المجلد(٨) ص أ ٥٦ - الى أ ٦٦ وكذلك ك. باردهان الاستخدام في المناطق الريفية. الأجور وأسواق العمل في الهند في نفس المحلة السابقة عام ١٩٧٧ العدد ٢٨ ص١١٠١ - ١١١٠.

[١٦] حول موضوع عوامل التشابك في الأسواق انظر ك. بهارادواج K.Bharadwaj: شروط الانتاج في الزراعة في الهند (كمبردج، مطبعة جامعة كمبردج ١٩٧٦) وانظر ب. ن. باردهان: عوامل تشابك الأسواق والتنمية الزراعية ورقة عمل أعدّت لمصلحة موضوع العمل والسكان ٢٧ اكتوبر ١٩٧٨.

[١٧] انظر باردهان ١٩٧٨.

[١٨] انظر ج. ستاندنج. الهجرة وأساليب الاستغلال: والأسس الاجتماعية لحالة السكون وحالة الحركة (جنيف - منظمة العمل الدولية ILO) (ورقة العمل حول برامج العمل الدولية).

[١٩] هناك قلة من سكان القرية قد حصلوا على أعمال وظيفية في القطاع الرسمي.

[٢٠] في مسح الأعمال الزراعية التي أجريناها (العمليات الأربعة) كان العمال الملحقون يؤلفون ٦٪ من جميع العمال المأجورين الذين جرت لهم المقابلة.

[٢١] لاينجو جميع رجال الاقتصاد من اللوم والنقد والاستهجان. فقد صدر بيان وفضح ج. كورتيز هكستر J.Curtis Huekster (مؤلف: الانعطاف الى الخلف) وبعض النتائج النظرية التجريبية انظر ي. كارني E.Karni وب. ك شابيرو Shapiro «قصص الرعب من الأبراج العاجية» ١٩٨٠ العدد ١.

[٢٢] بعد مقابلة بعض الشيوخ من القرويين بدا بأن نظام المحاصصة قد استبدل في منطقة تلك القرية بالنظام الحالي السائد للدفع قبل خمسين عاماً تقريباً. وقد وحد كلي Clay في دراساته لمنطقة جوي ديبور Joy debpur شمال (دكا) ان نظام المحاصصة لايزال متبعاً مع غيره من أشكال الدفع بما فيه الأجور بالقطعة. ولم تكن الحصص (كما هو المتوقع) ثابتة بل كانت تختلف بشكل واسع وقد فسّر (كلي) وجود أنظمة مختلفة للدفع كدليل أن سوق العمل في ريف بنغلاديش كان في حالة انتقالية ولكن هذا التفسير لايتناسب مع تلك الشواهد الصادرة عن تشارجو بالبور حيث ظهر ان فترة الانتقال قد تمت منذ زمن طويل. وبالتالي أخطر (كلي) لمراجعة استنتاجاته الأولى الماضية واقترح ان نظام المحاصصة لايزال معمولاً به في جوي ديبور Joy debpur بشكل استثنائي وليس بشكل قاعدة مضطردة. (انظر ف. كلي): التغيرات في المؤسسات والأجور الزراعية في بنغلاديش في دراسات التنمية حول بنغلاديش ١٩٧٦ العدد ٤ ص ٤٢٣ - ٤٤٠ وفي ورقة العمل التي قدمت في مؤتمر ADC ICRISAT حول تعديل ميكانيكية أسواق العمل في البلدان النامية آب ١٩٧٩ (حيدر أباد الهند).

[٢٣] هناك ملابسات أخرى حول قياس وتقويم الأجور الزراعية ناقشها (كلي).

[٢٤] إن الاصطلاح «هام أو ذو مغزى» يعني على مستوى ٥٪ أما الاصطلاح «هام جداً أو على مستوى أو مغزى عال» فيعني ١٪.

[٢٥] إن عقود العمل المرفقة والتي تشمل الأطفال أيضاً تخضع لهذا المستوى من العدالة. والعقد النموذجي يدوم مدة سنة واحدة ويقتضي تأمين المبيت والطعام

مع دفعات نقدية ويبدو أن العقود قابلة للتغيير إذ تناقش الشروط على أساس سنوي حين يرغب الطرفان المتعاقدان في تمديد العقد وتختلف الأجور النقدية المتممة طبقاً لحالة العامل الصحية.

[٢٦] إن أكثرية العمال المأجورين هم من الذين لاأرض لهم ومع ذلك يشترك عدد صغير من مالكي الأرض الصغار في سوق العمل الحر.

[٢٧] ليس من العدل محاسبة علماء الديموغرافيا الاجتماعية لإهمالهم بنية سوق العمل في الوقت الذي نجد فيه المنظرين الاقتصاديين للتنمية يقعون في نفس ذلك الإهمال. وابتداء من عام ١٩٧٩ بدا (باردهان) بايراد الملاحظات التالية: إن معظم النظريات القياسية حول تقرير الأجور الزراعية المستخدمة في أدبيات التنمية لاتمتلك أية أسس تجريبية. ومع ذلك ولكثرة ورودها وتكرارها أصبحت الآن «جزءاً من مبادىء التنمية القويمة» باردهان ص٤٧٩ .

ثبت بالمراجـع

اكوفو Akuffo F.O: الخسارة العالية في ثقافة المرأة: قضية فتيات المدارس الابتدائية الريفية (اكرا، المجلس الوطني النسوي في غانا والتنمية، ١٩٧٨) (الكتاب منسوخ).

آغاجاميان Aghajmian - A: الاقتصاد العائلي واسهام الأطفال في ايران، مقابلة في مجلة: المجلد الثالث، العدد (١). Journal of South Asian and Middle Eastern Studies Feb. 1979.

امدي Amday V.V.M.S: نظرة استطلاعية اقتصادية في حياة منظفي الأحذية من الأولاد. مقالة نشرت في مجلة Economic Review عام ١٩٧٨، المجلد الثامن، العدد ٢٠.

اناند لاكشمي Anand lakshmy. S: تأهيل الأطفال لحيازة القدرات. دراسة ميدانية لعائلات من مختلف المجموعات المهنية (نيودلهي، مجلس البحوث الهندي للعلوم الاجتماعية عام ١٩٧٨).

اندرسون Anderson. K: العوامل المحددة للإنجاب: نوعية وبقاء الأطفال في غواتيمالا. ورقة عمل حول مناقشة النمو الاقتصادي رقم ٣٣٢ (نيوهافن، كون، جامعة ييل ١٩٧٩).

انكر Anker R.B: تحليل التفاضلات في الانجاب في البلدان النامية. مقالة نشرت في مجلة Review of Economics aud Statistics شباط عام ١٩٧٨ المجلد التاسع العدد ٤.

جمعية منع الرق وحماية الحقوق البشرية: مقالة حول عمل الأطفال في صناعة السجاد في مراكش (لندن ١٩٧٨) والترجمة الفرنسية في مجلة Les temps moderncs العدد ٣٩٠ (باريس ١٩٧٩) ص٩٦٧-١٠١٠.

عمل الأطفال في هونغ كونغ: (لندن ١٩٧٩) (منسوخة).

عمل الأطفال في جنوب افريقية: (لندن ١٩٨١) منسوخة.

أسقفية سانتياغو: نيابة التضامن: اعلان حقوق الطفل. Estudios No.2 تموز ١٩٧٨.

Ariés p. Lénfant et la Vie familiale sous l´ancien régime (Paris, seuil, 1960).

قرون من الطفولة: (نيويورك، راندوم هاوس ١٩٦٢).

Ariés p. : ثقافة الأطفال، مقال نشر في - La joie Por les livres Feb mai 1978. No. 5q p.13 - 24.

ارنولد F. et al: قيمة الأطفال دراسة قومية شاملة، المجلد الأول (هونولولو) (مؤسسة السكان في الشرق والغرب ١٩٧٥).

ارثور W.B. and Mc Nicoll: مسح تحليلي للسكان والتنمية في بنغلاديش نشر في مجلة «السكان والتنمية ١٩٧٨ المجلد الرابع. العدد الأول ص٢٣ - ٨٠.

باميرغر Bamberger M.: اشتراك العمال الشباب في القوة العاملة المدنية في أمريكا اللاتينية. تحليل المشاكل واقتراح برنامج للعمل (جنيف: المؤسسة العالمية لدراسات العمل ١٩٧٣).

بانيرجي Banergee (S).: عمل الأطفال في الهند: مراجعة عامة مع دراسات ميدانية لصناعات الآجر والتطريز (لندن جمعية الرق ١٩٧٩. التقرير رقم٢).

عمل الأطفال في تايلاند: لندن جمعية منع الرق - ١٩٨١).

باروواه Barooah P.: الأطفال العاملون في مدينة دلهي: تقرير عن الأبحاث (دلهي الجديدة: مجلس الخدمات الاجتماعية للأطفال في الهند ١٩٧٧).

باري Barry H وتشايلد Child, J.L. وبيكون Bacon M.K: علاقة تدريب الأطفال بالاقتصاد للحصول على لقمة العيش (حسب رأي علماء الانسان الأمريكيين) ١٩٥٩ المجلد ٦١ ص ٥١ - ٦٣.

بيكر Beeker ولويس Lewis H.G: حول التفاعلات فيما بين الكم

والكيف بالنسبة للأطفال. مقالة نشرت في المجلة السياسية الاقتصادية نيسان ١٩٧٣ المجلد ٨١.

بيكومبو **Bekombo M**: (P١٩٦٨) Aspects Sociologiquco des causco de l´inadaptation des Junes en Afrique Niore unbaine.

Les carnets de, I, Jan - : مقالة نشرت في مجلة June Vol 7 (Neu´lly Enfance. UNICEF

- (1968b) Vie familiale et delinquance Juvenile en Afzique noiz (paris Federation internationale pour L´_ Education dos parents).

- Jeunesse et Société nouvelle au Cameronun (sevres, Federation internationale pour L´Education des pareuts 1972 (منسوخة).

بوث **Booth C(ed)**: الحياة والعمل لدى شعب لندن المجلد الثالث الجزء الثاني. أطفال لندن (لندن ماكميلان ١٩٩٢).

بولندج **Boulding E.** **حقوق الأطفال وعملية الحياة**: نيويورنزديك. كتب تجارية ١٩٧٩.

بوليير **Boulier B**: الأطفال والنشاطات المنزلية في لاجونا - الفلبين. مؤسسة التنمية الاقتصادية وورقة عمل البحوث. جامعة الفلبين في ديليمان تموز ١٩٧٦.

بري **Bray R.A.**: أعمال الذكور والامتهان (لندن كونستابل وشركاه، ١٩١٢).

بريمنر **Bremnar R.A.**: الأطفال والشباب في أمريكا. تاريخ موثق (كامبردج. مطبعة هارفارد) ١٩٧٠ - ١٩٧٤، ثلاث مجلدات.

بروملي **Bromly R.**: النظام والتنظيم والاستغلال فيما يدعى القطاع المدني غير الرسمي. «الباعة المتجولون في كالي - كولومبيا». مقالة نشرت في مجلة Wozli Developmcnt ١٩٧٨ المجلد السادس عدد ٩، و١٠.

بولاتاو **Bulatao R.A.**: قيم الأطفال. دراسة قومية معادة. المجلد الثاني. الفلبين (هونولولو هاواي المركز الشرقي - الغربي ٩١٧٥).

كين .Cain M.T ۱۹۷۷ آ: النشاطات الاقتصادية للأطفال في احدى قرى بنغلاديش مقالة نشرت في مجلة Population and Developmcnt Review في أيلول، المجلد ۳ العدد ۳ (دكا ـ بنغلاديش. مؤسس دراسة شؤون التنمية).

كين .Cain M.T وخانام .Khanam S.R وناهار Nahar (S) المشيخية الطبقية وعمل النساء في بنغلاديش مقالة نشرت في مجلة Population and Developmcnt Review عام ۱۹۷۹ المجلد الخامس العدد الثالث ص٤٠٥ ـ ٤٣٨.

كالدويل .Caldwell J.C وايجون .Igun A.A: تجربة حول تعداد النفوس احصائياً في نيجيريا، مقالة نشرت في مجلة Population Studics عام ۱۹۷۱ المجلد ٢٥ العدد (٢) ص٢٨٧ ـ ٣٠٢.

كالدويل .J.C: النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في غرب افريقيا (نيويورك، كولومبيا، مطبعة جامعة كولومبيا ١٩٧٥).

ـ **التفاسير الاجتماعية والاقتصادية للإنجاب العالي الوتيرة. من أوراق عمل قدمتها جمعية يوروبا في نيجيريا** نشرت في «سلسلة التغيرات في العائلات الافريقية (منسوخة) رقم (١) (كانابره. جامعة استراليا الوطنية ١٩٧٩).

كالاوي .Callaway A: المشاريع في نيجيريا واستخدام الشباب (سلسلة منسوخة) رقم ٢ مؤسسة ايبادان Ibadan النيجيرية للبحوث الاجتماعية والاقتصادية ١٩٧٣).

كالاوي .Callaway A وبيتنهاوزن Beitenhauzen: مداخل الى مشاكل الاستخدام في افريقية وآسيا ITS نشرت في مجلة الشباب والتنمية في الكومونويلث العدد (٧) (لندن سكرتاريا الكومونويلث ١٩٧٣).

كارنوي .Carnoy M وويرثايم .Wertheim J: التغيرات الاقتصادية والاصلاح الثقافي في كوبا ١٩٥٥ ـ ١٩٧٤ ورقة العمل التي قدمتها هيئة البنك العالمي رقم ٣١٧ (واشنطن IBRO, DC ١٩٧٩).

تشاكرافارتي .Chakravarti A.K: عمل الأطفال والاقتصاد في المرحلة الانتقالية: مشاهد من الهند: ورقة عمل قدمت في المؤتمر حول الأطفال في الهند: من قبل الجمعية الهندية لدراسة أحوال السكان آذار ١٩٧٩.

تشاليس .Challis J وايليمان Elliman: الأطفال العاملون في هذه الأيام Sunbury Quartermaine House Ltd. 1979 .

تشان .Chan P: الشعب الصغير المنسي: دراسة حول عمل الأطفال المدنيين في الاقتصاد في البلدان النامية. ورقة عمل قدمت الى المؤتمر السادس في ماليزيا للشؤون الاقتصادية بينانج Benang أيار ١٩٨٠.

كليف .Cleave J.H المزارعون الأفارقة: العمل في تنمية الزراعة لدى المزارعين الصغار (نيويورك بريجير Praeger ١٩٧٤.

كليجنت .Clignet D: Emploi et Suecés Pzofessional au Came-roun مقالة نشرت في Canadian Journal of African Studies 1975 المجلد التاسع، العدد الثاني.

كلوبر .Clopper E.N: عمل الأطفال في شوارع المدن (نيويورك ماكميلان ١٩١٢).

كول .Cole M: وجاي .Gay J، وجليك .Glick J.A وشارب .Sharp O.W: البيئة الثقافية في التعليم والتفكير (لندن ميثوين ١٩٧١).

كولز .Coles R: أزمة الأطفال، دراسة حول الشجاعة والخوف (لندن فابر وفابر ١٩٤٦).

كونيل .Connell J وليبتون .Lipton M: تقييم الأوضاع الريفية في البلدان النامية (دلهي، مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٧٦).

كوستين .Costin L: المدارس والاستخدام. الحماية والفرص السانحة. مقالة نشرت في (L.Costin (ed: مصلحة الأطفال، السياسات والتطبيق عملياً. نيويورك Mcgzaw H.ill ١٩٧٢.

داليلا .Dalela S.C: ليس هناك من وقت للعب أو للأحلام. مقالة نشرت في مجلة Social Welfare عام ١٩٧٦ المجلد ٢٣ العدد ٨.

دانديكار .Dandekar K: عمل الأطفال: هل يعتبر الآباء عمل الأطفال اسهاماً اقتصادياً ورقة عمل قدمت في الندوة حول المظاهر الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال في الهند. المؤسسة الدولية للدراسات السكانية شباط ١٩٧٩.

دانيال .Daniel J.e: «لقد وجد عمل الأطفال ليبقى» مقالة نشرت في مجلة Social Welfarc ١٩٧٦ المجلد ٢٣ العدد .

داس جوبتا Dasgupta B: المجتمع القروي والاستفادة من العمل (دلهي . مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٧٧).

دافانزو .Da Vanzo J: العوامل المحددة لتشكيل العائلة في تشيلي ١٩٦٠ . دراسة اقتصادية للقوة العاملة المؤنثة ومساهمتها في العمل ودراسة عن الزواج، والانجاب (سانتا مونيكا - كاليفورنيا . راندكوربورشن AID , 1972 R . 830 .

دافانزو .Da Vanzo J: ولي Lee D: تناسق العناية بالطفل مع الاسهام في القوة العاملة والنشاطات غير السوقية . شواهد أولية من معطيات ميزانية العمل في ماليزيا من ورقة عمل قدمها Raud Corporatioon P - 6126 (سانتا مونيكا تموز ١٩٧٨).

دافن .Davin A: عمل الأطفال: العائلات من الطبقة العاملة والايديولوجية المنزلية في بريطانيا في القرن التاسع عشر . (ورقة عمل قدمت حول عمل الأطفال (مؤسسة دراسات التنمية . جامعة سسكس كانون الثاني ١٩٨١).

ديلي Deblé I: Les rendements scolaires dans les pays d, Afrique dexpression francaúse.

مقالة نشرت في Téers Monde عام ١٩٨٦ ص٥١ ـ ١٠٣ .

دي لالوز سيلفا de la Luz Silva M.: EL. empleo femeninroi ALgunos factoucs que indicen en La Partici Pacion de la Mujer en mercades de trabajo diferenciales. Serica Mongrafias Sobre Empleo (Santiago, PREALC 1976).

- Antecedentcs Sabre el trabajo de los Menores en chile Documento de Trubajo PREALC 163 (Santiago ILO PREALC.

دي موس: De Mau se L. (ed) NOV. 1975: تاريخ الطفولة (نيويورك مطبعة Psychohistory ١٩٧٤).

ديزاي Desai A.R. وبيلاي Pillai: نظرة حول حي موسوم بطابع الفقر والرذيلة في الهند (بومباي، جامعة بومباي ١٩٧٢).

Conceptions et attitudes des elevcs :**Devauges R.** **دي فوجيس**
togolais au lendemain de independance 1960 á L`égard de leur avenir
professiounel مقالة نشرت في Serie sciences Humaines No. 10 عام ١٩٧٣
ص٣-٢٩ .

"Loncle Le ndoki et L'entreprenenr" Travaux et Documents de L'ORSTOM (Paris 1977).

ديكسون Dixon R.B.: أداور عمل المرأة الريفية . عزل الاناث . الانتاج الاقتصادي والخيارات التناسلية ، مقالة نشرت في R.Q.Ridker السكان والتنمية (بالتيمور مطبعة جامعة جونز هوبكنز ١٩٦٠ ص٢٩٠-٣٢١ .

دوي Doy S.K.: استغلال الأطفال لأجل التسول . مقالة نشرت في Assam Tsibune ٧ تشرين الثاني عام ١٩٧٦ .

دوراند Durand J.O.: القوى العاملة في مشاريع التنمية الاقتصادية مقارنة مابين المعطيات الدولية للاحصاء ١٩٤٦ - ١٩٦٦ (مطبعة جامعة برنستون) ١٩٧٥ .

دزدزينيا Dzidzienue S.: الفتيات الخادمات . دراسة ميدانية للمساعدات المنزليات في بيوت غانا (أكرا، المجلس الوطني في غانا حول المرأة والتنمية) ١٩٧٨ (منسوخ) .

ايليوت Elliot C.M. وباسيل **Bassell J.E** وروبرتس **Roberts R.A.J** وفانزيتي **Vanzetti. N.**: بعض العوامل المحددة للانتاج الزراعي في زامبيا . جامعة نوتنجهام والبحوث حول الانتاج الزراعي في زامبيا التقرير رقم ٣ (سوتون بيرمنجهام ١٩٧٠ منسوخ) .

ايمبر Ember C.R.: تأثيرات عمل الاناث على سلوك الذكور الاجتماعي (أطروحة لنيل الدكتوراه لم تنشر بعد) (نيوهافن - كون ، جامعة هارفارد ١٩٧٠) .

انجليز Engels F.: حالة الطبقة العاملة في انكلترا طبقاً للملاحظات الشخصية والمصادر الموثوقة ١٨٤٤ سلسلة بانثر للكتب ١٩٦٩ .

ايريكسون Erikson E: الطفولة والمجتمع . لندن سلسلة بانجوين ١٩٥٠ ، أعيد طبعها عام ١٩٦٣ .

فابوهوندا Fabohunda E.R.: مشكلة العناية بالأطفال بالنسبة للأمهات

العاملات في المدن الافريقية. قضية لاجوس في نيجيريا. ورقة عمل قدمت الى المؤتمر حول عمل المرأة في افريقية. جامعة ايلينوي. أوربانا ١٩٧٩ (منسوخ).

فاروق **Farooq G.**: شعب كراتشي. الخصائص الاقتصادية لذلك الشعب (كراتشي مؤسسة الباكستان للتنمية الاقتصادية) ١٩٦٦.

فيلت **Felt J.P.**: رهائن الحظ. قانون اصلاح العمل في نيويورك. مطبعة جامعة سيراقوسه ١٨٦٥).

فورتيس **Fortes M.**: المظاهر الاجتماعية التعسفية في الثقافة في تالاند في افريقية عام ١٩٣٨ المجلد الحادي عشر رقم ٤.

فريزر **Fraser M.**: الأطفال في خصام حالة الأطفال الكبار في ايرلندا الشمالية (نيويورك شركة Basic Books ١٩٧٣.

جانجريد **Gangrade K. d.**: عمل الأطفال في الهند (دلهي، جامعة دلهي) ١٩٧٩.

جورج **George K.N.**: عمل الأطفال في مدينة مدراس، ورقة عمل قدّمت في الندوة الوطنية حول استخدام الأطفال في الهند. المؤسسة الوطنية للتعاون الشعبي وتنمية الطفولة. نيودلهي آب ١٩٧٧.

غاتيك **Ghatek M.**: عمل الأطفال في الهند ورقة عمل قدمت حول عمل الأطفال، مؤسسة الدراسات والتنمية. جامعة سسكس كانون الثاني عام ١٩٨١.

جود **Goode W.J.**: الثورة العالمية والنماذج العائلية (نيويورك المطبعة الحرة ١٩٦٣).

جوبالان **Gobalan M.** وكولانديس وامي . **Kulandis Wamy** عمل الأطفال والشؤون الاجتماعية ١٩٧٦ المجلد ٢٣ رقم ٨.

جوبوجكار **Gopujkar P.V.** ودهولي **Dhole V.S** الأطفال العاملون في احدى المناطق القبلية في مهاراشترا Maharashtra (بومباي، مؤسسة تاتا Tata للعلوم الاجتماعية حزيران ١٩٨٠).

جوردون **Gordan M. ed**: العائلة الأمريكية حسب المنظور الاجتماعي التاريخي (نيويورك مطبعة سانت مارتن ١٩٧٣).

جرين فيلد **Green field P.**: Aspects Cognitifs de l'éducation non scolaire" in Recherche Pédagogique et Culturelle 1979 No.44.P.16-35.

جولاتي **Gulati L.**: عمل الأطفال في الصناعات (صناعة الحبال من ليف جوز الهند في كيرالا Kerala مع دراسة لبعض القرى المختارة. ورقة عمل حول مركز دراسات التنمية (تريفاندروم) ١٩٨٠.

حافظ **Hafeez (S).**: عمل الأطفال في الباكستان (جنيف) ILO ١٩٧٩ CONDI /T/ 1977/7 (منسوخ) وهو ملخص أيضاً في منظمة العمل الدولية (١٩٧٩ ب).

هاملتون **Hamillton (c)**: ارهاق الأطفال في العمل ماهو إلا سبب خارجي لانقاص فرص الاستخدام الريفي للبالغين. مقالة نشرت في مجلة Asian Economies كانون الأول ١٩٧٦ المجلد ١٥.

هاموند **Hammond J.L.** وهاموند **B**: العامل الريفي (لندن لونغانز، غرين وشركاهم ١٩٤٨) و١٩١١ (مجلدان).

العامل المدني: ١٧٦٠ - ١٨٣٢: المدينة الجديدة New Civilization (لندن، لونغانز ١٩١٧).

هانسين **Hansen B.**: الاستخدام والأجور في ريف مصر، نشر هذا المقال في American Economic Review حزيران ١٩٦٩ المجلد ٥٩ العدد ٣ ص ٢٩٨ - ٣١٣.

هارت **Hart G.P.**: تحديد استراتيجية العمل في المنازل الريفية في جاوى (أطروحة لنيل الدكتوراه، (لم تنشر). الاقتصاديات الزراعية. جامعة كورنيل ١٩٧٨).

هاسويل **Haswell M.R.**: الاقتصاديات الزراعية في قرية من قرى السافانا[1] نشر هذا الموضوع في مجلة Colonial Research Studics العدد ٨ (لندن HMSO ١٩٥٣).

هيجنز **Higgins S.J.** وشوزهاينرز **Shoeshines**: حياة الشوارع والبقاء. دراسة ميدانية للأطفال المتشردين في كوتيو في الاكوادور (غير منشور) (أطروحة لنيل الدكتوراه. جامعة تكساس ١٩٧٩).

(١) السافانا: أرض معشوشبة في منطقة استوائية أو نصف استوائية تشمل على أشجار متناثرة (المترجم).

هوفمان .Hofman L.W وهوفمان .M.L: قيمة الأطفال بالنسبة للوالدين. نشر هذا الموضوع في J.T. Fawcett (ed) : وجهات النظر نفسية حول السكان (نيويورك ١٩٧٣).

هوجون .Hugon ph وابادي .Abadie N.L وموريس Morice: La Petite Production Marchandi et L'emploi dans Le scetew informal, le Cas African (Paris IEDES, Universite' de Paris I, 1977).

هَلْ Hull: «يأتي الطفل ورزقه معه استقصاء حول قيمة الأطفال في احدى قرى جاوى. أطروحة قدمت لنيل الدكتوراه في الديموغرافيا (كانابيره. جامعة استراليا الوطنية ١٩٧٥ ص٩٧٥.

تقنية متطورة لاستخدام خطوط الزمن في تحديد المسح الديموغرافي والصحي: ورقة عمل حول الشؤون السكانية رقم (٤) (Yogyakarfa، جامعة جادجا مادا ١٩٧٦).

هل .Hull T وهل .V.J اندونيسيا في J.C. caldwell : الاصرار على الانجاب بوتيرة عالية وجهات النظر حول السكان في العالم الثالث مخطوطه رقم (١) سلسلة العائلات والتغيرات والانجاب في كانبرة دائرة الديموغرافيا. جامعة استراليا الوطنية ١٩٧٧ ص٨٢٧-٨٩٤.

حكومة الهند: عمل الأطفال في الهند (سيلما. حكومة الهند. وزارة العمل ١٩٥٤).

مشاكل توسّع التعليم الابتدائي في المناطق الريفية: (لجنة التخطيط في نيودلهي. ومؤسسة تقييم البرامج ١٩٦٥).

أمانة سرّ اللجنة الوطنية لعمل الأطفال: ملاحظة حول الأطفال العاملين في المناطق الريفية. والملاحظة مؤسسة ومرتكزة على تقرير العمل قامت بإعداده وزارة العمل في الهند (نيودلهي ١٩٧٩).

الهند: المؤسسة الوطنية للتعاون الشعبي والتمية: الندوة الوطنية حول استخدام الأطفال في الهند نيودلهي (١٩٧٧).

دراسة عمل الأطفال في بومباي (نيودلهي ١٩٧٨).

المجلس الهندي لشؤون ورعاية الأطفال: الأطفال العاملون في مدينة دلهي (بومباي ١٩٧٧).

مجلة العمل الهندية: خلاصة التقرير حول عمل واستخدام الأطفال طبقاً للقانون الصادر عام ١٩٣٨ بالنسبة لسكك الحديد والموانىء الرئيسية في ذلك العام، ١٩٧٣ : المجلد الرابع عشر العدد (١).

مؤسسة القوانين الهندية: الطفل والقانون (نيودلهي ١٩٧٩).

Institutc Calombiano de Bieneston Familiar: Algunas Caracler - Isticas del empleo de la mujer Y el menor en Colombia (Bogota 1971).

منظمة العمل الدولية International Labour Organization ILO.: ميثاق حول الحد الأدنى لاعمار الأطفال للقبول في العمل الميثاق رقم ١٣٨ (جنيف ١٩٧٣).

١٩٧٨ آ: الكتاب السنوي حول احصاءات العمل ١٩٧٨ (جنيف).

١٩٧٨ب: الأطفال والعمل: اطار لتحديد سياسة منظمة العمل الدولية بمناسبة السنة الدولية للطفل عام ١٩٧٩ (جنيف ILO.Y.I 1978 شباط. (مخطوطة).

١٩٧٩ آ: Les Travail des infants (Geneva) CONDAI /T/ 1971

١٩٧٩ ب: الأطفال أثناء العمل (جنيف).

١٩٧٩ جـ: الكتاب السنوي حول احصاءات العمل ١٩٧٩ (جنيف).

١٩٨١ آ: الحد الأدنى للأعمار. خلاصة تقارير حول الميثاق رقم ١٣٨ والتوجيه رقم ١٤٦، التقرير الثالث (الجزء الثاني) المؤتمر الدولي للعمل. الجلسة ٦٧ جنيف ١٩٨١.

١٩٨١ ب: مسح عام للتقرير حول الميثاق رقم ١٣٨ والتوجيه رقم ١٤٦ حول الحد الأدنى للأعمار التقرير الثالث (الجزء ٤ب) مؤتمر العمل الدولي. الجلسة ٦٧ جنيف ١٩٨١.

مطبعة الجامعة الايرلندية: فهرس للأوراق البرلمانية حول استخدام الأطفال (دبلن ١٩٧٣).

إيير Iyer K.V.: تنمية المصادر البشرية الشابة في الهند: نشر هذا الموضوع في مجلة العمل الهندية أيلول عام ١٩٦٨ المجلد ٩ العدد ٩.

ايير .K.V: دور الأطفال في الاقتصاد الهندي. نشر هذا الموضوع في Socid wrllarx ١٩٦٨ المجلد الخامس عشر العدد ٢ و٣.

جين .Jain D وتشاند Chand: الأطفال الريفيون العاملون. نتائج أولية لبعض الدراسات الارشادية. الجمعية الهندية لدراسة السكان آذار ١٩٧٩.

جوكيس .Jewkes J وجوكيس (S) سوق عمل الصغار (لندن: فكتور كولانكس وشركاء ١٩٣٨.

جونسون .Johnson A: توزيع الزمن في مجتمع ماشي جوينجا -Machi guenga. نشر هذا الموضوع في مجلة Ethnoloyy عام ١٩٧٥ المجلد ١٤ العدد ٣ ص٣١٠-٣٩١.

جونسون .Johnson R. W: اقتصاد العمل في اقليم شيتوا Chitowa بالنسبة للقوة الشرائية لدى الوطنيين. ورقة تقنية حول الاقتصاد الزراعي العدد ٢١ (جامعة روديسيا ونياسالاند دائرة الاقتصاد ١٩٦٥.

كاباداي .Kapadai K. M وفيلاي .Phillai. S. D الهاربون الصغار دراسة حول الأطفال الذين يتركون بيوتهم (بومباي براكاشان ١٩٧١).

كيورغوميل Kayorgomale وولجي .Walji P قيمة الأطفال في المناطق الريفية. ملاحظات الآباء والاسهامات الفعلية للأطفال في مناطق مختارة في كينيا (نيروبي. جامعة نيروبي دائرة علم الاجتماع ١٩٧٨.

خندكار .Khandekar M: تقرير حول وضع الأطفال والشباب في بومباي الكبرى (بومباي، مؤسسة تاتا للعلوم الاجتماعية ١٩٧٠).

- **بعض الأفكار الأولية حول تعليم الأطفال العاملين** (بومباي وحدة بحوث الأطفال والشباب، مؤسسة تاتا للعلوم الاجتماعية (لايوجد تاريخ).

خندكار .Khandekar M: ونيك .Naik R. O الأطفال العاملون في بومباي الكبرى. نُشر هذا الموضوع في Indiaa Journal of Social Warrl 1972 المجلد ٣٢ العدد ٤.

خايار .Khayar I Edutation Traditionnelle et education moderne au Tchad نشـــر هذا الموضـــوع في: Revue Francaise dictudes Politipues Africans 1979 No. 163/ 164 pp. 82 - 94.

خودا .Khuda B. E: استثمار العمل في الاقتصاد القروي في بنغلادتش، موضوع مأخوذ من أطروحة لنيل الدكتوراه لم تنشر بعد (كانبره دائرة الديموغرافيا. خاصة استراليا.

استخدام الزمن لدى الأطفال في ريف بنغلاديش: ورقة عمل قدمت في مؤتمر حول الأطفال في الهند. الجمعية الهندية لدراسة السكان آذار ١٩٧٩ .

كنج King E. M: استخدام الزمن في المنازل الفليبينية، مؤسسة البحوث الاقتصادية للتنمية. ورقة عمل رقم ٧٦٢٠ (جامعة الفليبين ١٩٧٦).

كترنجهام Kitteringham: الفتيات الريفيات في القرن التاسع عشر في انكلترا. الحياة القروية والعمل (لندن Routledge and kcgau paul ١٩٧٥).

كوثاباللي .Kothapalli R: البنية الاجتماعية والانجاب: دراسة لمجتمع شعبي (اخذت من أطروحة لنيل الدكتوراه لم تنشر بعد (جامعة اندهرا ١٩٧٧).

كوزاك .Kozak C. M: الأنظمة الاقتصادية: تربية الأطفال وتنمية الشخصية نشر هذا الموضوع في المجلة الأمريكية للاقتصاد وعلم الاجتماع كانون الثاني ١٩٧٨ المجلد ٣٧ العدد ١ .

كولكاراني .Kulkarani S. D: القيمة الاقتصادية للأطفال في الهند. ورقة عمل قدمت في ندوة حول المظاهر الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال في الهند. المؤسسة الدولية لدراسة السكان شباط ١٩٧٩ .

كولشريشثا .Kulshreshtha J. C: الأطفال العاملون في الهند (نيودلهي. اشياسن للنشر ١٩٧٨).

لاكوستي .Lacoste Y Un Probleme Carsefour Les Poys Sous developpes la Signification economique de l'en fautt'. نشرت في Les cahiers de L'enfance 1967 No. 7 P. 27. 34.

لافونتين .La Fountaine J. S مبادىء الجنس والعمر والفروق بينهما المجلد ٦٤ (لندن **London academic Press 1978).**

لاي .Lai A. E: العمال الصغار دراسة لعمل الأطفال في الصناعات على نطاق ضيق في بيناتج-ماليزيا. ورقة عمل قدمت في مؤتمر حول عمل الأطفال (مؤسسة دراسات التنمية. جامعة سسكس كانون الثاني ١٩٨١).

لانديس .Landes W وسولومون .Solomon L. C تشريعات التعليم الاجباري تحليل اقتصادي للقوانين والتغيرات الاجتماعية في القرن التاسع عشر. نشر هذا الموضوع في مجلة التاريخ الاقتصادي آذار ١٩٧٢ المجلد ٣٢ العدد الأول ص٥٤-٨٩.

لاندي .Landy D: الطفولة في المنطقة المدارية. التعليم في قرية بورتريكو تشايل هيل. مطبعة جامعة كارولينا الشمالية ١٩٥٩.

ليونور .Leonor M. P ورتشاردز .P التعليم وتوزيع الدخل في آسيا (لندن كروم هيلم ١٩٨٠).

Le Monde de L' Education طبعة خاصة حول «آلام الأطفال» باريس أيلول ١٩٧٧.

ليفين .Levine D: تشكيل العائلات في عصر ابتداء الرأسمالية أو «الرأسمالية الوليدة» نيويورك Academic Piess.

لويس .Lewis O: أطفال سانشيز Sanchez السيرة الشخصية لاحدى عائلات ميكسيكو (نيويورك Random House ١٩٦٣، ١٩٦١).

لومبارد .Lombard C: Les Joutes des enfontes Baoulé Paris, Quarter vents 1974.

مامداني .Mamdani M: خرافة السيطرة على السكان New yourk Monthly Review Press 1972.

مانشاردت .Manchardt C الأطفال في الهند، ندوة في Tarapur Wala بومباي ١٩٣٧.

مارخام .Markham E ولندسي .Landsy B. B وكريل .Creel G عبودية الأطفال نيويورك مكتبة هيرت ١٩١٤.

مارلا (Marla (S العمل العبودي في اقليم ميداك .Medak A. P. نشرة العمل الوطني نيودلهي اكتوبر ١٩٧٧ المجلد (٣) العدد (١٠).

مارلا (Marla (S ومهاراج .Maharaj R. N وصف لحالة العمل العبودي (تقرير أولي) نيودلهي مؤسسة غاندي للسلام ومؤسسة العمل الوطنية ١٩٧٨).

EL- Trabajo de Mujures y menoz- **Martinez Vivot J. J.** **مارتينز**
Interatado de derecho del trabajo Vol. 2 Buenos نشــر هذا الموضــوع في es
Aires 1964.

مايور Mayor P. تأهل الأطفال لدخول المجتمع. مدخل من علم الانسان والاجتماع لندن Tavistock ١٩٧٠.

مينديلفتش Mendelivieh E. عمل الأطفال نشر هذا الموضوع في مجلة العمل الدولية (جنيف ILO أيلول - تشرين أول ١٩٧٩).

مينون Menon S. **سيفاكاسي Sivakasi**: اليابان الصغيرة في الهند. نشر هذا الموضوع في مجلة التايم الهندية مجلة الأحد (نيودلهي ٧ أكتوبر ١٩٧٩).

مدلتون Middleton: من الطفولة الى سن البلوغ دراسات حول قيمة التعليم الانسانية نيويورك Naturel Hotorg مطبعة التاريخ الطبيعي ١٩٧٠).

منج كالمان Minge - Kalman W. الثورة الصناعية والعائلات الأوروبية. الطفولة كسوق لعمل العائلة نشر هذا الموضوع في الدراسات المقارنة في المجتمع والتاريخ المجلد ٢٠ العدد ٣ عام ١٩٧٨.

منترن Minturn L. **وهتشكوك Hitchcock** شعب الراجبوت في خالابور في الهند نشر هذا الموضوع في B.B Whiting (ed) الثقافات الستة. دراسات حول تربية الأطفال (نيويورك جون ويلي ١٩٦٣).

ميتشيل Mitchell وكلاب Clapp تأثير قوانين عمل الأطفال على أنواع الوظائف التي يقوم بها الطلاب الهاربون من المدارس. نشر هذا الموضوع في مجلة المصادر البشرية: صيف عام ١٩٨٠ المجلد ١٥ العدد ٣.

ميترا Mitra سكان الهند. مظاهر النوعية والضبط المجلد ٢ نيودلهي طبعه ابهيناف ١٩٧٨.

موهانداس Mohandas: عمال بيدي في كيرالا أحوال المعيشة والعمل. نشر هذا الموضوع في مجلة Economic and Political Weekly ١٩٨٠ المجلد ١٥ العدد ٣٦.

محسن Mohsin N. مشاكل الأطفال في الأحياء الفقيرة الموسومة بالرذيلة في بانتا Panta مؤسسة شينا Shina للدراسات الاجتماعية ١٩٧٩.

موليز .Mueller E قيمة الأطفال الاقتصادية في الزراعة الفلاحية نشر هذا الموضوع في R. Ridkar (ed) السكان والتنمية . البحث عن التداخلات الاصطفائية (بالتيمور جونز هوبكنز ١٩٧٦).

استخدام الزمن في ريف بوتسوانا Botswana: ورقة عمل قدمت في ندوة حول توزيع الدخل في الريف في كاباروف في بوتسوانا جزيران ١٩٧٩ .

موميرت .Mummert G.R La Participrcion Ninos Y ancianos en La activated.

موريوس .Murios C وبالاسيوس **.Palacios M** Aportes al. estudio del trabajo enfantil en Columbia. 1977.

ناج .Nag M العوامل المؤثرة في الانجاب البشري في المجتمعات غير الصناعية دراسة شاملة ثقافية جامعة بيسل ١٩٦٢ .

قيمة الأطفال الاقتصادية في المجتمعات الزراعية. تقييم للمعلومات الحاضرة في مداخل انسانية: نشر هذا الموضوع في **J.T. Tawcett (ed)** ارضاء وتكاليف الأطفال . نظريات ومفاهيم وأساليب (هنولولو المركز الشرقي ـ الغربي ١٩٧٢).

ناج .Nag M ووايت B.N.F وبيت .R.C: مدخل انساني لدراسة القيمة الاقتصادية للأطفال في جاوى ونيبال . نشر هذا الموضوع في مجلة «علم الانسان المعاصر» ١٩٧٨ المجلد ١٩ العدد ٢ ص٢٩٣ ـ ٣٠٦ .

ناجي .Nagi M. H عم الأطفال في ريف مصر . نشر هذا الموضوع في مجلة علم الاجتماع الريفي كانون أول ١٩٧٢ المجلد ٣٧ العدد ٤ .

نايدو .Naidu D. A اشتراك الأطفال في العمل في الهند تحليل احصائي للدولة . ورقة عمل قدمت في ندوة الطلاب . المؤسسة الدولية لدراسة السكان بومباي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ .

نارين .Narain V: مهمة العمل . نشر هذا الموضوع في Sriniva Son etal ١٩٧٩ .

نيتو .Neto Z. M الأطفال والمراهقة في البرازيل . العمل والفقر والمجاعات ورقة عمل قدمت حول عمل الأطفال مؤسسة دراسات التنمية جامعة سسكس كانون الثاني ١٩٨١ .

نورمان .Norman D. W «زاذ» العمل لدى المزارعين. دراسة ميدانية اقتصادية في نيجيريا ١٩٦٩ المجلد ٢ العدد ١ ص٣-١٤ .

نونيس دي كاستيلو .Nunes de Castillo M. I: عمل الأطفال في ساو باولو البرازيل (لندن جمعية منع الرق - وتقريرها المقدم عام ١٩٨٠).

اوكيديجي .Okediji O. O: الأعمال الطوعية المقدمة لتحويل غرب افريقية الى الطور المدني نشر هذا الموضوع في African Urban Notes ١٩٧٥ سلسلة ب(٢) ص٥١-٥٣ .

اوكوكو .Okoko N: وظائف الأطفال المنزلية والمنجزات المدرسية الفصل الثالث من أطروحة لنيل الدكتوراه لم تنشر بعد نيوهافن كون جامعة هارفارد ١٩٧٨ .

اوبونغ Oponge بعض المظاهر الاجتماعية للثقافة في دامبون. أطروحة لنيل الماجستير ليميون. (مؤسسة الدراسات الافريقية. جامعة غانا ١٩٦٥).

التنمية في داجبون (اكرة، شركة النشر في غانا ١٩٧٣).

دراسة للتغيرات الأهلية. البنية المتغيرة اجتماعياً في غانا (لندن. المؤسسة الدولية الافريقية ١٩٧٥).

اوتون .Otone S نشر هذا Lavoro nero economia sommesa a Napoli الموضوع في Aggionamenti Sociali (Milano) March 1980 المجلد ٣١ العدد ٣ .

بالاسيوز .Palacios M عمل الأطفال في كولومبيا. ورقة عمل قدمت حول عمل الأطفال. جامعة سسكس كانون الثاني ١٩٨١ .

باندهي .Pandhe M. K عمل الأطفال في الهند. الموضوع مؤسس على تقارير رسمية وشبه رسمية (كالكتا India Book Exchange 1979).

باتيل .Patel H عمل الأطفال في صناعة الأطعمة في مدينة بيهافناجار -Bê havnagar (لندن جمعية منع الرق ١٩٨٠).

باتريكيو .Patricia F.S Cesantia Y estratigias de Supervinoial Santiago, FIACSO 1977.

بولم .Poulme D Classes et associations d'âge en Afrique de l'ouest. (Paris, Plon 1971).

بيك .Peek P تعليم واستخدام الأطفال دراسة مقارنة في سان سلفادور والخرطوم. في ستاندنج وشيهان Standing Shehan (eds) عام ١٩٧١ .

بنش بيك Pinch beck I: النساء العاملات والثورة الصناعية ١٧٥٠ - ١٨٥٠ . لندن Routledge and sons (روتليدج وأولاده) ١٩٣٠ .

بورتر Porter: عمل الأطفال في هونغ كونغ والمشاكل المتصلة بهذه القضية نشر هذا الموضوع في International Labour Review جنيف ILO أيار ١٩٧٥ .

- **عمل الأطفال في هونغ كونغ**: نشر هذا الموضوع في Social Wrlfare ١٩٧٦ المجلد الثالث والعشرون العدد ٩ .

بريمي Premi M. الطلاب العاملون من سن ٥ - ١٤ تحليل اجتماعي ديموغرافي، نشر هذا الموضوع في Manpower Journal عام ١٩٧٣ المجلد الثامن عشر العدد ٤ .

بوتنكالام Puthenkalam J. عمل الأطفال في القطاعات غير المنظمة . دراسة ميدانية في قرية في تريفا ندردم في الهند (نيودلهي المؤسسة الوطنية لتنمية الأطفال والتعاون الشعبي) .

بودسي Pudsey D.: مسح اقتصادي للزراعة في منطقة رطبة ذات أعشاب طويلة في طورو (عنتابي Entabbe) وزارة الزراعة والتعاون ١٩٦٧) .

روم Raum O. F. التكاليف الطفولة في تشاغا Chaga (لندن اوكسفورد مطبعة جامعة اوكسفورد ١٩٤٠) .

رايابا Rayapa P. H.: الأطفال لآبائهم : تربية الأطفال في شعب نجوني Ngoni في نياسالاند (لندن ماثوين ١٩٥٩) .

ردي Reddy A. قبيلة باجاتا وأقاربها . دراسة للنماذج القبلية المتداخلة والنماذج القبلية الضمنية للحياة في وكالة فيزاخا باتنام Visakhapatnam (أطروحة لنيل الدكتوراه غير مطبوعة (والتير Waltair جامعة اندهرا ١٩٧١) .

ريتو Repetto R. G.: التكاليف الاقتصادية المباشرة وقيمة الأطفال نشرت في K. Rakcr (ed)، السكان والتنمية . البحث عن المداخلات الاصطفائية (بلتيمور) جون هوبكنز ١٩٧٦ .

ريانا Reyana S. P.: البروناتالزم وعمل الأطفال : موقف شعب تشاد بالنسبة لضبط المواليد وحجم العائلة . نشر هذا الموضوع في كتاب تأليف J. C. Caldwel عنوانه : النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في افريقية الغربية (نيويورك ولندن . مطبعة جامعة كولومبيا ١٩٧٥) .

ردكار (Ridcar R. G. (ed: السكان والتنمية (مطبعة جامعة جون هوبكنز ١٩٧٦).

رمبود .Rimbaud C 52 Millions d'enfants an travail (باريس بلون، ١٩٨٠).

روزنزويغ Rosenzweig وايفنسون .Evenson R: الانجاب والتعليم والاسهام الاقتصادي في ريف الهند. تحليلات اقتصادية تموز ١٩٧٧ المجلد ٤٥.

روزنزويغ .M. R وولبين .Wolpin K (١٩٨٠أ) اختيار النوعية والكم في نماذج الانجاب، استخدام التوائم كتجارب طبيعية. نشر هذا الموضوع في Econometrica كانون الثاني.

- ١٩٨٠ (ب) دورة الحياة في القوة العاملة والانجاب. استنتاجات عرضية مأخوذة من بعض النماذج المنزلية. نشر هذا الموضوع في Journal of Political Economy.

سالم .Salem G Contribution á L'etudes des résaux Commcr-ciaux dons La ville africaine: L'exemple de Dakar, in colloque 7, 8 and q March 1979 on "La petite production Marchande en milieu Urbain af-rican (Paris, IEDES, univer sité de Paris I).

ساوبالو: جوفيرنو: **Sao Paulo, Governo de secreturia do Trabalho e Administracao. Levantamento socio - economico do trabalhador menor em indutriqs du capital (sao paulo 1972).**

ساراسواتي .Saraswati A: تعليم الأطفال العاملين في القطاع الريفي في الهند. نشر هذا الموضوع في مجلة AICC الاقتصادية ١٩٦٩ المجلد العشرون.

سارما Sarma M. T. R: قيمة الأطفال الاقتصادية في ريف الهند (نيوهافن. كون، جامعة ييل. مركز التنمية الاقتصادية ١٩٧٨).

شيلد كروت .Schild Krout E: تبني الأطفال في مدينة غانا مشاكل التحليلات العرقية في البيئات المتعددة الثقافات ١٩٧٣ المجلد ٢ العدد ١ ص٤٨ - ٧٣.

١٩٧٨ أ: العمر والجنس في مجتمع الماوسة. أدوار الأطفال الاجتماعية والاقتصادية في مدينة كانو. نشر هذا الموضوع في كتاب J.S. La Fontaine الجنس

والعمر كمبادىء التفاضل الاجتماعي. جمعية علماء الانسان الاجتماعيين. المخطوطة رقم ٧ (لندن المطبعة الأكاديمية).

١٩٧٨ ب: أدوار الأطفال الاقتصادية المتغيرة طبقاً للمنظور المقارن. نشر هذا الموضوع في س. اوبونغ (ed) Oppong في كتاب: الزواج والانجاب والأبوة في غرب افريقيا (كنبرة جامعة استراليا الوطنية ص٢٨٩-٣٠٦.

- عمل النساء وعمل الأطفال: المفارقات مابين المسلمين في كانو. من كتاب س. وليمان «سمة الانسانية الاجتماعية في العمل» (لندن المطبعة الأكاديمية ١٩٦٩ ص ٦٩-٨٥.

شولتز Schultz T. W. قيم الأطفال: وجهة النظر الاقتصادية. نشر هذا الموضوع في Journal of Political Economy عام ١٩٧٣ المجلد ٨١ العدد ٢ ص S(2)= S13-.

- الاقتصاد العالمي: الزواج والأطفال والرأسمال البشري (شيكاغو. مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٧٤.

سكوت Scott. A. M.: أدوار الأطفال المتغيرة بالنسبة للعمل في النشاطات التقليدية. ورقة عمل قدمت حول عمل الأطفال في ورشة عمل. (مؤسسة دراسات التنمية. جامعة سسكس ١٩٨١).

سكوت Scott C. وساباغ Sabagh G.: التقويم التاريخي كوسيلة لتقدير الأعمار. نتائج خدمات مصلحة المسح في مراكش ذات الأغراض المتعددة من عام ١٩٦١-١٩٦٣. نشر هذا الموضوع في «دراسات سكانية» المجلد ٢٤ العدد رقم ١ ص٩٣-١٠٧.

سكوت Scott J. W. وتيلي L. A.: أعمال المرأة والعائلة في أوروبا في القرن التاسع عشر. عشر هذا المقال في الدراسات المقارنة حول المجتمع والتاريخ ١٩٧٥ المجلد ١٧ ص ٣٦-٦٤.

سيل Seal K. C.: عمل الأطفال في الهند. ورقة قدمت في مؤتمر عقد في الهند حول الأطفال. الجمعية الهندية لدراسة السكان آذار ١٩٧٩.

سيرايت Searight (S): عمل الأطفال في اسبانيا (لندن جمعية منع الرق) ١٩٨٠.

سـاباسـتيان .Sabastian A: هجـرة الأطفـال في الهند. ورقـة قـدمت في حلقة للبحث في مؤسسة دراسة السكان شبا ١٩٧٩.

سانجوبتا .Sangupta P: الأطفـال يشتغلون ليعيشوا. نشـرت في Social Welfare ١٩٧٥ المجلد ٢٢ العدد١.

ـ عمل الأطفال كمشكلة خاصة: أسبابهـا ونتائجهـا. نشـرت في Social Welfare عام ١٩٧٦ المجلد ٢٢ العدد ١.

ـ الأطفال يشتغلون بالملايين: نشـرت في Social Welfare عـام ١٩٧٠ المجلد ٢٣ العدد ٨.

شـو .Show C: عندمـا كنت طفـلاً (سـسكس مـؤسـسـة كـاليـبـان للكتب ١٩٠٣، ١٩٧٧.

سنج Singh وكـورا .Koura V. D وخـان .Khan S. A الأطفـال العاملون في بومباي. دراسة (نيودلهي).

سـملسـر .Smelser N. J: التـغيـرات الاجـتـمـاعيـة في الثـورة الصناعيـة (جامعة شيكاغو. مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٥٩).

سبارغو .Spargo I صـرخـات الأطفـال المؤلمة (نيـويورك، مـاكـمـيـلان ١٩٠٦).

سرينيفاسان Srinivasan K وسيسينا .P. C وكانيتكار Kanitkar T: المظاهر الديموغرافيـة والاجتمـاعيـة للأطفال في الهند (بومبـاي. دار حـملايا للنشر ١٩٧٩).

ستاندنغ .Standing G ١٩٧٨ أ: اسـهـامـات القـوة العـاملة وتطوراتهـا جنيف .ILO.

ستيفنس .Stephens W. N: يجب على أطفالنا ان يعـملوا (سـبرنجفـيلد TTT س. توماس ١٩٧٩).

ستيرن .Stern O. D: كـيف كـان الأطفـال يعـملون. القـوانين والمشـاكل المعاصرة) ١٩٧٥ المجلد ٣٩ العدد ٣.

تايلون Taylon R. B: حوانيت العرق تحت الشمس: أعمـال الأطفال في المزارع (بوسطن مطبعة بيكون ١٩٧٣).

تيللس نایاك .Tellis Nayak J الفتيات المدنيات يكتسبن ويتعلمن، نشرت .Social Weller ١٩٧٥، المجلد ٢٢ العدد ٢ .

ثاداني : .Thadani V. N: الأملاك والذرية : جولة في العلاقات العائلية . مركز الدراسات السياسية . ورقة عمل رقم ٦٢ (نيويورك، مجلس السكان نوفمبر ١٩٨٠).

توماس .Thomas L. V: Education tradionnelle et modernc en Afriyue noir. بروكسل وزارة التعليم .

تيندا .Tienda M: النشاط الاقتصادي للأطفال في (بيرو) Peru سلوك القوة العاملة في البيئة الريفية والمدنية . نشرت في Rural sociology صيف عام ١٩٧٩ المجلد ٤٤ العدد ٢ صفحة ٣٧٠-٣٩١ .

تلي .Tilly L. A وسكوت .Scott J. W النساء والعمل والعائلة (نيويورك رينيهارت ورنستون ١٩٧٨) .

تومس .Tomes N: نموذج من الانجاب والتعليم المدرسي . تقرير عن الأبحاث رقم ٧٨٢٦ (دائرة الاقتصاد جامعة اونتاريو الغربية آب ١٩٧٨) .

يونيسكو UNESCO: Activites extracolaircs de Junesse decewbs 1971 Pevrier 1972 par Jeanguy Cadin (Paris 2710. RMO ` RMO - RD. /Ed 1966.

يونيسيف UNICEF Conditions de Vie de lienfant en milieu vrbain en Afrique (Paris centre Internutional dc l'Enfawe 1966.

سوء التغذية لأطفال البلدان النامية (نيويورك ١٩٦٩) .

يونيسيف : منطقة جنوب أواسط آسيا . صورة احصائية للأطفال والشباب في الهند (نيودلهي ١٩٧٢) .

وزارة العمل في الولايات المتحدة: الأطفال المستَغَلون (بفتح اللام) في العالم (واشنطن مكتب شؤون العمل الدولي . آذار ١٩٨٠ اعداد و . نايت .W Knight.

أبتون .Upton M: الزراعة في جنوب غرب نيجيريا دراسة للعلاقة بين الانتاج والخصائص الاجتماعية في بعض القرى المختارة . (دراسات التنمية) رقم ٣ جامعة ريدنج ١٩٦٧ .

واجيسواري .Wagiswari A: النزعات والميول حول اكتساب الدخل والحالة الاجتماعية في مجتمع هاراجا في تاميل نادو Tamil Nadu (مدارس. مدراس نشر سانغام ١٩٧٢).

فالكارنجي Valcarénghi: عمل الأطفال في ايطاليا (لندن جمعية مبع الرق ١٩٨١).

فان هير .Van Heer N عمل الأطفال وتطور الأعمال الزراعية في غانا. ورقة عمل قدمت في ورشة عمل حول الأطفال (مؤسسة دراسات التنمية جامعة سسكس ١٩٨١).

فيردون .Verdon M: ورشات التمهُن في افريقيا قضية محاولة انقاص الاستغراق في العرقية، نشر هذا الموضوع في مجلة .American Ethnologist

فيراتيل .Viratelle G Les enfants Prolétaires du Tiers, Monde Asie Méridionale, Les conseq uences de l'extreme pauvreté نشـرت في Lemonde Paris 27 Decenbcr 1977 P. 1 - 5.

فيتاك .Vitak J: الأطفال العاملون والحاجة الى الحماية ضد الاستغلال. نشرت في Eortern Economist 1978 المجلد الحادي والسبعون العدد ١٧.

فلاسوف .Vlassof M الطلب على العمل واستخدام الأطفال. دراسة في ريف الهند نشر هذا الموضوع في «دراسات سكانية» تشرين الثاني ١٩٧٩ المجلد ٣٣ العدد ٣.

فياس .Vyas J من السهل ابطال عمل الأطفال. نشر هذا الموضوع في Eor-tern Economist 1978 المجلد ٧١ العدد ١٧.

ولتر .Walter J. P: اقتصاديات الشباب في الأحياء الفقيرة الموسومة بالرذيلة في كالي Cali كولومبيا دراسة قدمت في أطروحة لنيل الدكتوراه. غير مطبوعة جامعة نوتردام ١٩٧٠.

وير .Ware H قيمة الأطفال الاقتصادية في آسيا وافريقيا. وجهات نظر مقارنة ورقة قدمتها مؤسسة السكان في الشرق والغرب رقم ٥٠ هونولولو ١٩٧٨.

ويزنر .Weisner T. S وكاليمور Calimore: حارس أخوتي: العناية بالأطفال والصغار. نشرت في Current Anthropology علم الانسان المعاصر حزيران ١٩٧٧ المجلد ١٨ العدد ٢.

هويلان Whelan G et al. Una Investigacaon en accion en : el área urbana mariginal de santiago.

مشاريع الآباء والأطفال: سانتياغو CIDE ١٩٧٧ .

وايت : White B. أهمية الأطفال الاقتصادية في احدى القرى الجاوية نشرت في Population and Social organization (The Hague Mouton 1975.

وتنج Whiting J. W. M وتشايلد Child L. L. تدريب الطفل وشخصيته دراسة ثقافية مستفيضة (نيوهافن كون مطبعة جامعة ييل ١٩٥٣) .

ويليز Willis R. مدخل جديد لبحث سلوكية الانجاب، نشر هذا الموضوع في Journal of Political Econeny نيسان ١٩٧٣ المجلد ٨١ العدد ٢ ص ٥١٤ - ٦٤ .

وايون Wyon R. تقرير حول Cali´s Lustrabotas (كالي ١٩٧٦) .

يانيز Yanez. C. ومارتينيك Martinic Una experiencia educativa con familias Populaiés (santiago CIDE 1979).

داكاريا K. C. وسباستيان Sebastian A. المهاجرون من الأطفال العاملين في بومباي الكبرى. نشر هذا الموضوع في Indiau Journal of Social work VOL. 27 No. 2.

زرديومي Zerdiumi Bent el bedia la fille de lo campagne en Algérie in Les Carnets de L'Enfance Jan - June 1968 Vol. 7 (Neuilly - Suv Seinc UNICEF).

زومباش Zumbach P.1 delinquonce Juvérile au Cameroun (Geneva) uion Intemationale de Protection de L'Efauce 1961.

الفهرس

١٥٠٠ ط ١ / ٩ / ١٩٩٨



طُبِعَ في مطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٩٨

سعر النسخة داخل القطر ٣٥٠ ل.س

في الأقطار العربية ما يعادل ٧٠٠ ل.س